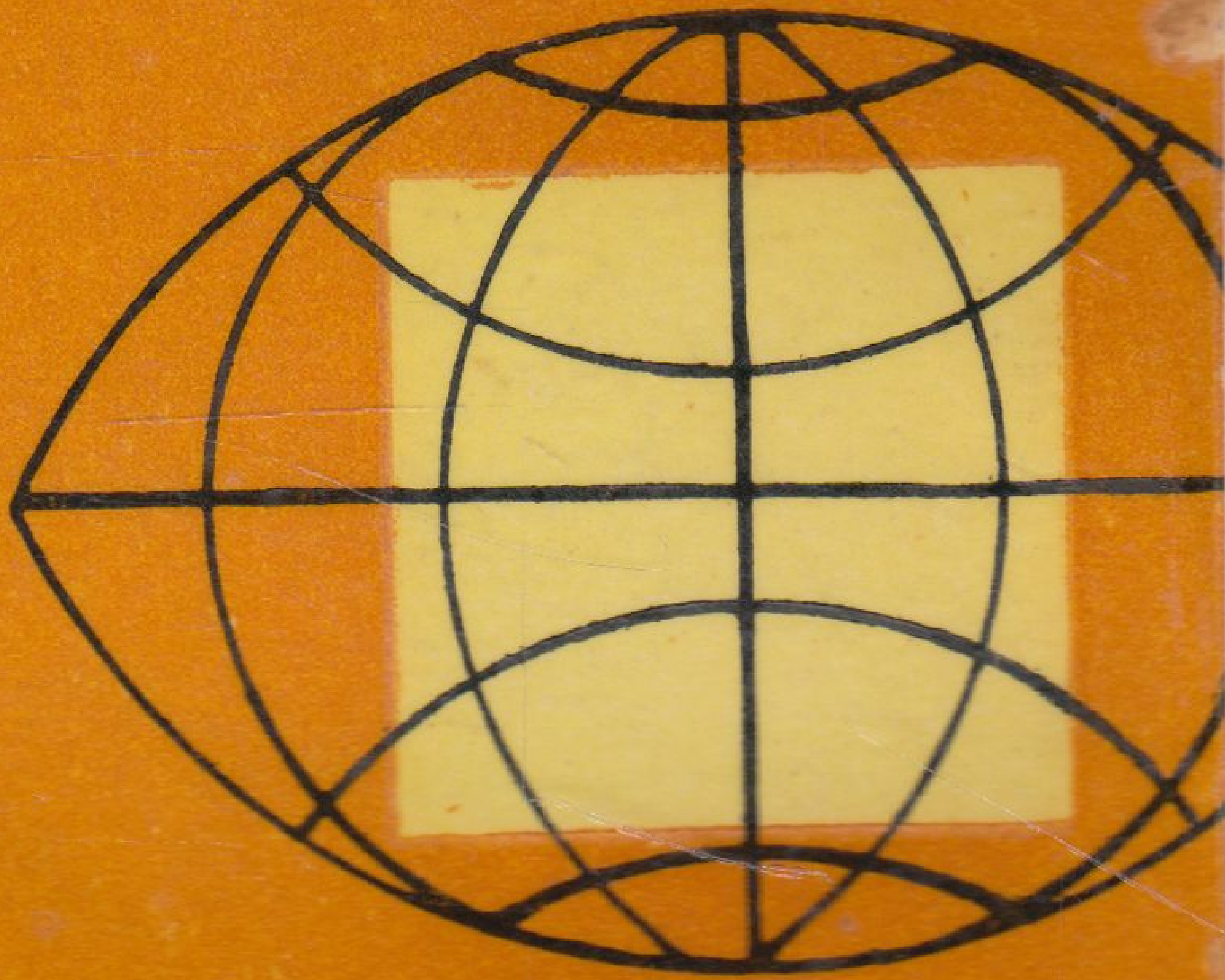
من الفكر
السياسى
والاشتراكى



تاريخ إفريقيا

بعد الحرب العالمية الثانية

تاليف : جون هاتش

ترجمة : عبدالعليم السيد منسى

مراجعة : دكتور محمد أنيس

دار الكاتب العربى للطباعة والنشر

في الاقتصاد السياسي

تاريخ أفريقيا

بعد الحرب العالمية الثانية

تأليف : جون هاتش

ترجمة : عبد العليم السيد منسي

مراجعة : دكتور محمد أنيس

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر

١٩٦٩

مقدمة

لقد كانت الثورة السياسية الأفريقية من أبرز الظواهر الطبيعية التى وقعت على مسرح الأحداث العالمية منذ الحرب ، ففى خلال سنوات معدودة انبعثت الى حيز الوجود ثلاثون دولة حديثة ، وتحولت القارة الأفريقية من سجن للاستعمار الأوروبى الى خليط متباين من الدول الأفريقية . ولأول مرة يجد ما يقرب من مائتى مليون افريقى أنفسهم وقد أصبحوا يحكمون انفسهم بأنفسهم فى الذاكرة الحية .

وان ما حاولت سرده هنا هو قصة هذه الثورة ، وقد كانت تلك الثورة سياسية اساسا ولهذا فقد قصرت نفسى على نواحيها السياسية . ولكن التغيرات السياسية تقاس أهميتها بقدر تأثيرها على الشعوب ، ولهذا كنت أربط الأحداث السياسية ، كلما أمكننى ذلك ، بآثارها على شعوب الدول المختلفة التى نحن بصددها .

وكانت الثورة تتسم بطابع العداء للاستعمار أكثر من اتسامها بالطابع القومى . وقد قام «الأوروبيون برسم الحدود السياسية لأفريقيا» ،ولكن هذه الحدود لم تشتمل على جماعات بشرية ذات تاريخ مشترك يعتبر بطبيعته ضروريا لوجود وعى قومى ، هذا وان كان القوميون الأفريقيون قد فضلوا قبول هذه الحدود على احداث تعديلات فى امتداداتها سعيا وراء تحديد وحدات قومية حديثة ، ولقد استخدموا اقوى الأسلحة التى كانت ميسرة لهم ألا وهى العداء المشترك ضد الحكم الأجنبى . ولكن بالرغم من أننى أتفق مع اللورد هايلى فى اعتبار هذه الثورة «أفريقية أكثر مما هى قومية » الا أننى التزمت بالمصطلح « قومى » باعتباره الكلمة الشائعة الاستعمال .

ولقد قصرت دراساتى بتوسع على الفترة الواقعة بين انتهاء الحرب وتحقيق كل دولة لاستقلالها ذلك لأن الثورة التى حاولت الكتابة عنها هى ثورة تهدف أساسا الى تحقيق الاستقلال . ولكن بما أن التاريخ

لا يبتدىء ولا ينتهى ، فستجد بعض التداخل . أحداث الدول التى لم تحصل بعد على استقلالها أو لم يتول الحكم فيها حتى الآن حكومات أفريقية مثل روديسيا الجنوبية ، وأنجولا ، وموزمبيق وجنوب أفريقيا ، فقد سردت قصتها حتى أوائل ستينات القرن العشرين ، أما خاتمتها فستأتى فيما بعد ، ومن المؤكد إنها ستكون متأثرة بالثورة فى بقية أنحاء القارة .

وهناك أخطار جلية فى تدوين التاريخ المعاصر . ومما لا شك فيه أن الظواهر البارزة المتباينة ستتفق مع هذه التغيرات فى نظر المؤرخين الذين يعيدون دراستها بمزيد من المعرفة لما سيتمخض عنها من نتائج . ولكننى ــ مع هذا ــ أعتقد أن هناك مميزات فى الكتابة عن الأحداث التى اشتركت فيها أو شاهدتها شخصيا عن كثب تعادل الكتابة عن أحداث الماضى . وتعتبر معرفتى بالأشخاص المشتركين فى هذه الأحداث والتمعن فى دوافعهم ومخاوفهم وآمالهم ، ذات قيمة غاية فى الأهمية .

حقا انه لعمل طموح أن يحاول الانسان أن يحكى تاريخ القارة ، فقد كان من المحتم على أن أفاضل بين أحداث عديدة ، وأن أختار وان استبعد . وكان معيارى فى عملى هذا أن أؤكد ما اعتقدت فى انه ذا اثر عظيم على شئون القارة الأفريقية عامة ، وأن أستبعد كل ما له أهمية محلية فقط . ان القصة هى قصة الثورة الأفريقية ، واثرها على شعوب أفريقيا جمعاء .

ولا يسعنى الا أن أخص بالشكر المسز « جيليان هولنجز » لما قدمته من مساعدات قيمة فى اجراء الأبحاث ونسخ النص ، وكذلك زوجتى لمختلف المساعدات التى قدمتها والتى لا يمكن تسجيلها هنا . أما مسئولية النص ذاته ، فهى بالطبع ، تقع على عاتقى وحدى .

الفصل الأول

أوربا تمسك زمام أفريقيا

كانت الثورة الأفريقية أساسا ثورة ضد الحكم الأوربى . ففى أواسط القرن العشرين كانت القارة الأفريقية كلها مقسمة فى الحقيقة بين الدول الاستعمارية الأوروبية ، فلقد رسموا الحدود ثم اتخذوا قرارا بشأن من يجب الاعتراف به ليكون صاحب الحق فى السيطرة على كل منطقة على حدة . ولم يخطر على بال أى فرد أن يقترح اتخاذ رأى السكان الأفريقيين قبل أن يصبحوا خاضعين لفرنسا أو بلجيكا أو بريطانيا أو اسبانيا أو البرتغال أو البوير . فلقد كانت هناك عدة دوافع مختلفة ، كانت تعرف فى مجموعها باسم الاستعمار ، دفعت أوربا القرن التاسع عشر الى نشر سلطانها لكى تضيف الأراضى الأفريقية لامبراطورياتها فيما وراء البحار . ولهذا اضطر جميع الأفريقيين تقريبا أن يدينوا بالطاعة فيما يربو على ثلاثة أرباع القرن لحكام كانوا يعتبرونهم دخلاء عليهم .

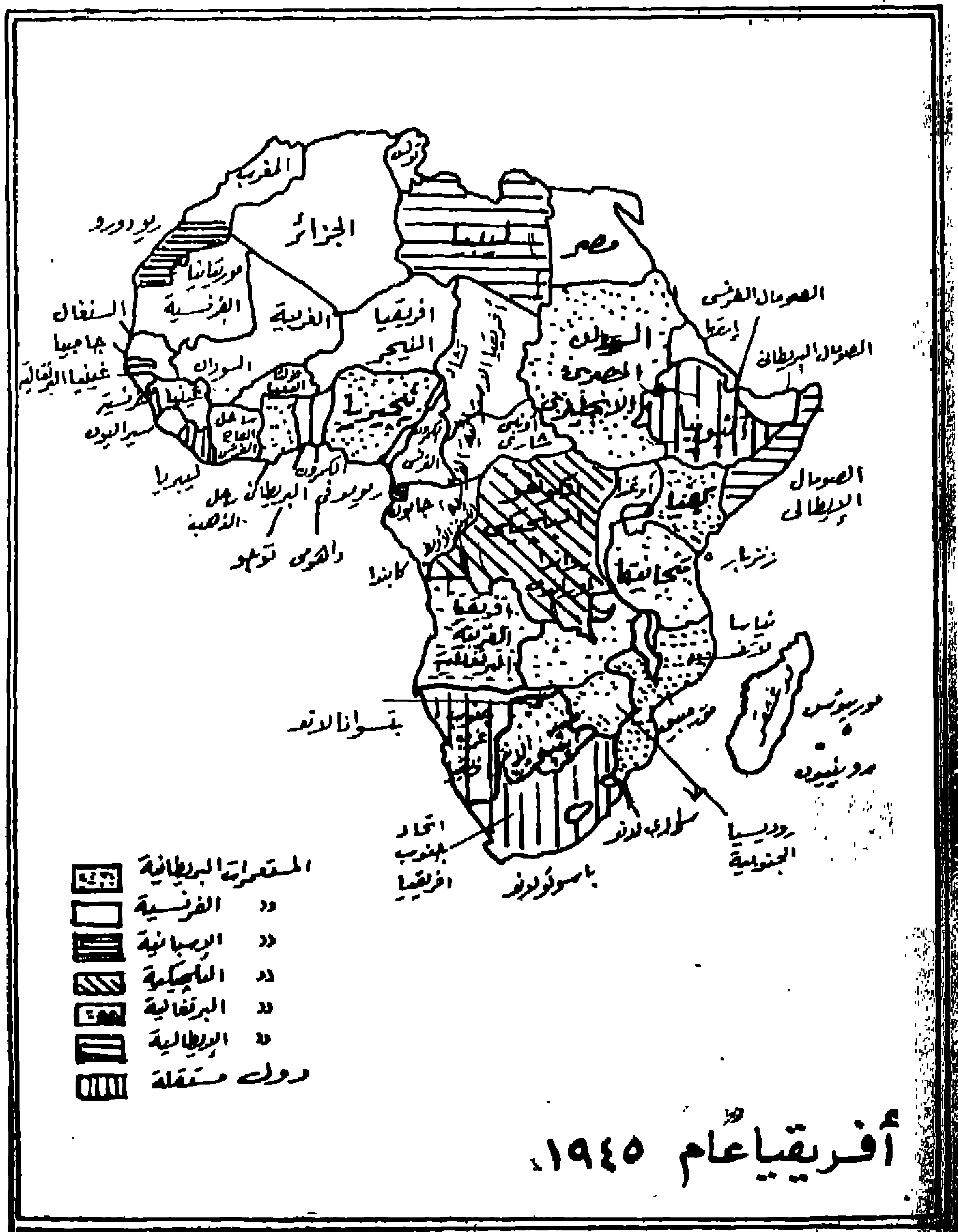
ولكن الاستعمار التجارى هو الذى أدخل الشعوب الأفريقية فى العالم الحديث ، وكان الاتصال بين الأوروبيين والأفريقيين يعتمد على تجارة العبيد لقرنين من الزمان . وكون تجار العبيد ثروات طائلة نتيجة لما قاموا به . من نقل ملايين الأفريقيين من أوطانهم عبر المحيط الاطلنطى . ولكن هذه العملية لم تعط الأوروبيين سوى معرفة سطحية بالقارة ، ذلك لأن معظم عمليات الاقتناص الواقعية وعمليات جمع وبيع العبيد كان يقوم بها الأفريقيون والعرب . أما تجار العبيد الأوروبيين فقد قصروا أنفسهم أساسا على شراء ونقل العبيد الى العالم الجديد ، مع الاحتفاظ فقط بمجرد عدة قلاع على الشواطىء الأفريقية من أجل حماية تجارتهم ، ومن ثم فقد كانت معرفتهم بأفريقيا مقصورة كلية على بعض مراكز العبيد الساحلية . أما الاستثناء الوحيد الذى يعتبر ذا أهمية بالغة فهو منطقة

الكاب ، حيث توغل الاســـتيطان الهولنـــدى ، الذى كان قد ابتدأ فى سنة ١٦٥٢ ، فى داخل القارة تدريجيا .

أما الارث العاطفى المرتبط بتجارة العبيد ، فقد ظل حيا فى النفوس خلال سنوات القرن العشرين واستمر بقاؤه ليوصم العلاقات القائمة بين أجيال الافريقيين والأوروبيين حتى بعد القضاء على تجارة العبيد ذاتها . وكان شعور الافريقيين بالخضوع ونبذهم له بروح عدائية من جهة وشعور الأوروبيين بالتفوق الكامل ، وبوجوب تكفيرهم عن شعورهم لما ارتكبوه من جرم من جهة اخرى ، كانت هى العراقيل الرئيسية التى تقف حيال اقبول حياة انسانية مشتركة بين هذه الأجناس المختلفة . ولكن مع هذا لم تكن تجارة العبيد هى التى أدخلت افريقيا فى فلك هـــذا المجتمع العالمى الذى شيد الأوروبيون صرحه .

وبالطبع كانت توجد عوامل كثيرة كامنة فى الروح الاستعمارية المعقدة التى جاءت بالأوروبيين الى قلب القارة الأفريقية . وكان يبدو للكثيرين أنه من الواجب عليهم أن يدخلوا المسيحية الى قلوب عبدة الأوثان ، وأن يحملوا الحضارة الى بلاد الهمج . وكان الكشف الجغرافى يصحبه الرغبة فى نشر المســيحية البروتستانتية والرغبة فى التجارة ، وبات ذلك واضحا فى رحلات كل من ليڤنجستون ، وسبيك ، وبيرتون ، وهى تلك الرحلات التى استولت على خيال الجماهير . زد على ذلك ان كثيرا من الارساليات قد اظهرت شجاعة واخلاص فى انها لم تحمل فقط تعاليمها الدينية الى المجتمعات النائية بل وحملت أيضا الى هذه المجتمعات [illegible] لفنون نشر التعليم ، والطب ، والزراعة . وكان هذا العصر أيضا عصر القومية المتحذلقة فى أوروبا . وكانت الممتلكات الاستعمارية تعتبر برهانا على الهيبة القومية ، وكان يشجع هذا الاتجاه على الدوام رجال السياسة ، والصحافة ، والمدارس ، ومنظمات الشباب ، ورجال الدين ، وزعماء الحرب .

ولكن كان النهر الاقتصادى يجرى دائما تحت هـــذا الســـطح الأيديولوجى . اذ قدر عدد الفقراء فى بريطانيا فى أوائل سبعينات القرن الثامن عشر بحوالى مليون نسمة . وكانت البطالة تتزايد بسرعة مروعة . وكان من الضرورى ايجاد أسواق جديدة ، ومواد جديدة لتغذية الآلات . ولم يكن من الممكن اطعام سوى نصف السكان من الانتاج المحلى ، ولهذا كان من الواجب ضمان الامدادات الغذائية التى ترد من وراء البحار ، والمحافظة على ســـلامتها من تدخل اى عدو قوى . وكان المواطنـــون يتضاعفون بمعدلات متزايدة ، ومن ثم كان من الضرورى الحصول على


المغرب
ريودورو
الجزائر
ليبيا
مصر
موريتانيا الفرنسية
أفريقيا الغربية
أفريقيا الفرنسية
النيجر
السنغال
جامبيا
غينيا البرتغالية
سيراليون
ليبيريا
ساحل العاج الفرنسي
ساحل الذهب
توجو
داهومي
نيجيريا
الكمرون
كابندا
السودان المصري الإنجليزي
الصومال الفرنسي
إريتريا
الصومال البريطاني
الحبشة
الصومال الإيطالي
أوغندا
كينيا
زنزبار
تنجانيقا
أفريقيا الغربية البرتغالية
نياسالاند
بتشوانالاند
روديسيا الجنوبية
موزمبيق
مدغشقر
موريشيوس
ريونيون
سوازيلاند
باسوتولاند
اتحاد جنوب أفريقيا
المستعمرات البريطانية
» الفرنسية
» الإسبانية
» البلجيكية
» البرتغالية
» الإيطالية
دول مستقلة
أفريقيا عام ١٩٤٥

أراض جديدة يمكنهم الاستيطان فيها . ولما كانت جميع الدول الأوروبية الكبرى تواجه مشاكل متشابهة فى وقت واحد ، فلقد أدت المنافسة والتسابق العنيف الى اثارة سلسلة من تفاعلات المغامرات الاستعمارية .

ولم يكن يبدو على الاطلاق أى تناقض فى الربط بين كل من التوسع التجارى والمسيحى . فلقد كان ذلك فى الواقع هو النصيحة التى تقدم بها ليفنجستون من أجل التوسع فى أفريقيا . وعلى هذا بينما كانت الكنائس تدعم ارسالياتها ، كان التجار المغامرون البريطانيون والفرنسيون والبلجيكيون والألمان يجوبون أنحاء أفريقيا ، وجيوبهم ممتلئة بأشكال مختلفة من المعاهدات ، تمكنوا من اقناع أصحاب السلطان المحليين كى يضعوا بصماتهم عليها ، وبهذا باع هؤلاء الرجال الأرض وحقوق التعدين التى لم تكن ملكا لهم مقابل بعض الدمى والخمور والأسلحة . وتوقعت الشركات التى تكونت حينذاك من أجل استغلال هذه الحقوق ، أن تدافع عنها حكوماتها ضد الأجانب ، وان تمدها بالقوات من أجل التوسع فى امبراطورياتها التجارية ، وأن توفر لها رأس المال من أجل اقامة أعمدة الأساس للحياة الاقتصادية الاستعمارية . وكانت الاحتياجات الأوروبية والمطامع الاقتصادية أساسا لاحتلال أوروبا الاستعمارى لأفريقيا .

ولم تدخل أوروبا قلب القارة الأفريقية بهدف مدعم الا حينما ابتدأ كل من رأس المال والتجارة يبحث عن تحقيق رغباته داخل القارة . وبمجرد أن لحقت كل من ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، والى حد ما بلجيكا ، بالزعامة الصناعية البريطانية حتى ابتدأ الزحف نحو السيطرة على الأراضى الأفريقية . وقصر الأمريكيون مجال اهتماماتهم على قارتهم ، والمحيط الهادى وآسيا ، فى حين أن أفريقيا كانت مفتوحة أمام المتنافسين الأوروبيين الذين كانوا على استعداد لاستغلالها بما لها من مقدرة على امدادهم بما يحتاجون اليه . ونتيجة لعملية التصنيع المتزايدة ، تراكمت رءوس الأموال الزائدة عن الحد ، فاندفعت نحو البحث عن مخارج لها من أجل الاستثمار المربح . كما أنه حينما ازدادت الحواجز الضرائبية والتجارية ارتفاعا كان يزداد اقحام الحكومات على الدوام فى المسائل التجارية . وجذبت امكانيات الكشف عن الثروة الأفريقية أنظار المستثمرين فى عصر شاهد تحرر الأعمال التجارية من السمة الشخصية نتيجة لقيام الشركات ذات المسئولية المحدودة . وكانت الشركات الأوروبية هى التى حملت أوروبا بكل ما لديها من اهتمام الى أفريقيا ثم حملت بعد ذلك الثروة الأفريقية الى أوروبا . وكان يأتى فى أذيال هذه الشركات الجنود فى أحيان أخرى كانوا يرافقونها . فاصبحت الهيبة القومية

متضمنة في هذه العمليات . وكان من الضرورى ايجاد الظروف المناسبة لضمان سير التجارة ، واخذت الحكومات على عاتقها بعض المسئوليات من أجل ايجاد مثل تلك الظروف . وسرعان ما أصبحت مسألة مقاومة المنافسين الأوروبيين والقضاء على العداء الأفريقى المناوىء للتدخل الأوروبى ، من اختصاصات الدولة ، وسرعان ما أصبح التوغل الاقتصادى مسألة قومية ثم مسألة عالمية . ولم يمض وقت طويل حتى صممت الدول الأوروبية المهتمة بالأمر على أن تحل جميع المسائل الأفريقية باجراء اتفاق فيما بينها فى أوروبا . ونتيجة لتقسيم أفريقيا وزعت القارة الأفريقية بأكملها بين الدول الاستعمارية الأوروبية وأدى هذا الوضع بالضرورة الى ادخال الشعوب الأفريقية فى مجال المجتمع العالمى .

وارتبط احتلال أفريقيا ، الذى اتفق فى نفس الوقت مع التوسع التجارى فى أنحاء أخرى من العالم ، بتوقف أزمة أوروبا التى كانت تعانيها من جراء فائض رأس المال وفائض المصنوعات . وبهذا وفرت للأوروبيين استقرارا اقتصاديا وقتيا ، وسمحت بزيادة البيع بالجملة لمستويات الكفاف ، وبنمو التمثيل الديموقراطى ، وبوجود نسبة معقولة من التسامح تقوم على أساس الشعور بالطمأنينة المترتبة على تعدد المجالات الاقتصادية . وقد أرجىء التفكير لفترة نصف قرن فى التأكيدات الخاصة بوجود فائض فى الانتاج الرأسمالى الذى تنبأ به ماركس ، والذى تناوله كينز بالتحليل ، وكذلك فى ضرورة اجراء تخطيط اقتصادى للدولة .

وابتدأت فترة التقسيم الرئيسية الواقعة فى العشرين عاما الأخيرة من القرن التاسع عشر ، بوجود بعض الأوروبيين الذين يسيطرون سيطرة جزئية على أجزاء معينة من القارة . فبعد أن حرم الفرنسيون من امبراطوريتهم السابقة بسبب الحروب النابليونية قاموا باقتناص الجزائر فى سنة ١٨٣٠ . وكان يمتاز شريطها الساحلى بمميزات اقتصادية اذ أنه كان قاعدة للقرصنة تهدد تجارة البحر المتوسط ، كما أن السيطرة على صحراواتها التى يتصارع البربر من أجلها بعنف بالغ ، كانت ضرورية لسواد الطمأنينة على الساحل . ومارست كل من بريطانيا وفرنسا بعض النفوذ فى مصر ، التى ظلت لفترة طويلة المفتاح الاستراتيجى لقارة آسيا ، والتى أصبحت أكثر حيوية بعد افتتاح قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ . ومد الفرنسيون أيضا طريقهم التجارى القديم فى السنغال الى الظهير القارى الذى كان ينتج محصولات نقدية لها قيمتها ، وجعلها فى حالة تسمح لها بتوجيه ضربتها الى السودان الغربى . وكانت بريطانيا قد

انشأت مستعمراتها الساحلية فى جامبيا وسيراليون ولاجوس ، وشبيه بها مستعمرات البرتغال فى غينيا ، ومستعمرات فرنسا فى جابون . وقوت البرتغال من سيطرتها الساحلية على كل من أنجولا وموزامبيق ، واعتبرت بريطانيا من زنزيبار أرضا تحت حمايتها ، فى حين أن فرنسا مارست نفوذها فى مدغشقر . ودعم كل من الايطاليين والفرنسيين من سيطرتهم على القرن الأفريقى الذى يواجه المستعمرات البريطانية فى عدن الواقعة على الساحل المواجه من البحر الأحمر . وكانت توجد أيضا مستعمرات بريطانية فى الكاب ، وناتال ، وباسوتولاند ، وجمهوريات « الآفريكانرز » فى ترنسفال ودولة أورانج الحرة ، وظلال سيطرة تركية على كل من مصر وليبيا وتونس . أما باقى القارة فقد كان مايزال فى حوزة الأفريقيين . وبعد ذلك بعشرين عاما تم استعمار القارة الأفريقية بأكملها باستثناء اثيوبيا ، ومراكش ، وليبيا .

واستهل ليوبولد ملك بلجيكا الخطوة الأولى ، اذ انه أسس ما أسماه بالهيئة الدولية الأفريقية فى سنة ١٨٧٦ ،ثم تقدم لفتح اقليم الكونغو،وتمكن ليوبولد بفضل محطاته التجارية العسكرية العديدة ، علاوة على ما قام به ستانلى من مجهودات فى خدمته بانشائه شبكة للنقل ، تمكن من حث الدول الأوروبية على الاعتراف بدولته التجارية الشخصية . وعلى الفور ارسل الفرنسيون دى برازا من أجل الحصول على امتيازات فى اقليم الكونغو الأدنى . وتدخل البرتغاليون تؤازرهم بريطانيا التى كانت تأمل فى المحافظة على النهر حرا من التدخل الخارجى من أجل حرية الملاحة . وفى نفس الوقت عاد البريطانيون الى ممارسة نشاطهم فى مصر ، وتمكنوا هم والفرنسيون من السيطرة على مالية الخديو المسرف منذ سنة ١٨٧٦ ، وحينما قامت ثورة وطنية فى عام ١٨٨٢ ، قوبلت بحملة انجليزية فرنسية مشتركة ، ولكن الاطاحة بالحكومة الفرنسية فى ذلك الوقت أعطت الفرصة لبريطانيا لاحتلال مصر بمفردها وان كان ذلك قد تم برضاء السلطان العثمانى والألمان الذين كانوا يشكلون الأغلبية من الدائنين لمصر . ومع شراء دزرائيلى لأسهم قناة السويس فى سنة ١٨٧٥ ، والسيطرة على ادارة قبرص ، شعرت بريطانيا بالارتياح لسلامة طريقهـــا الى المحيط الهندى . وفى العام السابق اى فى سنة ١٨٨١ كانت فرنسا قد احتلت تونس بالرغم من وجود الايطاليين فيها ، ولكن الايطاليين وجدوا فى ذلك الوقت تعويضا لهم فى ميناء مصوع السودانى .

واصبح بحلول ذلك الوقت من الواضـح جدا لرجال السيـــاسة الأوروبيين انه ينتظر مجهوداتهم التى يبذلونها من أجل السيطرة على

افريقيا خطر داهم ألا وهو الصراع العالمى ، ونتيجة لهذا قبلوا اقتراح بسمارك بعقد مؤتمر عالمى فى برلين . وافتتح هذا المؤتمر فى ديسمبر سنة ١٨٨٤ ، وأقسم هذا المؤتمر فور انعقاده بالاعتراف الشامل بدولة ليوبولد « دولة الكونغو الحرة » ، وهى تلك الدولة التى كانت قد اعترفت بها فعلا كل من ألمانيا ، وفرنسا والولايات المتحدة . وتمت الموافقة أيضا على قبول موقف الفرنسيين على الضفة الشمالية للنهر ، بينما تمت الموافقة كذلك على السماح للبرتغاليين بالسيطرة على الأراضى الممتـــدة حتى الضفة الجنوبية .

وبالرغم من أن ذلك المؤتمر كان قد تركز أساسا على المسألة الخاصة بحوض الكونغو ، الا أن أثره على الاستعمار الأفريقى كان مجاله أكثـــر اتساعا . وكان اقصى مطامحه هو محاولة وضع مبدأ يمكن على أساسه دراسة الادعاءات الاستعمارية والاعتراف بها . واقترحت بريطانيا فى أول الأمر ادخال شرط « الاحتلال الفعلى » ، مطالبة بوجوب ضمان وجود قوة كافية لفرض الظروف المناسبة لممارسة التجارة وحماية الحقوق ، وقوبل هذا الاقتراح بالرفض ، باستثناء الادعاءات الخاصة بالمناطق الساحلية ، فى حين ووفق على الشرط البريطانى الثانى الخاص « بمجال النفوذ » ، وهو الذى يقضى بتحديد مناطق ادعاءات المستقبل .

وكان الألمان مشغولين أثناء جلسات انعقاد المؤتمر . وبمجرد انفضاض جلساته قاموا بنشر مجموعة من المعاهدات التى حصلت عليها « شركة شرق أفريقيا » الألمانية مدعية امتلاكها لأراض تنازل عنها عدد من الزعماء (الأفريقيين) . واقنع عملهم هذا باقى الأوروبيين بانه بالرغم من أن الاحتلال قد يكون مجرد جس للنبض ، الا انه أصبح الآن اختبارا لشرعية الملكية . واتسم انتهاء المؤتمر بفتح بوابات شاسعة نحو استعمار مساحات واسعة من الأراضى الأفريقية غير الآهلة بالسكان .

ولم تستغرق ألمانيا سوى شهور قلائل ، تمتد بين فترة الاعداد للمؤتمر وعقد جلساته ، فى الاعلان عن ادعاءاتها فى السيطرة على امبراطوريتهـــا الأفريقية ، ففى عام ١٨٨٤ ، أى قبل الاعلان عن الامتيازات ألتى حصـــل عليها كارل بيترز ، كانت ألمانيا قد وضعت يدها على كل من توجولاند ، والكميرون وجنوب غرب أفريقيا . وبدى لفترة من الوقت كما لو أن الألمان كانوا يطمحون الى فرض سيطرتهم على حزام يمتد من الشرق الى الغرب عبر القارة ، ذلك لأن عملاءهم كانوا قد دخلوا الأراضى المجاورة لناتال ، وابتدأوا فى محاولة اجراء مفاوضات مع مواطنى الترنسفال الذين كانوا قد حصلوا على استقلالهم من بريطانيا فى ســـنة ١٨٨١ . ولكن

البريطانيين أحبطوا هذه اللعبة ، وصمموا على المحافظة على استمرار فتح الطريق من الكاب الى وسط افريقيا ، فقاموا بضم جنوب بتشوانالاند، وتفاوضوا مع الزعماء على فرض حمايتهم على باقى الاقليم .

ولم يكن الألمان فقط هم الذين يطمحون الى ربط مستعمراتهم الأفريقية فى شكل كتلة متشابكة ، فقد راود البرتغاليون أيضا الأمل فى ربط انجولا بموزامبيق ، فى حين كان الفرنسيون يشقون طريقهم فى اتجاه الشرق من قواعدهم القائمة فى غرب أفريقيا . أما الاتجاه أو قل التوسع البريطانى فقد اتخذ اتجاها مضادا ، يمتد بين الشمال والجنوب ، وكان يمثله حلم سيسيل رودس الذى يهدف الى الربط بين الكاب والقاهرة .. ولو أنه امكن لأى من هذه الدول تحقيق أهدافها ، لأصبحت مميزات السيطرة على السكك الحديدية والبرية والاتصالات التلغرافية مجالا للمساومة فى المستقبل تظهر فى الدولة المسيطرة قوتها . ولقد برهنت بريطانيا حينذاك على أنها أكثر الدول نجاحا فى احباط محاولات منافسيها وتحقيق أهدافها . فلقد أمكن للاتجاه الذى اتخذته فى توسعها أن يقف حائلا أمام اقامة أى حاجز يمتد عبر القارة من الشرق الى الغرب .

وعلى هذا انتقلت الشركة التى كونها رودس باسم « شركة جنوب افريقيا البريطانية » والمرخص بها فى عام ١٨٨٩ الى بتشوانالاند ، وهى المستعمرة التى أصبحت معروفة الآن باسم روديسيا الجنوبية ، وروديسيا الشمالية ، وأصبحت تواجه البلجيكيين فى الكونغو . وفى نفس الوقت واجهت بريطانيا التهديد الألمانى بكل عزم وتصميم ، وذلك بأن ضمت الى مستعمراتها الاقاليم الوطنية الواقعة بين الكاب وناتال ومعظم زولولاند . وتلقى البرتغاليون طعنة فى قلب مطامحهم التى راودتهم فى نياسالاند وذلك باعلانها محمية بريطانية ثم تلاها توجيه انذار نهائى الى الحكومة البرتغالية. وفى نفس الوقت تفاوضت « شركة أفريقيا الشرقية البريطانية » مع كاباكا بوجاندا من أجل عقد معاهدة بينهما ، وفى عام ١٨٩٠ وقعت الحكومة البريطانية على اتفاق مع ألمانيا بشأن حدود أفريقيا الشراقية ، وأعلنت حمايتها على أراضى الشركة بما فى ذلك زنزيبار وبمبا ، وهما الجزيرتان اللتان كانتا قد أخضعتهما القوات الألمانية . وتم الاعتراف بادعاءات فرنسا فى مدغشقر باعتبارها جزءا من نفس الاتفاقات ، وفى نفس الوقت تمت الموافقة أيضا على تقسيم الحدود فى الصومال مع الايطاليين ، وفى وسط أفريقيا مع البرتغاليين .

وبحلول ذلك الوقت كانت دولة الكونغو الحرة قد أصبحت تخضع تماما لنفوذ الملك ليوبولد ورجال ماليته ، كما ثبت الفرنسيون أقدامهم

فى النيجر الأعلى ، وسيطر البريطانيون على أنهار الزيت فى نيجيريا (١) . وفى الوقت الذى اندفع فيه الفرنسيون فى اتجاه بحيرة تشاد وتومبوكتو فى اتجاه أفريقيا الغربية البريطانية ، ابتدأت بريطانيا فى اعادة تنظيم مستعمراتها الأربعة فى غرب افريقيا . وفصلت جامبيا عن سيراليون ، وساحل الذهب عن لاجوس . وأدركت بريطانيا أن السيطرة على الظهير القارى تعتبر ضرورية لوضع حد للتوسع الفرنسى والألمانى . وتم ضم اراضى الأشانتى والأقاليم الشمالية الى ساحل الذهب ، كما امتدت المحميات الى ما وراء مستعمرة سيراليون ، فى حين ان شركة النيجر الملكية كانت تقوم بمناورات مع الفرنسيين فى وادى النيجر . ولم يتم الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا على الحدود القائمة فى غرب أفريقيا الا بحلول عام ١٨٩٨/١٨٩٩ ، وبناء على هذا الاتفاق سلمت شركة النيجر تصريحها الذى تم استبداله باقامة محميات فى كل من نيجيريا الشمالية والجنوبية .

وفى تسعينات القرن التاسع عشر ابتدأ الفرنسيون فى التقدم من جابون ليتقابلوا مع مواطنيهم الذين كانوا يتحركون من الغرب فى اتجـــاه بحيرة تشاد . ولكن بمجرد ما أن اتجهوا شرقا قابلوا التوسع البريطانى جنوبا عبر السودان . وكان كتشنر يقوم بالقضاء على جيوش الدرويش ، ويمد السكك الحديدية ، وتمكن فى نهاية المطاف من القضاء على الخرطوم . وبدى لفترة من الوقت ان كل من البريطانيين والفرنسيين المتجهين فى اتجاه نقطة واحدة ، قد يتصارعون على النيل ، مع احتمال وقوع حرب علنية بين الدولتين ولكن حينما وجد الفرنسيون أن اعداد البريطانيين تفوقهم بكثير قرروا أن الانسحاب افضل لهم سياسيا . وعقد بين مصر وبريطانيا اتفاقا ثنائيا أكمل عملية غزو السودان . وكانت هذه الحادثة هى الضربة القاضـــية للحلم الفرنسى الذى يطمع فى خلق امبراطورية أفريقية تمتد بين غرب أفريقيا وشرقها والبحر المتوسط .

ولم يتم الغزو الأوروبى للقارة الأفريقية الا بعد مقاومة من جانب الأفريقيين . فقد كان معظم الأفريقيين الذين يعيشون فى قراهم القبلية أو فى الكفور يجهلون التغيرات الثورية التى تسيطر على أقاليمهم . وكان فى امكان التجار الجدد ورجال الارســاليات أن يحملوا معهم الى تلك المجتمعات سلع وأفكار لم تكن معروفة من قبل ، ولكنهم لم يتدخلوا فى بادىء الأمر فى طرق الحياة التقليدية الى حد كبير . ولم يتأثر المجتمع الأفريقى بأسياده الجدد بشكل خطير الا بعد ان ادت الحاجة الى اشتغال

(١) تعتبر نيجيريا أكبر دولة مصدرة فى العالم لزيت النخيل ، والفول السودانى .

العمال فى المناجم والمزارع والأشغال العامة الى حث الهيئة الحاكمة على فرض تشريعات ضرائبية جديدة ، أو حينما حاولت الارساليات تغيير التقاليد الوثنية لتتناسب مع المفاهيم الأوروبية . أما الاستيطان الأوروبى بما فى ذلك الاستيلاء على الأرض ، فقد حدث بوجه عام بعد تلك الفترة ، باستثناء الجنوب حيث انتشر فيه منذ القرن الثامن عشر .

ولكن مع هذا فدائما ما كانت تثور حركات المقاومة حينما مارس الأوروبيون ضغطا مباشرا على المجتمع الأفريقى . وتعتبر حروب الاشانتى ضد الامراء المسلمين فى نيجيريا ، ومراحل الصراع الطويلة فى السودان ، والمقاومة الاسلامية التى قادها ساموري ضد الفرنسيين ، والمعارضة التى وقعت أمام الألمان فى الشرق ، وثورات الماتابيلى والماشونا ، مجرد أمثلة اختيرت من بين المعارك الدموية العديدة التى أثارها الغزو الأوروبى .

وقد نجحت المقاومة الأفريقية فى احدى محاولاتها ، اذ انه حينما حاول الايطاليون الاستيلاء على الحبشة حلت بهم هزيمة شنعاء على أيدى قوات منليك الفرنسية المسلحة فى موقعة عدوة فى سنة ١٨٩٦ واضطروا الى الانسحاب إلى مستعمراتهم الســـاحلية وهم يجرون خلفهم أذيال الهزيمـــة .

وحدثت ــ بالطبع ــ أعنف مقاومة عسكرية ضد الاعتداء الأوروبى ، فى جنوب أفريقيا . وكانت الظروف هنا تختلف عنها فى أى مكان آخر اذ كانت الحرب مندلعة بين الأوروبى والأوروبى . فقد صمم سيسيل رودس على انه لن يسمح « للأفريكانرز » الرجعيين الذين يحكمهم بول كروجر فى كل من ترنسفال ودولة أورانج الحرة ، أن يقضوا على حلمه الذى كان يهدف الى تزعم استعمارا بريطانيا مسلحا فى القارة الأفريقية متوسلا فى ذلك خليطا من المشروعات التجارية والمؤامرات السياسية . وقد آزرته الحكومة البريطانية حينما وجدته يدخل غمار الحرب . ولم يكن أى من الجانبين يوجه أى اهتمام لرغبات السكان الأفريقيين أو رفاهيتهم ، فى حين ان بريطانيا كانت شديدة الاهتمام بما تحدثه من أثر على منافسيها من المستعمرين الأوروبيين . ولكن مع هذا فقد فشل كروجر فى ضمان التأييد الذى توقع الحصول عليه من الدول الأفريقية . وفى الواقع ، كانت بريطانيا قد نجحت فى القضاء على ألمانيا كعامل خطير مشترك فى الموقف القائم فى جنوب أفريقيا ، وذلك بتوقيعها على اتفاق سرى ، يقضى بضمانها منح البرتغاليين قروضاوتنظيم المستعمرات البرتغالية الأفريقية وتقسيمها فى حالة اشهار البرتغاليين افلاسهم ، ونتيجة لهذا حلت الهزيمة ، فى نهاية المطاف ، بجمهوريات البوير ، وتم ضـــمها الى الممتلكات البريطانية فى أفريقيا .

وفى سنة ١٩١١ سيطرت فرنسا على مراكش ، فى مقابل السماح لاسبانيا بمشاركتها فى جزء صغير منها ، واعطاء ألمانيا جزءا من الكونغو الفرنسى لتضمه الى الكميرون واعترافها بمكانة بريطانيا فى مصر . وفى نفس العام واست ايطاليا نفسها فى فشلها فى اثيوبيا ، باحاقة الهزيمة بليبيا التى كانت مازالت تخضع للسيطرة العثمانية اسميا . وعلى هذا ، أصبحت القارة الأفريقية تخضع بأكملها للسيطرة الأوروبية قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى ، باستثناء اثيوبيا التى احتفظت باستقلالها العريق حتى غزو موسولينى لها فى سنة ١٩٣٥ ، وليبيريا التى تعتبر رهينة اقتصادية للأمريكيين بالرغم من استقلالها السياسى .

وابتعدت أفريقيا الى حد كبير عن المسرح العالمى فى الفترة الواقعة بين نهاية عهد تقسيم الأسلاب وانتهاء الحرب العالمية الثانية . فباستثناء غزو الايطاليين لاثيوبيا ، كانت التغييرات الاقليمية الوحيدة هى تقسيم المستعمرات الألمانية بين فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وجنوب أفريقيا واعتبارها أراض للانتداب تحت عصبة الأمم . وحصل اتحاد جنوب أفريقيا على حكمه الذاتى طبقا لدستور ويستمنستر الصادر فى سنة ١٩٣١، واصبح مثل كندا واستراليا ونيوزيلاند ، دولة ذات سيادة ترتبط ببريطانيا ــ حسب رغبتها ــ باتحاد داخل الكمنولث . وأعلنت بريطانيا وضع مصر تحت الحماية البريطانية من أجل تحقيق اغراضها فى الحرب العالمية الأولى ، وبالرغم من اعلان استقلال مصر رسميا فى سنة ١٩٢٢ ، وتوقيعها على معاهدة تحالف مع الحكومة البريطانية فى عام ١٩٣٦ ، الا أنها ظلت فى الواقع تعتمد على المطالب العسكرية البريطانية .

وأصبحت شئون الأفريقيين أنفسهم تعتمد اعتمادا عظيما على الرجال الذين يعيشون فى أراضيهم ، فى الفترة الواقعة بين الانتهاء من رسم حدود القارة نهائيا ، وتوقف القوى الاستعمارية المتنافسة عن اجراء المناورات العسكرية كل ضد الآخر . وورثت الحكومات ، فى وقت مبكر ، المسئوليات الادارية التى كانت تتمتع بهــا الشركات ، حتى ان الحكومة البلجيكية تسلمت زمام الحكم فى امبراطورية ليوبولد الشخصية التى كان يمارس فيها جبروته . وفى بداية الأمر تمكنت حفنة من رجال الحكومة لا تتمتع الا بقدر تافه من الامكانيات ، من السيطرة على هذه الاقاليم المترامية الأطراف . وكانت الحكومات قد كلفت هؤلاء الرجال بمهمة المحافظة على النظام ومحاولة العمل على الاكتفاء الذاتى الاقتصادى ، لأن الحكومات المستعمرة لم تكن لديها الرغبة فى الاستمرار فى دفع اعانات مالية ، وكانت السمات المتباينة التى تتسم بها الحكومات المفروضة ، تعتمد على المشاكل

المحلية وشخصيات الاداريين . وكانت تلك هى العوامل التى قررت الآثار التى تتركها الحكومة الأجنبية على السكان الوطنيين .

وكان الطلب على العمال ، فى جميع المستعمرات الحديثة ، قد اثر على القادرين جسمانيا على العمل ، وقليل من كان يتمتع بمثل هذه المقدرة . وكان يستخدم العمل الاجبارى بكافة اشكاله فى تأدية الأشغال العامة بكافة أنواعها ، وكذلك فى تشييد وصيانة الطرق والسكك الحديدية والمبانى العامة . وفى حالات كثيرة كان يتم توفير الطاقة العاملة اللازمة للمشروعات التجارية باستخدام نفس الوسائل وذلك باستخدام الشركات والحكومة لنفوذها . وكان من المحتم ان ينتشر تأثير مثل هذا التجنيد الاجبارى على نطاق واسع فى المجتمع الأفريقى . وشبيه بذلك التأثير الذى أحدثه التجنيد الاجبارى من أجل العمل فى القوات المسلحة والبوليس ، بالرغم من ان هؤلاء المجندين كانوا يتمتعون عادة بمستوى معيشى أفضل بكثير من مستوى العمال . وكان على الزعماء ومستشاريهم واتباعهم أن يقرروا عما اذا كان من الأفضل لهم ان يتعاونوا مع الغازى أم يقاومونه أم يحاولون اتخاذ موقف سلبى غير تعاونى . وتعددت القرارات وكثيرا ما كان يرفضها بعض أعضاء المجتمع . وعلى هذا كثيرا ما كان يثور الشعور بالمرارة بين الأفريقى وأخيه ، بل وفى بعض الأحيان كان يهول المستعمر من شأن هذا الشعور ويستغله على أساس مبدأ « فرق تسد » .

وطالما كان الاكتفاء الذاتى هو فلك الحكومات ، كان على الاداريين ان يجدوا لأنفسهم دخلا حيثما أمكنهم ذلك . فكان يشجع بعضهم شركات التعدين والتجارة ، فى حين أن البعض الآخر كان يدعو بعض المستوطنين لاقامة المصانع والمزارع فى اماكن أجبر الأفريقيون فيها على زراعة محصولات نقدية . وفى الأماكن التى كانت تكتشف فيها شركات التعدين المعادن كان يترك الطلب على العمال أكبر أثر له على الحياة الاجتماعية الأفريقية ، كما أنه حيثما استوطن الأوروبيون أصبحت الأرض من أهم المشاكل . ففى روديسيا الشمالية وكينيا أثرت ملكية الأوروبيين للأرض تأثيرا مباشرا على عدد كبير من الأفريقيين ، بالرغم من أنهم لا يشكلون سوى نسبة ضئيلة من أجمالى السكان . فى حين ان الزراعة الأوروبية علاوة على الادارة المترمتة ، اثرت بطريقة غير مباشرة تأثيرا ذا مدى أكبر على الحياة الأفريقية . اذ انها حددت اقامة بعض القبائل فى مناطق معينة بالرغم من أن هذه القبائل كانت معتادة على الترحال ، وكان أفراد هذه القبائل اما من الرعاة أو الزراع الذين اعتادوا على الانتقال الموسمى بحثا وراء الأرض الخصبة . وفى نفس الوقت الذى كان يمارس فيه نمو السكان

ضغطا من جهة كان يقابله من جهة أخرى ضغطا مضادا تمارسه موارد الطعام المحدودة التى كانت تخفض من المستويات المعيشية .

وفى المراحل الأولى من الاستعمار الأفريقى ، اتبعت الحكومات الاستعمارية التى كانت مازالت غير معتادة على اتباع الأفكار الخاصة بالقاء المسئولية الاجتماعية والاقتصادية على شعوبها فى بلادها ، اتبعت منهج « اتركه يعمل » مع حكوماتها القائمة فى المستعمرات بطريقة أكثر اختلالا . فكان الحاكم الادارى المسئول تتركه الحكومة الأم يستخدم الوسائل التى يراها على شرط ان يحافظ على النظام بدرجة معقولة ، وأن لا يطلب من الخزانة الا القليل . أما التعليم فقد كان مهمة خالصة فى أيدى الارساليات ، وتركت مهمة النمو الاقتصادى للشركات ورءوس الأموال الخاصة ، وبالرغم من التقدم فى الوسائل الطبية ووسائل المحافظة على صحة الموظفين الحكوميين الا أن هذا التقدم لم يؤثر الا بالنذر اليسير على الرعايا المستعمرين . وظل معظم الأفريقيين تحت الحكم الأفريقى ، يحكمهم زعماء ومشايخ كثيرين مسئولين أمام الحكومة الجديدة . وحيثما اختفى نظام الزعامة ، كانت تبتدعه الحكومة الحاكمة دائما باعتباره ابسط وسيلة للسيطرة على الشعب .

والنظرة العامة التى كان يتسم بها رجال الادارة المستعمرين كانت تتخذ طابع المحافظة والأبوة ، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات . فكان يكتنف الكثيرين منهم حنين خفى للحياة الريفية القروية التى اتسم بها نظام الاقطاع فى بريطانيا وفرنسا والمانيا ، والذى كان حينذاك فى طريقه الى الزوال السريع فى أوطانهم . وخلق كل من المستعمرين الرسميين والمستوطنين المدنيين نموذجا مثاليا للرجل « المتوحش النبيل » الأفريقى ، مع التشديد على الفلاح المحترم البسيط الذى لم يعد يمكنهم من الاستمرار فى اشباع انانيتهم لصالح أوطانهم على حساب استعبادهم له . وعلى هذا أقاموا سلطاتهم على أساس تدعيم سلطات الزعماء المحافظين ، بالرغم من أنه كان يراودهم شك عميق فى أن آثار التعليم والتعدين والتجارة على الأفريقيين الذين لم تفسد أخلاقيتهم بعد ، قد تؤدى الى العصيان . وبالرغم من أن هذا الاتجاه كان يحمى « أوصياءهم » فى بعض الأحيان من أنواع الاستغلال الأكثر وحشية ، الا انه كان بمثابة الفرملة التى تعرقل النمو فى نواح كثيرة . وأوقفت عوامل الخطر التى كانت تهدد بانهيار المجتمع القبلى ، وذلك بالابقاء على دوام استمراره ، ولكن اتبع هذا الاتجاه فى تدريب أعضاءه من أجل المشاركة فى الحياة الحديثة .

واصبحت التفرقة العنصرية عاملا خطيرا فى طبيعة الحياة الاجتماعية الاستعمارية أثناء المراحل الأخيرة من الاستعمار . ومن المعتقد ان ازدياد الاضطهاد العنصرى فى جنوب أفريقيا يرجع عادة الى سنة ١٧١٧ وهو نفس العام الذى اتخذ فيه قرار الاعتماد على عمل العبيد بدلا من تشجيع هجرة العمال الأوروبيين . ولا يمكن اتخاذ هذا التاريخ ليكون تاريخا بارزا فى تاريخ أفريقيا الاستعمارية الحديثة ، ذلك لأن السمة الحديثة التى كانت ترتبط بازدياد الاضطهاد العنصرى هى وصول الزوجات البيض الى المنطقة المدارية . ويحتاج الانسان الى اجراء بحث سيكولوجى أكثر عمقا مما يمكن محاولة اجراءه هنا حتى يقوم بأى تحليل يمكن الوثوق فيه للأسباب الجذرية التى أدت لهذه الظاهرة الاجتماعية التراجيدية . ومن المؤكد أن هــذه الظاهرة كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بالاتجـــاهات العنصرية ، كما ان أسوأ فوراناتها الهستيرية كانوا يرجعونها للمســائل العنصرية . ولقد كشفت عن نفسها فى أشكال أكثر اتساعا وعمقا فى البلاد التى يديرها ويستوطنها البرتستانت من البريطانيين والألمان والدانمركيين والهوجينوت (١) عنها فى البلاد التى كان يســيطر عليها الكاثوليك من الفرنسيين والبرتغاليين والبلجيكيين . لقد انبعثت من أوروبا المسيحية وليس من الافريقيين أو العرب المسلمين . وبعد الانتهاء من كل ما اسلفنا ذكره ، يبقى أمامنا واحدة من أهم الحقائق فى تفهمنا الحياة الحديثة فى أفريقيا ، وهى ادراك ان الاضطهاد العنصرى القائم على الاعتقاد فى سمو العنصر الأبيض ، وعلى التقسيم الأساسى بين الأبيض والملون ، قد أصبح أعظم عامل اجتماعى نشط فى أفريقيا الاستعمارية . واثرت العواطف النفسية التى أثارتها على كل من شخصية الحكام والمحكومين ، كما أنها اثرت تأثيرا حيويا على علاقة كل منهم بالآخر ، وعلى الطابع الذى اتسم به المجتمع الأفريقى فيما بعد .

ولقد تولدت أسوأ الآثار المترتبة عن أول اتصال له قيمته بين المجتمعات الأوروبية والأفريقية نتيجة لعدم الفهم الكامل بينهما . وبالرغم من هذه الحالة لم يكن يوجد فى تلك الأيام علماء اجتماع أو علماء انثروبولوجيين ، أو علماء سياسيين أو اقتصاديين محنكين للقيام بدراسة المجتمع الأفريقى ، ويبدو أن الأوروبيين الذين قاموا بزيارة أفريقيا كان ينقصهم خصوبة الخيال والشعور بالتواضع . وبالطبع ، لقد أتوا من عصر كان فيه الكبرياء الأوروبى قد وطد أقدامه ، عصر أثارت فيه عجائب العلم والتكنولوجيا

---

(١) وهم البروتستانت بفرنسا .

الحديثة وقوة السلاح ، الشعور بالاعتقاد بأن القيم الأوروبية كانت قيما مطلقة ملهمة من عند الله ، بل انها مقياس الزمن الذى يجب أن تقاس به جميع القيم الأخرى . ولم يكن لمثل هذا المجتمع أن يشجع روح البحث أو الفهم .

اذن كانت وحشية الحياة القبلية الأفريقية هى التى انطبعت فى ذهن الأوروبيين ، ولما كانت معتقدات وعادات وتصرفات الأفريقيين تختلف اختلافا جذريا عنها عند الأوروبيين ، فقدحكموا عليهم دون أيةمناقشة بأنهم اقل منهم شأنا . ولقد تجاهل الأوروبيون عندما أصدروا حكما عاما على الحياة الأفريقية بأنها « حياة همجية وثنية » ، تجاهلوا الأمن والطمأنينة الاجتماعيـــة التى يتمتع بها المجتمع القبلى القائم على اســـاس العائلة المتشعبة ، ذلك الأمن المبنى على أساس الكيان السياسى المتشابك الشديد التعقيد ، وعلى أساس قيمة الحرف الفنية والتعمق فى معرفة الطبيعة ، وفوق هذا وذاك السمة الروحية المتأصلة فى المجتمع الأفريقى . وكان الاعتقاد السائد هو أن الأفريقيين كسالى بطبيعتهم ، ولا يطمحون الى شىء ، وينقصهم الدافع الذاتى والشعور بالمسئولية . ويبدو أن قليلا من كان يتخيل آثار الهزال والضعف الذى سببته قرون طويلة تفشت فيهـا الأمراض المتوطنة ، والانهيار الاجتماعى الذى أحدثته تجارة العبيـد ، او التصرفات العادية المتولدة عن حياة الكفاف . وفى الواقع كان الكثير من المجتمعات الأفريقية فى ذلك الوقت تشبه أوروبا فى العصور الوسطى الى حد كبير ، وحتى ذلك الوقت لم تكن شعوب كثيرة فى وسط أوروبا وشرقها قد تعدت بعد تلك المرحلة . لقد كانوا يؤمنون بالخرافات لأنه لم تكن لديهم الوسائل العقلية التى تمكنهم من تفسير الظواهر الطبيعية ، لقد كانوا متوحشين تجاه أعدائهم خاصة تجاه ضحايا معتقداتهم التقليدية ، ذلك لأنهم لم يواجهوا على الاطلاق أية مؤثرات انسانية ، انهم لم يفكروا كثيرا فى خطط المستقبل واحتمالاته لأنهم لم يقوموا بأية اتصالات بعصر العلوم الذى مكن الانسانية من السيطرة على قوى الطبيعة . ولكن أيضا كان شعورهم بالمسئولية الاجتماعية أكبر من نظيره عند الأوروبيين كما ان العلاقات الاجتماعية القائمة بينهم كانت أفضل عادة ، وكان مظهرهم أقل افتراسا ونهبا من الأوروبيين الذين كانوا يحتقرونهم .

وكان من الضرورى أن يسيطر عدم التفاهم على شعب سادت فيه علاقات شخصية جديدة غير مستقرة بين رجال ونساء لا يتمتعون بسعة الخيال ، تقف الدول الأوروبية من خلفهم فى حين أن المعرفة الحديثة لم تكن قد مستهم بعد . وكانت آثار اتجاهات سمو اللون ، والسيطرة ، والاستعباد ، أكثر عمقاً مما كان متوقعا لعلاقات المستقبل بين الأفريقيين والأوروبيين فى ذلك الوقت . ولكن مهما تكن الأحوال ، فقد كان هـــذا الإستعمار الذي قامت به اوروبا الحديثة ، والذى كانت تحركه اقتصادياتها الديناميكية ، وتدعمه قوتها الطبيعية ، هو الذى أدخل أفريقيا لأول مرة فى المجتمع العلمي الصناعى القائم فى عالم القرن العشرين .

الفصل الثانى

بذور الثورة

تركت الحربان العالميتان آثارا عميقة على ملايين الأفريقيين ، ففى الحرب العالمية الأولى ، انتشر القتال فى المستعمرات الألمانية وحولها ، ونظمت حملات هائلة فى كل من جنوب غرب أفريقيا ، وتوجولاند ، والكميرون ، وشرق أفريقيا ، فى الوقت الذى اندلعت فيه الثورة فى جنوب أفريقيا ، وأعلنت فيه بريطانيا حمايتها على مصر . ولم تكن المعارضة للحكم الأوربى قد وصلت بعد الى درجة الدراية الكافية بالأساليب الملتوية التى تجعلها تحث الأفريقيين على انتهاز فرصة الاضطرابات التى انتابت المستعمرين والتمرد عليهم أثناء انشغالهم بالحرب ، ومن المدهش حقا أن يبرهن معظم الأفريقيين على ولائهم للدولة الأوربية التى كانت تحكمهم حينذاك ، فكان يستوى عندهم الاشتراك فى قوات ألمانيا أو بريطانيا أو فرنسا أو بلجيكا .

وبرهنت الحرب العالمية الأولى على قيمة أفريقيا بالنسبة لأوربا فى وقت الحرب ، وهو الدرس الذى تعلمته حقا من الحرب العالمية الثانية . فسرعان ما وضحت القيمة الاستراتيجية التى تتمتع بها الطرق الموصلة من الشرق الأوسط واليه ، فى الوقت الذى أصبحت فيه موارد أفريقيا وطاقاتها البشرية ذات أهمية بالغة بالنسبة للقوات المتحاربة . وكانت خسارة أفريقيا ضئيلة فى الحرب العالمية الأولى ، باستثناء بعض الخسائر التى تكبدتها فى الأرواح ، والتدمير البسيط الذى حل ببعض منشآتها . وفى الواقع ، أدخلت التحسينات على الكثير من وسائل مواصلاتها من أجل الأغراض الحربية ، كما ازداد الانتاج الاجمالى لبعض منتجاتها ، فى الوقت الذى اتسعت فيه آفاق بعض مواطنيها .

وبعد أن انتهت الحرب استولت كل من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وجنوب أفريقيا على المستعمرات الألمانية تحت نظام الوصاية الجديد الذى وضعته عصبة الأمم . وبالرغم من كل ما قيل وكتب من نفاق عن موضوع أهداف الحرب ، فقد أخبر لويد جورج سرا فى عام ١٩١٧، الكولونيل هاوس المبعوث الخاص للرئيس ويلسون بأن امتلاك المستعمرات الألمانية كان أحد أهداف الحلفاء . فوجدت بريطانيا نفسها مالكة لامبراطورية تتعدى فى اتساعها ما لم تمتلكه فى أية فترة من تاريخها .

وما أن انتهت الحرب ، حتى ادت الخسائر التى تكبدتها فرنسا فى طاقتها البشرية ورغبتها فى استعادة مكانتها القومية ، الى تقوية ميولها السيكلوجية نحو التوسع الاستعمارى الفرنسى ، ذلك فى الوقت الذى كان فى امكان المواد الخام ، والمواد الغذائية الأفريقية أن تساعدها فى اعادة بنائها القومى .

وكان التغير الذى حدث فى السادة المستعمرين أقل من ذلك الذى حدث فى المفهومين العالميين الحديثين الذين كانا موضع اهتمام حفنة من المتعلمين الأفريقيين ، وجماعة التقدميين الذين يعيشون فى الدول الكبرى ويهتمون بالأحداث الاستعمارية ، وقدم كل من لينين وودرو ويلسون مبدأ « تقرير المصير » ضمن المناقشات العالمية ، كل بطريقته الخاصة ، ومع أن الحلفاء المنتصرون لم يخدموا هذا المبدأ الا بقدر يسير فى كل من سياساتهم الاستعمارية الفردية ، وفى سياستهم التى يتبعونها فى عصبة الأمم مع عدم اعترافهم على الاطلاق بأن ذلك ينطبق على مستعمراتهم ، الا أن هذا المبدأ كان له تأثير عميق على الفلسفة العالمية . ومهما يكن الأمر ، فقد كانت دعايات الحلفاء تحاول أن تقنع العالم بأنهم شنوا هذه الحرب لتدعيم حق الشعوب الصغيرة فى حكم نفسها بنفسها . ولم تكن هذه هى المرة الأخيرة التى تنقلب فيها عبارات الدعاية على رأس هؤلاء الذين استخدموها .

ولم يكن المجتمع الأفريقى ، قد نال الحظ الكافى من التنظيم حتى سنة ١٩١٩ والسنوات التالية لذلك حتى ينتهزوا فرصة تزيد عن كونها مجرد فرصة واهية فى التصدع الذى اصاب الدرع الاستعمارى الذى انجلى أمامهم . ولكن مبدأ حق تقرير المصير غير من طبيعة العلاقات الدولية ، اذ أنه دحض على الفور الادعاءات الاستعمارية وبالرغم من أن حق البلجيكيين فى تحرير انفسهم من الحكم الألمانى قد يصبح فى المستقبل الكلمة التى تتمسك بها السنة وأقلام بعض القوميين الأفريقيين ، الا أن

هذا الحق كان يتضمن نفس حق الأفريقيين فى تحرير أنفسهم من الاستعمار البريطانى ، والفرنسى والبلجيكى والبرتغالى .

والنتاج الثانى الذى تمخضت عنه الحرب العالمية الثانية وآثار اهتمام الأفريقيين هو فكرة الانتداب الحديثة تحت اشراف عصبة الأمم . وأعلنت المادة الثانية والعشرين من الميثاق أن : « رخاء وتطور الشعوب التى لم تستطع حتى الآن الوقوف على قدميها معتمدة على نفسها ، تحت ظروف الحياة الحديثة الشاقة .. لهو أمانة مقدسة تلتزم بها الحضارة الحديثة » . ولقد أتقن لوجارد تطبيق هذا المبدأ فى « الانتداب الثنائى فى افريقيا المدارية البريطانية » كما أتقنه أيضا وزير المستعمرات الفرنسى البرت سورو . اذ أكد كلاهما أن الدول المستعمرة تحمل على عاتقها مسئولية تطوير مستعمراتها لصالح الشعوب المستعمرة ، ولصالح العالم المتحضر الأكثر شمولا » . ومجاراة لهذا الشعور نص اعلان ديفونشير الصادر فى سنة ١٩١٢ على أن « كينيا أرضا افريقية أولا وقبل كل شىء حيث يجب وضع المصالح الأفريقية فى المكانة الأولى حيثما تصارعت تلك المصالح مع مصالح السكان الآخرين » وادى نفس مفهوم المسئولية الاستعمارية تجاه الشعوب المستعمرة الى جعل بريطانيا تصدر اول « قانون بتطوير المستعمرات » فى سنة ١٩٢٩ ، وأن توسع من مجال نشاطها وماليتها باصدارها قانون « التطور والرخاء » فى سنة ١٩٤٠ .

وللمرة الأولى أصبح من المعترف به رسميا أن رخاء الشعوب المستعمرة مسئولية تتحملها الحكومات الاستعمارية . وقدمت الحكومات لرعاياها التيسيرات الطبية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية بتؤدة وبقدر معلوم ، وذلك من أجل مصلحتهم المباشرة وقد يدعى بعض المستخفين بالأمور بأن ذلك حدث نتيجة لأفكار جديدة آمن بها المثقفون ذوو المنافع الشخصية . ومن المؤكد أن رأس المال قد استمر فى ايجاد طريقه الى أغنى الموارد التى تأتى بالربح ، فببداية الحرب العالمية الثانية مثلا ، كان ثلثا الاستثمارات الأوروبية فى أفريقيا يتركزان فى الدول التعدينية فى الجنوب والوسط . ومن الحقيقى أيضا أنه أثناء فترة الحرب الداخلية فى أوروبا ابتدأت أوروبا فى استثمار امكانياتها هذه فى المعادن والمواد الخام والمواد الغذائية التى ارتأتها بصورة مشوشة اثناء فترة التقسيم . وتدفقت الأرباح والمؤن على الدول الاستعمارية الأوروبية دون أن تواجه أية صعوبة مثلما كانت من قبل . وكان من الضرورى تحسين حالة العمال الصحية وقدراتهم من أجل خدمة هذه الاحتياجات . ولكن مع هذا ، فانه مهما كانت الدوافع ، فقد اصبح فى الامكان بفضل تدخل

الحكومة فى أوجه النشاط الاجتماعى والاقتصادى ، تنمية الرأى العـــام الأفريقى الذى يعتبر ضروريا لإمكانية احداث تغيير تقدمى .

وحمل هذا التطور الاقتصادى الجديد معه بالضرورة نموا حضاريا ، واتحادا عماليا ، وباعثا للوعى الاجتماعى ، فظهرت مدن جديدة الى حيز الوجود ، بينما تضاعف عدد سكان بعض المدن الأخرى . فعلى سبيل المثال ازداد عدد سكان مدينة داكار من ٣٢٫٤٤٠ نسمة فى سنة ١٩٢١ الى ١٣٢٫٠٠٠ بحلول عام ١٩٤٦ ،بينما ازداد عددسكان مدينة ليوبولد فيل من ٢٦٫٦٢٢ نسمة فى سنة ١٩٣٥ الى ١١٠٫٢٨٠ فى سنة ١٩٤٥ ، وبذلت محاولات متكررة لتكوين النقـــابات العمالية التى كانت الحكـــومات الاستعمارية تكبح جماحها باستمرار فى حين أنها كانت تقـــدم تجارب اجتماعية حديثة لمن كانوا يقومون بهذه المحاولات . وثارت بالجملة حركات دينية متباينة ، تعبر عن الجمود الاجتماعى الذى قدر له أن يجد لنفسه متنفسا فى النشاط السياسى . ولأول مرة تظهر الصحف على نطاق واسع فى نفس الوقت الذى ابتدأت فيه جمعيات المثقفين والجمعيات الشبه سياسية فى النمو .

والأهم من هذا كله ، أن بشر انتشار التعليم بظهور طبقة من المفكرين الذين سيكون فى مقدروهم التأثير على الجماهير أنصاف المتعلمين . وهذا شبيه بما تنبأ به ماكولاى للهند منذ قرن مضى ، من أن التعليم هو الجد الأكبر للحكم الذاتى . فبمجرد ما أن ابتدأ الانجليز والفرنســـيون والبلجيكيون فى التعليم ، وجدوا أنفسهم مضطرون لاســـتخدام اللغة والأفكار السائدة فى دولهم الديموقراطية . وربما كانت نقطة الاهتمام تتركز على تعليم المهن الحرفية والفلاحة ، والطب ، كما كان الحال فى أفريقيا البريطانية ، أو على الثقافة الفرنسية كما كان مطبقا فى الاقاليم الفرنسية ، أو حتى على مجرد تدريب الصناع على الصناعة كما هو الحال فى الكونغو البلجيكى . ومهما كان النظام التعليمى ذا طبيعة مدعمة الأساس أو غير مقبولة ، فانه بمجرد ما أن يبتـــدىء حتى يجمع حوله بواعثـــه ودوافعه . فقد تنشىء البعثات التبشيرية تعاليم الانجيل ، الا أن تلامذتها يستخدمون معرفتهم اللغوية فى قراءة أفكار الثورة الفرنسية أو ميثاق عصبة الأمم . وقد يبدو للبعض انه ليست هناك أية خطورة أو قد يبدو للبعض الآخر انه لا توجد أية فائدة فى تعليم اللغات القديمة (الكلاسيكية)، ولكنه فى الواقع استغلت هذه اللغات فى اقتطاف زهور تعاليم أفلاطون . وبمجرد ان تتحطم أغلال الجهل ، يصبح من المحال التحكم فى خطوات المساجين الذين تحرروا من الجهل . فقبل اندلاع الحرب العالمية الثانية

كان يوجد فى باريس بعض الأفريقيين الذين وفدوا من السنغال وساحل العاج والجزائر والكميرون وجابون بينما كان بعض اخوانهم المواطنين الذين أتوا من ساحل الذهب أو نيجيريا أو كينيا أو أوغندا قد ذهبوا الى لندن ونيويورك . وكان عدد هؤلاء ضئيلا ، كما ان البلجيكيين والبرتغاليين وأصحاب مذهب رودس يعوقون مسير التيار فى حين أن دولا فقيرة مثل تنجانيقا ونياسالاند لم تكن قد وجدت بعد الطريق نحو التعليم العالى. ولكن هؤلاء كانوا بمثابة الفرقة الاستطلاعية للذين سرعان ما أصبحوا يكونون الكتل الهائلة من الطلبة المستعمرين فى أوروبا وأمريكا الشمالية ، وحملوا معهم الى أفريقيا تفسيرا محددا للمجتمع العالمى اشتقوه من تجربتهم الشخصية . وقد عاد الكثيرون منهم وهم يحملون رسالة ذات مغزى ثورى .

وبالرغم من أن الشئون الأفريقية لم تعد مسائل تجذب انتباه العالم على الدوام، الا أن سنوات مابين الحربين شاهدت تضاؤلا طفيفا فى النقاش الدائر حول المبدأ الاستعمارى ولكن الأسس التى كان يقوم عليها هذا النقاش قد تغيرت الى حد ما ذلك لأن نقطة الخلاف لم تعد تتركز حول عما اذا كان من الواجب على الدول الأوروبية ان تنتهج سياسات استعمارية توسعية بل على ما يجب عليها فعله فى المستعمرات التى حصلت عليها فعلا . وكانت توجه معظم المناقشات على وضع الهند التى كانت تبدو المثل البارز حينذاك ، ولكنها فى الواقع كانت تنعكس على أفريقيا ، ذلك لأن الأحداث الأفريقية كانت تتطلب المزيد من اهتمام أعلام الصراع فى العالم .

وقد يبدو من النظرة الأولى أن الفترة التالية مباشرة للحرب العالمية الأولى كانت تمثل نجاحا منقطع النظير للمستعمرين ، فبالرغم من انهيار الامبراطورية الألمانية ، الا أن فرنسا وانجلترا وبلجيكا كانت قد بلغت ذروة النجاح الاستعمارى . فلم يحصلوا فقط على مجرد أقاليم حديثة شاسعة، ولكن أيضا كان من الممكن أن تبهر الأرقام التى وصلت اليها تجارتهم إبصار مؤيدى الاستعمار فى الجيل السابق ، وبينما كان جوزيف تشامبرلين يقود بالقرب من انتهاء ذلك القرن السفينة الاستعمارية بكل عنف كان عليه أن يتصارع مع الحقيقة المحيرة التى ترى بأن قيمة التبادل التجارى البريطانى مع الدول الأجنبية كانت تقدر بسبعمائة وأحد عشر مليونا من الجنيهات الاسترلينية فى حين أن تبادلها التجارى مع امبراطوريتها لم يكن يتعدى سوى مائتين وسبعة وثلاثين مليونا من الجنيهات . أما الآن فاننا اذا ما أخذنا عام ١٩٢٣ على سبيل المثال فسنجد ان صادرات بريطانيا الى الدول الأجنبية قد بلغت ٣٠٠ مليونا من الجنيهات ، فى حين لم تكن

قيمة صادراتها الى امبراطوريتها تقل عن هذا الرقم سوى خمسة عشر مليونا .

ومن المؤكد أن الجماهير احتفظت بروح الامبراطورية أثناء فترة ما بين الحربين وعملت هذه الروح على تهدئة بعض المخاوف المترسبة ابان اندلاع الحرب الأوربية التى هزت بعنف ثقة المجتمع الأوربى نفسه . وكان تلامذة المدارس مازالوا يتلقون دروس الجغرافيا والتاريخ على خرائط مازالت تتغلب فيها ألوان فرنسا وبريطانيا ، كما أن المجتمع التقليدى كان مازال يتحدث عن « الامبراطورية » بنفس عبارات الاحترام التى يستخدمها للتعبير عن الممالك أو الآلهة ، وبدا أن القوة العسكرية العالمية للاستعمار الفرنسى والبريطانى كانت مازالت تمثل السمة الغالبة فى الحيــاة الدولية .

ولكن كانت هناك اختلافات واضحة أمام نظر هؤلاء الذين كان يهمهم الأمر فقد كان واضحا أنه قد حدث تغيير جذرى فى ميزان القوات البحرية بعد « فرساى » مباشرة . وكان من الواضح منذ سنة ١٩٢٢ فصاعدا أن بريطانيا تمكنت من الاحتفاظ بمكانتها البحرية بفضل استكانة أمريكا . وكان النصر النهائى للقومية الايرلندية الذى تمخض عن انفصال ايرلندا ، قد كشف عن نقطة ضعف بريطانية جديدة ، كما أنه كان بمثابة مثـال مشجع لكل من مصر والهند . وبالرغم من التهليل لدستور ويستمنستر لاعتباره نصرا بريطانيا فى السير بمستعمراتها القديمة التى كانت تحكمها حكومات بيضاء نحو النضوج ، فقد كان هذا الدستور يحمل معه دلالات تبشر بريطانيا بفأل سيىء من اقتراب الوقت الذى ستوجه فيه المستعمرات أبصارها نحو جهات أخرى من أجل الحصول على الحماية العسكرية والمساعدة الاقتصادية . وقد بدا للكثيرين أن قيام الحكم الثنائى الذى نمى الى جانب الحكومة الاستعمارية باعتباره شكلا ضمن الأشكال المتباينة التى اتخذتها الحكومات الاستعمارية المحلية ، ما هو الا تراجع غير مرغوب فيه عن المبادىء الحقيقية التى يؤمن بها الحكم الاستعمارى .

وفى الواقع ، أصبح المستعمرون فى سنوات ما بين الحربين مضطربين ومتخذين موقف المدافع عن أنفسهم . فقد انقلب ضدهم بعنف الجو الأخلاقى والثقافى ، خاصة فيما يختص بالشئون الهندية حيث كان غاندى يتغلب على مناوراتهم على الدوام . وكثيرا جدا ما كانوا يبدون غاية فى الغباء ، ومتخلفون فى الذكاء مثل الكولونيل بلمبز Colonel Blimps ، ويتعلقون بعبارات تاريخية خاطئة لا معنى لها واعتبارها حلولا بديلة لمواجهة الحقائق الجارية حينذاك . لقد أوقعهم الدكتاتوريون فى شبكة

من نسيجهم هم أنفسهم شبكة ميثوس خروجهم منها ، لأنه فى الفترة التى استيقظت فيهـــا اليابان ، والتى كانت كل من ألمانيـــا وايطاليا تهدد الامبراطوريات الفرنسية والبريطانية مباشرة ، من أجل معارضة اليابانيين فى منشوريا ، كان يبدو أن كلا من موسولينى فى اثيوبيا أو هتلر فى أوروبا يعرض للخطر نفس النظام الاجتماعى الذى قام عليه الاستعمار . ولم يكن الدكتاتوريون يتبعون سوى الطرق نفسها التى اخفتها أقدام المستعمرين الأوائل ، مدعمين سياساتهم على أساس المبدأ القائل بأن (القوة هى الحق) . ولهذا فلقد سمح لهم بل وشجعوا على تجميع قوتهم ، وكان يعطف على موقفهم نفس الزعماء البريطانيين والفرنسيين الذين كانت كنوزهم الاستعمارية موضع حسد هؤلاء وأطماعهم .

وفى نفس الوقت ، بالرغم من أن الجماعات التقدمية والاشتراكية ، كانت تهاجم على الدوام ادعاءات الاستعمار ، الا انها كانت تعانى من الفوضى بداخلها . ولقد انتقدوا معاهدة فرساى ، كما أنهم كانوا يلقون خطبا باستمرار ينددون فيها بعدم عدالة الحلفاء المنتصرين تجاه ألمانيا المهزومة وكانوا يعطفون على نظرية « الامتـــلاك » و « عدم الامتلاك » باعتبارها تفسيرا لاعادة أحياء ألمانيا . وبناء على هذا كانوا يبدون فى بعض الأحيان قبولهم للدعاية التى استخدمها هتلر فى مطالبته باستعادة مستعمرات ألمانيا الأفريقية سابقا . ومن جهة أخرى كان هناك ــ أيضا ــ من يحتفظون بتقاليد القرن التاسع عشر التقدمية ، بمناداتهم بوجوب بدء الاصلاح فى أوطانهم أولا قبل مناقشة منازعاتهم الاستعمارية . علاوة على هذا ، أدى كل من الاســـتمرار فى ســـياسة فيما وراء البحـــار المقبولة داخل النظام الحزبى البريطانى ، وقيام شـــكل من الشـــعور الطبقى ، الى منع حزب العمال البريطانى عن التعهد بانهاء الاستعمار بمجرد حصوله على السلطة مباشرة . ومنذ وقت قريب أى فى حوالى سنة ١٩٣٥ أنكر « ودجوود Wedgwood » بسخط حانق على حزب العمال أن يسلم ببساطة الهند للهنود ، لأنه أعلن أن ذلك قد يعنى اخضاع الجماهير الهندية لأمرائها ورأسمالييها . وأصبحت تسرى فى مناظرات حزب العمال التى كان يجريها فى ذلك الوقت ، مظاهر الفوضى التى ترتبت على المزج بين مبدأ الوصاية الذى كان يكمن فى أفضل اشكال المعتقدات الاستعمارية وبين مذهب مناوئة الاســـتعمار . وكانت تؤدى عادة الى المطالبة باجراء اصلاح داخل المستعمرات التى اشترك فيها الكثير من المستعمرين يصاحبها نوع من التحفظ الذى استخدمه « ماكدونالد » حينما نصح محذرا بوجوب مواجهة الحكومة العمالية لمشاكل الاستعمار طبقا للموقف الذى ورثته . وبعد قبول الاشتراكيون الفرنسيون لنظرية

الاستيعاب التقليدى الذى تؤمن به دولتهم ، كانوا من الواضح يقفون فى جانب الاصلاح بدون التقيد بمبدأ تقرير المصير الاستعمارى .

ومن جهة أخرى اتخذ الاشتراكيون دور المحافظ على الوعى القومى منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى . وقد وافق ماكدونالد شخصيا على عقيدة جون ستيوارت مل القائلة بعدم أحقية اى شعب فى حكم شعب آخر . وكان تقليد حزب الأحرار البريطانى يعارض معارضة تامة نظرية الخضوع وأصبح من البديهى أن نمو الديموقراطية فى الوطن يتعارض فى طبيعته مع استمرار الاستعمار . وقد استغرق هذا المنطق بعض الوقت قبل ان يفصح عن نفسه ذلك لأن الديمرقراطية كانت تفتح أبوابها أيضا للاستمالة العاطفية لدى المؤمنين باتباع سياسة الحرب الدفاع عن مصالح الوطن .

ولكن مع هذا ، فقد كانت يقظة حزب العمال البريطانى ، الذى كان يتضمن مجموعات اشتراكية تقدمية علاوة على مجموعات محافظة داخل الحركة العمالية الواسعة النطاق،بمثابة رأس حربة فعالة بل وعملية أحيانا موجهة ضد النظرية الاستعمارية . وكان على هذا الحزب ان يوفق بين التناقض الكامن فى تأييد الحركة القوميةفىالمستعمرات وفى نفس الوقتان يقضى على المطامح القومية فى الشئون العالمية . وتلاعب بالعنصر المساعد الذى قدمه نورمان انجل ، الذى رأى فى السيطرة الدولية على الأقاليم المستعمرة حلا مثاليا بديلا للاستعمار واضطر الى عبور حافة الهاوية التى اغواه الى عبورها الشيوعيون التهكميون ، الذين كانوا مهتمين فقط باحداث ارتباكات للمستعمرين لصالح السياسة السوفيتية الخارجية ، وقبل لفترة من الوقت المبدأ الروسى المناوىء للاستعمار بما له من قيمة ظاهرية . ولقد استمر بقاء هذا الحزب بعد خيبة الأمل التى انتابته نتيجة للفشل الظاهرى الذى واجهته حكومتان عماليتان عندما حاولتا تغيير السياسات الاستعمارية وتطبيق مبدأ تقرير المصير على المستعمرات . وباندلاع الحرب العالمية الثانية انتابه الاضطراب والانقسام فيما يختص بموضوع الاستعمار ، الا أنه احتفظ بثقة كافية فى مبادئه الأولى مكنته من أن يظل الهيئة الوحيدة فى الحياة السياسية البريطانية التى لديها القدرة على التعاون مع القوات الفتية المناوئة للاستعمار التى تحركت فى المستعمرات ذاتها . ولما كانت تلك هى الحقيقة التى تنطبق على الاشتراكية البريطانية باعتبارها متعارضة مع الحركات الفرنسية والبلجيكية ، أصبح من القدر لها أن تصبح ذات أهمية عظيمة بالنسبة للأفريقيين فى فترة ما بعد الحرب .

وللمرة الثانية كان من المحتمل أن الحرب هى التى أعطت الفكرة الاستعمارية الحقنة المنبهة الأخيرة ، ذلك لأن الحرب حررتهم من ضرورة اجراء المناقشات ، أو تقديم المبررات ، أو البراهين . كما أنهت الحرب استخدام الأفكار العقلية الشبه مكروهة ، وحددت بالضبط شخصية العدو ، وطالبت بوجوب تركيز كله فكر وجهد على مسألة لم تعد يعتريها التعقيد ، الا وهى احاقة الهزيمة به . علاوة على هذا ، فانه بالرغم من قيام تلك الحرب لأسباب متباينة ، الا أن وجهتها سرعان ما أصبحت تخضع لتأثير المستعمرين القوى الذين كانوا يقودهم كبير قساوستهم وينستون تشرشل ، الذى حارب وحيدا فى صالح تلك الحرب فى معركة قادها فى سنوات ما بين الحربين . فالى تشرشل يرجع الفضل فى القصة الخيالية الخصبة عن السلطة الاستعمارية البريطانية . فالامبراطورية والوطنية ، والولاء للتاج ، كانت كلها تمثل منهجا من الحياة تغلبت فيه العواطف على العقل . انها تلك الدعوة التى وجهها تشرشل للشعب البريطانى فى أجمل ساعات حياتهم . واعتقد تشرشل اعتقادا راسخا أنه فى الامكان اعادة فرض « السلام البريطانى » الذى كان قائما فى القرن التاسع عشر الاستعمارى ، على ان يكون هو الضمان الوحيد للسلام العالمى . ولهذا ، فقد كان دائما يخوض غمار حروبه من أجل اهداف استعمارية سواء أكانت فى بورما ، أم فى المحيط الهادى أم فى الشرق الأوسط ، مما زاد من نفاد صبر كل من ستالين وروزفلت الذى كان قائما على الشك .

وبالطبع ، لم تكن هذه سوى آخر قفزة رومانسية يقوم بها اتحاد جاك ، ولم تكن تحمل معها أية علاقة بالحقيقة ، وهذا هو ما كان يحاول اظهاره الكثيرون من زملاء تشرشل السياسيين والعسكريين . وفى الواقع انهارت الامبراطورية فى الشرق أمام أحد الأجناس غير الأوربية المنحطة دون مراعاة للقانون ، وقد أصبح المحيط الهادى بحيرة أمريكية بل ان استراليا نفسها أصبحت من ذلك الوقت فصاعدا تتجه بنظرها نحو الولايات المتحدة من أجل ضمان سلامتها وسرعان ما تبنت روسيا الادعاءات الألمانية فى الزعامة الأوربية ، وأصبح من غير المتوقع على الاطلاق أن تترك الشرق الأوسط لسيطرة الغرب الاستعمارية التى لا يمكن تحديها .

علاوة على هذا انتهز الهنود ، بوجه خاص ، الخلافات الناشبة فى المجادلات الدائرة حول الحرب البريطانية للكشف عن نفاقهم ، فتساءلوا قائلين : لو أن هذه الحرب قد قامت ضد المبادىء الدكتاتورية وفرض

السلطات المطلقة والتفرقة العنصرية ، ولو انها حرب من أجل الحرية والديموقراطية ، وحق تقرير المصير ، اذن فما الذى كان يفعله البريطانيون فى مصر وأفريقيا وباقى انحاء امبراطوريتهم المترامية الأطراف ؟ ان الشوكة الخلفية لسن الرمح قدوجهت الى صدر من وجهها ، ذلك لأنه بالرغم من أن تشرشل كان عرضة لهجوم مثل ذلك المنطق ، الا أنه كان له زملاء عماليين فى حكومة فترة الحرب يدركون بقلق انهم هم انفســـــهم قد استخدموا نفس المجادلات والمناقشات قبل ذلك بفترة قصيرة . ولقد ترك منظر الرجل الأبيض الذى كان يستخدم جميع وسائل الرعب التى صنعتها الوحشية العلمية فى حرية ضد الرجل الأبيض ذاته من أجل تحقيق مبدأ أنكره عليه رعاياه الملونون ، تأثيرا سيكولوجيا عميقا على الرعايا المستعمرين فى جميع انحاء الامبراطوريات الأوروبية . وقد ازداد هذا التأثير بشكل هائل لدى الآلاف التى خدمت للمرة الثانية أسيادها المستعمرين فى ميادين الحرب فى جميع انحاء العالم وسرعان ما انتقل هذا التأثير الى الأفريقيين فى أوطانهم الذين رأوا حكومتين فرنسيتين احداهما حكومة « فيشى » والأخرى حكومة ديجول ، تتصارعان من أجل الحصول على تأييدهم ، أو الذين استمعوا الى المناقشات المحمومة التى دارت بين جنوب افريقيا وروديسيا بشأن الخطورة الناجمة عن تسليح الرجل الأسود ، وتضاءلت الأسرار الغامضة التى كانت تكمن فى قوة النفوذ الأوروبى وأخلاقياته ، وفى الواقع حطمت الحرب التى قامت من أجل استعادة المجد الامبريالى ، الأساطير التى كان يعتمد عليها الاستعمار فى بقائه .

وعلى هذا شاهدت نهاية الحرب فى عام ١٩٤٥ خطا جديدا لتقسيم المياه بين العلاقات الأوروبية ــ الأفريقية . ومن المحتمل أن عدد الأفريقيين الذين كانوا فى الخارج فى ذلك الوقت يزيد عنه فى أية فترة أخرى مرت بها القارة الأفريقية فى تاريخها باستثناء فترة تجارة العبيد ، ولقد قابل هؤلاء الأفريقيون اتجاهات جديدة ، كما أنهم تشبعوا بأفكار جديدة ثم عادوا الى أوطانهم غير راغبين فى قبول الأحوال السابقة . كما شوهدت فى القارة الأفريقية لأول مرة قوات أوربية وأمريكية تتسم بطابع الخشونة تثرثر حول الادعاء القائل بأن الرجل الأبيض بوجه عام رجل نبيل يفوق غيره من الرجال . كما أن موارد القارة قد برهنت على أنها عنصر حيوى فى مجهودات الحرب الأوروبية ، فأصبح من المتوقع لها أن تلعب دورا أكثر أهمية فى اعادة بناء الكيان العالمى . والأهم من هذا كله أن المكانة التى كان يحتلها الأوروبيون والحيـــاة الأوروبية قد اهتزت من الأعماق ، اذ أن الأفريقيين اتجهوا بعد ذلك نحو المطالبة ببعض الامتيازات التى كان يتمتع

بها الأوروبيون تحت انظارهم ، وأصبحوا غير مســـتعدين لقبول آراء أسيادهم البيض فيما يتعلق بتحديد الشيء الأفضل بالنسبة لهم .

ولكن مع هذا ، كان من غير المحتمل أن تثير كل هذه العوامل ثورة ناجحة فى أفريقيا ما بعد الحرب العالمية الثانية او لم تكن هناك مؤثرات خارجية نشطة . فمعظم نفس هذه العوامل كانت موجودة بعد الحرب العالمية الأولى ، الا آننا لم نشاهد الا أثرا طفيفا لها على القارة الأفريقية . علاوة على هذا ، ليس هناك أدنى شك فى أن الزيادة الضخمة التى حدثت فى قوة السلاح والتحسينات التى ادخلت على فنون الحرب أثناء الحرب العالمية الثانية جعلت الدول الاســتعمارية على علاقة أكثر متـــانة مع مستعمراتها عنها فى أى وقت مضى . ولم يكن من الممكن أن تتوقع الثورة الاستعمارية احراز النجاح باستخدام قوة السلاح فى مثل تلك الظروف .

وكان التغيير الذى حدث فى المبادىء المتفق عليها فى السلوك العالمى من أعظم العوامل الحديثة التى ظهرت فى سنة ١٩٤٥ . ففى ذلك الوقت تدعمت المبادىء الغامضة الخاصة بمبدأ تقرير المصير الذى اعلن عنه كل من ويلسون ولينين بعد الحرب العالمية الأولى ، تدعمت باصدار الدول الكبرى المنتصرة اعلانات محددة عنها . فأعلن ميثاق الأطلنطى على سبيل المثال عن « حق جميع الشعوب فى اختيار نوع الحكومة التى ترغب الحياة تحت ظلها » . وقد ينكر تشرشل تطبيق هـــذا الميثـــاق على الرعايا المستعمرين ، ولكن القوى المعارضـــة للاســتعمار فى كل من أمريكا والاتحاد السوفيتى اقترحت وجوب تطبيقه عليها .

ان العالم الذى انبثق من حرب سنة ١٩٣٩ ـــ ١٩٤٥ شاهد بوضوح أكثر من عالم ١٩١٨ الذى سبقه ، الأخطار الناجمة عن مبدأ « القوة هى الحق » والنتيجة المترتبة عليه التى ترى بوجوب حكم القوى للضعيف شرعيا . وبما أن الاستعمار كان قد اشتق مبرراته من هذه الادعاءات فبناء عليه اضعفته الأحوال الدولية السائدة فى ذلك الوقت وقد يبدو من الرياء أن تستخدم أكبر دولتين خرجتا بعد الحرب العالمية الثانية قوتهما التى شعر بها العالم أخيرا ، لخدمة مصلحتهما القومية والقضاء على الاستعمار الأوروبى القديم فى وقت واحد . ولكن فى الواقع ترجع حقيقة استعدادهما للقيام بهذا العمل الى أن الأمم المتحدة التى تكونت حديثا كانت لديها مقدرة أفضل بكثير مما كانت تتمتع بها عصبة الأمم فى اية فترة فى تاريخها فى تكريس نفسها ضد الحكم الاستعمارى، وكذلك الاعتراف الجاد لأول مرة بالمسئولية العالية تجاه شعوب الدول النامية ، وقد كان

ذلك بالنسبة للدول المناوئة للاستعمار ذا أهمية أعظم بكثير من التماسك السياسي.

وبانتهاء الحرب أيضا ابتدأ عدد كبير من الجماعات التقدمية فى داخل الدول المستعمرة ذاتها فى حل المشاكل التى كانت تواجهها فى فترة ما قبل الحرب فقد كان النازيون والفاشستيون مستمرون فى كل من أوروبا وافريقيا وآسيا. وحينما حاولت الديموقراطية القومية الغربية أن تعارض فلسفتهم بالرغم من أنها كانت مازالت تحتفظ بحكمها الاستعماري على ملايين الرعايا المستعمرين، شعرت بنقطة الضعف التى تكمن فيها هى ذاتها. وظلت تقشى هذه العوائق حتى حينما حاولت استنكار الاستعمار السوفيتى بعد الحرب. ولهذا، فانه بالرغم من أن معظم الحركات التقدمية الأوروبية كانت تحتفظ بموقف أبوة الوصاية فى الوقت الذى استمر فيه الكثير من الزعماء العماليين على تصميمهم بضرورة اعطاء الأولوية لمصالح عمالهم، كان التأثير المناوىء للاستعمار قد عاد الى الظهور بقوة أعظم مما كان فى أى وقت مضى. وقد ضمن القوميون المستعمرون تأييدا جديدا لدى المجموعات الحزبية التى كانت قد ابتــدأت فى قبــول فكرة تحطيم الامبراطوريات وتفضيلها على فكرة اعادة تكوينها.

وكان يوجد فى فرنسا عدد كبير من الزعماء الاستعماريين الذين كانوا قد تعودوا على القيام بدور فعال فى الحياة الفرنسية السياسية والنقابية. أما فى بريطانيا فقد حقق اتحاد القوى التقدمية مع الزعماء الهنود نجاحا ملحوظا فى حل المسألة الهندية فى سنة ١٩٤٧. وفى الوقت الذى كان فيه الزعماء الأفريقيون يحاولون جنى ثمرات مساعداتهم التى قدموها لفرنسا الحرة أثناء فترة الحرب، وذلك باشتراكهم فى وضع مشروع للدستور الجديد فى باريس، كان قرناؤهم ينظمون مؤتمر الوحدة الأفريقية المشهور الذى عقد فى مانشستر فى عام ١٩٤٥. وقوى مركز الأفريقيين الفرنسيين وذلك بمشاركتهم مع الاشتراكيين والشيوعيين. ولم يكن الأفريقيون البريطانيون أمثال كينياتا، ونكروما، وبيتر ابراهامز، ووالاس جونسون، يتعاونون فقط مع المجموعة الهند الغربية القوية المناوئة للاستعمار أمثال بادمور، وجيمس، وميليارد، وماكونين، بل وأيضا مع الجناح اليسارى من حزب العمال، وحزب العمال اليسارى المستقل والمكتب الاستعمارى الفابى.

ولكن لن يكون مطابقا للواقع فى شيء أن نفترض أن الحركة المناوئة للاستعمار قد اكتسبت قوتها الحديثة فى فترة ما بعد الحرب من مجرد مصادر ثقافية وسياسية، وحقيقة الأمر هو أنه بالرغم من تطور الدول الحديثة أثناء الحرب، كانت الامبراطوريات الأوربية قد ابتدأت فى اظهار

بوادر الوقوع فى الخطأ . ففى آسيا تحدى اليابانيون القوة الأوروبية وأوقعوا بها الهزيمة ، كما حاقت الهزيمة بفرنسا ، وشاهد رعاياها الأفريقيون صراعا دمويا بين الأخوة من الاداريين الفرنسيين الذين كانوا قد انقسموا بين فيشى وديجول . ولقد ظلت الحياة فى الكونغو بالرغم من الاحتلال البلجيكى ، وعادت بريطانيا الى الظهور أقل قوة عن كل من أمريكا وروسيا ، بعد أن فقدت نهائيا تفوقها العالمى .

والأهم من هذا كله أن الدول الاستعمارية الأوروبية كانت قد أنفقت معظم ماليتها أثناء الحرب . وكانت فى حاجة الى تنمية ثروة جديدة فى مستعمراتها ، ولكن لا يمكن أن يتم هذا الا فى حالة السلم ، فبالرغم من قوتها العسكرية العظيمة لم يكن فى امكانها العمل للمحافظة على حصون عسكرية باهظة النفقات أو مجابهة أخطار حروب استعمارية واسعة النطاق . ففى ذلك الوقت كانت شعوبها تطالب بالسلم ، والأمن والرخاء الاجتماعى ولهذا فقد اجتمعت كل هذه العوامل الاجتماعية والسياسية لتمهد الطريق المناسب للقيام بهجوم ضد الاستمرار فى السيطرة الأوروبية على أفريقيا . ولكن كان مايزال أمامهم أن يقرروا اذا ما كانوا سيقومون بهذا العمل ، وتحديد ميعاده ، وكيفية القيام به .

وكانت أشكال الحكم الأوروبى المختلفة التى كانت تمارسها الدول الأوروبية فى الخمسين سنة الماضية هى التى تشكل الى حد كبير الظروف السائدة فى المستعمرات الأفريقية المختلفة فى عام ١٩٤٥ ، ولم تكن الدول الاستعمارية الأوروبية تحكم مستعمراتها على أسس واحدة ولهذا تأثر تطور رعاياها الأفريقيين فى فترة ما بعد الحرب طبقا للاختلاف فى اتجاهاتها . وكانت كل من اسبانيا والبرتغال قد فقدت امبراطورياتها الأمريكية المترامية الأطراف ، ولم تتمكن أى من الدولتين من مسايرة الاتجاهات الحديثة التى اتخذتها الدول الاستعمارية الأوروبية الأخرى. وكانتا تميلان الى التخلف بنسب متساوية وراء الوسائل الحديثة فى موقفهما تجاه رعاياهما من الأفريقيين . وبينما لم تكن تسيطر أسبانيا الا على عدد ضئيل من الأفريقيين احتفظت البرتغال بسيطرتها على ممتلكاتها الشاسعة فى أنجولا وموزامبيق وفى الاقليم الغربى الصغير المسمى بغينيا البرتغالية . وقد وضعت أسس الحكم الاستعمارى بمقتضى دستور سنة ١٩٣٠ فى وقت كان فيه سالازار وزيرا للمستعمرات . ووحد هذا الدستور بين جميع الادارات الاستعمارية ووضعها فى أيدى الدولة ، ودعم من السيطرة القوية على الاقتصاد ، وأكد وجوب الحاجة الى الاحتفاظ بالسيطرة البرتغالية . وكانت الحياة فى هذه الأقاليم تميل الى

الهدوء فى حالة عدم حاجز لونى صارم ، ولكن فى نفس الوقت لم يكن يوجد أمام الأفريقيين سوى فرصا ضئيلة للحصول على التعليم او التدريب وافتخر البرتغاليون بأنهم قبلوا الأفريقيين المتعلمين المعروفين باسم الاسيميلادس (١) أى الذين طبقت عليهم سياسة الاستيعاب ، داخل المجتمع الأوروبى ، ولكن قيمة هذا العمل كانت كبيرة من الناحية الدعائية أكثر مما هى فى الواقع . فبعد انتهاء الحرب بحوالى خمس سنوات لم يكن قد حصل على هذه الحالة الاجتماعية سوى ما يقل عن ٣٥٫٠٠٠ أفريقى من بين العشرة ملايين افريقى الذين يعيشون فى الاقليمين الرئيسيين .

وفى الواقع كان البرتغاليون يمارسون شكلا من اشـــكال التفرقة العنصرية ، حيث كانت البرتغال ترغم الجماهير الأفريقية بتهديدها باستخدام الوسائل الوحشية ، على توفير الطاقة العاملة لكل من الدولة والمستوطنين البيض ، فحرموهم بالتالى من جميع الحقوق المدنية .

ووفرت بلجيكا أيضا فرصـــا ضئيلة للأفريقيين المتعلمين وذلك بالاعتراف بهم جزءا من المجتمع الأوروبى . ولكن نجد هنا ثانية ، أن هذه السياسة عند تطبيقها تتبع التفرقة الاجتماعية والاقتصادية كقاعدة عامة . وتأثرت النظرة البلجيكية الاستعمارية بدرجة عظيمة بالاتجاهات التى كانت مسيطرة على الوطن الأم . وكان يتميز البلجيكيون بطابع الجد ، وبالعقلية التجارية ، وبالعقيدة الكاثوليكية وفكروا فى تطبيق نفس النظرة فى الكونغو وفى رواندا ـ أوروندى الاقليم الألمانى سابقا . وقد عبروا بصدق عن ايمانهم فى رسالتهم الحضارية ، وذلك بادخال رعاياهم الافريقيين تحت النظام المزدوج لكل من الشركات التعدينية والكنيسة الكاثوليكية . وبهذا تمكنوا من نشر التعليم على نطاق واسع ولكن على مستوى منخفض ، مركزين جهودهم على المدارس الابتدائية والتدريب الحرفى . مع اعتبار التعليم الكهنوتى هو المدخل الوحيد الى التعليم العالى ، أما السياسة فقد حرمت على كل من الأسود والأبيض على السواء حيث تنبع السلطة من بروكسل فقط .

ولكن مع هذا ، قدر للسياسات الاستعمارية التى اتبعتها كل من فرنسا وبريطانيا أن تؤثر على المسائل الافريقية بعمق عظيم . وكان المبدأ الذى استلهمت منه السياسة الفرنسية اتجاهها قد وضع أثناء الثورة ، وقد أخذ عن الاعلان الذى ينص على اعتبار : « جميع الرجال ، الذين يقيمون فى المستعمرات الفرنسية ، مواطنين فرنسيين ، دون أى تمييز

(١) Assimilados

فى اللون ، ويتمتعون بجميع الحقوق التى أكدها الدستور » وعند تطبيق هذا المبدأ عمليا لم يكن يتعد ما كان متبعا فى معظم المبادىء السياسية الأخرى . ولكنه مع هذا كان يرتبط دائما بالاعتقاد الفرنسى بأن أكبر مكافاة يمكن منحها لأى شعب هو قبوله داخل اطار الحضارة الفرنسية . وعلى هذا ، كان منتهى هدف السياسة الاستعمارية الفرنسية ، بالرغم مما كانت تجابهه من فشل عند تطبيقها ، هو توحيد الرعايا المستعمرين داخل فرنسا العظمى « وأن تمتد اليهم مكاسب المجتمع الفرنسى . ولهذا بالرغم من المثالية الفرنسية التقليدية الخاصة بالحرية الديمقراطية ، استغرقت فرنسا وقتا أطول مما استغرقته بريطانيا فى منحها لأقاليمها المستعمرة الدساتير الخاصة بالتمثيل السياسى ، وكانت تفضل فكرة تمثيلهم فى باريس فى المستقبل . وحتى فى حالة منح هذه الأقاليم حق التمثيل المحلى كانت تجحف حق الشعوب الوطنية وكانت تستغلها فى كثير من الأحيان لخدمة الأغراض الاستعمارية » .

وعارض الفرنسيون القومية الأفريقية فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، وكانوا يبررون هذا الاتجاه أحيانا بادعائهم بأن القومية لا تتناسب مع الحاضر فى عالم القرن العشرين واقترحوا بوجوب التغاضى عنها فى افريقيا فى سبيل مثالية عالمية أعظم . ولقد رسمت أهداف السياسة الفرنسية فى مؤتمر برازافيل المنعقد فى عام ١٩٤٤ ، والذى تصادف أن حضره فقط الموظفون الرسميون الفرنسيون ، داخل اطار الشروط التالية : « انه من أهداف العمل الحضارى الذى حققته فرنسا فى مستعمراتها هو استبعاد كل فكرة للحكم الذاتى النهائى حتى ولو فى المستقبل البعيد » ومن الممكن مشاهدة مدى التأثير الفرنسى لهذه الأفكار على الزعماء الأفريقيين حتى عام ١٩٥٧ ، حينما نبذ فيلكس هوفويت ــ بويجنى ، زعيم ساحل العاج والذى كان فى ذلك الوقت عضوا فى مجلس الوزراء الفرنسى ، سياسة نكروما الخاصة بالاستقلال الأفريقى ، واضعا سياسة بديلة لهذه السياسة ، ترى بوجوب الاعتماد المتبادل بين الدول .

ومنذ ١٨٤٨ فصاعدا أعلنت حق رعاياها المستعمرين نظريا فى انتخاب نواب عنهم فى الجمعية الوطنية . فأرسلت السنغال نوابا عنها كما أنها تمتعت بحكمها الذاتى فى مجالسها البلدية . ولكن مع هذا لم تمتد هذه الحقوق على الاطلاق الى باقى أجزاء أفريقيا الغربية الفرنسية أو أفريقيا الاستوائية الفرنسية . ففى تلك الأقاليم ، أدى اقتصار « حق المواطنة الفرنسى » على أقلية ضئيلة ، وفرض قانون العمل الاجبارى ونظام العقوبات المعروف باسم (Indigénat) الذى حرم الأفريقيين الكثير

من الحقوق المدنية واعطى للاداريين الفرنسيين المزيد من السلطات ، ادى الى وضع الجماهير الأفريقية الفرنسية تحت ضغط نظام من السلطات المجحفة ، كما جعلهم يقضون حياتهم معتمدين فى الواقع اما على الحاكم الادارى الفرنسى المحلى أو على أصحاب الأعمال الفرنسيين . وبينما وجدت حفنة من المستعمرين الفرنسيين طريقها الى باريس ، وقدر للفكر الفرنسى أن يمتصها ، بل وحتى تشغل مراكز عالية فى الحياة الاجتماعية والسياسية الفرنسية ، كانت الجماهير الأفريقية فى الامبراطورية الفرنسية تعيش مثلما كان يعيش الفلاح الفرنسى فى عصر ما قبل الثورة .

ولكن مع هذا فانه وان كان هناك الكثير من الرياء فى ادعاءات السياسة الاستعمارية الفرنسية ، الا انها تشير — على الأقل — الى وجود وجه أفريقية فى البرلمان . ولكن يبدو أن هذا الأمر لم يكن موضع تفكير بالنسبة لويستمنستر فبالرغم من أنه لا شك فى ايمان البريطانيين بنفس الدرجة التى آمن بها الفرنسيون فى سمو حضاراتهم ، الا انهم كانوا يعتبرونها دائما امتيازا قاصرا عليهم أنفسهم . وانه مما لا شك فيه أيضا أن عمل الاداريين والمستوطنين ، والبعثات التبشيرية حمل معه الكثير من الأشكال والأفكار البريطانية داخل المستعمرات ، ولكن مع هذا ، فقد كانت اهدافهم تعليم الشعوب الأخرى كيفية الحياة فى مجتمعاتهم هم انفسهم أكثر مما كانت تدعوهم الى الحضارة البريطانية ، التى كانت تعتبر ، على اية حال ، بعيدة المنال بالنسبة لهم . ولكن مع هذا ، فانه منذ انتهاء القرن الثامن عشر ، اصبح يشترك ضمن الجمعية التشريعية بسيراليون أعضاء من السود ، بينما تم تعيين أول افريقى فى المجلس التشريعى لساحل العاج فى عام ١٨٨٨ . وفى الواقع ، حيثما انتفى وجود مستوطنين بيض يتدخلون لتعقيد هذا الموضوع ، كانت اما أن توضع أشكال مبدئية لدساتير التمثيل السياسى فى المستعمرات البريطانية ، أو يتم الاحتفاظ بأشكال الحكومات الأفريقية القائمة فعلا ويتم تدعيمها . وكثيرا ما كانت تسمح هذه السياسة ببعض الحرية فى التعبير عن الآراء فى كل من الخطب والصحافة والاجتماعات بالرغم من أنها كانت تقع تحت سيطرة الاستعمار . علاوة على هذا ، كانت تطور الوسائل التعليمية عادة عن طريق البعثات التبشيرية بطريقة اعتباطية وان كانت تتم أحيانا بعد دراسة وتفكير . ونتيجة لهذا فانه باندلاع الحرب العالمية الثانية فتحت الفرص ابوابها رويدا رويدا أمام بعض الزعماء الأفريقيين فى المستعمرات البريطانية ومكنتهم من وضع الأسس الأولية للقومية . علاوة على هذا كان الطريق قد اصبح ممهدا ، عن غير قصد ، أمام محركى السياسة الحديثين لكى يتخذوا سلطة

الوطنيين المحــافظين التقليديين الذين كانت تؤيدهم ســـياسة الحكم الغير مباشر .

وبينما كان هذا الموقف يتطور فى غرب أفريقيا أساسا حيث استقر عدد ضئيل من الأوربيين كان الموقف يختلف تماما فى الدول التى يستوطنها الأوربيون الواقعة فى شرق ووسط أفريقيا . فبالرغم من وعود بريطانيا بحماية المصالح الأفريقية فى اعلان ديفونشير الصادر فى سنة ١٩٢٣ ، الا أن السياسة البريطانية ، وعلى وجه الأخص فى كل من كينيا وروديسيا الجنوبية والشمالية ، كانت مشتقة لا شعوريا عن سياستها التى كانت تتبعها فى مستعمراتها البيضاء سابقا . ورغم أن سلطات الهيئات التشريعية بأشكالها المختلفة كانت تتزايد رويدا رويدا ، الا أنه كان يتم اختيار جميع المعينين والممثلين بها من بين الســـكان البيض . ولقد منحت بريطانيا لروديسيا الجنوبية حكمها الذاتى الداخلى منذ أوائل سنة ١٩٢٣ على أساس الحكم الأبيض ، فى الوقت الذى لم يكن يعيش فيه فى روديسيا سوى ٣٥٫٠٠٠ أوربى الى جانب مليون ونصف أفريقى ، وبدا كما لو أنه كانت تلوح فى الأفق خطورة تكرار السياسة التى كانت متبعة فى جنوب أفريقيا فى عام ١٩٠٩ — ١٩١٠ .

وفى سنوات ما بين الحربين — بدا كما لو أن الحكم البريطانى أصبح يعانى فى أفريقيا نفس الاضــــطرابات التى كان يواجهها فى باقى انحاء الامبراطورية فلم تكن تلك السياسة تقوم على التمثيل الديموقراطى المنظور الذى يقود الى حصول الدولة على سيادتها المستقلة مع استمرار اشتراكها فى الكمنولث ، وهى تلك السياسة المتبعة فى الممتلكات البريطانية القديمة ، أو على مبدأ اقامة دولة استعمارية كبرى على حد ادراك بعض الفرنسيين ، أو على حكم استعمارى مباشر دائم .

وكان يبدو لكل من رجال السياسة البريطانيين وكذلك لمعظم الأفريقيين فى عام ١٩٤٥ أن الحكم الاستعمارى البريطانى قد يستمر دون أن يمسه شىء طوال الفترة الباقية من القرن العشرين على الأقل . ولكن تم وضع الدساتير ، ووفرت الفرص ، وعرضت الأفكار التى قدر لها أن تحمل لواء الزعامة أمام عملية انتقال الحكم الاستعمارى الى أيدى الأفريقيين الذين تستعمرهم بريطانيا ، وقليل من كان يدرك أى حب بذروه .

وحينما وضعت الحرب أوزارها فى عام ١٩٤٥ كان المستوطنون البيض ورجال الادارة الاستعماريين قد فرضوا سيطرتهم على أفريقيا الجنوبية بأكملها . وكان ذلك الاتحاد يتمتع باستقلاله تحت حكم حكومة تمثـــل

جالية بيضاء يزيد عددها بقليل على المليونين علاوة على حفنة من الملونين الأفريقيين وشعوب الكاب . وخضعت الملايين الثمانية من غير الأوروبيين بأكملها لارادة أسيادها البيض . ومازالت أفريقيا الجنوبية الغربية تحت انتداب الاتحاد ، كما ان منظماتها الوحيدة التى تمثلها تخضع بنفس الطريقة لسيطرة سكانها البيض ، وقد احتفظت بريطانيا بسلطتهـــا فى أقاليمها الثلاثة الخاضعة للتاج البريطانى وهى سوازيلاند ، باسوتولاند ، بتشوانالاند ، بالرغم من ضغط حكومات جنوب أفريقيا المستمر عليها من أجل التنازل لها عنها . وكان يحكم كل اقليم على حدة مبعوث مقيم بمساعدة المجالس الاستشارية ، وكان المبعوث العالى الى جنوب افريقيا يتصرف كما لو أنه رئيسا عليها . اما روديسيا الجنوبية فقد كانت تتمتع فى الواقع بحكمها الذاتى فيما يتعلق بشئونها الداخلية بالرغم من انهـا كانت لاتزال مستعمرة بريطانية . وكان يتم انتخاب برلمانها على أساس غير عنصرى اسميا ، الا انه فى الواقع كان يتكون كلية من السكان البيض، الذين كانوا يعتبرون المدنيين الوحيدين الذين تنطبق عليهم الشروط التى تعطيهم هذا الامتياز . أما كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند فقد ظلت محمية بريطانية وقد شاهدت كل منها أيضا ظهور المجالس التشريعية ، ولكن كان يسيطر على كل منها موظفون رسميون استعماريون بمشاركة ممثلين بيض . وكانت بروكسل مازالت تدير الكونغو البلجيكى ، وبالرغم من أن حاكمه العام كان له مجلس استشارى الا أنه كان هو الذى يعين جميع أعضائه . وظلت رواندا ـ أوروندى تحت الانتداب البلجيكى منذ وقت فرساى . وكان الاقليمان البرتغاليان اللذان يقعان فى شرق القارة وغربها باسم موزامبيق وانجولا ، تجرى ادارة أمورهما من أوروبا بدون اى شكل من دساتير التمثيل المحلى .

وجذب أفريقيو أفريقيا الاستوائية الفرنسية بعض العطف الفرنسى نتيجة لولائهم أثناء الحرب لحكومة فرنسا الحرة التى يراسها ديجول . ولقد حصلت الدول المكونة لهذا الاتحـــاد (جابون ، الكونغو الأوسط ، وأوبانجى شارى وتشاد) على وعد من فرنســـا بتطوير اقتصادياتها وسياستها ، بالرغم من استبعاد فكرة الانفصال عن فرنسا مهما كان شكل هذا التطور ، وشبيه بذلك حلقة الصلة بين دول أفريقيا الغربية الفرنسية (السنغال ، موريتانيا ، وغينيا ، ساحل العاج ، السودان ، وداهومى ، والنيجر) . التى ظلت دون ان يعتريها أى تغير . وبالرغم من وجود تاريخ طويل للنشاط السياسى الداخلى فى السنغال ، الا انه كان يتمشى الى حد كبير مع السياسة الفرنسية ، فى حين ان الاهتمام السياسى فى الدول

الأخرى كان على وشك الاستيقاظ ، أما توجولاند والكميرون الفرنسى فقد ظلا اقليمى انتداب تحكمهما باريس .

وكانت أفريقيا الغربية البريطانية تتمتع بوعى سياسى أكثر من جاراتها الفرنسية اذ ان عضوين أفريقيين قد اشتركا فى المجلس التنفيذى لساحل العاج منذ سنة ١٩٤٢ فى حين أن عشرة افريقيين من بينهم اثنين منتخبين اشتركوا فى المجلس التشريعى النيجيرى منذ سنة ١٩٢٢ . كما شكلت مجالس تنفيــذية وتشريعية فى كل من سيراليون وجامبيا واشتملت على أفريقيين من بين أعضائها . وكان النشاط الســياسى الأفريقى الذى عبر عن نفسه بتطبيق النظام الانتخابى فى أفريقيا الغربية البريطانية يجرى على مستوى أعلى مما هو عليه فى اية منطقة أخرى من القــارة .

واحتفظت ليبريا بدورها الاستقلالى باعتبارها الدولة المســتقلة الوحيدة فى غرب أفريقيا بالرغم من سيطرة رأس المال الأمريكى عليها . وكان لها رئيس لجمهوريتها ومجلس للشيوخ ، ومجلس تشريعى مع نظام انتخابى يجرى على أسس محدودة ، ودستور وضع على نمط دستور الولايات المتحدة الأمريكية .

وفى الجانب الآخر من القارة ، تكونت أيضــا المجالس التشريعية والتنفيذية فى كل من أوغندا وتنجانيقا وكينيا وزنزبار . وكانت تلك الدول ما تزال تحت سيطرة الموظفين الرسميين الاستعماريين ، كما كانت تشتمل على أعداد من المستوطنين الأوروبيين وان كان قد اشترك أول أفريقى فى المجلس التشريعى الكينى لأول مرة فى عام ١٩٤٤ . وكان السودان مايزال مستعمرة ثنائية يشترك فى حكمها كل من مصر وبريطانيا يديرها حاكم عام ومجلس يساعده ، فى حين أن الحلفاء قد استعادوا الصــومال من الايطاليين أثناء الحرب وأصــبحت تديرها حينذاك حكومة عسكرية .

وكانت كل من مصر واثيوبيا دولة مستقلة ، بالرغم من أن مصر كانت فى الواقع تحتلها بريطانيا وتسيطر عليها باعتبارها قاعدة عسكرية بريطانية أثناء الحرب . وكان الملك يعين معظم أعضاء مجلس الشيوخ معتمدا على القوة البريطانية ، وان كانت تجرى الانتخابات أحيانا فى المجالس الأقل أهمية ، أما اثيوبيا فقد تم استردادها من ايد الايطاليين فى عام ١٩٤١ ، كما أعيد الامبراطور الى العرش ، واستعادت ســيطرتها على الحكومة ومجالسها التى كان الامبراطور يعين أعضاءها كما تم أيضــا استرداد

اريتريا من الايطاليين ، وفى عام ١٩٤٥ كانت لاتزال تحت ادارة البريطانيين بالرغم من أن هيئة الأمم المتحدة هى التى قررت مستقبلها . وأقامت كل من فرنسا وبريطانيا حكما عسكريا فى المقاطعات الليبية بعد أن أحاقتا الهزيمة بالألمانيين والايطاليين الذين كانوا يسيطرون عليها .

وظلت دول المغرب الثلاث : الجزائر ومراكش وتونس تحت الحكم الفرنسى ، وكانت تعتبر الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا يحكمها حاكم عام تساعده مجالس استشارية ومجالس عليا ، وكان يمثل الملايين الثمانية ثلاثة شيوخ وعشرة نواب فى برلمان باريس . أما مراكش وتونس فقد كانتا محميتين فرنسيتين ، وكان يحكم الأولى السلطان محمد الخامس ، أما الثانية فكانت تخضع لحكم الباكوات .

وعلى هذا نجد أن أفريقيا بأجمعها كانت مستودعا استعماريا أوروبيا فى عام ١٩٤٥ باستثناء جنوب افريقيا وليبريا ومصر واثيوبيا كل بما حصل عليه باستقلال اسمى يختلف عن الآخر . وكانت الأشكال الحكومية تختلف اختلافا شاسعا فيما بينها كما أن عاداتها كانت متعددة الصور وأسيادها كانوا قد وفدوا من بلدان أوروبية مختلفة . وسيطرت أوروبا والأوروبيون على حياة القارة بما يزيد عن الخمسين سنة وقليل من كان يظن أن سنوات ما بعد الحرب سترى الكثير من التغيير . ولكن مع هذا أصبح الآن فى الامكان ، بفضل انعام النظر فيما وراء الأحداث ، أن تشاهد وجود مؤثرات أولية فى كل من المجـــال التعليمى والسياسى والاقتصـــادى والاجتماعى .. والتى أزالت ــ فى مجموعها ــ النقاب عن سحابة عاصفة واهنة فى سماء الحكم الاستعمارى الصافية وتاريخ الثورة الأفريقية اثناء السنوات الخمسة عشر التالية انها قصة كيفية تحول هـــذه السحابة الصغيرة الى عاصفة رعدية والتى قدر لها ان تقتلع جذور الاستعمار الأوروبى من القارة ، وان لم يكن اقتلاعا جذريا فى اللسان المزعزع الواقع الى أقصى الجنوب على الأقل ، الا أنه مازال ينتظر الطوفان الأخير .

الفصل الثالث

بركان غرب أفريقيا

لقد وضع تخطيط الثورة ضد النظام الاستعمارى الراسخ والذى اكتسح أفريقيا الغربية بعد الحرب ، أول ما وضع فى أوروبا . ففى جمعية باريس التأسيسية التى اجتمعت فى سنة ١٩٤٥ ، وفى مؤتمر منشستر الذى اشتركت فيه جميع الدول الأفريقية والذى انعقد فى نفس الوقت تقريبا ، شكلت خطط للحملات التى قدر لها أن تحدث التغيير فى غرب أفريقيا ، ففى باريس ركز ممثلوا أفريقيا الغربية الفرنسية مطالبهم على المطالبة بالمساواة الاجتماعية لشعوبهم مع الفرنسيين البيض ، وفى منشستر اقتبس الأفريقيون الذين أتوا من المستعمرات البريطانية فقرات من ميثاق حلف الأطلنطى ، وكذلك اتخذوا من مبادىء الحرية الأربعة أساسا لحملتهم ضد الحاكم العسكرى .

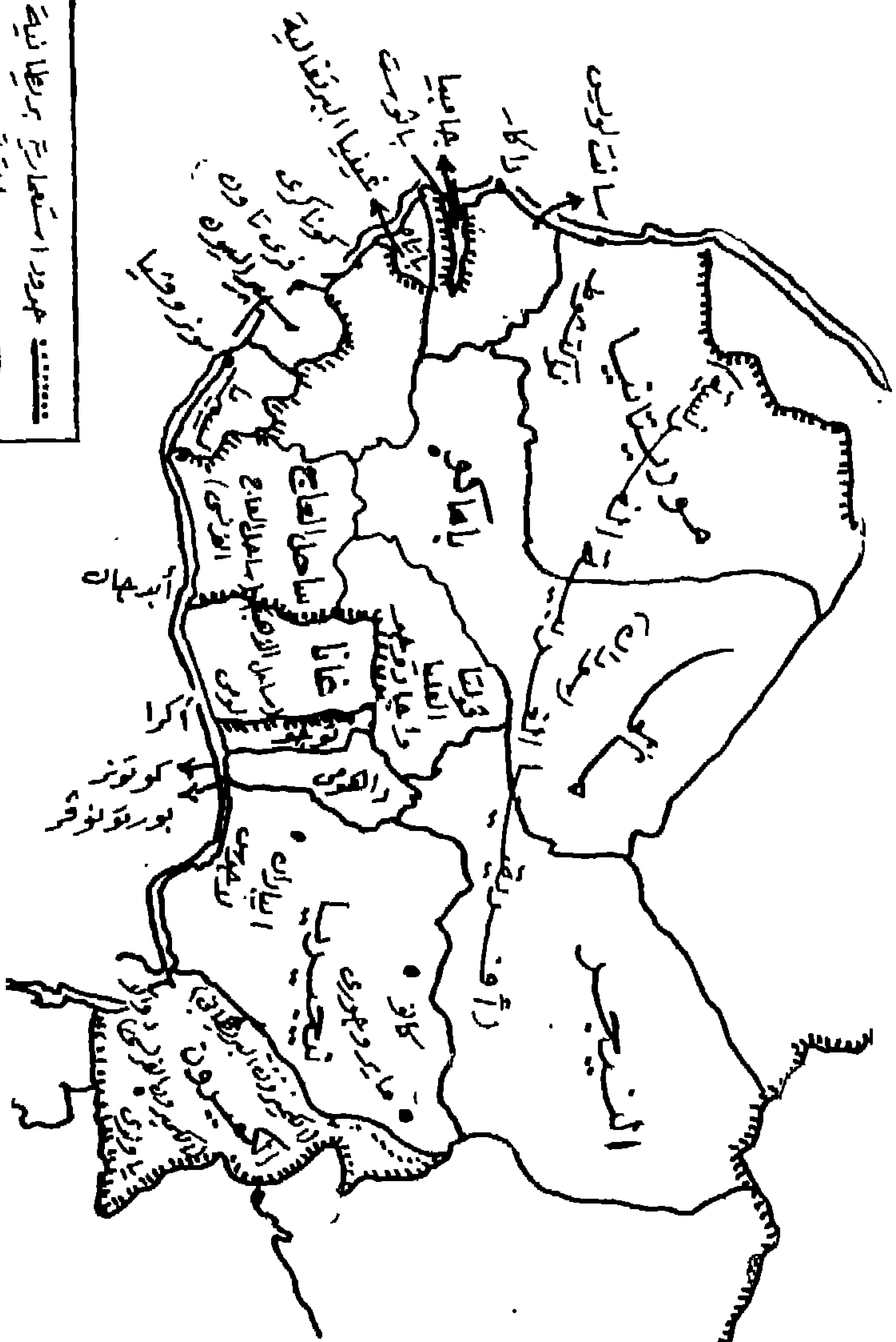
ولم يكن من قبيل المصادفة أن يذهب الأفريقيون الفرنسيون والبريطانيون الى الدول الأم ، فقد كان « ليوبولد سنغور ، م . لامين جوايه ، فيلى دابوسيسكو ، ياسين ديالو ، فيليكس هوفويت بويجنى » يعرفون باريس تماما مثلما يعرفون « داكا ، واپدجان ، أو باماكو » . وكان كل من كوامى نكروما ، ونامادى آزيكوى ، قد اعتادا الحياة والحديث فى لندن مثلما اعتادا عليها فى أكرا أو لاجوس .

وكان يوجد منذ الأيام الأولى للاستعمار فى أفريقيا فى القرن التاسع عشر سياسيون قوميون وحركات سياسية . ولقد تأسست جمعية حماية حقوق السكان الأصليين فى عام ١٨٩٧ م أساسا من أجل المعارضة فى الشئون المتعلقة بملكية الأرض ، وكان البروفيسور ، و.أ. ب. ديبوا ينظم مؤتمر دول أفريقيا جمعاء منذ سنة ١٩٠٠ ، وكان المؤتمر

المنعقد فى سنة ١٩٤٥ يعتبر السادس فى الترتيب بالنسبة لهذا المؤتمر . وكان يهـــدف المؤتمر القومى لأفريقيا الغربية البريطانية المنعقـــد فى سنة ١٩٢٠ تحت تأثير « ج . أ . كاسلى ـ هايفورد الذى كان محاميا بساحل الذهب الى تحقيق شكل من الاتحاد بين مستعمرات افريقيا الغربية البريطانية الأربع وهو هدف ارتأته جمعية شباب غرب افريقيا على ضوء مفاهيم اكثر تقدمية فى العقد التالى لذلك . وكثيرا ما كان النشاط السياسى فى أفريقيا الغربية الفرنسية تخدمه الأحزاب الفرنسية التى كان من أهم فروعها القسم السنغالى من الحزب الاشتراكى الفرنسى.

وقد كانت فترة ما قبل ســـنة ١٩٣٩ تعتبر احدى الفترات التى سادت فيها أساسا البرجوازية ومذهب الوحدة الفكرية العالمية . وكان المحرضون السياسيون الأفريقيون الذين يفكرون فى مفاهيم مثالية واسعة المجال يطمحون فى الاعتراف بهم داخل المجتمع الفكرى العالمى فى حين انهم لم يكونوا الا على صلة واهنة بحياة شعوبهم الاجتماعية والاقتصادية. فقد كانوا يشكلون أساسا الطبقات المهنية من الجيل الثانى اما آباؤهم فقد استخدموا تجاربهم فى القانون والآداب باعتراضات وقتية ضد أعمال الحكومة الاستعمارية فى المســـائل المتعلقة بالأرض والحقوق المدنية . أما الجيل الثانى الذى كان يتكون من المحامين والاطباء والمدرسين ورجال الصحافة فقد كان يتطلع الى فرص أعظم تمكنه من الاستيعاب داخل النظام الاستعمارى ، ففى المستعمرات البريطانية طالبوا بمزيد من التمثيل فى المجالس وبفرص أفضل فى الدواوين الحكومية وبمزيد من التسهيلات التعليمية . وكانت الطبقة المتعلمة فى أفريقيا الفرنسية تهدف الى تحطيم الحواجز القائمة بينها وبين المجتمع الفرنسى مع الاهتمام بوجه خاص بالتفرقة العنصرية الموجودة فى القانون التشريعى باسم « Indigénat » أى قانون الوطنيين ، وكذلك بتضييق نطاق الفرص التى تؤهله للحصول على حق المواطنة .

ولم تظهر بوادر النشاط السياسى الحديث الا فى ثلاثينات القرن العشرين وقد اتحدت جماعات الشباب فى لندن وباريس وأمريكا وحركات الشباب فى غرب أفريقيا ذاتها والصحافة التقدمية الشعبية التى ظهرت مرتبطة بأسماء مثل « آزيكوى ووالاس جونسون » ، لكى تحث على وضع برامج عسكرية ودرجة عالية من التنظيم . ودار الحديث حول الحكم الذاتى الا أنه بالرغم من أن الكســاد العــالمى كان قد أثر تأثيرا ســـيئا على الحياة الاقتصادية فى غرب أفريقيا لم تنل جماهير الشعب الا حظا ضئيلا من التفكير ولم تدرك على الاطلاق النكبـــات التى حلت بمزارعى


غرب أفريقيا
موريتانيا
نواكشوط
مالي
النيجر
باماكو
فولتا العليا
ساحل العاج
غانا
نيجيريا
كانو
مايدوجوري
ابادان
لاجوس
الكميرون
ياوندي
دوالا
سانت لويس
داكار
جامبيا
باثورست
غينيا البرتغالية
كوناكري
فري تاون
سيراليون
منروفيا
ليبيريا
أبدجان
أكرا
بورتونوفو
حدود استعمارية بريطانية سابقة
حدود استعمارية فرنسية سابقة

الكاكاو بساحل الذهب فى عامى ١٩٣٧/١٩٣٨ – كانت بمثابة برميل البارود السياسى ، وتركوهم ليطلبوا يد المساعدة من رؤسائهم . ولكن طبقة المتعلمين فيما قبل الحرب كانت ماتزال معتدة بنفسها لما حصلت عليه من امتيازات اجتماعية حديثة لدرجة لا تجعلها تشعر بأى تقارب مع الجماهير التى لم تنل حظا من التعليم ، ولقد كانوا يسعون وراء قبولهم الشخصى داخل النظام الاجتماعى حتى ولو مجرد ناقدين فيه .

وكان حتما أن تؤثر الحرب على المناخ السياسى لأنها أثرت تأثيرا جذريا على البناءين الاجتماعى والاقتصادى الذى انبثق عنهما النشاط السياسى . لقد خلقت بوادر طبقة عمالية حديثة تكونت من الخدم السابقين وسكان المدن الجدد كما أنها أسرعت من تطورات ما قبل الحرب وحثت جيلا جديدا من السياسيين على نشر نظرياته السياسية الى أبعد من الأهداف المحدودة التى كان يرنو اليها سابقوهم . ان استغلال رجال السياسة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية للأهداف السياسية الحديثة المنبثقة عنها هى التى أوجدت التحول الذى مر به المجتمع فى افريقيا الغربيـــة .

وتدين هذه الاتجاهات السياسية فى وجودها للتأثير الأوروبى . وكان رجال الفكر فى باريس مازالوا يقبلون المثل القائل بأن المجتمع الفرنسى قدم أعلى الدرجات التى وصلت اليها الحضـــارة . وعلى هذا كان يهدف الأفريقيون الذين يعيشون فى المستعمرات الفرنســية الى ان يكونوا مواطنين فرنسيين كما أنهم وجهوا نشاطهم السياسى نحو تلك الغاية ، وعلى النقيض من هذا واجه الأفريقيون الذين يعيشون فى المستعمرات البريطانية كلا من مسألة انطواء المجتمع البريطانى على نفسه ، والآراء الاستعمارية الانفصالية التى ينادى بها الراديكاليون البريطانيون كما كانوا متأثرين الى حد كبير بارتباطهم بالقومية الهندية ، وبالتفسير البريطانى الخاص للمذهب الماركسى الذى يرى بأنها الاشتراكية داخل دول منفصلة عن بعضها البعض . ولقد اعتبر الأفريقيون فى المستعمرات البريطانية نتيجة لكل ذلك الوضع الاستعمارى عدوا لهم ووجهوا هدفهم نحو تحقيق الحكم الذاتى .

ولقد انتشر على نطاق واسع الادعاء القائل بأن هدف الاستقلال الذى يصبو اليه الأفريقيون البريطانيون كان أكثر تقدمية من مطامح الاستيعاب عند الأفريقيين الفرنسيين . ولكن هذا ليس بالضرورة كذلك . فمن الواضح أنه فى المستعمرات المتخلفة اجتماعيا مثل النيجر أو موريتانيا أو السودان (مالى) أدى استمرار سيطرة الزعماء المسلمين بمساندة

الفرنسيين على الحياة السياسية الى تأخر التطور الاجتماعى والاقتصادى . ولكن مع هذا لم تكن هذه الظروف تختلف كثيرا عنها فى نيجيريا الشمالية أو الأقاليم الشمالية من ساحل الذهب. أما فى السنغال وساحل العاج التى كانت تشبه الحالة السائدة فيها تلك الموجودة فى الأقاليم الجنوبية من نيجيريا وساحل الذهب حيث كان الاندفاع من أجل الاستقلال الأفريقى أقوى منه فى أى مكان آخر ، كان الزعماء السياسيون الأفريقيون يتبنون سياسة الاستيعاب عن قصد . ودافعوا عن هذا بقولهم بأنه قد مضى عهد السيادة القومية الحقيقية ، وأنه لن يمكن تحقيق مكانة عالمية الا بتكوين مجموعات أكبر ، وانه بمجرد تحقيقهم المساواة مع الفرنسيين سيصبح فى امكان الأفريقيين ان يلعبوا دورا قياديا فى الدولة الأم التى تضم عدة قوميات والتى تقوم اما على دعائم فيدرالية او كونفيدرالية أو اندماجية .

وهناك تشابه ، بين هذه النظرة وبين وجهة نظر المستعمرين البريطانيين المثاليين الذين كانوا يدافعون فى الماضى عن فكرة اقامة اتحاد استعمارى . واعتمدت كل من هاتين النظريتين على مبدأ قبول المساواة بين مواطنى الدولة الأم ، والدولة المستعمرة ، ولقد تحطمت كلتاهما على نفس هذه الصخرة .

وعلى هذا حينما اجتمع الزعماء الأفريقيون فى عام ١٩٤٥ فى كل من باريس ومنشستر سار كل منهم فى طريق منفصل ومتباين ، فقد سعى الفرنسيون وراء الحصول على ضمانات فى الدستور الفرنسى التى من الممكن أن تقود الى المساواة داخل الجمهورية الرابعة. أما البريطانيون فقد وضعوا خططهم على أساس نقل مبدأ الحكم الذاتى الى جماهير شعوبهم وعمل هذا التباعد على دوام عدم وجود اتصال أو تفاهم نهائى بين هاتين المجموعتين من الافريقيين فى فترة ما قبل الحرب ، ونتج عن ذلك انفصال تام فى تاريخ غرب أفريقيا الذى تلا الحرب مباشرة لدى كل من الأفريقيين الفرنسيين والبريطانيين الذين مروا بتجارب متباينة .

وشعرت أفريقيا الفرنسية بآثار الحرب بصورة أكثر مباشرة من تلك التى شعرت بها أفريقيا البريطانية . ولكن هناك بعض السمات التى أثرت على كل منهما وهى ، وجود مئات الآلاف من الخدم ، وعجز الواردات ، وارتفاع الأسعار ، والتضخم ، وزيادة الطلب على المنتجات ، واجتياح موجة التمدين ، وانتشار البطالة . لقد كانت توجد هنا أسس الثورة الاجتماعية ــ الاقتصادية ــ ولو فى المجتمع المتمدين على الأقل ــ ذلك لأن تأثيرها على الريف كان ضئيلا . ولكن بالاضافة الى هذه النتائج

المشتركة التى تمخضت عنهـــا الحرب ، كان الأفريقيون الفرنســـيون مشتتين بفعل الانقسام الحادث فى فرنسا ذاتها .

وكانت معظم أفريقيا الغربية تخضع لحكم ڤيشى فى الفترة الواقعة ما بين سقوط فرنسا فى ١٩٤٠ وغزواتها التى شنتها على شمال أفريقيا فى سنة ١٩٤٢ . وكان حتما ان يزداد الاستبداد بالسلطة الذى لازمه اتساع مجال العمل الاجبارى ، والزراعة الاجبارية ، وانتشار استخدام قانون حق المواطنة .

وأظهر بعض الأفريقيين شيئا من التأييد للغايات التى تصبو اليها فرنســـا الحرة ، بينما ترك عدد آخر من الزعماء ومعهم أتباعهم افريقيا الفرنسية والتجأوا الى المستعمرات البريطانية . وازداد نفوذ ديجول نتيجة للضعف الذى حل بحكومة فيشى أثناء حملاتها التى شنتها على شمال أفريقيا وكذلك نتيجة لازالة خطر احتمال تحول داكار الى قاعدة نازية ، الا أن التفكك الاقتصادى والمعاملة القاسية التى لاقاها الأفريقيون وتشتت الولاء أدى الى تحطيم العلاقات مع فرنسا . ولكن من المؤكد لم يكن هناك أى احتمال للعودة الى الخلط ما بين فرض الوصاية وفرض السيادة المستبدة فى فترة ما قبل الحرب .

ولقد أدركت حكومة ديجول هذه الحقيقة مبكرا ، وعلى هذا انعقد فى يناير سنة ١٩٤٤ مؤتمر « فرنسا الحرة » فى برازافيل وحضره رجال سياستها وموظفو مستعمراتها الرسميين . وكانت مقترحات هـــذا المؤتمر متساهلة فيما يتعلق بمسألة حق المواطنة ، والحقوق الشرعية ، والعمل الاجبارى ، الا أنها كانت شديدة الصلابة تجاه موضوع حيوى واحد وهو استحالة حصول الدول الأفريقية على استقلالها الذاتى ولكن مع هذا اعترفت بحق الأفريقيين فى المشاركة فى وضع دستور ما بعد الحرب لجمهورية فرنسا ، وكذلك بحق انتخابهم فى البرلمان الفرنسى . وكان التزام مبدأ الاتحاد الفيديرالى فى الدساتير الفرنسية التى وضعت بعد ذلك ينبىء بظهور « الاتحاد الفرنسى » الذى أصبح يمثل فيما بعد كل من الفرنسيين فى فرنسا ذاتها وفرنسا فيما وراء البحار .

وهكذا حينما اجتمع المبعوثون الأفريقيون فى باريس من أجل تكوين الجمعية التأسيسية مع اخوانهم الفرنسيين ، كانت قد تمت الموافقة فعلا على قبول اشتراكهم فى الدساتير الفرنسية التى يتم تشكيلها فى المستقبل . ولكن حتى ذلك الوقت لم يكن من المسموح الا للسنغال فقط بانتخاب أعضاء عنه للاشتراك فى البرلمان الفرنسى . وظهر اول نائب أفريقى فى

مجلس النواب فى سنة ١٩١٤ واتسع هذا الحق فى المستقبل ليشمل بقية الأقاليم الفرنسية . وبمقارنة هذا بالنظرة الأفريقية سنجد أن هناك تباينا غاية فى الحدة. اذ أن فكرة ظهور عشرين زنجيا على مقاعد قاعة وستمنستر ستؤدى حتما الى اثارة الرأى العام البريطانى ، لهذا فانه يمكن فى هذه الاتجاهات المتناقضة سر المشاعر المتباينة بعمق التى يكنها الأفريقيون الفرنسيون لفرنسا مقارنة بتلك التى يكنها الأفريقيون البريطانيون لبريطانيا .

ولم تدون المسألة الخاصة بأقاليم فيما وراء البحار فى جدول أعمال الجمعية التأسيسية الا فى وقت متأخر . فحينما عقدت الجمعية التأسيسية اجتماعا لها فى مارس سنة ١٩٤٦ ركز الزعماء الأفريقيون مطلبهم الأساسى على المساواة فى حق المواطنة الفرنسية . واكدوا فكرة احتياجهم الى الغاء العمل الاجبارى ، وتخفيض الضرائب وتعديل نظام ملكية الأرض ، ورفع المستوى المعيشى بين الجماهير الأفريقية . وسادت الروح التقدمية التى اتسمت بها فرنسا ما بعد الحرب العالمية لفترة من الوقت كما أن الجمعية وضعت دستورا كان من الممكن أن يعطى للأقاليم الفرنسية سيادة لها وزنها على شئونها الخاصة مع وجود علاقة شبه اتحادية مع باريس ، الا أن الناخبين الفرنسيين رفضوا هذا الدستور . وعلى هذا نشطت جماعات من رجال الأعمال الفرنسيين المستعمرين من أجل تقليل الامتيازات الممنوحة للمستعمرات . ونتيجة لهذا أعيد توطيد سياستى المركزية والاستيعاب التقليديتين ، وانتقل مركز الثقل من الحكم الذاتى الى المشاركة داخل المنظمات الفرنسية ، وانقلبت الاتجاهات نحو العلاقات الفيدرالية رأسا على عقب .

ولكن مع هذا ، كان قانون أكتوبر سنة ١٩٤٦ يمثل تقدما رئيسيا فى تكوين حكومة تمثل الشعب فى أفريقيا ، ففى الماضى كان يتم تنظيم الحكومة فى شكل هرمى قمته فى باريس ، فتنتقل السلطة تنازليا من وزير المستعمرات والبرلمان الفرنسى عبر الحاكم العام فى داكار الى حكام الأقاليم وموظفيهم . وكانت المجالس استشارية بحتة ، باستثناء السنغال التى كانت فيها هيئة حاكمة تشبه الهيئات الديمقراطية . وطبقا للدستور الجديد لم يكن الأفريقيون المستعمرون يتمتعون فقط بتمثيلهم فى الهيئات البرلمانية الفرنسية ومجلس النواب ، ومجلس الشيوخ ، وجمعية الاتحاد الفرنسى بل وأيضا كان لهم الحق فى تكوين جمعياتهم الاقليمية والمحلية وبينما ظل البرلمان الفرنسى هو السلطة التشريعية العليا ، حصلت الجمعيات الجديدة على سلطات لها وزنها بما فى ذلك حق السيطرة على

الميزانية المحلية . وحقيقى أيضا أن الحكام الاقليميين ، وقواد الفرق ، وحكام الوحدات الادارية الأقل حجما ، قد احتفظوا بسلطات ادارية وتنفيذية قوية . الا أن قيمة هذا الدستور كانت تكمن فى جمال شكلياته أكثر مما تكمن فى تفاصيله . اذ أن النواب الافريقيين جذبهم المجتمع السياسى فى باريس ، كما أن الانتخابات التى كانت تجرى فى الأقاليم كان من المؤكد أنها ستحتم قيام منظمات سياسية . كما أن التراخى فى قانون العقوبات فتح فرصا جديدة لتوجيه النقد ضد الادارة . وجعل تطبيق خطة « مونيه » للتطور الاقتصادى بما تضمنته من توسع صناعى ؛ ونمو زراعى وازدياد فى التيسيرات الطبية والتعليمية ؛ جعل من الواضح أن الباب قد انفتح أمام تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة .

وفى أول الأمر كانت تتركز المناقشات فى افريقيا حول وسائل انتخاب الممثلين الجدد . وأوحى مؤتمر برازافيل بضرورة ادخال التصويت العام كلما أمكن ذلك ، ولم يعط دستور سنة ١٩٤٦ هذا الحق الا لعدد محدود من الناس اذ أنه لم يعط حق الانتخاب الا لما يزيد عن مليون فرد من بين مجموع السكان البالغ عددهم ستة عشر مليونا من الأنفس . الا أنه مع هذا ، فقد كان الرأى الأفريقى أكثر اهتماما بنظام الفئات الانتخابية . فكان ينقسم الناخبون الى فئتين : مواطنون فرنسيون ومواطنون غير فرنسيين مع استثناء تطبيق هذا النظام فى السنغال . وكانت معظم الفئة الأولى من الفرنسيين البيض ، أما الفئة الثانية فقد كانت تتكون من السود كلية . فكان يعطى كل ناخب صوته فى دائرة منفصلة حتى ينتخب ممثليه فى الجمعيات الاقليمية أو المجالس العامة . وكان عدد الأعضاء الناخبين متباين كلية ، فقد كانت الفئة الثانية من غير المواطنين هى التى تمثل الغالبية فى حين أن الفئات الأولى التى تتكون من البيض والصفوة الأفريقية قد حصلت على نسبة كبيرة فى التمثيل أكثر مما كانت تجيز لها أعدادها .

وازداد هذا النظام الانتخابى تعقيدا عندما ادخلت عليه بعض التعديلات الخاصة بالانتخابات فى الجمعيات الأخرى . وكان يتم انتخاب المجلس الأعلى الذى يتكون من خمسة ممثلين عن كل اقليم ، والذى كان يجتمع فى داكار ويتمتع بسلطات فيدرالية مبهمة على المنطقة بأكملها ، عن طريق أعضاء كل مجلس اقليمى عام . وكان يتم انتخاب أعضاء جمعية الاتحاد الفرنسى بنفس الطريقة . أما نواب الجمعية الوطنية فى باريس فقد كان ينتخبهم المواطنون الفرنسيون فقط ، فى حين أن هؤلاء النواب بالاضافة الى المجلس العام كانوا يكونون فئة انتخابية منفصلة تقوم بانتخاب الشيوخ .

لقد كان نظام الفئات الانتخابية هذا الذى يفصل بين المستوطنين الفرنسيين البيض والأفريقيين الذين حصلوا على حق المواطنة من ناحية ، وبين الجماهير الأفريقية من ناحية أخرى ، هو الذى هاجمه رجال السياسة الأفريقيين بعنف عظيم .. ولم يسمح دستور سنة ١٩٤٦ لغرب أفريقيا الفرنسية سوى بثلاثة عشر مقعدا من ٦٢٢ فى الجمعية الوطنية ، وبالرغم من زيادة هذا الرقم الى عشرين مقعدا فيما بعد ، الا أنه كان أصبح سخرية موجه الى اية ادعاءات بوجود مساواة بين الفرنسيين الذين يعيشون فى فرنسا ذاتها والذين يعيشون فيما وراء البحار . ولكن التوجيه الفرنسى للحياة السياسية الأفريقية كان عظيما جدا لدرجة أن تركزت عيون زعمائها على زيادة نسبة ممثليها فى جمعية باريس وذلك بغرض انشاء اتحاد فرنسى يكون فيه الأبيض والأسود عضوين فى فرنسا العظمى . وفى تلك المرحلة لم يكن الأفريقيون يطابقون بين فرنسا والجنس الأبيض « مثلما كان يعتقد الأفريقيون البريطانيون » فى بريطانيا . ولكن كان الزعماء الأفريقيون الموجودون على مسرح السياسة المحلى الحديث ، يوجهون نقدا لاذعا ضد الاهتمام العظيم الموجه لأصوات المستوطنين البيض كما هو الحال لدى ابناء عمومتهم فى المستعمرات البريطانية .

وفى تلك الفترة نفسها الواقعة بين عامى ١٩٤٥ – ١٩٤٦ كانت أفريقيا الغربية الفرنسية تعانى أيضا من اضطرابات سياسية . وكان تاريخ النظام التمثيلى فى المجالس التشريعية والاستشارية أطول بكثير منه فى الأقاليم الفرنسية المجاورة . وقد أجريت أول انتخابات مباشرة للأعضاء الأفريقيين فى نيجريا فى عام ١٩٢٣ حينما انتخبت كل من لاجوس وكالاباد اعضاءهما فى المجلس التشريعى . وفى نفس العام انتخبت مستعمرة سيراليون أعضاء مجلسها ، وسارت على خطاها ساحل الذهب بعد ذلك بعامين مع انتخاب ممثلين عن مجالس بلدياتها الثلاث . وفى أثناء الحرب أيضا دعى الأفريقيون الى المجالس التنفيذية أو للاشتراك فى الحكومات الاقليمية .

وبالرغم من ان أفريقيا الغربية البريطانية لم تمزقها الحرب على الاطلاق مثلما مزقت أفريقيا الفرنسية ، الا أنه وقعت فيها اضطرابات اقتصادية وسياسية مماثلة بانتهاء الحرب . ولقد تضافر ارتفاع الأسعار ، والعودة الى الخدمة الاجبارية وندرة الواردات ، والزيادة المضطردة فى نمو المدن مع حدوث التغيرات الاجتماعية المترتبة على ذلك ، والرخاء الذى عم الصادرات ، والتأثير الذى أحدثته الآراء التحررية العالمية ، تضافرت هذه العوامل جميعا لتحدث اضطرابات فى المفهوم البريطانى عن التطور

السياسى ، علاوة على هذا ، كانت الاضطرابات الاجتماعية داخل المجتمع الأفريقى خاصـــة فى ساحل الذهب ونيجيريا ، أقوى بكثير عنهـــا فى المستعمرات الفرنسية بوجه عام .

وكان يوجد انقســـام ، ثنائى ملحوظ فى كل من السياسة الفرنسية والبريطانية تجاه السلم الاجتماعى فى المجتمع الأفريقى . فقـــد أعطى الفرنسيون للصفوة الأفريقية مكانة ممتازة فى بعض النواحى فى فترة مابين الحربين ، وكان هذا الاتجاه نتيجة طبيعية للخرافة الفرنسية التى تؤمن برسالة الحضارة الفرنسية . واذا كان أعظم ما يصبو اليه الأفريقى هو قبوله مواطنا فرنســـيا ، اذن فانه يجب معاملة المواطنين الفرنسيين بطريقة تختلف عن هؤلاء الذين لم يتأهلوا للحصول على حق المواطنة ، ولم يكن لهم أن يتوقعوا دفع نفس القيمة الضريبية ، أو استدعاءهم للخدمة العسكرية أو خضوعهم للعمل الاجبارى ، بل يجب دعوتهم الدخول فى مجتمع مثقف وتعليمهم بعض الحـــرف . وفى نفس الوقت كان رجال الادارة الفرنسيين يتجاهلون بوجه عام الزعماء التقليديين ويقللون من مركز الزعماء الأقل شأنا بحيث يجعلونهم عملاء بسطاء . ولهذا ، بينما كانت الصفوة الممتازة المتعلمة فى أفريقيا الفرنسية تتمتع بمركز اجتماعى أعظم بكثير من الذين يخضعون للحكم البريطانى ، الا أنه سرعان ما نشب الصراع بين رجال السياسة التقليديين والعصريين . وكان من المؤكد أن يتدعم مركز التقليديين تحت حكم فيشى ، بل وايضا اقترح مؤتمر برازافيل المنعقد فى سنة ١٩٤٤ الابقاء على الدساتير التقليدية فى الحكومة المحلية ، مما أدى الى اثارة الاضطراب بين صـــفوة الشباب الممتازة المتمدينة ، وانقسم الفكر الفرنسى حول هـــذا الموضوع ، ووقف طابعه الثقافى فى مواجهة النظم الخرافية والحكومات الدينية الكهنوتية ، وانعدام التفكير المنطقى الذى اتسم به الحكم الأفريقى المحلى . حقيقة انه رحب بظهور الفرنسيين السود الذين تكيفوا بالتراث الثقافى الفرنسى ، ولكن اعتراه الخوف حينما رأى أن هؤلاء الأشراف السود قد ابتدأوا فى الحديث عن السياسة ، ثم استدار وهو يحدوه الحنين تجاه فكرة الافريقى ، الهمجى النبيل ، الأكثر أمنا ، حتى يمتص النظام الحزبى الفرنسى بداخله الزعماء الأفريقيين على الأقل .

ومن جهة أخرى كان البريطانيون قد تأثروا تأثرا عميقا بنظرية اللورد لوجارد عن الحكم الغير مباشر . وكان من الممكن الاعتراف بأن الزعماء أسياد سود ، يتمتعون باحترام أعظم بكثير من طبقة المنحطين المتمدينين أمثال الكتبة والمحامين والمدرسين والصحفيين . وعلى هـــذا حصـــل

الزعماء على تأييد استعمارى وسلطة ادارية خاصة فى المناطق الشمالية من نيجيريا وساحل الذهب ومحمية سيراليون . ومن ثم أصبح الحفاظ على النظام الاجتماعى مرتبطا باستمرار بالحكم الاستعمارى الا أن اتباع سياسة استعمارية تشتمل بين طياتها على التوسع فى التعليم ، والتطور الاقتصادى وادخال النظام الانتخابى ، كانت فى نفس الوقت تهـــدم بمعولها سلطته التقليدية .

وحينما ابتدات الأفكار السياسية فى الانتشار بين المتعلمين ، اتخذت الثورة اشكالا اجتماعية وسياسية نتيجة لهذا . ولم توجه هذه الثورة فقط ضد ما كانت تفرضه الحكومة الاستعمارية بالقوة بل وأيضا ضـــد النظام الاجتماعى الذى كان يدعمه زعماء نيجيريا الشمالية والمستعمرات الشمالية من ساحل الذهب وزعماء الأشانتى . وعلى النقيض من هذا انجذبت طبقة « الكريول » المتعلمة فى سيراليون نحو الثورة الاجتماعية مفضلة الابقاء على حالتها الاجتماعية وذلك بعزل نفسها عن « مواطنى المحمية » . ولهذا حينما ظهر الاصلاح السياسى ، لم يترك سوى أثر اجتماعى طفيف ، ذلك لأنه فرض فرضا على تقاليد الكريول «البورجوازية» فى المستعمرة ، وحافظ على حالة الزعماء الاجتماعية فى المحمية .

وكان مغزى الثورة الاجتماعية هو الذى تم الاعتراف به بشكل غامض فى مؤتمر « دول أفريقيا جمعاء » المنعقد فى منشستر سنة ١٩٤٥ . وكان كوامى نكروما وجورج بادمور منظما المؤتمر فى بريطانيا يتلقيان المساعدة والتأييد من الاشتراكيين التقدميين خاصة من حزب العمال المستقل . وكان لجورج بادمور نفسه تجاربه فى الحركة الشيوعية العالمية . وبالرغم من انه قد انفصل عنهـــا الا انه احتفظ ببعض نظراتهـــا الاجتماعية ، الاقتصادية . وكان كل من بيتر ابراهامز الشاب الأسود الذى ينتمى ألى جنوب أفريقيا ، وجومو كينياتا الكينى اللذان قاما بدور بارز فى المؤتمر قد تأثرا بالوسائل التحليلية الماركسيةبدون قبولها للمنافقة التى تتطلبها عضوية الحزب الشيوعى . ولم تكن القومية بكافية لمجرد اتخاذ هـــذه النظرة ، وكانت المسائل البارزة هى احداث تحول فى المجتمع مع قيامشكل معين من الترابط بين الدول الحديثة بعد حصولها على استقلالها من الدول الاستعمارية .

وكان الاتجاه الراديكالى يناسب أحوال ما بعد الحرب فى كل من نيجيريا وساحل الذهب . اذ أن نامادى آزيكوى كان قد عاد فعــلا منذ عشر سنوات من دراساته فى أمريكا لاظهار قوة جماهير الشعب بين شباب أكرا ولاجوس المتعلمين المتمدينين العنيدين . أما وقد عاد الآن ما لا يقل

عن جيلين من المتعلمين بعد أن حصلوا على تعليمهم فى الخارج ، وشاهد آلاف الجنود من الأفريقيين الأحوال السائدة فى الدول الأخرى ، واكتسب الأفريقيون شيئا من التجربة فى المجالس الاقليمية والبلدية . ورغب التجار الأفريقيون فى تنمية ثرواتهم عن طريق التجارة والأعمال المالية ، فقد تمكنت الطبقة المتوسطة الفنية من تثبيت اقدامها . وكانت الأحوال فى كل من نيجيريا الجنوبية ومستعمرة ساحل الذهب مثقلة بالغيوم التى تبشر بتغييرات جذرية . كما أن القوى الاستعمارية والسلطة التقليدية كانتا تعتبران الحصنين التوأمين اللذين يمسكان بذمام الحالة الراهنة ، ولكن بمجرد أن أبرق رعيد الثورة ، اصبح من المقدر له ان يرتطم بكليهما.

وفى أواخر عام ١٩٤٤ تمكن الحاكم آلان بيرنز أن يقضى على الانتفاضات الأولى باعلانه منح ساحل الذهب دستورا جديدا . وفى مارس سنة ١٩٤٥ أعلن عن قيام دستور جديد فى نيجيريا . واثار الدستور الذى أعلنه بيرنز فى ساحل الذهب ، وريتشاردز فى نيجيريا غضب المثقفين فى كل من الدولتين لنفس الأسباب . وكان يتم اختيار أعضاء المجالس التشريعية فى كل من ساحل الذهب ونيجيريا على الوجه التالى ، خمسة وعشرون عضوا من بين الثلاثين فى ساحل الذهب ، وواحد وأربعون من بين الخمسة والأربعين فى نيجيريا ، وكانوا اما أن تعينهم الحكومة الاستعمارية ، أو يتم انتخابهم بطريقة غير مباشرة طبقا لقوانين تخضع الى حد كبير لسيطرة الزعماء . ففى نيجيريا مثلا كانت تعين السلطات القومية المحلية أعضاء المجالس الاقليمية أو من سيصبحون زعماء فى المستقبل ، وكان من المقترح استخدام هذه الجمعيات لتكون وحدات انتخابية لانتخاب المجلس التشريعى . أما فى ساحل الذهب فانه كان يتم اختيار تسعة أعضاء من بين اعضاء مجلسه التشريعى البالغ عددهم ثمانية عشر عضوا عن طريق المجلس الاقليمى المشترك فى المستعمرة ، ، كما كان يتم اختيار اربعة أعضاء آخرين عن طريق مجلس الأشانتى الكونفيدرالى ، وكان يسيطر الزعماء على كليهما . ولم يكن للأقاليم الشمالية أى ممثلين على الاطلاق فى هذا المجلس .

ونجد من هذا أن هذين الدستورين يعكسان فكرة سلطات الحكام الأفريقيين التقليديين ويحافظان عليها . وفيما بعد حينما دافع المكتب الاستعمارى البريطانى عن دستور بيرنز ضد الادعاء القائل بأنه كان « عتيقا » فقد أفصح لا شعوريا عن جهله بالقوى الاجتماعية التى أصبح لها نفوذ فى غرب أفريقيا . وبرر موقفه بقوله بأن كلا من الصحافة والمجالس الشعبية والتشريعية قد وافقت على الدستور وبأن الأفريقيين كانوا اعضاء

فى المجاس التنفيذى منذ عام ١٩٤٤ ، وبأنه كانت توجد غالبية غير حكومية فى المجلس التشريعى . ويكون بهذا قد كشف عن وجهة نظره التى ترى بأنه طالما تجرى استشارة الرجال السود ، وطالما تظهر الوجوه السوداء على المقاعد ، فانه يتحقق التقدم التحررى . ولكن لم يطرأ على بال المكتب الاستعمارى أن يفرق بين أى نوع من الأفريقيين ، ولكن حقيقة الادعاء بأن الزعماء التقليديين قادرين على تمثيل أحوال شعوبهم النفسية فى حين أن رجال السياسة الشعبيين قد نبذوا لاعتبارهم محرضين يعملون لمصلحتهم الخاصة يشير الى مدى علم رجال الادارة المستعمرين البريطانيين عن الحركات الاجتماعية التى هبت فى ذلك الوقت .

وكان المجتمع السياسى الأفريقى منقسما فى تلك الفترة الى ثلاثة قطاعات ، وهى القطاع التقليدى والقطاع التقدمى وفيما بينهما قطاع رجال الحرف العريق والذى ينتمى بعض أفراده الى عائلات لها وزنها فى المجتمع وتتمتع برسوخ مكانتها وثرائها النسبى . وكانت هذه المجموعة أكثر وضوحا فى ساحل الذهب عما هى فى نيجيريا ، ذلك لأن الآراء الاجتماعية فى نيجيريا كانت كلها أكثر ارتباطا بالنظام القبلى ، الذى انعكس بدوره على التقسيمات الاقليمية . ولكن قبائل اليوروبا التى تسكن الاقاليم الجنوبى كانت تعكس الى حد ما الاتجاه نحو اقامة طبقة متوسطة وربطت بين الزعماء ووجهات النظر الحديثة والطبقات الحرفية التى تعيش فى المدن، فى حين أن الايبو الذين يسكنون الشرق ، ولا يحكمهم الزعماء اتخذوا موقفا أكثر تقدمية .

وكان لهذا التقسيم الثلاثى الاجتماعى تأثير مباشر على المجال السياسى فى ساحل الذهب ، وعمل التقليديون على مساعدة السلطات الاستعمارية فى وضع دستور « بيرنز » ، واقتنعوا بتأكيد هذا الدستور لما منحه لهم من سلطات ، فى حين أن جماعة الطبقة الحرفية المتوسطة كانت قد ابتدأت هجومها على الحكم الاستعمارى فى ثلاثينات القرن العشرين وأصبحت تعمل حينذاك على الحصول على سلطات أضخم مما حصلت عليها . وكانت تلح بوجه خاص على ايجاد غالبية رسمية لها فى الهيئة التنفيذية ذلك لأن هدفها الرئيسى هو السيطرة على الحكومة . وكان التقدميون الأقل تعليما ورخاء الذين يمثلون الجزء الأعظم من سكان المدن المتذمرين حديثا ، قد ركزوا هجومهم على طبيعة التشريع غير الديموقراطى ، وطالبوا باجراء انتخابات عامة ومباشرة .

وعلى هذا ، لم تكن هاتان المجموعتان راضيتين على دستور بيرنز لأسباب متباينة ، وحينما عمل « ج . ب . دانكاه » زعيم جماعة

البورجوازية على جمع شمل أعضاء المجلس الذين لديهم وعى سياسى ، ليكونوا الجمعية الاتحادية لساحل الذهب فى عام ١٩٤٧ . كان يؤيده فى بادىء الأمر هؤلاء الذين كانوا يعارضون الدستور ولكنه حينما أعلن بأن هدف الجمعية « يؤكد وجوب انتقال القيادة الحكومية والسيطرة عليها الى أيدى الشعب والزعماء باستخدام جميع الوسائل الشرعية والدستورية أظهر مدى ضآلة التغيير الذى يرمى اليه . وأراد المحامون ورجال الأعمال، ورجال السياسة الطموحون أن ينتزعوا المناصب الحكومية من أيدى المسئولين الاستعماريين ، وكان ينصب هدفهم على تغيير الوزراء البيض بآخرين من السود ، وليس تغيير المجتمع الأفريقى بشكله الذى تطور عليه تحت الحكم الاستعمارى » .

وبدا النيجيريون فى أول الأمر كما لو انهم قد تشبعوا بروح من المعارضة أكثر تقدمية ، اذ أنه بعد أن انفجرت أول شرارة للمعارضة ضد دستور سنة ١٩٤٥ فى كل من الصحافة والاجتماعات العامة ، تلاها اضراب عام ، وبالرغم من أن هذا الاضراب كان فى أول الأمر ثورة ضد انخفاض الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة الا انه سرعان ما استغل فى الاضطرابات السياسية . وكون آزيكوى المجلس القومى لنيجيريا والكميرون الذى كان عبارة عن جمعية تجمع المنظمات المعارضة المختلفة التى سرعان ما رفعت على صاريتها الراية التى تطالب باجراء انتخابات عامة . وكانت الحكومة الاستعمارية هى الهدف الرئيسى للهجوم ذلك لأن قوة آزيكوى كانت تكمن فى المدن وفى أرض الايبو . ولما لم تكن الزعامة بذات أهمية أو لم يكن لها وجود فى مجتمع الايبو ، علاوة على أن اتساع مساحة نيجيريا حافظ فى نفس الوقت على موطن النظام التقليدى الواقع فى الشمال بعيدا عن المسرح المباشر للصراع . لم يلعب الصراع الاجتماعى دورا رئيسيا هناك مثلما لعب فى ساحل الذهب . ولكن آزيكوى كان يتمتع بموهبة استمالة الجماهير نحوه ، ولهذا حينما نظم وفد المجلس القومى لنيجيريا والكميرون ليعارض السكرتير الاستعمارى فى لندن اعتبر بطلا قوميا ، على الأقل فى جميع انحاء النصف الجنوبى من نيجيريا وحاول حزبه أيضا تنظيم نفسه على أساس قومى ، وكان فى مقدوره فى ذلك الوقت أن يدعى عن حق بتمثيله لآمال دعاة التجديد فى نيجيريا .

وسيكون من المبالغ فيه أن نصور الموقف فى كل من نيجيريا وساحل الذهب فى ذلك الوقت كثورة اجتماعية يمكن وضعها جنبا الى جنب مع الثورة الفرنسية ، أو الروسية مثلا . فلقد كان الشعور بالضجر موجودا أساسا فى المجتمعات المتمدينة وبين الفلاحين الأغنياء ولكن لم يكن يضارع

على الاطلاق نفس عمق الشعور باليأس الذى دفع كلا من الجماهير الفرنسية أو الروسية الى الثورة . ولقد كان أثر الحكم الأوروبى الاستعمارى ذو ثلاثة جوانب ، أولها أنه أضعف الحكم القبلى التقليدى بأن قلل من شأن طبيعة المجتمع المستقرة ، وثانيها أنه خلق طبقة بورجوازية جديدة من المحامين ، والأطباء ، والمدرسين ، والفلاحين ، والتجار . وثالثها أنه خلق طبقة بورجوازية متمدينة بسيطة مختلطة بطبقة البروليتاريا (العمال) وتتكون من العمال المهرة والمدرسين والكتبة ، وصغار التجار ، والصحفيين . وأصبحت هذه الطبقات هى الطبقات التى تتمتع بوعى سياسى أثناء الحرب ، وكانت تعيش الى جانب الجماهير الفقيرة من العمال الزراعيين وطبقة العمال الأصيلة التى تعيش فى المدن ، وطبقة عمال التراحيل التى تحصل على أجر ضئيل ، وطعام قليل ، وتسكن فى مساكن سيئة .

وكانت هناك أسباب أدت الى شعور جميع الطبقات بالضجر فى السنوات التالية للحرب مباشرة ، اذ شعر الحكام التقليديون بأنهم فى مواجهة خطر حقيقى يهددهم بفقدانهم سلطاتهم ، وكان الفلاحون يحصلون على أثمان مرتفعة لقاء منتجاتهم ولكنهم وجدوا أنفسهم عاجزين عن الشراء بسبب نقص الواردات ، وشعر رجال الحرف بعدم جدوى التفرقة بينهم وبين المبعدين عن البلاد لعدم وجود مؤهلات عالية تحافظ على ما يتمتعون به من امتيازات ، وقاست جميع الطبقات الدنيا من ارتفاع تكاليف المعيشة الناتجة عن التضخم وكذلك من البطء فى توفير أسباب التنمية الاجتماعية نتيجة للعجز الناتج عن فترة الحرب .

وفى نفس الوقت حصل عدد متزايد من المتعلمين على الوسائل التى تمكنهم من التعبير عن اعتراضاتهم ولم ينادوا بهذه الاعتراضات فقط ضد الحكام المستعمرين بل ان الجيل الحديث نادى بها ضد السلطات التقليدية ، ونادى بها العمال ضد أصحاب العمل الأفريقيين المستغلين . ولقد ظهرت المعارضة ضد الحكم الاستعمارى أصلا من جانب الطبقة البورجوازية الغنية يؤازرها رجال الأعمال الأغنياء .

ولكن لما كانت معظم المحلات التجارية والمخازن يمتلكها اما الأوربيون أو الآسيويون ، بينما كانت الحكومة الاستعمارية تعتبر مسئولة عن الاسكان وتوفير الرخاء الاجتماعى ، سرعان ما أدى التبرم الاجتماعى والاقتصادى الى ظهور مشاعر معارضة للغرباء تفشت بين جميع الطبقات فيما عدا الحكام التقليديين . وساعد على تهييج هذا الشعور كل من

الصحافة والطلبة والمنظمات الاجتماعية ، والاشاعات التى انتشرت عن الأحداث الجارية فى الهند وأجزاء أخرى من أفريقيا .

ولم تكن الصورة واضحة ولكنها كانت تكشف بالتأكيد عن مسرح ناضج لقيام الثورة . ومن المحتمل أن أكبر عامل مشترك هو الصدع الذى حدث فى هالة الاحترام التى كانت تحوط الأوروبيين فيما مضى . ولقد عبر لى أحد كبار المتعلمين فى غرب افريقيا عن دهشته حينما رأى لأول مرة فى حياته رجلا أبيض يركب دراجة بخارية اثناء الحرب . وأدى ظهور البحارة والجنود البيض الذين يتسمون بالعنف والوحشية على التربة الأفريقية ، علاوة على التجربة التى مر بها الافريقيون فى دول أخرى الى تحطيم « أكلاشيه » الكرامة البيضاء ذات السلطة والنفوذ التى رسمها رجال الادارة الاســـتعماريون فى الماضى — وأصبح جليا للأفريقيين ان الأوروبيين ما هم الا رجال مثلهم ، ومنذ هذه اللحظة حكم بالاعدام على وجود الحكم الاستعمارى .

وكان لابد ان يحدث بعض التغيير ، ولكن كان الشكل الذى سيتخذه هذا التغيير سيعتمد على ما سيتمخض عنه صراعان مختلفان ، فمن المؤكد أن القوميين سيشنون حربا ضد الحكم الاستعمارى ، ولكن كانت توجد معركة أخرى داخل المعسكر القومى ذاته بين مجموعتين مختلفتين من أجل السيطرة على الحركة القومية ذاتها ، وكان اعضاء هذه المجموعات يمثلون عادة قطاعات مختلفة من الأمة ، تكاد تتشابه مع الطبقات المتنافسة فى أوروبا . وقد يستخدم المنتصرون ما حققوه من نجاح قومى فى تصفية منازعاتهم وخلق نوع من المجتمع يصبو اليه مؤيدوهم .

واذا ما عدنا الى افريقيا الغربية الفرنسية ، سيمكننا مشاهدة العوامل الاقتصادية نفسها ، ينتج عنها ذات النتائج الاجتماعية والسياسية على الرغم من عدم تطابقها تماما . فباستثناء الزيادة الفاحشة التى حدثت فى الطلب على البن والأخشاب ، فانه من المحتمل أن الآثار الاقتصادية للحرب أكثر قســـوة على الأفريقيين الفرنسيين عنهــــا على الأفريقيين البريطانيين ، اذ اختفت تجارة الموز من قائمة الصادرات بينما انخفضت صادرات الكاكاو الى النصف . ومن جهة أخرى ازداد الطلب على استيراد البضائع الرأسمالية بشكل واضح فى حين أنه كان من الصعب الحصول على تلك الاحتياجات فى معظم الحالات . اما التعليم فقد استمر فى التطور مثلما كان الحال فى المستعمرات البريطانية اذ تضاعف عدد التلاميذ فيما بين عامى ١٩٣٨/١٩٣٧ ، ١٩٤٩/١٩٤٨ ، الا أن عدد التلاميذ الاجمالى

الملتحقين بالمدارس فى أفريقيا الغربية الفرنسية ظل أقل بكثير منه فى ساحل الذهب بمفرده الذى لا يزيد عدد سكانه عن ربع سكانها .

وظل تأثير التعليم والنشاط الاقتصادى الأوروبى فى أفريقيا الغربية الفرنسية أضعف منه فى نيجيريا وساحل الذهب اللتين تجاورانها ، علاوة على هذا كانت عدالة توزيع التعليم أقل منها أيضا . وبالرغم من أن الآثار الكاملة للتعليم كانت تحس أساسا فى المناطق الجنوبية من المستعمرات البريطانية ، الا أن طابعها الديناميكى كان كافيا لانتشارها واحرازها تقدما مستمرا فى السنوات التالية للحرب بين الشعوب الشمالية بنسبة لا تقل كثيرا عنها فى المناطق الجنوبية . ولكن حتى عام ١٩٤٧ كان يتركز ما يزيد على نصف العدد البالغ مائتين وواحدا وثلاثين ألفا وستمائة وستة وستين عاملاممن يحصلون على أجر فى مستعمرتى ساحل العاج والسنغال. أما المساحات ، الشاسعة شبه الجدباء الموجودة فى السودان والنيجر وموريتانيا والتى تسكنها شعوب متفرقة ضئيلة العدد ، فانه يندر أن تجد بها عمالا يحصلون على أجر على الاطلاق ويسيطر الدين الاسلامى بقوة على تلك البلاد ، بالرغم من انتشار الطائفية بين المسلمين . وكان يتركز الصراع التقليدى فى العداء بين البيض « الرحل » والزنوج «المستقرين» ، وبين العرب المغاربة والبربر الغزاة الذين ساءت سمعتهم لاقتناصــاهم العبيد من ناحية والشعوب الزنجية المستقرة التى تعيش حياة الكفاف على ما تنتجه من ناحية أخرى . وكانت الآثار المترتبة على الحرب فى هذه الدول الثلاث بأجمعها أقل عمقا عنها فى الأقاليم الأكثر تمدينا والأكثر اكتظاظا بالسكان ونادرا ما كانت تواجه سلطة الزعماء أى تحد بالمرة . الا أنه مع هذا ، فانه بالرغم من اتساع الصحراء فى السودان وتفرق مجتمعاتها الريفية فقد تضاعف عدد سكان مدينتها الرئيسية « باماكو » الى ثلاثة أمثاله فى السنوات الست التالية للحرب . وقد أدى هذا الى ازدياد عدد النقابات العمالية وكذلك فى المنظمات المختلفة شبه السياسية التى ابتدأت بالضرورة فى تحدى سلطة الزعماء . كما أن نمو الحياة فى المدن قد أدى أيضا الى الاسراع بالصراع الاجتماعى فى اتجاهات مشابهة لتلك التى ظهرت فى المدن الساحلية . أما فى مدن السودان فقد كانت الطبقة البرجوازية الاسلامية المستقرة المتعلمة هى التى تواجه تحدى العمال المتمدنين الجدد الذين نظموا أنفسهم جزئيا داخل نقابات .

وكانت داهومى بلدا فقيرا مكتظة بالسكان ، وبالرغم من أن سكانها كانوا قد حصلوا نسبيا على قدر وافر من التعليم علاوة على شـــهرتهم بالذكاء ، الا ان الكثيرين منهم كانوا مضطرين للبحث عن العمل فى نيجيريا

او توجولاند أو ساحل العاج . وحافظت تقاليد مملكة أبومى الجيدة التنظيم علاوة على اتحاداتها القروية التى كان يحكمها الزعماء ، على بناء اجتماعى من غير المحتمل أن يتصدع بسهولة تحت عوامل الضغط التى ظهرت بعد الحرب . ونجد هنا نفس التقسيم بين الشـــمال المتخلف والجنوب المتقدم مثل ذلك الذى نجده فى كل من نيجيريا وساحل الذهب ، فى حين أن البعثات التبشيرية الكاثوليكية كانت قد وجهت مؤثراتها ضد قيام نظام سياسى تقدمى بالرغم من تيسيرها فرصا لها قيمتها فى الناحيـــة التعليمية .

ولقد حرمت فولتا العليا من عضويتها كوحدة ادارية فى عام ١٩٣٢ ولم يعد اليها هذا الحق حتى سنة ١٩٤٧ . وقسمت أراضيها بين جاراتها الثلاث : السودان وساحل العاج والنيجر . وبالطبع كان شعب الموشى القوى الذى يتزعمه (موروناب) الوراثى كان يهتم أولا وقبل كل شيء باستعادة كبريائه القومى باستعادته لكيانه القومى .

وكان وجود البوكسيت وخام الحديد ، والماس فى غينيا علاوة على وجود كثير من المزارعين الأوروبيين نذيرا بصراع اجتماعى . وزودت مصانع البوكسيت بآلات ثقيلة ولكنها لم تعط الفرصة للعمل بها الاعدد ضئيل من العمال الأفريقيين مما ادى الى الشك فى أن معظم الأموال التى تنفق داخل الدولة كان الغرض منها تمويل المشروعات الأوربية فقط . وكان زعماء البؤلة أو الفولانى فى غينيا قد فقدوا فعلا الكثير من سلطاتهم بالرغم من تأييد الادارة الفرنسية لهم . وأصبحوا لا يتعدون مجرد موظفين بأجر يعملون فى الحكومة الاستعمارية . وكان من الواضح أن هناك موقفا مضطربا يقترب من لحظة الغليان الا أن قوى الثورة لم تكن منظمة بما فيه الكفاية حتى ذلك الوقت لتشكل تحديا مباشرا .

اذن ، يجب علينا أن نبحث عن الباعث الرئيسى للصراع الاجتماعى والسياسى فى أكثر دول أفريقيا الغربية الفرنسية تقدما ، وهى السنغال وساحل العاج ، فلقد خلقت السنغال ، بفضل صلاتها الطويلة مع فرنسا أعظم الأفريقيين الفرنسيين سفسطة فكل من « لامين جويه » المسلم « وليوبولد سنجور » المسيحى الكاثوليكى يحتل مكانة مشرفة فى الحزب الاشتراكى الفرنسى بما لهما من حصيلة كبيرة من الثقافة الفرنسية . وكان سنجور شاعرا وأديبا مرموقا ــ حقا ــ بين دوائر المفكرين فى باريس ــ وبالرغم من فقر دولتهما فانها تتمتع بعائد ضخم من ميناء داكار ، الذى يعتبر العاصمة الادارية لأفريقيا الغربية الفرنسية بأجمعها ــ وكانت الفرص التعليمية هناك ميسرة بدرجة كبيرة عن غـــيرها كما أن حركة

النقابات العمالية كانت أفضل تنظيما عنها فى أى مكان آخر . ولما كانت السنغال هى فقط التى سمح لها بتطبيق نظام انتخاب الفئة الواحدة ، فلم يحدث وجود جالية بيضاء كبيرة العدد اية اضطرابات غير لائقة فى الموقف السياسى . وفى الواقع كان المجال خاليا تماما لقيام صراع مستديم بين السلطة التقليدية والحديثة . وكان الزعماء مايزالون يحتفظون بسلطاتهم فى المناطق الريفية ، وينظرون بعين الشك الى الصفوة المتمدينة بما لها من عادات وتصرفات فرنسية .

ويعتبر ساحل العاج غنيا بمقارنته بالسنغال ، فهو يفخر بأراضيه الزراعية الصالحة ، وبماسه وأخشاب غاباته ، كما أنه كان يصدر كميات كبيرة من البن والكاكاو بالدرجة التى تمكنه من الحصول على ميزان تجارى فى صالحه حتى بالدولارات . ويأتى ميناؤها أبدجان فى المرتبة الثانية بعد داكار فى حين أن مزارعيها من الأوروبيين الذين — وان كانوا يوصفون فى الدعايات أحيانا بالمستغلين المتطفلين — قد ساهموا مساهمة فعالة فى الثروة القومية ، وعادة ما كانوا ينتخبون فى المجالس التى يسيطر عليها الأفريقيون ، وكون الزعماء جمعية يرجع تاريخها الى عام ١٩٤٥ وهو الوقت الذى أجريت فيه الانتخابات البلدية فى أبدجان ، ولكن سرعان ما أوقعهم فى الشرك فيلكس هوفويت بويجنى ، الذى جذب تأييد الفلاحين الأفريقيين البسطاء وأعضاء النقابات العمالية . ويدور معظم تاريخ ساحل العاج فى فترة ما بعد الحرب حول شخصية هذا الدكتور الطبيب واتجاهاته السياسية ، الذى انحدر هو نفسه من عائلة أحد الزعماء . وأصبح واضحا بحلول سنة ١٩٤٥ أنه سيتصرف وسط موقف حساس بالنسبة لكل من التوتر العنصرى والصراع الاجتماعى . وكان من المقدر للامكانيات الاقتصادية هناك أن تثير خلافات اجتماعية وسياسية .

وبالرغم من وجود عدم توازن فى نمو الوعى السياسى فى الأقاليم الثمانية المكونة لأفريقيا الغربية الفرنسية ، فما زالت المشاعر المشتركة فيما بينها قوية . وأدى الشكل الفيدرالى الذى اتخذته الادارة هناك منذ سنة ١٩٠٤ الى ادخال الشخصيات الرئيسية فى ترابط أكثر قوة عنه فى المستعمرات البريطانية ولهذا فانهم حينما حضروا جمعية باريس التأسيسية فى عام ١٩٤٥/١٩٤٦ كانت نظرتهم اقليمية وقومية فى نفس الوقت . وأدى نبذ الفرنسيين لأول دستور ، وما تلاه من تجميع للقوى المضادة الى تقوية مشاعرهم المشتركة بدرجة عظيمة .

وعلى هذا ، ففى الوقت الذى كان فيه الزعماء الأفريقيون البريطانيون مضطرين الى حصر أنفسهم داخل حدود الأمال الطويلة المدى التى

رسمها لهم جميعا مؤتمر الدول الأفريقية فى منشستر والتى كان يكتنفها بعض الغموض ، كان الأفريقيون الفرنسيون قد قاموا بعد ما لا يزيد عن عام من ذلك التاريخ باتخاذ اجراءات عملية نحو تنسيق هجومهم السياسى . ووقع خمسة منهم هم هوفويت بويجنى — ياسين ديالاو من غينيا ، ف . د . سيسوكو من السودان ، ج . داربوسييه من ساحل العاج ، وفيلكس تشيكايا ممثلا عن أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، وقعوا على منشور يدعو الى تكوين جبهة مشتركة فى الصراع من أجل الديموقراطية السياسية والاجتماعية فى افريقيا . وأدى هذا الاعلان مباشرة الى الدعوة لمؤتمر عقد فى باماكو فى أكتوبر سنة ١٩٤٦ وحضره مئات عديدة من ممثلى أفريقيا الفرنسية .

وقد انبثق حزب مؤتمر التجمعات الديموقراطى الأفريقى عن مؤتمر باماكو هذا وهو عبارة عن منظمة قدر لها أن تصبح أعظم قوة سياسية فى افريقيا الفرنسية . وكان يهدف منذ البداية الى المساواة بين الأفريقيين داخل الاتحاد الفرنسى ، ونبذ سياسة قيام دول تتمتع بحكم ذاتى منفصل عن فرنسا . وركز هجماته على نظام الفئتين الانتخابى ورفض حق التصويت العام ، وجميع أشكال التفرقة الأخرى بين الفرنسيين البيض والسود — وكان يمثل كلا من أفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا الاستوائية واقاليم الوصاية توجولاند والكميرون ، فخلق بذلك بناء فيدراليا كانت ترتبط عن طريقه أحزاب كل اقاليم بالمركز الرئيسى .

الا ان حزب التجمعات الديموقراطى الأفريقى فشل منذ البداية فى جذب جميع المنظمات السياسية تحت لوائه . فرفض الاشتراكيون ومعظم النقابات العمالية التى كانت تؤازرهم الدخول فى هذه الجبهة المتحدة ، ولم يحضر كل من سنجور ، ولامين جوييه ، وديالو مؤتمر باماكو ، كما أن سيسوكو ترك حزب التجمعات الديموقراطى الأفريقى بعد اجتماعه مباشرة . وكانت السياسة الاشتراكية تختلف عن تلك التى كان ينتهجها حزب التجمعات الديموقراطى الأفريقى ، كما أن الزعماء الاشتراكيين كانوا أعضاء فى القسم الفرنسى من حزب العمال العالمى منذ ما قبل الحرب . ولقد قاسوا تحت حكومة فيشى كما أن الكثيرين منهم قد اشتركوا فى حركة المقاومة . وكانوا قد اقاموا حركتهم على اكتاف النقابات العمالية التى كانت تتمتع بقوة عظيمة فى كل من السنغال والسودان عنها فى أى مكان آخر ، ووجهوا شكوكهم نحو دوافع زعماء حزب التجمعات الديموقراطى الأفريقى الذين كان ينتمى بعضهم الى عائلات تقليدية . ولم يمض وقت طويل أيضا حتى أثار ذوو الميول الشيوعية فى

حزب التجمعات الديموقراطى الافريقى عداوات مشابهة لتلك القائمة بين الأحزاب الاشتراكية والشيوعية فى فرنسا .

وعلى هذا أصبح ساحل العاج هو المركز العصبى لحزب التجمعات الديموقراطى الأفريقى واتخذ من هوفويت بويجنى زعيما له ، ومن جبريل داربوسييه الرجل الأوربى الأفريقى والذى كان موظفا فرنسيا فى الماضى ، سكرتيرا عاما له . أما السنغال فقد ظل قاب التنظيم الاشتراكى واشتركت كلتا الحركتين فى المقاعد الأفريقية فى الجمعية الوطنية التى تكونت فى سنة ١٩٤٦ ، فحصلت كل منهما على ستة مقاعد ، بينما حصل على الكرسى الثالث عشر مجموعة أخرى .

وتمكن حزب التجمعات الديموقراطى الأفريقى من التقدم بقفزات سريعة فى العامين التاليين لانشائه . فدعم نفسه فى جميع الأقاليم وأصبح له فيها تأثير فعال باستثناء السنغال وموريتانيا — وحتى فى صحراء النيجر تكون حزب ينتسب الى هذا الحزب ، فى حين أنه بعد استرداد الفولتا العليا لم تستطع المعارضة المتحدة من جانب شعب الموسى والادارة الفرنسية أن تمنع نمو هذا الحزب المنتسب . وقد ظل الزعيم الجنوبى فى داهومى سورون آبثى مع حزب التجمعات الديموقراطى الأفريقى حتى عام ١٩٤٨ فى حين أن مامادوكوناتى حمل لواء حزب التجمعات الديموقراطى الأفريقى فى السودان ضد سيسوكو الاشتراكى . وشاهدت غينيا ظهور سيكوتورى أحد منظمى النقابات العمالية والذى وسع من حزبه المنتمى الى حزب التجمعات الديموقراطى الأفريقى ولكن على نهج راديكالى متطرف . وساعدته الحركة الرجعية التى قامت ضد الجناح اليمينى من الحزب الأوربى الذى انتهز فرصة نظام الفئتين لضمان انتخاب بعض أعضائه فى البرلمان الفرنسى والمجلس الاقليمى .

وقد ساعد الموقف الذى كان سائدا فى ساحل العاج على ازدياد تأثير حزب التجمعات الديموقراطى المفاجىء بشكل عظيم . وساعد هوفويت بويجنى كثيرا تعاطف الحاكم لاتريل الذى كان يؤيد سياسة حزب التجمعات الديموقراطى والشيوعيين . وكانت الطبقة البورجوازية الأفريقية تقف خلف هوفويت خاصة فى هجماته التى شنها على المزارعين الفرنسيين والمصالح التجارية وتمكن زعماء حزب التجمعات الديموقراطى — من حصنهم المشيد فى ساحل العاج — أن يقيموا روابط قوية من كل من الأحزاب الفيدرالية التى تنتمى اليهم .

ولكن حزب التجمعات الديموقراطى الأفريقى وضع أسباب انهياره منذ قيامه ، اذ أنه جذب اليه فى السنوات الأولى من تكوينه العناصر

التقدمية فى معظم الأقاليم وأثار معارضة الزعماء التقليديين . ومع ذلك فان حقيقة تشابكه الوثيق داخل البناء السياسى الفرنسى حرمه حتى من التفكـــير فى وضع استراتيجية أو تكتيك معين يتماشى مع الظروف الأفريقية . كما أن سياسته الأصلية التى كانت ترمى نحو تشكيل جبهة متحدة من أجل التقدم داخل اتحاد فرنسى أكثر شـــمولا عكست نظرة الحزب الشيوعى الفرنسى ، ثم نظرة الحكومة الفرنسية ، فى الوقت الذى كان يأمل فيه فى أن تعضد الأقاليم الأفريقية الأخرى من مركزه . وحينما ترك الحزب الشيوعى الفرنسى الحكم فى سنة ١٩٤٧ اتبع حزب التجمعات الديمقراطى الأفريقى منهج أسياده بالسير فى طريق الهجمات الضارية الجديد ضد الاستعمار الرجعى .

ولقد فرض هـــذا الطريق الحزبى الوعر على حزب التجمعـــات الديموقراطى الأفريقى بواسطة سكرتيره العام داربوسييه الذى كان عضـــوا فى الحزب الشيوعى الفرنسى ، ورايموند باربيه مبعوث نفس الحزب . وقد قادا الحزب بثبات نحو معارضة الزعماء حتى فى الأماكن التى لم يجدا فيها أحدا يحل محلهما فيها كما كان الحال فى النيجر . وبعد انسحاب الحزب الشـــيوعى من الحكومة كانت السياسة التى وضعت لحزب التجمعات الديموقراطى الأفريقى ترمى الى أن يصبح الحزب حركة جماهيرية تنظم جبهة متحدة من جميع الأحزاب التقدمية ، تستمر فى الصراع الطبقى . ومن أخطر الأمور فى ذلك الوقت أن الشيوعيين كانوا يعارضون مبدأ القومية ومبدأ الانفصال عن فرنسا . وكانوا يخافون ان تقع الحركة القومية فى أيدى الطبقة البورجوازية الأفريقية المتمدينة . وبهذا تخرج عن نطاق سيطرتهم .

ولكن كان هناك سبب آخر أعمق من هذا لاظهار عداء الشيوعيين الفرنسيين ضد فكرة القومية الأفريقية ، اذ أن اتجاه الحزب الشيوعى كانت تمليه المصالح الشيوعية المنبثقة عن احتياجات الاتحاد السوفيتى سواء أكان ذلك عن وعى منه أو بدون وعى . وهذا هو التفسير الحقيقى لفشل المذهب الشيوعى فى أفريقيا . ولكن مما لا شك فيه أنه كان يوجد عدد كبير من الشيوعيين البيض والسود على السواء يشعرون بعطف حقيقى على الأفريقيين ، الا أن الاتجاه الذى اتخذه الحزب لم يوجه أى اهتمام نحو ظروف أو احتياجات السكان المحليين . ولم يكونوا سوى مخالب للاستراتيجية الشيوعية ممتدة على خريطة العالم الأكثر اتساعا .

وبهذا أصبح الصراع الاجتماعى فى أفريقيا الغربية الفرنسية محملا بأكثر من طاقته بتكتيكات عدائية لا تمت للمواقف الحقيقية بصلة . ودخل

المجتمع غمار صراع طبقي يعتمد على الناحية الكلامية ضد طبقة الزعماء والبورجوازية قبل قيام أية طبقة عماليـــة لتحل محلهما . كما اهملت جماهير الفـــلاحين الفقراء لأنهـــا لم تكن تناسب المطبوعات الزرقاء الشيوعية . كما تجاهلوا الحملة المنادية بتحويل مجتمع العصور الوسطى الى مجتمع حديث وذلك لتمسكهم الأعمى باتجاهات حزبية رسمت لهم فى أوروبا . وكان يكمن وراء هذه التكتيكات الحقيقة التالية وهى أن الشيوعية الفرنسية كانت تحتاج الى تدعيمات أفريقية تماما مثلما كانت تحتاج الدولة الفرنسية الى المزيد من الجنود ، ومن ثم يجب أن تبقى أفريقيا الفرنسية جزءا من الاتحاد الفرنسى .

ومن الغريب ان دعاة الاشتراكية قد فشلوا لنفس السبب الجوهرى الذى ادى الى فشل دعاة الشيوعية ، فلقد حاولوا أن يكونوا موالين شديدى الاخلاص للهدف الاشتراكى الفرنسى . وكان القسم الفرنسى من حزب العمال العالمى حزبا ماركسيا من الناحيـــة النظرية فى حين أن الماركسية المتزمتة كانت لا تناسب على الاطلاق الظروف الأفريقية . وعلى هذا بالرغم من أن لامين جوييه قد استمر لفترة من الوقت يوسع من آفاق شهرته التى حصل عليها باعتباره واضعا لقانون عام ١٩٤٦ الذى منح حق المساواة فى المواطنة لسكان أقاليم ما وراء البحار وكذلك لنجاحه فى كسب شروط وظيفية متساوية لجميع رجال الحكومة الأفريقيين فى عام ١٩٥٠ ، الا أن البراجماتيين سرعان ما بدأوا فى التخلى عن الحركة ، وفى عام ١٩٤٨ انفصل سنجور عن جوييه وعن القسم الفرنسى من حزب العمال العالمى وذلك ليؤلف لنفسه حزبا خاصا به فى السنغال وجماعة برلمانية مفككة عرفت باسم « مستقلو ما وراء البحار » . وكان سنجور قد أدرك أن النظرة السياسية الفرنسية والأشكال التى اتخذتها المنظمات الفرنسية لم تكن تناسب الظروف الأفريقية وعلى هذا ابتدأ فى جذب هيئات قبلية وتقليدية الى حزبه . فى الوقت الذى وسع فيه من مغريات نقاباته العمالية حتى تشتمل على العمال الريفيين وصغار الفلاحين وأقام سياسته الاقتصادية الاشتراكية على أساس تطويره للجمعيات التعاونية، ثم حمل لواء الدعوة التى تنادى بأهمية الثقافة الأفريقية الأصيلة ومناهضة القبول الجماعى لفكرة استيعابها داخل الحضارة الفرنسية .

وفى ذلك الوقت كانت الســـيطرة الشيوعية تهـــدد بتحطيم حزب التجمعات الديمقراطى الأفريقى فانتشرت حركة عدائية ضد اتجاهات الحزب خارج ساحل العاج كما تضاعف الشعور بالاستياء بينما تبخر التأييد الشعبى . واتخذ رجال الادارة الفرنسيون اجراءات ايجابية ضد

الحزب ومثال ذلك وضع الكثير من أعضائه فى السجون أثناء انتخابات فولتا العليا التى أجريت عام ١٩٤٨ .

ولقد قدر لهذا الحزب أن يلقى مصرعه الأخير فى ساحل العاج ذاته اذ حلت محل الحاكم لاتريل ادارة مناهضة لحزب التجمعات الديموقراطى الأفريقى ابتدأت فى اتخاذ اجراءات مشددة ضد أعضاء الحزب . وكان بعض أعضاء حزب التجمعات الديموقراطى الأفريقى قد ابتدأوا فعلا فى استخدام وسائل الرعب ضد خصومهم ، ولكن فى نفس الوقت استقال بعض أعضاء الحزب وكونوا أحزابا جديدة وأدرك هوفويت الخطر المحدق بهم ولهذا انفصــل عن داربوسييه ولكن بعــد ان انفجرت أعمال العنف فى عام ١٩٤٩ . واستمرت حالة التوتر واتسع مجال الاضرابات ومقاطعة الأفريقيين للبضائع الأوروبية منذ أوائل سنة ١٩٥٠ بشكل مذهل . وأرسلت القوات العسكرية من السنغال ، وألقى القبض على الكثيرين ، وصــدر الحكم بحبس واحد وعشرين عضــوا من حزب التجمعــات الديموقراطى الأفريقى .

وفقد حزب التجمعات الديموقراطى الأفريقى نصف مقاعده فى مجلس الشيوخ فى الانتخابات التى أجريت فى ذلك العام ، واقتنع هوفويت فى نهاية المطاف بحقيقة الموقف ، ولهذا انفصــل عن الشيوعيين . وقلب سياسته رأسا على عقب ، وعمل على التعاون مع الحكومة الفرنسية ، والادارة فى ساحل العاج والأوروبيين المحليين — وكان من الطبيعى أن تضعف مكانته لفترة من الوقت ولكنه خلص نفس من القيود الشيوعية التى كانت تحطم نفوذه فى أفريقيا . وبعد اجراء مفاوضات فاشلة مع « مستقلى ما وراء البحار » أدخل هوفويت حزبه فى تحالف اتحادى مع حزب بليفن وأيد حكومته فى باريس — وترك الحزب الشيوعى ومعه أقلية ضئيلة ، وظل بعض زعماء النقابات العمالية ، والطلبة ، والمجموعات الدراسية تدين له بالولاء ، ولكن عدم قدرته على فهم الظروف الأفريقية أو استخدام خياله فى أفريقيا حكم بالقضاء عليه كقوة ذات نفوذ فعال . وقد أدى فشله فى استغلال الاضطرابات التى ثارت فى ساحل العاج فى عامى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ الى ازاحة الستار عن حقيقة عجزه فى انتهاز الفرص لممارسة نظرياته ذلك لأنه لم يكن يضم اليه جماعة منظمة قادرة على هذا العمل علاوة على انه لم تكن لديه صيحة حرب تفهمها الجماهير الأفريقية .

وكانت الكميرون هى الدولة الوحيدة التى احتفظت فيها الشيوعية الفرنسية بنفوذ له وزنه كما أنه على النقيض من طرق الادارة البريطانية كانت فرنسا تدير اقليمى الوصاية التابعين لها وهما توجولاند والكميرون

باعتبارهما منفصلين عن مستعمراتها . وبينما كانت تربط بريطانيا ادارة الأجزاء التابعة لها فى كل من توجولاند والكميرون بتلك الموجودة فى غانا ونيجيريا ، كان الفرنسيون ، يعتبرونهـــا أقاليم منفصـــلة بل وحتى لا يعتبرونها جزءا من اتحاد أفريقيا الغربية الفرنسية . واشترك كل من هذين الاقليمين فى التقدم الدستورى الذى أحرزه الاتحاد الفرنسى فى عام ١٩٤٦ ، كما انهما أرسلا أعضاء يمثلونهما فى الهيئات البرلمانية الفرنسية، علاوة على انتخابهما لجمعياتهما الاقليمية . ولكن تدخل الادارة الفرنسية فى الانتخابات أدى الى ابعـــاد حركة وحدة الايوى القوية عن الحكم فى توجولاند ، مؤكدة ذلك بانتخاب الاحزاب التى تفضل المشاركة الوثيقة مع فرنسا . ولكون توجولاند اقليما خاضعا للوصاية فقد كانت لديه الفرصة فى تقديم التماس الى الأمم المتحدة ، وهى تلك الفرصة التى اســـتغلها سيلفانوس أولمبيو ، زعيم حركة وحدة الايوى ، الى أقصى ما يمكنه احرازه من تأثير سياسى .

ومع هذا ، فقد أصبح حزب التجمعـــات الديموقراطى الأفريقى المنتسب بزعامة أوم نيوبى أعظم قوة سياسية فى الكميرون . وكان هذا الحزب من أكثر فروع حزب التجمعات الأفريقى تطرفا ، كما أن نيوبى عرف كيف يستميل اليه العناصر القبلية والدينية علاوة على اتخـــاذه وجهة سياسية حديثة . ووجد معظم المؤيدين له فى الجنوب خاصة فى مدينتى دوالا وياوندى ، ولم تكن لديه أية نية فى اتباع هوفويت والمعتدلين حينما انفصلوا عن الشيوعيين اذ أنه ظل هو وحزبه فى تحالف مع الحزب الشيوعى الفرنسى وقدر لهذا القرار أن يؤثر على مستقبل الكثيرين فى الكميرون فى فترة قصيرة من الوقت .

وقد أصبح من الواجب على أفريقيا الغربية الفرنسية أن تزيد من اهتمامها بمواردها الطبيعية ، وأن تقرر سياستها ، وأن تفصل نفسها عن أحضان السياسة الفرنسية . ولقد أجبرت السنوات الخمس التالية للحرب حركة التنظيم السياسى على أن تواجه النظام الانتخابى الجديد فى الوقت الذى أثيرت فيه المسائل الاجتماعية والاقتصادية التى كانت مختفية من قبل ، وفى الواقع كانت هذه المشاكل أفريقية بحتة ، وتحتاج الى حلول أفريقية .

وبينما كان الأفريقيون فى أفريقيا الغربية الفرنسية يحاولون اجراء اختبارات قوية على أجنحتهم السياسية ، ويستجمعون قوة ما زالوا يشكون فى كيفية تطبيقها ، كان الزعمـــاء الأفريقيون فى المستعمرات

البريطانية يتصرفون بشكل أكثر حزما . ونجد هنا أن المسألة السياسية لم تكن تكتنفها الأفكار الخاصة بالاندماج داخل مجتمع غريب عنها . ومنذ عام ١٩٤٥ وجهت الصفوف القومية هجومها بحزم متخذة من فكرة خلق دولة مستقلة هدفا واضحا لها ، لدرجة أنها أعلنت عن اعتبارها لكل من السلطات التقليدية والادارة الاستعمارية سواء أكانت تعترض هذا الهدف كل منها بمفردها أو متعاونة مع الأخرى ، أعداء لها .

ودائما ما كانت تتركز الاضطرابات فى افريقيا البريطانية حول مسألة وضع الدستور . وقد ازدادت هذه الاضطرابات الى حد الحمى فى السنوات التالية للحرب مباشرة . ولم يثر دستور بيرنز فى غانا ودستور ريتشاردز فى نيجيريا حماس الجماهير فقط بل وأيضا تأثرت به الأقاليم الصغيرة أمثال سيراليون وجامبيا وفى الواقع صقلت روح المناداة بالحرية المنبثقة عن الحرب وجه الحياة فى ليبريا ولو بقدر ضئيل ، وقد كان ذلك الوجه الذى اتخذته ليبريا مصدر ضيق لوقت طويل لدى القوميين الأفريقيين ، كما أنه كان دائما المثل الذى يقتبسه دعاة التفرقة البيض حينما كانوا يودون تحذير الأفريقيين من المخاوف التى تنتظرهم عندما يحكمون أنفسهم . وكان رئيس الجمهورية تبمان Tubman الذى تم انتخابه فى عام ١٩٤٣ يعمل فى ذلك الوقت على توسيع مجال أحقية التصويت ، بالرغم من احتفاظه برقابة مشددة على استخدام أصوات الناخبين ، كما أنه كان يعمل كذلك على اصلاح النظام التشريعى ، ويحاول ادخال شعوب الظهير القارى فى الحياة العامة . ولكن اضراب العمال الذى وقع فى عام ١٩٤٧ فى مزارع مطاط « فايرستون » - بالرغم من عدم شرعيته - قد برهن على انه ، حتى فى تلك الدولة المتأخرة ، قد تشرب بعض السكان روح الثورة .

وفى سيراليون عاق التطور نحو تكوين حكومة أكثر تمثيلا للوطنيين قيام العداء بين جماعة الكريول التى تعيش حول فرى تون والقبائل الافريقية التى تعيش فى الداخل . وواجه الحاكم سير هوبرت ستفنسون معارضة من جانب الكريول حينما اقترح وضع دستور يعكس الى حد كبير وجود الاعداد الغفيرة الأخرى من الشعوب التى تعيش فى المحمية والتى يتعدى تعدادها شعب الكريول . وبحلول عام ١٩٤٨ كان عدد الموظفين غير الرسميين فى المجلس التشريعى يتعدى الموظفين الرسميين ، ولكن كان يطبق نظام التعيين على الموظفين الذين يختارون من الظهير القارى ، وطبقا للدستور الجديد الذى سرى مفعوله ابتداء من سنة ١٩٥١ كان يتم انتخاب سبعة أعضاء فى المستعمرة باجراء انتخابات مباشرة على

أساس مؤهلات الفرد العلمية وما لديه من ممتلكات ، كما كان يتم انتخاب أربعة عشر عضوا من المحمية بطريقة غير مباشرة .

وكان المجلس التشريعي يتكون نصفه من الموظفين الرسميين وغير الرسميين وحتى ذلك الوقت لم تواجه سيراليون صراعا اجتماعيا اذ انها تركت ذلك للمعركة التى قدر لها أن تدور بين البرجوازيين المعتدين بأنفسهم والذين ينتمون لشعب الكريول والتقليديين الذين يعيشون فى الداخل ويتوقون للمشاركة فى الشكل السياسى الجديد مع بقائهم محتفظين بهيكلهم الاجتماعى القائم على الدين .

وهناك أوجه للتشابه بين ذلك الموقف ومثيله فى جامبيا ، تلك المستعمرة التى اقتطعت من السنغال فأصبحت جغرافيتها تدعو للسخرية حيث أن عرضها لا يتعدى أربعة عشر ميلا وطولها ثلاثمائة ميل تمتد على طوال النهر . اذ أن هذه المحمية عادت الى حكم الزعماء فى حين أن المنطقة المستعمرة الواقعة على الساحل كانت قد عرفت شيئا عن الحياة الحديثة فى مدينة باثرست Bathurst ولكن الأزمات السياسية لم تبلغ هنا فى حدتها ما بلغته هناك كما أنه نتج عن اصدار الدستور الجديد فى عام ١٩٤٧ ظهور أول أعضاء منتخبين فى المجلس التشريعى من مدينة باثرست ، الى جانب عدد آخر من الأعضاء المعينين غير الرسميين علاوة على الأعضاء المنتخبين أن يعملوا بالمجلس التشريعى . ولكن المشكلة الحقيقية هنا فى جامبيا كانت تدور بكل وضوح حول ما اذا كانت ستتحد مع السنغال أم لا ، خاصة بعد فشل مشروع البيض البريطانى ومنجم الألمينيت اللذين كشفا عن فقرهما الاقتصادى . وفى ذلك الوقت كان يخشى الزعماء التقليديين من أن يؤدى عدم الاتحاد الى التقليل من سلطتهم التقليدية ، فى حين أن الرأى العام فى المستعمرة كان يعارض فكرة التنازل عن سيطرته على شئونه الخاصة .

وبالطبع ، لقد وقعت فى كل من نيجيريا وساحل الذهب الأحداث الحاسمة التى قدر لها أن تقرر مصير غرب أفريقيا فى المستقبل . وبعد الاضطرابات التى وقعت فى نيجيريا عقب الحرب مباشرة منددة بدستور ريتشاردز اضطرت الدولة الى الابطاء من خطواتها لفترة من الوقت . ولقد اجتمعت عوامل عديدة مثل تعداد سكانها الذى يتعدى الثلاثين مليونا ، والآثار الانفصالية التى أحدثها الشعور القبلى ، والقلة النسبية التى تعانيها صفوة المتعلمين بها ، ونقص وسائل المواصلات التى تربط بين مراكزها المختلفة ، اجتمعت كلها لتعوق الثورة من اتخاذ صبغة وطنية .

الا أنه مع هذا لا يمكن التغاضى عن الآثار التى تركتها الاضطرابات

الأولى ضد السلطة التقليدية والحكم الاستعمارى ، اذ انه وقع فى ساحل العاج تغيير غير من المناخ السياسى وان كان قد غيره هنا فى اتجاه مضاد . فحينما خلف السير جون ماكفرسون السير آرثر ريتشاردز فى منصبه كحاكم ، اكتسحت البلاد رياح جديدة من التقدم . وبالرغم من أن المكتب الاستعمارى كان مصمما على وجوب اعطاء دستور ريتشاردز الفرصة على ان يبرهن على فاعليته ، أعلن ماكفرسون عن عزمه استشارة جميع الممثلين النيجيريين فيما يتعلق بمراجعته النهائية ، ومنذ عام ١٩٤٩ فصاعدا عقدت المؤتمرات الاقليمية ومؤتمرات المقاطعات والقرى فى جميع أنحاء الدولة من أجل مناقشة المرحلة التالية فى التقدم الدستورى . وفى عام ١٩٥٠ وجهت الدعوة لعقد مؤتمر قومى لدراسة التوصيات التى اخذت أثناء المناقشات المحلية ، وأصبح واضحا حينذاك أن السياسة ستتطور عن طريق استمرار ازدياد عدد الأعضاء الممثلين الشعب فى الحكومة حتى تحصل الدولة على حكمها الذاتى واستقلالها . وأظهر الرئيس أوولو زعيم اليوروبا ومزارع الكاكاو سابقا ، اظهر رضاءه عن هذا الموقف بعودة عام ١٩٥١ من لندن التى كان يتلقى فيها دراساته التشريعية ليؤسس حزب العمل فى نيجيريا الغربية .

وكان ضروريا أن تؤدى اصلاحات ماكفرسون الى عرقلة نمو المذهب الراديكالى ، اذ أصبحت الحكومة تستشير القوميين ، بينما فتحت أمام المتعلمين فرصا جديدة فى الوظائف المدنية وفى الحكومة المحلية ، والأعمال الحرفية ، واستغل آذيكوى عضويته فى المجلس التشريعى وجرائده التى يصدرها فى استمرار هجماته على القوى التقليدية والنظام الاستعمارى ، ولكنه ادرك حينذاك أن القوى التى تقف ضده قد حصنت نفسها . ولهذا كان عليه أن يركز اهتمامه أولا على اقليم الايبو الذى ينتمى اليه والذى يقع الى الشرق . ولهذا وضع اسس هجومه الرئيسية على أساس المطالبة بنظام فيدرالى يمكنه فى المستقبل من مباغتة التقليديين المثبتة أقدامهم والذين برهنوا على أنهم أقوياء جدا لدرجة لا يمكن مهاجمتهم وجها لوجه . وفى تلك الأثناء كانت نيجيريا بأكملها تعتبر الاصلاح الدستورى بمثابة قاعدة الانتفاض المستقبلة نحو التقدم .

ووجدت الثورة المزدوجة التى قامت ضد التقليديين والاستعماريين أفضل فرصة لها فى ساحل الذهب . فهنا كانت الدولة صغيرة بما فيه الكفاية بالدرجة التى تمكن حزبا سياسيا ذا اتجاه تفكيرى فردى على مواجهة تنظيم جماهيرى كما أنها كانت تتمتع باقتصاد متقدم بمقدار كافه لينبثق عنه عدد كبير من التقدميين يكفى لتحدى قوة السلطات التقليدية .

ولم تكن تحتاج الا للرجال المناسبين الذين يتمتعون بنظرة سياسية ثاقبة تمكنهم من استغلال ذلك الموقف الذى يسمح بخوض غمار ثورة لا تحتاج الا الى قوة قادرة على طرد الحكام الاستعماريين واحاقة الهزيمة بالسلطات التقليدية .

وظهرت صفحة سياسية جديدة فى السادس عشر من ديسمبر سنة ١٩٤٧ حينما وصل كوامى نكروما الى وطنه عائدا من بريطانيا . وكان قد وجهت اليه الدعوة للعودة ليكون سكرتيرا لحزب دانكة المسمى « بمؤتمر ساحل الذهب المتحد » ، وأعطاه تعليمه فى كل من أمريكا وبريطانيا علاوة على اتصالاته بالأحزاب السياسية الاشتراكية أعطاه أساسا يقيم عليه استراتيجيته السياسية التى برهنت على أنها ذات أثر حاسم فى تاريخ ساحل الذهب . وكانت الاضطرابات السياسية حتى لحظة مقدمه ، مقتصرة الى حد كبير على مجهودات الطبقة البورجوازية الحرفية والتجارية التى ترمى الى التخلص من الحكم الاستعمارى واستبداله بحكمهم هم انفسهم . أما نكروما فقد قدر له ان يتزعم ثورة سياسية تقوم على أساس احداث تغيير اجتماعى عميق .

وعلى الفور ألقى السكرتير الجديد نفسه فى خضم تيار تنظيمى هدفه تقييد أسماء أعضاء جدد وتشكيل فروع للحزب بين الجماهير . وسرعان ما أبتدأ هذا الاتجاه فى بث شعور عدم الارتياح بين بعض الزعماء المحترمين الراسخين وكان التكتيك السياسى المركزى الذى انتهجه نكروما يعمل على استغلال كل حيف وضيم لاظهار الأخلاقية السياسية واستغلال المميزات السياسية . وعلى هذا تقرر تنظيم مقاطعة التجار الأوروبيين والسوريين لمدة شهر لارتفاع الأسعار التى فرضوها على بضائعهم أثناء فترة العجز التالية للحرب . وشنت الحملات ضد مشكلة تورم الجذع بين مزارعى الكاكاو . ونظم الخدم السابقون مظاهرات احتجاج ضد طريقة معاملتهم عندما عادوا الى وطنهم . وأدى اتحاد عملية المقاطعة ومظاهرات الخدم السابقين الى قيام حوادث الشغب فى أكرا فى عام ١٩٤٨ وتبعتها عمليات السلب والنهب واطلاق النيران وسقوط عدد من القتلى وانتشرت مظاهرات الاحتجاج الى المدن الأخرى . وفى نهاية المطاف لقى تسعة وعشرون رجلا حتفهم بينما أصيب مائتان وسبعة وثلاثون آخرون بجراح . وكان من الضرورى ان يوجه السير جيرالد كرازى اللوم الى حزب مؤتمر ساحل الذهب بصفته الحزب الخطر الوحيد لقيام مثل هذه الاضطرابات التى أذهلت كلا من غرب أفريقيا وبريطانيا نظرا لاتساع مجالها . ووصف زعماء هذا الحزب أنهم « شيوعيين »

و « مثيرين للشغب » على الرغم من أن مثل هذه الأوصاف كانت فى الواقع تلميحات ساخرة الى طبيعة معظم السادة المحترمين الحقيقية ، وعلى هذا ألقى القبض على ستة زعماء كان من بينهم دانكة ونكروما ، وتم نفيهم الى الأقاليم الشمالية بالرغم من انهم لم يظلوا هناك لفترة طويلة.

ولكى تحقق الحكومة البريطانية فى هذه الاضطرابات العنيفة ، قامت بتعيين بعثة لاستقصاء الحقائق برئاسة المحامى مستر آيكن واتسون . وسرعان ما اكتشفت البعثة بأنه يمكن تحت هذه الاضطرابات ما هو أكثر من مجرد اضطرابات عابثة . كما وجدت البعثة أن الدستور قد اصبح « باليا » حتى قبل أن يسرى مفعوله ، وأوصت بوجوب وضع صيغة اخرى لدستور جديد بواسطة الأفريقيين أنفسهم . وعلى هذا تكون بعثة واتسون قد بررت عقيدة نكروما الأولى بدون تحيز الا وهى انه يجب على الحكومة أن تكون أكثر تمثيلا للشعب . ولكن كان من الصعب أن يتوقع الانسان أن تعترف بعثة بريطانية بعقيدته الثانية التى ترى حاجة التكوين الاجتماعى فى الحكومة الى تغيير تقدمى . وحينما قام الحاكم بتعيين أعضاء لجنة كوسى (١) التى كانت عبارة عن هيئة تتكون من أعضاء أفريقيين فقط برئاسة قاض أفريقى اختار أعضاء محافظين من حزب مؤتمر ساحل الذهب المتحد امثال جرانت ودانكة متجاهلا نكروما.

وحينذاك توترت العلاقات بين كل من جناحى الحزب المحافظ والراديكالى ووفرت اللجنة المكونة من منظمات الشباب الجو المناسب لممارسة الضغط التقدمى وقد كان هذا الضغط التقدمى يتمتع بقوة عظيمة داخل الحزب كافية لاحباط محاولة طرد نكروما من سكرتارية الحزب . وعندما شعرت لجنة منظمات الشباب بعدم الرضاء عن الزعامة البرجوازية الحذرة ، قررت حينذاك عقد مؤتمر خاص بها فى تاركوا فى يونيو سنة ١٩٤٩ ، وفى ذلك الاجتماع تم تأسيس حزب مؤتمر الشعب . وبعد ذلك بعدة أسابيع صدرت صحيفة « اكرا ايفنج نيوز » التى أصبحت تتكلم باسم الحزب .

وأصبحت الزعامة المحافظة حينذاك فى ورطة محال الخروج منها اذ انها أدركت أنه من المحتمل أن يجذب حزب مؤتمر الشعب الأعضاء الشباب ، النشيطين بعيدا عن حزب مؤتمر ساحل الذهب المتحد ، الا انها لم تجرؤ على الخضوع للسيطرة الديموقراطية علما منها بأنها ستفقد مركزها اذا أجريت انتخابات وعلى هذا بعد محاولات فاشلة

---

(١) Coussey Committee

للتحكيم والتوسط بينهما ، اتخذ حزب ساحل الذهب المتحد طريقه كحزب بورجوازى اصلاحى فى حين أن حزب المؤتمر الشعبى الذى كانت تسانده النقابات العمالية استهل طريقه بتنظيم الجماهير ، خاصـة الشباب ، وعمال المدن انصاف المتعلمين وذلك من أجل توفير القوى الدافعة للثورة القومية والاجتماعية . وكان يأمل أيضا فى أن يستميل اليه قبائل الأشانتى والأقاليم الشمالية علاوة على المستعمرة الساحلية ، وذلك لأنه ركز اهتمامه منذ البداية على ضرورة الوحدة بين أجزاء الدولة بأجمعها . وعلى هذا كان عليه لكى يحقق هـذا المجهود أن يقف أمام السلطات التقليدية خاصة وضد ، الحلفاء الطبيعيين للنظام الاستعمارى طالما أنه يحتفظ بقوته ، وضد حلفاء البورجوازية بمجرد اضعاف قوى الامبريالية .

وسرعان ما وجد حزب مؤتمر الشعب أمامه البؤرة التى يركز عليها أوجه نشاطه ، ففى أكتوبر سنة ١٩٤٩ قدمت لجنة كوسى تقريرا بتوصياتها بتأليف جمعية تشريعية جديدة تتكون من ثمانية وأربعين عضوا ينتخب من بينهم مباشرة خمسة أعضاء فقط ، أما الباقون فيتم انتخابهم عن طريق الفئات الانتخابية ومجالس الزعماء مع وجود أقلية ضئيلة تمثل المصالح التجارية ولقـد اقترح وجوب وجود أغلبية افريقية مطلقة فى المجلس التنفيذى ، ولكن كان من المتوقع أن تؤخذ هـذه الغالبية من بين عدة جماعات مختلفة من الجمعية التشريعية . ولكن السكرتير الاستعمارى فى لندن اعترض بوجه خاص على هذا الاقتراح ذلك لأن أحد زعماء مجلس العموم الذى كان يحتل مركزا يقارب مجلس رئيس الوزراء ، اعتقد أن الوقت كان مبكرا جدا لدرجة لا يمكن معها انبثاق نظام حزبى ، كما عارض عرض هذا الاقتراح على مجلس الشيوخ مستخدما حق الفيتو الذى يتمتع به ، على أساس أنه سيؤدى الى عزل عدد كبير من الرجال ذوى الكفاءات . وكان المكتب الاستعمارى مازال يفكر فى مفاهيم من الحكم تقوم أساسا عن طريق الزعماء والطبقة الحرفية .

واستنكر نكروما على الفور مقترحات كوسى ، ووصف هذه المقترحات بأنها « مزيفة ومزورة » وبفضل تأييد مؤتمر النقابات العمالية عقد الحزب جمعية تمثيلية (تمثل الشعب) جماهيرية فى نوفمبر سنة ١٩٤٩ حضرها عدد غفير من المنظمات الصغيرة من جميع أنحاء الدولة . ونبذت الجمعية تقرير كوسى ، وطالب بدلا منه بالحكم الذاتى الفورى ، وباعتبار الدولة احدى دول الدومنيون فى داخل الكمنولث ، وبتكوين جمعية تأسيسية لتضع دستورا جديدا . وتركز الهجوم خاصة على الطبيعة غير

الديموقراطية التى تجرى بها الانتخابات غير المباشرة والوجود المستمر لثلاث موظفين استعماريين فى المجلس التنفيذى . وكان هذا أول مسرح تجريبى يأخذ فيه حزب مؤتمر الشعب الأصوات من أجل الحصول على التأييد القومى ..

وشن الحزب هجومه على عدويه فى وقت واحـد . فكشف تمسك السلطة التقليدية بقوتهـا عن طريق نظام الفئـات الانتخابية المتبع فى الانتخابات متحدية المطالب الديموقراطية ، واتهم الحكومة الاستعمارية بتقديمها نظاما تمثيليا سطحيا مع احتفاظها بالسلطات الحقيقية عن طريق حاكمها وموظفيها الحكوميين .

وبالطبع رفض الزعماء تأييد برنامج هذا الحزب ، كما ان الحاكم الجديد السير تشارلز آردن كلارك ، استنكر هذه المطالب — وحينئذ استعد الحزب لتطبيق طريقة غاندى فى المقاومة بدون استخدام العنف وهى التى أسماها نكروما « العمل الايجابى » . وابتدات الحكومة فى محاكمة محررى صحف حزب مؤتمر الشـعب بتهمة العصيان ، ولكن الحزب أسرع فى استعداداته لكى يبدأ فى اظهار تحديه علانية ، ودعم مركزه اعلان الاضراب العام فى منتصف ليلة الثامن من يناير سنة ١٩٥٠ . وعلى هذا تصرف الحاكم بشكل حاسم ، واعلن حالة الطوارىء وأسكت الصحافة وسجن معظم زعماء حزب مؤتمر الشعب بما فى ذلك نكروما نفسـه .

ولم يكن من الممكن أن تستمر حالة الطوارىء لأجل غير مسمى ؛ اذ رفعت الطوارىء فى مارس ، وعلى الفور جدد أعضاء الحزب الذين كانوا ما يزالون خارج قضبان السجون ، طرقهم التنظيمية بزعامة كوملا جبيديمه الذى كان قد أمضى فترة سجنه . وأنصع دليل على قوة قبضة نكروما على الحزب ، وولاء ضباط جيشه له أنه لم تبذل أية محاولة لخلعه من الزعامة أثناء فترة سجنه ، واسـتمر نكروما فى ادارة الحملة من داخل السجن ونفذت توجيهاته بكل اخلاص .

وحينذاك كان حزب مؤتمر الشعب قد حصل على التأييد الحماسى لمعظم المناطق المتمدينة فى الوقت الذى أحرز فيه تقدما فى الريف . وحصل على جميع المقاعد السبعة الموجودة فى مجلس مدينة أكرا فى شهر ابريل كما أنه فاز فى الانتخابات الفرعية التى اجريت فى « كيب كوست » ثم تقدم ليحصـل على جميع المقـاعد فى انتخابات كوماسى التى اجريت فى نوفمبر .

وبدل حزب مؤتمر ساحل الذهب المتحد والزعماء الذين يتحدون معه فى الأهداف ، آخر محاولة لانقاذ زعامتهم . ففى ديسمبر سنة ١٩٥٠ وجهوا دعوتهم لمؤتمر عقد فى كوماسى لتكوين جبهة وطنية تقدم مرشحين عنها فى الانتخابات العامة المزمع اجراءها طبقا لدستور كوسى فى أوائل سنة ١٩٥١ . ولكن الشباب التقدميين نبذوا هذه الدعوة واستعد حزب مؤتمر الشعب لدخول المعركة الانتخابية كحزب منظم . ولدهشة الحزب وسروره أن مرشحيه قد حصلوا على أربعة وثلاثين مقعدا من بين الثمانية والثلاثين فى الانتخابات التى أجريت فى الثامن من فبراير سنة ١٩٥١ فى كل من المستعمرة ومملكة الاشانتى ، وكانت تتم تلك الانتخابات اما مباشرة أو عن طريق الدوائر الانتخابية . وبالرغم من انه قد تم انتخاب سبعة وثلاثين عضوا آخرين عن طريق مجالس الزعماء أو الأقاليم الشمالية ، الا انه كان من الواضح عجزهم عن منافسة التماسك الذى تمتاز به جبهة أعضاء حزب مؤتمر الشعب الصلبة .

وبالرغم من جميع المخاوف التى كانت تنتاب الناس حول الدستور غير الديموقراطى ، الا انه خلق القاعدة لحزب حكومى . وكان يتسم هذا الحزب بتقدميته ، ومعارضته للتقليديين ، والاستعمار ، ويقوم على التأييد الجماهيرى وقامت غانا بأول خطوة حاسمة فى العالم الحديث وذلك بتكوينها حكومة نيابية وحصولها على السيادة القومية وحقوق الفرد الاجتماعية الاقتصادية .

وقد كان ما حققته غانا فى هذا المجال بمثابة نقطة تحول فى التاريخ الأفريقى . وأصبح فى الامكان منذ تلك اللحظة فصاعدا مشاهدة افق جديد . كما لم يعد المصير الأفريقى يرونه داخل اطار من مفاهيم المحافظة على الأشكال التقليدية تحت رقابة متباينة . وكان المغزى العميق لما حققته غانا هو أنها فتحت أمل المستقبل أمام الأفريقيين لكى يدخلوا العالم الفنى والعلمى والفردى الذى قد خلق فعلا فى أوروبا ، وأمريكا الشمالية ، وبعض أجزاء آسيا . وبالرغم من وجوب بذل المجهودات للمحافظة على سمات الحياة التقليدية الأفريقية باعتبارها ذات قيمة عظيمة ، الا أنه لن يكون هذا ممكنا الا اذا أصبحت متكاملة مع التقدم الحديث . والأهم من هذا كله أنهم أعلنوا بكل جرأة أن شرعية الحكومة تعتمد على ادارة الشعب ، فكان ذلك بمثابة تحد مباشر لكل من السلطة التقليدية والحكم الاستعمارى . لقد تصدع القناع التقليدى لأفريقيا ، ومن ثم ستصبح غانا المثل الذى يلهم الأفريقيين الذين لا يرغبون فى قبول الأشكال القديمة فى المجتمع فى كل ركن من أركان القارة الأفريقية .

الفصل الرابع

حكومات الأقلية في جنوب أفريقيا

فى فترة ما بعد الحرب العالمية ، كان يقابل الحكومات الأفريقية السوداء القومية المجاهدة القائمة على الساحل الغربى . حكومات أو توقراطية مستبدة بيضاء فى الجنوب . وكانت الطبقة الحاكمة البيضاء فى كل من جنوب أفريقيا وجنوبها الغربى سواء أكان ذلك فى انجولا وموزامبيق البرتغالية والى حد ما فى روديسيا الجنوبية ؛ وبتشوانالاند ، وباسوتولاند او سوازيلاند كانت تنظر بعين التساؤل الى الثورات المناوئة للاستعمار فى الشمال مصممة بكل حزم على أن تمنع وجود مثل هذا التحدى ضد سلطانها .

وتعددت الدوافع التى كانت تثير هذه المقاومة الجنوبية ضد التطورات التى تجرى فى باقى انحاء القارة ، وكانت دعوة القومية البيضاء الصميمة الوحيدة فى أفريقيا الجنوبية هى تلك التى دعت اليها جالية « الأفريكانرز » التى تعيش فى دولة جنوب أفريقيا . وكانت الرغبة تتملك بعض السكان البيض فى مستعمرات التاج البريطانى الثلاث فى الانضمام الى تلك الحركة . فى حين أن البرتغاليين الذين استوطنوا انجولا وموزامبيق ظلوا مرتبطين بالبرتغال لثقتهم فى دوام بقاء الامبراطورية الاستعمارية البرتغالية . أما فى روديسيا الجنوبية ، وبدرجة اقل منها فى روديسيا الشمالية فقد كان أمل المستوطنين البيض هو بقاءهم بريطانيين ولكنهم كانوا يرغبون أيضا فى خلق وطن خاص بهم .

وظل هذا المطمح ينتاب سكان جنوب أفريقيا المتكلمين بالانجليزية لسنوات عديدة . وعلى هذا فانه باستثناء الأفريكانرز ؛ كانت مبررات السيطرة البيضاء ترتكز على المصلحة الذاتية أكثر مما تقوم على أسس أيديولوجية .

ولكن القومية الأفريكانية هى التى شكلت قلب هـــذه المقاومة البيضاء ، فكانت تنبض فتدفع بالقوة الى الأعضاء الخارجية عن طريق الأوردة التى كانت عبـــارة عن مهـــاجرين من الأفريكانرز يخشـــون مطلقا الاعلان عن فلسفتهم التى تنادى بالسيادة البيضاء باعتبارها مصدر الهام لاخوانهم الضعفاء .

وكان مجتمع الأفريكانرز مزيجا عجيبا من العناصر الهولنـــدية والفرنسية والألمانية . وفى أول الامر ارتبطت وحداته القومية المتباينة بفضل مشاركتها جميعا فى التزمت الدينى والدعوة الكالفينية واللوثرية ، ثم بابتعادهم عن أصـــلهم الأوروبى وأخيرا بفصم جميع الروابط التى تربط بينهم وبين العالم الخارجى بعد تفكير عميق . وظل مواطنو اما الأفريكانرز ، أثناء سنوات التكوين الأولى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، بعيدين عن أوروبا لعدة شهور . أما هؤلاء الذين كانوا ينضمون اليهم من الدول الأوروبية فقد كانوا من ضحايا الاضطهاد الدينى عادة . ونتيجة لهذا كانت الحياة الفكرية الأوروبية اما أن تمر عليهم مر الكرام او ينبذونها هم أنفسهم عن قصد واصبحوا بهذا مجتمعا منطويا على نفسه ، ينمى فى داخله رغبة جامحة نحو الاضطهاد الشنيع ويعوضون أنفسهم عن عزلتهم هذه بتأكيدهم المستمر لاســـتقامتهم الفريدة فى نوعها .

ودعت الظروف التى وجد فيها المجتمع نفسه من هذه الميول . فبعد أن انشىء هذا المستوطن ليكون محاطا صغيرة لتزويد السفن الهولندية التى تمر على ميناء الكاب فى أواسط القرن السابع عشر بالزاد والوقود ، أخذ فى الاتساع تدريجيا فى اتجاه الداخل حتى أصبح يشترك فى نفس حدود الأراضى التى تسكنها القبائل الأفريقية التى كانت تتحرك فى نفس الوقت فى اتجاه الجنوب الغربى . وبهذه الطريقة أظهروا أنفسهم كمجتمع مسيحى محدود يدافع عن قداسة الانجيل ضد الجماعات الوثنية المتوحشة .

واضيف الى هذه التجربة العدائية ضد الافريقيين نوع سيىء من العلاقة بين الأوروبيين والشعوب الملونة داخل المجتمع ذاته ، فلم يقابل أوائل المســـتوطنين الهولنديين سوى قليل من الهوتنتون والبوشمن فى الكاب وتمكن المستوطنون من امتصـــاص بعض هؤلاء الأفريقيين فى أول الأمر ولكن بمرور الوقت انضم اليهم بعض العبيد أتوا من جزر الهند الشرقية على متن الســـفن الهولندية العائدة الى الميناء . ومنذ عام ١٧١٧ م فصـــاعدا أصبحت الســـياسة التى أعلنت عنهـــا شركة

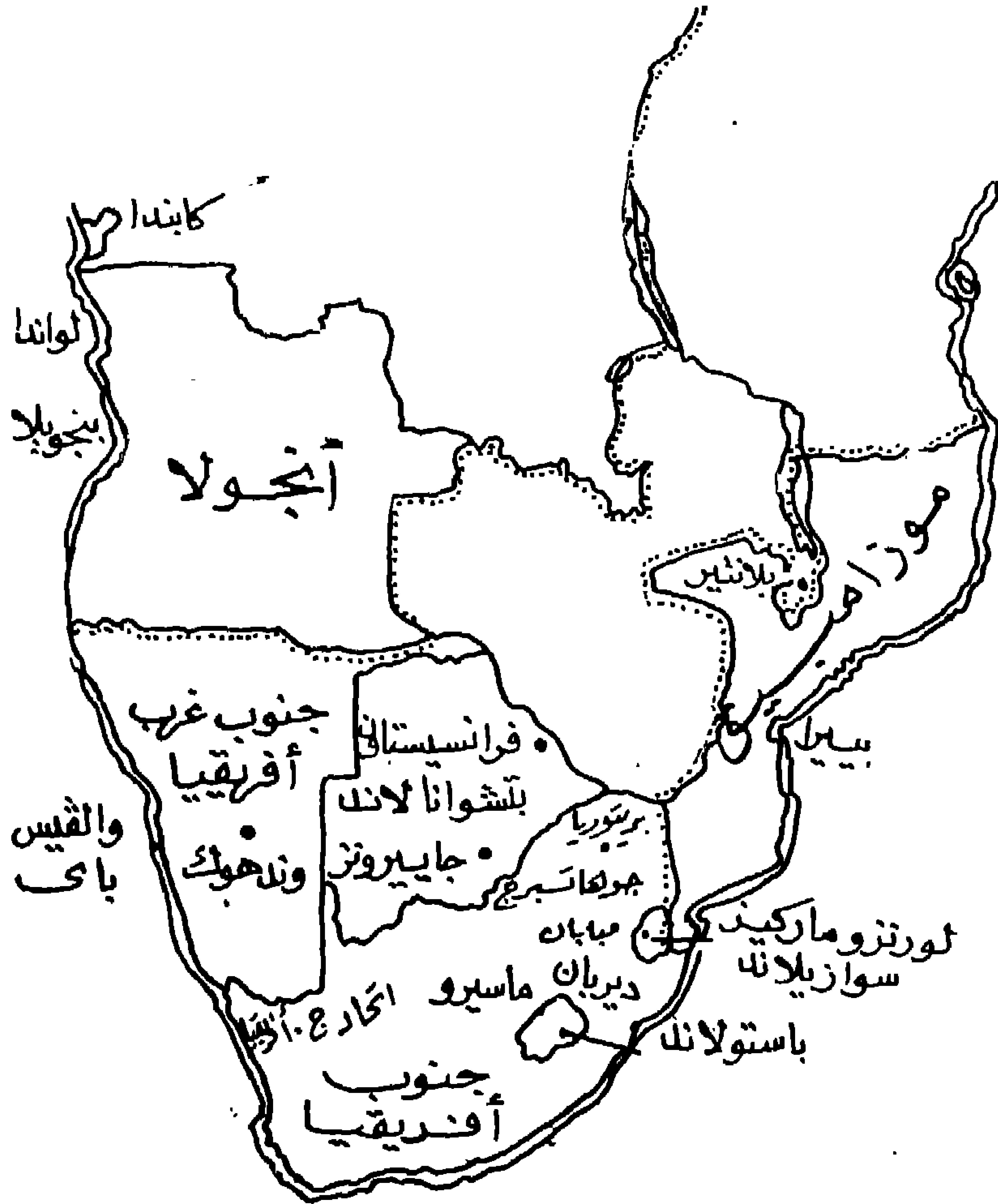
الهند الشرقية الهولندية تعمل على تطوير هذا البلد المستوطن على اساس السادة البيض والعمال العبيد . وأصبحت المسيحية والثروة والسيادة تنطبق على الجانب الأبيض من الحاجز اللونى فى حين أن الوثنية والفقر والعبودية تنطبق على الجانب الأسود .

وبعد أن خلق الأفريكانرز هذا المجتمع المحكم الحدود على أسس طائفية متزمتة وجدوا ان البريطانيين قد قاموا بمهاجمة عقائدهم الاجتماعية بمجرد حلولهم فى أوائل القرن التاسع عشر . ولما وجدوا أنهم قد اصبحوا فى مواجهة الأفكار الجديدة التى انتقلت اليهم من أوربا ولما لم تكن لديهم الرغبة فى دراسة أية معتقدات بديلة لبديهياتهم المتكشفة أمامهم تهربوا بشكل واضح من قيام أية علاقة بينهم وبين المتفوقين عليهم فكريا . وأوجدوا لأنفسهم مواطن جديدة فى دولة أورانج الحرة والترنسفال حيث أمكنهم أن ينقلوا ويدعموا جذور عقيدتهم التقليدية بعيدا عن أخطار المزيد من التدخل فى شئونهم .

ولكن الآثار المترتبة على حالة الحرب الدائمة مع القبائل الأفريقية واكتشاف الذهب فى مناطق متعددة سرعان ما حطمت هذه العزلة . وتمكن البريطانيون من اقتفاء آثارهم للمرة الثانية واحتلال ارضهم تدريجيا . ولكن لم يكن فى امكانهم هذه المرة القدرة على الهروب . اذ ان حقائق الحياة الحديثة ابتدأت تعلق بأذهانهم . ولما انتهى الأمر بحرب البوير زاد الدم الذى اريق فى الصراع مع البريطانيين من عمق اعتقاد الأفريكانرز فى هدفهم التبشيرى ، ولهذا وافقوا بحماس على الفرصة الايفانجيلية التى سنحت لهم بفضل الدعوة البريطانية الى قيام اتحاد بينهم وبين مستعمرة الكاب وناتال فى عام ١٩١٠ ، اذ انهم انتهزوا هذه الفرصة لنشر القومية الأفريكانية فى جنوب أفريقيا بأجمعها . وكانوا يظهرون تسامحهم تجاه البريطانيين فى الأقاليم الأربعة بأجمعها بمقدار قبولهم لعقائد الدولة الأفريكانية . أما هؤلاء الذين كانوا يعيشون بداخل مجتمع الأفريكانرز ويحاولون خلق امة بيضاء متحدة ، فقد كانوا فريسة للسلب والاحتقار باعتبارهم خونة ، فى حين ان هؤلاء الذين كانوا يتلاعبون بالآراء التحررية النامية فى العالم الخارجى كانوا يحرمون من رحمة الكنيسة .

وكان يلتصق بعقل الأفريكانرز الصميم على الدوام صورة مجتمع الماضى المثالى الذى أخذه عن قصص « ألفورتريكزر » التى كانت تدور حوادثها على النحو التالى : حينما حل المساء التفت عائلة بطريركية حول كبير العائلة بينما كان يقرأ من انجيل عائلى ذى غطاء جلدى وسمعته

جنوب أفريقيا



...... حدود استعمارية بريطانية سابقة

وهو يقول : لا يلوح فى الأفق أى اثر الدخان مما يؤكد العزلة عن اقرب جار ، بينما يعيش عمال الفلاحة الوطنيون بعيدا عن الأنظار فى الأكواخ المبنية من الطين دون أن تمسهم الحضارة أو المسيحية ، وتعيش الجماعات السوداء بعيدا فىمعازلها ولكنها مازالت تهدد رجال الله ولهذا يجب تعذيبهم من وقت لآخر ، فى حين أن الملونين قد ابعدوا عن التفكير ، والهنود على وشك اعادتهم الى الهند ، اما المدن فما زالت مقاطعات ريفية يحكمها الكيرك ، والبريطانيون يحزمون حقائبهم تاركين أرض الله والمخلوقات التى تعيش عليها لتتلقى أوامرها من شعبه المختار .

وكان كل هذا بالطبع مجرد وهم وخيال . الا انه مع هذا يجب ادراك تلك المثالية الخيالية التى تجول بعقول الكثيرين من الأفريكانرز من أجل فهم الأحداث التى تجرى فى جنوب أفريقيا .

وفى الواقع كانت الحياة قد تغيرت فى جنوب افريقيا تغييرا جذريا فى القرن العشرين . فبالرغم من أن مزارع الأفريكانرز كانت وما زالت قائمة فى الفيلد الأعلى ، الا أن الكثيرين من ابنائهم ساروا فى الاتجاه المضاد فانتقلوا من المزارع الى المدن . واضافت الثورة الصناعية التدريجية صناعات ثانوية حديثة الى صناعة استخراج الذهب والماس التى اقلقت راحة الأفريكانرز وأمنهم . وحلت المدن الحديثة امثال جوهانسبرج ، وكيب تاون وبورت اليزابث وديربان محل القرى القديمة الغارقة فى سباتها ، وانشئت شبكة واسعة من المراكز الصناعية تعتمد على عمل الأفريقيين والملونين . ولكن الصناعة لم تجند عمالها مستخدمة التقاليد المتبعة فى صناعة التعدين . وهكذا ابتدأت الجماهير الصناعية الحديثة التى لا تنتمى الى أصل أوروبى ، والتى أصبحت اعدادها حينذاك تتعدى أعداد الأوروبيين المتمدينين ، ابتدأت فى الحياة حياة فردية وعائلية فى المراكز المتمدينة القريبة من المدن . وأضحت هذه الجماهير من السكان المتمدينين بمقارنتها مع العمال المهاجرين الذين عملوا فى المناجم لفترات محدودة من الوقت تحت ظروف شبه عسكرية ثم عادوا الى معازلهم . وقد كانت الحياة الصناعية علاوة على الثروة المعدنية هى التى خلقت اقتصاديات جنوب أفريقيا . وبمحض الصدفة مول هذا الاقتصاد الزراعة ذات الكفاية المنخفضة وبهذا جعل فى الامكان الاحتفاظ بمستوى حياة الأفريكانرز التقليدية دون الاضطرار الى قيام ثورة زراعية .

وسارت الثورة الصناعية فى جنوب أفريقيا فى نفس الطريق التقليدى

من جهة عناصرها الأساسية ، ولكن السمات الاجتماعية الخاصة التى تتسم بها الدولة حولت من مداها الثورى ودفعت به عبر طرق ومسالك خاصة ، وعلى هذا حدث التدفق الطبيعى للسكان من المناطق الريفية الى المناطق المتمدينة وكذلك حدث نمو فى فئات العمال المهرة ، والنصف مهرة ، والعاديين . وثارت أنواع من الصراع الطبقى كما أنشئت المنظمات الصناعية بين أصحاب العمل والعمال وفى نفس الوقت امتلأت الأحياء الشعبية القذرة الواقعة فى المناطق المتمدينة بالنتائج الحتمية المترتبة على الثورة الصناعية مثل الأمراض والأزمات الاجتماعية والشعور بالتذمر .

الا أنه مع هذا ، فانه نظرا لأن البناء الاجتماعى للحياة فى جنوب أفريقيا كان قائما على أساس اللون ، فقد كانت آثار الثورة الصناعية اكثر ابداعا وأقل اعتباطا عنها فى أى مكان آخر ، اذ أنه نتيجة لهذه الحالة جذبت الثورة أصحاب الأعمال والعمال المهرة جميعا من المجتمع الأبيض ، أما العمال غير المهرة فقد كانوا جميعا من السود ، وظل العمال النصف مهرة ، لفترة من الوقت ، أكثر الطبقات امتزاجا ، فكانوا يتكونون من الأوروبيين والملونين ، والافريقيين . ولكن سرعان ما تدخل العامل السياسى ليمنع البيض مهما كانت قدراتهم من الاقتناع بالعمل كعمال نصف مهرة أو عاديين . ولكن حيثما ، هددت المنافسة « الأبيض الفقير » فانهم كانوا يساندونه فى مواجهة حظه السيىء أو عجزه على حساب التقليل من مركز المنافسين من غير البيض ورفع مركز البيض عديمى الكفاءة . وفى نفس الوقت أصبح الفقر والظروف الاجتماعية المنخفضة محصورا فى غير البيض بطريقة مصطنعة . وبالطبع كانت توجد بعض الاستثناءات لهذه القاعدة العامة ، اذ أصبحت حفنة ضئيلة من التجار الهنود الناجحين فاحشى الثراء ، كما أن فئة قليلة من الحرفيين عملت على اختراق حواجز العجز فى كل مجموعة طبقية ، بينما حصل الملونون على مركز أفضل نسبيا بمقارنته بمركز الأفريقيين فى الكاب . ولكن هذه الاستثناءات بثت المزيد من الارتياح عبر الحدود اللونية العامة المطبقة فى جميع أنحاء الدولة .

وكانت نتيجة هذا التوجيه السياسى للثورة الصناعية حدوث تمزق فريد من نوعه فى هيكل التقدم الاجتماعى الكلاسيكى . ولهذا حدث صراع بين أصحاب الأعمال والعمال البيض فيما يتعلق بالأجور وشروط العمل، ولكن التعاون كان ضئيلا بين كل من العمال البيض والملونين فى الصراع الاجتماعى . وبدلا من هذا وجد العمال غير الأوروبيين فى الصناع

الأوروبيين أشد المنافسين حدة حينما حاولوا احراز التقدم ، ذلك لأنهم كانوا يعتبرونهم أول المنافسين لهم حيثما طرحت الترقيات على بساط البحث . وفى بعض الأحيان استغل أصحاب الأعمال هـذا الانقسام الموجود بين العمال ، وأحيانا أخرى كانوا يحاولون التغلب على الحاجز المصطنع الذى يقف أمام تدريب وترقية العمال غير البيض . مدركين الضرر وعدم الكفاءة اللذين يسببهما هذا النظام ولكن دائمـا كانت الاعتبارات السياسية تعلو على الاحتياجات الاقتصادية .

وفى نفس الوقت لم تصاحب الثورة الصناعية على الاطـلاق ثورة زراعية مماثلة ، كما هو الحال فى معظم الدول الأخرى : اذ ان النصيب الأصغر من الأرض الذى كان مخصصا للأفريقيين اعترته عوامل التعرية المستمرة ، وظل يخضع لأبسط طرق الزراعة البدائية ؛ كما ان مزارع البيض ظلت على عدم كفاءتها ، ولكن المساعدات التى وفرتها لها الأرباح الصناعية كانت تشد من أزرها . ولم يكن من الممكن احـداث أى تغيير جذرى فى الحياة الزراعية الا بتخليص الفلاحين الأفريكانز من نظرتهم المتخلفة ، وباستثمار رأس مال كبير فى ادخال عنصر الحداثة على المعازل الأفريقية . وفى الواقع من الممكن أن يؤدى كل من هذين الاجراءين الى تقويض التقاليد الاجتماعية التى يتمسك بها المجتمع الأبيض فى جنوب أفريقيـا .

ولهذا كان المجتمع فى جنوب أفريقيا عند اندلاع الحرب العالمية أكثر تعقيدا فى تقسيماته الاجتماعية عن أى مجتمع آخر فى العالم . وكانت توجد طبقتان متميزتان من أصحاب الأعمال : وتتكون الطبقة الأولى من المولين المتمدينين ورجال الأعمال ، وأصحاب المناجم والطبقة الثانية من الفلاحين الريفيين الذين لا يشتركون معها الا فى القليل . اما الصناع البيض فكانوا يشكلون من أنفسهم طبقة عاملة اذا ما وقف أصـحاب الأعمال فى وجههم ، ولكنهم كانوا يعتبرون عادة أصحاب عمل بالنسبة للخدم الأفريقيين ، وخصوما عنيدين يقفون فى وجه تقدم العمال غـير البيض . وفى الواقع كانوا يشكلون أرستقراطية عمالية . وأخيرا شكلت الجماهير الهائلة من عمال المناجم الأفريقيين ، والعمـال الصناعيين ، والخدم والعمال الزراعيين والفلاحين القبليين الذين يعيشون عيشة كفاف ، شكلت الطبقة العاملة ، مضافا اليها الجاليات الملونة والهندية . ولكن هذه الطبقة تشتت أيضا وكان ينقصها الهدف الذى يربط بينها نظريا وعاطفيا أو عمليا .

وجعلت الأحداث التى وقعت فى ثلاثينات القرن العشرين فى الامكان

وجود نسبة أكبر من التعاون بين قسمى الأفريكانز والبريطانيين من الطبقة الحاكمة أكثر من أى وقت آخر منذ تكوين الاتحاد .

وفرضت الأزمة المالية والعالمية التى حدثت حينذاك تكوين حكومة ائتلافية بين هيرتزوج زعيم القوميين الأفريكانز ، وسمطس الذى كان حزبه يمثل الجالية البريطانية ، والمال ، والتجارة ، وجماعة الأفريكانرز ذوو الأفكار الناضجة . وكان الثمن الذى تلقاه هيرتزوج لقاء اتباع منهج سمطس الاقتصادى أن استغل تأييد منافسه رغما عنه فى شطب الأفريقيين من سجلات الكاب الانتخابية ، وفى الحصول على سلطات جديدة ليطرد أكبر عدد من الأفريقيين من المدن . وفى تخصيص أماكن استيطان جديدة للأفريقيين تسمح بتكوين معازل أكثر اتساعا .

وأدى اندلاع الحرب الى تشتيت هذا التآلف وانهار معه التحالف الأفريكانى البريطانى ، لأنه بينما صمم سمطس على وجــوب اتحاد جنوب افريقيا مع بريطانيا وفرنسا ، أعلن هيرتزوج عن وجوب حيادها . وحصل سمطس على غالبية ضئيلة ، فأصبح رئيسا للوزارة ، فى حين أن هيرتزوج اتحد مع مالان مكونا جبهة معارضة قوية متحدة . ولم تطل مدة الهدنة بين القوميين ، اذ أنه قبل وفاة هيرتزوج فى عام ١٩٤٢ انفصل هو وهافنجا عن مالان لكى يكونا حزب الأفريكانرز ، ولكن بنهاية الحرب تعاون كل من مالان وهافنجا بدون ارتياح من أى من الطرفين ضد سمطس .

وأدت الآثار التى تركتها سنوات الحرب الى تفاقم جميع المشاكل الرئيسية فى جنوب افريقيا ، كما أدى النشاط الذى قامت به منظمات الأفريــكانرز القومية السرية وشـــبه السرية مثل منظمــة براندفاج والبرويدر بوند ، والجريى ـ شيرتس والريدنجز ـ ديدبوند ، علاوة على الدعاية النازية التى نشرها الدكتور فيرفورد فى جريدة «الترنسفالى»، أدى الى تعميق الهوة بين أفريقيى جنوب أفريقيا البريطانيين ، والقسم القومى من الأفريكانرز . وأدى قانون تثبيت الأوضاع الصـــادر فى سنة ١٩٤٣ ، والذى يهدف الى اعاقة أى توسع فى مشروعات التجارة الهندية فى الترنسفال أو شراء الأرض فى ناتال ، أدى الى اثارة عداء « حى » يبلغ تعداد سكانه مليونا من الهنود . وأدى انشاء الادارة الاستشارية للملونين فى نفس العام الى اشعال الآراء السـياسية بين ملونى الكاب الذين يبلغ عددهم مليونا أو يزيد ، ذلك لخشيتهم أن يكون ذلك تدعيما لأول تفرقة تشريعية لمجتمعهم .

الا انه بالرغم من كل هذا كان تأثير الحرب على الاقتصاد القومى أعمق بكثير من هذا التفاقم الذى اكتنف العداوات القائمة فعلا . وقد

يظن الانسان من النظرة الأولى أن الاقتصاد القومى قد ساده الرخاء نتيجة لبواعث الحرب ، اذ أن الدين القومى الخارجي قد أعيد بأكمله الى الوطن ، ودعم انتاج الذهب ضمان وصول الواردات . واتسع نطاق الصناعات الثقيلة والثانوية لمواجهة احتياجات الحرب ؛ الا انه من جهة أخرى ، تطلب هذا التوسع ذاته عمالا مهرة جدا كان الحاجز اللونى قد وقف فى سبيلهم ، ولطم التضخم الفئات الفقيرة خاصة من الأفريقيين لطمة قوية قاتلة ، اذ كان يوجد عجز مزمن فى المساكن ووسائل الترفيه الاجتماعية الأخرى ، كما أن وسائل النقل كانت تعانى عجزا شديدا فى المزيد من الامدادات ، وكانت الزراعة ما زالت راكدة وما زالت عاجزة عن سد احتياجات الشعب من المواد الغذائية . وكانت جنوب أفريقية دولة فقيرة بالرغم من ارتفاع المستوى المعيشى بين البيض ؛ فكانت الملايين الثمانية من الأفريقيين تعيش على متوسط دخل قدره عشرة جنيهات سنويا للفرد ، والمليون من الملونين على خمسة وعشرين جنيها للفرد ، بل ان المائة والخمسة والعشرين جنيها التى يعيش عليها الفرد من المليونين ونصف من البيض لم ترفع متوسط الدخل الفردى الا الى ستة وثلاثين جنيها .

والأهم من هذا كله ، أنه من الآثار العامة المترتبة على الحرب أن تدفق الناس من القرية الى المدينة . ففى السنوات العشر التى انقضت فيما بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٤٦ تزايدت أعداد سكان مدينة جوهانسبرج من ٥١٩ر٣٨٤ الى ٧٢٧ر٩٤٣ ومدينة كيب تاون من ٣٤٤ر٢٢٣ الى ٤٥٤ر٠٥٢ ومدينة جيرمستون من ٧٩ر٤٤٠ الى ١٢٨ر٩٧١ وبريتوريا من ١٢٨ر٦٢١ الى ٢٣٦ر٣٦٧ ؛ وكان الافريقيون ينزحون الى المدن بنسبة أكبر من الأوروبيين ، اذا كانت النسبة المئوية لزيادة الأفريقيين فى نفس الفترة ٥٧ر١٦٪ بمقارنتها بنسبة زيادة الأوروبيين التى تبلغ ٣١ر٥١٪ وأصبح عدد الأفريقيين الذين كانوا يعيشون فى المدن حوالى مليونى نسمة وكانوا يتزايدون بنسبة خمسة فى المائة سنويا . علاوة على هذا ، حدث تزايد ملموس فى عدد الأفريقيين الذين يعيشون فى المناطق الريفية الأوروبية ، تاركين فى المعازل نسبة أقل من ٤٠٪ من الشعب الأفريقى . ولما كان العدد الأكبر من هؤلاء يعملون موسميا فى المناجم ، فقد اضطروا الى ترك معظم اعمال الفلاحة فى المزارع الأفريقية للنساء والأطفال والشيوخ . وأصبح واضحا حينذاك أن المعازل يمكنها فقط أن تقيم أود عدد ضئيل من المجتمع الاوروبى ، على أساس مستوى معيشى منخفض .

وبالاختصار ، كان من أكبر الآثار التى أحدثتها الحرب ، الاسراع فى العملية التى ابتدأت قبل الحرب والتى كانت تعمل على الدفع بعدد كبير من الشعب الأفريقى داخل أحضان الاقتصاد الأوروبى . وكانت المناجم والمصانع والمزارع تحتاج الى المزيد من العمال الأفريقيين . ولم يكن فى مقدور الكثيرين من الأفريقيين أن يظلوا على قيد الحياة الا بالعمل خارج معازلهم ، وانفصلت أعداد هائلة من الأفريقيين عن قبائلها وأصبحت من سكان المدن الدائمين . وأثبتت الظروف الاقتصادية الصعبة كذب ما زعمته ايديولوجية جنوب أفريقيا من أنه يجب الفصل بين الحياة الأوروبية والأفريقية .

ان هذا الفصل الجذرى بين الاقتصاديات والأيديولوجيات هو الذى واجه جنوب أفريقيا فيما بعد الحرب بما ترتب عليه من ظهور أعقد المشاكل وأعمقها . ولم تكن لديها الوسيلة التى قد تمكنها من اكتشاف امكانية التوفيق عن طريق المناقشة والاتفاق . وكان المجتمع الأبيض يتمتع بشكل من الديمقراطية البرلمانية يسمح لأعضائه بانتخاب ممثليه فى الجمعية العامة ومجلس الشيوخ . وكان شعب الأفريكانرز الريفى يتمتع بقدرته على انتخاب أعضائه بالاجماع ، ولكن عددا من القوميين البارزين وجهوا نقدا لاذعا تجاه النظام الديموقراطى الذى كان متبعا أثناء الحرب ، واعلنوا انه نظام دخيل على مبادىء الأفريكانرز ولكن بالرغم من هذا ، كان النظام البرلمانى عميق الجذور بحيث قدم للمجتمع منصة مناسبة تمكنه من حل خلافاته فوقها بالمناظرة والاقناع .

ولكن مع أن البيض كانوا يخضعون لقوانين برلمانية ، الا أن باقى الشعب كان يخضع لحكم استبدادى ، وعند اعلان الاتحاد احتفظت كل مقاطعة بطريقتها فى تمثيـــل غير الأوروبيين وهى التى تركت للأفريقيين والملونين الأكفاء فرصـــة القيد فى سجلات الناخبين بمدينة الكاب ، ولكنها لم تقدم أى تمثيل مباشر لغير الأوروبيين فى ناتال والترنسفال أو دولة أورانج الحرة . وفي عام ١٩٣٦ شطبت أسماء الأفريقيين من سجلات الكاب ، وأصبح يمثلهم بدلا من ذلك ثلاثة أعضاء منفصلين من الأوروبيين كتعويض لهم . وقام الأفريقيون بانتخاب أربعة شيوخ بيض بطريقة غير مباشرة من جميع أنحاء الدولة . اما الهنود فلم يتمتعوا بالتصويت فى البرلمان أو بممثلين عنهم وعلى هذا ففى نهاية الحرب أصبح يمثل الثمانية الملايين من الأفريقيين ثلاثة أعضاء من بين أعضاء الجمعية العامة التى تبلغ مائة وثلاثة وخمسين عضوا ، وأربعة شيوخ من بين الأربعة والأربعين عضوا ، وكان جميع الأعضـــاء المجلسين من البيض . وحتى فانه بالنسبة للملونين الذين ظلوا فى

سجلات الانتخاب فى مدينة الكاب فقد سمح للرجال فقط بممارسة الحقوق السياسية على شرط أن تتوفر فيهم الشروط اللازمة .

وبهذا أصبح غير الأوروبيين فى جنوب أفريقيا رعايا مستعمرين تحت سيطرة حكامهم البيض . وكان وجه الاختلاف الرئيسى بين الموقف فى جنوب أفريقيا ونظيره تحت الحكم الاستعمارى هو أن حكومة جنوب أفريقيا كانت تمثل شعب الدولة الأبيض بدلا من تمثيلها لجماعة انتخابية منفصلة عنها نسبيا وتنتمى للدولة المستعمرة . علاوة على هذا ، لم يكن لحكومات جنوب افريقيا سوى القليل من العـــلاقات أو لم يكن لها على الاطلاق مع رعاياها المستعمرين علاقات شبيهة بتلك العلاقات التى كانت قائمة فعلا فى معظم المستعمرات . وكانت الجماعات البيضاء وغير البيضاء تشبه معسكرين متعاديين اكثر مما كانت تمثل قطاعين من أمة واحدة . وقد تم انشاء « مجلس تمثيل المواطنين » كنوع من التعويض عن شطب اسماء الأفريقيين من سجلات الكاب الانتخابية فى عام ١٩٣٦ . ولكن هذا المجلس لم يكن على الاطلاق اكثر من كونه مجلسا استشاريا ممثلا لقلة ضئيلة ، وفى نهاية المطاف أوقف أعماله لأجل غير مسمى لعدم استشارة الحكومة له . وكان يوجد الى جانب هذا بعض المنظمات السياسية غير الأوروبية مثل « المؤتمر القومى الأفريقى » الذى تكون فى عام ١٩١٢ ، وحزب « مؤتمر الأفريقيين جميعا » وهى منظمة صغيرة تكونت لمحاربة قوانين عـام ١٩٣٦ . و « منظمة الشعوب الأفريقية » التى كانت تمثل الملونين . « وحزب المؤتمرات الهندية » ولكن بحلول الوقت الذى اندلعت فيه الحرب لم يكن بين أى من هذه المنظمات والحكومة اية علاقة على الاطلاق ، وقدر لمشاكل جنوب أفريقيا أن تواجهها فئات متنافسة متعادية من الشعب لا تتحدث بلغة مشتركة .

لقد كانت تلك هى العناصر المكونة لمشاكل جنوب أفريقيا . ولكن ماذا كان شعور الناس الذين يهمهم الأمر تجاه تلك المشاكل ؟ .

ان الأفريكانرز كانوا يمرون بصعوبة ذات طابع خاص كان لها اثرها على الأقلية التى انبثقت عن عقيدة تصوفية انعزالية آمن بها اناس متزمتون تقليديون . وانقطعت معظم الروابط التى تربط بينهم وبين الدول الأصلية التى كانوا ينتمون اليها ذلك لأنهم كانوا يتكونون أصلا من اللاجئين الهاربين ولأنهم فضلوا الحياة الانعزالية . وعلى هذا اصبحوا مجتمعا انفصاليا قوميا ذا طابع مميز ، ولم يعد أمامهم أى وطن آخر يلجأون اليه اذا ما واجههم أى تهديد خارجى . الا انهم مع هذا لم يبلغ

تعدادهم مليونان من الأنفس فى بلد يعيش فيه ما يزيد عن عشرة ملايين من الأجناس الأخرى . واعتقدوا بأن الاندماج مع الآخرين سواء أكانوا سودا أم سمرا أم بيضا ، قد يؤدى الى اختفاء شخصيتهم القومية ، فى الوقت الذى أدى فيه مرور أجيال متعددة من التكيف الى نبذهم باشمئزاز أية فكرة حتى ولو كان من شأنها أن تؤدى الى تكبير نطاق مجتمعهم القومى ، وبدا لهم أن اختيارهم محدد بطريقين هما : اما السيادة واما الاندثار ، وبالرغم من أنه كان ينتـــاب الكثيرين منهم الرعب من القطعان السوداء ، لأنهم شبوا على أن تلك القطعان تنتظر الفرصـــة لاغتصابهم ، الا أنهم كانوا يكنون شعورا طيبا تجاه خدامهم الأفريقيين أو الملونين . اما أقلية الأفريكانرز الذين كانوا يتمتعون بنســبة أكبر من الذكاء ، خاصة من كان يتلقى منهم العلم فى جامعة ستيلنبوشى اظهروا فهما لكل من الاجحاف اللونى العميق الذى يلقاه زملاؤهم وعدالة المطالب الأفريقية . وواجهوا المشكلة باقتراح انفصال الأجناس التام مع قيام سلطات حكومية كاملة لكل من المجتمعين ، علاوة على هـــذا فانهم أدركوا تماما الحاجة الكامنة فى هذا الحل لتوفير الأرض ورأس المال اللازمين ، من مصادر بيضاء لو قدر للدويلات الأفريقية الحصول على فرصة البقاء ، وأخبروا اخوانهم البيض صراحة بأنه يجب عليهم أن يتعلموا الحياة دون الاعتماد على عمل الرجال السود .

ولكن كان يخيم على شفقة الأفريكانرز وطيبتهم وكبريائهم القومى شعور داهم بالخوف الشديد . وشعرت هذه الجالية بأنها محاصرة بملايين الأفريقيين الذين يعيشون فى وطنهم علاوة على الملايين العديدة الأخرى فى باقى أنحـاء القارة الأفريقية ، واســـتجاب معظم زعمـــائها الدينيين والسياسيين لهذا الشعور من الرعب . وأدى شعورهم بالحاجة الى السيادة العنصرية الى اطلاق صيحة سياسية مضللة تنادى ببعث سيطرة البوير وهى ما يطلقون عليه Baaskap وأدت هذه الصيحة الى اغراق المشاعر النبيلة واحلال الشعور بالاستعداد لمواجهة المشـــاكل الواقعية الاجتماعية القاسية محلها .

وكان من الواضح أن القسم البريطانى أو المتحدثين بالانجليزية من الشعب الأوروبى أقل اهتماما بالسياسة عنه فى الحصول على الأرباح، اذ أنهم عاشوا فى تلك الدولة أساسا لأنها يسرت لهم حياة أكثر راحة وغنى عن تلك التى يسرتها لهم بريطانيا . وكانت أمامهم فرص تحقيق أرباح طائلة فى صناعة التعدين والصناعة والتجارة ، كما كان الدخل الحقيقى فى المجالات الحرفية أكثر ارتفاعا والمنافســـة أقل ووســـائل

الترفيه الاجتماعى اكثر اغداقا ، وبالرغم من أنهم لم يكونوا بالطبيعة مؤمنين مثاليين بالعنصرية مثلما كان الأفريكانرز الا انهم وجدوا انه من الأفيد لهم ماديا المحافظة على الحواجز اللونية بنفس الصلابة . واتخذوا موقفا شبيها بذلك الذى اتخذه المستوطنون البيض فى روديسيا الجنوبية وكينيا مبررين هذا الاجحاف اللونى على أساس التخلف الأفريقى ، والمحافظة على مستويات حياة البيض او دفاعا عن الحضارة الغربية . أما فى ناتال حيث وجدوا أنفسهم على اتصال بأثرياء الهنود المتعلمين علاوة على الجماهير الأفريقية والآسيوية . فقد حدث رد فعل ذى طابع خاص تجاه التفرقة اللونية . ولكن بالرغم من ضآلة ما يكمن فيه من الأفكار الأيديولوجية التى يؤمنون بها ، الا أنه كان متعصبا فى تصميمه على استخدام سلطته السياسية لقمع المنافسة الاجتماعية من جانب الجالية الهندية ، بنفس القوة التى كانت تتعصب بها القومية الأفريكانية .

ولكن مع هذا وجد بريطانيو جنوب افريقيا أنه بالرغم من استمرار حصولهم على الأرباح وتمتعهم بالراحة ، الا أن السلم الاجتماعى كان ينكمش على الدوام . وكانت الحياة فى مدن مثل جوهانسبرج وديربان حيث كانت تتركز أعداد كبيرة من البريطانيين ، تزداد اضطرابا على الدوام بسبب ردود الفعل العنيفة داخل مجتمع يقوم على التفرقة العنصرية . ودائما ما كانت تجرى عملية اعادة تقوية مزاليج الأبواب ، وقضبان الشبابيك ، والمنبهات التى تدق عند السطو . وأصبحت الأسلحة النارية من الضروريات المنزلية المسلم بها ، كما أصبحت سيدات المنازل تتلقين تدريبات على اطلاق النار فى حدائق المنازل . وأكثر من هذا ، فانه بالرغم من أن التشريع كان يعمل دائما على التفرقة العنصرية الا أن البريطانيين قد تعلموا بالتجربة أن القيود المفروضة على الحرية أصبحت تميل الى تخطى جميع الحدود . اذ أن السلطات التنفيذية التى حصلت عليها الحكومات من أجل اخماد معارضة غير الأوروبيين تجاه السيطرة البيضاء ، ابتدأت بالضرورة فى تقييد حرية البيض الشخصية تماما مثلما قيدت حرية غير البيض ؛ وأغمض الكثيرون من البريطانيين أعينهم وأكثروا من اقامة حفلات « البريدج » ، ولكنهم وجدوا انهم مضطرون الى تكرار اغماض أعينهم بشكل متزايد . ودائما ما شعر بريطانيو جنوب افريقيا بانه لو اصبحت الظروف لا تطاق ، فلديهم ملجأ آخر ينتظرهم فى بريطانيا .

ولكن ، بالرغم من الحمى التى أصابت الحياة الأوروبية ، كان يوجد

على الدوام رجال ونساء داخل المجتمعات الأفريكانية والبريطانية يحاربون ضد تيار الرأى العام . وكان ذوو العقول المتحررة فى جنوب أفريقيا أكثر عددا عنهم فى أى مكان آخر من القارة . وكانوا يتراوحون بين من يعطف منهم على الشيوعية أو النظرية الماركسية وبين من يؤمن بالاشتراكية الديموقراطية ، وبين رجال الصناعة الأحرار أو المحافظين ذوى الضمائر القلقة . وفى الامكان وجود هؤلاء فى جميع دروب الحياة خاصة بين رجال الحرف . وكانت تميل حياتهم المدمرة للبدع والأوهام الى القلق . وشعر الكثيرون منهم بضرورة مغادرة الدولة اما من أجل الشعور بالراحة الذهنية ، او من أجل راحة عائلاتهم . وكان مأزق الأفريكان الأحرار أكثر قسوة لأنه لم يكن فقط أكثر عرضة للوقوع فريسة كشبيهه البريطانى بل وأيضا لم يكن أمامه أى وطن آخر يمكنه أن يلوذ اليه . ولكن ويليام شراينر قاد حملة المعارضة ضد ما تضمنه قانون الاتحاد الصادر فى عام ١٩٠٩ من تفرقة عنصرية ، ومنذ ذلك الوقت فصاعدا أصبح له أتباع تحرريون داخل مجتمع الأفريكان ذاته .

وكانت الفجوة بين الطرفين الاجتماعيين فى المجتمع الهندى أكثر اتساعا عنها فى أى مكان آخر من مجتمع جنوب أفريقيا ، فكانت تتمتع حفنة منهم بالثراء الفاحش ، وتحيا حياة الترف بالرغم من خضوعها للقيود العنصرية ، فى حين أن جماهير الشعب كانت تعيش فى نفس الظروف المنحطة التى يعيش فيها الأفريقيون فى الأحياء القذرة من المدن او فى الأكواخ القائمة فى الريف ، هذا علاوة على وجود طبقة متوسطة لها وزنها كانت تضم كل من أصحاب الحرف والتجار ، وكان الشعور بالغيرة من الظواهر المألوفة بين الهنود والأفريقيين لأن الأفريقيين كانوا يشكون دائما فى رفع التجار الهنود للأسعار بشكل فادح علاوة على وجود نوع من العداء العنصرى بين المجتمعين . وأصبح هذا التوتر واضحا جدا خاصة بعد الحرب ، وعلى وجه الخصوص فى اقليم ديربان ، وقد هول من شأنه دعاية الأفريكان القومية التى كانت تسرى بين الأفريقيين لاثارتهم ضد الهنود .

ومن المحتمل أن الهنود الذين يتمتعون بوعى سياسى خاصة بين المجموعة الحرفية ، كانوا يشعرون بالتفرقة العنصرية بدرجة أعمق مما يشعر بها أى جنس آخر . انهم لم يشعروا فقط بطعنة موجهة الى شعورهم بالفخر بحضارتهم القديمة حينما عاملهم البيض الأقل منهم ثقافة نسبيا على أنهم مواطنين اقل منهم شأنا ، بل وأيضا كانوا يعيشون تحت تهديد دائم بطردهم من الدولة التى ولد فيها معظمهم وتربى

وترعرع . ذلك لأن جميع الأفريكانرز وعـدد كبير من البريطانيين رأوا عدم أحقيتهم فى البقاء فى جنـوب أفريقيا . وكانوا يضعون الكثير من المشروعات من أجل اعادة توطينهم فى الهند . وكانوا هم الجنس الوحيد من بين الجماعات البشرية فى الدولة الذى حرم من أى نوع من المشاركة فى الانتخابات البرلمانية . وارتضى الكثيرون من أثرياء الهنود بأن يشتروا راحتهم لقاء تحملهم الاهانات من وقت لآخر . أما الجماهير فكانت تفكر فى مسائل العمالة والأجور والمساكن أكثر مما تفكر فى السياسة . ولكن الرجل الهندى المتعلم المرهف الشعور كان يشعر بذل عميق يتزايد ليصبح شعورا بالاستنكار المرير .

وكانت جماعة الملونين فى الكاب تعانى موقفا تراجيـديا فى بعض أحوالها . فكان أعضاؤها يتراوحون فى مظهرهم بين اللون القريب جدا للأفريقيين الى من قد يظنهم الانسان من البيض . انهم نتاج قرون ثلاثة من الاختلاط الجنسي ، عاشوا ليبرهنوا على أنه ليس هناك ثمة داع لأن ينفر جميع سكان جنوب أفريقيا البيض من الحياة المشتركة مع سكانها غير البيض . وعادة ما كان الأخوة والأخوات ذوو ألوان متفاوتة لدرجة أنهم كانوا مضطرين للذهاب لمدارس مختلفة والبقاء منفصلين . ولزمن طويل قبل المجتمع الأبيض خجلا انتماء جماعة الملونين لـه باعتبارهم أقارب فقراء ، ولكنه لم يعاملهم مطلقا على أنهم متساوين معه ، بل على أنهم فرع تعس ليس له الحق الا فى حقوق محدودة . ودائما ما كان سمطس يستشير زعيمهم الشهير الدكتور عبد الله عبد الرحمن ويتبادل معه المصلحة وذلك بحث من يتمتع بحق الانتخاب من شعبه على الادلاء بصوته لصالح حزب سمطس .

ولكن مجتمع الملونين لم يكن له أفق يتطلع اليه أو آمال يعمل على تحقيقها فى المستقبل . فقد حصل بعضهم على مكانة اجتماعية باعتبارهم صناع مهرة ، وأصبح عدد آخر من بينهم صناعا حرفيين يقومون بخدمة مجتمعهم ، بينما ظلت الأغلبية الباقية تسكن الأحياء القذرة دون أن تحرز أية مهارات . ولكنهم كانوا جميعا منبوذين لدى كل من البيض والسود على السواء ، ولهذا فأيا كان الطرف الذى يحرز النصر فى نهاية المطاف فى معركة الأجناس ، فهو يحكم على الملونين بالطرد ، وأدى هذا اليأس الى اغراق جيل الشباب بصفة متزايدة فى التأمل الباطنى وتفكيره فى تكوين جماعات حزبية ، وفى أثناء الحرب ازدادت مجهوداتهم السياسية الضئيلة . فكان يحاول بعضهم الاحتفاظ بعلاقات ضعيفة مع العـالم الأوروبى ، بينما كان يحاول البعض الآخر التمسك بشخصية ملونة

مستقلة ، ولكن الباقين حاولوا الاشتراك مع الأفريقيين فى تكوين جبهة مشتركة غير أوروبية . ورأى الكثيرون من الشباب الملونين أن فرصتهم الوحيدة فى سعادة المستقبل تكمن فى الهجرة .

وأخيرا ، هل يمكننا محاولة فهم مشاعر الأفريقيين ؟ انه مهما كانت درجة التجانس الموجودة بين الجماعات الجنسية الأخـرى ، فانه من المؤكد أنه لا يوجد أى تجانس على الاطلاق بين الأفريقيين . حقا ، قد يكون من غير المجدى أن نفهم أن الإفريقيين يشكلون مجتمعا قائما بذاته ، ذلك ان لم يعترف الانسان بأن اللون المشترك ، والأصل السـلالى أو القصور الاجتماعى تعتبر سمات اجتماعية . فلقد كان الأفريقيون اما رعاة قبليين أو مزارعين ، أو أطباء ، أو مدرسين ، أو عمال مناجم أو عمال زراعيين ، أو خدم ، أو عمال فى الخدمات العامة ، أو زعماء ، أو محامين ، أو يقومون بأى عمل قد يطرأ على بالك ، أو رجال عصابات أو بلا عمل على الاطلاق . وكانوا يعيشون فى « الكرول » فى معازلهم ، أو فى أكواخ ، على هوامش المدن أو فى شقق مستأجرة فى منازل محترمة ، أو فى « عشش » بجوار المزارع . وكانوا يتحدثون بلغات عديدة مختلفة، وكانت عاداتهم القبلية متباينة بشكل شاسع ، وكانوا يتدينون بعـدد هائل من الديانات . وحتى حالتهم الاجتماعية كانت تتباين فى أجزاء الدولة المختلفة .

وعلى هذا لم يكن من الممكن أن يكون هناك شيئا يسمى الرأى العام الأفريقى . ومنذ عام ١٩١٢ حاول حزب المؤتمر القومى الأفريقى تنظيم المطامح الأفريقية وتوجيهها الى حياة أفضل أكثر تكريما ، وحرية ، ولكن تأثيره كان محدودا الى حد كبير بجماعة الأفريقيين الضئيلة العدد التى تعيش فى المدن ، وتتسم بوعيها السياسى وكانت الشعوب القبلية التى تعيش فى المعازل تبذل معظم جهودها محاولة أن تقتطع بالكاد ما يقيم أودها من أراض فقيرة ، علاوة على أنها كانت جاهلة بوسائل الزراعة الحديثة . أما معظم الشباب فكانوا يقضون معظم أوقاتهم فى معسكرات التعدين . وفى تلك المعسكرات كانوا يعرفون أحيانا شيئا عن قوة الطاقة العاملة ، ولكنهم كانوا بوجه عام يوضعون تحت سيطرة حازمة منفصلين عن اخوانهم المتمدينين . وقد طبع معظم العمال الزراعيين على تقبل السيطرة البيضاء ، ذلك لأنهم تربوا فى جو مشحون بالخضوع للسيد الأبيض . أما فى المدن فكانت تحدث اضطرابات عديدة تنبعث عن الفقر وتهول التفرقة العنصرية من شأنها ، ولكن نادرا ما كان يوجـد تنظيم محدد ، وكانت تعبر هذه الاضطرابات عن نفسها بارتكاب الجـريمة

واستخدام العنف . ولو حتى فى داخل المجتمع الأفريقى ذاته تماما مثلما كانت تفعل تجاه البيض . وكانت أكبر نسبة لمن لديهم وعى سياسى توجد ، كما هى العادة بين رجال الحرف ذلك لأنهم حصلوا على قدر من التعليم . ولأنهم كانوا يشعرون بأن الكرامة مسألة شخصية ؛ ولأنه كان يتوفر لديهم وقت فراغ اطول من غيرهم ، ولهذا فان الدافع على الثورة كان يتباين بشكل جذرى فى اشكاله التى يتخذها .

ولما كانت جنوب أفريقيا دولة صناعية ، فقد يسرت لكثير من مواطنيها الأفريقيين مستويات مادية أعلى منها فى أى مكان آخر من القارة ، ولكن وجود قوانين المرور ، وتحريم تنظيم النقابات العمالية ، وانتشار العجز التشريعى والمدنى ، والاضطهاد البوليسى ، عـــلاوة على الفقر المزمن فى المعازل والقذارة المنتشرة فى المدن خلق موجة هائلة من التبرم . ولكن بمجرد ما ان تصبح الشخصيات التى انبثقت الى حيز الوجود قادرة على تخصيب تلك الموجة وتحويلها الى معارضة واعية فستصبح جميع عناصر الثورة متوفرة ، وفعلا صمم قليل من الأفريقيين على تحقيق هذه الطاقة، ولكن الزعماء البيض كان لديهم نفس القدر من التصميم على تحطيمها .

وكان الكيان الاجتماعى ـ الاقتصادى بأكمله فى جنـــوب افريقيا مضطربا لدرجة أن الولاء الطبقى تفرق فى تيارات عديدة متضاربة ـ اذ ان احدى قطاعات المجتمع وهو قطاع الأفريكانرز الريفى ، لم يخرج على الاطلاق من مرحلة الاقطاع . واتخذت الثورة الصناعية التى تلت اكتشافه الماس والذهب مكانتها الى جانب هذا الاقطـــاع ولكن نادرا ما كانت الثورة الصناعية تهدد بل انها لم تدمر على الاطلاق الاقطاعات الريفية التقليدية . ولهذا تقاسم الدولة راس المال الصناعى والنقدى من جهة مع الاقطاع الزراعى من جهة أخرى . وظلت اعنة الأمور السياسية فى أيدى رجال المجتمع الريفى الى حد كبير . وأفلحت صناعة التعدين على حساب العمل الرخيص الذى كانت تقدمه فئة العبيد الأفريقيين ، ذلك لأن المناجم تختلف عن الصناعة فى انها تستطيع ان تستفيد من العمال غير المهرة . وهنا التقت المرحلتان المتتاليتان للثورة الاجتماعية قسرا عنهما ، بالرغم من انهما تعتبران خصمين متنافرين فى أى مكان آخر .

وكان نتيجة لهذا التحالف العجيب أن انقسم هؤلاء الذين كان من المتوقع أن ينضموا الى المعركة القائمة ضد سادة الصناعة الجدد . وتفشت عدوى المفاهيم الجنسية التى يؤمن بها اقطاع الأفريكان الى

طبقة البروليتاريا الصناعية ذات البشرة البيضاء ، التى انحدرت معظمها من عائلات أفريكانية . وعلى هذا ، بالرغم من وجود صراع على المسرح الصناعى بين أصحاب المناجم وعمالها ، وبين أصحاب رءوس الأموال الصناعية وعمالهم ، فقد كان هذا الصراع فى القطاع الأبيض من المجتمع أما جمهرة طبقة البروليتاريا السوداء فقد عزلت عن قصد بعيدا عن هذا المجال ، وحينما وجدوا أن حياتهم العمالية أصبحت لا تطاق كما هو الحال أثناء اضراب المناجم الذى وقع فى عام ١٩٤٦ ، لم يعد يراودهم الأمل فى تلقى أية مساعدة من زملائهم البيض . واتخذ العمال البيض موقف المتفرج حينما أرسل سمطس وحكومته التى تساندها الرأسمالية قواتهم لدفع الأفريقيين داخل المناجم أو لاجبارهم على الخروج الى سطح الأرض حينما لجأوا الى حيلة البقاء تحت الأرض . ومثلما نجح الاقطاع فى الحصول على هدفه من الرأسمالية عدوته التقليدية ، ومن ثم لم يقتصر فقط على مجرد البقاء بل والانتعاش أيضا ، فكذلك استراحت الرأسمالية ذاتها فى اطمئنان معتمدة على الانقسام القائم بين قوتهـا العاملة المتنافسة .

وسرت عدوى عداوة العمال البيض للسود داخل الحياة السياسية ، فكان حزب عمال جنوب أفريقيا يمثل مصالح العمال البيض . وكان من المتوقع لهذا الحزب أن يقصف بشرور الرأسمالية ، ولكنه اشترك مع القوميين فى عام ١٩٢٤ ليكون حكومة عنصرية ، كما أنه اظهر نفس الاتجاه حينما فرض سيطرته على مجلس مدينة جوهانسبرج فى سنة ١٩٤٧ ، وعندئذ دعم نفسه مع غير الأوروبيين باستخدامه قوات البوليس لطرد العمال الأفريقيين من مدينة الأكواخ التى كانوا قد اقاموها لأنفسهم حينما لم يجد أعضاء الحزب أمامهم الفرصة المواتية لايجاد منازل لهم .

ومن الكذب أن ندعى بأن الجماهير غير الأوروبية كانت قد ابتدئت حتى تلك اللحظة فى تنظيم نفسها على أى أساس اشتراكى . فقد كان لزعماء المؤتمر الوطنى الأفريقى نظرة بورجوازية واضحة ، بل لم يكونوا قد أدركوا حتى ذلك الوقت مبدأ المساواة ليكون هدفا لهم ، وقصروا أنفسهم على أهداف أساسية برجوازية مثل أحقيتهم فى الملكية الخاصة ، وحقهم فى ممارسة التجارة ، وامتلاك الأراضى الزراعية ، والمشاركة فى الحياة السياسية .

وعلى هذا لم يكن الموقف فى جنوب أفريقيا فى فترة ما بعد الحرب يحتوى على البذور التى تؤدى الى حل مشاكله فى المستقبل . ولم يكن

فى الامكان بحث المشاكل الاجتماعية والاقتصادية البحتة على أساس المنطق السياسى ، ذلك لأن المجتمع لم يكن مقسما أساسا طبقا للمصالح الاقتصادية ، بل انه كان مقسما طبقا للون ، وقدر لمعارك هذا المجتمع أن تنشب بين معسكرين عنصريين متعاديين ، فطمسوا بهذا المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية التى واجهت السكان .

وأصبحت المشكلة المحيرة التى تواجه حكومة سمطس هى اتخاذ مشكلة الجنس حلا بديلا لمواجهة المشاكل القومية البحتة . وبدلا من قيام حكومته باتخاذ حل حاسم لمشاكل الاسكان والصحة فى كل من ناتال وترنسفال ، أصدرت قانون تثبيت الأوضاع سنة ١٩٤٣ الذى حرم لمدة ثلاث سنوات أى توسع فى التجارة الهندية فى الترنسفال كما حرم شراء الأرض فى ناتال . وأدى انشاء الادارة الاستشارية للملونين فى نفس العام الى تيقظ سكان الكاب الملونين الى وجوب توقع عزلهم هم أيضا . وفى العام التالى كشف سمطس عن موقفه تجاه مشكلة التمدين المتزايدة، وتنبأ — عرضا — بالتشريع القومى ، باعلانه وجوب ايقاف تيار الزحف الأفريقى نحو المدن ، وبوجوب اعادة العاطلين منهم الى المنازل ، ومعاقبة كل شخص يحاول تعليمهم النظريات الهدامة بكل قسوة .

وعلى هذا يكون البناء قد تم تشييده قبل نهاية الحرب ، وشاهدت الفترة التالية للحرب مباشرة مجرد استمرار للاتجاهات الحكومية العنصرية بالرغم من أنها كانت يجب أن تكرس لعملية اعادة البناء . وفى مهاجمة الشرور الاجتماعية بكل عزم . وفى عام ١٩٤٦ حينما حان الوقت لانتهاء العمل بقانون تثبيت الأوضاع تقدم سمطس بقانون ملكية الأرض للآسيويين ، وقانون التمثيل الهندى . وادى هذا الاجراء الى تقييد حق الهنود فى شراء الملكية الأوربية فى ناتال بشكل جذرى ، فى حين أنه منحهم هم وهنود الترنسفال الحق فى أن يمثلهم شيخ منتخب وشيخ معين علاوة على ثلاثة أعضاء بيض يمثلونهم فى الجمعية العمومية يتم انتخابهم جميعا طبقا لجدول انتخاب عام قائم بذاته . علاوة على هذا ، فقد حصل هنود الناتال على حق انتخاب عضوين من جنسهم ليمثلاهم فى المجلس الاقليمى .

وقام بمهاجمة مواد هذا القانون بكل عنف حزب القوميين بزعامة « مالان » ، وحزب الدومنيون الاستعمارى المتطرف المدافع عن البريطانيين الشديد الايمان بالعنصرية ويستمد معظم قوته من ناتال . ومن جهة أخرى تقبل البعض هذا القانون فقط باعتباره حجر الأساس للحقوق الهندية الذى أرساه هوفمير نائب سمطس المتحرر . ولكن منظمة الهنود

ذاتها المسماة بحزب مؤتمرات هنود ناتال والترنسفال أعلنت سخطها الكامل على هذا القانون ، اذ وصفه الدكتور يوسف دادو زعيم الترنسفال بأنه « عرض كاذب لامتياز صورى » ، وبأنه « محاولة شيطانية لخنق الهنود اقتصاديا والتقليل من شأنهم اجتماعيا » ، ولهذا لم يقبل هـــذا العرض الكاذب ولم ينفذ هذا القانون على الاطلاق .

وفى نفس العام استنكر الأفريقيون أيضا سياسة حكومة سمطس ، اذ انه بعد أن شطب أسماء أفريقى الكاب من جدول الانتخابات العامة فى عام ١٩٣٦ منحهم حق تكوين مجلس تمثيلى وطنى كتعويض لهم . وكانت هذه الهيئة انتخابية . ولكن ، بما أنها كانت مقصورة على وظائف استشارية فقد نبذها المجاهدون الأفريقيون . واستغل سمطس وجود هذا المجلس كبرهان على أن الأوروبيين كانوا يعلمون الأفريقيين طريقة الحكم الذاتى ، ولهذا شعر بضربة قاضية للصورة العامة التى رسمها فى ذهنه حينما قرر أعضاء هذا المجلس المعتدلين تأجيل أعمال هذا المجلس لأجل غير مسمى بعد أن أثار غضبهم المعاملة التى لاقاها الأفريقيون الذين أعلنوا اضرابهم فى المناجم فى عام ١٩٤٦ ، وبعد أن واجهوا اهانات متكررة باصدار تشريعات تعمل على التفرقة العنصرية وأصبحوا مؤمنين بأنهم لن يحصلوا مطلقا على سلطات حقيقية .

وفى ذلك الوقت تقريبا أصبحت السياسات المتبعة فى جنوب أفريقيا من المشاكل العالمية . وكان سمطس واحدا من الواضعين الأساسيين لميثاق هيئة الأمم المتحدة ، ولكن لم يمر عام واحد على قيام هـــذه المنظمة حتى وجد سمطس نفسه متهما أمامها بسبب اتباع سياسته التعصبية ، وهاجمت المسز بانديت شـــقيقة نهرو موقفه من الهنود بكل عنف وتلا ذلك المقاطعة الهندية الاقتصادية . ووجهت الى سمطس أيضا صراحة تهمة رفضه اخضـــاع اقليم جنوب أفريقيا الموضوع تحت الانتداب لاتفاق الوصاية الذى عقده مع هيئة الأمم المتحدة . وكان فى الواقع ، قد وعد الأوروبيين الذين يعيشـــون فى جنوب غرب أفريقيا بضرورة تمثيلهم فى البرلمان الاتحادى ، وعبر عن أمله فى ضـــمان وحدة الاقليم الشاملة مع جنوب أفريقيا . وادعى بأن الاستفتاء العام الذى أجرى يدل على أن غالبية الأفريقيين كانت تؤيد هـــذه الوحدة بالرغم من ضآلة عدد من نظر الى الطريقة التى تم بها الاستفتاء نظرة جدية .

ولكن حينما هوجمت هذه السياسة فى الأمم المتحدة لم يفعل سمطس شيئا ســوى ما وعدهم به بتقديم تقرير لمجلس الوصاية خاص

بادارته للاقليم . ولما كان جنوب غرب افريقيا قد وضع تحت انتداب عصبة الأمم ، أصبح من الواضح أن الأمور المتعلقة بادارته . ووضعه السياسى ، ورفاهية شعبه ، تقع مسئوليتها على العالم بأجمعه . ولكنه كان من الواضح فعلا أن الخمسين الف أوروبى الذين يعيشون فى ذلك الاقليم علاوة على الحزبين الرئيسيين فى جنوب افريقيا كانوا يرمون الى ادخال الاقليم فى وحدة مع الاتحاد ، مع وضع السكان الأفريقيين تحت السياسة العنصرية المتبعة فى جنوب افريقيا . واكسب موقف سمطس فى الأمم المتحدة شعبية منقطعة النظير بين الأوروبيين التابعين له بل ان مالان حثه على سحب جنوب أفريقيا من عضوية المنظمة .

وفى عام ١٩٤٨ انتهت فترة حكم البرلمان الذى تم انتخابه أثناء ذروة الحرب فى عام ١٩٤٣ واستعدت الأحزاب لاجراء انتخاب عام . وكانت هناك دلائل متزايدة من الانتخابات الفرعية التى اجريت على أن الحزب المتحد بزعامة سمطس كان يفقد التأييد ، ذلك لأن الكثيرين من الأفريكانرز كان قد ثار غضبهم عندما راودهم الشك فى ان سمطس كان يهدم أسس وحدة دولة الأفريكانرز باتخاذه مثل تلك الاجراءات الخاصة بحرمان البرويدربوند Broederbond الكارهين للأجانب قانونا من الخدمة العامة ، ومنح الهنود حق التصويت . وتقديم المزيد من المال لتعليم الأفريقيين . وظن الكثيرون من الصناع البيض ان الحزب المتحـــد لن يحميهم كما يجب من المنافسة غير الاوروبية لأن مؤيديه الرأسماليين كانوا يحتاجون الى الطاقة العاملة واعتبروا هذا الحزب ممثلا للأثرياء البيض أكثر مما كان يمثل الفقراء منهم ؛ أما سكان الكاب الملونون الذين تعتبر أصواتهم ذات أهمية خاصة فى عدد المقاعد ، فقد شعروا بالعداء تجاه اجراءات التفرقة الحديثة .

وكانت كل هذه الأمور اعتبارات انتخابية ، أما من وجهة النظر الثاقبة فى مستقبل جنوب أفريقيا ، فاننا سنجد أن التهمة الموجهة ضد حكومة سمطس هى انها لم تواجه على الاطلاق المشاكل الحقيقية التى كانت تهدد بتدمير المجتمع . ولقد كشفت لجنة فاجان التى عينها سمطس لتكون بمثابة هيئة بديلة للاجراءات الحكومية التى تتخذ فى معالجة الأخطاء التى تظهر بصورة متكررة ، كشفت عن المدى الذى وصلت اليه الفوضى الاجتماعية التى خلقها النقص الحادث فى المساكن المدنية ، والحالة الصحية المتدهورة ، وقوانين المرور المعقدة ، والفشل فى تيسير الأمور امام تدفق الأفريقيين الهائل داخل المدن ، بل وافلات زمام السيطرة عليهم ، وسمة التبذير التى انطبعت بها القوى العاملة المهاجرة .

لقد كان سمطس ضحية للمجتمع الذى كان يعيش فيه ، فكانت دائما ما تحدوه الرغبة فى أن يفعل شيئا ولكنه لم يتمكن مطلقا من السيطرة على القوى الاجتماعية داخل مجتمعه . وبالرغم من أنه كان مزودا بعقل وتجربة كشفا له عن انقسام جنوب أفريقيا بين الاضطهاد العنصرى والحاجة الاقتصادية الا أنه سمح لنفسه بالهروب من تلك المشاكل واللياذ بمشاعر عنصرية أرستقراطية بدلا من مواجهة حقائق غير مرغوب فيها ، ولهذا فقد ارتضى أن يدفع الثمن الذى طلبه منه أتباعه من الأفريكانرز لكى يضمن التأييد الذى يحتاج اليه للحصول على السلطة فى الوقت الذى وقع فيه ضحية للاغراء فقبل أن يلعب دورا عالميا كحل بديل لمواجهة مسئولياته الداخلية ، ونتيجة لهذا أصبحت التفرقة العنصرية أكثر عنفا فى أواخر فترة حكمه عنها فى أوائلها ، ولعب هو نفسه دورا ايجابيا فى ارساء الأسس التشريعية والادارية التى مكنت القوميين من بناء مجتمعهم القائم على التفرقة .

ولكن بالرغم من معاناة سمطس من الضعف الانتخابى والفشل الادارى ، الا أن فردا لم يتوقع على الاطلاق هزيمته فى انتخابات سنة ١٩٤٨ ، اذ عقد حزبه المتحد تحالفا انتخابيا مع حزب العمال بزعامة جون كريستى ، وبالرغم من أنه فقد ولاء أتباعه العمال الأكثر ايمانا بالعنصرية ، وفقد كذلك ولاء الحزب الاستعمارى ، الا أن هذه الجماعات لم تكن تتمتع الا بتأثير ضئيل بين الناخبين .

وكونت المعارضة أيضا حلفا انتخابيا ، اذ أن الحزب القومى بزعامة مالان ، وحزب الأفريكانرز بزعامة هافنجا اتفقا على هدف مشترك وهو حاجتهم الى المحافظة على الحضارة البيضاء تحت صيحة التجميع الكامنة فى كلمة الأفريكانرز الحديثة « التفرقة العنصرية » .

وجرت المعركة الانتخابية ذاتها فى زوبعة من المشاعر العنصرية ، دون أن يواجه أى فرد منهم المشاكل القومية الحقيقية . وهاجم القوميون « التحرر » الذى انطبع به الحزب المتحد ، مركزين هجومهم على شخصية « ج . هـ . هوفمير » نائب سمطس ، الذى كان يود الحصول على السلطة حتى يتخذ اجراءات اجتماعية معقولة ويضعها موضع التنفيذ ، ولكنه كان يرضى نفسه فى كثير من الأحيان بالتهديد المتكرر باستقالته من الحكومة . ودافع الحزب المتحد عن نفسه ضد هذا الهجوم بمحاولته اقناع الناخبين بتمكنه من الدفاع عن الحضارة البيضاء أفضل من القوميين .

ولدهشة الجميع أحرز التحالف القومى ـ الأفريكانى النجاح فى ذلك

اليوم بأغلبية خمســـة مقاعد ، ولكننا لو اخذنا عدد المقاعد القروية والانتصارات العظيمة التى احرزها الحزب المتحد فى عدة دوائر انتخابية متمدينة لوجدنا أن سمطس ومؤيديه قد تفوقوا على معارضيهم بما يزيد على ١٠٠،٠٠٠ صوت ، ولكن مع هذا حصل القوميون على خمســـة وعشرين مقعدا والحزب الأفريكانى على سبعة مقاعد فى الحكومة ؛ ونتيجة لهذا وجد الحزب المتحد نفسه غير ممثل فى الدوائر الانتخابيـــة المتحدثة باللغة الأفريكانية .

ومن اجل خدمة الأغراض الانتخابية لم يعد المصطلح الحديث المسمى « بالتفرقة العنصرية » يعنى اكثر من كونه ترجمة أكثر شمولا لفكرة « البعث الأفريكانى » التقليدية المسماة « Baaskap » أو السيادة البيضاء . وقدر لهذا المصطلح أن يتخذ مغزى فكرى وسياسى أكثر عمقا ـ وقد حلل المستر جستس ڤاجان الرأى السائد فى جنوب أفريقيا حينذاك فى تقريره الذى نشره فى عام ١٩٤٨ ، بالعبارات التالية : « هناك جناح من المدافعين عن سياسة يمكن أن نطلق عليها سياسة الفصـــل التام ، والهدف الذى يصبون اليه هو الانقسام الاقليمى الكامل بين الأوروبيين والوطنيين ، حتى يكون فى جنوب افريقيا فى نهاية المطاف اقليم لا يوجد به أى وطنى على الاطلاق ، واقليم آخر لا يمكن أن نعتبر فيه أى اوروبى ساكنا مستديما .. اما فى الجناح الآخر فيمكننا ان نضع هؤلاء الذين يرون بوجوب عدم وجود أية تفرقة سواء فى الناحية القانونية أو الادارية . أما الرأى الثالث ، فيمكننا أن نضعه بين هذين الرأيين اللذين ذكرناهما بعاليه ، وهو الذى يرى بأن كل من المجتمعـــات الأوروبية والوطنية المنتشرة بين أرجاء الدولة كما هو الحال فى الوقت الحاضر ، ستستمر فى بقائها على الدوام جنبا الى جنب ؛ ولهذا يجب الاعتراف بدوام التشريع فى اعتباره ، والتى تجعل من الضرورى بل ومن المناسب اتخاذ اجراءات الفصل بينها فى الأمور الادارية » .

وكان الحزب المتحد هو المعتنق لوجهة النظر الأخيرة هذه ، فى حين كان يعتنق وجهـــة النظر الثانيـــة حفنة من الاحـــرار البيض والاشتراكيين والشيوعيين ، والزعماء غير الأوروبيين ؛ أما الرأى الأول فهو ذلك الرأى الذى ينطبق الآن على المصطلح « تفرقة عنصرية » .

ونظرية التفرقة العنصرية التى تعنى بكل بساطة « الانفصال » ، انبثقت فكريا عن جماعة من طلبة جامعة ستيلنبوش ، اذ انهم كونوا منظمة تعرف باسم « ادارة جنوب أفريقيا للشئون العنصرية » ؛ وتعتبر هذه المنظمة منافسة « للمنظمة المتحررة للعلاقات العنصرية » القـــائمة فى

جوهانسبرج . وكان من بين أعضائها المؤسسين عدد كبير من وزراء المستقبل ، ولكن البروفيسور ايزيلين كان الرأس المدبرة لتلك المنظمة وقد أصبح فيما بعد السكرتير الدائم لادارة شئون المواطنين . وكان البروفيسور ايزيلين هو الذى وضع التعريف الفكرى الكلاسيكى لنظرية « التفرقة العنصرية » مستخدما العبارات التالية ، فقد عرف أولا المصطلح « جنس » على أنه « مجموعة طبيعية كبيرة من الناس تميز نفسها بوضوح عن المجموعات الأخرى التى تشترك فى مجموعة مختلفة من الصفات الوراثية بفضل ما تتسم به صفات وراثية مستديمة مشتركة بين جميع أعضائها » .

ثم تقدم بعد ذلك ليحدد معنى التفرقة العنصرية فقال : « اننى أقصد بالانفصال ، فصل المجموعات غير المتجانسة عن سكان هذه الدولة ووضعها فى وحدات اجتماعية ـ اقتصادية منفصلة ، تسكن أجزاء منفصلة من الدولة ، وتتمتع كل منها فى منطقتها بحقوق المواطنة الكاملة ، وأعظم هذه الحقوق جميعا هى فرصة تنمية تلك القدرات التى قد يتمتع بها أفرادها الى ذروة طاقتها » .

وبعد ذلك دون البروفيسور ما ارتآه كمجال للاختيار أمام الأوروبيين فى جنوب أفريقيا فقال : « والحل البديل هو اما أن يظلوا شركاء مع المواطنين ، وأن يبقوا على خضوعهم لفترة قد تطول أو تقصر ، ثم يمكنهم فى نهاية المطاف من الوصول الى حالة من المساواة العدائية المثيرة للقلق ، حينما يصبحون منظمين بدرجة تمكنهم من رفع أيديكم عنهم بالقوة ، واما أن تعودوا أنفسكم تدريجيا على تسيير أموركم بدون الحاجة الى عملهم ، وتعليمهم من أجل اكتفائهم ذاتيا ومن أجل التوسيع من رقعة أراضيهم واضافة المزيد اليها بكل حرية بعد أن يبرهنوا على مقدرتهم فى الزراعة المربحة مع الاحتفاظ بخصوبة الأرض وزيادتها فى نفس الوقت » .

ولكن مهما بدت أكاديمية هذه النظرية فى وجه الحقائق الاقتصادية فى جنوب أفريقيا الا أنها حذرت بكل هدوء البيض فى جنوب أفريقيا من أن الانفصال يتضمن عدم الإعتماد على القوى العاملة الأفريقية وتسليم الأراضى الزراعية لها . وبالطبع لم تكن هذه هى « التفرقة العنصرية » التى جذبت أصوات القوميين اليها ، اذ أن الناخبين البيض كانوا يريدون أفضل الحسنيين ، فكانوا يريدون العمل الأفريقى فى المناجم ، والمصانع ، والمطابخ ، ولكن مع ازالة الأفريقيين من أمام أعينهم . واضطر رئيس الوزراء الجديد الدكتور ناثانيل مالان الى تهدئة مخاوف

مؤيديه المزارعين الذين كانوا يخشون أن يفقدوا القوى العاملة التى يمتلكونها ، وذلك باعلانه بأنه ليست لدى حكومته اية نية لتطبيق سياسة التفرقة العنصرية الكاملة ، ولكنها مكافة بالمحافظة على السيادة الأوروبية على الدولة بأكملها . وكرر هذا التأكيد وزراء كثيرون غيره من بينهم الدكتور فيرفود الذى تولى الوزارة من بعده .

ولكن حتى وان لم تطبق على الفور سياسة التفرقة العنصرية الكاملة أو تلك السياسة التى اصبحت تسمى فيما بعد بسياسة «البانتوستان» الا أن حدثا جذريا قد وقع فى الحياة فى جنوب افريقيا ، فلم تكد الاعلانات الإنتخابية الكبيرة تزال من فوق لوحاتها حتى شاهدت جميع الأجناس تلك التغيرات . فلقد ظهرت فى مدينة الكاب لأول مرة القصاصات التى تدعو للتفرقة العنصرية على قطاراتها ومكاتب بريدها . ووجد الصناع الأفريقيـــون أنه لم يعد فى مقدورهم الحصول على تدريباتهم خشية منافستهم للعامل الأوروبى . وابتدأ الملونون يفقــدون مراكزهم فى الوظائف العامة حتى يمكن توظيف البيض الفقراء بدلا عنهم ، ووجــد العمال العاطلون الأفريقيون انه لم يعد فى وسعهم الحصول على اية فائدة ترجى ، أما الهنود فقد حصلوا على رشاوى كبيرة حتى يعودوا الى الهند ، بينما سحبت منهم الامتيازات المحدودة التى كانت قد منحت لهم فى الماضى . وتوقفت مشروعات الاسكان الأفريقية ، وفجأة أصبح رجال البوليس أكثر عنفا اما هؤلاء الأفريكانرز الذين اتهموا بجريمة الخيانة أثناء الحرب فقد خرجوا ثانية للحياة العامة .

وكان أمام الحكومة ثلاثة اهداف رئيسية : اولا ، صممت على أن تجعل الاتصال بين البيض وغير البيض صعبا ونادرا بقــدر الامكان . ثانيا ، كانت تهدف الى تطويق البريطانيين بسيطرة مجتمع الأفريكان . ثالثا ، كانت ترمى الى استغلال السلطات التشريعية والادارية الكاملة فى تحطيم كل شكل من أشكال المعارضة ضد سياسة التفرقة العنصرية التى تنتهجها سواء أكانت هذه المعارضة آتية من طرف السود أو الملونين أو البيض . وهذا ينطبق مع ما قاله آريك لو ، وزير الشئون الاقتصادية، لأحد الصحفيين الأمريكيين ، من انه يجب الاحتفاظ بالسيطرة على جنوب أفريقيا فى ايدى « ممثلى الثقافة الأوروبية » ، لئلا تقع تحت سيطرة « البروليتاريا الســوداء التى تساندها الشــيوعيــة القوية » . ويقول ج . هـ . سترجدوم وزير الأراضى ان المعارضة لسياسة التفرقة تعتبر خيانة مساوية لخيانة من يرفض الدفاع عن وطنه .

وفى احدى التشريعات التى اتخــذت فى الدورات المنعقــدة فى

عامى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ اتخذت خطوات جريئة نحو تحقيق هذه الأهداف الثلاثة . فقد صدر قانون يقضى بعدم شرعية الزواج بين الأوروبيين ، وغير الأوروبيين ، وأثر مباشرة على عدد ضئيل من الناس ، وبالرغم من أن هذه القلة قد قاست بعنف الا أنها قفلت الباب أمام المزيد من مثل تلك الزيجات . وتلا اصدار هذا القانون تعديل لقانون الفسق الصادر فى عام ١٩٢٧ الذى يحرم على جميع غير الأوربيين الاتصال الجنسى بالأوروبيين ، وترتب على هذا القانون سيادة نظام الجاسوسية الذى يقوم به فرع خاص من قوات الشرطة لمراقبة العلاقات الشخصية بين الرجال والنساء فى جميع أنحاء الدولة وسلسلة من المحاكمات وجد فيها البيض وغير البيض أنفسهم فى قفص الاتهام لتصرفات خاصة بهم.

وعندئذ قررت الحكومة وجوب تصنيف كل مواطن عنصريا اذا كان لا بد من نجاح التفرقة العنصرية بشكل فعال . ولكن وجود ما يزيد على المليون من الملونين كان يحمل دليلا أولا وقبل كل شىء على أنه لا يمكن للوزراء أن يثقوا فى مراعاة المجتمع الأبيض للتفرقة الجنسية . علاوة على هذا ، فقد برهن البحث على أن عددا كبيرا من العائلات البيضاء التى يعيش الكثير منها بين مجتمع الأفريكانرز يسرى فى دمائهم عروق دماء الملونين . ولهذا صدر قانون تسجيل السكان ليتيسر تسجيل الشعب بأكمله الذى سيجبر نتيجة لهذا على حمل بطاقات شخصية تبين الجماعة الجنسية التى ينتمى اليها كل فرد .

ومن الواضح انه قد تم اتخاذ هذا الاجراء من أجل فرض صعوبات خاصة على ملونى الكاب الذين كانوا يدخلون ضمن عائلاتهم أطفالا من الممكن اعتبارهم من البيض وأطفالا آخرين ذوى سمات أفريقية قوية ، وكان من الضرورى التضحية مرة أخرى بالحرية والكرامة الفردية على مذبح النظريات العنصرية .

ووصلت ذروة اجراءات عملية الفصل هذه باصدار قانون مناطق التجميع ، الذى يهدف الى اعطاء الحكومة السلطات فى تحديد نوع الجماعات الجنسية التى يجب أن تعيش وتتبادل التجارة أو تدير اعمالها فى مناطق معينة . وبممارسة مثل هذه السلطات أصبح فى امكان الوزير أن يعلن عن تخصيص منطقة معينة لحياة جنس معين دون مشاركة جنس آخر له ، وفى امكانه أيضا أن يرسل المخبرين ورجال الشرطة لتفتيش الشقق أو المحلات التجارية بدون سابق انذار وفى أى وقت يشاء ، ومن ثم فانه يمكنه أيضا طرد السكان واجبارهم على بيع ممتلكاتهم مقابل أى مبلغ قد يحصلون عليه . وكان من المحتمل عند تطبيق هذا القانون أن يضر بمصالح التجار الهنود من الناحية المالية ، وأن يلحق الضرر بمنازل

الأفريقيين والهنود من الناحية الاجتماعية وأن يترك الملونين بدون أى مدافع عنهم فى مناطق معينة من الكاب ، كما أنه اعطى للحكومة سلطات مطلقة فى تحديد المكان الذى يجب أن يعيش أو يعمل فيه كل ساكن .

وكان قانون حق المواطنة الصادر فى عام ١٩٤٩ هو الذى أعطى للقوميين السلطات لتأكيد سيادة الأفريكان على البريطانيين ، وأعلنوا فى صبيحة يوم الانتخاب نهاية الهجرة التى لا يراعى فيها التفرقة ، معلنين عن عزمهم فى ممارسة المزيد من التمييز فى اختيار مهـــاجرى المستقبل . وحينذاك ، رفعوا حد المدة المتطلبة لحصول المهاجرين الجدد على حقوق الامتياز من عامين الى خمسة أعوام ، بل وعند توفر هذا الشرط تركوا للوزير حق تقدير كل حالة على حدة وتقرير منحه أو عدم منحه هـــذا الامتياز ، ولما كان معظم المهاجرين قد أتوا من بريطانيا فان ذلك الاجراء كان يرمى عن قصد الى تقييد تأثير البريطانيين السياسى وابعادهم عن جداول الانتخاب حتى اجراء الانتخاب التالى على الأقل ، وعلى هـــذا يتمكنون من تدعيم كفة الناخبين التى كانت تكمن دائمـــا فى الدوائر الانتخابية الريفية التى تمتلىء بالأفريكان .

ولكن حكومة مالان كانت قد كشفت عن طبيعتها الاستبدادية بمزيد من الوضوح حينما استغلت سلطاتها فى تحطيم المعارضة الموجهة ضد سياسة التفرقة العنصرية ، وكان من الممكن اصدار قانون قمع الشيوعيين الذى صدر بالفعل فى عام ١٩٥٠ طبقا لاجراءات برلمانية ، الا أنه فى الواقع كشف عن روح معارضة للديمقراطية تمام المعارضة مثله فى ذلك مثل أية دولة شيوعية أو فاشستية .

وأعلن القوميون فى بيانهم الذى أصدروه بمناسبة الانتخابات ، « بقمع الكنائس والمنظمات التى تحطم سياسة التفرقة العنصرية وتعمل على نشر النظريات الغريبة عن الأمة » ، وكان معنى هذا أن المواطنين فى جنوب أفريقيا سيحصلون على حقوقهم السياسية طالما انهم يؤيدون سياسة التفرقة العنصرية ، والا سيلغى حقهم فى التعبير عن آرائهم ، وأصبح من الواجب على الحكومة حينذاك أن تبرهن على أن ذلك لم يكن مجرد دعاية انتخابية ترمى الى استمالة سكان الغابات من الأفريكان ، ولهذا كان من المحتم عليها أن تصيغها قانونا وتطبقها بكل حزم وشدة .

وكانت الآراء الشيوعية بالطبع تشكل تهديدا ضد مجتمع جنوب أفريقيا العنصرى ، فقد كانت الشيوعية التقليدية تهتم بالطبقـــات الاجتماعية وليس بالأجناس ، وهدفها هو تحطيم حكم الطبقة التى تستمد سلطاتها من ثرواتها ، وبالطبع كان المؤيدون للشيوعية فى جنوب أفريقيا

يعطفون على السود أكثر من البيض ، لكن ذلك لكونهم فقـــراء وليس لكونهم سودا ، ففى الواقع كان الشيوعيون يوجهون نقدا عنيفا ضـد المنظمة الأفريقية الرئيسية المسماة بحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى ، واستنكروا أهدافها « التحررية » و « البورجـــوازية » . وهاجموا السياسات الاصلاحية التى كان ينتهجها القوميون الأفريقيون ، وكذلك الأوروبيون ذوو العقليات التحررية الذين كانوا يعطفون عليهم ، مصممين على أن القيام بعمل عسكرى من أجل تحقيق المطالب التى لا يمكن الاتفاق عليها هو فقط الذى يمكنه أن يضمن التقدم .

وبعد النصر الانتخابى الذى أحرزه القوميون فى عام ١٩٤٨ كانت السياسة الحكومية تبرهن على صحة الادعاء الشيوعى على الدوام ، اذ أن الأحداث قللت من مكانة الأفريقيين الذين ينتمون الى الطبقة المتوسطة ويعملون من أجل التقدم التدريجى ، فى حين أن الزعماء المجاهدين فى كل من حزب المؤتمر الأفريقى والهندى احتلوا الصفوف الأمامية ، وكانت الميول الشيوعية تكتنف بعضهم .

ولكن الشيوعية فى جنوب أفريقيا تختلف عنها فى أى مكان آخر فى العالم ، اذ أن مصدر استمالتها الوحيد لكل من الأفريقيين والهنـــود والملونين هو مطالبتها بغير تحفظ بالمساواة العنصرية الكاملة مع وجود عدد من اتباعها الشجعان الذين كانوا على استعداد للمكابدة من أجل هذا الهدف . وكانت السياسة التى انتهجها القوميون هى التى دفعت بكثير من المعارضين للشيوعية من بين غير الأوروبيين الى التعاون الوثيق مع الشيوعيين من أجل المساواة العنصرية .

ولكن القمع الذى نص عليه قانون الشيوعيين لم يكن فى الواقع يختص بالشيوعيين أنفسهم لكونهم شيوعيين ، اذ انه عند تحـــديده لمفهوم الشيوعية اشتمل على « أى تشجيع لمشاعر العداء بين الأجناس الأوروبية وغير الأوروبية التى قد ينتج عنها تغييرات تقدمية داخل الاتحاد » . وطبقا لمواد القانون أصبح فى مقدور الحاكم العام اعتبار أى فرد شيوعيا اذا ما وجهت اليه تهمة المدافعة عن تحقيق أى هدف من تلك الأهداف ذات الطابع الشيوعى ــ أما مسئولية اثبات براءة المتهم فملقـاة على المتهم نفسه .

وفى الواقع ، فقد أعطى هذا القانون للحكومة السلطة فى ايقاف أية منظمة لا تروق لها وطرد أى معارض لها من الحياة العامة ، وفى العام التالى لاصدار ذلك القانون صدر تعديل آخر أعطى للحكومة سلطات بأثر

رجعى ، ولهذا بطل أثر الحل الارادى للحزب الشيوعى كما ازداد تضاؤل الحدود الضعيفة التى كانت ما زالت باقية على حكم الحكومة المطلق .

وأدى هذا النظام التشريعى بتضامنه مع التنظيمات المقيدة واستخدام السلطات القائمة على التفرقة فى الادارة ، ادى الى تدعيم النصر الانتخابى الذى حققه القوميون فى عام ١٩٤٨ واعطائهم القدرة على مضايقة جميع منافسيهم ، والشروع فى اقامة بناء سطحى لمجتمع ذى نظام طائفى على أسس تم ارساؤها من قبل ، واعلن الكثيرون حينذاك عن نيتهم فى اقامة حكومة ذات شكل جمهورى تتمشى مع أفكار مبادىء الطاعة العمياء القديمة التى كانت موجودة فى جمهوريتى « الفورتريكرز » و « الأفريكانرز » أكثر مما تتمشى مع النظام البرلمانى الموروث عن البريطانيين ، وصمموا كذلك على الغاء المقاعد الثلاثة التى تمثل افريقيى الكاب فى البرلمان ، وشطب أسماء ملونى الكاب من سجل الناخبين ، ولكن لما كان هافنجا يؤمن بعدم امكانية تحقيق هذه الأهداف بدون المزيد من التأييد فى الريف ، ولما كانوا ما زالوا يعتمدون على حزبه الصغير من الأفريكان من أجل الحصول على الغالبية ، فلقد أجبروا على الانتظار بفارغ الصبر من أجل تحقيق هذه الأهداف .

واتخذ القوميون خطوة أخرى نحو ممارسة السلطة غير المقيدة حينما أدخلوا جنوب غرب أفريقيا فى الاتحاد فى عام ١٩٥٠ متحدين بذلك وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة ، ولأول مرة يحصل الشعب الأوروبى اليافع الذى يبلغ تعداده ستة وعشرون الفا ، على فرصة انتخاب ستة من أعضائه فى الجمعية العامة بالاتحاد ، وقامر القوميون على الناخبين الذين كان معظمهم ينتمى الى عنصر المانى ، فأيدوهم وخصصوا لهم ضعف عدد المقاعد المخصصة للشعب طبقا لنسبته العددية ، ونجحت اللعبة ، فلقد كسب القوميون المقاعد الستة بأجمعها ، وبهذا قللوا من اعتمادهم الى حد كبير على هافنجا وحزبه .

وبالاضافة الى موضوع جنوب غرب أفريقيا التى كانت مستعمرة تحت الانتداب كانت هناك مسألة عالمية أخرى تهم حكومة مالان ، اذ انه منذ قيام الاتحاد فى عام ١٩١٠ كانت حكومات جنوب أفريقيا المتتالية تحث بريطانيا على التنازل عن دورها كحامية لمستعمرات التاج وباسوتولاند وسوازيلاند وبتشوانالاند . ولم يكن القوميون يعتبرون تمسك بريطانيا بسيطرتها على تلك الأقاليم مجرد اهانة للكبرياء القومى ، بل وأيضا كانوا يخشون لئلا تؤدى السياسة البريطانية فى تلك الأقاليم الى تعريض سياسة التفرقة العنصرية التى يمارسونها للخطر ، وكانت باسوتولاند جزيرة منعزلة وسط

اقاليم جنوب أفريقيا ، كما أن سوازيلاند تكاد تشبهها فى هذا تقريبا ، أما بتشوانالاند فكانت تشترك معها فى حدود تبلغ عدة مئات من الأميال . ولكن الحكومات البريطانية أهملتها جميعا اهمالا شنيعا ، وبحث معالم شعوبها عن العمل فى مزارع جنوب أفريقيا أو فى مناجمها . ولكن التفرقة التى كان يمارسها القوميون حينذاك لم تكن قد طبقت هناك ، واعتقد مالان وزملاؤه انه قد حان الوقت لأن تحقق بريطانيا شبه الوعد الذى كانت قد منتهم به وقت قيام الاتحاد وأن تقوم بتسليم تلك الأقاليم اليهم .

ووصلت هذه المسألة الى ذروتها عندما ثار موضوع سيرتزى كاما ، اذ أن هذا الشاب البامانجواتو الذى كان من المفروض أن يكون زعيم المستقبل تزوج بفتاة انجليزية فى لندن ، واذا بالرعب يعترى السكان البيض فى جنوب أفريقيا ، ذلك لأن وجود زعيم أفريقى يعيش مع زوجته البيضاء قريبا جدا من حدودهم معناه تحد مباشر ليس فقط لسياسة التفرقة العنصرية ، بل وأيضا للكيان الأساسى للحياة فى جنوب أفريقيا . وثارت فى ذلك الوقت بعض المعارضة داخل قبيلة البامانجواتو ذاتهابزعامة ماكها تشيكيدى عم سيرتزى ، وانتهزت الحكومة البريطانية تلك الفرصة لتنفى سيرتزى وتطرد تشيكيدى من أراضى البامانجواتو ، وبدا واضحا ان مالان قد حقق هدفه ، ولكن ثارت مخاوف أفريقيى جنوب أفريقيا حول ما سيأتى به المستقبل ، وأثارت مطالبها من جديد بوجوب تسليم الأقاليم الى حكم جنوب أفريقيا ، وتنافست الشعوب الأفريقية التى كانت تشكل الغالبيه العظمى من السكان فى جميع الأقاليم ، ضد تلك المطالب فبالرغم من انهم كانوا نياما سياسيا الا أن تهديد حكم جنوب أفريقيا ابتدأ فى اثارة مشاعرهم ، واتخذ ذلك فى بداية الأمر شـــكل المطالبة بحقهم فى اشتمالهم داخل مجال السياسة الاستعمارية البريطانية ، بما تمنحه من مساعدات اقتصادية ، ثم فى مشاركتهم تدريجيـــا فى تحمل المسئوليات السياسية .

وفى نفس الوقت الذى كانت جنوب أفريقيا بزعامة القوميين تسير بسرعة لأن تكون القلب النابض للقومية البيضاء فى جميع أنحاء النصف الجنوبى من القارة ، كان يعتقد عدد كبير من البيض فى كل من روديسيا ، ومستعمرات التاج ، وكينيا فى أن سياسة جنوب أفريقيا قد رسمت بطريقة خاصة للابقاء على الحكم الأبيض ، هذا بالرغم من أن الجزء الأعظم من البريطانيين فى تلك المجتمعات كان يراوده الشك فى موقف الأفريكانرز المعارض للبريطانيين .

ولم تكن هناك معازل فى المستعمرات البرتغالية فى كل من موزمبيق وأنجولا بالرغم من أن البرتغاليين لم يوافقوا على عقيدة التفرقة العنصرية، ولكن فى الواقع ، بالرغم من أوجه الاختلاف بين كل من سكان جنوب أفريقيا والمستعمرين البرتغاليين ، الا أن كلا منهم كان يحترم الآخر ويعطف على موقفه . وأدت ندرة النساء البيض فى كل من موزامبيق وانجولا الى قبول الاختلاط وبالطبع كان هذا مناقضا تماما للمبادىء الاولى التى نادى بها سكان جنوب أفريقيا ، ومن جهة أخرى لم يكن سكان جنوب أفريقيا يؤيدون نظرية الاستيعاب التى بمقتضاها اصبح مسموحا لعدد ضئيل من الصفوة الأفريقية بالدخول فى المجتمع الأبيض ، هذا بالرغم من أنهم كانوا يراقبون برضاء الوسيلة المحدودة المتزمتة التى كان يتبعها البرتغاليون ، وترددهم فى منح الأفريقيين تسهيلات تمكنهم من الحصول على تعليم عال ، علاوة على كل هذا كان سكان جنوب أفريقيا معجبون بتصميم البرتغاليين على اقامة حكومة مركزية بحتة تبعد الشعب الأفريقى عن المشاركة فى النواحى السياسية . وعمل الحكم الاستعمارى الاستبدادى الذى كانت تلازمه سياسات قامت على عقيدة كاثوليكية برتغالية ذات صبغة خاصة فى وضع المسئولية الاجتماعية على كاهل الطاقة العاملة ، وعلى مد مناجم جنوب افريقيا بطاقة هائلة من العمل الرخيص للعمل فى مناجمه . ومن ثم فقد كان طبيعيا أن تبدو كل من نظرتهما الاستبدادية المشتركة ومصالحهما العسكرية والاقتصادية المتبادلة ، فى نظر كل من سكان جنوب أفريقيا والبرتغاليين ذات أهمية أعظم من تلك التوافه التى تفصل بينهما .

وتوفى سمطس فى عام ١٩٥٠ ، كما أن هوفمير قائد قواده والمفكر الوحيد الذى يضارعه نالته المنية بعد انتخابات سنة ١٩٤٨ مباشرة ، وقوت هاتان الخسارتان اللتان كان من المحال على المعارضة تعويضهما ، من شدة قبضة القوميين ، وبات واضحا منذ ذلك الوقت أن المعارضة التى ينظمها الوطنيون ضد سياسة التفرقة داخل المجتمع الأبيض قد أصبحت محرومة من الزعامة الفكرية القادرة على تشكيل جبهة تحد خطيرة . وانتقل الحزب المتحد الى أيد انتهازية ، تقبل جميع مبادىء التفرقة العنصرية ، فى حين انه كان يمارس قدراته على المعارضة بقدر تماشيها مع الضرورة الانتخابية .

وعلى هذا أكدت سلطة القوميين الصاعدة ومجهوداتهم الناجحة التى بذلت من أجل تحقيق التضامن ، أن مشاكل جنوب أفريقيا سيتم مواجهتها بوسائل تقليدية تفوق فى قوتها أية بدع مستحدثة . واصبح من القدر

اعاقة الثورة الصناعية عن قلب نظام الاقطاع الريفى لفترة أخرى من التاريخ ، وتضييق الخناق على الأسواق ذات الامكانيات الهائلة التى فتح أبوابها للصناعة شعب قوامه ثلاثة عشر مليونا من الأنفس ، كنتيجة للزيادة الطفيفة التى ستعترى الطـــاقة الشرائية بين عشرة ملايين من غـــير الأوروبيين ، وتفضيل الأيديولوجية العنصرية على المشروعات الاقتصادية، وأصبح من المقدر أيضا الابقاء على عبودية جمهرة الطبقـــة العاملة من الأفريقيين والهنود والملونين ، فى الوقت الذى يتم فيه اجباريا اعادة أكبر قدر ممكن من الذين أصبحوا عمالا فى المجتمع الصناعى الى مجتمعهم القبلى الذى يعيشون فيه عيشة الكفاف ، والعمل على استخدام السلطات الحكومية بكل ما لديها من قوة بدون أية شفقة أو رأفة فى منع أى تطور للفكر السياسى الحديث ، وأية تنظيمات أو اجراءات بين الجماهير غير الأوروبية ، حتى ولو دفع ذلك بالمحاربين الى نسيان خلافاتهم العنصرية وتكوين جبهة غير أوروبية مشتركة . ولقـــد برهن القوميون على أنهم مصممون على المقامرة بمستقبل الأمة كله بما لهم من قدرة على قلب نظام التطور الاجتماعى والاقتصـــادى الطبيعى فى مجتمع جنوب أفريقيا رأسا على عقب .

الفصل الخامس

نقطة الالتقاء بين المستعمرين

تلاقت أعظم مجموعة من المستعمرين فى الحزام الأوسط من القارة ، فالاقاليم الأربعة التى تشتمل عليها أفريقيا الاستوائية الفرنسية تشترك فى حدودها مع الكونغو البلجيكى فى شماله وغربه ، ويشترك الكونغو أيضا فى حدوده مع أفريقيا الشرقية البريطانية ووسط أفريقيا البريطانية ، وتقع المستعمرات البرتغالية الى الشرق والغرب من تلك المنطقة أما الى الشمال فتقع ليبيا الايطالية ، والى الجنوب اتحاد جنوب أفريقيا . أما وسط أفريقيا ذاته فقد كان يخضع لحكم ثلاث دول استعمارية رئيسية هى بريطانيا وفرنسا وبلجيكا .

وباستثناء هذه الأشكال المختلفة من الحكم الأوروبى فقد أظهرت المنطقة ذاتها سمات عظيمة التباين والاختلاف ، اذ أن معظمها كان قد نهبت منه سكانه ، ذلك لأن تجارة العبيد كانت سائدة فى معظم أرجائها ، علاوة على المناخ الذى أدى الى انتشار الأمراض وارتفاع نسبة الوفيات ، الا أن منطقتين منها هما رواندا ــ اوروندى ونياسالاند تمتازان بشدة كثافة السكان وقلة مواردهما الطبيعية مما اضطر عددا كبيرا من السكان الى البحث عن العمل فى الخارج . ومن جهة أخرى بينما كان الجزء الأكبر من تلك المساحة تكسوه الغابات أو الحشائش الفقيرة أو الصحراء ، الا أنه فى بعض المقاطعات أمثال كانجا وحزام النحاس ، وجابون ، وسالزبورى وبولاوايو نمت مراكز لها وزنها فى كل من مجالى التعدين والصناعة ، ولهذا فانه بالرغم من أن معظم شعوب وسط افريقيا مازالت تعيش عيشة ريفية أو قبلية ، أو عشائرية أو قروية ، الا أن اعدادا كبيرة من بينها كان لها اما بعض التجربة فى الحياة المدنية واما انها قد استقرت فعلا فى المدن.

وكان للحرب أثر عميق على وسط أفريقيا مثلها فى ذلك مثل أى مكان آخر فى القارة ، ولكن التجربة تباينت فى السنوات الأولى . فلقد دخلت الأقاليم البريطانية ونياسالاند وروديسيا الشمالية والجنوبية الحرب أوتوماتيكيا منذ اللحظة التى صـدر فيها الاعلان البريطانى معلنا بداية الحرب حتى لحظة اعلان الهدنة التى جاءت بعد ذلك بستة أعوام ولكن فى عام ١٩٤٠ غزت الجيوش النازية كلا من بلجيكا وفرنسا ، ولهذا أصبح من المقدر أن يتقرر دور المستقبل الذى سيقوم به كل من الكونغو وأفريقيا الاستوائية الفرنسية بناء على ميزان القوى داخل تلك الأقاليم ذاتها .

ولم تكن هناك الا مصاعب طفيفة فى الاحتفاظ بولاء الكونغو لبريطانيا لأنه لم تكن هناك أية رغبة لدى السلطات الحاكمة الثلاثية التى تتكون من الكنيسة والشركات وموظفى الحكومة فى مساعدة هؤلاء الذين قاموا بغزو أرضهم الأم ، كما أنه لم تبد أية رغبة لدى الأفريقيين بانتهاز فرصة ضعف البلجيكيين واعلان الثورة .

ولكن المسألة كانت تختلف عن هذا فى الأقاليم الفرنسية ، اذ انقسم موظفى الحكومة الرسميون ، فى الرأى بين اطاعة الأوامر الصـادرة من ڤيشى وبين الانضـمام الى هؤلاء الفرنسيين الذين استمروا فى تأييد المجهودات البريطانية ، علاوة على هذا كانت تلك الأقاليم هى أكثر الأقاليم اهمالا بين المستعمرات الفرنسية ، كما كانت الشعوب الأفريقية واقعة تحت تأثير الضغط والاستغلال بوحشية عظيمة ، ولكن حينما كان لابد من الاختيار لم يكن الموظفون المدنيون الفرنسيون وضباط الجيش هم فقط الذين أنزلوا الهزيمة بالمسئولين الكبار الذين يفضلون حكومة ڤيشى ، ولكن الأفريقيين أيضا الذين أسيئت معاملتهم قد أذهلوا الجميع بتطوعهم فى قوات ديجول ومساهمتهم فى التجمعات الحربية ، وكانت جابون هى الوحيدة من بين الأقاليم الأربعة التى ظلت تحت سيطرة ڤيشى لأكثر من عدة أسابيع ولكنها اضـطرت الى تغيير ولائهـا بعد ستة أسابيع من حصـار ليبرفيـل .

ولهذا فانه بحلول نوفمبر سنة ١٩٤٠ كان وسط أفريقيا بأكمله مشغولا بالتأييد التام للحرب البريطانية ضد النازيين والفاشستيين ، وخرج كثير من الأفريقيين الخدمة فيما وراء البحار وبهذا حطموا قيود عزلتهم عن العالم الخارجى وتعلموا شيئا عن تصرفات الشعوب الأخرى ، وكما حدث فى أماكن أخرى من أفريقيا كان لهذه التجربة أعمق الأثر على السيكلوجية الأفريقية خاصة فى علاقاتهم مع الأوروبيين فى أراضيهم .

الا أن الحرب كان لها اثر أكثر عمقا على الحياة فى وسط أفريقيا أكثر مما لها على العلاقات العنصرية فقد أصبحت المنطقة مركزا هاما للامدادات التى تقدم للحلفاء أثناء المجهودات التى بذلت فى الحرب مما شجع على انتاج النحاس والذهب والمطاط والقطن وبعض السلع الأخرى التى كانت فى أشد الحاجة اليها أثناء العمليات الحربية ، وبالقرب من نهاية الحرب ابتدأ رجال الأعمال ذوو النظرة البعيدة فى انتاج اليورانيوم.

وكانت آثار هذه المطالب الجديدة على هذه المنطقة هى نفس تلك الآثار الموجودة فى أماكن أخرى من القارة ، الا أنها تضاعفت بسبب القيمة الخاصة التى تتمتع بها البضائع المنتجة فى تلك المنطقة ، فقد حدثت نفس الاندفاعة نحو المدن ، فازداد عدد سكان ليوبولدڤيل من أربعين ألفا فى عام ١٩٣٩ الى مائة ألف فى عام ١٩٤٥ ، وتضاعفت استثمارات رؤوس الأموال وازدادت الصادرات بدرجة هائلة ، فقد ارتفعت الاستثمارات فى الكونغو من ألف مليون فرانك سنويا فى فترة ما قبل الحرب الى أحد عشر ألف مليون فرانك بحلول عام ١٩٤٨ ، كما ازدادت الصادرات من ٢٫٢٥٠ مليون الى ١٠٫٠٠٠ مليون فى نفس الفترة . وضاعفت روديسيا الجنوبية صادراتها بنسبة تسعة أمثالها فى فترة ما قبل الحرب حتى عام ١٩٥٣ ، كما تضاعف الدخل العائد على حكومتها بنسبة عشرين مرة فى نفس الفترة — وابتدأت كل من الأقاليم البلجيكية والفرنسية فى انشاء صناعات خاصة بها لتمد بها شعوبها بعد ان انقطع عنها تموينها الطبيعى من كل من بلجيكا وفرنسا . وأدت الزراعة الكثيفة خاصة زراعة المطاط والقطن الى ازدياد بؤس الأفريقيين القرويين وانزالهم الى الحضيض . اما فى المدن فقد ابتدأت المنظمات العمالية والنقابات المهنية الحديثة فى حماية أفريقييها المتمدينين لأول مرة فى تاريخها ، وأدى هذا مباشرة الى انبثاق الوعى الاجتماعى والسياسى فى الكونغو الذى دلت عليه حوادث الاضراب والشغب التى حدثت فى عامى ١٩٤١ ، ١٩٤٤ م :

وقد يبدو للانسان أنه قد توفرت فى هذه المنطقة جميع عناصر الثورة الصناعية التى تلتها الثورة الاجتماعية ، وانه من الممكن أن يتوقع الانسان على الأقل أن هذه التغييرات الجذرية فى حياة أفريقيى وسط أفريقيا قد تثير اضطرابات عنيفة مناوئة للاستعمار ، والأهم من هذا كله — فما دامت كل من الحكومة الفرنسية والبلجيكية قد برهنتا على عجزهما فى حماية أراضيهما الأم فكيف سيمكنها مقاومة المجهودات التى تبذل لانهاء حكمهما من وسط أفريقيا ؟ .

ولكن الذى حدث هو أن التقدم الصناعى سار بخطوات متطورة وليس

بخطوات ثورية وكان الاضطراب الاجتماعى ضئيلا جدا ، ولم تحدث أية ثورة ضد الحكم الاستعمارى حتى حينما بدا من المؤكد أن النازيين سيحيقون الهزيمة ببريطانيا وفرنسا وبلجيكا .

أما الأسباب التى لم تجعل الأحداث تسير حسب توقعاتنا الافتراضية فيجب أن نبحث عنها بين الآثار التى تركتها السياسات الاستعمارية ، فقد كان يأمل الفرنسيون فى تحويل رعاياهم السود الى مواطنين فرنسيين سود فى المستقبل البعيد ، وكان يأمل البلجيكيون فى تدريب رعاياهم الأفريقيين على فضائل الكاثوليكية الرومانية والمهـــارات الحرفية ، مع الاشارة الغامضة الى احتمال مشاركتهم فى ادارة شئون بلادهم مع مرور الزمن ، أما البريطانيون فقد كانوا يتارجحون بين مبدأ تفضيل مصالح الوطنيين وبين الحاجة الى حكم المستوطنين الذاتى لأنفسهم وهو المبدأ الذى تعلموه فى حفلة شاى بوسطن .

ولكن بالرغم من أن السياسات الاستعمارية الثلاثة كانت تتباين فى أهدافها الطويلة المدى الا انها كانت تشترك فى الكثير فيما يتعلق بادارتها العملية ، فأولا وقبل كل شىء كانت كل منها تسيطر عليها الشركات الكبيرة التى تعمل فيما وراء البحـــار فقد تمكنت شركات النحاس فى روديسيا الشمالية وكاتنجا وشركة جنوب أفريقيا البريطانية فى روديسيا الجنوبية وشركات الامتياز فى الأقاليم الفرنسية ، تمكنت من السيطرة على الحياة الاقتصادية بيد من حديد حتى تتمكن من ادارة أمورها كما تحب . وبالرغم من ضآلة الأجور التى تدفعها الشركات فى هذه المناطق الزراعية الى حد لا يكاد يقارن مع تلك الأجور التى تدفعها فى أوروبا أو لعمالها البيض . . . الا أنها كانت تعتبر مخرجا من حياة الكفاف التى كان يحياها هؤلاء الناس علاوة على هذا ابتدات الشركات فى كل من كاتانجا وحزام النحاس فى تقديم خدماتها من أجل توفير الرفاهية بشكل لا يمكن الحصول عليه فى أى مكان آخر من مستعمراتها فى الوقت الذى كانت مشاريعها الاسكانية بمقارنتها بالسياسة التى تنتهجها شركات التعدين فى جنوب افريقيا ، كانت توفر الوسائل اللازمة لاقامة حياة عائلية مستقرة .

وكان من آثار هذا الرخاء الرأسمالى الضئيل أن ساند الطبقة العاملة الحديثة ضد الشدائد الجسيمة التى كانت تنطبع بها الحياة الاقتصادية فى مهدها ، ونتيجة لهذا كبحت جماح الثورات الاجتماعية والسياسية التى تثور عادة فى المجتمعات الحديثة العهد بالصناعة ، أما المناطق الريفية فقد تآزرت الأمية مع قصور التنظيم الاجتماعى مع شدة الحكام التقليديين فى منع أى تعبير جدى للشعور بالاستياء .

ومن الجدير بالذكر أنه فى الأقاليم الفرنسية ــ حيث كانت الظروف السائدة تبشر باندلاع الثورة ــ اتبعت سياسة مرسومة لتحاشيها ، فقد عارض فيليكس ايبويه سياسة الاستيعاب الفرنسى التقليدية لأنه كان يعتقد أن القلة المعدودة من الأفريقيين المتعلمين الذين قبلوا داخل المجتمع الفرنسى كانوا منفصلين تمام الانفصال عن جماهير الشعب وتنبأ بأن هذا سيؤدى الى قيام حركات تعبر عن عدم الشعور بالرضا وفى نفس الوقت اعتبر ان وجود الشركات مؤديا الى تحطيم التقاليد القبلية فى المناطق الريفية لجذبها شباب القرى بعيـدا عن قراهم الى المدن والمزارع الواسعة ، ومن ثم حاول قلب هذه الاجراءات رأسا على عقب بالبحث عن الزعماء التقليديين والرجال المسنين واعطائهم سلطات جديدة وتشجيعهم على الدفاع عن مجتمعهم المحلى ، وفى نفس الوقت صمم على أنه حيثما كانت القوى العاملة متطلبة وجب تجنيدها على أسس وطيدة ومدها بوسائل الراحة الحضارية اللطيفة ، وللمرة الثانية لعب الرخاء دور العامل المعوق ضد الثورة العارمة وذلك حينما استغل ايبويه احتياجات الحرب ليقدم حياة اقتصادية واجتماعية حديثة للعمال الأفريقيين .

وتعقدت أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى جميع هذه المستعمرات نتيجة لوجود المستوطنين الأوروبيين ، ففى روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند وحوض الكونغو توافد الأوربيون أساسا بحثا عن الأرض والمعادن . ولقد وجدوا هذا وذاك . وفى الواقع ادعوا ملكيتهم لنصف دولة روديسيا الجنوبية حيث وجدوا مناجم الذهب والنحاس والفحم والقصدير والكوبالت مبعثرة بين المزارع والحقول واجتذبت المناجم العمال المهرة من أوروبا بينما اجتذبت الأرض أثرياء الفلاحين . وأدى وجود هذه المجتمعات الأوروبية الى اقامة حواجز لونية عديدة متباينة فى الأقاليم الثلاثة تعمل كل منها على اعاقة الأفريقيين عن اكتساب المهارات وتحمل المسئولية وتحسين أحوالهم الاجتماعية واثارة ردود أفعال حانقة فى نهاية المطاف . ولكن حلت فترة الحرب مبكرة لدرجة لم تمكن من تحدى شعور الاستنكار الأفريقى ، للسيطرة الأوروبية ولكن كان من نتيجة الحرب أن خلقت الظروف التى اتاحت مثل هـذا التحدى فى الوقت الذى عجلت فيه بدرجة مذهلة تلك العمليات التى قدر لها أن تؤدى الى مواجهة القوى المتنافسة .

وكانت الظروف الاجتماعية ــ الاقتصادية التالية للحرب مشتركة فى الكثير من ملامحها فى المناطق الثلاث المستعمرة . ولكن المواجهة السياسية التى اتخذها كل من البريطانيين والفرنسيين والبلجيكيين كانت تختلف

عن بعضها تمام الاختلاف ، ولكى أثبت ذلك سأبحث كل واحدة منهـــا على حـــدة .

يبدو أن الحكومات البريطانية لم تكـن متأكدة على الاطلاق عما اذا كان اعـــلان ديفونشير الخاص بتفضيل مصالح الوطنيين على ما عداها سيطبق فى مستعمراتها بوسط أفريقيا كما انها لم تتمكن على الإطلاق من أن تقرر ما اذا كانت أفضل المصالح الأفريقية يمكن ان يحددها الأوصياء المستعمرون أو الأوربيون الذين يعيشون فى المستعمرات ذاتها أم الأفريقيون انفسهم وعلى أية حال فقد جاء اعلان ديفونشير بعد أن فات الأوان لدرجة انه لم يستطع ان يؤثر على روديسيا الجنوبية لأنه صـــدر فى نفس العام ـ ١٩٢٣ ـ الذى حصل فيه البيض المستوطنون فى تلك الدولة على حكمهم الذاتى الداخلى .

ولما كانت روديسيا الجنوبية قد أحاق بها الهزيمة أصلا غزاة توافدوا من جنوب أفريقيا فقد اعتبر المستوطنون البيض حائزين على حقوق خاصة على كل من الدولة وسكانها . ونتيجة لأن عددا من مبعوثى السير سيسيل رودس تمكنوا من حث لوبنجولا ملك المتابيلى على التنازل لهم عن حقوق لم تكن ملك يديه ، علاوة على تمكن شركة جنوب افريقيا البريطانية فيما بعد من اخماد حركة المعارضة التى قام بها اتباعه ، نتيجة لهذا استغلت هذه الظروف لمنح المستوطنين الأوروبيين حق اعتبار الدولة ملكا لهم ، ومن المعروف أن وضع اليد نتيجة الغزو عادة ما يعترف به القانون الدولى . ومن ثم كان على احفاد لوبنجولا وأتباعه اما ان يختاروا الخضوع لحكم المستوطنين البيض . واما أن يحاربوهم حتى يتمكنوا بدورهم من ادعائهم بالغزو ، واما ان يعتمدوا على الاجراءات الطويلة المسوفة السوفسطائية النظرية من أجل حث سادتهم على أن يتنازلوا لهم عن سلطانهم .

وبحلول عام ١٩٢٣ قررت الشركة اعتزال حقوقها الادارية وبيعهـــا للحكومة البريطانية وأصبحت روديسيا الجنوبية مستعمرة بريطانية ولكن أعطى مجلسها الانتخابى الذى كاد أن يكون بكامل هيئته من البيض ، حق الاختيار ما بين الحصول على الحكم الذاتى أو الارتباط بجنوب أفريقيا . وقرر الناخبون البالغ عددهم خمسة عشر ألفا بنسبة أربعة الى ثلاثة بوجوب حصـــول دولتهم على الحكم الذاتى مع احتفاظ بريطانيا فقط بسلطات محدودة .

وعلى هذا أصبح المستوطنون البيض فى روديسيا الجنوبية يمارسون بعد انتهاء الحرب مباشرة سلطات غير محدودة على كيان دولتهم ونموها

لفترة تزيد على العشرين عاما . أما بريطانيا فقد احتفظت بحق الفيتو ضد اصدار تشريعات من شأنها التفريق بين الأوروبيين وغير الأوروبيين ولكن ذلك لم يمنع حكومات روديسيا الجنوبية من تخصيص نصف الأرض للأوروبيين وثلثها فقط للأفريقيين أو بالفصل بين الأجناس والاحتفاظ بالسلطات الحكومية فى أيدى الأوروبيين ومن المعتقد أنه فى مثل هــــذه الظروف سيكون التساؤل عما اذا كان تطبيق اعــلان ديفونشير على روديسيا الجنوبية أم عدم تطبيقه مجرد مسألة شكلية .

ولم تكن كل من روديسيا الشمالية أو نياسالاند مستعمرات بل كانتا محميات وقد خضعت كل منهما للتاج البريطانى بناء على طلب زعمائهما . ولكن حينما انتهت فترة امتيـــاز شركة جنوب أفريقيـــا البريطانية سنة ١٩٢٤ ، انتقلت مهام الادارة الى أيدى الحكومة البريطانية ولم يكن هناك أدنى شك فى أن مسئوليتها الأساسية بصفتها السلطة الحامية هو ان تتصرف كوصى من أجل مصالح السكان الأفريقيين . ولكن لما كانت حقوق الامتياز مقصورة فقط على الرعايا البريطانيين فى حين أن الأفريقيين كانوا مجرد أشخاص تحت حماية البريطانيين فانه نتيجة لهذا أصبح للسكان البريطانيين فقط الحق فى الادلاء بأصواتهم . ولقد تم تعيين عضو بريطانى فى المجلس التشريعى لكى يمثل المصالح البريطانية فى حين أنه سمح للشعب الأوروبى بانتخاب نصف أعضاء المجلس . ولكن مهما كان مدى اهتمام بريطانيا بمسئوليتها تجاه محمياتها فانها لم تنس مطلقا تجربتها التى خاضتها فى مستعمراتها الأمريكية ، ذلك أن من هاجر من شعبها الى أقاليمها ، أو محمياتها ، أو مستعمراتها يجب أن يحصل بشكل متزايد على حقه فى ادارة أموره بنفسه ، ولكن كان الأفريقيون بالطبع يتعدون ببون شاسع عدد الهنود الحمر فى أمريكا .

وكانت نياسالاند محمية أيضا ولكن كان الشعب الأوروبى ضئيلا جدا لدرجة أنه بدلا من أن تجرى الانتخابات كانت الهيئات العامة هى التى تختار أعضاء المجلس التشريعى بينما احتفظ موظفو الحكومة الرسميون بسيطرة الأغلبية .

ويجب أن نلاحظ الوجه الرئيسى للتباين بين السياسة البريطانية فى محمياتها وسياستها فى روديسيا الجنوبية ، فعلى النقيض مما هو متبع فى روديسيا الجنوبية فقد تم الاحتفاظ بالنصيب الأكبر من الأرض فى المحميات للأفريقيين لاستقلاله ، وقدر الأفريقيون أيضا عدم وجود نظام المرور فى الأقاليم الشمالية وكذلك عدم وجود اجراءات التفرقة الأخرى على الرغم من أن بعض الاجراءات المعتادة التى تجرى فى روديسيا الشمالية

كانت أكثر تفرقة ، عن طبيعتها من التفرقة المطبقة فى المستعمرة ذات الحكم الذاتى .

وشاهدت السنوات التالية للحرب مباشرة ظهور بعض ملامح الرخاء فى معظم وسط أفريقيا ، اذ أن آلاف الأوروبيين خاصة البريطانيين قد قرروا أن الحياة فى ظروف مجتمع الامتيازات فى أفريقيا تيسر لهم ظروفا معيشية أفضل مما تيسره لهم أوروبا التى مزقتها الحرب وكانت روديسيا الجنوبية جذابة بوجه خاص ذلك لأن زراعة الطباق والمحصولات الأخرى كانت تدر ربحا وفيرا ، علاوة على أن انتاج الذهب الاجمالى كان فى تزايد مستمر ، والصناعات الثانوية كانت قد نمت أثناء فترة الحرب . وكان اندفاع المهاجرين غزيرا جدا لدرجة انه لم تمض فترة طويلة حتى حدث عجز مريع فى وسائل الراحة مما ترتب عليه اصدار قانون الأجانب لضمان تحديد عدد المهاجرين وشروط اختيارهم .

وادت هذه الزيادة المفاجئة فى عدد البيض المستوطنين فى روديسيا الى تفاقم المسألة العنصرية . وقد كان رئيس الوزراء السير جوفرى هوجنز يكتنفه الغموض جدا فيما يختص بمسألة الجنس وان كانت له بعض الآراء التحررية ، فهو لم يجبر فقط المجالس البلدية على الغاء الاحياء الأفريقية، بل وأيضا أخبر بكل جرأة — الأوربيين الذين كانوا قد ابتدأوا فى اتباع الآراء المطبقة فى جنوب أفريقيا بأنه لا يمكن للمجتمع الأبيض أن يعيش دون الاعتماد على العمل الأفريقى . وانضم بعض الوافدين الجدد الى فئات البيض القليلة التى تحملت مسـئولية نشر الرخاء الاجتماعى بين الأفريقيين ، ولكن الغالبية العظمى منهم أظهرت تفوقها الاجتماعى الحديث العهد بمطالبتها بوجوب الابقاء على الأفريقيين فى وضع اجتماعى وضيع ، وفضلوا اعادة ترحيلهم الى معازلهم ، وبالرغم من أن التعصب العنصرى كان يسير بسرعة أبطأ مما هو موجود بين الأفريكانرز القوميين فى اتحاد جنوب أفريقيا الا أنه كان هناك تشابه فى آثار كل منهما . ووجد رئيس الوزراء وقليل من زملائه بما يتمتعون به من مفهوم تحررى قليلا من التأييد للاجراءات التى اتخذوها من أجل مساعدة الأفريقيين وظهرت بوضوح مشكلة رئيسية قائمة بين المستوطنين البيض فى روديسيا وبين الشعور التحررى الا وهى أن غالبية السكان البيض كانوا مناوئين للآراء التحررية وبناء على ذلك أصبح السكان البيض يحتكرون أغلبية الأصوات.

ومن جهة أخرى لم يكن السير جودفرى هوجنز تحرريا الى أقصى الحدود اذ أنه بينما كان يؤمن بوجوب معيشة الأفريقيين فى ظروف مريحة وتقديم يد المساعدة لهم من أجل احراز التقدم الاقتصادى والاجتماعى ،

الا أنه كان يعتقد أيضا فى الابقاء عليهم فى مراكزهم الطبيعية ، وقد تنبأ بأن هذا المركز سيكون فى مستقبل الأيام منفصلا عن مركز الأوروبيين ولكن تحت اشراف الرعاية الأوروبية . وعلى هذا أصدر هوجنز مثلما أصدر سمطس من قبله قانون المناطق المتمدينة الذى يحرم الأفارقة من الحياة فى المدن التى يشغلها الأوروبيون ويحدد اقامتهم بالأحياء المخصصة لهم . وشبيه بما حدث فى جنوب افريقيا اظهرت تلك السياسة موقفا مماثلا للكانيوتية تجاه تمدين جمهرة الشعب الأفريقى الذى حدث نتيجة للزيادة المطردة فى التهافت على الطاقة العاملة .

وكان رئيس الوزراء مغرما بالقاء المواعظ فى رسالة « التطور المتوازى » بين الجنسين ولكن مع هذا بدا واضحا أمام عدد كبير من الأفريقيين خاصة القليلين منهم ممن يتمتعون بوعى سياسى أن هذا كان مجرد ستار زائف لسياسة تهدف الى الاحتفاظ بالسلطة فى أيدى مائة ألف أو يزيد من الاوروبيين وتمكينهم من الاستمرار فى السيطرة على ما يقرب من مليونين من الأفريقيين ، واشاروا الى أن عدم تطبيق العدالة فى توزيع الأرض ورفض التصريح بشرعية تكوين نقابات عمالية واقامة العوائق أمام الأفريقيين حتى لا يشغلوا المناصب الهامة ، والتفرقة فى اتاحة الفرص التعليمية ، تعتبر براهين على أن التطور المتوازى كان يتضمن فى الواقع عدم المساواة فى المعاملة .

وفى الواقع لم يكن ليراود الشك أى أفريقى تجاه نية البيض فى الاحتفاظ بسلطاتهم لو لم تبذر الحكومة بذور هذا الشك فى اتجاهاتها السياسية التى انتهجتها فى السنوات الست التالية للحرب . ولقد كان من دواعى كبرياء هوجنز أن احتفظت روديسيا الجنوبية بنفس نظام الامتيازات القديم الذى كان متبعا فى الكاب . فلم تكن حقوق الانتخاب تبدى أى اعتبار اللون فكان فى امكان أى فرد له دخل يبلغ مائة جنيه سنويا أو ملكية تقدر قيمتها بمائة وخمسين جنيها وله القدرة على النجاح فى اختبار بسيط من تعلم اللغة الانجليزية أن يتقدم للادلاء بصوته. أما من الناحية العملية فقد كان من بين الناخبين الذين يبلغ عددهم حوالى خمسين الفا ، اربعمائة وخمسون فقط من الأفريقيين فى كشوف الانتخابات . وكان فى الامكان أن يتقدم أكثر من هذا على الرغم من أن محو الأمية فى اللغة الانجليزية كان معناه استبعاد من يتكلمون فقط باللغات المحلية ، ومن جهة أخرى خشى بعضهم أن يتقدموا. لأن ذلك قد يخضعهم لضريبة الدخل فى حين أن تلك الصفات التى كانت متطلبة من أجل الادلاء بالصوت فى الانتخابات كانت فى الواقع ترمى الى الاحتفاظ

بالسيطرة البيضاء على البرلمان علاوة على هذا لم يشترك على الاطلاق فى مجلس العموم بروديسيا الجنوبية أى فرد غير أوروبى .

وعلى أية حال فانه فى أواخر أربعينات القرن العشرين ابتدأ الحزب العمالى لروديسيا الجنوبية والجناح الأكثر تحررا من حزب الحركة العمالية فى قبول عضوية الأفريقيين وتنظيم تقييدهم فى جداول الانتخابات وكان هذا كافيا لاخافة هوجنز وزملائه لئلا تكون الحضارة اختبارا صعبا كافيا للمحافظة على قبضة البيض على امتيازاتهم . فقد قصدوا فى أول الأمر الفصل بين الناخبين الأوروبيين والأفريقيين كما حدث فى جنوب افريقيا . ولكن قد يثير هذا حكومة العمال فى بريطانيا ويدفعها الى استخدام حق الفيتو الدستورى الذى تتمتع به لأول مرة ولهذا غيروا من سياساتهم ورفعوا شرط الدخل الى ٢٤٠ جنيها وشرط الملكية الى ٥٠٠ جنيه . وبهذا أصبحت روديسيا الجنوبية فى مأمن بفضل الحضارة التى تقاس بمقدار الثروة اذ أنها كانت تشتمل على رجال البارات من البيض فى حين أنها كانت تستبعد المدرسين السود ورجال الدين .

ان الانقسام الثنائى فى السياسة البريطانية كان أشد ما يكون وضوحا فى روديسيا الشمالية اذ أن الستين ألفا أو ما يقرب من ذلك من الأوروبيين كانوا يرمون على الدوام الى تقليل سيطرة المكتب الاستعمارى مع حصولهم على المزيد من السلطات لكى يحكموا دولة تبنوها . ولم يكن من بينهم فقط حفنة من الفلاحين بل وأيضا قلب صلب من عمال مناجم النحاس الجافين الذين وطدوا مركزهم الممتاز فى وقت عز فيه وجود عمال فى المناجم المهرة ذلك لأن الظروف السائدة فى حزام النحاس لم تكن جذابة بالنسبة للأوروبيين ولم يكن هناك الا أمل محدود فى تدريب الأفريقيين على القيام بالأعمال التى تحتاج الى مهارة . وكان راتبهم الأساسى حوالى مائة جنيه شهريا وهو يعادل قدر ما يتقاضاه عمال المناجم الأفريقيين بمقدار عشرين مرة ، وكانوا شبه مصممين على وجوب بقائه على تلك الحال . وحينما تولى السير روى ويلنسكى الأفريكانى البولندى اليهودى ، ولاعب الملاكمة وسائق القطارات سابقا فى روديسيا الجنوبية ، حينما تولى زعامة السياسة البريطانية ازداد الضغط على المكتب الاستعمارى بمزيد من السرعة والثقل .

ولكن الأفريقيين قد اثبتوا ايضا انهم لم يقفوا مكتوفى الأيدى ليشاهدوا دولتهم وهى تسير فى نفس الطريق الذى سارت فيه روديسيا الجنوبية أو جنوب افريقيا اذ انه فى عام ١٩٤٠ م قام خمسة عشر الفا من عمال المناجم الأفارقة باضراب فى نيكانا وموفيليرا ، فقتلت قوات البوليس

وقوات الجيش سبعة عشر أفريقيا وأصابت خمسة وستين بجراح ، الا أن الأفارقة كانوا قد ذاقوا حلاوة العمل الجماعى وقوة التنظيم وحينما قام الأفريقيون باضراب آخر عام ١٩٤٥ ، فى مرفق السكك الحديدية اقتنع ويلنسكى بأنه يجب اعطاء العمـــال الأفريقيين الحق فى تنظيم نقاباتهم العماليـــة .

وحاولت الحكومة البريطانية أن تهدىء كلا من المجتمعين فى وقت واحد بالرغم من أنها كانت تعطى دائما المزيد من الامتيازات للأوروبيين الأكثر صياحا وعويلا . وعلى هذا اختفت السيطرة الحكومية على المجلس التشريعى حينما ازداد عدد الأعضاء غير الحكوميين الى ثلاثة عشر عضوا من بين أعضائه البالغ عددهم واحدا وعشرين عضوا ، وكان يتم انتخاب ثمانية أعضاء من بين الثلاثة عشر بواسطة الأوروبيين فى حين كان يتم تعيين الخمسة الباقين وكان من بينهم ثلاثة أعضـــاء يمثلون المصالح الأفريقية ولم يكن ذلك الا خطوة واسعة فى الطريق نحو ضمان مجلس تشريعى يمثل الدولة يؤدى الى وضع العملية التشريعية تحت سيطرة الأوروبيين المحليين . ولما كان أربعة أعضاء من بين الأعضاء المنتخبين كانوا اعضاء فى المجلس التنفيذى منذ ما قبل الحرب أصبح من الواضح أن روديسيا الشمالية كانت تتبع نمطا استعماريا تقليديا يعمل على تطوير نظام تصبح فيه الحكومة فى نهاية المطاف تحت سيطرة البرلمان المنتخب . ولو أن الحقوق الانتخابية قد استمرت فى كونها مجال احتكار للأوروبيين فان النمط المتبع فى روديسيا الجنوبية سيتكرر مع توقع الحصول على السيادة فى نهاية المطاف على نفس المنوال المطبق فى جنوب أفريقيا .

وحينما سمحت الحكومة البريطانية (التى كانت حكومة عمالية منذ عام ١٩٤٥ مع شغل آرثر جريش جونز واضع النظريات الاســتعمارية الغابية الشهير لمنصب السكرتير الاستعمارى منذ عام ١٩٤٦) لأعضاء المجلس التنفيذى المنتخبين بادارة المصالح الحكومية ثم أمرت الحاكم باتباع المشورة الاجماعية التى يقدمها له هؤلاء الأعضاء أصبحت صورة الحكم الذاتى متكاملة الى أبعد الحدود ، وكل ما كان متطلبا حينذاك هو استبدال الأعضاء الخمســـة الحكوميين الباقين فى المجلس التنفيذى بأعضاء منتخبين آخرين مع استخدام اللقب « وزراء » وقبول الاستقالة عن طريق الحاكم الذى يحتفظ ببعض السلطات .

ولكن كانت تجرى تغييرات أخرى من المحتمل انها ترمى الى ازالة الحواجز التى تقف فى سبيل هذا التطور ، فقد سمح لاثنين من الأفريقيين فى عام ١٩٤٨ م بالدخول فى المجلس التشريعى . وكان يقـــوم بانتخابهما

مجلس تمثيلى أفريقى وهو عبارة عن هيئة يتم تعيين جزء منها بينما يتم اختيار الجزء الآخر عن طريق المجالس الاقليمية . وفيما بعد تضاعف عدد الأفريقيين وعلاوة على هذا كان قد حدث فى ذلك الوقت تقدم ملموس فى تطور النقابات العمالية الأفريقية وجمعيات المنتجين التعاونية . وقد أدى ارسال الحكومة البريطانية للسيد « و.م كومرى » أحد رجال النقابات العمالية الإسكتلندية المحنكين والسيد و.ك.هـ. كامبل الذى يعتبر مرجعا فى التعاونيات الريفية الى روديسيا الشمالية ، أدى الى احداث نتائج سريعة الأثر . وبفضـــل التطور الذى حدث فى نقابات عمـــال المناجم الأفريقيين بوجه خاص بزعامة لورانس كاتيلونجو ومساعدة كومرى أصبح فى البلاد حركة عمالية منظمة ، لا يكاد يماثلها على الاطلاق حركة سابقة لها فى أفريقيا .

وقد تمكن الأفريقيون هنـــا من الحياة فى المدن لأنه لم تكن توجد تشريعات خاصة بالمناطق المتحضرة شبيهة بتلك الموجودة فى كل من روديسيا الجنوبية وجنوب أفريقيا ــ حقا لقد كانت تلك هى سياسة شركات النحاس التى تناقض ما يجرى فى الوت ووتر ـ ساند من أجل تشجيع
النحاس التى تناقض ما يجرى فى الوت ووتر ـ ساند من أجل تشجيع
استمرار التفرقة والانفصال العنصرى كان الأفريقيون يزدادون تنظيما على هيئة جماعات اجتماعية تشجعهم الحكومة أكثر مما تقف فى طريقهم .

وكان من الطبيعى أن نجد هذا التطور سرعان ما ينعكس فى الاتجاهات السياسية ؛ ففى عام ١٩٤٨ م استغل « جدوين ليوانكا » زعامته لاتحاد جمعيات الرفاهية الأفريقية ليؤسس المؤتمر القومى الأفريقى لروديسيا الشمالية ولم يقدر له أن يظل طويلا على قيد الحياة مثله فى ذلك مثل زعيمه ، ذلك لأنه سرعان ما حل محله هارى نكومبولا الذى كان قد عاد لتوه من مدرسة علم الاقتصاد بلندن . وكانت الحواجز الأفريقية قد رفعت فى وجه الســـيطرة البيضاء حينذاك ، كما أن تشجيع السياسة البريطانية لكلا المجتمعين على الاعتقاد فى أن المستقبل فى متناول يده قد يؤدى بالضرورة الى اثارة التصادم بين الجنسين .

وبالرغم من أن نياسالاند كانت محمية أيضا وتحكمها نفس السياسة الإستعمارية البريطانية ، الا أنها كانت تختلف اختلافا جذريا عن روديسيا الجنوبية . حقا لقد كان الجزء الأعظم من نياسالاند الواقع خارج نطاق حزام النحاس يقيم فيه فلاحون يعيشون عيشة الكفاف تشبه الغالبية العظمى من سكان نياسالاند ولكن باستثناء حقيقة وجود حزام نحاس فى نياسالاند او أى شىء آخر شبيه بذلك فلقد كانت الدولة كثيفة السكان

نسبيا بينما كانت المناطق الريفية من روديسيا الشمالية مشتتة السكان. وادى عدم وجود مناجم التعدين أو صناعات فى نياسالاند الى تركها بدون أية حواجز لونية صناعية أو نقابات عمالية على الرغم من فقر الدولة الشديد الذى جعل عددا كبيرا من رجالها الأشداء يلجأون الى العمل بانتظام فى الخارج فى جنوب أفريقيا وموزمبيق أو روديسيا الجنوبية والشمالية وفى تلك المناطق تلقنوا دروس المجتمعات الصناعية تماما مثلما اكتسب الثلاثون ألفا من الجنود النياسالانديين تجربة وآراء وعادات الشعوب الأخرى .

ولكن مع هذا لم تكن هناك ثمة دلائل على انتقال الأفكار الثورية الى نياسالاند بعد الحرب مباشرة ، فمنذ تكوين المؤتمر الأفريقى فى جنوب أفريقيا فى عام ١٩١٢ احتفظ النياسالانديون بعلاقات معه وحاولوا اقامة شكل مشابه من التنظيم السياسى فى دولتهم . وفى عام ١٩٤٤ م عملوا على تأسيس مؤتمرا قوميا أفريقيا ، الا أن طلباته الأولى كانت اصلاحية بحتة مثلما كانت طلبات مؤتمر روديسيا الجنوبية ، فقد طالب أعضاؤه بكل بساطة بتقدم الأفارقة الاجتماعى والاقتصادى ومعارضة التفرقة العنصرية .

وحقيقة الأمر أنه حتى فيما يختص بعملية نشر مذهب المحافظين الاجتماعى الأفريقى كانت نياسالاند بركة اقطاعية راكدة فلقد كانت حفنة الأوروبيين الذين يعيشون فيها اما من رجال البعثات التبشيرية أو من رجال الادارة أو التجارة أو مزارعى الشاى ، وكان قد ذهب اليها المبشرون الاسكتلنديون منذ القرن التاسع عشر وكانوا محبوبين بوجه عام كما انهم كانوا يحصلون على قسط وافر من التعليم والرفاهية الاجتماعية كما أن الموظفين الاستعماريين كانوا يحتفظون بعلاقات ودية ان لم تكن أبوية تجاه الأفريقيين ، بينما كان من المحتمل وجود شعور بالشك تجاه الآسيويين أكثر مما كان هناك تجاه التجار الأوروبيين ، أما الظروف التى كانت سائدة فى المزارع فقد كانت تتراوح بين اقطاع يتسم بالرخاء واقطاع يتسم باللامبالاة ، الا أنه لم تكن هناك معارضة منظمة ضد نظام المزارع ذاته الا فى النذر اليسير ، كما أنه لم تكن هناك أية مطامع سياسية خطيرة بين الأوروبيين فلقد كانوا قانعين بانتخاب أعضائهم فى المجلس التشريعى عن طريق المنظمات العامة بدلا من الانتخابات المباشرة ، وقبل المجتمع الآسيوى نفس الطريقة وطبقوها فى اختيار عضوهم الوحيد الذى مثلهم ولهذا حينما منح الأفريقيون حق الانتخاب عن طريق مجلس المحمية الأفريقى (المماثل للمجلس التمثيلى فى روديسيا الجنوبية) لم يكتنفهم

أى شعور بالتقليل من شأنهم فى معاملتهم وفى الواقع كان الأفريقيون راضين وقتيـــا بترك الحكومة فى أيدى المكتب الاستعمارى والموظفين الرسميين بينما كانوا يفكرون فى كيفية تطوير الاقتصـــاديات الحديثة بدولتهم التى كانت تعتمد اعتمادا كليا على الزراعة حتى ترسى لهم أصول قاعدة يقيمون عليها بناء سياسيا قوميا .

وكان الدكتور هيستنجز باندا الذى كان قد ترك نياسالاند وهو لم يتجاوز الثالثة عشرة من العمر قاصدا جنوب أفريقيا سعيا وراء التعليم، كان بمثابة الروح الملهمة خلف الاستراتيجية السياسية ولقد تمكن فى نهاية الأمر من الحصول على درجة جامعية فى الطب من كل من أمريكا وبريطانيا ، ثم وطن نفسه على النمط الأوروبى واحتفظ بعلاقات دائمة مع النياسالانديين ذوى الآراء السياسية ونصحهم بتكوين حزب المؤتمر . وأدرك حينذاك ان رعاية المكتب الاستعمارى كان فى امكانها أن توفر أفضل الضمانات ولو وقتيا بعد تسليم السلطات للأوروبيين وبهذا يصبح لدى الأفريقيين الوقت الكافى لتقرير مصيرهم .

ولكن ذلك الهدوء المخيم فى نياسالاند والتقدم المهزوز فى روديسيا الشمالية والفراغ السياسى فى روديسيا الجنوبية كان سطحيا فكان يختفى تحت السطح بركان على وشك الانفجار .

ولقد ابتدأ فى صورة همسات فى عام ١٩١٥ وكانت تلك السنة هى التى اتخذت فيها الخطوات الأولى نحو خلق دولة واحدة بضم كل من روديسيا الجنوبية والشمالية الى بعضهما ، وانبثقت المعارضة فى أول الأمر من جانب البيض الذين يستوطنون روديسيا الجنوبية خشية أن يورطهم اتحادهم مع الشمال فى سياسة استعمارية من المحتمل ان توفر للأفريقيين الفرصة فى الحصول على مهارات فنية ولهذا فضل الكثيرون منهم الدخول فى اتحاد مع جنوب أفريقيا الذى اعتقدوا بأنه سيوفر لهم فرصة أفضل فى المحافظة على امتيازاتهم .

ولكن مع هذا فقد دل الاستفتاء الذى أجرى فى عام ١٩٢٣ م على أن غالبية المجتمع الأبيض كان يفضل أن يحكم شئونه بنفسه على الاتحاد مع الجنوب ذلك لأنهم كانوا ما زالوا يعتقدون فى ان ذلك سيخلصهم من تدخل السياسات التحررية الخطيرة التى تنتهجها بريطانيا فى الشمال . ولكن فى أواخر عشرينات القرن العشرين أدى اكتشاف امتداد مناجم النحاس فى روديسيا الشمالية وازدياد الطلب على ذلك المعدن ، أدى الى ازدياد هائل فى مصادر الدخل الشمالية ، وحينذاك ابتدأ سكان الجنوب

فى ادراك قيمة الاتحاد مع الشمال ، وقد أثمر الضغط الذى مارسوه على الحكومة البريطانية من أجل اقامة أى نوع من الاتحاد باستجابتها لهم بتعيينها لبعثة ملكية ، ولكن بعثة هيلتون الشاب التى قامت بعملها من ١٩٢٧ ــ ١٩٢٩ م وبعثة بليدسلو التي قامت بعمل شبيه بما قامت به البعثة الأولى فى عام ١٩٣٨ ــ ١٩٣٩ م واللتان قدر لهما مواجهة نفس أنواع الضغط ، كتبت كل منهما تقريرا ضد الاندماج مشيرة الى التناقض القائم بين سياسة الاقليمين تجاه الأفريقيين ، الا انه يتضح من كل من التقريرين أنه من الممكن الحصول على بعض المميزات باقامة شــكل من الوحدة الاقتصادية القوية ، ولهذا تم تأسيس مجلس وسط أفريقيا فى عام ١٩٤٥ فى سالزبورى . وكان يتكون من حكام الأقاليم الثلاثة وأعضاء المجالس التشريعية ، وكان هذا المجلس عبارة عن هيئة استشارية بحتة ؛ الا أنه كانت له سكرتريته الخاصــة علاوة على قيــامه بمجموعة مختلفة من الخدمات المشتركة .

ولكن بالرغم من أن المجلس كان يقوم بعمل جليل الا انه لم يستطع أرضاء مطالب الأوروبيين المتزايدة فى كل من روديسيا الجنوبية والشمالية الخاصة بتخليصهم من النفــوذ البريطانى وبســيطرتهم على ادارة شئونهم الخاصة .

ولهذا حصلت الحملة التى تطالب بتعزيز الروابط بين كل من روديسيا الجنوبية والشمالية على قوة دامغة جديدة لها واشترك فيها حينذاك عدد من الأوروبيين من نياسالاند ، ولكن تباينت الدوافع . فلقد ارتأى البعض أن الاتحاد الأوروبى بين الأقاليم الثلاثة هو الوسيلة الوحيدة فى دفع تيار القوة الأفريقية المتزايدة والاحتفاظ بالسيطرة الأوروبية . ولقد عضد من هذه الفكرة نمو النقابات العمالية الأفريقية والأحزاب السياسية ومشاركتهم فى اصدار القوانين التشريعية . ولكن حتى الأوروبيين فى روديسيا الشمالية شعروا بأن هذا الخطر كان يفوق فى خطورته شكهم فى أن سكان روديسيا الجنوبية كانوا لا يريدون سوى مجرد مشاركتهم فى ثرواتهم النحاسية . ومن جهة أخرى كان هنـــاك بعض الروديسيين الذين رأوا أن الوحدة الوثيقة هى فقط الحل البـــديل لعملية انتقال سياسة التفرقة العنصرية اليهم من جنوب أفريقيا . وحينما حصل القوميون على السلطة فى الاتحاد فى عام ١٩٤٨ م تزايد الخوف بصورة مروعة من السياسات التى تنتهجها جنوب أفريقيا . وبالرغم من وجود عدد كبير من الأفريكانرز فى كل من روديسيا الجنوبية والشمالية والتعلق المستمر بأمل الاتحاد مع جنوب أفريقيا الا ان الشعور تجـــاه الارتباط ببريطانيا كان أكثر قوة .

واعتقد الكثيرون أنه فقط باقامة دولة بريطانية قوية فى وسط أفريقيا سيمكن ايقاف موجة استعمار الأفريكانرز ضد البريطانيين عند الليمبوبو .

وادرك كل من السير جوفرى هوجنز والسير روى ويلنسكى المؤيدين الأساسيين لفكرة ربط كل من روديسيا الجنوبية والشمالية ، أدركا الحقائق السياسية الصعبة التى تكتنف الموقف ، وبالرغم من أن حكومة العمال البريطانية قد زادت من سلطة روى ولنسكى بقدر كبير ، الا أن كلا الرجلين كان يدرك أنه لم تكن هناك سوى فرصة ضئيلة فى تسليمها لهما بسيطرتهما النهائية . وفى نفس الوقت ارتأيا أن نفس الحكومة البريطانيه كانت تشجع النقابات العمالية الأفريقية وجمعيات المنتجين التعاونية وفكرة التمثيل السياسى كما أنهما أدركا أن منطق تقدم الأفريقى سيكون بمثابة تحد مطلق للسياسة البيضاء .

ولهذا حول هوجنز ، بصفته مخطط التكتيكات الحربية ، الهجوم من الاندماج الى الاتحاد الفيدرالى ، وفى فبراير عام ١٩٤٩ م نظم مؤتمرا عند شلالات فيكتوريا برئاسة صديقه السير مايلز توماس ، وحضر هوجنز ووزير ماليته والسير ولنسكى هذا المؤتمر بصفتهم ممثلين للأعضاء التشريعيين الأوروبيين فى كل من ردويسيا الشمالية ونياسالاند ولم يدع أى من الأفريقيين الى هذا المؤتمر ، ووافق المؤتمر على استبدال خطة الاندماج التى تمت مناقشتها فى الماضى بمشروع فيدرالى كما أنه وافق على أفضلية وجوب تمثيل الأفريقيين فى مجلس أعلى على تمثيلهم فى البرلمان الفيدرالى ، ومن ثم تم تعيين لجنة من الخبراء لرسم صـــورة مبدئية لخطة مفصلة .

وأثارت أخبار هذا المؤتمر المخاوف بين الأفريقيين ذوى المدارك السياسية وابتدأت الاشاعات فى السريان بين الجماهير . ووجه شعب الباروتسى الذى يعيش فى روديسيا الشمالية سؤالا الى هوجنز يطلب فيه الاجابة عما اذا كان على استعداد لاستبدال خططه التى وضعها من أجل التنمية المنفصلة بالسياسة العنصرية المطبقة فى المحميات الشمالية والتى تتسم بالمزيد من النظرة التحررية . وبالرغم من أن السكرتير الاستعمارى البريطانى كرر تأكيد رفض بريطانيا التخلى عن مسئولياتها تجاه الأفريقيين وتجاهلها لحركة مجلس ولنسكى التشريعى التى تهدف الى تأييد الاتحاد ، الا أنه وعد بالنظر فى أى مشروع فيدرالى يقدم اليه ، ولما كان قد اختار فى تلك اللحظة أن يعطى للأعضاء الأوروبيين فى مجلس روديسيا الشمالية التشريعى السلطة على تقرير السياسة فى نفس الوقت الذى نصح فيه

مؤيدى الاتحاد بالاستمرار فى وقوفهم الى جانب مجلس وسط أفريقيا أصبح من الواضح ان نظام الحكم الثنائى الذى تنتهجه السياسة البريطانية ما زال قائما .

وعلى هذا فقد أصبح من الواضح بعد مضى خمس سنوات على انتهاء الحرب أن وسط أفريقيا البريطانية قدر لها أن تكون ميدانا لقتال القوى المعارضة البيضاء والسوداء ذات المطامع السياسية . وقد أصبح هؤلاء الأوربيون الذين استوطنوا كلا من روديسيا الجنوبية والشمالية ونياسالاند معتادين على الفكرة التى ترى بأحقيتهم فى القبض على زمام السياسة العامة فى الدول التى يستوطنونها واعتبروا أنه من المعقول الافتراض بتسلمهم عنان السيطرة التامة على الحكومة فى نهاية المطاف . وبعد ما يزيد عن عشرين عاما من التجربة الحكومية فى روديسيا الجنوبية اعتقدوا فى ان الوقت قد حان لتنفيذ هـــذا . فمنذ الحرب كان يشترك معهم آلاف عديدة من البريطانيين وعدد قليل من الأفريكانرز فنوعوا بذلك من اللبنات الاجتماعية المكونة للمجتمع الا أنهم نادرا ما زادوا من اتجاهاته التحررية . وكان معظم المهاجرين الجدد يبحثون عن حياة أدعى الى الراحة من تلك التى وفرتها لهم أوروبا فيما بعد الحرب العالمية فاضافوا بهذا صخرة على وشك الانهيار الى الحياة الاجتماعية الممتازة التى كانت قد ادعتها فعلا الطبقة الممتازة من سكان روديسيا فى فترة ما قبل الحرب ، وبهذا ساهموا فى المجتمع بعنصرهم الوضيع فقلبوه راسا على عقب .

وتكون نتيجة لهذا مجتمع ذو فئتين شبيه بذلك المجتمع الموجود فى جنوب أفريقيا . وكان الكثيرون من المهاجرين الجدد من الطبقة البيضاء العاملة تشبه طبقة عمال التعدين بمناجم النحاس التى وطدت أقدامها فى الشمال وخاضوا غمار الحرب التقليدية مع أصحاب الأعمال خاصة مع شركات النحاس ولكن كانت جمهرة الطبقة العاملة التى تتكون من العمال الأفريقيين تحتل فى كفة الميزان الاجتماعى والاقتصادى أسفل الدرجات شأنا بالنسبة اليهم . ونتيجة لهذا لم يكن هناك اى تعاون بين الطبقتين العاملتين وفى الواقع كان العمال البيض هم الذين يشكلون عادة أعظم الحواجز اعاقة أمام تقدم العمال السود ، ذلك لأن وضاعتهم العنصرية كان يدعمها خوفهم من منافستهم لهم فى المجال الاقتصـــادى وادركت المصالح الصناعية التى تشتهر بالذكاء كما أدركت من قبلها تلك الموجودة فى جنوب أفريقيا أن كفاءة الطبقة العاملة تتطلب الغاء الحاجز اللونى ، الا أنه لم يكن فى امكانهم سوى القيام بدور ضئيل أمام مقاومة العمال البيض الصغيرة الضعيفة .

وهذه النتائج المعقدة التى حدثت نتيجة للثورة الصناعية فى مجتمع يقوم على الطائفية العنصرية ، لم تبتدىء فى الظهور فى روديسيا ، الا أثناء السنوات الأولى التالية للحرب وكان معظم الأفارقة ما زالوا يعيشــون عيشة الكفاف فى مجتمعاتهم الريفية ، الا أنهم مع هذا ابتدأوا فى الشعور بآثار تلك العاصفة التى بدأت تشتد . ولما كانت السياسات العنصرية قد فرضت على البنايات الاجتماعية المعقدة فقـد أعطى للون الأولوية على المصالح الطبقية أو الاقتصادية . ولاحت فى الأفق صورة مصغرة للموقف فى جنوب أفريقيا .

وما على الانسان الا أن يراقب عن كثب الحدود المشتركة بين روديسيا الجنوبية والكونغو اثناء عبور القطار لها حتى يرى أوجه الاختلاف فى الحياة الأفريقية العادية الناتجة عن التباين فى السياسات الاستعمارية المتبعة فى كل منها ، فيقوم الأفريقيون بقيادة القاطرات فى جانب الحدود الكونغولية وحينما يصلون الى تلك الحدود يحل محلهم السائقون البيض ومساعدوهم ، الا انه بينما يسمح للأفريقيين فى الكونغو بقيادة القطارات لا يسمح لأى واحد منهم بالظهور فى الجامعات البلجيكية أما الأفريقيون فى روديسيا الشمالية فلا يثق الأوربيون فى تواجدهم فى القيادة بينما يسمح لبعضهم بالدراسة فى لندن ومانشستر وادنبرة .

وأصبح لدى البلجيكيين والفرنسيين فلسفة لا تتزعزع يعملون على اساسها فى مواجهة المشاكل التى تثـار فى وسط أفريقيا نتيجة لدوافع النشاط الاقتصادى والاضطراب الاجتماعى ، اللذين نتجا عن الحرب ، ويختلف كل من البلجيكيين والفرنسيين عن البريطانيين ــ الذين لم يكن لديهم أكثر من حلين بديلين ألا وهمــا الآراء التحررية الفابيــة المبهمة والنظرة الاستعمارية التقليدية المتحفظة واللذين لا يمكن لأى منهما مواجهة الحقائق السائدة فى افريقيا فيما بعد الحرب ــ يختلفان فى أنه كان لكل منهما أهداف واضحة الى حد كبير . واذا ما أعدنا النظر الى النقد الذى كان من الواجب توجيهه ضد السياسات الاستعمارية المطبقة فى وسط افريقيا فسيكون النقد موجها ضد عدم وضوح أهداف البريطانيين وعدم تفكيرهم على الاطلاق فى انتهــاج سياسات ثابتة ، فى حين سيوجه الى البلجيكيين والفرنسيين تهمــة تحديدهم لأنفسهم أهدافا صــعبة المنال واتباعها بسياسات تتصف بعدم المرونة ، ويصممون عليها حتى حينما يبرهنون على عدم واقعيتها .

ودائما ما وصفت السياسة البلجيكية فى الكونغو بسياسة الأبوة حقا . فلقد افترضت السياسة الاستعمارية البلجيكية أن الأفريقيين لم يصلوا

الا لمرحلة الطفولة من التطور وأنهم محتاجون الى تنشئتهم حتى يصلوا الى مرحلة الشباب عن طريق التطور التدريجي ، الا انه كانت توجد مفاهيم اجتماعية أكثر شمولا تكمن في الحكم البلجيكي ، فالبلجيكيون أمة تقوم من الوجهة الاجتماعية على الطبقة المتوسطة أساسا ، ولهذا حينما وجدوا أنفسهم مكلفين بادارة الكونغو المترامى الأطراف وأدركوا بأنه قطر واسع الثراء ، بدأوا فى تطويره كما لو أنه جزء من اقتصادهم البلجيكى وعلموا سكانه فضائل الاقتصاد والصناعة والمسيحية التى كانت سائدة فى بلجيكا ذاتها . وعلى النقيض من هذا تماما حينما قبل رجال الادارة البلجيكيون انتدابهم على رواندا ـ أروندى التى كانت سابقا جزءا من أفريقيا الشرقية الألمانية ـ بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها وجدوا أنها منطقة فقيرة ومكتظة بالسكان ، مما أدى الى اثارة الضيق لغرائزهم التجارية واعتقد الكثيرون منهم فى أنه من الخطأ قبول حمل امدادها بالمعونة الغذائية من المصادر الطبيعية البلجيكية والكونغولية .

وكان مفهوم هـــذه السياسة فى الكونغو هو وجوب قيــــام الدولة المستعمرة باقامة أسس سليمة لمجتمع حديث قبل محاولتها تشييد الطبقات العليا من المجتمعات الأوروبية . وعلى هذا كرست امكانيات ضخمة من أجل التعليم تفوق نظيرتها فى أى جزء آخر من القارة ولكنها كانت مقصورة كلية على عملية محو الأمية ونشر التعليم الفنى ، وكانت خدمات الرفاهية التى قدمت فى هيئة مشاريع اسكانية وطبية تتم على مستوى عال ، الا أن الأفريقيين أنفسهم لم يتم تدريبهم الا على المهارات الحرفية البسيطة التى يحتاجون اليها من أجل خدمة أنفسهم ، أما الخوض فى غمار السياسة فقد كان محرما على كل من البيض والسود على السواء على الرغم من البدء فى تجربة اقامة حكومة استشارية محلية وقد يسرت مناجم النحاس الهائلة الدخل المتطلبات لهذه السياسة الاجتماعية كما أنها حافظت على تنفيذ مشاريع الرخاء التى وضعوها ، ولكنهم لم يبذلوا الا القليل من أجل رفع الأفريقيين الى المراكز الممتازة التى وصلت اليها ادارتهم ، وكانوا يتذمرون ضيقا تجاه أية فكرة تطالب بتكوين نقابات عماليـــة .

وكانت تتسم السياسة البلجيكية بطابع يميزها الا وهو فرضها على المهاجرين الذين يتوافدون من أوروبا دفع مبلغ احتياطى له قيمته عن أنفسهم وعن عائلاتهم قبل أن يسمح لهم بدخول الكونغو ، فلم تكن السلطات البلجيكية تود من عمالها البيض منافسة العمال الأفريقيين غير المهرة والأهم من هذا أنها كانت تخشى لئلا يطبق الأوروبيون فى الكونغو قيم الطبقة المتوسطة نظريا وعمليا .

ولهذا وضعت ــ تحت ارشاد الهيئة المسيطرة الثلاثية التى تتكون من الحكومة والكنيسة والشركات ــ وضعت أسس المجتمع الحديث دون أن تهزها مؤثرات السياسة والفلسفة التى من شأنها أن تشتتها وهى تلك المؤثرات التى كانت قد ظهرت فعلا فى أجزاء من القارة . وكان هناك انسجام وحكمة فى تلك النظرية . ولكن ربما كان من الأفضل لهــذه السياسة لو أنها نشرت تعليما ابتدائيا بين الشعب قبل أن تقتطف زبدة الأقلية وتعلمها فى المدارس الثانوية وفى الجامعات . ومن الممكن القول بأنه فى دولة يستوطنها مائة ألف من السكان الأوروبيين يعيشون بين ثلاثة عشر مليونا من الأفريقيين سيكون من الممكن تفادى خطورة المذهب العنصرى الذى يؤدى الى تفتت المسرح السياسى ــ لو أمكن حرمان الجميع من التدخل فى الأمور السياسية حتى يحصل الأفريقيون على تعليم وتجربة كافيين يمكناها من السيطرة دون اثارة أى نوع من الصراع بينهم وبين البيض . وأهم عناصر هذا التطور وجود عنصر سيكون بمثابة امداد للخدمات العامة .

على أن الذى حطم السياسة البلجيكية لم تكن طبيعتها الاضطهادية ولكن تقدمها الشديد البطء بمقارنته بالخطوات التى كان يسير بها التقدم الأفريقى فى أى مكان آخر ، ومن المسلم به أيضا أن تلك السياسة لم تكن قد تم تطبيقها بدقة وكمال يفوقان غيرهما فى البلاد الأخرى . فلقد كانت توجد فجوة عميقة بين المستويات المعيشية الأوروبية والأفريقية بحيث تجعل من المستحيل تفادى الأحقاد بينهما . فكان الجانب الأكبر من السياسة المتبعة هناك يخدم مصــالح جماعة المهاجرين لدرجة اثارت الشكوك فى أن المستوطنين هم الذين يملونها ، وكانت هناك درجة لهــا وزنهــا من التفرقة الاجتماعية يقابلها اتصــالات اجتماعية واهية بين الأجناس ، وعادة ما كانت الحكومة تستبد برأيها وأحيانا اخرى كانت تمارس قسوتها .

ولكن مع هذا تحققت بعض الأهداف اذ انتشر التعليم الابتدائى كما أن الأفريقيين كانوا يقومون بأعمال تحتاج الى مهارات متوسطة وتفوقوا فى ذلك على معظم الأجزاء الصــناعية فى أفريقيا ، اضف الى ذلك أن الشئون الصحية وشئون الاسكان كانت جيدة نسبيا فى المدن ، كما تطورت الطبقة البرجوازية الأفريقية فى الأعمــال التجارية وكذلك فى الأعمــال الحرفية .

وعلى هذا وهنت الثورة الاجتماعية التى بدت وشيكة الحدوث لفترة من الوقت أثناء الحرب ، فلقد أدت الحرب الى الابتعاد عن بروكسل

مما دفع كلا من العمال البيض والسود على السواء الى الاسراع باستغلال ذلك الظرف وتكوين منظمات كان قد حرم تكوينها من قبل ، وحصل العمال البيض على ضمان تشريعى لنقاباتهم العمالية فى عام ١٩٤٢ م وبعد ذلك بعامين حصلوا على اعتراف بحقهم بالاضراب ، وفى عام ١٩٤٢ م أيضا قام العمال الأفريقيون باضراب من أجل الحصول على مرتبات عالية ، وقد تلا هذا الاضراب أعمال العنف وسفك الدماء ، ولكن الشركات خاصة شركة الاتحاد للتعدين ، سرعان ما تلقنت الدرس ، وتحاشى المسئولون التصادم بين أصحاب الأعمال البلجيكيين وطبقة البروليتاريا الأفريقية الحديثة بزيادة الأجور والقيام بالأعمال الخيرية الأخرى مثل بناء المستشفيات العلاجية المجانية ونشر التعليم والتأمينات الاجتماعية ومشاريع الاسكان ودفع المعاشات وتقديم الغذاء بالمجان • وسمح بتكوين النقابات العمالية بالرغم من سيطرة الشركات عليها وبالرغم من عدم تمتعها بحق المناقشات الطبيعى . وكان أصحاب رؤوس الأموال الأغنياء يتمتعون بذكاء وافر لدرجة مكنتهم من ادراك مخاطرتهم بفقدان « البيض النحاسى » ان لم يقوموا برعاية هؤلاء الذين يبيضونه • ولكن بالرغم من هذا فلقد وقعت ثورة مسلحة فى لولوابرج فى عام ١٩٤٤ م تلتها حوادث اضرابات وشغب فى ماتادى عام ١٩٤٥ م ولقد دلت هذه الثورة على أن البلجيكيين لم يكونوا بعيدين تماما عن آثار الحرب التى كانت تهز المجتمعات الأفريقية الأخرى .

وبمجرد أن انتهت الحرب فهمت الحكومة الأفريقية شيئا آخر من الدرس الذى تلقنته ، واستأنفت ادارتها متبعة نفس منهاج سياسة الشركات . . وكانت الاصلاحات التى تجرى تعتبر ضئيلة بالنسبة لتلك التى تحدث فى أجزاء أخرى من أفريقيا ولكن البلجيكيين كانوا ما زالوا يعتقدون أن التقدم المادى يحمل بين طياته أمل الشعور بالرضا أكثر من ذلك الذى يحمله التطور السياسى التقدمى . ولهذا احتفظوا بأعنة السياسة بين يديهم مؤمنين بأن سياستهم التطورية التى تسير بتؤدة ستخلق فى نهاية المطاف دولة حديثة متماسكة يتمتع فيها الأفريقيون بالتجربة والتعليم والثراء الذى يمكنهم من انتقال الحكم الى أيديهم يشاركهم فى ذلك هؤلاء الأوروبيون الذين اندمجوا داخل المجتمع الكونغولى .

ولهذا أعادت الحكومة البلجيكية التى عادت الى الحكم ، تشكيل مجلسها الاستعمارى تحت رئاسة وزير مستعمراتها وقام الملك بتعيين ثمانية من أعضائه ، بينما قام المجلسان البرلمانيان بتعيين ثلاثة عن كل منهما . أما فى الكونغو ذاته فقد استمر الحاكم العام فى اصدار التشريعات

بقانون يعــاونه فى ذلك المجلس المعين . وكان لكل من الأقاليم الستة حاكمه ومجلسه .

ومع ذلك فانه تمشيا مع الانبعاثات الضعيفة للاتجاهات الحديثة فى كونغو ما بعد الحرب العالمية ، ابتدأت الحكومة فى وضع أفريقى واحد أو أفريقيين ضمن نظامها الاستشــارى الجماعى ، وكان الأفريقيون مشتركين فعلا فى الحكم مع الحكومة المحلية لمحافظة تلك الحكومة على التنظيم القبلى التقليدى فى المناطق الريفية وكذلك عن طريق مشاركتها فى نظام الحكومة المحلية الحضرى المعروف باسم « مراكز فوق العادة » وهى تلك المراكز التى كان يقوم باداراتها الزعماء الذين عينهم البلجيكيون يساعدهم فى ذلك المجالس المحلية ، وفى عام ١٩٤٧ م تم تعيين الأفريقيين بدلا من الأوروبيين لكى يمثلوا مصــالحهم القومية فى كل من الحكومة والمجالس الاقليمية ، الا انه تم اختيارهم من بين الأفريقيين التقليديين كما أن الحكومة هى التى قامت بتعيينهم .

وكان لهذه الاصلاحات الطفيفة مغزاها الا انها لم ترض الفئة الضئيلة ذات الوعى السياسى فى المجتمع الأفريقى وهى تلك الفئة التى ظهرت بعد الحرب وكان يكمن هنا موطن الضعف فى السياسة البلجيكية اذ كانت تهدف من وراء تركيزها الشامل على التعليم الابتدائى وتركها السلطة فى أيدى الكنيسة وخلق العــوائق أمام التعليم العالى وقيامهــا بزيارات الى مستعمراتها فيما وراء البحار وتكوينها للنقابات العمالية الصحيحة ، كانت تهدف الى الوقوف فى طريق تطور فئة ممتازة منفصلة عن الجماهير الا ان السياسة البلجيكية ذاتها أدت بالضرورة الى خلق اقلية من الصفــوة الممتازة ذلك لأن التشجيع الذى كان موجها نحو تحويل الأفريقيين الى المسيحية والى خلق طبقة متوسطة والأخذ بالنظام الغربى نتج عنه بالطبع ان تمكن عدد ضئيل من الأفريقيين من امتصاص مثل هذا التقدم بدرجة أسرع من الآخرين ، ووجدت هذه المجموعة المتقدمة حينذاك أن النظرية تختلف عن التطبيق ولم يظهر المجتمع البلجيكى الأبيض مثله فى ذلك مثل المستوطنين فى اى مكان آخر ، أية رغبة لفتح أبوابه امام الصفوة الأفريقية وقد قوى من ترددهم هذا التشريعات التى تنص على التفرقة والأجور المختلفة والهوة المتسعة بين المستويات المعيشية والادارة القائمة على الادعاء القائل بأن جميع الأفريقيين يتسمون بالجهل والفقر والمرض وعدم تحمل المسئولية .

ولهذا فانه منذ عام ١٩٤٨ م فصاعدا ابتدات الصفوة الممتازة فى المطالبة الحثيثة بما أسموه بالحالة الاجتماعية الموحدة ، اى المساواة فى

فى الأجر والظروف الاجتماعية بين جميع العمال الذين يعملون تحت ادارة واحدة وعلاوة على ذلك فقد ظهرت أول اشارة علنية تطالب بالحقوق السياسية .

وكانت من ضمن البواعث التى أدت الى اليقظة السياسية فى الكونغو باعث اتى اليهـــا من رواندا اوروندى التى تجاورها . اذ ان السياسة البلجيكية التى كانت متبعة هناك كانت تشبه تلك التى كانت متبعة فى الكونغو مع وجود ارتباط بين الادارات والاقتصاديات فى كليهما ، ثم تحول انتداب عصبة الأمم الى وصاية تابعة لهيئة الأمم المتحدة . وكان البلجيكيون قد سمحوا لحكام الباتوتسى التقليديين بالاستمرار فى سيطرتهم ليس فقط على شعبهم بل وايضا على الباهوتو الذين يفوقونهم عددا . ولكن أصبح فى ذلك الوقت لهيئة الأمم المتحدة سلطة استقصاء الحقائق ، ومن ثم أجريت انتخابات تعتبر الأولى من نوعها فى أوزومبورا فى أوائل عام ١٩٤٩ م من أجل انتخاب مستشارين للادارة البلجيكية فاذا بالصفوة المتـــازة الأفريقية تتسائل قائلة : مادامت قد أجريت انتخابات فى راوندا ــ أوروندى المتخلفة فلماذا لا تجرى بالمثل فى الكونغو .

وبذلت محاولات واهنة من أجل تهدئة الصفوة الممتازة الكونغولية فصدر فى عام ١٩٤٨ م « بطاقة الاستحقاق المدنية » وهى تعطى لهـــذه الصفوة الممتازة شهادة للبرهان على حسن سلوكهم ، الا أنها لم تعطهم الا القليل من الامتيازات المحدودة . وفى العام التالى تكونت بعثة من اجل النظر فى كل ما يتعلق بمشكلة الصفوة الممتازة والبحث فى نظام « استبعاد غير الأكفاء » وهو ذلك النظام المطبق منذ عام ١٨٩٢ م والذى كان يسمح قانونا للأفريقى بتسجيل اسمه كمواطن متحضر ويتمتع بنفس الحقوق الاجتماعية التى يتمتع بها الأوروبى . وفى عام ١٩٤٨ م أيضا تم البدء فى تحطيم نظام التفرقة العنصرية فى المدارس وذلك بفتح أبواب المدارس للأفريقيين والملونين على السواء ، وتلا ذلك فى سنة ١٩٥٠ م قرار بمنع جميع أنواع التفرقة فى المدارس على الرغم من اجراء اختبارات للأطفال الأفريقيين حول أصل مولدهم قبل السماح بقبولهم بالمدارس الا أنه بالرغم من تلك البشائر الواهنة التى تنذر بوقوع معارك فى المستقبل ، ظلت الصفوة الأفريقية قليلة العدد ضعيفة العدة ، فلقد تم عزل الأفريقيين فى الكونغو عمدا عن الاتصال بحركات التطور فى باقى انحاء القارة ، ومنحوا مستويات معيشية أعلى من نظيرتها فى معظم الدول الأفريقية والآسيوية ، ولهذا لم يكن هناك تحد ضد السياسة البلجيكية المتطورة والتى يشرف على ادارتها مزيد من رجال الحكومة والكنيسة الرأسمالية ، وأصبح من المتوقع لها أن تستمر فى طريقها دون اكتراث لسنوات عديدة فى المستقبل .

وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية كانت هناك أوجه شبه قوية بين الموقف فى كل من الأقاليم الفرنسية الاستوائية الأفريقية والكونغو البلجيكى ففى كل منهما حصلت شركات الامتياز على تأثير له شأنه ، وكانت الادارة فى المستعمرات الفرنسية تتركز فى باريس عن طريق شخصية الحاكم العام ، تماما مثلما اقام البلجيكيون حكومتهم الاستعمارية فى بروكسل ، وفى كل منهما أيضا اعاق التخلف الذى كان يسود المناطق الريفية متحالفا مع الروح القبلية والعزلة عن العالم الخارجى ، اعاق أية معارضة لها وزنها ضد الحاكم الاستعمارى .

ولكن آثار الحرب أدت الى تباين كل من المنطقتين تباينا جذريا اذ ان ولاء الأقاليم الفرنسية الذى لم يكن متوقعا للرئيس ديجول ، وزعامة ايبويه والخطوات السريعة التى كانت تسير بها السياسة الفرنسية ادت جميعها الى تطورات سياسية داخل المنطقة الفرنسية لم تكن معروفة فى الكونغو . وفى مؤتمر برازافيل المنعقد فى عام ١٩٤٤ م وضع الاطار العام من أجل سياسة المستقبل ، ويرجع الفضل فى هذا ـ الى حد كبير ـ الى ايبويه ، وأدى الشعور بالولاء للفرنسيين الى تغيير العلاقة بين فرنسا ورعاياها فى وسط افريقيا فبعد أن كانت فرنسا تعتبرهم بدائيين متوحشين وعبئا لا ترحب به على الدولة الأم وناكرين لجميل عضويتهم فى الامبراطورية الفرنسية غيرت من نظرتها اليهم واعتبرتهم أبطالا فرنسيين ، ولهــذا يجب مكافأتهم وذلك بالاعتراف بهم على أنهم أكثر من مجرد كونهم مواطنين متخلفين داخل اطار الحضارة الفرنسية والسماح لهم بالاشتراك فى وضع دستور فرنسا بعد الحرب العالمية واعطائهم تمثيلا برلمانيا فى الاتحاد الذى سيحل محل الامبراطورية .

ولهذا ارسلت مستعمرات وسط افريقيا ، مثلها فى ذلك مثل أفريقيا الغربية الفرنسية ، مبعوثين عنها الى الجمعية التأسيسية التى افتتحت فى باريس فى نوفبر عام ١٩٤٥ وكلفت بوضع الصيغة المبدئية الدستور الفرنسى الجديد ، ولم يكن من المقدر أن يطبق هذا الدستور على فرنسا فقط ، بل وأيضا على أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار ولهذا عبرت فرنسا عمليا عن ادراكها لمركز رعاياها المستعمرين باعتبارهم أعضاء فى فرنسا العظمى .

وبالطبع اظهرت كل من النظرية والتطبيق تناقضا مثيرا كما حدث من قبل فى غرب أفريقيا ، اذ أن الدستور الذى تمت الموافقة عليه اخيرا فى عام ١٩٤٦ م أعطى لوسط افريقيا ، ستة مقاعد من بين ٦٢٢ مقعدا

فى الجمعية الوطنية واحتفظ الأوروبيون بمقعدين من تلك المقاعد الستة وذلك نتيجة لتطبيق نظام الفئتين الانتخابى ، وقد بلغ مجموع الناخبين فى المستعمرات الأربع ١١٠٠٢٩ ناخبا من بين مجموع السكان البالغ عددهم ٤ر١٠٦٠٠٠٠ نسمة ذلك لأنه لم يسمح الا لفئات معينة من الشباب بالحصول على هذا الامتياز .

ولكن بالرغم من هذا فانه حتى فى حالة تطبيق هذا الشكل المحدود من التمثيل حدثت تغيرات تقدمية فى الحياة العامة نتيجة لذلك . وقد يكون تكوين الجمعيات المحلية ـ واحدة فى كل اقليم ومجلس أعلى للاتحاد ـ أكثر أهمية من مسألة التمثيل فى الجمعية العامة ومجلس الشيوخ وجمعية الاتحاد ، اذ أن هذا أثار نشاطا سياسيا محليا بالرغم من أن اهتمام تلك الجمعيات الرئيسى كان اهتماما ماليا ، وبالرغم من أن رجال الادارة المحليين والسلطات الباريسية كانوا يسيطرون على الموقف تماما ، الا انه لم يكن فى الامكان تفادى بعض أشكال التنظيم السياسى .

وقبل الحرب كان النشاط السياسى فى وسط أفريقيا الفرنسية أقل بكثير عنه فى الغرب ، اذ أن المنطقة كانت مشتتة السكان وشديدة الفقر وغاية فى تخلفها . وبالرغم من وجود بعض الهيئات التى تقدم مساعدات مزدوجة الغرض علاوة على وجود عدد متباين من الطوائف الدينية الا أنها كانت تمارس نشاطها داخل اطار المجتمع القبلى القائم . وكانت جابون هى الاقليم الوحيد من بين الأقاليم الأربعة الذى تظهر فيه الأحزاب السياسية ذلك لأنها كانت الاقليم الوحيد الذى يتمتع بثروة لها شأنها من بين تلك الأقاليم ولكن لم يطل عمر تلك الأحزاب حتى فى ذلك الاقليم .

وعلى الرغم من وجود الدوافع الاقتصادية والحضارية والبؤس الذى عاناه الأفريقيون من جراء العمل الاجبارى فى جمع القطن والمطاط فى المزارع المترامية الأطراف ـ حتى فى الفترة التالية للحرب ـ لم تظهر الا بوادر ضئيلة لليقظة السياسية ، وسرعان ما ظهر هذا السبات العميق حينما أجريت الانتخابات فى عام ١٩٤٥ م من أجل تكوين الجمعية التأسيسية فى باريس ، اذ بالرغم من أنه كان للأفريقيين الحق فى التمثيل فى الجمعية بنسبة ضعف عدد الممثلين الأوروبيين طبقا لنظام الفئتين الانتخابى ـ بصفتهم ممثلين للفئة الثانية ـ الا أنهم فى الواقع لم ينتخبوا سوى ممثل أفريقى واحد هو جان فيليكس تشيكايا من الكونغو الأوسط وذلك لأنه كان مازال يستولى على الأفريقيين شعور عام وهو أن الأوروبيين كانوا يفهمون فى السياسة أكثر منهم وأنهم هم أنسب الناس لتناول مثل هذه المسائل .

وتوضح هذه النظرية الاقطاعية ـ الى حد ما ـ ضآلة الاهتمام الذى أعطته الأحزاب السياسية الفرنسية لوسط أفريقية عنه فى غربها . وكان تأثير ديجول الذى كان سائدا فى فترة ما بعد الحرب قد أتى الى نهايته ولكن منظمة اعادة تجميع الشعب الفرنسى التى نادى بها قد طبعت أول أثر لها فى جميع الأقاليم فيما عدا جابون ، وعادة ما كان يؤيدها حكام الادارات الذين كانوا يتمتعون بتأثير عظيم جدا فى الأيام الأولى من اصدار الدستور الجديد وتمكنوا من جذب الموالين لهم من بين كل من الأوروبيين والأفريقيين على السواء واحتفظت هذه المنظمة بمكانتها لأطول مدة ممكنة فى تشاد ولكنها كانت تخضع دائما لسيطرة رجال الادارة والأوروبيين فى اوبانجى شارى نفسها فى حين أنها فقدت بسرعة عظيمة التأييد الأفريقى لها فى الكونغو الأوسط .

وقد أنشأ الاشتراكيون الفرنسيون الذين يشـــكلون حزب القسم الفرنسى من اتحاد العمال العالمى ، أنشأوا فرعا لهم فى برازافيل بالكونغو الأوسط وجذبوا اليهم تأييد جاك اوبانجولت وقبيلة المبـــوتشى التى بتزعمها وفيما بعد كون « أحمد كولا مالله » أحد التجار المسلمين فرعا اشتراكيا آخر فى تشاد . ولكن الاشتراكيين لم يمسكوا ـ على الاطلاق ـ بزمام الحركة النقابية العمالية ولم يحرزوا أى تقدم الا حينما كانوا يتبنون الدعوة القبلية .

اما قصة المجهودات التى بذلها الشيوعيون الفرنسيون فى وسط افريقيا فتتسم بطابع مميز ، فقد كونوا مجموعات دراسية يرجع تاريخها الى شهر فبراير من عام ١٩٤٦ م وحاولوا انشاء نقابات عمالية تابعة لحزب الاتحاد العمالى العام . وبعد ذلك أيدوا حزب التجمعات الديمقراطى الأفريقى ، كما فعلوا فى غرب أفريقيا . ولكن بمجرد أن حاولوا التدخل الايجابى عن طريق شخصية رايموند باربيه مرة أخرى كشفوا عن فشلهم فى فهم الموقف المحلى فهاجموا الحكومة الاستعمارية والزعماء التقليديين وديجول وزعماء المقاومة المحليين ، وأدى هذا على الفور الى انبعاث حركات الولاء التى كانت سائدة أثناء فترة الحرب ووسعت الشقة بين الأفريقيين وبين الأوروبيين على السواء .

وهكذا لم يتمتع اى من الأحزاب الفرنسية التى كانت لها تأثيرات قوية بين الأفريقيين الفرنسيين فى غرب أفريقيا بأى نجاح دائم فى وسط أفريقيا . ومن جهة أخرى بالرغم من الشكوك التى كانت تكتنف رجال السياسة الجدد فى أفريقيا الاستوائية الفرنسية حول مسألة الارتباط مع غرب أفريقيا الا انهم أعطوا تأييدا له قيمته لحزب التجمعات الديمقراطى

الأفريقي . أما في تشاد فقد تمكن جابرييل ليزيت الزنجي الذى وفد من جزر الأنتيليز الفرنسية والذى تلقى تعليمه في باريس واشتغل في الادارة الفرنسية ولعب دورا ايجابيا في صـــالح فرنســـا الحرة وتزوج بامرأة فرنسية ، تمكن من تأليف الحزب التشادى التقدمى ليتآلف مع حزب التجمعات الديمقراطى الأفريقى محليا وسرعان ما ضمن تأييد الصفوة الأفريقية خاصة تلك التي تنتمى لقبيلة السارة أما في الكونغو الأوسط فقد ألف شـــيكايا الذى كان من اول الموقعين على اعلان قيام حزب التجمعات الديمقراطى الأفريقى ألف حزبا ائتلافيا يسمى « الحزب الكونغولى التقدمى » معتمـدا على قبيلة الڤيلى ، وبالرغم من أن حزب الاتحاد الأوبانجى القائم في اوبانجى شارى كان فرعا من حزب التجمعات الديمقراطى الأفريقى الا أنه كان - الى حد كبير - حزبا شخصيا لانطوان دارلان الذى تجرى في عروقة الدماء الأوروبية - الزنجية والذى كانت تميل علاقاته الشـــيوعية وشخصـــيته العدائية الى التفريق بين المؤيدين الأقوياء .

أما في جابون فلم يوطد حزب التجمعات الديمقراطية الأفريقى أقدامه الا بعد ذلك بوقت طويل ، فقد كان جان أوبام يسيطر على سياسيات جابون وكان يتبع باخلاص منهاج ليوبولد سنغور ، كما أنه حصل على تأييد قبيلة الفانج العظيمة الأهمية بالرغم من أن حزبه المسمى بحزب الاتحاد الديمقراطى والاشتراكى الجابونى قدر له أن يواجه تحدى « ليون مبا » الذى ينتمى هو الآخر الى قبيلة الفانج وحزبه المسمى الكتلة الديمقراطية الجابونية .

ولكن في الواقع كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في كل من مستعمرات أفريقيا الاستوائية الفرنسية الأربع قد هبطت الى الحضيض بانتهاء الحرب لدرجة أنه لم يكن في الامكان على الاطلاق ان ينافس التطور السياسى هناك ذلك الموجود في أفريقيا الغربية الفرنسية فلم يكن عدد كبير من الأفريقيين يؤمنون فقط بوجوب استمرار سـيطرة الأوروبيين على الاتجاهات السياسية هناك بل وأيضا كانوا ما يزالون يعتبرون الزعماء التقليديين هم المصادر الطبيعية للسلطات المحلية ولهذا ازدهرت منظمة اعادة تجميع الشعب الفرنسى بين الأوروبيين وبين كثير من الأفريقيين المتمدينين في حين كانت معظم الأحزاب الأفريقية التى تكونت مبكرا يسيطر عليها الزعمـــاء القبليون وكبار السن ، ولم تستمل الحركات التقدمية الا القليلين الى جانبها كما كانت تعارضها جميع سلطات الادارة بل وحتى في جابون التى تتمتع بثروتها المدنية وبانتشار التعليم بين أرجائها لم

تظهر فيها الحركة السياسية الحديثة الا فى السنوات الخمس التالية للحرب وكان من بين الأسباب المؤدية لذلك التدهور الذى حل بشعب قبيلة الفانج المسيطرة . وحتى فى اوبانجى شارى والكونغو الأوسط وتشاد فقد كانت تلك الحركة أقل وضوحا .

وبالرغم من كل هذا فقد خلقت المنظمات التمثيلية الحديثة قوة دافعة موجهة للنشـــاط السياسى وكان ظهور حزب التجمعات الديمقراطى الأفريقى بمثابة اشارة خافتة الى أن الأحزاب السياسية الأفريقية هى التى أصبحت تمسك فى يدها مفتاح المستقبل .

وبالرغم من أن كلا من الدول الأربع كانت تعانى من نقص الزعماء الأكفاء ، كما أن هؤلاء القليلين الذين انبثقوا الى حيز الوجود أمثـــال ليزيت وتشيكايا وأوبام قد فضلوا انتهاج السياسات الباريسية على أن يناضلوا فى أوطانهم ، الا ان الأحـــزاب قد تم تكوينهـــا ــ لأول مرة فى أفريقيا ــ كما حصل الأفريقيون على حق الانتخاب ولا يبدو من المحتمل أن الأفريقيين الفرنسيين فى تلك الدول قـــد يشـــعاون نار الثورة فى أفريقيا ، الا أنهم قد حصلوا فعلا على الأداة التى تمكنهم من المشاركة الى حد ما فى الثورة السياسية الأفريقية .

الفصل السادس

الرقعة الشرقية

ان شرق أفريقيا عبارة عن رقعة تمتلىء بالمتناقضات ، فسـاحاتها يمتاز بحرارته ورطوبته وارتفاع نسبة البخر فيه ، الا أنه على بعد عدة أميـال ترتفع فوهـة بركان كاليمنجارو التى تكسـوها الثلوج ، ويبلغ ارتفاعها أربعة أميال ، وينقسم سكانها بين رجال رعى متنقلين الى رجال مدينة ملمين بالشئون الدنيوية يشعرون وكأنهم فى أوطانهم سواء كانوا فى لندن أو نيويورك أو موسكو أو بكين .

ولا تشتمل الحياة الاقتصـادية فى شرق افريقيا على مسـتويات الكفاف المعيشية فحسب ، بل وايضا تشتمل على مستويات الثراء التى يجلبها البن والقطن والمـاس ، أى انك تجد الحياة المدنية الحـديثة فى نيروبى تقف جنبـا الى جنب مع الحياة البدائية فى أكواخ الفـلاحين المصنوعة من اللبن . وتتراوح أراضيها ما بين صحراوات ومستنقعات الى بقعة من أخصب الأراضى الزراعية فى العالم ، أما أقاليمها فقد أظهرت أشكالا دسـتورية متناهية فى تباينها ، فظهرت فيها الدولة الأفريقية القديمة ذات السيادة ، والمحميات ، واشباه المسـتعمرات ، وأقاليم الوصاية الواقعة تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة ، والأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار ، والمستعمرات التى كانت تستعمرها ايطاليا سـابقا وهى تلك التى أصبحت فى أول الأمر اقليما خاضعا للوصاية ثم اصبحت دولة ذات سيادة . واذا ما ادخلنا ـ ضمن هذا ـ جزر مدغشقر ، وموريتيوس وسيشيلز سيكون ، لدينا تباين أكثر اتساعا ولكن لما كانت تلك الجزر لا تمارس الا تأثيرا طفيفا على الحياة فى القارة الأفريقية فاننا سنمر عليها مر الكرام .

حقا انه من التعسف أن نضع حدود شرق أفريقيا حول تنجانيقا وزنجبار وكينيا وأوغندا والصومال واثيوبيا وارتيريا والصومال الفرنسى ولكنه أيضا شىء يبعث على الارتياح ، فبالرغم من أن هذه الدول لم تمر بتاريخ مشترك ، الا انها تتمتع بسمات مشتركة تفصل بينها وبين دول أفريقيا الغربية الشمالية وبين الكتلة الوسطى التى وصفناها فى الفصل السابق .

وبالرغم من أن معظم هذه المنطقة كانت تخضع لحكم البريطانيين وكانت تدخل ضمن نطاق الامبراطورية البريطانية ، الا ان الشعب الأوروبى ظل لفترة طويلة يتخذ طابعا عالميا ، فتنجانيقا التى كان يطلق عليها أفريقيا الشرقية الألمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى لم تحتفظ فقط بعدد كبير من الألمانيين بل وأيضا بجالية كبيرة من اليونانيين .

وبينما كان فى الامكان مشاهدة البولنديين والايطاليين والاسكندنافيين فى نيروبى كان مواطنو جنوب أفريقيا يشكلون عنصرا رئيسيا بين الفلاحين الكينيين . وكان الدانيمركيون يزرعون السكر فى نيروبى حيث كان السويديون يعملون أيضا بينما كان عدد كبير من الايطاليين يعيشون فى مستعمراتهم السابقة : الصومال وارتيريا .

ولكن كان يفوق الطبيعة العالمية التى يتسم بها المجتمع الأوروبى ذلك التغير الذى حدث فى طبيعته أثناء الحرب وكان هذا ملحوظا على وجه الخصوص فى كينيا ، فلقد قاست نيروبى — أثناء الحرب — لأنها لم تكن مركزا حربيا تشتعل فيه نيران الحرب وامتلأت بالمحدثين والمتأنقين الزائفين والانحلال الخلقى الذى كان يسود هذا أو ذاك . فلقد هرب عدد كبير من لواءات الجيش ويوزباشياته الذين عوضوا انفسهم عن فترة الحرب بتكوين طبقة من النبلاء المزيفين ، هربوا من الاشتراكية البريطانية التى سادت بلادهم فى فترة ما بعد الحرب لكى يصبحوا من المستوطنين او من رجال الأعمال فى دولة يمكنهم فيها الاحتفاظ بمركزهم الاجتماعى ، وكان برفقتهم بعض الرتب الصغيرة وموظفوا الحكومة السابقون الذين أصبحوا تجارا أو عمالا فنيين أو مشرفين زراعيين بينما قامت فتياتهم ونساؤهم بالعمل فى المكاتب الحكومية ، وهكذا حملت السنوات التالية للحرب معها ازديادا فى عدد السكان البيض ، وزيفا فى طبيعة الطبقة العليا التى سادت فى مجتمع ما قبل الحرب ، وسندا قويا لتلك العناصر التى كانت تهتم باستخدام الأفريقيين كقوة عاملة رخيصة تحتل على الدوام مركزا اجتماعيا أقل شأنا . واصبحت نيروبى ذاتها مركزا للجماعة « المتأنقة » التى يعيش حولها عدد من المقلدين . ولقد تملكت الدهشة

هؤلاء الذين كانوا قد ذهبوا الى كينيا فأقاموا مستوطنا لأنفسهم وبذلوا جهدا كبيرا ليخلقوا مزارع شاسعة من البرارى ، حينما رأوا تفاهات هؤلاء الوافدين الجدد . هذا هو المجتمع الغريب ذو الألوان المزركشة الذى سيطر على الصورة البيضاء فى شرق أفريقيا .

اما فى المستعمرات الأخرى فقد كانت المجتمعات البيضاء أكثر تباطؤا فى اندفاعها بالرغم من أن بعض اجزائها اتخذت من نيروبى مثلا لها ، فمشكلة ملكية الأجانب للأرض لم تصبح على الاطلاق ذات أهمية قصوى خارج كينيا وبالرغم من وجود بعض الاجراءات الخاصة بالتفرقة العنصرية فى كل من أوغندا وتنجانيقا ، الا أنها لم تتخذ ذلك الطابع السيىء الذى اتخذته فى كينيا ، فلم يكن هناك على الاطلاق اى شك فى أن تصبح أوغندا دولة يحكمها الأفريقيون بمفردهم أو أن تصبح تنجانيقا دولة ذات حكم ذاتى يحتل الأفريقيون فيها الدور الرئيسى تحت حماية مجلس وصاية هيئة الأمم المتحدة ، وبالرغم من وجود عدد كبير من الايطاليين فى اريتريا ، الا انه لم يكن يراودهم سوى مطامع سياسية ضئيلة بعد أن حاقت الهزيمة بايطاليا . وعادة ما كانوا يقومون بأعمال وضيعة تحت الحكم العسكرى البريطانى مهما كان الوضع الذى يتخذونه . وفى الواقع كان يبدو ــ كما هو الحال فى باقى انحاء القارة الأفريقية ــ انه كلما قل عدد الأوروبيين الذين يعيشون فى اقليم ما ، قلت نسبة التوتر العنصرى الموجود به وأنه حيثما استوطنت جاليات بيضاء لها شأنها تأزمت العلاقات العنصرية الى أبعد مدى .

وعلى أية حال لم يكن الأوروبيون هم الجماعة المهاجرة فقط لأنه كان يفوقهم فى الواقع عدد الهنود والآسيويين الذين ظهروا بعد انقسام الهند وباكستان ، ويرجع تاريخ العلاقات بين الآسيويين وساحل شرق أفريقيا الى فترة ما قبل الكشف الأوروبى لهذه المنطقة بزمن طويل . فمن المؤكد أن العرب لم يكونوا هم فقط الذين اشتغلوا بالتجارة على طوال الشريط الساحلى منذ فجر التاريخ تاركين وراءهم فى زنزبار وومومباسا أماكن استيطان لها قيمتها ، ولكن من المؤكد أيضا أن الهنود أنفسهم كانوا قد عبروا المحيط الهندى قبل عودة فاسكودى جاما وهو محمل بالعبيد الأفريقيين .

وادى مد الخط الحديدى من الساحل الى اوغندا فى تسعينات القرن التاسع عشر الى جذب عدد كبير من العمال الهنود الى الداخل ، وباندلاع الحرب العالمية الثانية كانوا قد اصبحوا مسيطرين على التجارة الخارجية والداخلية للمستعمرات البريطانية الثلاث فى شرق أفريقيا .


شرق أفريقيا
اريتريا
أديس أبابا
اثيوبيا
الصومال الفرنسي
جيبوتي
بربرة
الصومال (البريطاني)
جمهورية الصومال
مقديشو
كينيا
أوغندا
كمبالا
ناكورو
نايروبي
تنجانيقا
زنزيبار
دار السلام
جمهورية مالاجاش
تاناناريف
موريشيوس
ريونيون
حدود استعمارية بريطانية سابقة
حدود استعمارية فرنسية سابقة

وكانوا قد وطدوا اقدامهم فى كل من نيروبى ودار السلام وكامبالا ، علاوة على انهم أقاموا مخازنهم فى قلب الآجام وادخلوا بضائعهم فى القرى الأفريقية الموغلة حيث لا يمكن الحصول على مثل تلك البضائع من اى مصدر آخر . ولم يكن فى امكانهم أن يتحاشوا اثارة الشكوك حول استغلالهم واحتكارهم هذا بفرضهم اسعارا جبرية على الأفريقيين ، كما انهم كانوا يشبهون اليهود الذين كانوا يعيشون فى أوروبا فى العصور الوسطى فى أنهم كانوا ضروريين لقيامهم بتقديم القروض والمتاجرة ولكنهم كانوا مكروهين بالنسبة للسلطة التى أعطتها لهم هذه العملية على هؤلاء الذين ينتفعون بخدماتهم .

وكان الأوروبيون يمقتون الجالية الهندية بسبب منافسة بعض اعضائها لهم فى مجالى الثروة والتعليم ، وحينما حصل الهنود فى عام ١٩٢٣ م على حق التمثيل فى كينيا قام البيض بثورة عنيفة وبعد انتهاء الحرب خاصة حينما حققت كل من الهند وباكستان استقلالها ، شاعت بين الأوروبيين تلميحات غامضة حول مطامع الهند الاستعمارية فى شرق أفريقيا ومن أنها تستخدم المقيمين الآسيويين كطابور خامس لها . وفى الواقع اهتم كل من الBانديت نهرو والأغاخان (الذى لعبت طائفته الاسماعيلية دورا هاما فى شرق أفريقيا) بمسألة حث اتباعهما على اعتبار أنفسهم مواطنين فى شرق أفريقيا .

وكان الأفريقيون والأوروبيون على السواء يكرهون الآسيويين لأنه بالرغم من أن الأفريقيين الذين كانوا يتمتعون بوعى سياسى يقدرون التأييد الذى كان يقدمه لهم الزعماء الآسيويون . كانت الشكوك تنتاب جماهير الشعب وكانوا يضجون بالشكوى من ناحيتين أساسيتين : أولاهما : اتهامهم للآسيويين بأنهم يعتبرون عائقا أمام التقدم الأفريقى باحتكارهم للأعمال البسيطة وشغلهم لمعظم المناصب الحرفية البسيطة والتى تحتاج الى القليل من المهارات ، وثانيهما : اتهامهم للآسيويين بمعيشتهم داخل حضارة مقفلة . فانه نظرا لتأثير المجتمع الأوروبى السائد هناك تمكن الأفريقيون من التطور داخل اطار من النظرة الثقافية الأوروبية ، وربما حرموا من المقدسات الداخلية التى يتمتع بها المجتمع الأوروبى ، ولكنهم كانوا يأملون فى الوصول اليها ، ذلك لأن نظمهم التعليمية والدستورية وتقدمهم الثقافى كانت قد رسمت جميعها على نمط أوروبى ، ومن ثم فقد شعروا بالاستياء تجاه مجتمع شرقى نبتت جذوره بين ظهرانيهم ، ولكنه كان يمنعهم طبيعيا من مشاركتهم له . وقد انتقدوا بوجه خاص النظرة الآسيوية القبلية تجاه الحياة الاقتصادية حيث كان

كثير من الشركات والأعمال التجارية تقتصر فقط على توظيف أعضاء ينتمون الى جماعة عائلية آسيوية معينة متهربين من تطبيق نظام ساعات العمل أو المرتبات أو أية شروط اخرى .

وكان هذا التوتر الأفريقى الآسيوى واضحا جدا فى كل من كينيا ، وأوغندا وتنجانيقا وكان يعمل على تأزم العلاقات دائما باثارة الحركات التى كانت تهدف الى مهاجمة امتيازات الأوروبيين والحكم الاستعمارى البريطانى ، الا انه مع هذا لم يمنع الشخصيات الآسيوية البارزة من القيام بأدوار قيادية فى الرخاء الاجتماعى والتقدم التعليمى واسراع الخطى نحو التحرر السياسى .

ولم تكن ظروف الحياة العادية فى شرق افريقيا فى امكانها توفير موقف ثورى بعد أن وضعت الحرب أوزارها . فقد كانت الغالبية العظمى من الأفريقيين تعيش عيشة الكفاف ولم يكن لديها الا القليل ليثير مطامحها ، وبالطبع لا يمكن للجماهير الجاهلة التى تعيش فى فقر مزمن ان تثير الثورات ، فهى فى حاجة الى قياديين ليشعلوا نيران الاستياء فى نفوسهم وعند ذلك فقط يصبح فقرها وقودا للثورة ، وعادة ما يوجد الزعماء بين عقلاء القوم وبين اناس يطلعون على الكتب ويرون مساندة الآخرين ويحاولون ايجاد الوسائل لاظهار تفوقهم عليهم . ولكن فى الوقت الذى انتهت فيه الحرب لم يكن يوجد فى شرق آفريقيا الا عدد قليل من المتعلمين الافريقيين ومن ثم لم تكن هناك مراكز صناعية أو تعدينية حيث يمكن أن تتركز المباحثات والتنظيمات الاجتماعية . وبالرغم من وجود كلية ماكاريرى فى أوغندا التى تعتبر المنشأة الوحيدة للتعليم العالى فى تلك المنطقة بأجمعها ، الا ان عدد طلابها كانوا قليلين علاوة على أن سكان شرق افريقيا لم تتح لهم بعد فرص التعليم فى لندن أو باريس أو أمريكا حيث ولدت معظم الآراء الثورية . وبدا للعامل الزراعى القح والبدوى والفلاح القبلى الذى حطمته أجيال من الأمراض الاستوائية وانهك قواه النقص الذى يعانيه فى ايجاد الغذاء الصحى ويجهل الأحداث التى تقع فى القرية المجاورة ، بل واكثر جهلا بما يحدث فى باقى أنحاء القارة ، بدا له أن الفلاح الأبيض والحاكم الادارى الاستعمارى جزء لا يتجزأ من الحياة كالشمس أو الارض . وكرست الطاقات الجسمية والعقلية بكليتها لانتزاع ما يمكن من الابقاء على الحياة دون أن تخلف وراءها اى فائض يمكن من التفكير فى اظهار التفوق على منهج حياة الرجل الأبيض الذى يختلف عن منهجه تماما ، أو القضاء على حاكم المقاطعة واستبداله بآخر أفريقى .

ولكن بالرغم من ان هذه هى الصورة العامة التى كانت سائدة ،

الا أنه كانت هنـــاك حركات ذات تأثيرات مضادة حتى فى تلك المنـــاطق المتناهية فى بدائيتها . فمواطنو شرق أفريقيا لم يتأثروا فقط بمؤثرات فترة الحرب بل وأيضا شاهدوا المعارك الحربية ذاتها فى اراضيهم ، فلقد أنزل البريطانيون الهزيمة بالايطاليين فى أريتريا والصومال وأثيوبيا مع وجود عدد كبير من مواطنى شرق افريقيا بين قواتهم ، كما أدى الغزو الايطالى لأثيوبيا فى عام ١٩٣٥ م الى اثارة مشاعر الأفريقيين واعتبرت عودة الامبراطور هيلاسيلاسى الى عرشه هزيمة للاســتعمار الأوروبى . ولقد تمكن عدد كبير من مواطنى شرق أفريقيا من مشاهدة هــذا على الطبيعة ولم يفت عليهم ادراك التناقض بين استعادة دولة لسيادتها تحت حكم أحد الأفريقيين ودولة خاضعة لحكم استعمارى أوروبى عند عودتهم الى بلادهم .

وقد تكون اثيوبيا بلدا بدائيا متخلفا خاضعا لطبقة اقطاعية حاكمة تحت سيطرة امبراطور ديكتاتورى النزعة ، وقد لا تكون هناك اية طرق ممهدة خارج أديس ابابا ، وقليل من المدارس ، او أنها مازالت تعتمد على المستشارين الأجانب فى ادارتها الا أن شعبها عاد ثانية تحت حكم حكامه الافريقيين ــ كما كان دائما ــ باستثناء فترة الاحتلال الايطالى فيما بين ١٩٣٦ / ١٩٤١ .

وكان للدعوة العنصرية أيضا تأثير عميق وقد يكون السواد الأعظم وفدوا من الأقطار الأخرى والذين شاهدوا ــ لأول مرة فى حيـــاتهم ــ دولة أفريقية تحكم نفسها بنفسها .

وكان للدعوة العنصرية أيضا تأثير عميق وقد يكون السواد الأعظم من الشعب الأفريقى ــ فى ذلك الوقت ــ قد رضى بالحكم الاستعمارى كشر لابد منه الا انه كان هناك مصدر وحيد للألم كان يضطرم عميقا وراء المظهر الخـــارجى للمجتمع الأفريقى فى شرق أفريقيا . ولم يكن ذلك الا مشكلة الأرض اذ أنها اثرت على كينيا تأثيرا مباشرا وان كانت لم تؤثر على باقى شرق أفريقيا الا بقــدر معلوم نسبيا ، وليس من المهم ادعاء الفلاحين الأوروبيين بأنهم وجدوا الأرض خالية حينما وضعوا أيديهم عليها فى مستهل القرن ولكن المهم هو احساس الأفريقيين بمشاعر روحية تجاه تلك الأرض وبأنه من المحال لهذا الادعاء أن يخمد نيران الاستياء . فقد فندوا هذا الادعاء بقولهم بأن الأرض كانت خاليـــة لوقت معين فقط نتيجة للأمراض التى كانت تصيب كلا من الانسان والحيوان وان تلك الأرض ــ على أية حال ــ كانت ملكا لآبائهم ولا يمكن فصـــلها أبدا عن ممتلكات القبيلة . وادت حقيقة استيلاء الأوروبيين على ستة عشر الف

ميل مربع من الأرض أى حوالى ربع الأراضى الخصبة بأجمعها فى كينيا لتكون ملكا مطلقا لحوالى أربعة آلاف من الفلاحين البيض تاركة ما يربو على الخمسة ملايين ونصف من الأفريقيين ليرتضوا لأنفسهم ملكية الأراضى الباقية ، أدت هذه الحقيقة الى فتح جرح عميق من التفرقة العنصرية فى شرق أفريقيا بأكملها . ولما كانت الحكومة الاستعمارية البريطانية قد دعمت ملكية البيض لهذه الأراضى بمختلف التشريعات بل وأيضا منعت الأفريقيين من العمل كاداريين للمزارع فى المرتفعات البيضاء فانها قد جعلت من العبارة « بريطانى » مرادفا لتلك السياسة العنصرية .

وبالرغم من أن عددا ضئيلا من الأفريقيين فقط قد حرموا من هذا مباشرة كما أنه لم يكن معظمهم من الكيكويو وكما كانوا دائما يزعمون ، الا أن آثار الحكم الاستعمارى وتدعيم مركز المستوطن كان حافزا مستمرا على ازدياد الشعور بالاستياء ، وفى نفس الوقت أدت الاجراءات الصحية وعلم الطب البيطرى الى ازدياد مستمر فى الأعداد البشرية والحيوانية . وكانت القبائل الأفريقية التى تسكن تلك المنطقة قد اعتادت الترحال قبل حلول الأوروبيين فكانت ترهق منطقة من المناطق قبل أن تتركها لتعود اليها بعد أن تنتقل الى الأخرى وعملت الحكومة الاستعمارية على استقرار تلك القبائل فى الوقت الذى كانت تتضاعف فيه أعدادها دون ان تغير من الوسائل التى تتبعها فى الزراعة ، ولهذا اضطرت الأعداد المتزايدة أن تعيش على ارض اعترتها عوامل النحت السريع دون أن تتاح لها الفرص السابقة فى التنقل الى مناطق اخرى وفى نفس الوقت كانت تنظر فى غضب الى المناطق التى كانت محجوزة لحفنة من البيض ، والأدهى من هذا أن بعض تلك الأراضى لم يتولها أحد بالزراعة .

والتفرقة العنصرية عبارة عن شعور سلبى وهى لا تخدم عملية البحث عن مجتمع حديث ، بل هى تبحث عن ايجاد مجموعة من الوجوه تختلف عن تلك الموجودة ، انها تثير الحقد والشعور بالاضطهاد اللونى ودائما ما تضع القناع على الشرور الاجتماعية الحقيقية ، ومن المحتم أن يتولد الشعور المضاد للتفرقة العنصرية فى المجتمعات مثل تلك الموجودة فى كينيا وبعض المناطق الأخرى من شرق افريقيا حيث يظهر البيض شعورهم بالتفوق العنصرى . وسرعان ما تنتشر عدوى هذا الشعور فى الأماكن المجاورة . وهذا النوع من الاستياء يعتبر بمثابة ذخيرة خطيرة يصعب على المصلحين السياسيين استخدامها ولكنها فى نفس الوقت فى مقدورها خلق شعور جماهيرى بالاستياء لا يمكن لأى سياسى أن يتجاهله . ولقد حذر الكتاب اليقظون كينيا من ذلك الخطر منذ عشرينات القرن التاسع عشر

وقدر للأحداث التى وقعت فى كينيا أن تؤثر بعمق على النظرة العامة فى شرق أفريقيا بأكمله .

ومن أهم الأمثلة المتميزة التى تدل على هذا التأثير الكينى تلك التى أمكن مشاهدتها بعد انتهاء الحرب مباشرة . فقبيل انتهاء الحرب قررت الحكومة البريطانية وضع دساتير من شأنها المحافظة على أوجه التعاون بين مستعمرات افريقيا الشرقية الثلاث وهو ذلك التعاون الذى تطور أمره أثناء الحرب وأصبح من المقدر اقامة جمعية اقليمية مشتركة لكى تيسر الاستشارات السياسية ومن ثم تم تقديم المقترحات الخاصة بانشائها على مذكرة حكومية بيضاء بعد انتهاء الحرب . واشترطت هذه المقترحات المساواة فى التمثيل السياسى فى النواحى العامة غير الرسمية فيما بين الأوروبيين والآسيويين والأفريقيين . وبالرغم من حقيقة أن عدد الممثلين الأفريقيين يعتبر ضئيلا اذا ما قيس بنسبة عدد الأفريقيين الى عدد السكان العام الا أن زعماءهم قبلوا هذا التنظيم باعتباره تحسنا طرأ على الماضى وأملا من أجل المستقبل ، ولكن الأوروبيين المستوطنين بكينيا صاحوا صيحة عالية متهمين فيها الحكومة البريطانية بخيانتها لمصلحة الرجل الأبيض . وخشى المكتب الاستعمارى البريطانى — على الرغم من انه كان تحت اشراف وزير دولة عمالى — من الاعتراضات الأوروبية ، وعمل بنصيحة الحاكم السير فيليب ميشيل وبعد مضى ثمانية عشر شهرا أصدر مذكرة بيضاء أخرى فى عام ١٩٤٧ م تقترح نظاما انتخابيا واختياريا للجمعية من بين الأقاليم الثلاثة أكثر تعقيدا من سابقه وكان من نتيجته أن حصل الأوروبيون على عدد أكبر من المقاعد يفوق ما حصل عليه أى جنس آخر . وكان حتما أن يؤدى ذلك الى اثارة الشعور بالاستياء المرير بين غير الأوروبيين فى جميع أرجاء افريقيا الشرقية .

وكان هذا النوع من سياسة التفرقة العنصرية هو الذى يثير — على الدوام — مسألة اتخاذ اتجاه عنصرى فى تناول المسائل السياسية ، وكذلك كان يزيد من شعور الاستياء تجاه الملكية العقارية الأوروبية .

وكانت هناك أيضا سمات ينطبع بها اقتصاد شرق أفريقيا لا تخفى على الفاحص المدقق ، وكان من المحتمل أن تؤدى هذه السمات الى احداث بعض المتاعب اللهم الا اذا أمكن القضاء عليها فى السنوات التالية للحرب مباشرة . أما حركة ادخال المدنية ذاتها فلم تكن تعتبر مشكلة مباشرة بالنسبة لشرق أفريقيا تضارع فى جسامتها آثار نفس هذه المشكلة فى الأنحاء الأخرى من القارة الأفريقية بسبب عدم وجود عدة

مدن كبيرة في حين أن المنطقة بأكملها كانت زراعية بوجه عام ، الا أنه ــ بالرغم من هذا ــ فقد انبثقت تلك المشكلة وارتبطت بالمشاكل المتزايدة المتعلقة بالأراضي الزراعية وحملت معها بذور الشعور بالاستياء في المستقبل .

وارتفع عدد عمال المصانع في كينيا الى حوالي عشرة آلاف عامل أثناء الحرب يتركزون أساسا في نيروبي ولكن لا ينعدم وجودهم أيضا في مومباسا . وقد أنشئت محكمة فض المنازعات الحرفية في عام ١٩٤٢ م وصدرت التشريعات الخاصة بتكوين النقابات العمالية في السنة التالية. وتفجر عدد من الاضرابات بين عمال السكك الحديدية في ذلك الوقت وأصبح واضحا بانتهاء الحرب أن العمال الأفريقيين المتمدنين قد أصبحوا عاملا له وزنه في اقتصاديات كينيا . وكان يعيش ما يقرب من سبعين ألف أفريقي في ضواحي نيروبي وحدها في ذلك الحين .

وكان هذا الموقف يبشر حتما بظهور المنظمات المدنية المعتادة على الاضطرابات الصناعية والسياسية . ولكن المشكلة ازدادت عمقا ، اذ أن أصحاب الأعمال اعتبروا الأفريقيين قرويين أساسا ومن ثم كانوا يدفعون لهم أجورهم على أنهم عزاب لا يمكثون في المدن الا وقتيا . ولم تشيد فقط مساكنهم المدنية على أنها مخصصة للعزاب ، لدرجة انها أصبحت بالضرورة أحياء شعبية قذرة نتيجة لتدفق الناس من المعازل المزدحمة بالسكان ، بل وأيضا أصبح أمنهم الاجتماعي بأكمله يقوم على الافتراض القائل بأن لكل منهم ممتلكات في أرضه الزراعية . وأصبح من المتوقع أن يقيم الفلاح الأفريقي أود عائلته من عائد أرضه الموجودة بالمعازل كما أنه أصبح من المفروض أيضا ان تيسر له هذه الأرض سبل الحياة والطمأنينة اذا ما أصابه المرض أو الشيخوخة ؛ ونتيجة لهذا عانى النظام من الانهيار الاجتماعي المستمر والتأخر الاقتصادي ، اذ انه أدى الى تركز عدد كبير من الرجال وعدد ضئيل من النساء في المناطق القريبة من المدن ، تاركا الكثير من العمل الزراعي لتقوم به النساء والشيوخ والأطفال . وفي نفس الوقت وقف ضد تطور شعب متمدين مستقر ، أساسه العائلة ويمتلىء بالمهارات والتدريب والتجربة التي لا يمكن أن تتأتى الا نتيجة للتوظيف المدني الدائم ؛ ولم يكن عمال كينيا الأفريقيون عمالا زراعيين أو عمالا صناعيين بل كانوا مزيجا من الاثنين تعوزه الكفاءات . وكان من المقدر أن تؤدى هذه الفرامل الموضوعة أمام التقدم في الحصول على المهارات ، والانتاج ، والأجور ، الى احداث متاعب ، وقليل من الأوروبيين الذين كانوا يعيشون في شرق افريقيا كانوا يهتمون ببذور هذه المتاعب العميقة الجذور ، بل كانوا أكثر اهتماما بخلق جنة للرجل الأبيض ، ولكي يحققوا هذا حاولوا تبني السياسة التي يتبعها

أبناء عمومتهم فى كل من روديسيا الشمالية والجنوبية وجنوب أفريقيا ، واعتقدو فى أنه لو أمكنهم اقامة نوع من العلاقة بين المستعمرات البريطانية الثلاث والتخلص من حكم المكتب الاستعمارى ، فانه سيمكنهم حينذاك أن يهربوا من منطق النسب العنصرية والاحتفاظ بالحكم الأبيض الى ما لا نهاية . ولكن نقطة الضعف فى تقليد المطامح التى تحققت فى جنوب أفريقيا هى ضآلة عددهم بشكل واضح ، ففى جنوب أفريقيا كان البيض يكونون ٢٠٪ من اجمالى السكان ، أما فى شرق أفريقيا فقد كانت نسبة البيض الى الأفريقيين ١ : ٢٥٠ بل أن الأوروبيين فى كينيا يشكلون أقل من ١٪ من عدد السكان . ولكن المستوطنين لم يعترفوا بأن هذه الحقيقة تعتبر من العوائق التى لا يمكن التغلب عليها ؛ وبالرغم من رفض بعثة أورمزبى ــ جور التى ذهبت الى هناك فى عام ١٩٢٧ م . لهذه الفكرة ، الا أنهم استمروا فى سعيهم وراء تحقيق هدف الاتحاد الفيدرالى أو أى شكل آخر من الوحدة الوثيقة من أجل تأكيد سيادة الرجل الأبيض ، وبعد انتهاء الحرب بفترة قصيرة عقد اجتماع سرى مع زعماء كل من روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية من أجل مناقشة امكانية تأليف اتحاد أكثر اتساعا تحت السيطرة البيضاء وأدت مثل هذه التحركات الى جعل الأفريقيين المتفهمين للسياسة فى حالة دائمة من الشك الذى يشوبه التوتر ذلك لأن شرق أفريقيا ووسطها البريطانى بأكمله كانا يضعان نصب أعينهما الدرس الذى تعلماه من جنوب أفريقيا لدرجة أن تكوين مستعمرة التاج البريطانية فى شرق أفريقيا فى عام ١٩٤٨ م كان موضع شك عميق من جانب الأفريقيين لهذا السبب بالذات ، بالرغم من أن هذا الاتحاد كان يختص فقط بالخدمات المشتركة بين المستعمرات الثلاث . .

ولهذا ــ بالرغم من انه لم يكن هناك أى تهديد مباشر بالثورة ضد النظام القائم فى شرق أفريقيا ، الا أنه بعد الحرب مباشرة كانت جذور النضال ــ خاصة فى كينيا ــ تمر بحالة من النمو .

واعتقدت الحكومة البريطانية فى أن التطور البطىء فى دساتيرها التمثيلية فى المناطق التى تسيطر عليها قد تكون كافية لمواجهة أية مطالب قد تحدث فى المستقبل القريب وأصبح من المقدر ادخال الأفريقيين تدريجيا فى كل من الحكومة المحلية والوطنية على أن يتم اختيارهم فى بادىء الأمر بواسطة الادارة لأنه لم يكن من المعتقد إنه فى مقدور الجماهير الجاهلة أن تجرى أية انتخابات . ولكن السياسة البريطانية كشفت عن فجوتين كبيرتين ، اذ أنها لم تفكر ــ تفكيرا نهائيا ، فى الهدف النهائى ،

ومن ثم لم تستطع اظهاره أمام الشعب كما أن الخطوة التى اتخذت من أجل التقدم التمثيلى كانت بطيئة جدا لدرجة لا يمكنها مواجهة السرعة التى تسير بها السياسة فى فترة ما بعد الحرب علاوة على أن المستوطنين البيض كانوا دائما يعوقونها بوضع العوائق أمامها . وعلى هذا بدت كل خطة تتخذ نحو التقدم الافريقى وكأنها قد خرجت بالكاد عن حكومة استعمارية مترددة وكانت تبدو وكأنها تضع على وجهها قناع تفضيلها ترك الأوروبيين مسيطرين على الموقف .

الا أنه – مع هذا – استهل البريطانيون – عندما انتهت الحرب – حركة مفاجئة سريعة نحو التمثيل الافريقى على نحو ما كانوا يفعلونه فى المستعمرات الأفريقية الأخرى ، وكان يرجع هذا – جزئيا – الى اعتلاء حكومة عمالية كراسى الحكم فى بريطانيا ، وكانت تلك الحكومة متأثرة بشدة فى سياستها الاستعمارية بالمفكرين الفابيين الذين كرسوا جانبا كبيرا من أبحاثهم لدراسة الموقف فى المستعمرات البريطانية فى فترة مابعد الحرب ولكنه كان يرجع ايضا – لآثار الحرب على الجو السياسى ذلك لأن مجموعة كبيرة من تلك الاصلاحات كان قد أعدها – فى الواقع – أوليفر ستانلى السكرتير الاستعمارى المحافظ قبل أن تضع الحرب أوزارها .

وكانت هناك فى تنجانيقا مؤثرات أخرى تعمل نحو تمثيل أفريقى يفوق التمثيل الراهن . فبما انها كانت اقليما تحت الانتداب فقد كان يشرف على ادارتها اللجنة الدائمة لأراضى الانتداب . وبعد انتهاء الحرب – حينما انتهى نظام الانتداب بانتهاء عصبة الأمم – أصبحت اقليما يخضع لوصاية هيئة الأمم المتحدة ، وكان يقوم بزيارة تنجانيقا وفد من مجلس الوصاية كل ثلاث سنوات من أجل تدقيق النظر فى ادارتها وسماع آراء سكانها وكتابة تقريرات عنها تشتمل على توصيات الوفد .

وحثت كل من هاتين المنظمتين العالميتين بريطانيا على زيادة التمثيل الافريقى وحاولت لجنة الأقاليم الخاضعة للانتداب حث الحكومة البريطانية على ادخال الافريقيين ضمن المجلس التشريعى الذى أنشىء فى عام ١٩٢٦ م ، الا أن الحاكم السير دونالد كاميرون كان يدافع على الدوام بأنه لا يوجد أى ممثلين افريقيين ، قادرين على المشاركة فى مناقشات المجلس ، وفى الواقع كان المثل الأعلى لدى كاميرون هو تطور الأجناس الذى يسير جنبا الى جنب بحيث ينتهى أخيرا بتكوين مجلسين يمثلان الأفريقيين وغير الافريقيين ، ولهذا كان المجلس التشريعى – حتى

عام ١٩٤٥ م ــ يتكون من رجال الحكومة الرسميين ، وعدد من الأعضاء الاوروبيين والهنود ، الذين اختارهم الحاكم .

ولكن مع هذا فقد اتضح فى سنة ١٩٤٥ م موقف المكتب الاستعمارى البريطانى الجديد ــ الذى اتخــذه فى فترة ما بعد الحرب ــ بتعيينه عضوين افريقيين فى المجلس ، وكان كلاهما يشغل منصب زعيم كما أنهما كانا محبوبين لدى الادارات الاستعمارية بينما لم يكن يوجد فى الواقع أية طبقة متعلمة فى الامكان اختيار الأعضاء الممثلين من بين أعضائها .

وكانت الخطوة التــالية هى منح الأفريقيين حق دخــول المجلس التنفيذى الذى ــ وان كان مجلسا استشاريا فقط بالنسبة للحاكم ــ الا أنه كان يلعب دورا فى حكومة لم تتعد دور التكوين ، ولم يتحقق ذلك الا فى عام ١٩٥١ م حينما أصبح زعيم افريقى آخر أول عضو افريقى فى هذا المجلس ، هذا بغض النظر عن كونه شابا نال قسطا من التعليم وفى نفس الوقت كان المستوطنون الأوروبيون فى ذلك الاقليم يشقون طريقهم السياسى قدما الى الامام . ففى عام ١٩٤٨ م أصبح ممثلوهم فى المجلس التشريعى أعضاء ذوى سلطات فردية وهى مرتبة أقل قليلا من مرتبة الوزير ولكن يميل الانسان دائما الى أن يضعهم تدريجيا فى مركز الوزير .

وفى تلك الأثناء ، كانت البعثات الزائرة التى تفد من مجلس الوصاية تمارس ضــغطا أكثر قوة مما كان من قبل مطالبة بمزيد من التمثيل الافريقى . فعلى سبيل المثال انتقدت البعثة التى وفدت فى عام ١٩٤٨ م التقدم الســياسى البطىء الذى كان يحرزه الأفريقيون وطالبت بزيادة الوسائل التعليمية من أجل تمكين المزيد من الافريقيين من الدخول فى كل من المجالات السياسية والادارية . وأشارت بريطانيا اجابة على هذا النقد على ان خطة السنوات العشر التى استهلتها فى عام ١٩٤٧ م قد خصصت ما يزيد على خمسة ملايين من الجنيهات الاسترلينية من أجل التعليم الأفريقى ولكنها صممت على وجوب سير عملية تطوير الدساتير الديمقراطية بين الافريقيين تدريجيا ، وكانت تلك البعثة هى ذاتها التى أوصت بوجوب اعطاء الافريقيين مقــاعد فى المجلس التنفيــذى ولكن البريطانيين كانوا مازالوا يصممون على الرأى القائل بعدم وجود الافريقيين المناسبين الأكفاء .

ولكن كانت هناك بعض الدلالات على أن بريطانيا كانت مهتمة بخدمة التقدم الدستورى اذ تم تعيين أفريقيين آخرين فى المجلس التشريعى . وفى عام ١٩٤٩ م تم تعيين جميع الأعضاء غير الرسميين بالمجلس واعتبارهم

مكونين للجنة تهتم بدراسة التطور الدستوى وكان ينصب همهم على وضع التوصيات من أجل التطورات الدستورية المستقبلة فى الاقليم . وكانت تلك اللجنة هى ذاتها التى أوصت بوجـــوب تعيين واحد من الأفريقيين فى المجلس التنفيذى بل واقترحت أيضا اعادة تنظيم المجلس التشريعى حتى يصبح فى الامكان أن يشترك فيه عدد متزايد من الأعضاء غير الرسميين مع الاحتفاظ بأغلبية الأعضاء الرسميين ، مع تطبيق نظام التمثيل المتساوى عن كل من الأوربيين والآسيويين والأفريقيين .

وكان فى الامكان مشـــاهدة تقدم بطىء يشبه الى حد كبير النظام التمثيلى فى السنوات القليلة الأولى التالية الحرب ولكن لم تكن توجد حركة افريقية جادة تدفع بعجلة التقدم ، ذلك لأنه لم يكن يوجد الا عدد ضئيل من المتعلمين الافريقيين علاوة على أن معظم هؤلاء المتعلمين كانوا متناثرين فى أرجاء الدولة المترامية الأطراف القليلة السكان ، ومن جهة اخرى لم تكن هناك أية حركة سياسية حقيقية من جانب الأوروبيين ذلك لأنهم كانوا خليطا من الجنســيات المختلفة ولا يزيد عددهم عن عشرين الفا ويدخل ضمن هذا العدد رجال الادارة الأوروبيون . وكانوا يعلمون انهم لو حتى تمكنوا من اقناع الحكومة البريطانية فان هيئة الأمم المتحدة لن تسمح لهم على الاطلاق بأن يحكموا تنجانيقا المستقلة . ولهذا سعوا وراء الابقاء على أغلبيتهم فى التمثيل فى جميع المناقشـــات الدستورية وكانوا يتشدقون بالمطالبة باتحاد أكثر تماسكا بين دول شرق افريقيا ولكن فى الحقيقة لم تكن تمتلىء قلوبهم بشـــعلة الحمـــاس السياسى .

وكانت الحالة السياســية فى تنجانيقا مرآة انعكاس لركود الحالة الاقتصادية بها فلم تكن نسبة الأراضى القابلة للزراعة تمثل سوى ٣٤٪ . من مجموع الأراضى الموجودة هناك ولم يسمح للفلاحين البيض الا بجزء يسير منها فى حين كان الافريقيـــون يحافظون على حقوقهم فى الأرض محافظة شديدة . وكان نبات السيزال ومنجم ويليامسون لاســـتخراج الماس يشكلان مصدر الثروة الوحيد الهام هناك ، ولم يكن يتطلب أى منهما تركيزا اجتماعيا من القوى العاملة الافريقية ، ومن ثم لم يكن هناك دافع مدنى للتفكير السياسى يضارع ما كان يحدث فى بعض أجزاء أخرى من أفريقيا . وكانت قبيلة تشاجا الواقعة الى الشمال قد بدأت فى تطوير الجمعيات التعاونية لزراعة البن ولكنها كانت بعيدة جدا عن دار السلام الواقعة على سفوح كليمانجارو . وابتدات محـــاولة الحكومة البريطانية فى زراعة كميات ضخمة من الفول السودانى فى عام ١٩٤٨ م

ولكنها باءت بالفشل بحلول سنة ١٩٥٠ م نتيجة لقصور الاستعدادات المناسبة ووسائل البحث حتى بعد أن وضع المشروع لفترة من الوقت تحت ملاحظة شركة يونيليفر المسماة بشركة أفريقيا المتحدة .

ولهذا غرقت تنجانيقا فى سبات عميق مع استفاقتها لفترات قصيرة من حين لآخر حينما توخزها بعثة من قبل الأمم المتحدة أو أفكار تقدمية أمثال تلك التى نادى بها الحاكم السير « ادوارد تويننج » أو حركات نشطة عبر الحدود الكينية ولهذا اتسم الجو الاجتماعى بالتسامح الذى تشوبه الهمهمات بين الأجناس وكان يلازمه درجة خفيفة من حسن الطباع وطيب المودة ولكن الدولة كانت فى انتظار الأفكار والمطامح والزعامة ، وكان الانسان الذى قدر له أن يمدها بكل هذا ما يزال يدرس التاريخ فى هدوء بين جدران جامعة ادنبرة العتيقة .

وكان فى الامكان أيضا ايجاد جو مماثل من العلاقات المتسامحة فى أوغندا ولكن فى ظروف مختلفة تمام الاختلاف . وقد كانت الدولة تعتبر غنية اذا ما قيست بمقاييس أفريقية . فكان قطنها وبنها من الصادرات المؤكدة على الدوام ، ونتيجة لتضافر وجود ذبابة تسمى « تسى تسى » مع اتباع منهج سياسى متعمد تجاه الأوروبيين لم يسمح لهم بالاستيطان مما أدى الى دخول الثروة الى جيوب الافريقيين ومن ثم كانت المعركة الحقيقية تدور رحاها بين عامة الشعب وحكامهم الأفريقيين الاقطاعيين .

وحدث أول احتكاك فى هذا الصراع قبيل انتهاء الحرب أى فى بداية عام ١٩٤٥ م . وبالرغم من عدم وجود أماكن استيطان بيضاء الا أنه كان هناك شك مستمر يراود عقول أفريقيى أوغندا من أن السيطرة الأوروبية قد تظهر من حيث لا يتوقعون . ولقد طرح اقتراح يرى بوجوب الحصول اجباريا على بعض مساحات الأراضى التى يمتلكها بعض الأفراد لقاء تعويضات تدفع لهم وذلك من أجل المنفعة العامة بما فى ذلك ايجاد موقع مناسب لانشاء ماكاريرى . ولكن حركات التمرد التى قامت فى وجه هذا الاقتراح قد دعمها بعض المضربين بمطالبتهم باجور باهظة من أجل مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة فى فترة الحرب ، وتركزت حركات المعارضة فى يوغندا التى تعتبر بحق أغنى مديريات المحمية حيث انبثق فيها نتيجة لممارسة سياسة الحكم غير المباشر ، وهى تلك التى كانت سائدة منذ فترة عقد الاتفاقيات الأصلية بين الزعماء ، نظام كهنوتى مستقل لحكومته وبرلمانه . وكان الكاباكا الشاب المدعو موتيسا الثانى على استعداد للتعاون مع حكومة المحمية الاستعمارية فيما يتعلق بمشكلة الأرض هذه ولكن المعارضة العامة اجبرته على تغيير رئيس وزرائه الذى يطلق عليه

« الكاتيكورو » ولكن سرعان ما اتهم البريطانيون هذا « الكاتيكورو » الذى تم تعيينه حديثا بالجنون وأعفوه من منصبه ، وحينما انتاب خلفه الرغبة فى التعاون مع الادارة الاستعمارية اغتاله الشعب . وتلا ذلك اقصاء عدد من رؤساء الوزارات عن الحكم خاصة من يميل منهم الى التمرد والعصيان حتى أعلنت الادارة الاستعمارية عن موافقتها على نظام الحكومة القائم فى نهاية المطاف .

وكان لهذا الوميض المفاجىء للتعبير الجماهيرى نتيجة واحدة مباشرة وهى أن برلمان الكاباكا المعروف باسم « اللوكيكو » قد امتلأ بممثلين تقليديين يسيطر عليهم بلاط الملك . ولكن الكاباكا وافق حينذاك على وجوب انتخاب ستة وثلاثين عضوا من بين أعضائه البالغ عددهم تسعة وثمانون وأن كان ذلك باتباع نظام الفئات الانتخابى غير المباشر .

وأدت هذه المسألة أيضا الى ظهور أول حزب سياسى حقيقى فى أوغندا ويطلق عليه « الباتاكا » وكان اسم هذا الحزب يشير الى حق الفلاحين القديم فى الدفن ، الا ان هذا الحزب أقام دعائم سياسية على أساس الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى وهاجم ممتلكات البعثات المسيحية التى يضعون أيديهم عليها فى الأراضى المترامية الأطراف . ولم تمض فترة طويلة حتى أعطت الحكومة الاستعمارية انفسها سلطة تقييد حرية الصحافة وتحديد الاجتماعات التى تعقد فى الأماكن العامة . وفى نفس الوقت ظهر شكل آخر من الاتحاد السياسى . تحت اسم « حزب اتحاد الفلاحين الأفريقى » . وعملت المنظمتان متعاونتين تعاونا وثيقا فيما بينهما وكانت كلتاهما تحارب سيطرة الزعماء التقليديين وتطالب بزيادة عدد اعضاء اللوكيكو المنتخبين من ستة وثلاثين عضوا الى ستين عضوا . وفى عام ١٩٤٩ م نظموا مظاهرة عامة وأضربوا لمدة ثلاثة ايام تأييدا لمطالبهم وأدى هذا الى ازدياد اجراءات الأمن وعمليات القاء القبض والمحاكمات . وفى نهاية المطاف أوقفت الحكومة الاستعمارية نشاط هاتين المنظمتين وأبقت « كومومولامبا » زعيم الباتاكا فى لندن فى حين انها أحالت « اجناتيوس موساذى » زعيم حزب اتحاد الفلاحين الى الاستيداع فى منزله .

وبدا أن السلطات الاستعمارية التى كانت تسيطر على حكومة المحمية باستثناء يوغندا كانت تستخدم سلطتها فى الابقاء على السلطة التقليدية . أما فى أوغندا فقد كان الكاباكا يتمتع بسيطرة روحية على رعاياه كما أن بلاطه كان يسيطر على جميع الوظائف الحكومية . أما فى الممالك الثلاث

الأخرى المسماة : « تورو » ، « وأنكولى » ، « وبونيورو » فقد كان نفوذ حكامها على رعاياهم أضعف بقدر قليل عن نفوذ حكام يوغندا ولكن حينما ابتدأت جماعة من الشباب المتعلمين فى التمرد على هـذا الحكم الاستبدادى وسدت الباب فى وجه الطبقة الحاكمة وجدت أنها ليست مضطرة فقط الى مواجهـة حكامها التقليديين بل وأيضـا السلطات الاستعمارية .

ولكن لم يكن هذا هو كل ما فى الأمر اذ أن الحاكم السير «جون هول» أعلن بجلاء فى عام ١٩٤٧م أن أوغندا ستتطور كدولة أفريقية أصيلة وبأنها لن تتخذ شكلا اتحاديا ومن ثم فانه من الواجب عمل اجراءات خاصة للابقاء على تلك المملكة . ففى عام ١٩٤٥م شاهد مجلس المحمية التشريعى لأول مرة وقوف أعضاء أفريقيين بجانب الهنود والأوروبيين . وكان هؤلاء الأفريقيون قد عينتهم السلطات التقليدية بما فى ذلك الكاباكا وقد كانوا جميعا من الزعماء ، ولكن مهما كانت الأحوال فقد انفتحت الأبواب على مصاريعها ، فقد زاد عدد الأعضاء الأفريقيين فى عام ١٩٤٩م ثم ازداد مرة أخرى فى عام ١٩٥٠م معطيا لأوغندا طابعها المميز فى المساواة العنصرية وهو تكافؤ عدد الأعضاء الأفريقيين والأعضاء غير الأفريقيين وعلى هذا أصبح فى المجلس ثمانية أعضاء أفريقيين الى جانب أربعة من الأوروبيين ومثلهم من الآسيويين وكانت تفسر المساواة فى تنجانيقا بأنها المساواة بين الأعداد التى تمثل كل جنس على حدة أما فى كينيا فقد كانت تفسر ، بأنها المساواة بين الأوروبيين وغير الأوروبيين .

ولكن الحكومة الاستعمارية كانت ما زالت تسيطر على السلطة التشريعية بتعيينها ستة عشر عضوا حكوميا فى الكفة المقابلة للستة عشر عضوا غير الحكوميين مع اعتبار الحاكم رئيسا لهذا المجلس . وكان الأعضاء غـير الحكوميين يتم تعيينهم عن طريق الحاكم ولكنـه كان يستشير عدة منظمات لكل قبل أن يقدم على هذا . ففى عام ١٩٥٠ م كذلك تم تعيين أول عضو غير أوروبى ينتمى الى الجنس الآسيوى الا وهو السـيد المحترم « أ . م . مينى » عمدة كامبالا ، عضـوا فى المجلس التنفيذى . ولم يكن هو فقط أول رجل غير أوروبى بل وأيضا أول عضو غير حكومى ذلك لأنه حتى ذلك الحين لم يدع ممثل غـير أوروبى للالتحاق بهذا المجلس .

وعلى ذلك بالرغم من استمرار تأثير ارث الحـكم غير المباشر على رجال الادارة ، البريطانيين بتأييدهم للسلطات التقليدية الا أنهم كانوا فى ذات الوقت يقيمون منظمات تمثيلية فى الامكان أن تصبح فيما بعد أداة

تخدم الديمقراطية وسواء أكانت ستستخدم من اجل هذا الغرض أم لا فان ذلك سيعتمد الى حـــد كبير على ما ستتمخض عنه المعركة بين القوى التقدمية الجديدة والقوى التقليدية ولقد وجهت حوادث الشغب والتمرد التى وقعت فى سنة ١٩٤٥ ، ١٩٤٩ م ضد اقطاع حاشية الكاباكا وأذنابهم أصحاب الأراضى وليست ضد السلطة الاستعمارية . ولكن فى الواقع أبدى اللوكيكو الذى كان مازال تحت سيطرة الزعماء التقليديين معارضته ضد تقدم الديمقراطية وذلك برفضه تعيين أعضاء من الباجندا فى المجلس التشريعى فى عـــام ١٩٥٠ م ، هذا بالرغم من ان الكاباكا قد فعل ذلك بنفسه فيما بعد . وعلى هذا كان على الحركة القومية فى أوغندا أن تحارب أولا ، ضـــد الســلطة التقليدية فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة الاستعمارية بما لها من سياسة تعمل على التطور الدستورى مضطرة الى حل التعقيدات الكامنة فى الممالك الاقطاعية التى يسود فيها ما يشبه الحكم الذاتى .

وكان يكتنف هذا المسرح السياسى المعقد جو من الروح التجارية . ففى أوغندا كانت المسائل المتعلقة بسعر القطن والشكوك التى تحوم حول تكديس الآســـيويين له فى مخازنهم المبنية من الطين ، وسيطرتهم على محالج القطن ، والشئون التجارية وأعمال البنوك ، كانت كلها مسائل تفوق فى أهميتها مشكلة الحكم الذاتى أو الحصول على الاستقلال . فلقد كانت أوغندا أســاسا مجتمعا بورجوازيا تجاريا بالنسبة لكل من الأفريقيين والأوروبيين والآســـيويين ، الا أنها كانت فى الواقع تعطى النصيب الأكبر لأفريقييها أكثر مما تعطى لمستوطنيها الأوروبيين الذين كانوا أكثر اهتماما بالروابط المدرسية أو الجامعية ، وأنشأ الأفريقيون غرفة تجارية خاصة بهم ، كما امتلكوا عددا كبيرا من المحلات التجارية ، وأقاموا جمعيات تعاونية ، فانبثق عنهم طبقة ثرية خاصة بهم ، واذن فلن يثير دهشتنا أن لا تنبثق أية ثورات سياسية واضحة فى الفترة التالية للحرب فى وسط هذا الخليط العجيب من النظام الكهنوتى الأفريقى الاقطاعى والرخاء التجارى ووجود الفئة الحديثة علاوة على حكومة اســتعمارية طبيعتها التقليدية تأييد السلطات الاقطاعية .

وبالرغم من أن هذه الأحداث فى كل من تنجانيقا وأوغندا كانت مثيرة الا أنهـــا ابتدأت فى تغيير نظرة الأربعة عشر مليونا من الشـــعب الذين يعيشون فى كل من الاقليمين وسيكون لها تأثير عميق على شرق افريقيا بأجمعه فى المستقبل ، فلقد كانت كينيا هى مركز الاعصار الرئيسى فى المنطقة كلها . وليس هناك من شك أن الأسباب التى أدت الى هذا كانت

هى آثار الاستيطان الأبيض هناك ، فلقد كانت أوغندا دولة أكثر ثراء من كينيا كما أنه كان يوجد فى يوغندا أبناء ذوو مستوى اجتماعى أعلى بكثير من أي مستوى آخر عرفته كينيا كما أن تنجانيقا أيضا كانت دولة أكثر اتساعا وكان يوجد بها مستوطنون من البيض ولكن ابتداء من عشرينات القرن العشرين حتى أواسط خمسيناته كان الاهتمام البريطانى والعالمى بأحداث شرق افريقيا يتركز على كينيا كلية .

وكانت حقيقة تشكيل البريطانيين لنسبة كبيرة من بين الفلاحين الأوروبيين وكذلك خروج عدد كبير آخر من بين البريطانيين للعمل فى البنوك والتجارة والادارة والعمل الفنى الذى يحتاج الى مهارات تشكل فقط جزءا يسيرا من ذلك الاهتمام الموجه الى الأمور المتعلقة بكينيا ذلك لأنه بانتهاء الحرب كان ما يزال يوجد فى كينيا ما لا يزيد عن ثلاثين الف أوروبى وكان قد وفد جزء من هؤلاء الأوروبيين اما من الدول الأوروبية الأخرى أو من جنوب افريقيا . وتزايدت الأعداد بسرعة مدهشة بعد الحرب الا أنها لم تزد بدرجة تجعل من الضرورى زيادة الاهتمام الموجه لذلك المجتمع . وان ما كان يتطلب الاهتمام حقا هو علاقات الأوروبيين العامة وليست أعدادهم المتزايدة . فقد استغلت فئة من المستوطنين يؤيدها الوافدون الجدد الى نيروبى بعد الحرب ، كل فرصة لنشر شكاواها ووجدت تأييدا لها فى كل من الجرائد البريطانية والبرلمان . ومن الممكن للاضطرابات المتطرفة التى تقوم بها هذه الجماعة أن تريحها بعض الشىء من مخاوفها وأسباب صراعها فى الوقت الذى تمد فيه الصحف البريطانية بنسخة فوق العادة وتعطى لكثير من الافريقيين مادة تسمع وتقرأ ، وكان حتما أن يثيروا ردود أفعال افريقية ضدهم .

ولكى نفسر العقد العاطفية والسياسية والاقتصادية والانثروبولوجيا الاجتماعية المتشابكة التى جعلت من كينيا أعظم مسرحيات افريقيا البريطانية سحرا وان كانت معظمها تراجيدية فى السنوات التالية للحرب مباشرة يجب أن نبسطها ولكن مع مخاطرة بالتبسيط الزائد عن الحد . فقد كانت تلك الدولة التى تعتبر بعض أجزائها من بين أعظم المناطق خصبا فى العالم يسكنها ما يربو على خمسة ملايين نسمة . وعادة ما كانت الاحصائيات الخاصة بالتعداد السكانى فى أفريقيا احصائيات تقريبية ذلك لأنه لم يجر بها سوى القليل من الاحصائيات التى يمكن الاعتماد عليها (وكلما رجعت الأرقام الى تأريخ قديم كانت أقل صحة فى بياناتها) . وكان من بين هذا العدد ما يربو على عشرين الف أوروبى عندما انتهت الحرب ومائة وعشرين الف آسيوى غالبيتهم من الهنود ، ولكن يدخل

ضمن هذا العدد أيضا حوالى أربعة وعشرون ألفا من العرب وعدد لا بأس به من سكان جزيرة جاوة . اما الباقون الذين كانت تبلغ نسبتهم ٩٧٪ فقد كانوا من الافريقيين . وكان يعيش بعضهم فى مجتمعات قبلية تقليدية فى حين أن الآخرين كانوا شبه خارجين عن قبائلهم ويعيشون فى ضواحى المدن . وكان تأثير كل من المستوطنين الأوربيين والحكومة أعظم بكثير مما تدل عليه أعدادهم . فلم يقتصروا فقط بكل بساطة على اقامة مزارع ومنازل فاخرة لهم فى المرتفعات بل انهم تمكنوا أيضا بفضل ازدياد أعمالهم التبشيرية وأوجه نشاطهم الاقتصادية والادارية من التأثير المباشر على حياة الافريقيين حيثما يعيشون .

ومن الخطأ أن يعتقد الانسان مثلما يعتقد كثيرون من سكان كينيا البيض وآخرون غيرهم فى أن المجتمع الافريقى كان مجتمعا فوضويا متوحشا قبل مجىء الرجل الابيض ، فبالرغم من ان معظم هذا المجتمع كان بدائيا ، الا أنه كان غاية فى التنظيم . وقد تبدو بعض العادات فى صورة همجية وليس ثمة شك فى أنها قد كانت سببا فى انزال الآلام والمعاناة الا انه حتى الآن لم يجد أى مجتمع الوسيلة التى تمكنه من منع عاداته من احداث الآلام لبعض أعضائه فقد لعبت القوى غير الطبيعية دورا كبيرا خاصة تلك المتعلقة بعبادة الأقدمين ولكن كانت تلك القوى شائعة بين عدد كبير من المجتمعات الأخرى خارج القارة الافريقية . حقا كانت تدور هناك رحى حروب قبلية عديدة ولكن عدد الموتى الذين وقعوا على أرض معاركها لم يصل على الاطلاق الى ذلك العدد الذى تمخضت عنه المذابح الأوروبية .

وكان طبيعيا بل وضروريا أن تحاول البعثات التبشيرية القضاء على تلك العادات التى وجدت فيها نوعا من الوحشية أو اللاأخلاقية ، فهاجمت عملية استخدام النساء فى حمل أحمال ثقيلة وهاجمت أيضا عادة ختانهن . وتعتبر ممارسة هاتين العادتين فى قبيلة الكيكويو – على سبيل المثال – وحشية اذا ما قيست بأية معايير انسانية ، ذلك لأن الأعمال التى تحدث آلاما غير ضرورية تعتبر من الناحية الاصطلاحية وحشية ، ولا يقلل من طبيعه هذه الوحشيه الدفاع عنها بالقول بانها جزء من عادات اجتماعية تقليدية ، ولكن ضاع الجزء الأعظم من الناحية الانسانية التى تكمن فى دعوة البعثات التبشيرية ، فلم يكن حاملوا رسالتها علماء اجتماعيين أو حتى نفسانيين ، ولهذا لم يتمكنوا من فهم مغزى الأشياء التى كانوا يواجهونها . ونتيجة لهذا استنكروها بعماء فكانوا عادة ما يثيرون رد فعل عكسى لتعاليمهم أكثر مما يحولونهم الى المسيحية علاوة

على ذلك لم يكن فى مقدورهم الا تقديم شكل آخر من العقائد فوق الطبيعية لتحل محل الخرافات القبلية ، بينما كان يبدو لكثير من الأفريقيين أن قبول مبدأ الفردية الذى يكمن فى المسيحية من شأنه أن يهدم القوة التى يتمتع بها المبدأ القبلى ، وعلى هذا بينما حملت البعثات التبشيرية المسيحية معها العناصر اللازمة لاقامة اسس نظام تعليمى ، وأدخلت بعض الاجراءات الخاصة بالمحافظة على الصحة ، وتمكنت فى بعض المناطق من تعديل بعض العادات الوحشية ، الا أن تأثيرها على المجتمع الأفريقى كان هداما دائما .

ولم يكن هذا سوى واحد من الآثار التى أحدثها الأوروبيون على المجتمع الافريقى وكان ذلك العامل هو الذى يهدم العلاقات القائمة بين الأجناس فى كينيا ، فقد كان كل من المجتمعين يعيش قريبا جدا من الآخر لدرجة انه لم يكن فى امكان أى منهما تحاشى اتصاله الوثيق بالآخر أو تحاشى البراهين الدائمة التى تدل على آثاره . ووجد كل من « الكيكويو » و « اللو » انهما يرعيان قطعان ماشيتهم التى كانت تتزايد باستمرار فى أرض محدودة وغير خصبة ، بينما كان جيرانهم من الفلاحين البيض يمتلكون أراضى ومزارع شاسعة . وكانت تلك البعثات التبشيرية تحارب أعمال السحر وعبادة الأجداد السالفين ، وعادات القبائل التقليدية ، بينما برهنت هذه المعتقدات القديمة على عجزها فى الصمود أمام قوة الرجل الأبيض ، ولهذا ثار الجيل الصاعد على النظم القديمة وانكمشت أمامه سلطة الزعماء ، الا أن المعتقدات والمبادىء الحديثة التى كانت البعثات التبشيرية تنشر تعاليمها كان من الواضح أن البيض أنفسهم لا يتبعونها . وبالرغم من أن الحياة الأفريقية كانت موضع احتقار شديد ، الا أنه حينما كان الأفريقيون يحصلون على تعليم أوروبى كانوا يجدون أنفسهم مايزالون مبعدين عن دائرة الامتيازات المقفلة ، وعادة ما كانوا يعاملون باحتقار عدائى يزداد فى شدته عن ذلك الموجه ضد اخوانهم الأميين .

ولهذا رأى الافريقيون مجتمعهم يتحطم امامهم دون أن يحصلوا على أى شىء آخر أكثر جاذبية أو اكثر تفوقا من مجتمعهم ، وشعر معظم الأفريقيين بهذا الشعور بدرجات متفاوتة . ولكنه شعور كان يتسم بالمرارة خاصة بين الكيكويو ، فقد كانوا يعيشون بجوار المرتفعات البيضاء ، كما كانت نيروبى بثرواتها ومباهجها بعيدة المنال عنهم بالرغم من وقوعها على عتبتهم ، وحصل الكثيرون على مهارات اوروبية ولكنهم نبذوا نتيجة لهذا .

علاوة على هذا ، كان الكيكويو هم الذين سمعوا وقرأوا عن ادعاءات العناصر المستوطنة الصاخبة ضد الحكومة الاستعمارية ، وكانوا هم أيضا الذين كانوا يسمعون على الدوام هذه الجماعة وهى تعلن عن تخلف الأفريقيين ، وانحطاط درجة ذكائهم ، وانحطاط غرائزهم . وكان فى امكانهم سماع رجال السياسة البيض وهم يلعنون الحكومة الاستعمارية لرفضها التنازل لهم عن سلطتها ، وكذلك قراءة الخطابات الثائرة المكتوبة فى الصحافة المحلية ومشاهدة الضغط المفروض على الحكام وموظفيهم الحكوميين ، وكان الكيكويو هم أيضا الذين شاهدوا مباشرة ايمان بعض الزعماء البيض المتعجرف بتملك المجتمع الابيض لكينيا وبانهـا سرعان ما ستصبح تحت حكمهم .

ولهذا فتح الكيكويو جبهة دفاع لمواجهة هجوم البيض بعد الحرب العالمية الاولى مباشرة ، فتكون « الاتحـاد المركزى للكيكويو » فى عـام ١٩٢٢ م بزعامة هارى ثوكو الذى أصبح فيما بعد معارضا قويا ضد استخدام القوة ، وكان جومو كينياتا سكرتيرا عاما لحزب الاتحاد المركزى للكيكويو . وقد كان أفريقيا متعصبا ، وكان يركز أعماله على المشـاكل المتعلقة بالمرتفعات البيضاء ، وكان يستخدم فى بعض الأحيان حمـلات دعائية ضد البيض ، وكان الكيكويو يردون صفعات الرجال البيض الذين كانوا يحتقرونهم ويدمرون دعاماتهم الاجتماعية وعلى هذا كان الاتحـاد المركزى للكيكويو هو الذى يحارب ضد حملات البعثات التبشيرية التى تدعو لالغاء ختان الفتيات ، هذا بالرغم من دعاياتهم المغرضة الى حد ما، ولم يكن مدهشا ايضا ان نجد أن الكيكويو هم الذين اسـتهاوا نظامهم التعليمى نتيجة لنقص عدد المدارس المخصصة للافريقيين ، وكذلك من أجل محاربة تعاليم المدارس التبشيرية الخاصـة بالمواضيع التى تتعلق بتعدد الزوجات أو ختان الفتيات ، ولكى يوفر «بيتر (مبيبو) كوينانجى» الذى كان يتمتع بسمعة مشرفة فى مجتمع الكيكويو ، المدرسين اللازمين للعمل فى مدارس اتحاد الكيكويو المستقل ، أنشأ كلية لتدريب المعلمين فى جيثو نجورى ، وهى تلك الكلية التى أصبح كينياتا دعامة رئيسـية فيها .

واثناء الحرب أوقف نشاط حزب « الاتحاد المركزى للكيكويو » ولكن أدت عودة جنود شرق أفريقيا الى أراضيهم منذ عام ١٩٤٥ م فصاعدا الى الاسراع فى انهيار السـلطة القبلية وفى نمو الوعى السياسى . فلقد ظل هؤلاء الجنود بعيدين عن المجتمع القبلى لفترة طويلة لدرجة أنه لم يكن من السهل أن يعودوا ثانية الى تقبل عاداته فى الوقت الذى تشبعوا فيه بالأفكار الجديدة الخاصة بالعلاقات الانسانية التى كانت سائدة فى

البلاد الأخرى التى كانوا يشتمون فيها رائحة شىء شبيه بالثورة ضد السلطة الاستعمارية القائمة .

ولهذا حينما كونت مجموعة من الافريقيين ذوى الوعى السياسى حزبا جديدا فى عام ١٩٤٤ م سرعان ما وجدت لديها احتياطيا كافيا من الشعور بالاستياء يمكنها الاعتماد عليه عندما تعوزها الحاجة ، وفى نفس العام تم تعيين أول افريقى فى المجلس التشريعى ، ولم يكن ذلك سوى اليود ماثو ، الذى تم اختياره من بين قائمة الأسماء التى اقترحتها المجالس الوطنية المحلية ، وقرر « ماثو » هو وجماعة من الزعماء البارزين كان من بينهم آبولو أوهانجا ، وجيمس جيرمياه ، و ج.ج. تشيمالان انه يجب عليهم أن يكونوا حزبا سياسيا حتى يمكنهم العمل على أساس دستورى ويعوضوا الأفريقيين عن الآلام التى حاقت بهم — وأطلقوا على حزبهم الجديد اتحاد كينيا الافريقى ، وبهذا يكونون قد استخدموا اسما وطنيا بدلا من الاسم القبلى ، وطالب الحزب بالحكم الذاتى الأفريقى ، مع المحافظة على حقوق الأقليات ، وبادخال التعديلات على المجلس التنفيذى حتى يشتمل على عدد اكبر من الأعضاء الافريقيين ، وبمعارضة التمثيل العنصرى غير المتكافىء فى الجمعية المركزية لشرق أفريقيا ، وباعطاء المزيد من الأرض والتعليم للأفريقيين ، وبتوفير ظروف اجتماعية افضل يدخل ضمنها وضع نهاية « لنظام كياندى » الخاص بعقد العمل .

وكان هذا البرنامج اصلاحيا ، وكانت الخطة الاستراتيجية التى يتبعها هى استخدام نفس القوانين القائمة ، وزيادة المشاركة الأفريقية فيها تدريجيا ، ولهذا لم تكن تتطلب أية تغييرات قد تحتاج الى تأييد أصحاب الفكر التحررى فى بريطانيا ، كما أنه لم يقترح اتخاذ أية اجراءات ثورية . ولم يتم استنتاج أية مفاهيم ثورية الا فيما يتعلق بالأهداف الأوروبية ذلك لأن الاجراءات الاصلاحية التى اقترحها حزب اتحاد كينيا الافريقى كانت لا تتمشى مع سيطرة الأوروبيين على كينيا .

وسيطر هذا الصراع الدائر بين الأبيض والأسود على الحياة العامة فى كينيا ، واذا لم يكن المكتب الاستعمارى يشعر بتجمع سحب العاصفة فان ذلك كان يرجع الى ان موظفيه الرسميين كانوا يتجاهلون تحذيرات طلاب كينيا أمثال نورمان ليز ، ومارجرى بيرهام ، ونيجلى فارسون وهؤلاء لا يتعدون مجرد عدد قليل من بين الكثيرين غيرهم ، ولكن على ما يبدو لم يكن المكتب الاستعمارى قد قرر بعد عما اذا كان سيقدم تأييده للاوروبيين أو الأفريقيين ، ولعب نفس الدور البريطانى المميز وهو محاولة تهدئة كلا الجانبين بالرغم من تنافر مصلحة كل منهما .

ولهذا بالرغم من اشتراك أول أفريقي في المجلس التشريعي في عام ١٩٤٤م أدخل في العام التالي نظام العضوية « في المجلس التنفيذي » الذي كان يشبه الى حد كبير النظام الوزاري ، وعليه أصبح البكباشي « كافندش ـ بنتنك » أول مستوطن أوروبي مسئول عن الزراعة . وفي عام ١٩٤٧ م دخل أفريقي آخر يدعى آبولو اوهانجا في الهيئة التشريعية ، ولكن في عام ١٩٤٨ م حصل الأعضاء غير الحكوميين في المجلس التشريعي والذين كان يسيطر عليهم الأوروبيون ، على حق الأغلبية على الأعضاء الحكوميين . وفي نفس العام زيد التمثيل الافريقي فأصبح اربعة أعضاء بعد انضمام كل من جيرمايه وشيملان ، الا انهم كانوا مايزالون جميعا خاضعين لنظام التعيين ، بينما كان يطبق النظام الانتخابي على أحد عشر عضوا أوروبيا وخمسة اعضاء آسيويين وعضو عربي واحد (ولكن كان يتم تعيين عضو عربي آخر وبهذا يصبح عدد الأعضاء الأوروبيين أحد عشر عضوا ومثلهم من غير الأوروبيين) . وفي عام ١٩٥٠ م تم تعيين مستوطن أوروبي آخر يدعى أ.أ. فاسي في المجلس التشريعي ، وفي عام ١٩٥٢ م انضم أول أفريقي ويدعى ماثو الى ذلك المجلس .

وكان كل من الحاكم السير فيليب ميتشل والمكتب الاستعماري يتخبطان في طريقهما باعطاء امتيازات لكل من قوى الضغط المتصارعة من اجل تطبيق نظام أطلقوا عليه النظام المتعدد الأجناس . وأصبح من القدر لهذا النظام أن يشتمل على أعضاء من جميع الأجناس في كل من منظماته التشريعية والتنفيذية ، ولكن هذا النظام لم يكن يراعي المبدأ أو التماسك الاجتماعي فلقد كان الأوروبيون يهدفون الى تكوين حكومة متحررة من سيطرة المكتب الاستعماري ويسيطرون عليها هم أنفسهم في حين طالب الأفريقيون بتمثيل ديموقراطي يعطيهم حق القوة المسيطرة بفضل اعدادهم التي تفوق الأوروبيين ، ومن الممكن لكل من المطلب الأول الخاص بتكوين « حكومة متحضرة » والمطلب الثاني الخاص بتكوين « حكومة ديموقراطية » أن يكونا بمثابة الأسس التي قد يقوم عليها المبدأ ، ولكن محاولة تكوين حكومة تعتمد على ميزان القوى بين جميع الأجناس في أي وقت من الأوقات سيكون مجرد عمل يميل للسياسة أكثر من الحكمة .

وفي تلك الأثناء استمر ظهور الأزمات في المستعمرة نتيجة لهذه الامتيازات والامتيازات المضادة لها ، اذ كان يراود الأفريقيين الشعور بالخوف تجاه الحكومة التي كانوا يعتمدون عليها في فرض حصار حول الأوروبيين حتى يتمكنوا هم من استجماع قواهم لئلا تتنازل هي عن سلطاتها وتمنحها للأوروبيين ، بينما كان يرى المستوطنون أن ادخال

الافريقيين فى المنظمات التمثيلية كان يضارع فى خطورته تشجيع ادعاءات قلة من مثيرى الشغب تستميل اليها الجماهير البدائية .

وفى عام ١٩٤٧ م وقعت اضطرابات خارج نيروبى عندما رفضت احدى شركات تصنيع لحم الخنازير أن تطرد كاتبا رفض المساهمة فى أحد الصناديق السياسية ، وفى العام التالى حدث المزيد من الاضطرابات فى أحد معازل الكيكويو من أجل معارضة مشروع حكومى يهدف الى ادخال بعض التحسينات على الزراعة ، وفى عام ١٩٤٩ م وقع اضراب عام بفضل نمو النقابات العمالية وتأييد بعض الآسيويين .

وعاد فى وسط هذه الاضطرابات المتأزمة الرجل الأفريقى الوحيد الذى تمكن من أن يربط بين امكانية استحالة المذهب الأفريقى التقليدى وبين الزعامة الحديثة التى كان يتطلبها الجيل الافريقى الجديد ، اذ انه فى عام ١٩٤٦ عاد من لندن جومو (الرمح المشتعل) كينياتا بلحيته السوداء ، وخاتمه الأحمر الكبير وعصاته ذات الراس التى تشبه الفيل. وكان جومو قد عاش يتيما بعد ولادته مباشرة فى نهاية القرن الماضى ثم تولت رعايته البعثات التبشيرية الاسكتلندية هناك ، وسرعان ما أعطته شخصيته المظيمة حق زعامة الاتحاد المركزى للكيكويو ، بينما أجهد قلمه فى كتابة عدد من الجرائد الصادرة بلغة الكيكويو ، ثم عاش من عام ١٩٢٩ حتى سنة ١٩٤٦ م فى أوروبا حيث كان يقوم بدراسة الانثربولوجى .. (الدراسات البشرية) فى مدرسة الاقتصاد بلندن تحت اشراف البروفيسور مالينوسكى ، كما درس أيضا فى جامعة موسكو حيث ألف كتابا عن عادات وتقاليد الكيكويو اسماه « فى مواجهة جبل كينيا » واثناء الحرب وبعدها مباشرة أصبح واحدا من بين جماعة لندن التى نظمت مؤتمر منشستر للدول الأفريقية جمعاء وكان من بين هذه الجماعة «كوامى نكروما» « وجورج بادمور »،« وبيتراً براهامز »،« وبير جاردت دى بواه». وتعرف أيضا على أعمال المكتب الاستعمارى الفابى والحزب العمالى المستقل وبعض المنظمات الاشتراكية المثالية الشبيهة بهذا . وعاد الى كينيا متأثرا بهذه الآراء ، وسرعان ما أصبح رئيسا لاتحاد كينيا الأفريقى وزعيما لمدارس الاتحاد المستقلة ، وعميدا لكلية التدريب . وكرس نفسه كلية لمحاربة الحاجز اللونى وجميع أشكال التفرقة الموجهة ضد الأفريقيين ، وكان يبجله عدد كبير من الكيكويو هذا علاوة على تأثيره المغناطيسى الذى كان يمارسه على الجيل الصاعد الذى يعيش فى المعازل وفى نيروبى . وجذب اليه أيضا عددا — وان كان ضئيلا — من الأتباع من بعض القبائل الأخرى ، ذلك لأنهم قبلوه زعيما للقومية الكينية .

وكان يتوقف المستقبل على ما اذا كان كينياتا سيحصل على فرصة زعامة شعبه عبر السبل الدستورية حتى يصل الى أهدافه الديمقراطية ، وعما اذا كانت ستبذل بعض المحاولات من أجل سد مثل هذه السبل بوضع العراقيل السياسية ، واذا كان الأمر كذلك فهل سيعتمد على الأسرار القبلية الغامضة أم على الوسائل السياسية الحديثة فى ازالتها .

ولسنا فى حاجة الى شغل بالنا بزنزيبار فى هذه المرحلة بالذات ، ذلك لأنه بالرغم من انها تشكل جزءا من شرق أفريقيا ، الا انها لم تبرز داخل الاطار الأفريقى الا بعد مضى فترة من الوقت ، فلقد استمر سكانها الذين يتكونون من خليط من العرب أصحاب الأراضى الزراعية والآسيويين الذين يقومون بالأعمال التجارية والعمال الأفريقيين ، استمروا فى زراعة القرنفل وبيعه فى فترة ما بعد الحرب دون أن تزعجهم السياسات الافريقية ، فلقد استمرت الصنادل العربية فى ابحارها داخل الميناء قبل هبوب الرياح الموسمية تماما مثلما كانت تفعل منذ قرون مضت ، وان كانت فى ذلك الوقت أصبحت تقوم بمقايضة قرنفلها فى مقابل البلح والسجاد والبعير بدلا من العبيد على غرار ما كانت تفعل حينما كانت زنزيبار تعتبر بحق أكبر سوق لتجارة العبيد فى العالم ، واستمر السلطان يمارس حكمه التقليدى بالرغم من أن الشريط الذى يمتد لمسافة عشرة أميال عبر الساحل الافريقى المقابل قد استأجره لبريطانيا . وكان المقيم البريطانى يقوم بتقديم « النصائح اليه » وأتت الملاقة البريطانية بنتائجها فى عام ١٩٤٨ م حينما تم تعيين أول افريقيين فى المجلس التشريعى ، ويشاركهم ثلاثة من العرب واثنان من الآسيويين وأوروبى واحد مع احتفاظ الموظفين الحكوميين بالأغلبية . وظل المجلس التنفيذى يتكون كلية من الأعضاء الحكوميين . وحتى ذلك الوقت لم يمس هذا الكيان الرومانسى الذى ظل محتفظا بطابع العصور الوسطى ، أية اضطرابات سياسية بالرغم من أن بعض السكان قد ضجوا بالشكوى من النفوذ البريطانى المتطرف السائد فى محميتهم .

وتعتبر مدغشقر التى تحتل المرتبة الرابعة بين أكبر جزر العالم ، ذات أهمية تفوق زنزيبار على الرغم من أنها حتى ذلك الوقت لم تتورط فى المشاكل الافريقية . فلقد أثرت الحرب على الملاجاشيين لأنه بعد تمسك ادارتها بحكومة فيشى بعد انهيار فرنسا ، قامت بريطانيا باحتلال مدغشقر حتى تمنع وقوعها فى أيدى اليابانيين ، وعوملت هذه الجزيرة بعد الحرب بنفس الطريقة التى عوملت بها المستعمرات الفرنسية الأخرى ، فانتخبت أربعة نواب عنها لمجلس النواب الفرنسى عن

طريق نظام الفئتين الانتخابى ، وكان يوجد بمدغشقر أيضا جمعياتها الداخلية مثالها فى ذلك مثل المستعمرات الافريقية الفرنسية الأخرى .

ولكن المالاجاشيين لم يكونوا افريقيين ، فلقد كانوا مزيجا من البولينزيين والمالاويين والافريقيين ، يعيشون جنبا الى جنب مع عدد لا بأس به من السكان الأوروبيين ، وكانت ثقافتهم ولغتهم متميزة ومتقدمة . ولهذا واجهت المحاولات الفرنسية التى ترمى الى تطبيق سياسة الاستيعاب مركزا صلبا من الوطنية المحلية لشعب متقدم يبلغ تعداده حوالى خمسة ملايين نسمة .

وكانت الروح القومية قد تطورت فى وقت مبكر مما مكنها من الدخول فى صراع ضد السياسة الفرنسية وكان ينتمى ثلاثة أعضاء من بين النواب الأربعة الى الحزب القومى الرئيسى المسمى « الحركة الديموقراطية للثورة المالاجاشية » . ولكن رجال الادارة الفرنسيين كانوا يفضلون حزبا منافسا آخر ، واستغلوا نفوذهم ، مثلما كانوا يفعلون فى مستعمراتهم الأخرى ، فى توجيه الإجراءات الديموقراطية الرسمية بالطريقة التى يرغبونها ، وبلغ الإحتكاك ذروته فى عام ١٩٤٧ م على الرغم من أن سبب الانفجار الحقيقى كان غامضا . فلقد اندلعت نيران الثورة فى ذلك العام وألقى الفرنسيون اللوم على الوطنيين وأخمدوها بأقصى أنواع القسوة ، ولم يكن أحد يعلم الى أية نهاية تسير الأمور هناك ، اذ قتل عدد كبير من المزارعين ورجال الادارة الفرنسيين علاوة على هؤلاء المالاجاشيين الذين كانوا يتعاونون مع الادارة . وادعى القوميون المالاجاشيون أن ما يقرب من ثمانين الف شخص قد لاقوا حتفهم ولكن الفرنسيين اعترفوا بأن عدد القتلى كان يزيد فقط عن أحد عشر ألفا . وتم تدمير جزء كبير من الدولة فى حين أن النواب الوطنيين الثلاثة الذين كان من بينهم الكاتب جاك رابيمانانا جارا قد زج بهم فى أحد سجون فرنسا بعد أن حكم عليهم بالاعدام وكانت تنتشر أخبار هذا التمرد وأخبار عدد القتلى عبر البحار ببطء شديد لدرجة أنه لم يكن لها سوى تأثير مباشر ضئيل على أفريقيا ، ولكن بالرغم من أن القومية المالاجاشية قد جبنت لفترة من الوقت بفعل الضرورة ، الا أنها لم تتحطم ، وقدر لها أن تعود فيما بعد الى أفريقيا متلمسة الاتحادات الافريقية الطبيعية الأخرى .

وتقع جزيرة موريتيوس فى المحيط الهندى على بعد شاسع من القارة الافريقية وبالرغم من أن سكانها البالغ عددهم نصف مليون من النسمات لا يتمتعون الا بقدر ضئيل من الدم الزنجى بين عناصرهم

الهندية والفرنسية والبريطانية ، الا أن تطور الجزيرة السياسى كان يحمل بين طياته بعض العلاقات الطفيفة بالمشاكل الافريقية ومن المحتمل أن تزداد هذه العلاقات فى المستقبل .

وكان يعتمد اقتصاد الجزيرة اعتمادا كليا على زراعة قصب السكر ، وقد طوروا نظام مزارعهم طبقا لهذا . وحصـــل المزارعون الفرنسيون والبريطانيون على العمال الهنود بابرام العقود معهم ، وكان هؤلاء العمال يظلون فى الجزيرة بعد فترة انقضاء عقودهم ليدخلوا ضمن القوى العاملة بالجزيرة ، وحدث اختلاط متبادل على نطاق شاسع فانبثقت عنه أنواع متباينة من الأجناس .

واستمر المزارعون الأوروبيون متمسكين بزمام الأمور السياسية فى السنوات الأولى للتطور الدســـتورى ، وكان الحق الانتخابى محدودا بكفاءات تتعلق بالملكية ومقـدار الدخـــل ولكن الموظفين الحكوميين البريطانيين الاستعماريين تمكنوا من المحافظة على تشكيلهم للأغلبية فى كل من المجلس التشريعى والتنفيذى حتى بعد الحرب العالمية الثانية .

ولكن فى عام ١٩٤٨ م اشتركت موريتيوس فى الاجراءات التحررية الدستورية التى أثرت على معظم الامبراطورية البريطانيـــة . فأدخلت تعديلات على الكفاءات المتطلبة للاشتراك فى الانتخابات وأعطى للنساء حق الادلاء بأصواتهن لأول مرة فى تاريخ الجزيرة . وخصص من بين مقاعد المجلس التشريعى البالغة خمسة وثلاثون مقعدا ، واحد وثلاثون للأعضاء غير الرسميين وكان يتم انتخاب تسعة عشر من بينهم ويتم تعيين الاثنى عشر الباقين . وسمح لهؤلاء الأعضاء غير الرسميين باختيـــار أربعة من بينهم ليعملوا الى جانب الأعضاء الحكوميين الثـــلاثة الذين يعملون فى المجلس التنفيذى ، وبعد ذلك بثلاث سنوات اشتركوا مع المصالح الحكومية من اجل الاستعداد لادخال النظام الوزارى هناك .

ويتضح من هذا أن الحكومة التمثيلية كانت تنمو على الدوام ، وكانت المشكلة الحقيقية التى تسبق هذا النمو هى من المجموعات السياسية ستحصل على السيطرة على المنظمات الحديثة ، وكان يراود الأمل كلا من المستوطنين الفرنسيين والبريطانيين على الســـواء فى الاحتفاظ بسلطتهم عن طريق نفوذهم السياسى ، ولكن بمجرد أن تمكنت الطبقة العاملة الموريتينية من القضـــاء على شكوكها العنصرية الداخليـــة ، وتجنيدها لطاقاتها بطريقة منظمة كانت اما أن تحصل على الســـلطة واما أن تلك الحكومة التمثيلية ستتخذ اتجاها عكسيا من اجل الضغط

عليها وكبح جماحها ، ولكن على أية حال فانه يبدو من المؤكد أن الصراع السياسى والاجتماعى والعنصرى كان يقترب بسرعة عظيمة .

ولسنا محتاجين الى قضـــاء وقت طويل فى الحديث عن الدول الواقعة فى الشمال الشرقى فى هذه المرحلة بالذات . فلقد استرد أهل أثيوبيا وطنهم من أيدى الايطاليين فى عام ١٩٤١ ووضعوا نهاية لسنوات الحكم الأجنبى التى لم تمض على تاريخ أرضـــهم ســـنوات مثلها على الاطلاق ، وكان الامبراطور هيلاسلاسى هو الذى استرد وطنه بعد أن حصل على شهرة عالمية بفضل اعتراضاته القيمة التى قدمها ضد الغزو والاحتلال الايطالى فى عام ١٩٣٥/١٩٣٦ .

ولقد ظلت اثيوبيا بعد الحرب مثلما كانت قبلها دولة شـــديدة التخلف ، وكان الايطاليون قد أقاموا بعض المبانى ولكنهم أهملوا التعليم كما لم تكن توجد أية طرق معروفة فى الدولة التى لم يكن شعبها فى عزلة فقط عن باقى أجزاء افريقيا بفعل موقع دولته الجغرافى بل وكان أيضا فى عزلة عن بعضه . ولم تكن السياسة الحزبية أو النقابات العمالية معروفة لديهم على الاطلاق ، وتمركزت الادارة بأكملها بين يدى الامبراطور الذى مكنته طاقته وشخصيته من السيطرة على أية طوائف متآمرة ، وكانت الطبقة الحاكمة وحوالى نصف السكان يؤمنون بالمذهب القبطى المسيحى وهو المذهب الذى لعب دورا عظيما فى الحكومة . اما باقى الســـكان فكانوا اما يدينون بالاســـلام أو ما يزالون على وثنيتهم ، أما التقديرات الخاصة بعدد السكان فهى غير مؤكدة بالمرة لدرجة أنها تتراوح بين ١٠ ، ٢٠ مليونا من النسمات .

وكان الامبراطور يقوم باختيار وتعيين مجلســـه الأعلى من بين النبلاء ، وهؤلاء النبلاء بدورهم يشتركون مع الزعماء فى تعيين المجلس الأدنى ، أما الحكومة ذاتها فهى تعتمد على خدمات عدد كبير من المستشارين الذين أتت بهم من جميع أنحاء أوروبا وأمريكا الشمالية ، وفى الواقع كان يتمتع الأمريكيون بشعبية تفوق تلك التى يتمتع بها البريطانيون بالرغم من قضاء الامبراطور فترة عزله القصيرة فى باث ath . ولا تقتصر خدمات الأمريكيين على مساهمتهم بالمعونات الاقتصـــادية عن طريق النقطـــة الرابعـــة فقط بل أن الأثيوبيين يذكرون لهم وللاتحـــاد السوفيتى فضل عدم اعترافهم على الاطلاق بالاحتلال الايطالى مثلما فعل البريطانيون والفرنسيون . ومنذ عام ١٩٤٧ م أيضـــا قدم الأمريكيون مساهمتهم التى لا تقدر بمال ، وذلك عن « طريق الخطوط الجوية العابرة للعالم » التى قامت بتسيير خط طيران اثيوبى فعال لأول مرة فى تاريخ

اثيوبيا ، وبهذا أدخلت فى الدولة وسائل حديثة للمواصـــلات داخليا وخارجيا .

ومن هـــذا يتضح أن اثيوبيا كانت قد ظلت فى عزلة عن المجتمع الافريقى فى السنوات القلائل التالية للحرب مباشرة ــ وكانت تمتاز بعض أجزاء الدولة بوفرة خصبها كما انها كانت تنتج بعض أنواع البن الممتاز ، ولكن نادرا ما كنت ترى أى نوع من التطور الاقتصـــادى أو الاجتماعى ، ولهذا ظل المجتمع بدائيا ، ولا يتعدى بناءه الاجتماعى أكثر من كونه مجتمعا اقطاعيا حتى فى أكثر قطاعاته تقدما ، وليس فى الامكان اصدار أى حكم على ارادة الشعب وطباعه لأنه لم تكن لديه أية وسائل للتعبير عن نفسه ، وكان الامبراطور يؤمن ببعض الوسائل الحديثة فى تطوير الاقتصاد ، وكان يعتمد اعتمادا عظيما على هذه الوسائل فى اجراء اصلاحاته التى يحبذها ولم تكن هذه الوسائل سوى التوسع فى النظم التعليمية .

ولكن ما زال هناك وقت طويل امام الشعب الاثيوبى ليجد الوسائل التى تمكنه من الاستفادة بالأحداث التى تجرى فى بقية انحاء القارة ، وسيحتاج أيضا الى مثل هذا الوقت حتى يتمكن من المشاركة فيها .

ويرتبط مستقبل مليون من سكان اريتريا ارتباطا وثيقا بمستقبل اثيوبيا ، فلقد ظل ذلك الشريط الساحلى الذى لم يقع على شـــاطىء البحر الأحمر والذى يلى اثيوبيا مباشرة ، ظل تحت الادارة البريطانية عندما انتهت الحرب بعد أن كان مستعمرة ايطالية سابقة . وتصارعت الدول الأخرى التى يهمها الأمر وتضاربت آراؤها . فالايطاليون يرغبون فى استعادة اريتريا فى حين أن الاتحاد السوفيتى والكتلة العربية يدافعون عن استقلالها لأسباب أخرى . أما ايرنست بيفن فقد اقترح تقسيمها بين اثيوبيا والسودان ، أما الاثيوبيون فقد فضـــلوا التذرع بالصبر ، اذ أنهم كانوا يرغبون فى ضم اريتريا اليهم لأن مينـــائيها : مصوع وعصب سيعطيانها مخرجين الى البحر افضل من جيبوتى التى أجبروا على الاعتماد عليها فى الماضى .

وفى نهاية المطاف تم الاتفـــاق فى عام ١٩٥٢ م على اتحاد اريتريا واثيوبيا فيدراليا . وتنازلت للاثيوبيين عن شئونها الخارجيـــة ، وشئون دفاعها ، وماليتها وجماركها ، ووســائل مواصلاتها ، ولكنها احتفظت بجمعيتها التى كانت تنقسم بين المسلمين والأقباط بالتساوى ، كما كانت تنتخب رئيسا تنفيذيا لادارة الشئون الحكومية . وكانت أرض

اريتريا وشعبها فقراء ، ولكن شعبها ابتدأ تحت الادارة البريطانية فى اصدار جرائده الخاصة به ، واجراء انتخابات حرة ، وابتدأ فى تكوين أحزاب سياسية • وكان البريطانيون يأملون فى أن يؤدى هـذا التعليم التدريجى الى تمكينهم من اقامة نظام تعليمى لأنه بالرغم من أن الايطاليين كانوا قد أقاموا بعض المبانى فى العاصمة أسمرة وأدخلوا عنصر الحداثة على المدينة ، الا أنه لم يكن لديهم أى اهتمام بتعليم الاريتريين . ونتيجة لهذا عم شعور عام بالاستياء نتيجة لارتفاع تكاليف المعيشة بعد تكوين الاتحاد مباشرة .

وأخيرا ، كان هناك المليونان والنصف من الصوماليين المبعثرين بين عدد من الأقاليم يتجولون بينها دون أى تمييز عنصرى ، ولكن بالرغم من انتشار المنازعات بين الجماعات الاسلامية المتنازعة كان يسرى بين جميع الصوماليين شعور مشترك بانتمائهم لمجتمع واحد . وفى الواقع كانت توجد أربعة أقاليم صومالية ، الصومال الفرنسى وهو عبارة عن جيب صغير حول جيبوتى حيث كان يشكل الصوماليون غالبية السكان ولكنهم ليسوا السكان الوحيدين فقط ، ومحمية الصومال التى تخضع لحكم بريطانيا ، والصومال التى كانت مستعمرة ايطالية . واقليم هود الواقع فى أوجادن داخل الحدود الاثيوبية ولكن بريطانيا تقوم بادارته . وكانت توجد أيضا جالية صومالية تعيش فى شمال شرق كينيا وكان هدف القوميين الصوماليين هو توحيد هذه المجتمعات الخمس داخل دولة صومالية واحدة .

وكانت فرنسا تتبع فى مستعمراتها الصومالية نفس الأسلوب الذى كانت تنتهجه فى مستعمراتها الأخرى ، فلقد أرسل سكان الصومال الفرنسى البالغ عددهم ستون ألفا من النسمات نائبا وشيخا ليمثلوهم فى باريس •

أما البريطانيون فقد احتفظوا فى أول الأمر بالادارة الحربية التى كانت موجودة فى فترة الحرب على كل من محميتهم والصومال التى انتزعوها من ايطاليا أثناء الحرب ولكن حينما استؤنفت الادارة المدنية فى المحمية فى عام ١٩٤٨ م اتبعت نفس المنهج الذى كانت تتبعه فى فترة ما قبل الحرب . وظل الحكم هو المصدر الوحيد للسلطة التشريعية والتنفيذية على سبعين الفا من السكان المسلمين . وكان له مجلس استشارى ينتخب بعض اعضائه الا أنه لم يكن يتمتع بأية سلطات ولم يكن فى استطاعته أن يفعل شيئا سوى أن يقدم نصائحه .

وبعد مشاحنات عديدة أصبح كل من الصومال والصومال الايطالى ـ سابقا ـ فى عام ١٩٥٠ تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة وتديرهما ايطاليا ، وتقرر أن تحصل الدولة على استقلالها فى عام ١٩٦٠ ، وكان معظم السكان البالغ عددهم ١ ¼ مليون من النسمات من البدو الرحل مثلهم فى ذلك جميع الصوماليين الذين يعيشون فى المستعمرات الأخرى، والذين يتنقلون باستمرار بحثا عن المراعى . وكان يبدو من المستبعد أن يكونوا فى حالة تسمح لهم بتحمل المسئوليات الحكومية بعد مضى عشر سنوات . الا أن الايطاليين استهلوا برنامجا فاشلا فى تدريب رجال الادارة ليتمكنوا من ادارة الدولة فى نهاية الفترة وابتدأوا فى ادخال الدساتير التمثيلية . وكانت هذه المستعمرة تتناقض تماما مع الادارة البريطانية المجاورة التى بالرغم من وجود ظروف مشابهة فيها وشعب مماثل الا أنها استمرت تغط فى نومها دون أن توقظها الأحوال الجديدة فى أفريقيا .

ولكن اتضح أنه بالرغم من أن الصوماليين كانوا شديدى التخلف ، يرسفون فى بدائيتهم ومشتتين ، الا أنهم ساهموا فى الحياة العامة . فلقد تأسس حزب « جماعة الشباب الصومالى » فى عام ١٩٤٣ م فى الصومال. وأصبح حزبا شعبيا حديثا . وأصبحت له فروع منظمة وادارة تحافظ على صلاتها مع جماعات شبيهة فى الأقاليم الأخرى . وادى وجود قوات كينيا الافريقية وكذلك الفنيين أثناء فترة الحرب الى حث هذا الحزب على القيام بأوجه نشاط مختلفة . فتطور الى حزب قومى تقدمى منظم تنظيما دقيقا . وكانت دعوته الرئيسية تنادى بالقومية المشتركة بين الصوماليين جميعا وأظهر أحد زعمائه المدعو عبد الله عيسى سفسطة الحزب بذهابه الى هيئة الأمم المتحدة لكى يبدى اعتراضه ضد الادارة الايطالية التى اتهمها باضطهاد أعضائه .

ولهذا كشفت الصومال عن شكل آخر من المذهب القومى الذى ظهر فى أفريقيا بعد انتهاء الحرب ، وبالطبع كانت قوة الدفع القومية أكثر قوة بين الجماعات المتمدينة الكبيرة حيث تقوم الأحزاب السياسية على أساس منظمات سياسية وصناعية ، ولكن من الممكن أيضا أن تظهر فى شكل حركة جيدة التنظيم بين البدو الرحل البدائيين .

وكانت وسائل المواصلات بين هذه الأقاليم المختلفة الواقعة فى شرق أفريقيا مازالت فى مرحلة بدائية جدا فى السنوات التالية للحرب مباشرة ،

وقليل من بين الزعماء من قام بزيارة أى من الأقاليم الأخرى كما أنه لم تكن توجد أية قوة موحدة مثل حزب التجمعات الديمقراطى الافريقى فى أفريقيا الفرنسية أو حتى مثل الحركة المفككة التى قام بها حزب « الأفريقيين جميعا » فى أفريقيا الغربية البريطانية ، وكان هناك نوع من التفاهم بين أفريقيى شرق أفريقيا البريطانية وبين الشعور القومى الغامض الذى يشعر به الصوماليون ، ولكن فى الواقع لم تكن توجد أية علاقة بين شرق أفريقيا البريطانية وبين الشمال بالرغم من أن جومو كنياتا قد أظهر اهتمامه بالمشاكل الاثيوبية حينما كان فى لندن . وظل كل معنى له مغزاه يتعلق بمجتمع شرق أفريقيا سواء أكان ذلك من جهة آسيا أم شعوبها لا يزيد عن أنه مجرد احتمال غامض قد يحدث فى المستقبل .

الفصل السابع

الشمال العربى

تتكون المنطقة الأخيرة من هذه الدراسة المتعلقة بقارة أفريقيا من الدول الشمالية الواقعة على شواطىء كل من البحر المتوسط والبحر الأحمر ، ودائما ما حذفت هذه الدول من الدراسات الأفريقية لاعتبار انتمائها الى تاريخ الشرق الأوسط وتاريخ أوروبا أكثر من انتمائها لتاريخ أفريقيا ، ولكن الأحداث الجارية كشفت عن خطأ هذا الزعم ، ولم تعد الصحراء الكبرى حاجزا يقف بين شمال أفريقيا وباقى أجزائها ، ومهما كانت أوجه الاختلاف القائمة سواء أكانت فى التجربة الثقافية أم التاريخية أم الاثنولوجية (البشرية) فان الأقاليم الشمالية أصبحت تعتبر الآن ــ بل وتعتبر نفسها ــ جزءا لا يتجزأ من القارة الأفريقية .

والسمات المشتركة التى تجمع هذه الشعوب هى شخصيتها العربية ودينها الاسلامى ولكن هاتين السمتين لا تنطبقان بشكل جامع مانع ذلك لانه توجد بعض الأقليات الهامة مثل قبائل البربر فى الشمال الغربى والزنوج الجنوبيين فى السودان بل ان المصريين أنفسهم ليسوا عربا تماما ولا تخلو أية دولة من وجود المسيحيين والوثنيين ، الا أن المؤثرات المسيطرة كانت ولا تزال عربية واسلامية .

وقد تركت الحرب العالمية الثانية أثرا هاما على هذه المنطقة اذ أن الجيوش المتحاربة كانت تحارب ضد بعضها فى الجزء الأعظم من هـــذه المنطقة ، وأصبحت القاهرة واحدة من أكبر المراكز العسكرية فى هـــذا الصراع . ولم يكن الصراع بين المستعمرين المتنافسين بمثل هذا الوضوح فى أى جزء آخر من القارة الأفريقية ، الا أنه سرعان ما تلاشى أى أمل فى أن ترهق أى من الدول الاستعمارية المتصارعة الدولة الأخرى وأن تفك

قبضتها الاستعمارية عن مستعمراتها فى شمال أفريقيا اذ أن المستعمرين المهزومين كان يحل محلهم المستعمرون المنتصرون بكل بساطة ، فلقد وجد الجزائريون والمراكشيون والتونسيون عددا من رجال الادارة الفرنسيين بينهم فى عام ١٩٤٥ يضاهى نفس العدد الذى كان بينهم فى عام ١٩٣٩ ؛ كما أن عددا من الفرنسيين والبريطانيين حلوا محل الايطاليين فى ليبيا ؛ وكان مايزال يحكم السودانيين حاكم بريطانى عام فى حين ان القوات البريطانية بقيت فى مصر ، وما من شك أن الحرب قد أضعفت القوى الاستعمارية وأثارت قوى المقاومة الوطنية ، ولكن لم تكن هناك الا دلائل لا تكاد تذكر على ضعف القوى الاستعمارية فى عام ١٩٤٥ .

وبنهاية الحرب قدمت مصر صورة كلاسيكية لمجتمع يتحرك نحو الثورة بقوة لا تلين . حقيقة ان الدولة كانت تحكمهـــا فئات عديدة من الأجانب لفترة تربو على خمسة وعشرين قرنا من الزمان فحكمها الأتراك والعرب والرومان واليونانيون والفارسيون وترك كل منهم أثره ، هذا علاوة على تسرب الدم النوبى أيضا الى عروق الدماء المصرية ، الا أنه على الرغم من كل هذا فانه لسبب لا نعرفه لم يفقد المصريون على الاطلاق شعورهم بقوميتهم ذلك لأن الشعور بتاريخ الدولة القديم وبأن الأسرات الحاكمة كانت سليلة أجناس أجنبية كان ضـــئيلا للغاية فى حين أن الشعور بالاستياء الذى شعر به المصريون تجاه النفوذ البريطانى قد تجمع وأصبح شعورا بالكراهية العميقة .

ولقد ظهر الاستعمار البريطانى فى مصر فى أحط صوره ، فبالرغم من أن النفوذ البريطانى قد أدخل حقيقة عنصر الحداثة على الادارة والاقتصاد فى مصر ، الا أنه فى الواقع كانت بريطانيا قد دخلت مصر وظلت فيها من أجل مصالحها الاستعمارية فقط ، ولم تضم بريطانيا مصر على الاطلاق الى مستعمراتها كما أن مصر لم تكن بالمرة مستعمرة بريطانية ولهذا لم يشعر البريطانيون على الاطلاق ولو حتى بشعور غامض من المسئولية للأخذ بيدها نحو الحكم الذاتى النهائى كما هو الحال فى المستعمرات الأخرى ، وكان الهدف الأساسى لوجود البريطانيين فى مصر هو السيطرة على قنال السويس علاوة على بعض الاعتبارات الاستراتيجية فى كل من البحر المتوسط والسودان . وحينما أصبحت المقاومة القومية عنيفة بشكل مزعج بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى منحتها بريطانيا « استقلالا كاذبا » ، ولكن شروط معاهدة سنة ١٩٢٢ كانت بمثابة سخرية موجهة للعبارة « استقلال » لأنها تركت السلطة المطلقة فى ايدى البريطانيين ، بل وحتى معاهدة ١٩٣٦ التى كان من المفروض أن تمنح مصر استقلالها الكامل كانت

مازالت تسمح للقوات البريطانية بالبقاء فيها . ولكن سرعان ما أنكشفت الطبيعة الكاذبة التي اتخذها الاستقلال المصرى حينما احتلت القوات البريطانية والأمريكية مدينة القاهرة بكل بساطة عندما احتاجت اليها أثناء الحرب بالرغم من حياد مصر رسميا .

وكان يراود عددا كبيرا من الوطنيين المصريين بما فى ذلك شـــباب ضباط الجيش الذين قدر لهم أن يصبحوا ذوى أهمية بعد الحرب ، كان يراودهم الأمل أن ينجح رومل فى أن يطرد البريطانيين من القاهرة ثم يطردهم نهائيا من جميع أنحاء مصر . ووصلت كراهيتهم الى حد الحمى حينما حاصرت الدبابات البريطانية قصر الملك فاروق فى القاهرة وأجبرته على تغيير رئيس الوزراء ، وبالرغم من شعور الاحتقار الذى شعروا به فيما بعد تجاه « الالعوبة » فاروق الذي كان يباع ويشترى ، الا ان كل وطنى كان يتذكر دائما تلك الاساءة البذيئة التى وجهت ضد السيادة المصرية .

ولهذا حينما وضعت الحرب أوزارها شعر المصريون بنفس شعور الكبرياء القومى الذى لطخته الاهانة وهو الذى شعرت به الدول التى حاقت بها الهزيمة ، ولم يؤد استمرار وجود القوات البريطانية الا الى اثارة مثل هذه المشاعر .

وعلى هذا تحول الشعور بكراهية الأجانب الى موقف اجتماعى مظهرا لكل عنصر مثير لقيام الثورة ، ولم تكن مساحة الأراضى القابلة للزراعة والسكنى تتعدى ٥٪ من اجمالى مساحة الأراضى فى مصر . ويعتبر وادى النيل هو مصدر الحياة الوحيد فى هذه الصحراء الشاسعة ، ولكن لم يكن فقط ٨٥٪ من التسعة عشر مليونا من السكان لا يمتلكون شيئا من الأرض بل وأيضا كان ما يزيد عن ثلث مساحة الأراضى القابلة للزراعة يمتلكها فقط ما لا يزيد عن نصف فى المائة من مجموع السكان ، وكان يبلغ اجمالى ملاك الأراضى ٢٫٧٠٠٫٠٠٠ شخص ، وكان من بينهم ما يزيد عن مليونين يمتلك كل منهم ما لا يزيد عن نصف فدان ، وكان الفلاحون المصريون من بين اشد الشعوب استعبادا فى العالم فكانوا يقضون حياتهم القصــيرة البائسة بين الوحل والقذارة تحطمهم الدوسنتاريا والبلهارسيا والرمد الحبيبى ، وهبطت حياة جماهير الشعب المصرى الى أحط درجات البهيمية فى التجربة الانسانية ولكن الطبقة الحاكمة والباشوات المالكين للأرض الذين أتوا من سلالة الأتراك والذين لم يكن يهمهم مصلحة الدولة التى أغدقت عليهم الثروات كانوا من بين أشد الناس رخاء فى سائر أنحاء العالم . وكان الملك فاروق أكثرهم غنا وأكثرهم بدانة وأكثرهم جشعا .

واذن كان ذلك هو الستار الخلفى ولكنه فى حد ذاته لم يكن من المحتمل أن يثير أكثر من مناظر قصيرة ضئيلة من مظاهر العنف اليائس ، ذلك لأنه كان فى استطاعة قلة من الرجال الأثرياء الأقوياء أن يحافظوا على استبدادهم للجماهير الأمية الفقيرة فى جميع حقب التاريخ الانسانى ، فى مقابل عدة ثورات تقع من آن لآخر فى أماكن متفرقة ويتم القضاء عليها بسهولة ولهـــذا فانهم يحتاجون الى عوامل اضـــافية حتى يكملون قصة الثورة .

وكانت هذه العوامل الأخرى متوفرة فى مصر فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد كانت مصر اذا ما قيست بالمقاييس الأفريقية تعتبر دولة دنيوية حيث يتوفر فيها شبكة فعالة من الخطوط الحديدية وعدد لا بأس به من الطرق الجيدة ، وتجارة تجرى على نطاق واسع وصحف يومية واذاعة . وتعتبر القاهرة بسكانها البالغ عددهم ٢½ مليون نسمة أكبر مدن أفريقيا والاسكندرية بسكانها الذين يزيدون على المليون أيضا ثانى مدنها أو ثالثها من جهة عدد السكان ، وكان يوجد بالقاهرة جامعتان أولاهما جامعة الأزهر الاسلامية وثانيهما جامعة فؤاد العلمانية التى تم تغيير اسمها فيما بعـــد وأصبح جامعة القاهرة ، وكان يدرس بهاتين الجامعتين ما يزيد عن ٢٠ ألفا من الطلاب .

اذن كانت توجد هناك أسس دولة تستحق الانقاذ من أيدى الطبقة الحاكمة العقيمة الجشـــعة ولكن هل كان يوجد بها جماعة قادرة على التعبير عن مطالبها ، يكتنفها الطموح والمثالية ويعتريها الشعور بالاستياء بدرجة تمكنها من توجيه الجماهير وقيادتها ؟ .

ولكى نجيب على هذا السؤال فاننا يجب أن نتوقف لحظة حتى نعود بنظرنا الى مسرح التاريخ السياسى فى مصر فى الماضى ، ومن الطبيعى أن يبحث الانسان عن زعامة ثورية بين حزب سياسى أو جماعة كرست نفسها للقضاء على نظام الحكم المتدهور . واذا ما عدنا الى الفترة التالية للحرب العالمية الأولى مباشرة سنجد هذا العامل . اذ أصبح حزب الوفد بزعامة زغلول باشا رأس حربة للثورة الجماهيرية التى شبت ضـــد البريطانيين وانتهت بأول اتفاق للاستقلال عام ١٩٢٢ وفى العام التالى مكنت الانتخابات التى أجريت فى ظل الدستور الجديد حزب الوفد من أن يهز طبقة النبلاء الحاكمة من جذورها بحصوله على نصر انتخابى كاسح لفظهم بعيدا عن مناصبهم التقليدية . ولكن فيما بين عام ١٩٢٣ والحرب العالمية الثانية تغيرت طبيعة الحزب القومى تغييرا جذريا اذ انه بعد أن كان حزبا يتزعمه طبقة المتعلمين وتؤازره الجماهير ، أصبحت تسيطر

عليه نفس طبقة ملاك الأراضى التى كان قد خلق أساسا لمعارضتها ، وبعد أن كان البؤرة الأساسية المناوئة لمجهودات البريطانيين أصبح حزبا قام باعداد معاهدة أخرى للاستقلال الزائف ووقع عليها هو وبريطانيا فى عام ١٩٣٦ تاركا للقوات البريطانية الحق فى احتلال البلاد ، وقد ظهرت أقصى درجات السخرية فى عام ١٩٤٢ حينما فرضت الدبابات البريطانية على الملك فاروق قبول حكومة من الوفد .

اضف الى ذلك أنه بانتهـــاء الحرب ، كان قد تحطم تماما ايمان المصريين فى الاجراءات الديموقراطية . وفيما بين عام ١٩٢٣ وبداية الحرب كان حزب الوفد يحصـــل على غالبية شعبية ساحقة حينما أجريت الانتخابات، ولكن مع هذا كان فى كل مرة ـ يقوم الملك أو السلطات البريطانية بطرد الحكومة بأقصى سرعة واستعادة الطبقة الحاكمة القديمة . وفى السنوات السابقة للحرب مباشرة أدت كل من تلك الهزيمة التى كانت تثار بهذه الطريقة ، والفشل المتتالى الذى كانت تلاقيه النظم الديموقراطية المطبقة فى أوروبا الغربية ، الى دفع الوفد ومعارضيه الى تنظيم أنفسهم فى شكل جماعات عسكرية شبيهة بالفاشستية . كما أدى افتضاح أمر الفساد والانتهازية وعملية الكسب غير المشروع من وراء العجز الذى كانت تعانيه الدولة فى فترة الحرب ، أدى الى اكمال الشعور المصرى بخيبة الأمل فى الديموقراطية السياسية . ولهذا كان من غير المحتمل فى تلك الظروف التى كانت تسود فيها عدم المساواة المتناهية والبؤس الجماهيرى ـ عندما انتهت الحرب ـ أن تأمل الجماهير المصرية فى ايجاد زعامة ثورية بين رجالات السياسة فيها .

كما أنه لم يكن فى امكان مهضومى الحقوق فى مصر أن يلجأوا الى الطبقة البورجوازية أو الحرفية أو النقابات العمالية طمعا فى زعامة أى منها ، ذلك لأن معظم رجال التجارة والصناعة كانوا من بين طبقة ملاك الأرض ، وكان الكثيرون منهم يحتفظون بتجارتهم المتعلقة بالأرض ، كما أنهم كانوا يعتمدون الى حد كبير على الشركات الرأسمالية الأجنبية التى كانت تلعب دورا أســـاسيا فى التنمية الاقتصـــادية . وكانت الطبقة الأرستقراطية مالكة الأرض تقبل بينها كبار الطامحين من بين رجال الحرف اما عن طريق الزواج أو المال ، أما النقابات العمالية فقد كانت محرمة شرعا على العمال الزراعيين فى حين أن العمـــال الصناعيين كانوا يعانون من الضعف المستمر بسبب ضخامة عدد العمال العاطلين .

ولكن حدث أن غيرت قوى الاستنكار اليائسة اتجاهها لفترة من الوقت ووجدت لنفسها مخرجا شبه دينى . فباستثناء السلطة المستبدة التى

كانت تمثلها الطبقة الحاكمة ، كانت العقيدة الاسلامية تعتبر أقوى العوامل المضادة للثورة فى مصر الحديثة . فبما أن الاسلام يعتبر دينا منزلا ينظر الى الماضى ويحكم على جميع الأحوال فى الحاضر بالرجوع الى ذلك الماضى فقد أصبح المسلمون المتعصبون يتمتعون بتأثير قوى مناوىء لعملية التجديد . وفى نفس الوقت كان الانجليز هم الذين يدخلون عناصر الحداثة فى المجتمع التى كانت تعد معادية للاسلام ، ونتيجة لهذا كانت الحركة الاسلامية ذات طابع قومى صلب ومعارضة للأجانب . وكان من أوضح المتناقضات أن تكونت الحركة القومية من عنصرين متعارضين وهما طبقة المتعلمين المحدثين الذين كانوا يحاربون ضد الطبقة الاقطاعية الحاكمة والاستعمار الدخيل والمسلمين المحافظين الذين كانوا يحاربون النفوذ التجديدى الذى أتى به البريطانيون والفرنسيون .

وتم تنظيم الميول الاسلامية على أيدى الاخوان المسلمين الذين كانوا قد اسسوا جماعتهم فى عام ١٩٢٨ ، وبرزوا فى بداية الأمر فى الاضطرابات التى اجتاحت فلسطين فى عام ١٩٣٧ .. واستهلت هذه الجماعة دعوتها بنشر المبادىء الدينية والأخلاقية ، ولكن بمجرد ما ان كشفت عن نواياها الاجتماعية والسياسية التى تتسم بها الحركات الاسلامية ، ابتدأت فى الاعلان عن اتجاهاتها السياسية . فحملت هؤلاء الذين يعانون من الفقر مسئولية جماعية ترمى الى توفير الرخاء ، أما من الناحية السياسية فقد كانت تطالب باقامة حكم اسلامى قائم على القرآن ، وبالنسبة للجماهير التى أعياها تلاعب رجال السياسة الذين يبحثون عن مصلحتهم الذاتية ، والتى كانت تئن تحت حمل البؤس الذى كانت تعانيه ، فقد وجدوا فى صلوات الجماعة التى تقوم بها جماعة الاخوان المسلمين شعورا بالاطمئنان الوقتى الذى كان بمثابة المرفأ الوحيد الذى يرحبون بالرسو فيه ، أما الشباب فقد رأوا فى دعوة الجماعة مثالية خالية من جميع الشوائب تقف فى وجه الانحلال الذى حل بالمجتمع المصرى ، بينما اعتقد القوميون فى أن هذه الجماعة جاءت خلفا وطنيا لحزب الوفد زميلهم فى الجهاد ، فى حين أن الانتهازيين بحثوا عن أهدافهم الخاصة داخل تنظيمات هذا الحزب .

وفى أثناء الحرب سنحت لجماعة الاخوان المسلمين فرص وفيرة لاستغلال دعوتها المعارضة للأجانب . وبعد الحرب ازدادت ذخيرتها بشكل عظيم بما تتمتع به من تأثير قومى واجتماعى بكافة أشكاله . وكانت الحرب قد حلت مشكلة البطالة ، ولكن لتجعلها أكثر تضخما بمجرد ان وضعت أوزارها . وكانت المدن قد اجتذبت اليها عددا كبيرا جدا من

الناس ولكن ما ان توقفت الصناعات والخدمات المتعلقة بالحرب حتى تضاعفت صفوف العاطلين ممن يسكنون فى الأماكن القذرة . صحيح أن عددا من الناس قد أثروا من وراء احتياجات الحرب ، ولكن زيادة السكان السريعة خفضت فى الواقع من المستوى المعيشى بين السكان مع ملاحظة معاناة جماهير الفلاحين بدرجة تفوق غيرهم .

وبعد انتهـــاء الحرب مباشرة بذلت عدة محاولات من أجل تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ مع بريطانيا ولكن شعور الجمهور القومى بالمرارة قد ظهر واضحا حينما رفض الشعب كل جهد تبذله الحكومة من أجل عقد اتفاق للتسوية ، ذلك لأنهم لم يكونوا ليرضوا بأى حل أقل من طرد جميع القوات الأجنبية من أراضيهم . ومن ثم استهلت الحكومة سياسة أخرى ترمى الى تحويل اتجاه الشعب بعيدا عن الظروف الاجتماعية وأعلنت عن وعدها بتقديم المساعدات للعرب الفلسطينيين فى ثورتهم ضــد قرار التقسيم الذى اتخذته هيئة الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٧ م وبناء على ذلك أثارت الحكومة المصرية حماس الجماهير القومى من أجل الحرب بجانب اخوانهم المشتركين فى الجامعة العربية وبهذا شجعت المتطوعين فى الوقت الذى كانت تعد فيه الأسلحة والمؤن ، وبعد ذلك ألقت بجيشها الحقيقى بين نيران المخاطرة ولكن الهزيمة التى تلت ذلك علاوة على انكشـــاف فضيحة الفساد والأسلحة الفاسدة التى أدخلت ضمن ذخائر الجيش هزت النظام القائم من جذوره ، ولم يعد فى الامكان تحويل نظر المصريين بعيدا عن الحياة الداخلية التى كانت تنمو فيها الشرور الاجتمـــاعية وتترعرع .

وفى تلك الأثناء كانت جماعة الاخوان المسلمين تستحوذ على السلطات بين قبضتيها بسرعة عظيمة فى وسط هذه الفوضى وأصبح لديها حينذاك الأسلحة والقوات المدربة ، كما أن وجود أفضل قوات الجيش بعيدا عن العاصمة منحها الفرصة التى تعجلت بقبولها ، وبعد أن قضت فترة فى بث الرعب والفزع بين قلوب الصهيونيين حولت قواتها ضد الأجانب ثم بعد ذلك قامت بمهاجمة البوليس ، وتمكنت الحكومة فى نهاية المطاف من استجماع قواها وشجاعتها وأصدرت أمرا بايقاف نشاط المنظمة حينما بدا لها أنها على وشك القضاء على الحكم القائم ، ولكن الحكومة لم تستطع فى ذلك الوقت أن تلقى القبض على زعمائها . ونتيجة لهذا تلا هذا العمل اغتيال رئيس الوزراء حينذاك على أيدى الاخوان المسلمين ليس نتيجة لعمليات القاء القبض والمحاكمات بل كعمل انتقامى لاغتيال زعيمها .

ومع تدهور حـــالة الحملة الفلسـطينية وازدياد الأزمة الاجتماعية

ونشاط جماعة الاخوان المسلمين أصبح الموقف ميئوسا منه فى نهـــاية عام ١٩٤٨ م فقرر الملك حينذاك ـ وهو الذى كان يتمتع بالسيطرة على كل من أعضاء مجلس الشيوخ الأقوياء البالغ عددهم مائة عضو وأعضاء مجلس النواب البالغ عددهم مائة وخمسون عضوا ـ قرر اجراء انتخابات جديدة ، وكان قد قام قبل ذلك بطرد حكومة الوفد فى عام ١٩٤٤ م ولكنه قدر حينذاك فى أن المصاعب الخطيرة التى اعترضت الحكومة التالية لها قد تقضى عليها نهائيا . وقد كان على حق ، ولكنه لم ير بعينيه الا جانبا واحدا فقط من النتائج ، فلقد كسب الوفد الانتخابات وفضح أمر معاهدة عام ١٩٣٦ م علانية فى محاولة أخيرة ويائسة من أجل انقاذ الموقف وفى نفس الوقت وجه قوات الفدائيين ضـــد القوات البريطانية فى منطقة السويس ، وفى نفس الوقت أعاد لجماعة الاخوان المسلمين حق الاعتراف بوجودها شرعيا وذلك لتمكينها من المشاركة فى المعركة القومية ضـــد الاحتلال الأجنبى ولكن باءت محاولة توجيه غضب عامة الشعب ضـــد البريطانيين بالفشل ، واندلعت فى ذلك الوقت ثورات وطنية واجتماعية وتدفقت مشاعر الجماهير الغاضبة بعد ان ادت خطة الحكومة غير المحكمة الى قتل عشرات من رجال الشرطة فى منطقة القنال وتمكن الملك من اقالة حكومة الوفد حسب الخطة التى وضعها ، وهدأ من روع الوطنيين بانتحاله لقب « ملك مصر والسودان » ولكنه لم يعد فى استطاعته توجيه مشاعر الجماهير اذ ان جماهير الشعب وجهت ثورتها ضـــد كل من الأجانب والباشوات ، وحينما أشعلت الحرائق فى مدينة القاهرة وعاث فيهـــا السلب والنهب انفجرت الثورة الوطنية الاجتماعية ضد نظام الحكم القديم والنفوذ الأجنبى فى وقت واحد .

ولعب مفهوم « وحدة وادى النيل » التى تلخصت فى اللقب الجديد الذى انتحله الملك فاروق دورا هاما فى القومية المصرية فمنذ فترة اعادة غزو الســودان على ايدى القوات الانجليزية ـ المصرية اعتبرت مصر السودان تحت سلطانها الشرعى ولكنها شعرت بامتهان كرامتها حينما طرد البريطانيون جميع رجال الادارة المصريين بعد اغتيال الحاكم العام فى عام ١٩٢٤ م وأصبح فى مقدورها فقط ان تراقب السودانيين وهم يدخلون بين صفوف رجال الادارة رويدا رويدا . وبالرغم من أنه كان من المفروض أن يكون السودان تحت الحكم المصرى ـ الانجليزى الثنائى الا أن البريطانيين هم فقط الذين كانوا منفردين بالحـكم الفعـالى . وأعطى الاستهزاء بقرارات الادارة المصرية دافعا جديدا لمشاعر الوطنيين المصريين المعادية للبريطانيين كما حثهم على أن يدخلوا ضمن مطالبهم استئناف الحكم المصرى فى السودان فى نفس الوقت الذى طالبوا فيه برحيل القوات

البريطانية من مصر . ودعم هذا المطلب ـ بالطبع ـ ادراك المصريين أن السيطرة على مياه النيل فى السودان تؤثر تأثـــيرا حيويا ومباشرا على مصالح مصر الاقتصادية .

ولكن السودانيين ـ انفسهم ـ لم يكونوا متاكدين تماما من رغبتهم فى استئناف الحكم المصرى ، فأولا وقبل كل شىء كانت حرب التحرير التى شنوها بزعامة المهدى موجهة ضد المصريين ولولا الجنرال جوردون وتأييد القوات البريطانية الذى تلا ذلك لما كان فى امكان المصريين أن ينتقموا لأنفسهم فى أم درمان فى عام ١٨٩٨ م .

وقد انشقت الحركة القومية السودانية على نفسها فى فترة الحرب ، وكانت قد انبثقت هذه الحركة من منظمة كانت ذات طابع ثقافى فى الأصل ومسماة « بمؤتمر الجامعيين العام » التى تأسست فى عام ١٩٣٧ م ، وكان بداخل تلك المنظمة حركة تعرف باسم « حركة الأشقاء » تطالب بالاتحاد مع مصر وكان يتزعمها اسماعيل الأزهرى وأخذت هذه الحركة فى النمو منذ عام ١٩٤٢ م فصاعدا . وكانت هذه الحركة ترتبط برباط واهن مع الطائفة الاسلامية المعروفة بالختمية التى يتزعمها السيد على الميرغنى ولكن تكونت أيضا فى عام ١٩٤٥ م بداخل المؤتمر طائفة منافسة للطائفة السابقة تسمى « بالأنصـــار » وهى عبـــارة عن حركة مهدوية حديثة بزعامة السيد عبد الرحمن المهدى يساعدها حزب الأمة بزعامة عبد الله خليل ، التى كانت تهدف الى استقلال السودان وانفصاله عن مصر . وساندت الادارة البريطانية ـ بشكل واضح ـ الطائفة الميرغنية ـ فى أول الأمر ـ ضد المهديين . ولكنها انقلبت بعد ذلك لتساند المهديين ضد دعوة حزب الأشقاء الذى يطالب بالاتحاد مع مصر .

وحملت الادارة البريطانية ـ الى السودان ـ النظام والاستقرار والنزاهة وشيئا من التقدم الاقتصادى وما زالت الخدمة المدنية والمشروع التعاونى لزراعة القطن فى أرض الجزيرة يعتبران من الخدمات الدائمة التى طرحها البريطانيون لصالح المجتمع السودانى ولكن بالرغم من أن الخدمة المدنية السودانية كانت ممتازة فى كثير من نواحيها ، الا انها كانت فى نفس الوقت تتكلف أبهظ النفقات وتقف أمام اشـــتراك الشعب فى الادارة . وعلاوة على ذلك لم تبذل الادارة أى جهد فى سبيل توحيد الشـــمال العربى الاسلامى مع الجنوب المسيحى أو الوثنى الزنجى بل ان الحكم البريطانى عمل على توسيع الهوة واعاقة التبادل المشترك بين الجانبين والابقاء على سياسة الحكم غير المباشر فى الجنوب وأدخلت فى تقديرها

الابقاء على تخلف شعوب تلك المنطقة وابعادهم عن مشروعات التنمية الحديثة التى تجرى فى الشمال .

ولكن مع هذا فقد أدى التقدم الاقتصادى الى ظهور طبقة متوسطة من رجال الحرف والتجار والفلاحين ورجال الأعمال البسطاء الذين كان يتزايد اهتمامهم باستمرار بالحياة العامة ، كما أنه خلق طبقة عاملة تعمل بالأجر كان من شأنها خلق حركة نقابية قوية . وقد استهل هذه الحركة عمال السكك الحديدية ولكن نمو المنظمة المركزية المعروفة باسم « اتحاد نقابات العمال السودانيين الفيدرالى » ونجاحها فى دعوتها الى الاضراب العام فى عام ١٩٤٧ م أدى الى الاعتراف بوجود النقابات العمالية . وظلت هذه النقابات بعيدة بشكل واضح عن المعركة السياسية قبل عام ١٩٥١م ، الا أن عملية التنظيم والمرور بتجربة النشاط النقابى ساعدا ــ بدون شك ــ على نمو الوعى الشعبى بالقضايا السياسية . وانشأت الحكومة البريطانية مجلســا تشريعيا يتمشى مع سـياستها التى ترمى الى تطوير النظم الدستورية وكان ذلك هو أول شكل للهيئة التمثيلية يعرفه السودان تحت الحكم البريطانى ذلك لأن الحاكم العام كان يتمتع فى الماضى بسلطة مطلقة ولا يأخذ الا بمشورة مجلسه الصغير . وفى الواقع كان المجلس الجديد استشاريا أيضا الا أنه كان يضم أربعة وعشرين عضوا سودانيا من بين أعضائه علاوة على أربعة أعضاء يمثلون المصالح الأجنبية . وقد كان فى الامكان أن نصفه بأنه جمعية تشريعية تتصف بالكفاءة الحقة الا أن أعضاء هذا المجلس كانوا منتخبين فقط من الشمال الأكثر تطورا وسفسطائية ، بينما ظل الجنوب تحت حكم زعمائه التقليديين .

وبعد الحرب مباشرة ، أى فى شهر أبريل سنة ١٩٤٦ م تم انعقاد مؤتمر خاص من أجل تقديم المقترحات الخاصة باجراء مزيد من التطورات الدستورية . فقد اقترح تكوين جمعية تشريعية حقيقية علاوة على انشاء مجلس تنفيذى يختار بعض أعضائه من بين أعضاء هذه الجمعية ، وبعد اجراء بعض التعديلات تحت الضـغط المصرى تم اقرار قيـام هاتين المنظمتين دسـتوريا فى عام ١٩٤٨ م بحيث تتكون الجمعيـة من خمسة وسبعين عضوا والمجلس التنفيذى من أربعة عشر عضوا . وكان حق الانتخاب مقصورا على الذكور فقط الذين يتمتعون بملكية خاصة وبدخل معين ، وكان يتم انتخاب عشرة أعضاء مباشرة من المناطق المتمدينة بينما يتم انتخـاب اثنين وأربعين عضوا عن طريق الدوائر الانتخابية الموجودة فى المناطق الأقل ازدحاما بالسكان فى حين يقوم الزعماء باختيار ثلاثة عشر عضوا واختيار المجالس فى المديريات الجنوبية . أما العشرة

الباقون فيقوم الحاكم العام بتعيينهم . وفى المجلس التنفيذى يتم اختيار سبعة أعضاء من بين أعضاء الجمعية التى تنتخب زعيما من بينها ليكون رئيسا للوزراء وهو الذى بدوره يقترح أسماء الأعضاء التنفيذيين الباقين ويقدمهم للحاكم العام . ومن المقدر أن يكون السبعة أعضاء الآخرين من بين الموظفين البريطانيين ومن بين من يتم تعيينهم . وظلت السلطات النهائية بين يدى الحاكم العام الذى كان يحتفظ لنفسه بشئون الدفاع والشئون الخارجية لتكون تحت سيطرته الخاصة . وأجريت الانتخابات الأولى طبقا لهذا الدستور الجديد ، بالقرب من نهاية عام ١٩٤٨ م ولكن حزب الأشقاء قاطع هذه الانتخابات وانبثق بين عدد كبير من الشباب الوطنيين فى المدن الذين كانوا يؤيدون الأشقاء نوع من الشعور الوطنى الذى كان يكتنفه الشك فى العروض الدستورية البريطانية بينما يكمن فيه التعاطف مع القومية المصرية المناوئة للبريطانيين . ورفضت هذه الجماعة التعامل على وجه الاطلاق بالدستور الجديد معتمدة بدلا من ذلك على القيام بمجهودات قومية مشتركة مع المصريين من أجل طرد الانجليز من منطقة وادى النيل بأكملها . ونتيجة لهذا فاز حزب الأمة الذى كان يتسم بميوله التحفظية ووقوفه فى جانب الغرب مع وجود روابط قبلية قوية بين جماعاته أثناء غياب منافسه الأساسى وأصبح عبد الله خليل أول رئيس للجمعية التشريعية .

وادى هذا بشكل أو بآخر الى انهاء الصراع .وكان فى الامكان ان تؤدى المنافسة الدينية الى استمرار هذا الصراع بأى شكل من الأشكال ، الا أن مشكلة العلاقات مع مصر أكدت حقيقة ان القومية السودانية مازالت منشقة على نفسها . واستنكرت بريطانيا اعلان حكومة الوفد من جانب واحد عن تلقيب فاروق « بملك مصر والسودان » الا أن هذا الاعلان أثار المزيد من الجدل فى السودان . وفى الوقت الذى ابتدأت فيه بريطانيا اعداد مشروع قانون من اجل ادخال نظام الحكم الذاتى فى السودان انفجرت الثورة المصرية وغيرت تلك الظروف تغييرا جذريا . وفقط حينما انبثق الحكم المصرى الحديث من بين نيران حرائق القاهرة أصبح فى الامكان تخيل المستقبل الذى ينتظر شعوب السودان .

وقبل أن نكمل صورة أفريقيا العربية بتوجيه نظرنا الى المغرب يجب علينا أن نقضى عدة دقائق مع ليبيا ، تلك الأرض الجرداء التى تشكل الصحراء الجزء الأعظم منها .

وبالطبع كانت القوات البريطانية والأمريكية والفرنسية والألمانية والايطالية تمسح أرض ليبيا جيئة وذهابا أثناء الحرب مرات عديدة .

وقد كانت فى الماضى مستعمرة ايطالية ولكن حصل البريطانيون على مساعدة عظيمة من جانب الملك ادريس الذى كان فى المنفى منذ عام ١٩٢٣م أثناء خوضهم غمــــار حرب الصحراء ومع طرد قوات المحور نهائيا فى عام ١٩٤٣ م عاد الملك ادريس الى دولته ، وبما أنه كان زعيما للطائفة السنوسية الاسلامية فقد أصبح أيضا الزعيم الدينى والدنيوى لشعبه .

وكانت ليبيا تتكون من ثلاث مقاطعات هى : طرابلس وبرقة وفزان ، وبانتهاء الحرب خضعت مقاطعتا طرابلس وبرقة لحكم الادارة البريطانية العسكرية بينما خضعت مقاطعة فزان للحكم الفرنسى ودارت مناقشات مستمرة بين الدول الكبرى وكذلك فى قاعة هيئة الأمم المتحدة عن كيفية ادارة هذه المقاطعات ، وكانت السياسة البريطانية تميل فى أول الأمر الى تقسيم الدولة الى دولتين تتركزان حول طرابلس وبرقة ، الا أنه بعد اقتراح كل من ارنست بيفن ووزير خارجية ايطاليا المدعو « سفورزا » تطبيق نظام الوصاية على الأقاليم الثلاثة مع اعلان كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا أوصياء على الأقاليم الثلاثة ، وكان الأمريكيون يحبذون أيضـــا تطبيق نظام الوصاية لمدة عشر سنوات لكن على أساس وصاية جماعية تحت اشراف هيئة الأمم المتحـدة فى حين ارتأى الروســيون أحقيتهم بالوصاية على طرابلس .

ولكن شيئا من هذه المقترحات لم يكن مقبولا بوجه عام وفى نفس الوقت لم ينجز الا القليل لصالح الدولة . وكان الايطاليون قد شيدوا طرابلس وجعلوا منها مدينة لطيفة ومدوا خلالها بعض الطرق الجيدة الا أنهم قتلوا الشعور بالقومية ولم يفعلوا شــيئا من اجل التعليم ، أما بريطانيا فقد كان عليها أن تنفق مبالغ هائلة على ادارتها ولكن طوال المدة التى كان يجرى فيها الصراع حول مستقبل تلك الأقاليم لم تستطع بريطانيا أو فرنسا تطبيق سياستهما الاستعمارية على الليبيين .

ومن المشكوك فيه أيضا ما اذا كانت توجد فكرة « ليبيا المتحدة » بين شعبها ذلك لأن تلك المقاطعات كانت غير متشابهة فكانت طرابلس تتكون من البربر أساسا علاوة على أنها متقدمة نسبيا وتتمتع بدرجة من الرخاء وكانت تشتمل على ثلثى السكان بما فى ذلك خمسة وأربعون ألفا من الايطاليين أما برقة وهى موطن السنوسية فقد كانت متطورة بقدر ضئيل وتتسم بأحيائها الشعبية القذرة ، أما فزان فقد كانت واحة صحراوية تشتمل على البدو الرحل وكان الضغط القومى فيها ضئيلا للغاية اللهم الا ذلك القدر الضئيل الذى ظل على قيد الحياة من بقايا حركة معارضة الحكم الايطالى ، وكان قد نشأ أساسا بين السنوسيين فى برقة الا أنه

قد تكون فى طرابلس حزب سياسى من جميع الطبقات فى غضون عام ١٩٤٧م وكان يسمى بحزب « المؤتمر القومى » ويتزعمه ياشين السداوى وكان ينتقد كلا من الملك ادريس ونفوذ بريطانيا وأمريكا بكل عنف .

واتخذت بريطانيا الخطوة الأولى نحو توحيد الدولة فى عام ١٩٤٩ م باعترافها بالملك ادريس أميرا على برقة . وبعد ذلك بعدة شهور قررت هيئة الأمم المتحدة نهائيا اتخاذ قرار باعلان استقلال ليبيا بانتهاء عام ١٩٥١ م وبارسالها لمبعوث من قبلها ليعد دستورا للاستقلال ، وفى العام التالى اعلنت الجمعية التأسيسية القومية تتويج ادريس ملكا على ليبيا بأجمعها بالرغم من وجود حركة معارضة عنيفة ضد هذا الاعلان فى طرابلس . ولكن الأمم المتحدة استهلت برنامجا يتسم بالاندفاع لخلق ادارة لدولة مستقلة فى فترة لا تزيد عن اثنى عشر شهراً . وفى الرابع والعشرين من ديسمبر سنة ١٩٥١ حصلت ليبيا على سيادتها واستقلالها.

ومن ذلك الوقت وقع العبء الأكبر على عاتق الملك والموظفين المدنيين البريطانيين الذين ظلوا بعد الاستقلال وعلى العلاقات القائمة مع الدول الكبرى ، فيم او قدر لليبيا أن تظل على استقلالها . فطبقا للدستور الفيدرالى الجديد كان يوجد فى ليبيا مجلس الشيوخ يتم انتخاب نصف أعضائه بينما يقوم الملك بتعيين نصفهم الآخر كما أنه كان يوجد مجلس للنواب وكان لكل مقاطعة أيضا مجالسها التنفيذية والتشريعية وكان الملك يقوم بحكم الدولة الجديدة عمليا . وكان يبارك القوانين الجديدة ويقوم باعلانها علاوة على أنه كان يمارس سلطاته عن طريق وزرائه . وفى نفس الوقت استمرت بريطانيا فى سد العجز الذى يظهر فى الميزانية وتقدم مشورتها للادارة بينما ساهم الأمريكيون بمبالغ ضخمة نسبيا اذا ما قيست بعدد السكان الذين لا يزيدون عن المليون وذلك عن طريق برنامج النقطة الرابعة فى الوقت الذى كانت تحتفظ فيه بقاعدتها الجوية خارج طرابلس . ويتضح من هذا انه قد ظهرت الى حيز الوجود دولة افريقية حديثة تتكون أساسا من البدو الرحل الا أن بقاءها يعتمد اعتمادا كبيراً على ما تقدمه الدول الخارجية من هبات .

أما المنطقة الباقية من شمال أفريقيا فهى معروفة باسم المغرب ، والمغرب كلمة عربية تعنى الغرب . انها ساحل البربر القديم الذى كان محط أطماع قراصنة البحر المتوسط لقرون طويلة . وقد كان يسكنه البربر ثم العرب واصبح الآن خليطا من الجنسين مع سيادة كل من اللغة العربية والبربرية جنبا الى جنب . انه الحزام الساحلى الذى كان موطنا لمعظم العشرين مليونا أو ما يزيد من شعوب الأقاليم الثلاثة المعروفة باسم

المغرب والجزائر وتونس . وكانت هذه الدول الثلاث تخضع لحكم فرنسا في العصور الحديثة مع استيلاء الاسبانيين على جزء من المغرب علاوة على وجود منطقة دولية في طنجة .

وهناك عاملان رئيسيان قاما بربط الأقاليم الثلاثة ببعضها وأعطاها سمة مشتركة وهما الحكم الفرنسى والحكم الاسلامى . ففى هذه المنطقة من شمال أفريقيا ظهر لأول مرة شكل تقليدى من الدعوة القومية التى تهدف الى اعادة قيام دولة واحدة تاريخية . وبالرغم من أن مصر كانت قد مرت بتجربة تاريخية قديمة تستحق بكل جدارة أن يعيد شعبها النظر اليها الا أنها خضعت للحكم الأجنبى لدرجة أن عنصر الحنين الى الوطن الذى يكمن فى الدعوة القومية كان لا وجود له بالمرة . فى حين أن ذلك الشعور كان أكثر وضوحا فى الســـودان الا أن تقسيمه الى مجتمعين متباينين خفف من تأثيره . أما فى المغرب فقد كان غاية فى الوضوح .

فالاحتلال الفرنسى لم يدمر على الاطلاق الشعور بالمجتمع القومى فى أى من الدول المغربية الثلاث . ومن المحتمل أنه لم يكن فى وسعه على الاطلاق ان يفعل ذلك مهما طال به الزمن ذلك لأنه من المعتقدات الأساسية فى العقيدة الاسلامية عدم حكم الكافرين للشعوب الاسلامية على الاطلاق . ويسر الحكم الفرنسى روحا من السفسطة مكنت الزعماء الوطنيين من تعلم فنون المقاومة الحديثة وضمان التأييد فى فرنسا ذاتها واستمالة الرأى العالمى الى جانبهم . وفى نفس الوقت كان وجود ما يزيد على المليون ونصف المليون من المســتوطنين الفرنسيين وملكيتهم لأفضــل الأراضى واحتكارهم للخدمات الاجتماعية ونبذهم للوطنيين المسلمين من الأعمال التى تحتاج الى مهارة ومناوأتهم عسكريا لجميع الاصلاحات الديمقراطية ، كان كل هذا يقدم امتهانات ملموسة ضد المشاعر القومية .

ونعود مرة أخرى لنقول ان الحرب قد تركت آثارا عميقة ، صحيح انه كانت توجد حركات مقاومة قبيل الحرب مثل حزب الدستور الجديد بزعامة الحبيب بورقيبة فى تونس وحزب الشــعب الجزائرى بزعامة « مصالى الحاج » الا أن هذه الحركات كانت تتكون أساسا من الجماعات المتعلمة ، أما الحرب فقـــد أثرت على جميع قطاعات المجتمع فأيقظت الجماهير من غفوتها لأول مرة وعانت فرنسا خسارة فادحة فى مركزها الدولى نتيجة لهزيمتها . بينما حدث نوع من العلاقات بين شعوب المغرب والقوات البريطانية والألمانية ، واكتسب الكثيرون منهم عدة تجارب من الجيوش الفرنسية فى حين أن الاذاعة كانت تنشر الدعايات من كل صنف ونوع ، فكانت تحمل الدعايات من فيشى وديجـــول ومن الايطاليين

والشيوعيين والعرب والبريطانيين والأمريكيين . وفوق هـذا وذاك استمعوا الى الدعوة التى نادى بها ميثاق حلف الأطلنطى ، وأدركوا مدى ارتباط مبادئه بظروفهم التى يعيشون فيها . وكانت فرنسا قد وجهت لومها الى اجتماع تم انعقاده بين الرئيس روزفلت وسلطان مراكش أثناء مؤتمر الدار البيضاء الذى انعقد فى فترة الحرب وذلك لتحويل السلطان الى مذهب الايمان بالقومية . وتم القضاء على عزلة العرب الذين يعيشون فى أفريقيا الفرنسية عن الأفكار التى يؤمن بها العالم الخارجى . فبنهاية الحرب علموا أن الانتداب الفرنسى فى كل من سوريا ولبنان قد أتى الى نهايته وأن الجامعة العربية قد تم تكوينها . ولهذا كانت مغريات التخلص من ملابس الطفولة التى البستها لهم فرنسا تتزايد باستمرار .

ولم يقتصر تأثير الحرب على الاثارة السياسية فلقد انبثق عن الظروف السائدة فى فترة الحرب طبقة عمالية جديدة دفعت بالضرورة عجلة النمو الاقتصادية والتصنيع كمـا أن طبقة المتعلمين قد ازدادت عددا نتيجة للنظم التعليمية الحديثة وكانت هذه الطبقة لها علاقتها بالآراء غـير الفرنسية وغير الاسلامية كما أدت ظروف الرخاء التى عمت فى وقت الحرب الى توظيف عدد كبير من العمال لم يسبق له مثيل ، كما أن المرتبات المنتظمة بثت فيهم احتياجات جديدة ولكن بنهاية الحرب حملت معها الكساد المباشر وهولت من أمر التضخم المالى والجفاف .

ونتج عن هذه الأزمة الاقتصادية التى عمت دولا كان يسودها مجتمعان متناقضان تماما : أولهما دخيل له ما له من امتيازات ويتمتع بتأييد الادارة ويدين بالمسيحية ويتسم بالثراء وثانيهما : خاضع لهذا الدخيل ، ويدين بالاسلام ويكتنفه الفقر ويعانى من الاضطهاد . نتج عن هذه الأزمة موقف يدعو الى الثورة العلنية ، وبالرغم من كل ما حققته الادارة الفرنسية فى مجالات التنمية الاقتصادية والكفاءة الحكومية والنظام التشريعى لم يكن فى امكانها أن تعوض هذه المتناقضات الاجتماعية المثيرة .

وظهرت بوادر الثورة أول ما ظهرت فى الجزائر فى مايو من عام ١٩٤٥م وفى أمسية النصر انتهزت الجماهير الملتفة فى بلدة ستيف بالقرب من قسطنطينة فرصة الاحتفال بانتهاء الحرب لاظهار الأعلام القومية . ووقف البوليس أمام وجوههم وفى أثناء حوادث الشغب التى وقعت بعد ذلك لقى ما يقرب من مائة أوروبى وعدد كبير من المسلمين حتفهم وقد اعترف الفرنسيون بأن عدد القتلى كان قد بلغ حوالى ١٥٠٠ قتيل فى حين قدر الجزائريون عددهم بأنه يتراوح ما بين عشرين وثلاثين ألفا .

واظهرت هذه المذبحة للفرنسيين كنه المشاعر الثورية العنيفة التى تكمن تحت السطح فى مستعمراتهم فى أفريقيا الشمالية . فالبرغم من أن الجزائر كانت تخضع للحكم الفرنسى منذ عام ١٨٣٠ م الا أنه كان من الواضح أن الادارة الفرنسية لم تكن مقبولة لديهم ولو بالشكل الأخير الذى اتخذته .

وقد كانت الأقاليم الشمالية من الجزائر تعتبر جزءا من فرنسا ذاتها ولهذا لم تكن مؤهلة لأن تصبح اقليما من أقاليم ما وراء البحار له الحق فى أن يحظى بتطبيق نفس الدستور الذى منحته فرنسا لمستعمراتها الغربية والاستوائية . ولكن — بالرغم من هذا — فان فرحات عباس الذى خدم فى الجيش الفرنسى واقترن بامرأة فرنسية وكان ينظم « حزب الاتحاد الديمقراطى للبيان الجزائرى » ، قد ذهب للجمعية التأسيسية فى باريس. وقد حصل حزبه الجديد على أحد عشر مقعـــدا من بين الثلاثة عشر مقعدا فى الجمعية التأسيسية الثانية التى تكونت فى عام ١٩٤٦ ، وقد كان يدافع عن فكرة الاعتراف بدولة جزائرية اسلامية تتحد فيدراليا مع فرنسا ثم قدم فى ذلك الوقت هذا الاقتراح الى الجمعية ولكنها تجاهلته ، الا أنه — مع هذا — استمر فى اتجاهه المعتدل المتسم بالطابع الغربى عن طريق تنظيمه الحزبى .

ولكن بدلا من هذا منحت فرنسا للجزائر دستورا فى عام ١٩٤٧ م يحمل بين طياته بعض أوجه الشبه لتلك الدساتير التى وضعت لأقاليم ما وراء البحار . وقد كانت الدولة تخضع فيما سبق لادارة حاكم عام يعاونه مجلس استشارى يتكون من خمسة عشر موظفا حكوميا ومجلس أعلى يتكون من ستين عضوا ، وقد أرسلت الدولة عنها ثلاثة شيوخ وعشرة نواب الى باريس بالرغم من أنه لم يتم انتخـــاب أول ممثلين مسلمين الا فى عام ١٩٤٦ م ولكن الدستور زاد عدد النواب الى ثلاثين نائبا كما أنه زاد عدد الشيوخ الى أربعة عشر ، كما أنه فتح الطريق أمام ثمانية عشر عضوا للاشتراك فى جمعية الاتحاد الفرنسى . وكان من المقرر ان يكون نصف كل فئة من هذه الفئات من المسلمين ، وفى نفس الوقت أنشئت جمعية خاصة بالجزائر بمفردها عرفت باسم الجمعية الجزائرية وكانت تتكون من فئة اسلامية بحتة ينتخبها ١٫٣٠٠٫٠٠٠ من الناخبين، علاوة على فئة تتكون من خليط من المسلمين — الأوروبيين ويبلغ عدد الناخبين فيها من الأوروبيين ٣٧٠٫٠٠٠ بينما يبلغ عدد المسلمين الذين تم استيعابهم داخل المجتمع الأوروبى ٦٠٫٠٠٠ ، وأعطيت تلك الجمعية حق السيطرة على الشئون المحلية المختلفة بما فى ذلك الميزانية المحلية

مما دعا الى سرور المستوطنين الفرنسيين أو المستعمرين ، وكان المليون مستوطن من الأوروبيين يمتلكون ثلثى الأراضى الخصبة كما أنهم كانوا يسيطرون على صناعة النبيذ المربحة ولم تعد سيطرة باريس على شئونهم المالية تروق لهم ومثلهم فى ذلك مثـــل المســـتوطنين البيض الآخرين الموجودين فى القارة الأفريقية وقد كانوا واثقين من أن الادارة ستنظم الانتخابات طبقا لتلك القوانين المســـتحدثة بطريقة تمكن من انتخاب المرشحين المتحدين معهم ، ولقد بررت الأحداث ثقتهم تلك .

ولكن بحلول ذلك الوقت كانت الحركة القـــومية تزداد فى طابعها العسكرى فلقد حاول كل من فرحات عباس ومصالى الحاج العمل سويا فى عام ١٩٤٤/١٩٤٥ م ولكن لم يكن كلا الرجلين متنافرين فقط بل ، وأيضا كانت وسائلهما متباينة جذريا . وفى عام ١٩٤٥ أدت منظمتهم المتآلفة المسماة اصدقاء البيان والحرية الى احلال الحاج محل فرحات عباس فى مركز الزعامة كما أنها نبذت سياسة الاتحاد الفيدرالى مع فرنسا وأعلنت أن الجزائر دولة حرة لها حرية التصرف فى سياستها الخارجية . وفى العام التالى تقدم فرحات عباس ليخلق من جديد الاتحاد المسمى « بالاتحـــاد الديمقراطى للبيان الجزائرى » فى حين أنه بالرغم من نفى مصالى الحاج ، الا أن مؤيديه حولوا حزبه المسمى « الحزب الشعبى الجزائرى » الى « حركة انتصار الحرية الديمقراطية » .

واستمرت المناقشـــات والمهاترات بين رجال التشريع والرجال الثوريين فى داخل الحركة القومية ذاتها الا انه فى نفس الوقت كانت هناك جماعة صغيرة من بينها بن بيللا وبلقاسم كانت قد ابتدأت منـــذ عام ١٩٤٨ فى تكوين ما أسموه « المنظمة السرية » وقامت بجمع الأموال والسلاح من أجل رفع راية العصيان فى المستقبل ولكن فى عام ١٩٥٠ تمكن البوليس من اكتشاف بعض مخابىء هذه المنظمة ، الا أن الادارة الفرنسية والمستعمرين لم تعر أيا من هذه المنظمات شـــيئا يذكر — واستجمعت « حركة البعث القومية الجزائرية » قوة دافعة مستترة فى حين ان الدولة كانت تبدو من الناحية الظاهرية غاية فى الهدوء وأنها فى قبضة كل من باريس والمستوطنين الفرنسيين .

أما كل من المغرب وتونس وهما الاقليمان الآخران اللذان يقعـــان تحت سيطرة فرنسا فى الشمال الأفريقى فكانا يتسمان بحالة اجتماعية تختلف عن تلك السائدة فى الجزائر فقد مرتا بتأثيرات متشابهة مثيرة للقلاقل فى فترة الحرب الا أنهما كانتا محميتين وليسا جزءا لا يتجزأ من فرنسا ، وقد حرمهما ذلك من التمثيل فى باريس ولكن فى نفس الوقت

تركهما يطبقان دستورها الوطنى . ولكن مع ذلك كانت تلك الدساتير تسيطر عليها فرنسا بكل شدة كما أن كلتا الدولتين لم تكونا تتوقعان المشاركة فى التطورات الدستورية التى حصلت عليهـا باقى أفريقيا الفرنسية ، وفى الواقع حصل كل منهما على حالة دستورية داخل الاتحاد الفرنسى يطلق عليها « شريك متضامن » الا أن كلا منهما رفض هـذه الحالة لأنهما وضعا نصب أعينهما الاستقلال التام .

وأعتقد أنه من الواضح لو أن السياسة الفرنسية كانت مختلفة ، لكان كل من هاتين المحميتين قد أسعدها الاستمرار فى اتخاذ شكل ما من المشاركة مع فرنسا ولو لفترة معينة على الأقل ، ولكن حتى فى فترة ما قبل الحرب كان الفرنسيون يكتمون على أنفاس الصحف القومية ويتجاهلون الاقتراحات الخاصة بالاصلاح الاجتمـاعى المعتدل ، وينفون الزعماء ويحلون الأحزاب القومية ويمنعون تكوين النقابات العمالية ، والأهم من هذا وذاك أنهم تمكنوا من اقناع طبقة المثقفين بتصميمهم على هـدم الاسلام خاصة فى الناحية التعليمية واستبداله بثقافة تتسم بالتعاليم المسيحية .

وكان العامل المهيج الأخير هو الزيادة السريعة التى انتابت الهجرة الفرنسية والدور الايجابى المناوىء للاصلاح الذى اتخذه المهاجرون الجدد وفيما بين عامى ١٩٢٦ ، ١٩٤٧ ازداد عدد المقيمين الفرنسيين فى المغرب من ٧٤ ألفا الى ما يزيد عن ٣٠٠ ألف بين مجموع السكان البالغ عددهم حوالى تسعة ملايين نسمة وقد كانت تلك النسبة أقل بكثير عنهـا فى الجزائر التى يبلغ عدد السكان الأوروبيين فيها مليونا من النسمات من بين مجموع السكان الذى يكاد يقارب ذلك الموجود فى المغرب ، كما أنها كانت أقل منها فى تونس حيث كان عدد السكان الأوروبيين ٢٥٠ ألفا من بين مجموع السكان البالغ عددهم ٣½ مليون من النسمات . ولكن الآثار كانت متشابهة فى الدول الثلاث بأجمعها فلقد استولى الأوروبيون على أفضـل الأراضى كما أن رؤوس الأموال قد تم استثمارها فى تجارتهم وصناعتهم كما أنهم صمموا على وجوب ارتباط السياسة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى تلك البلاد بعجلة المصالح الأوروبية .

ولكن بانتهـاء الحرب نمت الحركات القومية فى هاتين المحميتين وصممت على تحطيم سلطة المستوطنين والاستيلاء على السلطة من أيدى الفرنسيين وكانت كل من الدولتين تتمتعان بتاريخ قومى أكثر وضوحا وتميزا عن تاريخ الجزائر ولم تكن المسألة سوى مسألة وقت تنتشر فيه الروح القومية ، وتصل الى جماهير السكان المسلمين .

وفى تونس حيث كان التطـــور أكثر تقـــدما وطبقة المتعلمين أكثر سفسطائية عنهم فى أى مكان آخر من المغرب قام حزب الدستور الجديد هناك منذ عام ١٩٣٤ م وكان ذلك الحزب حزبا مجددا وعسكريا ويرتبط تمام الارتباط بالاتحاد العام للعمال التونسيين الذى كان عبارة عن نقابة عمالية قوية جيدة التنظيم لعب زعيمها فرحات حشاد دورا هاما فى التنظيم السياسى والصناعى . أما حزب الدستور نفسه فهو من صنع الحبيب بورقيبة المحامى الصحفى الذى تلقى تعليمه فى جامعة السوربون ولكن موقف الفرنسيين من بورقيبة كان غاية السوء فى التقدير لأنهم جعلوه يقف ضدهم ولهذا وضـــعوه فى السجن منذ عام ١٩٣٤ حتى عام ١٩٣٦ م ثم أعيد سجنه حينما أوقف نشاط حزبه . وفى أثناء الحرب تم تسليمه الى حكومة فيشى حيث تمكن الألمانيون من اطلاق سراحه أثناء احتلالهم لفرنسا ، وتم تسليمه بعد ذلك للايطاليين فأطلقوا سراحه آملا فى استخدامه ضد الحلفاء ، ولكن بورقيبة رفض أن يكون أداة لدعاية دول المحور بالرغم من سوء معاملة الفرنسيين له فخيب آمالهم بذلك ، وفى عام ١٩٤٣ م عاد الى تونس وساعد الحلفاء بأن حث شعبه على مساعدة الفرنسيين ولكن بشرط أن يخلقوا له عالما جديدا بعد الانتصار ، الا أن فرنسا الحرة كانت تبدو أقل احتراما تجاه هذا الزعيم القومى أكثر مما كانت تكنه له فرنسا فيما قبل الحرب . وفى عام ١٩٤٥ م ترك دولته مرة أخرى وذهب الى القاهرة بحثا عن المساعدة حيث كانت الجامعة العربية فى مستهل نشأتها وكان يأمل فى أن يحصل على تلك المساعدة من الشرق الأوسط والشرق الأقصى وأمريكا . وفى أثناء غيابه كلف صالح ابن يوسف بزعامة حزب الدستور الجديد .

وفى عام ١٩٤٩ م عاد بورقيبة الى تونس وجدد ضغطه على الفرنسيين فور وصوله . وفى العام التالى ذكر وزير خارجية فرنسا روبير شومان العبارة « استقلال » ضمن بيان له عن الأهداف الفرنسية فى تونس . واستقبل بورقيبة هذا التعبير بصدر رحب وقرر حزبه الاشـــتراك فى الحكومة على هذا الأساس . واستهل عدة حركات نحو حصول الدولة على حكمها الذاتى الداخلى . وكانت تلك الحركات خطوات رائعة الى الأمام . وقد كانت تونس تحت الحكم العسكرى منذ الحرب ولم يكن لها على الاطلاق أى مشرعين منتخبين كما أن الحريات المدنية كانت غير معروفة اطلاقا . حقا لقد كان يوجد مجلس للوزراء يضم وزراء تونسيين الا أن كل وزير كان يشرف عليه مدير فرنسى . ولهذا كان من المفروض على كل حكومة مستقلة أن تجند الطاقات القومية من أجل التقدم الدستورى .

ومرة أخرى حطمت السياسة الفرنسية الفرصة أمام أى اتفاق سلمى ذلك لأن جالية المستوطنين كانت تمارس ضغوطا مختلفة ضد الاصلاحات بينما عبرت الادارة الجزائرية عن اهتمامها بالنتائج التى قد يحدثها هذا على المسلمين الجزائريين . وتراجعت الحكومة الفرنسية ثم أوقفت المباحثات الخاصة بالاصلاح ثم أعادت الكرة مرة أخرى ضد القوميين . وفى مستهل عام ١٩٥٢ م منعت حزب الدستور الجديد من عقد مؤتمر وبعد ذلك بيومين ألقت القبض على بورقيبة مرة أخرى ، وعلى هذا بدلا من أن تكمل الحكومة الفرنسية بناء الجسور التى كانت قد استهلت بناءها ابتدأت مرة أخرى فى تدمير الأساسات التى كانت قد وضعتها . ولما شعر التونسيون بالضيق من هذه الترهات انفجروا فى معارضة عنيفة وعليه اختفت جميع الفرص المتعلقة باستعادة أية روابط فرنسية ــ تونسية اختفاء لا رجعة له .

وكانت تونس تتمتع بطبقة مستنيرة تتزعم حركتها القومية لها ما لها من أهدافها وأساليبها الفنية التى تمكنها من استمالة الجماهير اليها . وكانت الدولة فى نفس الوقت تتمتع بتقدم اقتصادى فى الناحية الزراعية كما كان يوجد بها طبقة برجوازية سفسطائية علاوة على أنها كانت قد خرجت من مرحلة الاقطاع الاسلامى .

ومن جهة أخرى كانت المغرب دولة اسلامية قحة يحكمها سلطانها سيدى محمد الخامس الذى يلتف حوله الباشوات الاقطاعيون علاوة على موقفها المحافظ تجاه النساء بوجه عام والاصلاح الاجتماعى .

ولهذا كانت أمام جماعة التقدميين والذين يطالبون بالتغيير أن يواجهوا الحكم الاقطاعى الوطنى فى نفس الوقت الذى يواجهون فيه السلطة الاستعمارية الفرنسية ، الا أنه كانت توجد فى نفس الوقت طبقة عاملة توسع من نطاقها على مهل وتتركز فى منطقة التعدين بالقرب من «أوجدة» حيث كانت الثروة المغربية يتم استخراجها بمساعدة رأس المال الأمريكى . وقد كانت تلك الطبقة يزداد عددها فى المدن . ولكن العمال لم يسمح لهم بتكوين نقاباتهم العمالية الخاصة بهم فى حين أنه كان من المسموح لهم الالتحاق بالنقابات الأوروبية ولما كانت معظم هذه النقابات تتبع الاتحاد الفرنسى العام للعمال الذى يسيطر عليه الشيوعيون فانه مما يدعو الى السخرية أن تحريم الفرنسيين انشاء مثل هذه النقابات على المغربيين أدى الى مساعدة قيام التنظيم الشيوعى فى المغرب ، وكانت توجد أيضا مجموعة قليلة من المثقفين التى كانت تعمل على ايجاد بعض الفرص

التعليمية – فى فرنسا عادة – كما أنها ابتدأت فى انتهاز فرصة نمو الدولة اقتصاديا أثناء فترة الحرب .

وقد كانت تلك الجماعة هى التى أسست الحزب القومى الرئيسى المسمى « بالاستقلال » فى عام ١٩٤٣ م وقد تزعم هذا الحزب علال الفاسى الذى لم يسمح له بالعودة الى وطنه ، الا فى عام ١٩٤٦ م بعد قضائه تسعة أعوام فى المنفى ، وتزعمه أيضا أحمد بلافريج ، وأعلن الحزب على الفور عن أهدافه باصداره بيانا يطلب فيه الغاء معاهدة الحماية والاعتراف بحق المغرب فى اقامة دولة مستقلة تحت حكم السلطان . ولم يكن القوميون يشعرون بأى حب تجاه النظام الاقطاعى التقليدى الا أنهم أدركوا أنه يجب أن يكون هدفهم الأول القضاء على الحكم الفرنسى وقد كانوا فى حاجة الى القيام بمجهود قومى متحد من أجل تحقيق هذه المهمة ولهذا بدلا من محاربتهم للسلطان وبلاطه الذى كان يتمرغ بين أحضان النعيم خطبوا ود السلطان وبلاطه ، وبدلا من محاولتهم ادخال عنصر التجديد على الاقطاع الاسلامى التقليدى استغلوا تمسكهم الشديد بالاسلام لكى يعبئوا جميع القوى الاسلامية ضد النفوذ الأجنبى الكافر ، بل انهم وافقوا أيضا على موضوع ابقاء حالة النساء على ما هو عليه لئلا يسيئوا الى أناس يحتاجون الى استمالتهم اليهم . كما أنهم لم يقصروا مجهوداتهم على المدن بل بذلوا جهودا فائقة فى ربط الحركة الحضارية التقدمية بجماعة الفلاحين من البربر الذين يعيشون بين الريف والجبال . وكون الدولة كانت تئن تحت نير الحكم العسكرى منذ عام ١٩١٤ م مع عدم وجود أية حقوق مدنية على وجه الاطلاق أعطاهم الذخيرة الكافية ليحققوا أغراضهم .

ولاقت هذه السياسة التى انتهجها القوميون مساندة من جانب السلطان ، ففى فترة ما قبل الحرب كان يلين أمام رغبات الفرنسيين فى حين أنه أصبح يعطف على موقف القوميين علانية فى فترة ما بعد الحرب . انه بالطبع لم يكن تقدميا ذلك لأنه كان يتمتع بحياة البذخ التى يعز عليه أن يهجرها ، ولكنه فى نفس الوقت أعطى للدعوة القومية ذلك التأييد اللازم لتزويد الحركة بسمات قومية أصيلة . أما اذا كان تغيير وجهة نظره تلك قد حدث بدافع من مأدبة الغذاء الشهيرة التى تناولها مع الرئيس روزفيلت ، فهذا أمر لن يمكننا التحقق منه على الاطلاق . ولكنه بعد تلك المأدبة مباشرة أظهر اهتماما حقيقيا تجاه مستقبل شعبه حينما ساهم هو بنفسه بعشرين مليونا من الفرنكات فى نهاية الحرب ، قدمها لحملة جماهيرية كانت قد انبثقت من أجل نشر التعليم . وكانت اجابة

الفرنسيين على هذا ــ هؤلاء الفرنسيون الذين كانوا يقطعون شرايين الحياة ذاتها ــ هو منع افتتاح المدارس الخاصة ، ولكن السلطان أجاب على هذا بأن وضع موضع التنفيذ « اضرابا ملكيا » . ولكن لما كانت ما زالت فى مراكش الفكرة الوهمية القائلة بأن مراكش ما زالت دولة مستقلة تحت الحماية الفرنسية فقد كان توقيع السلطان بصفته رئيسا للدولة متطلبا من أجل اعطاء القوانين شرعيتها ولكن محمد الخامس رفض التوقيع بكل بساطة .

وفى عام ١٩٤٧ أعلن السلطان عن نفسه بوضوح للعالم أجمع ، فلقد ألقى خطابا اثناء زيارته لطنجة أعلن فيها عن تأييده للاستقلال وتمسكه بسياسة الجامعة العربية . وطلب منه الفرنسيون أن يكف عن تشجيعه للاضطرابات المعادية للفرنسيين ، فى الوقت الذى كانوا قد ابتدأوا فيه يدركون اضطرارهم لمواجهة حركة قومية وملكية سياسية ــ دينية . ولهذا حولوا وجوههم شطر المقترحات المتعلقة بالاصلاح كما فعلوا من قبل فى تونس . ولكن القوميين سرعان ما نبذوا تلك المقترحات ؛ لأنها لم تكن تشتمل على اى حق لهم فى الاستقلال .

وبذل السلطان جهدا شخصيا عنيفـــا لكى يتحاشى وقوع صراع مكشوف بينه وبين الفرنسيين . وفى عام ١٩٥٠ م قام بزيارة باريس ليطالب بعقد معاهدة حماية جديدة على أساس ادخال بعض التعديلات فى شروطها ، الا أن تلك الوجهة التى أتخذها نبذها الفرنسيون . ولهــذا لجأ هو والقوميون الى الرأى العام العالمى طلبا للتأييد . وقـــد كان علال الفاسى فى القاهرة بينما ذهب بيلافريج الى نيويورك حيث تمكن من وضع القضية المراكشية على بساط بحث كل من هيئة الأمم المتحدة والشعب الأمريكى . وكان رد الفعل الأمريكى ذا أهمية خاصة وذلك لأن أمريكا كانت تتمتع بقاعدة عسكرية ضخمة وعدد من القواعد الجوية فى مراكش ، ومن ثم كان من بين شكاوى الوطنيين حدوث مفاوضات خاصة بتلك القواعد بين كل من الفرنسيين والأمريكيين دون الرجوع الى الرأى العام المراكشى وفى الواقع حينما تم انشاء تلك القواعد كانت الأعلام الفرنسية هى التى قد رفعت على منشآتها .

وحينذاك ازدادت الأزمة تفاقما بازدياد انتشار الشعور القومى فى الوقت الذى ازداد فيه موقف كل من الحكومة الفرنســـية والمستوطنين صلابة وعنادا . وكان هذا الصراع يتضمن أيضا الاتجاهات السياسية الداخلية فى مراكش اذ ان بعض الباشـــوات المحافظين قد ازداد رعبهم بسبب قوى القوميين المتزايدة التى يساندها السلطان وكان الجلاوى

باشا حاكم اقليم مراكش متآمرا مع الفرنسيين الذين أصبح من الضرورى الحصول على تأييدهم من أجل المحافظة على النظام القديم ، وقام الجلاوى بتهديد السلطان فى عام ١٩٥٥ م ولكن السلطان تمكن من احباط فعلته . وعندئذ ظن المقيم الفرنسى العام المارشال جوين انه فى امكانه استخدام هذا العداء البربرى من أجل التخلص من محمد الخامس . وعلى هذا وجه اليه انذارا نهائيا فى عام ١٩٥١ يطالبه فيه أن يسوىء سمعة حزب الاستقلال ويهدده بتنحيته عن العرش اذا رفض ذلك . ولكن تلك الأزمة انحسرت عن السلطان . ولكن عندما تجمهرت خيالة الجلاوى باشا البرابرة خارج فزان والرباط وضع جوين خطة لاستغلال تلك الفرصة فى نفى السلطان الا أن الحكومة الفرنسية رفضت أن تمنحه تأييدها .

ولكن الغضب اشتد أواره فى قلوب الشعب وتلا ذلك عدة اضرابات وحوادث شغب فى حين أن السلطان ازداد تحديه للفرنسيين بطريقة مهذبة ، ولكن أدى اغتيال الزعيم التونسى المجاور فرحات حشاد فى ديسمبر عام ١٩٥٢ م على ايدى منظمة المستوطنين البيض الى اشعال المزيد من حوادث الشغب فى الدار البيضاء ودعت النقابات العمالية الى القيام باضراب عام وتظاهرت الجماهير فى الشوارع بينما أرسلت قوات البوليس الى الحى الاسلامى من أجل القاء القبض على الزعماء الوطنيين وترتب على هذا أن اندلعت نيران المعركة مع استخدام القوات الحربية للمدافع بينما كان العرب يستخدمون السكاكين . ولقيت حفنة من الأوروبيين وزمرة عديدة من العرب حتفها . وتردد صدى الاعتراضات من جميع الجهات فى باريس وفى غيرها من الأماكن الأخرى مع القاء معظم اللوم على المستوطنين الفرنسيين ، ولكن الحكومة الفرنسية استمرت فى ضغطها ، واعتبر حزب الاستقلال خارجا على القانون وتم تدمير منظمته فوجد السلطان نفسه معزولا بدون مؤيديه القوميين .

وفتح الفرنسيون الباب أمام ثورة البربر التقليدية ضد السلطان بقضائهم على الحركة القومية ووجد الجلاوى الفرصة سانحة أمامه ، وبحلول شهر مايو سنة ١٩٥٣ م تمكن من تحريض ما يقرب من ٢٧٠ من الباشوات والقواد (حكام قبليين محليين) على التوقيع على التماس للحكومة الفرنسية يطلبون فيه وجوب طرد السلطان ، ومرة أخرى انهالت فرسان البربر الملثمين على كل من فزان والرباط ، وقامت القوات الفرنسية بالدفاع عن قصر السلطان الا أن الادارة ــ تحت ضغط المستوطنين المتناهى ــ قدمت شروطا جديدة لاستمرار مشاركة السلطان لهم فى الحكم . وكان على السلطان أن يرضخ للأمر . وعندئذ صمم الجلاوى

على أن يتقدم بجيوشـــــه من أجل ازهاق الأرواح فطالب هو واتباعه بوجوب تنحية السلطان محمد الخامس عن العرش وسلبوه كل ســلطة روحية تربطهم به . وعلى هذا ثارت المشاعر القومية مرة أخرى بين سكان المدن وقاموا بحوادث فوضى وشغب فى كل من الدار البيضــاء ووجدة . وبالرغم من أن الحكومة الفرنسية كانت منقسمة على نفسها الا أنها أعطت للحاكم العام جويلم سلطة تنحية السلطان فى نهاية المطاف . وللمرة الثانية حاصرت القوات الفرنسية قصره ولكن فى هذه المرة تمت تنحيته رسميا ثم نفى الى جزيرة كورسيكا ومنها الى جزيرة مدغشقر فيمــا بعــد .

وللمرة الثانية حطمت كل من الحكومة الفرنسية والسياسة التى انتهجهـــا المستوطنون الجسر الذى كان يربط بينهـــا وبين الجماعات العربية . وانه لمن أهم الأحداث أن الحكومة الاسبانية التى قد مرت بتجربة الثورة القومية فى اقليمها المراكشى فى عام ١٩٤٨ م ، قد رفضت الاعتراف بتنحية السلطان محمد الخامس وبعملها هذا احتفظت باحترام الزعماء المغاربة الذين يعيشون فى اقليمها وهم هؤلاء الزعماء الذين ظلوا على اعترافهم بالسلطان .

وفى ذلك الوقت كان الفرنسيون فى صراع مكشوف مع القوى القومية فى جميع أنحاء المغرب الا أن كلا من تلك القوى كانت على استعداد للتعاون مع الحكومة الفرنسية اذا ما أظهرت أى تعاطف حقيقى تجـــاه المطامح القومية التى كانت تجتاح الشعب العربى واذ ما قللت من تأييدها لنشاط المستوطنين الفرنسيين الذين كانوا يطالبون باستبقاء تلك المنطقة تحت حكم فرنسا ولما وجد الفرنسيون أنفسهم فى مواجهة احد أمرين أولهما اجراء تعديل دستورى يقود الى الحكم الذاتى وثانيهما تقديم مساعداتهم للمستوطنين وهى تلك المساعدة التى كانت تورطهم فى حرب مع القوميين، اختاروا الاشتراك فى المعركة .

الفصل الثامن

الغرب يقود الطريق

تمتع ساحل الذهب « غانا سنة ١٩٥٧ » أثناء خمسينات القرن العشرين بنفوذ فعال فى جميع أرجاء القارة الافريقية . فلم تكن الأحداث فى ساحل الذهب بغرب أفريقيا أكثر وضوحا عنها فى أى مكان آخر بل وأيضا كانت اتجاهات زعمائها السياسية التى غيرت فى نهاية الأمر من مجرى تاريخ بقية أنحاء هذا الاقليم تتسم بنفس هذا الوضوح . فنيجيريا تتمتع بتعداد سكانى يبلغ سبعة أمثاله فى ساحل الذهب فى حين ان منطقة اتحاد غرب أفريقيا الفرنسية كانت تزيد عنها اتساعا ببون شاسع . ولكن نهاية تلك الخمسينات تبنت نسبة كبيرة من النيجريين سياسة الاستقلال القومى التى كانت تنبذها فى الماضى فى حين أن الافريقيين الفرنسيين قد تخلوا عن أهدافهم التى ترمى الى استيعابهم وأخذوا يتسابقون فى الحصول على السيادة . وكان كوامى نكروما وزملاؤه هم الذين حددوا الطريق وحثوا الخطى .

ولكن نيجيريا كانت غير متجانسة بالمرة ومنقسمة على نفسها لدرجة لا تمكنها من تغذية الدور القومى القيادى الذى لعبته قبل الحرب . وكان فى الامكان . أن يقوم الاقليم الشرقى أو الغربى بتحقيق ذلك الا أن المجهودات التى بذلت من أجل ربط هاتين المنطقتين التقدميتين بالشمال التقليدى عوقت بالضرورة الخطى التقدمية . وكانت أفريقيا الغربية الفرنسية ما زالت أكثر اهتماما بالحصول على المساواة مع الفرنسيين والمشاركة فى السياسة الفرنسية أكثر من تحقيق الاستقلال المثالى . حقا لقد كان الأفريقيان الفرنسيان اللذان يتمتعان

بذروة السلطة ألا وهما ليوبولد سنغور وفيليكس هوفويت بويجنى ، كانا يعارضان هدف الاستقلال معارضة تامة وان اختلفت الأسباب .

وكانت الحـركة القومية فى ساحل الذهب تتمتع بميزة تمسـكها بمسألة الزعامة فى الانتخابات التى أجريت عام ١٩٥١ م . وأصبح واضحا حينذاك أنه من المحتمل أن يحرز كل من نكروما وحزب مؤتمر الشعب النصر اذا ما أجـريت أية انتخابات ديمقراطية فى المستقبل القريب . علاوة على ذلك فقد كانت قد رسخت اقدامهما فى الحـكم مما يعطيهما الفرصة ـ بكل تأكيد ـ لتقوية حزب مؤتمر الشـعب فى مواجهة أية أحزاب أو جماعات اخرى . وأصبح الآن من المعترف به أن نكروما قد أصبح زعيم شعبه المختار ،وأن حزبه هو الأداة الوحيدة القادرة على ضمان تقرير المصير .

وعلى هـذا بدأ ساحل الذهب بعدد سكانه الذين لا يزيدون عن خمسة ملايين نسمة ومساحته المناسبة وثرائه النسبى وحزبه الشعبى القومى ـ بدا أنه فى مركز مناسب يسمح له بحمـل لواء التجارب الرئيسية فى الحركة القومية ، وقد يقال أن النتائج كانت سارية المفعول فقط بالنسبة لظروف ساحل الذهب الخاصـة ولكن لما كان ساحل الذهب هو أول مستعمرة افريقية سوداء تجس نبض القوة الاستعمارية فقد أصبحت مسئولة عن ممارسة تأثيرها على كل مظهر تتخذه كل حركة مناوئة للاستعمار .

وأعطت الانتخابات التى اجريت فى عام ١٩٥١ لحزب مؤتمر الشعب الذى يتزعمه نكروما فرصة اقامة منظمة مترامية الأطراف وتماسكا برلمانيا قويا . وأصبح أمامه الآن تحقيق ثلاث مهام رئيسية ، فقد كان عليه أن يدعم نفسه بصفته السلطة السياسية « الوحيدة » فى الدولة وأن يخلق ادارة قادرة على أن تحل محل الحكومة الاستعمارية ، وأن يحث أو يجبر بريطانيا على أن تسلم له السلطة .

وكان من حظ ساحل الذهب فى هذه اللحظة الحرجة من تاريخه أن حاكمه كان يتمتع بالذكاء والخيال والروح التقدمية ، فلقد نشأت علاقة من الثقة والتعاطف بين كل من السير تشارلز آردن ـ كلارك وكوامى نكروما ، وكان السير تشارلز واحدا من بين القلة المعدودة من الحكام الاداريين البريطانيين الاستعماريين الذين قبلوا تحمـل مسئولية الوصاية الكاملة فى تقديم المساعدة لمن يرعى شئونهم لكى يغدوا أنفسهم لانهاء الوصاية بأسرع ما يمكن ، وعلى هذا جعل فى

الامكان تحقيق تقابل القطبين المتنافرين وذلك بالعمل المشترك المتناسق بين كل من الحاكم الاستعمارى والزعيم الافريقى القومى بفرض وضع حد للحكم الاستعمارى · ولم يكن نكروما يكن أى شعور بالاستياء حينما وضع بين قضبان السجون بل واعطى ثقته الكاملة للحاكم بمجرد أن أدرك صدق هدفه الذى يسعى اليه .

وبالرغم من حقيقة أن الدستور قد وضع على أساس الافتراض القائل بعدم انبثاق أى نظام حزبى صادق فلقد أثبتت نتائج الانتخابات أنه قد قام بالفعل حزب سياسى على أساس قومى . وتوقع المكتب الاستعمارى أن يشتمل المجلس التنفيذى على عدد من الزعماء الآفريقيين الذين اجتذبهم اليه من دروب الحياة المختلفة ويتمتعون بوجهات نظر سياسية متباينة . وقد برهن نجاح حزب مؤتمر الشعب على أن ساحل الذهب كان مهيأ لقيـــام حكم حزبى الا أنه ان لم يتم اختيـــار أعضاء المجلس التنفيذى الجديد من ذلك الحزب فانه لم يكن من المحتمل أن يظل ذلك الدستور على قيد الحياة .

وأدرك الحاكم هذه الحقيقة السياسية على الفـــور ولهذا أطلق سراح نكروما وعرض عليه أن يجعله زعيما للمصالح الحكومية ، وكان على نكروما أن يمر بأزمة الاختيار الصـــعب فيمـــا بين استمراره فى معارضته للدستور الزائف وهى التى كان من المحتمل أن تؤدى الى المزيد من أعمال العنف ، وبين التلاعب بالاخلاص البريطانى له فى منحه المزيد من السلطات على الدوام لو انه عمل داخل اطار ذلك الدستور ، واختار الحل الأخير وقبل الوظيفة وشغل منصبا فى المجلس التنفيـــذى الذى مازال يرأسه الحاكم ، والذى مازال يشتمل على ثلاثة موظفين استعماريين ولكن مع اختيار غالبية أعضائه من بين حزبه . ووضـــع ثقته فى الحاكم والمكتب الاستعمارى طالبا منهم الســـماح بالسير فى سبيل الاستقلال عبر الطريق الدستورى .

ولما كان قد تمكن نكروما من الوصول الى اتفاق فى هذا الشأن مع آردن ــ كلارك فقد اصبح فى امكانه أن يترك مسألة الحكم الاستعمارى راقدة فى سباتها فى العامين الأولين من حكمه . وأعطاه هـــذا الموقف الفرصة لأن يكرس ، مجهودات حكومته الأولى لمشكلتين هامتين ألا وهما ممارسة السلطة على الأمة بأسرها واقامة ادارة قادرة على تسلم زمام السلطة من أيدى الحكام الاستعماريين .

ولكن حقيقة فوز حزب مؤتمر الشعب فى الانتخابات لم تعطه حق ولاء الأمة بأسرها أوتوماتيكيا ، وكان قد تم انتخاب ما يقرب من نصف اعضاء الجمعية الجديدة من بين المجالس الاقليمية التى كانت متأثرة – الى حد كبير – بالزعماء والسلطات التقليدية الأخرى . كما أن عادة الادانة بالطاعة للحكام التقليديين لم تختف لمجرد ادخال دستور جديد لارسال عدة ممثلين الى الجمعية العامة القائمة فى أكرا . علاوة على أن عـــددا كبيرا من عائلات الزعماء وكبار السن كانوا يكنون الاحتقار لنكروما ، وكذلك شـــباب الشرفات الذين أتى بهم من المستعمرة الجنوبية لم يكن لديهم أية نيـــة فى التنازل عن سلطتهم التى ورثوها طبقا لمشيئة الحكام الجدد الذين ولتهم الادارة الاستعمارية .

وكشف أول اجراء رئيسى اتخذه نكروما عن ادراكه الموقف أيضا وعن تصميمه على فرض سلطات حكومته . وفى بحر شهور قلائل من سيطرته على الحكم من عام ١٩٥١ م أدخل نظام الحكم المحلى وأقام المجالس المحلية التى كان يتكون ثلث أعضائها من الأعضـــاء المنتخبين والثلث الآخر من الزعماء التقليديين . وبعد ذلك بعامين صدر تنظيم آخر يطبق نفس هذا الاجراء على مجالس المدن . وكان الهدف من هذه المجالس هو أن تحل محل نظام الســـلطات القومية التى أمدت الزعماء بمركز السلطة الرئيسية . ولم يكن الغرض من ادخال الغالبية المنتخبـــة هو تحطيم سلطة الزعماء فقط بل ولتعويد الناس العاديين الذين يعيشون فى القرى على عادة التفكير بأنفسهم والمشاركة فى ادارة الشئون المحلية بدلا من مجرد الاشارة الى حادث ســـابق أو اطاعة ما تمليه عليهم السلطات التقليدية ، كما أنه سيفتح الباب أيضا أمام ادخال السياسة الحزبية فى الحكومة المحلية وبهذا ينتشر سلطة حزب مؤتمر الشعب فى مجال أكثر اتساعا .

الا انه مع هذا يجب ملاحظة ان نكـروما لم يصل الى حد شن هجوم شامل على الزعماء ، اذ أنه فى الحقيقة كان دائما ما يشير الى « زعماء وشعب ساحل الذهب » . وقد كان مصمما على أن يضـــع أعنة السلطة القومية فى أيدى الممثلين ولكنه كان يؤمن أيضا بالاستمرار فى ربط السلطات التقليدية بالحكومة أثناء هذا الاجراء .

ولكن الأثر المباشر لهذا التنظيم كان سعى حزب مؤتمر الشعب الى ادخال وسائل حديثة للتمثيـــل الحكومى فى جميع أنحاء الدولة وتشجيع الرجل العادى على تأكيد سلطته عن طريق البناء الحـــزبى .

أما القوى التقليدية التى كانت محافظة أساسا بطبيعتها فقد أعطيت الفرصة للتعاون فى تطوير المجتمع الحديث ولكن اذا ما أحسنت استغلال تلك الفرصة فانه سيمكن التسامح معها . أما اذا وضعت العراقيل أمامها فسيتم القضاء عليها نهائيا ، ولهذا كان عليها فى هاتين الحالتين أن تفقد سلطتها من أجل حياة الشعب ذلك لأن تجديد مجتمع من المجتمعات كان يتطلب ادخال وسائل حديثة فى الحكم قادرة على اشراك الجماهير فى المجهودات القومية .

وكان أول اختبار عملى لقياس مدى نجاح نكروما وحزبه فى الحصول على السلطة قد حدث فى مناطق الكاكاو اذ أن مرضا مهلكا معروفا باسم « تضخم الجذع » هدد بالقضاء على وجود هذا المحصول الذى كان يوفر لساحل الذهب المقدار الأعظم من مصادر دخله . وفشلت الحكومة فى أن تضمن تعاون مزارعى الكاكاو فى اتخاذ الاجراءات اللازمة للقضاء على هذا المرض . وكانت الوسائل الناجعة الوحيدة لايقاف انتشار المرض هو بتر الأشجار الموبوءة . وألقى نكروما على كواهل منظمته الحزبية عبء توعية الفلاحين بضرورة قطع أشجارهم المتلئة بالكنوز وقد أحرز النجاح فى هذا بفضل مزج وسائل الاقناع بقوة الالزام الجبرية — وبذلك توقف انتشار هذا المرض . وليس هناك من شىء ذى دلالة عملية تفوق ما حدث ليدل على مدى الثقة التى حصلت عليها حكومة هذا الحزب الجديد فى قلوب سكان ساحل الذهب ، بل وحتى فى المناطق الريفية المحافظة بطبيعتها .

وكانت المهمة الرئيسية الثانية التى تقع على كاهل الحكومة هى ايجاد وتدريب هيئة الموظفين القادرة على تسلم الادارة من الموظفين البريطانيين الاستعماريين . وكان من المؤمل أن يكون الموظفون البريطانيون على استعداد لقبول مبدأ بقاء الحكومة الأفريقية ، الا أنه كان من الواضح أن كلا من السياسة والضرورة كانا يتطلبان ازديادا عظيما فى عدد الأفريقيين للعمل فى كل فرع من فروع الادارة خاصة فى المناصب الهامة . وقد ازداد عدد الأفريقيين الذين يعملون فى الوظائف المدنية الرئاسية الى أكثر من الضعف فيما بين عامى ١٩٥١، ١٩٥٣ ، حيث أنه قد ارتفع من ٣٥١ الى ٧٤٣ وذلك بفضل المزج بين عمليتى التدريب فى الوظيفة واعطاء المنح الدراسية فى دول ما وراء البحار وقد قدر لهذا العدد أن يتضاعف مرة أخرى أثناء السنوات الأربع التالية .

بمجرد أن انتهى هذان العامان اللذان يتسمان بعملية التـــدعيم المركزة أصبح الطريق مفتوحا للعودة الى شن الهجــوم على الحكم الاستعمارى . وسرعان ما اعترف المكتب الاستعمارى بشرعية الحكومة الحزبية التى انشئت نتيجة لانتخابات عام ١٩٥١ وذلك بمنح نكروما لقب رئيس الوزراء فى أوائل عام ١٩٥٢ م الا انه ظل فى المجلس التنفيذى ثلاثة من الموظفين الاستعماريين ، وقد كان ذلك المجلس مازال مسئولا أمام الحاكم الذى ما يزال يحتفظ أيضا بسلطاته فى مســـائل الأمن الداخلى والدفاع والشئون الخارجية .

وفى ابريل عام ١٩٥٣ استؤنفت حملة المطالبة بالمزيد من التقــدم الدستورى مع التأكيد على ضرورة استبعاد أعضاء المجلس التنفيــذى الذين احتلوا هذا المنصب بحكم وظائفهم . وفى يوليو من نفس العــام استهل نكروما حركة تطالب باقامة حكومة ذاتية تتحمـــل المسئولية الكاملة وتقـــوم على أساس الانتخابات المباشرة وعلى اعطـــاء الحق الانتخابى لجميع الشباب . كما طالب أيضا بوجوب اصدار الحكومة البريطانية اعلانا بمنح الاستقلال بمجرد تنفيذ الدستور الجديد .

وفى الحقيقة كان قوميو ساحل الذهب يدفعون بثقلهم بابا مفتوحا فعلا وقد كانت انتخابات عام ١٩٥١ م بمثابة خط تقسيم المياه الحقيقى اذ أنه بمجرد أن برهن حزب مؤتمر الشعب على أنه حزب سياسى منظم تنظيما قوميا وقادر على حصول تأييد انتخابى على نطاق واسع وبمجرد ان اظهرت حــكومة نكروما مقدرتها على حــكم الدولة تراخت قبضــة البريطانيين عن الأعنة الاستعمارية التى يقبضون عليها . وفى ذلك الوقت منعت التجربة الهندية السابقة أى ميول بريطانية مستترة تدفع بها الى محاولة ممارسة الحكم الاســـتعمارى والمحافظة عليه بمجرد أن يفصح الشعب الذى تستعمره عن رغبته ومقدرته فى الحصول على الاستقلال. وكانت ما زالت توجد فى بريطانيا ذاتهـــا قوى تحاول المحافظة على السلطة الاستعمارية لأطول مدة ممكنة ولكن بمجرد أن ينظم الشـــعب المستعمر نفسه من أجل القيام بهجوم متحد ضد الحكم الاستعمارى فان مثل ذلك التأثير لن يفعل شيئا اكثر من مجرد تعويق أو تعقيد عملية انتقال السلطة ، الا أن الخطر الجسيم الوحيد الباقى هو وجود أقلية غير راضية عن الوضع فى داخل المستعمرة ذاتها تتحالف مع الجماعة الاستعمارية فى بريطانيا وبهذا تعرض الاستقلال للخطر باعلانهـــا أن الشعب المستعمر لم يكن متحدا حينما طالب بالاستقلال . وباستثناء وجود مثل هذا الاحتمال فان السياسة البريطانية فى ذلك الوقت كانت

على استعداد لتطبيق سياسة انهاء الاستعمار ولو على الأقل فيما يتعلق بغرب افريقيا حتى وبعد أن حلت الحكومة المحافظة محل ادارة الحكومة العمالية بزعامة المستر آتلى فقد أصبح السكرتيران الاستعماريان ، « اوليفر ليتلتون » و « لينوكس ـ بويد » مؤيدين مخلصين لسياسة انهاء الاستعمار وأدركوا أن هـــذه السياسة ستقود حتما الى اقامة حكومة ســوداء على الساحل الغربى ، ولم يعد ينتاب الخوف أيا منهم أكثر من خوفهم من النتائج المترتبة على منحهم السلطة للسكان البيض الذين يعيشون فى المناطق الشرقية والوسطى من أفريقيا .

ولهذا حينما انبثق مشروع دســـتور جديد أكثر ديمقراطية من سابقه عن البعثة التى رأسهـــا المستر « جاستى ڤان لارى » قبلتـــه الحكومة البريطانية دون ادخال اية تعديلات عليه تقريبا . وأصبح من المقرر زيادة عدد مقاعد الجمعية العمومية الى ١٠٤ مائة وأربعـــة مقاعد وتنحية الوزراء الذين يشتركون فى المجلس التنفيذى بحكم منـــاصبهم واستبدالهم بأعضاء منتخبين ، وتحويل المجلس التنفيذى الى مجلس للوزراء يقوم رئيس الوزراء باختيار أعضائه . وبالرغم من أن الحاكم احتفظ بسيطرته على كل من البوليس والجيش الا أن سلطاته الباقية التى كان يحتفظ بها لم يكن ليمارسها الا عند اعلان حالة الطوارىء . وعلى هذا فتح الدستور الباب أمام تطبيق نظام الحكم الذاتى الداخلى الكامل .

ولكى يسرى مفعول هذا الدستور الجديد كان من الضرورى اجراء انتخابات عامة أخرى ، وأصبح من الواضح حينذاك أن القوى التقليدية كانت تواجه العقبة الأخيرة . فلو قدر لحزب مؤتمر الشعب أن يكسب الجولة فى عملية انتخابية أخرى على أساس هـــذا النظام الديمقراطى القومى فان الثورة الاجتماعية ستحث من خطاها بشكل عظيم لدرجة انها لن تترك لهم أية فرصة أخرى للدفاع عن سلطتهم . وكان حزب دانكة المسمى « بمؤتمر ساحل العـــاج المتحد » قد تركته الانتخابات السابقة التى أجريت فى سنة ١٩٥١م بدون أية قاعدة تمكنه من استعادة مكانته السابقة ولهذا اتحد مع الحزب القومى الديمقراطى وعدد من المنشقين على حزب مؤتمر الشعب ليكون حزب مؤتمر غانا الا أن هذا الحزب الجديد كان عاجزا عن منافسة حزب مؤتمر الشعب ذلك لتأييد الجماهير للحزب الاخير واضطر الى قصر نفسه على جماعات المفكرين والمهنيين والتقليديين المتحدين برعامة الدكتور « كوفى بوسيا » عالم الاجتماع الجامعى .

وكانت ظروف المعارضة فى المستقبل أفضـــل كثيرا فى المنطقـــة الشمالية ، ففى تلك المنطقة ادت ضآلة طرق المواصلات ، وسيادة الدين الاسلامى والآثار المترتبة على حكم البريطانيين غير المباشر ، ادت الى عزل جزء كبـــير من المجتمع عن تأثيرات القوى السياسية الجديدة الموجودة فى الجنوب . وعلى هذا احتفظ الحكم التقليدى بقبضة أكثر قوة على الشعب هناك . ولما واجه زعماء الشمال مسألة توقع اجراء انتخابات فى المستقبل من شأنها أن تعطى لزعماء حزب مؤتمر الشعب المبتدئين « فرصة السيطرة على الدولة المستقلة مع ما يترتب عليها من فقدانهم للتأييد البريطانى ، قاموا بتأليف حزب خاص بهم أطلقوا عليه « حزب شعب الشمال » وابتدأ هذا الحزب فى تعبئة ولاء سكان القرى الأميين لزعمائهم وكبار السن منهم تحت زعامة « س.د. دومبو » .

ونظم مسلمو كل من « اكرا وكوماسى » أيضا حزبهم الخاص بهم وأسمياه « الحزب الاسلامى المتحد » الذى يهدف الى حماية مجتمعاتهم ضد أخطار الاتجاهات السياسية الدنيوية الجديدة . وعلى هذا أصبح حزب مؤتمر الشعب يواجه جميع العناصر المحافظة والتقليدية والتى تنتمى لفئة معينة والمعادية لاتجاهاته التجديدية . ودارت المعركة لتحدد أسس المجتمع الذى سيقوم فى الدولة المستقلة مستقبلا . ومن حسن الحظ أن الطرق كانت ممهدة لتدور عليهـــا رحى المعركة بالوسائل الدستورية .

وفى تلك الأثناء واجه حزب مؤتمر الشعب صعوبة فى تنظيم أعضائه تفوق تلك الصعوبات التى واجهها من جراء الأحزاب المعارضة وأصبح فى ذلك الوقت تقييد شخص من الأشخاص عضـــوا فى حزب مؤتمر الشعب من الضمانات المؤكدة التى تفضله على غيره . أما المتصارعون الذين حاقت بهم الهزيمة فى الانتخابات فقد انتابهم التردد فيما اذا كانوا سيقبلون تلك الهزيمة بروح رياضية وفى نفس الوقت كان نكروما مضطرا لطرد واحد وثمانين عضـــوا من اعضاء حزبه قبـــل اجراء الانتخابات .

وتمكن « حزب شعب الشمال » فى ذلك الوقت من ان يجمع سلطات الزعماء التقليديين بين بيديه وبهذا كسب اثنى عشر مقعدا ، فى حين أن حزب مؤتمر غانا قد فشل فشلا ذريعا فى استمالته لدائرة الأشانتى الانتخابية، ولم تحصل الا « بوسيا » على مقعد واحد فقط ، أما الحزب الاسلامى المتحد فقد حصل فقط على دائرة انتخابية واحدة بينمـــا حصلت حركة توحيد قبيلة الايوى المسماة « بمؤتمر توجولاند » على

دائرتين انتخابيتين . وكان قد تم انتخاب عدد آخر من المستقلين ولكن بالرغم من هذا فقد أحرز حزب مؤتمر الشعب بحصوله على اثنين وسبعين مقعدا من بين مجموع المقاعد البالغ مائة وأربعة مقاعد أحرز نصرا تردد صداه فى الآفاق وبرهن للمرة الثانية انه الحزب الجماهيرى الكائن الوحيد . وفى الواقع حينما اجتمعت الجمعية العمومية رفض نكروما الاعتراف بمعارضة رسمية ذلك حينما أشار قائلا : بانه ليست لها ثمة مكان لتكون بمثابة حكومة بديلة .

وأصبح جليا حينذاك انه من الممكن فقط ضمان السلطة عن طريق حزب جماهيرى ذى تنظيم انتخابى قومى فى دولة يسود فيها دستور ديمقراطى تمثيلى . وكان حزب مؤتمر الشعب هو الحزب الوحيد فى ساحل الذهب الذى يتسم بتلك الصفة . فقد كان يستخدم كلا من قوته التنظيمية والحكومية فى تحطيم اى مصدر بديل آخر من مصادر السلطة، كما انه كان سريع الخطى فى تعليم الجماهير معنى النشاط السياسى الحديث فى الوقت الذى كان يفتح لهم فيه آفاقا اجتماعية واقتصادية حديثة . وكانت صيحة الحرب التى يستخدمها حزب مؤتمر الشعب هى « الحرية » وكانت هذه الصيحة تتضمن معنى أكثر شمولا من معنى التحرر من الاستعمار ، فقد كانت تعنى أيضا التحرر من السلطة الاجتماعية التقليدية وتوفير فرص جديدة فى مجالات التعليم والصناعة والحرف وتحويل المجتمع الجامد المتخلف الى امة تقدمية حديثة .

وعلاوة على هذا فقد كان حزب مؤتمر الشعب حينذاك قاب قوسين أو أدنى من الاستقلال حتى أن ملكة بريطانيا فى ذلك الوقت اشارت فى رسالتها التى وجهتها الى الجمعية العمومية بمناسبة افتتاح أولى جلساتها بأن افتتاح هذه الجمعية يعتبر الخطوة الأخيرة التى تسبق هدف الاستقلال ومن ثم أصبح واضحا أن هناك أملا قويا فى أن تسيطر حكومة نكروما سيطرة كاملة على الدولة فى فترة قصيرة من الوقت .

ولما فشلت عناصر المعارضة فى ايقاف تقدم حزب مؤتمر الشعب المندفع نحو صناديق الانتخابات أصبحت حينذاك فى مواجهة أحد أمرين اما ان تقبل أمل تحقيق الاستقلال فى المستقبل تحت سيطرة حكومة نكروما واما أن تبحث لها عن وسائل اخرى تمكنها من الدفاع عن مركزها . ولكن اقتراب الاستقلال مع ما يترتب عليه من انهاء الحماية البريطانية جعل فى الامكان تحقيق ثانى الأمرين وهو توحيد

الجماعات المختلفة المعارضة للحكومة وتوحيد المجتمع الذى كانت تسعى الى بنائه .

وكان العامل المشترك الوحيد الذى يربط بين التقليديين والمثقفين وأرباب الحرف والطبقة المتوسطة هو كراهيتهم لحزب مؤتمر الشعب. وبعد الانتهاء من الانتخابات مباشرة أثار زعماء المعارضة مسألة اعتقدوا فى أنها قد توفر العامل الموحد بينهم الذى كانوا يبحثون عنه .

وكانت لجنة تسويق الكاكاو تقوم بتسويق انتاج الكاكاو ، كما أنها كانت تجمع مقدارا احتياطيا من الكاكاو لتضمن دفع سعر ثابت للفلاحين دون التأثر بالذبذبات العالمية وبعد الانتهاء من الانتخابات حددت الحكومة سعر الحمولة باثنين وسبعين شلنا أملا فى أن تستخدم الفائض فى مشروعات التنمية التى تقوم بها وبالرغم من موافقة المعارضة على هذا الاعلان فى الجمعية العامة الا أن زعماء جماعاتها المختلفة وجدوا فى هذا الاعلان فرصتهم الذهبية فى تعبئة الشعور العدائى ضد الحكومة وعلى هذا تكون حزب جديد باسم « حركة التحرير القومية » ومركزه الأشانتى حيث كان يزرع معظم الكاكاو . وجمع هذا الحزب جميع العناصر المعارضة ومزارعى الكاكاو والتقليديين والمفكرين والمنشقين على حزب مؤتمر غانا تحت مظلة واحدة هى « مجلس شعب الأشانتى » الذى يعتبر قلب السلطة التقليدية النابض .

ولم يكن قد مر على نشاط حزب مؤتمر الشعب وقت طويل بما فيه الكفاية يمكنه من تغيير التكوين الفكرى لدى الكثيرين من الأشانتى وشعب الشمال وتمكن « حزب حركة التحرير القومية » من التلاعب بالآلام العقلية والاشاعات والتفرقة وعادة احترام الزعماء ، كما أنه أعاد الى الوجود عداء الأشانتى القديم تجاه سكان الجنوب والذى يرجع تاريخه الى القرن التاسع عشر حينما كان يعتقد سكان الأشانتى أنه كان فى امكانهم احاقة الهزيمة بالمناطق الجنوبية لو لم تتدخل بريطانيا وتمكنوا من تعبئة المشاعر التى تطالب بانفصال الأشانتى وأعلنوا عن تكوين دستور فيدرالى يسمح لكل اقليم على حدة من أن يمارس سلطات قوية على شئونه الخاصة .

وسرعان ما ألقى حزب حركة التحرير القومية بنفسه فى خضم المعركة الهجومية فظهر تصميمه على تعبئة الرأى العام الأشانتى واشعار الحكومة البريطانية بأخطار منح الاستقلال تحت ظروف الدستور السائد ، وتمت تنحية زعماء الأشانتى الذين كانوا يؤيدون حزب مؤتمر

الشعب . وانتقمت الحكومة لنفسها باصدارها تعديلا دستوريا يسمح بتقديم الزعماء والمتنحين التماسات للحاكم العام . وتفاقمت الأزمة بشكل يهدد بالخطر كما ازدادت أعمال العنف بين كل من الحكومة ومؤيدى حزب حركة التحرير القومية من الأشانتى ، ووجد السير تشارلز أردن ــ كلارك نفسه مجبرا على القيام بزيارة الى « كوماسى » .

ودعت الحكومة السير فريدريك بورن المحامى البريطانى الدستورى البارز من أجل زيارة الدولة واستشارته فى اعداد دستور يلائم احتياجات الاستقلال الى اقصى الحدود فى محاولة لتهدئة ثائرة الجو وتخفيف ما ينتاب الشعب من مخاوف من تدخل الحكومة فى التقاليد المحلية . ولكن المعارضة قاطعت هذا المبعوث ورفضت قبول مقترحاته ، ولكن مع ذلك صممت الحكومة على ان تضع معظم مقترحاته موضع التنفيذ ذلك لأن السير فريدريك كان يشارك حزب مؤتمر الشعب فى رأيه من وجوب المحافظة على طبيعة الدولة الاتحادية مع وجود حكومة مركزية قوية وان كان يقوم الى جانبها جمعيات أقليمية ذوات مجلسين تشريعيين . اذ ان كل جمعية من تلك الجمعيات كانت تشتمل على مجلس للزعماء ومجلس منتخب ، على أن تمول الحكومة المركزية تلك الجمعيات التى تقوم بمعالجة بعض المسائل المحلية والأخذ برأيها فيما يتعلق ببعض الصور التشريعية .

وعلى هذا يبدو أن الحكومة قد أظهرت ميولها نحو التوفيق والتراضى الا انها مع هذا امنت حاجتها الأساسية ، فقد تمتعت بسلطة المستشار المستقل فى تدعيم ادعاءاتها بممارسة سلطتها فى اطلاق يدها فى أهم المسائل التى تتعلق بالأمة بأجمعها والاحتفاظ بنظام حكومى موحد ، اضف الى ذلك أن سيطرتها على الشئون المالية الاقليمية جعلتها فى مأمن من المطامح الانفصالية التى تنتاب الجمعيات الاقليمية .

وبالرغم من أن الاتجاه السياسى المتسم بطابع التجديد الذى اتخذه نكروما وحزب مؤتمر الشعب قد أحرز نصرا جديدا على الدعاة التقليديين المحافظين والنفوذ الانفصالى الذى نادى به معارضوه ، الا أنه دفع ثمن هذا النصر غاليا . فلقد فرض الرأى السياسى البريطانى ، بل ان بعض نواحيه كانت مازالت فى حاجة الى هذا الفرض ، وحمل معه مظاهر الانقسام فى دولة ساحل الذهب . فلقد كان النظام البرلمانى البريطانى بما يتيحه لأعضائه من فرصة اثارة أية مواضيع تحتاج الى بت عاجل وبما تتمتع به المعارضة من يقظة واجبة لدراسة السياسات الحكومية دراسة عميقة ، كان هذا النظام مجبرا على التعبير عن اختصاصاته عندما تعبر أية فئة من الشعب المستعمر عن اعتراضاتها للاجراءات الخاصة

بالاستقلال ذلك لأن الأمة التى ستنتقل اليها السلطة ليست أمة معنوية بل هى جماعة من الناس . ودائما ما كان يهتم مناوئو الاستعمار البريطانى بتأكيد كلتا الناحيتين التاليتين وهما : التأكد من أن غالبية الأمة المستعمرة هى التى تسلمت أمانة السلطات المنقولة اليها والتأكد من ضمان حقوق الأقليات . وكان ذلك الاهتمام هو النتاج الطبيعى لنفس المبادىء الديمقراطية التى ألهمت مناوئى الاستعمار .

ولهذا حينما صمم السكرتير الاستعمارى على وجوب اجراء انتخاب آخر قبل الاستقلال شعر نقاد نكروما البريطانيون بالارتياح حينذاك . كما أن هؤلاء الذين كانوا يهتمون أيضا بحكم الأغلبية وحقوق الأقلية قد وافقوا على هذا الرأى .

الا أن ذلك القرار كان بمثابة لطمة وجهت الى المكانة التى كان يتمتع بها نكروما فلقد كافح فى الانتخابات التى أجريت عام ١٩٥٤ اعتقادا منه بأنها الخطوة السابقة للاستقلال مباشرة . أما الآن فقد وضعته الحركات التى قام بها حزب حركة التحرير القومية — قسرا — فى موقف جعله يعترف ضمنا بأن الشعب ربما يكون قد غير رأيه فى السنتين السابقتين ، ولم يقبل نكروما الموافقة على تجرع هذا الدواء المر الا بعد أن أجرى صديقاه الحميمان « كوجوبوتسيو — وكوملا جبيديمان » محادثات مع السكرتير الاستعمارى « لينوكس — بويد » فى لندن بخصوص هذا الموضوع ، علاوة على التضحية التى قدمتها لهم المعارضة العمالية بوجوب اجراء تلك الانتخابات .

وكان لزاما أن يخوض حزب مؤتمر الشعب غمار المعركة الانتخابية التى أجريت فى عام ١٩٥٦ بخشونة بالغة خاصة فى الاشانتى — الا أنه بالرغم من انتشار أعمال العنف والفزع التى تمت وترعرعت فى العامين السابقين وبالرغم من الجهود البائسة التى بذلها التقليديون فيما ادركوا أنه آخر تجربة لهم ، فقد خرج حزب مؤتمر الشعب منتصرا للمرة الثانية عن حق ، باعتباره الحزب الوحيد القادر على مسك زمام الأمور فى الدولة ولكنه فقد عدة مقاعد فى الوقت الذى حصل فيه حزب حركة التحرير القومية على اثنى عشر مقعدا فى الأشانتى وحزب شعب الشمال على خمسة عشر مقعدا فى الشمال ولكن مع هذا فقد حصلت الحكومة على اثنين وسبعين مقعداً من بين المائة والأربعة مقاعد من بينها ثمانية فى الأشانتى . ولو قدر لنا واعتبرنا ساحل الذهب أمة متكاملة بلسانها فلقد عبرت عن رأيها بوضوح .

ووعد السكرتير الاستعمارى بأنه اذا ما قامت « غالبية معقولة » فى

التشريع الجديد بحركة تطالب بالاستقلال فانه سيعلن عن تاريخ تصبح فيه ساحل الذهب دولة ذات حكم ذاتى وعلى هذا تقدمت تلك الحركة بطلبها . ولكن أعضاء المعارضة قاطعوا المناقشة محاولين اللعب بآخر ورقة فى أيديهم من أجل حث الحكومة البريطانية على تأخير الاستقلال فلقد كانوا ما يزالون يعتقدون بأنه لو أتيحت لهم فسحة من الوقت فقد يمكنهم سد الطريق أمام تقدم حزب مؤتمر الشعب نحو السلطة الا أن الأحداث وطأتهم بأقدامها فلقد تمت الموافقة على ذلك الطلب بأغلبية اثنين وسبعين صوتا مقابل لا شىء وحدد السكرتير الاستعمارى السادس من مارس سنة ١٩٥٧ تاريخا لمولد غانا المستقلة . ولما كانت توجولاند الخاضعة للوصاية البريطانية والتى كانت تدار مصالحها باعتبارها جزءا من ساحل الذهب قد أدلت بصوتها فى صالح استمرار اتحادها مع ساحل الذهب أثناء الاستفتاء العام الذى أجرته هيئة الأمم المتحدة فلقد أصبحت دولة غانا الجديدة تشتمل أيضا على تلك المستعمرة .

وقد يكون من الصعوبة بمكان أن نبالغ فى آثار هذا النصر على باقى أجزاء القارة الافريقية . فلقد اعتبرت غانا بالنسبة للسواد الأعظم من الأفريقيين أول دولة أفريقية سوداء مستقلة فى حين أن كلا من اثيوبيا وليبيريا لم ينظر اليهما على الاطلاق من خـــلال ذلك المنظـار ذلك لأن الدولة الأولى كانت منعزلة عن باقى أجزاء القارة فى حين أن الدولة الثانية كانت تعتبر من الكواكب السيارة التى تدور فى فلك أمريكا ومن ثم كان يعتبر مولد غانا بالنسبة لأفريقية هو بداية نهاية الاستعمار الأوروبى فى أفريقيا ومبشرا بانتهاء الحكم الأبيض ، ودائما ما كان يعلن نكروما عن اعتباره بأن استقلال غانا ليس الا خطوة نحو تحرير أفريقيا من الاستعمار والسيطرة البيضاء وترددت أصداء كلماته المدوية فى كل ركن من أركان القارة السوداء .

الا أن النجاح الذى حققه حزب مؤتمر الشعب فى التقدم الدستورى نحو الاستقلال لم يكن الا نجاحا فى جبهة واحدة من الجبهتين اللتين كان حزب مؤتمر الشعب يخوض معركتيهما . فلم يفعل أكثر من أنه أوجد المزيد من الفرص أمام المهاجمين الوصوليين فى الجبهة الأخـــرى ، أما المشاكل العديدة التى كانت تكمن فى اقامة دولة حديثة من بين أنقاض مجتمعات قبلية وزراعية أساسا فقد ظلت على ما هى عليه . اذ أن حوالى ستين فى المائة من الشعب كان وما يزال يعيش عيشـــة قروية لا تتعدى مستوى الكفاف بينما لم يكن يتعدى عدد عمـــال المدن العشرين فى المائة ــ أما النسبة الباقية فقد كانت تتكون أصــلا من مزارعى

الكاكاو وكانت الدولة ما تزال تعتمد اعتمادا كليا على دخلها من عائد الكاكاو متأثرة الى حد كبير بالذبذبات التى تعترى الأسعار العالمية .

ومنذ أن اعتلى حزب مؤتمر الشعب كراسى الحكم فى عام ١٩٥١ وحكومته تعمل على مهاجمة تلك المشكلة . وكشفت خطتها الاستثمارية الأولى النقاب عن فكرتها فى تخصيص ما يزيد على ستة عشر فى المائة للخدمات الاقتصادية والانتاجية وخمسة وثلاثين فى المائة لوسائل المواصلات الضرورية للتقدم الاقتصادى وعمليات التوزيع ولقد اتسعت الخدمات الاجتماعية بشكل ملحوظ خاصة فى مجال التعليم ، الا أنه لم يخصص لها الا ثلث رأس المال المستثمر ولما كان نكروما زعيما اشتراكيا فلقد ارتأى أن أول المسئوليات التى تواجه حكومته هو رفع مستوى المعيشة بين عامة الشعب . الا أنه أدرك أنه لا يمكن أن يتم ذلك الا على نطاق تقدمى راسخ وذلك بارساء دعائم قوية للنمو الاقتصادى وخصص مبلغا كبيرا فى الخطة لينشىء خزانا على نهر الفولتا وينتج طاقة كهربائية هيدروليكية قادرة على توفير الكهرباء لشبكة كاملة من الصناعات. الا أن هذا المشروع كان ممكنا فقط بمساعدة الاستثمارات الأجنبية التى تجرى على نطاق واسع . ولقد كان ذلك نذيرا بالمتناقضات التى كان على نكروما أن يواجهها بعد الاستقلال فكيف كان يمكنه أن يمزج بين فلسفته الاشتراكية والحيادية بالرغم من احتياجه الى قدر معين من رأس المال الأجنبى الذى لا يمكن أن يتيسر الا عن طريق الدول الغربية ؟ .

ولكن غانا كانت أكثر حظا من شقيقاتها الدول الأفريقية الأخرى التى قدر لها أن تسير على نهجها نحو تحقيق استقلالها فى ناحية واحدة من نواحيها اذ أن دخلها من الكاكاو كان يأتى عليها بعائد قدره مائتى مليون من الجنيهات الاسترلينية وأمكنها تمويل عدة خطط للتنمية لها وزنها من مصادر دخلها القومى ، فباستثناء مشروعات التنمية الاستعمارية وأموال الرخاء المخصصة للتعليم كانت معظم توسعاتها الاقتصادية تمول من مصادر دخل قومية .

أما المشكلة الرئيسية الأخرى التى كانت تواجه غانا المستقلة فقد كانت مشكلة الوحدة السياسية ذلك لأن التخطيط والانشاء القومى ستقوم أمامه العوائق بشكل مريع ان لم تحل مشكلة الصراع بين المحدثين والتقليديين بأسرع ما يمكن ومن المتوقع أن تؤدى الرعاية التى تفرضها الحكومة من ايقاف عدد كبير من معارضيها عن المجهودات القومية ذلك لأن الحكومة أصبحت الآن تمسك بيديها مفاتيح تفضيل شخص على

شخص آخر علاوة على وجود وظائف كثيرة شاغرة فى حاجة الى شغلها. الا أن هذه السلطة كان يكمن فيها بعض المصاعب ذلك لأنه أصبح واضحا فى ذلك الجو الجديد من التوسع أنه قد ظهرت بوضوح مشاعر التحيز لذوى القربى وعوامل الفساد فى الوقت الذى كان يهدد فيه الرخاء الظاهرى بخلق انقسامات اجتماعية جديدة .

ولكن نكروما كان يعرف بتلك المشاكل جيدا فبالرغم من خطورتها على النضال القومى الا أنها لم تكن التهديدات الوحيدة التى كان يضطر الى الوقوف أمامها وجها لوجه فأخطر المشـــاكل تهديدا كان يمكن مشاهدتها فى الأرقام الانتخابية ؛ ففى كل من الانتخابات التى أجريت فى عام ١٩٥٤ وعام ١٩٥٦ سجلت جماعات المعارضة فى صناديق الاقتراع ٣٠٠٫٠٠٠ صوت مقابل ٤٠٠٫٠٠٠ صوت سجلها حزب مؤتمر الشعب علاوة على أن عدد من ادلوا بأصواتهم لا يزيد عن خمسين أو ستين فى المائة من الدوائر الانتخابية ، ولهذا كان من الواضح أن أكثر من نصف السكان لم يكن قد سلم نفسه لقيادة الزعامة الحكومية ــ أما فيما يتعلق بموقف العنف الذى مرت به مناطق عديدة من الدولة فى السنوات التالية للاستقلال مباشرة فانه كان من الواضح أن حكومة حزب مؤتمر الشعب لم يكن فى امكانها أن تشـــعر بالثقة فى أن دعوتها لبناء دولة حديثة كانت تلاقى تأييدا من جمهور الشعب . وأدرك نكروما بما يتمتع به من علم بأن اجراء عملية تحويل فى قاعدة أمة من الأمم الاجتماعية يتضمن تنظيما وتضحية ، أدرك أن أصعب المهام التى يواجهها هى أن يجذب اليه تلك القطاعات التى لم تدل بأصواتها مع المدلين ويدخلها فى اطار من الوحدة القومية قادرة على بذل مجهود موحد من أجل تحقيق الأهداف المعقولة . وكان يعرف أن له اعداء حاقدين بين من لم يدلوا بأصواتهم ولم يكن من الممكن لنظام حكمه أن يظل على كراسى الحكم الا بعزلهم عن طريق حصوله على تأييد شعبى جماهيرى . ولم يكن من الممكن أن تظل روحه الديمقراطية على قيد الحياة الا بالقدر الذى تكبل به قوى العنف أو القضاء عليها .

لقد تمت دراسة تاريخ تحويل ساحل الذهب الى دولة غانا بشىء من الاسهاب وذلك لأهميته بالنسبة لباقى القارة الأفريقية الا أن تلك التجربة كان لها تأثير على بعض المناطق الأخرى من أفريقيا يفوق ذلك التأثير الذى طبعته على بعض أجزاء غرب أفريقيا ذاتها . فلقد كانت هناك بعض الفئات فى كل دولة من دول غرب أفريقيا التى اطلعت على التقدم الذى أحرزه ساحل الذهب وأصبحت تشعر بالكبرياء الأفريقى

يسرى فى جسدها بسرعة وصممت على أن تحذو حذوها . وعادة ما كانت تلك الفئات تأتى من بين جماعات الشباب التى تعيش فى المناطق المتحضرة فى حين أنها لم تكن تتمتع الا بنفوذ مباشر ضئيل فى الدول الأكثر تحفظا .

ومن الصعوبة بمكان أن يتوقع الانسان أن جامبيا — على سبيل المثال — قد تجد الهاما عمليا فى النجاح الذى أحرزه نكروما . حقا كان أمامها مثل يمكنها الاحتذاء به فى الحصول على دساتير تمثيلية على نطاق واسع ، الا أن ذلك لم يكن ليحل مشكلتها الوخيمة الخاصة بعلاقاتها مع السنغال فلقد اتفق التقليديون الذين كانوا ما يزالون يتمتعون بهيئة الزعماء فى المحمية ، اتفقوا مع الرجال الذين كانوا أكثر تقدما فى الحياة العامة فى باثاريست والمستعمرة على موضوع واحد على الأقل ، ذلك لأنه بالرغم من اختلاف الأسباب لم تكن لديهم الرغبة فى أن يصبحوا حتى ولو جزءا فيدراليا من السنغال التقدمية المتحدثة باللغة الفرنسية . وفى نفس الوقت ذكرهم رجال ادارتهم البريطانيون بأنه من الواجب على بريطانيا أن توفر لهم المعونات وذلك بسبب ضآلة ميزانيتهم ولكى تدفع رواتب الموظفين البعيدين عن بلادهم ، وبعد الفشل الذى لاقاه مشروع البيض لم يكن يبدو على الاطلاق أن هناك سببا وجيها للاعتقاد فى أن هذا النوع من الاعتماد يمكن تغييره فى المستقبل القريب .

ولكن كان ما يزال فى الامكان احراز التقدم بالوسائل الدستورية بالرغم من أن مطالب الجامعيين بالمزيد من التمثيل السياسى ، كان من الضرورى التقليل من شأنها على قدر ما تسمح به البلاد . وفى عام ١٩٥٤ تم ادخال نظام وزارى مع اعطاء الأعضاء غير الرسميين حق الأغلبية فى المجلس التنفيذى بنسبة سبعة الى خمسة ، وكان الأعضاء غير الرسميين يشكلون أيضا الأغلبية فى المجلس التشريعى وكان يتم انتخاب أربعة عشر عضوا من بين أعضائهم الستة عشر مع انتخاب الأعضاء الأربعة الممثلين لباثاريست بالأغلبية المطلقة . أما الأعضاء الباقون فقد كان يتم انتخابهم بطريقة غير مباشرة .

وترك هذا الوضع لمعتنقى الآراء الحديثة مسألة واحدة فقط لمواجهتها فلقد ابتدأوا فى التركيز على نشر النظام الانتخابى العام فى باثاريست بين الشعب بأكمله على الرغم من معارضة المسلمين والزعماء وحمل لواء الزعامة الحزب المتحد الذى ألفه « بييرنيجى » الذى قام أساسا فى باثاريست الا أنه وجد منافسا عنيدا فى حزب الشعب التقدمى الذى ألفه « دافيد جاوارا » الذى كان يلقى تأييدا فى المحمية يفوق

ما يحظى به الحزب المتحد . ولهذا حينما اتخذت الخطوة الدستورية الثانية في عام ١٩٦٠ امتد حق الانتخاب الى جميع الشبان وازداد عدد أعضاء المجلس التشريعى الى أربعة وثلاثين عضـــوا ، وتمكن حزب الشعب التقدمى من الحصول على الأغلبية الانتخابية ولكن بعد ذلك بما لا يزيد عن عام أدت المنازعات التى قامت فى حزب الشعب التقدمى ذاته من جهة علاوة على المعارضة التى واجههـــا من الزعماء الذين كانوا ما يزالون ممثلين فى المجلس تمثيلا مباشرا من جهة أخرى أدى الى منح الفرصة « لتيجى » فى سلب السلطة من جاوارا ، ولكن لينعكس موقفهما مرة أخرى في العام التالى . وفى نفس الوقت كان يجرى المزيد من التقدم الدستورى الذى يسمح بتعيين رئيس للوزراء يتم اختياره من المجلس التشريعى تاركا المدعى العام ليظل الموظف الرسمى الوحيد فى المجلس التشريعى ، وفى مايو من عام ١٩٦٢ حصلت جامبيا على حكمها الذاتى الداخلى وفى عام ١٩٦٤ انعقد مؤتمر من أجل الاستعداد للحصول على الاستقلال الكامل فى عام ١٩٦٥ .

وترك لشعب جامبيا حق تقرير مصيره فى المستقبل كما أجرت هيئة الأمم المتحدة دراسة للعوامل المتعلقة باجراء شكل من الاتحاد بينها وبين السنغال ، وبالتدريج أدخلت تعديلات على معارضة فكرة الاتحاد مع السنغال ذلك لأنه أصبح من الواضح أن الحكم الاستعمارى كان يتلاشى بسرعة من القارة الأفريقية بأجمعها . ولو أن كلا من السنغاليين وتجار الفول السودانى بالمحمية قاموا باستخدام كل من النهر وميناء باثاريثت لظهرت قيمة هذا النهر واهمية هذا الميناء العظيم . ورويدا رويدا ابتدأت الحكومة التمثيلية فى حمل شعب جامبيا على مواجهة حقائق دولته الاقتصادية المرتبطة بموقعها الجغرافى .

* * *

وبالرغم من ان جامبيا كانت بعيدة جدا عن مجرى السياسة الافريقية الرئيسى لدرجة لا تجعلها تتأثر بالتقدم الذى أحرزته غانا نحو الاستقلال الا انه قد يتوقع الانسان أن سيراليون قد شعرت برد الفعل بقوة تفوق شعور جامبيا به . ولكن فى الواقع لم يحدث هذا على الاطلاق ففى فترة من فترات الزمن كانت سيراليون فى مقدمة المعركة القومية وكانت كليتها المسماة « فوراه باى » تغذى عددا كبيرا من زعماء غرب آفريقيا المرموقين بتعاليمها فى فترة شبابهم هذا علاوة على أن والاس جونسون كان وليدها الشهير وقد كان والاس رفيقا لأزيكوى رئيس دولة نيجيريا أثناء حركته القومية التى قام بها فى غرب أفريقيا فى فترة ما قبل الحرب وفترة مابعد الحرب مباشرة . الا انه حدث خليط من العوامل الاجتماعية والسياسية

أدى بدوره الى ترك سيراليون فى مؤخرة الركب التقدمى أثناء خمسينات القرن العشرين .

ومن الناحية الدستورية سارت الدولة فى طريق صبغه الفانيون بطابعهم . فبعد الانتخابات التى تلت ادخال دستور عام ١٩٥١ الجديد انتقلت سلطات الادارات الحكومية تدريجيا الى الأعضاء المنتخبين ، وفى عام ١٩٥٣ تم ادخال نظام وزارى كامل وفى العام التالى تم تعيين الدكتور ملتون مارجاى فى منصب « كبير الوزراء » . وفى عام ١٩٥٦ صدر دستور جديد آخر زاد من عدد أعضاء الهيئة التشريعية وبعد ذلك بعامين أصبح الدكتور مارجاى رئيســـا للوزراء له مجلس يتكون من تســعة وزراء أفريقيين . وبعد ذلك بعامين أيضا أى فى عام ١٩٦٠ وافق المؤتمر المنعقد فى لندن على أن تصبح سيراليون دولة مستقلة بحلول ابريل عام ١٩٦١ وقد سلم الحاكم مهمة رئاسة المجلس التنفيذى الى رئيس الوزراء أثنـاء فترة الانتقال . وقد حصلت سيراليون على استقلالها فى التاريخ المتفق عليه .

وكانت تلك السلسلة من الأحداث تعتبر مثلا كلاسيكيا فى انتقال السلطة من أيدى المكتب الاستعمارى البريطانى الى الممثلين الافريقيين بوسائل سلمية تطورية الا أنه فى الواقع لم يكن له أى تأثير على حيـاة السكان الذين ظلوا يرزحون تحت نير الفقر والجهل وتلقى بهم الخرافات فى حيرة دائمة ويكنون الاحترام للزعماء التقليديين . وقد تمكن عدد ضئيل من الشخصيات البارزة من تحقيق ثروات طائلة من مناصبهم الجديدة ولكن جمهرة الشعب ظلت دون أن تتأثر اللهم الا أن الادارة الجديدة كانت أقل كفاءة وأكثر فسادا . ومن المحتمل أن الحكم الذاتى والاستقلال قد حدث بسهولة بالغة ولكن لم يكن لدى البريطانيين اية أسباب تدعوهم للبقاء فى الحكم ذلك لأنهم بعد أن واجهوا ما حدث فى غانا لم يكونوا فى حاجة الى ضغط مبالغ فيه حتى يسلموا السلطات التى تحت أيديهم اذا ما طلب منهم ذلك .

وعلى أية حال فقد كانت عملية الانتقال هذه تتم لصالح أصدقائهم التقليديين الذين كانوا يتوقعون منهم أن يحترموا مصـالحهم وليست لصالح الكتل المتدافعة الثائرة فى أكرا . وقد كان حزب الدكتور مارجاى المسمى بحزب شعب سيراليون الذى امسك بزمام الحكم منذ تأسيسه فى عام ١٩٥١ حتى الحصول على الاستقلال كان يقوم — الى حد كبير — على تأييد زعماء المحمية . وكان الطرد هو مصـير كل زعيم يحيد عن الطريق .

وبالطبع كان يوجد عدد من الأحزاب المتنافسة التى تكونت أثناء تلك الفترة اذ أن الحزب التقدمى المتحد دخل فى صراع ضد حزب مارجاى « حزب شعب سيراليون » فى الانتخابات التى أجريت فى عام ١٩٥٧ وكسب لنفسه تسعة مقاعد من بين التسعة والثلاثين مقعدا . ومن جهة اخرى تعاون البرت شقيق مارجاى مع الزعيم العمالى «سيباكا ستيفنز» ليكون « حزب الشعب القومى » فى عام ١٩٥٨ متخذا معظم مؤيديه من بين الأعضاء المنشقين على حزب شعب سيراليون . وحاول حزب الشعب القومى أن يحقق الاتجاهات السياسية فى سيراليون بعنصر أكثر تقدمية وذلك بمطالبته بالاستقلال الفورى ، الا انه مع هذا لم يحصل على الاطلاق على تأييد جماهيرى . ولكن حزب مؤتمر الشعب العام الذى أسسه كل من ستيفنز ووالاس جونسون ـ بعد ان اشتركت جميع الأحزاب الأخرى فى جبهة اقومية متحدة قبل الاستقلال مباشرة ـ كان أكثر تقدمية وحصل حزب مؤتمر الشعب العام على بعض التأييد من الشباب فى المدن ومن الحركة النقابية العمالية ومن عمال استخراج الماس الساخطين وطالب باجراء انتخابات قبل اعلان الاستقلال ولكن زعماءه وضعوا فى السجن أثناء احتفالات الاستقلال ، وظل هذا الحزب هو الحزب المعارض الخطير بعد الاستقلال .

ولكن كانت تخيم على المسرح السياسى بأكمله سحب كثيفة من الاحترام الاجتماعى والاذعان لوجود البريطانيين وتبجيلهم . أما الحركات الشاردة الضئيلة التى حدثت فى داخل هذا الاطار فلم يكن لها أى مغزى سياسى ، وبالرغم من حدوث اضطرابات عمالية فى فريتاون فى عام ١٩٥٥ وانتشار مشاعر السخط على مستوى أوسع الجماهير حينما بذلت عدة محاولات من أجل ايقاف عمليات الحفر من أجل البحث عن الماس بوسائل غير مشروعة وكذلك ايقاف بيعه بعد ذلك بعامين ، الا أنه لم تصبح أى من تلك المسائل ذات اثر سياسى خطير .

وحقيقة ذلك الموقف ان التقاليد الاجتماعية فى سيراليون كانت قد وضعت بأيدى مزيج من الزعماء التقليديين فى المحمية والكريول معتنقى المذهب الفيكتورى فى فريتاون ومما يدعو للانتباه أنه حينما حاقت الهزيمة بالدكتور ملتون مارجاى وحرمه أخوه البرت من زعامة الاجتماع البرلمانى التمهيدى الذى عقده حزب شعب سيراليون ثم تغيير هذا القرار فى نفس الليلة لأنه قيل انه باحاقة الهزيمة بالدكتور لم تطبق العدالة .

ولهذا حينما وفد عمال المحمية الى فريتاون بحثا عن العمل وابتدأوا فى الانفصال عن بيئتهم القبلية لم يجدوا نقابات عمالية ذات طابع حزبى

أو اتحـــادات اجتماعية أو جماعات ثقافية أو ســـياسيين تقدميين في انتظارهم من أجل الترحيب بهم ، بل على النقيض من ذلك فقد وجدوا المبادىء المحافظة التى يؤمن بها الشعب الكريولى الصميم الذى استخدم مميزاته الاقتصادية والتعليمية ليغدق بها على الحرف مع احتقاره للعمل اليدوى ، ولقد قلد هذا المجتمع المتكلف بعماء انجلترا القرن التاسع عشر ناظرا الى المجتمع الافريقى بازدراء معتبرا اياه فى درجـة اجتمـاعية أدنى منه .

وحينما فرضت الدساتير التمثيلية على شعب الكريول وابتدأ أفريقيو المحمية الولوج فى الحياة السياسية كانت السمة المميزة فى الأفق القومى الاحتفاظ باثنى عشر مقعدا فى المجلس التشريعى لكبـار الزعماء . وقد اســتمر هذا التمثيل الخاص الذى يتمتع به الزعماء فى فترة ما بعـد الاستقلال .

وعلى هذا اخترق الشعور بالحنين الى تكوين مملكة الكريول وتأثير السلطة التقليدية متآزرين ، اخترقا الحياة الاجتماعية والســياسية . كما أنهما اعاقا أية حركة قومية أصيلة عن التطور وطوقا الخناق حول أى مفهوم يرمى الى التغيير من العلاقات الاجتماعية ، أو التوسع الاقتصادى المخطط أو الارتباط بالأفكار السياسية الديناميكية التى تنمو فى بقية أنحاء القارة . وعلى هذا استمرت سيراليون فى سياستها مع استبدال الوجوه البيضاء بوجوه سوداء ولكن دون احداث اى تغيير فى حياة السواد الأعظم من الشعب .

ولم يكن فى الامكان ايضا أن يتوقع الانسان أن تشعر ليبريا ــ اقدم دول غرب افريقيا المستقلة ــ بتأثير له وزنه نتيجة للأحداث الخطيرة التى وقعت فى غانا فلقد اظهر رئيس الجمهورية « تابمان » اهتمامه منذ أوائل عام ١٩٥٣ بالتطورات الحديثة التى وقعت فى غانا ، ودعا نكروما للقيام بزيارة رسمية الى ليبريا كما أنه أرسل يخته الخاص لاحضاره . ومن الأحداث الجديرة بالاهتمام أن نفقات هذا اليخت قد كلفت ليبيريا أكثر من واحد فى المائة من ميزانيتها القومية . وفى الواقع كان يخصص لادارة شئون رئاسة الجمهورية ما يزيد على ٦٪ من الميزانية العامة .

ولكن النقد الذى كان يوجه الى البذخ الجمهورى علانية كان قليل الشأن وبعد قضاء الرئيس تابمان لفترتى الحكم القانونيتين التى تمتد كل منهما لمدة أربع سنوات تم تعديل الدستور فى عام ١٩٥١ لتمكينه من الدخول فى الانتخابات مرة أخرى ، وقد مكنته ســيطرته الشــخصية

وسلطته التنفيذية من استمراره فى الحكم بعد نجاحه فى الانتخابات دون مواجهة آية معارضة لها شأنها .

الا أنه بالرغم من أن هذه الرئاسة قد أصبحت نتيجة لهذا دكتاتورية شخصية فقد كان من آثارها تغيير الحياة فى الدولة ـ وان كان بطيئا ـ وليس مجرد الحفاظ على الحالة القائمة . ولم يكن راضيا عن اعتماده على تأييد الأمريكيين الليبيريين الذين يعيشون على الساحل والذين كانوا يشكلون واحدا فى المائة من السكان البالغ عددهم مليونا ونصف مليون من النسمات الذين كانوا يحكمون الدولة حكما تقليديا . كما أنه ذهب الى الظهير القارى من أجل التحدث مع الزعماء وحمل معه بعض الأشخاص من الداخل وأشركهم فى الحكومة . ومنذ عام ١٩٥٠ فصاعدا اشتركت كل من مساعدات النقطة الرابعة التى تقدمها أمريكا والعشرون فى المائة من الميزانية القومية فى تنفيذ برنامج تنمية يرمى الى حل المشاكل المتفاقمة المتعلقة بالصحة العامة والزراعة والطرق والتعليم . وتم اقناع شركة « مطاط فايرستون » بدفع ٢٥٪ كضريبة دخل على أرباحها لكى تساعد فى تمويل التنمية ، كما تم تشجيع السويديين على السير فى مجالات اهتمامهم المتعلقة بالبحث عن خامات الحديد مما ترتب عليه أن تفوقت قيمة انتاج الحديد فى نهاية المطاف على قيمة المطاط .

ولهذا بالرغم من انه لم تحدث أية تغييرات تتسم بالطابع الدرامى أو الجذرى شبيهة بتلك التى حدثت فى ساحل الذهب الا انه كان يلوح فى الأفق أمام سكان ليبيريا الأمل فى حياة أفضل . ولأول مرة اشتركت شعوب المناطق الداخلية فى شئون الأمة وحصلت النساء على حق التصويت كما لاحت فى الأفق برامج تنمية اقتصادية واجتماعية حديثة . واستمرت مونروفيا فى سيطرتها على الدولة الى درجة تدعو الى الاعتلال فى الوقت الذى كان فيه التطور الاقتصادى يميل بشكل واضح الى اقامة المشروعات الاسكانية فى العاصمة . وكان حتما أن يجذب التقدم الاقتصادى أعدادا متزايدة من سكان ليبيريا نحو مدينتهم الوحيدة وأن تزداد أسباب التوتر الاجتماعى والاقتصادى حدة هناك .

أما السؤال الذى نطرحه الآن للمستقبل هو عما اذا كان فى وسع نظام تابمان الجمهورى مواجهة التحديات التى أثارتها اصلاحاته التدريجية أو ان بعضا من صغار الضباط الذين استهوتهم الأحداث التى وقعت فى غانا سيطالبون باحداث تغيرات عاجلة تتسم بالطابع التقدمى .

ونيجيريا هى الدولة الوحيدة فى غرب أفريقيا التى يمكن مقارنتها — عن حق — بساحل الذهب اذ أن حجم الدولة — سواء أكانت من ناحية مساحتها أو تعدادها السكانى — يفوق كثيرا ساحل الذهب حتى انها تبدو من ناحية امكانياتها دولة لها تأثيرها على المجتمع الأفريقى يفوق تأثير ساحل الذهب ، كما انها قامت — على أسوأ الفروض بدور فى الحركة القومية الأولى حتى حوالى عام ١٩٥٠ يضارع فى أهميته دور ساحل الذهب حتى أنه أصبح من المتوقع لها أن تنال استقلالها بنفس الخطى السريعة التى حصل بها كل من نكروما ورفاقه على استقلال ساحل الذهب .

ولكن التطور الدستورى فى نيجيريا لم يجر فى طريق ممهد ويسير أثناء خمسينات القرن العشرين اذ أن عددا من العوامل قد وقفت حجر عثرة أمام حركة زحف ديناميكى تماثل تلك التى حدثت فى ساحل الذهب ، كما كان المركز الاجتماعى الاقتصادى بأكمله أكثر تعقيدا من ذلك الذى واجهه نكروما . فلقد كانت القوى التقليدية فى الشمال أقوى نفوذا علاوة على أنه كان يخضع لسيطرة هذه القوى نصف مجموع السكان تقريبا ، كما أن مبدأ المحافظة الاسلامى كان يسهل للزعماء والأمراء فرض انفسهم على الشعب . أما فى الغرب فلقد تحالفت الزعامة التقليدية مع طبقة تجارية انبثقت من التجار الأفريقيين مكونة فئة برجوازية شديدة النفوذ تقوم على دعائم صور تقليدية . وبالرغم من أن تلك الحالة قد تسمح باجراء الاصلاح الا أنه لم يكن فى امكانها أن تستهل حركة زحف تقدمى بين الجماهير تشبه تلك التى قام بها حزب مؤتمر الشعب فى غانا . أما الشرق فقد كان ذا اتجاه تقدمى الا انه دائما ما كانت تمزقه حركات الصراع التى كانت تندلع بين جوانحه وهى تلك الحركات التى كانت تقف عقبة كؤودا أمام أى أمل فى أن يصبح حزبا قوميا أصيلا .

ولكون نيجريا أكثر فقرا بمقارنتها بساحل العاج فان ذلك لن يشجع على قيام الاتجاه التقدمى ، أضف الى ذلك أن الانتهازية والفساد والتحيز لذوى القربى التى تلازم بالضرورة السلطات المتزايدة ادت الى اعاقة التقدم أكثر مما تعوقه فى الدول الأكثر غنى ، كما انه لم يكن من المحتمل انطلاق صيحة اصلاحية ضد مثل تلك الأعمال فى دولة اعتادت على تقديس حكامها بدرجة تفوق مثيلتها فى المجتمعات الأقل تقليدية .

ولكن أخطر العوائق التى تقف أمام اى تقدم قومى ديناميكى هى الانقسامات الفائرة بين طبقات الشعب المتباينة فبالرغم من الجهد الجبار

الذى بذله آزيكوى أثناء فترة الحرب وبعدها مباشرة الا أنه لم يظهر فى نيجيريا فى أوائل خمسينات القرن العشرين أى شعور أصيل بالقومية النيجيرية . كما أنه ليس من الدقة فى شىء أن نلقى اللوم كله ــ فيما يتعلق بهذا القصور الذاتى ــ على عاتق الحكم الاستعمارى البريطانى : حقيقة ان رجال الادارة البريطانيين كانوا يميلون الى محاباة التقليديين ولكنهم جمعوا شمل العناصر المختلفة المكونة للدولة لأول مرة فى تاريخها فى عام ١٩١٤ كما قدر لهم آن يوحدوا بين هذه العناصر من الناحية السياسية بعد الحرب العالمية الثانية .

وحقيقة الأمر أن المجتمعات المتباينة التى نشأت سويا فى داخل نيجيريا لم تكن تشترك الا فى القليل فى طبائعها كما أنها كانت تتبادل نظرات الشك المستفيضة علاوة على أن كلا منها كانت غفيرة العدد لدرجة تجعل من المستحيل أن تسيطر عليها جماعة أخرى كما حدث أثناء الزحف التوحيدى فى ساحل الذهب ، وكان نكروما قد واجه مشاكل شبيهة بتلك ولكن لم تكن على الاطلاق على مثل هذا النطاق الواسع ، ولقد كانت غانا متماسكة بدرجة تمكنها من أن تصبح دولة موحدة بالرغم من الاختلافات القائمة بين مجتمعاتها . اما نيجيريا فلقد كانت متناهية فى الكبر وفى التشتت أيضا .

ولقد وضحت هــــذه الحقيقة بعد الخوض فى تنفيذ دســـتور عام ١٩٥١ مباشرة علاوة على أن الدستور ذاته كان عبارة عن مزيج لا يمكن أن يكون بين عنصرين متناقضين كما أن البريطانيين أرادوا أن يسيروا بنيجيريا الى طور الدولة الموحدة ولكن دون منح السلطة لسكان الجنوب التقدميين . ولهذا فقد كانت تلك السياسة تشتمل على عوامل متناقضة فلم يكن من الممكن للجنوب أن ينجح فى خلق وعى قومى مشترك بشىء اقل من قيامه بزحف تجديدى راسخ الأقدام ولهذا حينما وضع الدستور الصادر فى عام ١٩٥١ موضع التنفيذ لم يكن مقبولا لدى كل من التقليديين والمحدثين . وكان يهدف هذا الدستور الى منح سلطات لها وزنها فى الحكومة المركزية ولكنه اطمأن الى تأكيد السيطرة الاقليمية على الهيئة التشريعية المركزية حتى يتحاشى خطورة تدفق العنـــاصر الوطنية على تلك الهيئة التشريعية بدرجة تزيد عن حاجتها كما حدث فى أكرا . وكان يتم انتخاب مجلس الممثلين المركزى عن طريق الهيئات الاقليمية التشريعية التى كان يتم انتخابها عن طريق الفئات الانتخابية بطريقة غير مباشرة ، زد على ذلك أن الشمال معقل التقليديين قد خصص له ثمانية وستون مقعدا فى مقابل الأربعة والثلاثين مقعدا التى خصصت لكل من الاقاليم الجنوبية وهذه أرقام تعكس بالتالى المعدلات

السكانية وكان يتم اختيار أربعة أعضاء أيضا عن كل اقليم من اجل الاشتراك فى مجلس الوزراء وبذلك تسد الطريق أمام قيام شكل حكومى له صفة قومية بحتة .

ولهذا فان الدستور الذى أعطى للحكومة المركزية سلطات أقوى من تلك التى أعطاها للحكومات الاقليمية قصر استخدام تلك السلطات على النفوذ الاقليمى واحتفظ بعنصر قوى من السلطة التقليدية على الانتخابات .

وكان تأثير هذا الدستور هو الذى حول انتباه ذوى الوعى السياسى ـ الى حد ما ـ تجاه المجهودات الاقليمية أكثر مما حولها تجاه المجهودات القومية وكان كل من آزيكوى وأوبافيمى آوولوو يحبذان قيام نوع من الاتحاد الفيدرالى للقضاء على الروح المحافظة العميقة الجذور المتأصلة فى الشمال . والآن قد أدركوا خطورة دستور ماكفرسون الذى أعطى للشمال سلطات كاملة ليقرر السياسة القومية اذا ما وجد له مؤيدين قلائل فى الجنوب . وكان رد الفعل متشابها لدى الجبهتين ذلك لأنهما كانتا تركزان مجهوداتهما للحصول على المزيد من السلطات لاقليميهما وتنظيم أحزابهما على أساس اقليمى بحت .

وعلى هذا بالرغم من أن حزب آزيكوى المسمى « بالمجلس القومى لنيجيريا والكاميرون » لم ينكر على الاطلاق كونه حزبا قوميا الا أنه وجد أنه لا يمكنه الحصول على تأييد جماهيرى الا فى الاقليم الشرقى الذى يسيطر عليه شعب « الايبو » أما آوولوو فقد اقام صرح حزبه المسمى « بحزب الحركة » على دعائم « اليوروبا » القائمة فى الغرب . فى حين أن أهل الشمال أقاموا حزبهم المسمى « بحزب مؤتمر شعب الشمال » وتزعمه شعب الساردونا الذى يعيش فى « سكوتو » وحاول زعماء كل حزب الحصول على السلطة فى الجمعيات تاركين الهيئة التشريعية المركزية لمن هم أقل منهم شأنا وفى الواقع أدت هذه الحقيقة ذاتها الى انقسام حزب آزيكوى . وحينما قرر حزب « المجلس القومى لنيجيريا والكاميرون » معارضة الدستور وجد أن وزراءه فى المجلس الفيدرالى لم تكن لديهم الرغبة فى الاستقالة . ولما وجد هؤلاء الوزراء تعضيدا لهم من جانب بعض الأعضاء الآخرين تركوا حزب « المجلس القومى لنيجيريا والكاميرون » ليكونوا حزبا جديدا هو « حزب الاستقلال القومى » .

ولكن سرعان ما أدت العداوات القائمة بين الشمال والجنوب الى تحطيم الدستور ففى عام ١٩٥٣ حاول سكان الجنوب حث المجلس الفيدرالى على اقتراح رسمى يطالبون فيه بالحكم الذاتى فى عام ١٩٥٦

ولكن أهل الشمال سـدوا عليهم الطريق لأنهم لم يكونوا ليوافقوا على مطلب الاستقلال الا « بمجرد أن يصبح عمليا » واهينت كرامة الأعضاء الشماليين فى لاجوس فى الوقت الذى أدت فيه حالة التوتر التى حدثت حول تحركات أهل الجنوب فى « كانو » الى اندلاع حوادث الشغب . ولهذا اجريت مناقشات جديدة بين الأحزاب الثلاثة جميعها ذلك لأن تلك الأحزاب ـ وان اختلفت الأسباب ـ كانت مصممة على قيام دستور فيدرالى مع وجود ميزان للقوى بين الأقاليم المختلفة . ولكن الشمال كان يحدوه الخوف لئلا يعمل أهل الجنوب الذين يفوقونهم تعليما وسفسطة على الانفصال وممارسة سيطرتهم على مجتمعهم فى حين أن الجنوب سواء أكان فى الأقاليم الغربية أو الشرقية كان يخشى أن يقف الشمال المحافظ فى طريق الزحف التقدمى نحو الحكم الذاتى والاستقلال. وكانوا يعلمون جميعا ان ساحل الذهب قد حصل حينذاك على حكمه الذاتى الداخلى .

وبحلول اكتوبر عام ١٩٥٤ انبثق دستور جديد عن تلك المناقشات وكان من الواضح حينذاك انه دستور فيدرالى صريح . فلقد كان لكل اقليم مجالسه التنفيذية وجمعياته العمومية مع تعيين وزرائه عن طريق أحزاب الأغلبية كما أن كل اقليم كان يتمتع بسلطات عظيمة على شئونه الاقليمية وقد حصل الكاميرون الجنوبى على دساتير مماثلة بالرغم من أن الكاميرون الشمالى استمر فى ادارة شئونه كجزء لا يتجزأ من الاقليم الشمالى من نيجيريا ، وكان للاتحاد الفيدرالى ـ الذى يضم تلك الأقاليم الثلاثة والكاميرون الجنوبى ـ مجلس النواب خاص به يتم انتخابه عن طريق الدوائر الانتخابية الفيدرالية وذلك باجراء انتخابات مباشرة فى الجنوب فى الوقت الذى كان فيه الشمال مازال يطبق نظام الفئات الانتخابية . وكان المجلس الذى يتكون من مائة وأربعة وثمانين عضوا يشتمل على اثنين وتسعين عضوا عن أهل الشمال واثنين وأربعين عضوا عن كل من الغرب والشرق وستة أعضاء عن الكاميرون الجنوبى واثنين عن لاجوس وكانوا يقفون فى مواجهة معارضة الاقليم الغربى الذى كان من المنتظر أن يكون اقليما فيدراليا . وكان للاتحاد ايضا مجلس للوزراء يتم اختيار ثلاثة منهم من كل اقليم على حدة وواحد من الكاميرون الجنوبى.

وارضى هذا الدستور الجديد رغبة القوميين فى ادخال نظام السياسة الحزبية على خشبة المسرح ولكنهم أكدوا أيضا وجوب تركيزهم ـ منذ ذلك الوقت فصاعدا ـ على اوجه النشاط الاقليمى أساسا .

وتمكن كل حزب رئيسى اقليمى من كسب الانتخابات فى اقليمه وكون

حكومته الاقليمية فكان الوضع كما يلي : حزب مؤتمر شعب الشمال فى الشمال وحزب المجلس القومى لنيجيريا والكاميرون فى الشرق وحزب الحركة فى الغرب ، ولكن تمكن حزب مؤتمر شعب الشمال من كسب عدد كبير من المقاعد فى الانتخابات الفيدرالية أكثر مما حاز عليه الحزبان الآخران ذلك لأن نصف عدد الدوائر الانتخابية كانت موجودة فى الاقليم الشمالى ، وبالرغم من محاولات الأحزاب الأخرى اليائسة نحو تهديد مركز حزب مؤتمر شعب الشمال الا أن ايا من تلك الأحزاب لم يتمكن من التصدى لحزب شعب الشمال فى اقليمه بشكل خطير . وأظهر حزب المجلس القومى لنيجيريا والكاميرون الومضة الأخيرة من مطامحه كحزب قومى بحصوله على عدد أكبر من المقاعد الفيدرالية فى الغرب يفوق ماحصل عليه حزب الحركة . وأدى هذا الى حدوث موقف شاذ اضطر فيه الحاكم العام أن يعين ستة وزراء من حزب المجلس القومى لنيجيريا والكاميرون ثلاثة من الشرق وثلاثة من الغرب بينما لم يتم تعيين سوى ثلاثة وزراء من حزب مؤتمر شعب الشمال .

الا أن زعماء الحزب كانوا مايزالو باقين فى أقاليمهم حيث أصبحوا رؤساء وزارات اقليمية وبدا فى ذلك الوقت أن قيام دولة نيجيريا المتحدة بعيد المنال بشكل لم يسبق له مثيل اذ ان كل اقليم من أقاليمها كان يسير فى طريق منفصل . فالاقليم الشمالى كان وما زال اقطاعيا يدير شئونه أمراء الفولانى ــ الهوسا بينما كانت النساء محجبات ومحرومات من الادلاء بأصواتهن أما جماهير الشعب فقد كانت تغط فى سبات جهلها وتقديسها لحكامها التقليديين . وكانت دلائل الاصلاح التدريجى فى كل من مجال التعليم والمواصلات والحياة الاقتصادية من القلة بحيث يندر ادراكها ونادرا ما كانت تؤثر ولو تأثيرا طفيفا على سطح العلاقات الاجتماعية والسياسية ، وحاولت جماعة من جيل الشباب أن ترفع لواء تحدى العالم الحديث بتكوينها حزبا معارضا يسمى « حزب الاتحاد التقدمى لعناصر أهل الشمال » بزعامة « أمينو كانو » الا أنه وضع على كاهله عبئا ضخما فى تحديه لقوة المبادىء الاسلامية التقليدية القائمة منذ أمد بعيد .

أما الاقليم الشرقى فقد كان دائما يتسم بطابع الديناميكية السياسية الا أنه كان فقيرا من الوجهة الاقتصادية فلقد خلقت الحكومة الاقليمية بعض التطورات التقدمية خاصة فى التعليم وفى بعض المشروعات الاقتصادية المركزة ولكن دائما ما كان يحدث الانشقاق السياسى ويسود الفساد المالى ، بل وان آزيكوى نفسه اضطر الى الاذعان لاستجواب وجه

اليه فى أمور تتعلق بمعاملاته مع البنك العقارى الافريقى فى عام ١٩٥٦ . وفى العام التالى واجه ثورة عارمة ضد زعامته لفشله فى ادخال التعليم الجامعى المجانى الذى كان قد وعد به . أما شعب « الايبو » فقد وجد وظائف له فى الأقاليم الثلاثة بأجمعها الا أن أصابع الشك والاتهام التى كانت موجهة نحو طبيعتهم الطموحة عاقتهم عن فتح أية ثغرات لها خطورتها فى النظام الاجتماعى القائم .

ولكن معظم مظاهر التقدم قدر لها أن ترى فى الغرب ذلك لأن الغرب كان منطقة الكاكاو وكان يتمتع بثروة كافية تجعله يفكر تفكيرا جديا فى اقامة صرح دولة حديثة . وتمكن الغرب من قيادة الطريق فى مجالات التعليم والتجارة والانتاج ولكن ذلك أدى الى خلق طبقة برجوازية أكثر مما أدى الى خلق مجتمع تقدمى . وكان مجتمع اليوروبا يسيطر على حزب الحركة ومن جهة أخرى أدت سيطرة الحكومة على الاقتصاد الى اتساع مجال الفرص الوظيفية واثارة الحوافز العامة فى مجالات النشاط الاقتصادى ومنح الفرصة لبعض الناس فى تجميع ثروة لها شأنها ، الا أن المجتمع الذى انبثق عن ذلك كانت تسيطر عليه الطبقات الحرفية والزعماء التجاريون ولم يكن فى امكانه أن يوفر الزعامات للأقاليم الأخرى لأن الظروف التى ازدهر بين أحضانها لم تكن متوفرة فى الأقاليم الأخرى ولم تكن هناك سوى دلائل قليلة على أن هذا المبدأ التجارى الناجح قد يؤدى الى المزيد من التحول التقدمى لمجتمع من المحتمل أن يؤثر على حياة الرجل العادى .

ولما وجد قوميو الشرق والغرب أنفسهم محصورين بين السبل الاقليمية الضيقة دخلوا فى معركة هجومية مزدوجة لضمان الحكم الذاتى الاقليمى . ولقد تحقق هذا الفرض سريعا فى عام ١٩٥٧ م حينما تمت الموافقة فى احدى المؤتمرات الدستورية على أن يصبح الاقليمان ذوى حكم ذاتى نتيجة لتلك المسائل المتعلقة بالاختصاصات الاقليمية .

وكان الشمال مازالت تتملكه الرغبة فى المحافظة على الادارة البريطانية لعدة سنوات ولكن فى الواقع كان أهل الشمال قد ادركوا حينذاك كنه حياة المستقبل التى لا يمكن تحاشيها . ولدهشة الجميع اشترك سكان الشمال فى حركة جماعية فى مارس عام ١٩٥٧ م فى المجلس الفيدرالى يطالبون بتحقيق الاستقلال القومى فى عام ١٩٥٩ م ، وفى اغسطس من نفس العام تم تعيين رئيس وزراء فيدرالى وسرعان ما ادخل فى مجلس وزرائه عضوين من حزب العمل لكى يكون تآلفا قوميا حقيقيا . ولم يكن رئيس الوزراء الجديد واحدا من بين زعماء الحزب الثلاثة الرئيسيين بل

كان يعمل « سردونا » لدى ضابط « سكوتو » الحاج أبو بكر تفاوابااليو احد مصلحى الشمال والذى كان يعمل وزيرا فعلا فى المجلس التنفيذى والذى قبل حينذاك فى هذا المنصب لأنه بات واضحا أن أحد رجـال الشمال هو الذى يستطيع فقط أن يمسك زمام الأقاليم الثلاثة دفعة واحدة .

وكانت تلك هى نقطة التحول . ففى عام ١٩٥٧ أصبح واضحا لأول مرة أن الأقاليم النيجيرية ستظل مرتبطة مع بعضها فى نفس الأمة وأن الدولة النيجيرية الحديثة ستصبح اتحادا فيدراليا . وتمكنت الحقائق الاقتصادية متآزرة مع الرغبة الحقيقية فى اقامة وحـدة نيجيرية ، من التغلب على العناصر الانفصـالية ؛ فقد كان من الممكن للاقاليم الغربى بما يعود عليه من دخل الكاكاو وبما له من شريط ساحلى طويل أن ينجح فى خلق دولة قائمة بذاتها . اما الشمال فبالرغم من اتساع رقعته الا أنه لم يكن يتمتع بمنفذ لصادراته ، فى حين أن الشرق كان فقيرا جـدا ، الا أن الغرب ذاته كان يعتمد اعتمادا عظيما على مدى جودة محصـول الكاكاو وأسعاره . وفى نفس العام تلقى الغرب درسا لا ينسى فى مدى تعرضه لهجمات مؤثرات خارجة عن نطاق سيطرته ؛ فلقد أدى سوء حالة الطقس الى تقليل اجمالى محصول الكاكاو من ١٣٠ الف طن الى ٨٠ ألف طن ولكن فى نفس ذلك العام ارتفعت محصولات الشرق من نخيل الزيت والشمال من القطن . وتشكل هذه المحصولات علاوة على الفول السودانى الذى يأتى من الشمال على الدوام وجوز النخيل الذى يأتى من الشرق تشكل صادرات نيجيريا الرئيسية ويتأتى اغلب هذه الصادرات من قطاع الزراعة الذى يعمل فيه حوالى ٨٠٪ من الشعب النيجيرى ، ولقد أدرك كل اقليم ان احتياجات التنمية الاقتصادية والتأثير العالمى كانا يتطلبان أن يتآزروا سويا .

ولكن مطامح تلك الأقاليم المباشرة قد اعتراها الشلل فى المؤتمـر الدستورى المنعقد فى عام ١٩٥٧ م فلم تقبل بريطانيا طلبهم فيما يختص باستعدادهم للحصول على الاستقلال بحلول عام ١٩٥٩ م ولهذا تم تأجيل المؤتمر من أجل تقديم المزيد من التقريرات فيما يتعلق بالخطوات العملية التى يجب اتخاذها ولم يعد هذا المؤتمر الى الانعقاد حتى سبتمبر من عام ١٩٥٨ . ولقد انقضت تلك الفترة فى أفضل ما يفيد ، ذلك لأن الزعماء النيجيريين أدركوا حينذاك انه لا يمكن الحصول على الاستقلال الا اذا وصلوا الى اتفاق موحد فيما يتعلق بالمسائل الأساسية التى كانت مازالت تفصل بينهم ولهذا فلقد أظهر هذا المؤتمر عند استئنافه روحا من التقارب

والتعاون . وطالب الأقليم الشمالى بالحكم الذاتى ابتـداء من مارس عام ١٩٥٩ م ، أما مسألة الأقليات فقد حلوها برفض الالتماسات المقدمة التى تطالب بخلق أقاليم جديدة على أن تترك الوسـائل التى قد تؤدى الى خلق تلك الأقاليم فى المستقبل ، وتم الاتفاق على تكوين قوة بوليسية موحدة ولكن مع اعطاء الأقاليم شيئا من السيطرة والأحقية فى تجنيد أبنائها . وتمت الموافقة أيضا على تقسيم السلطات بين الحكومات الاقليمية والفيدرالية علاوة على وضع أسس نظام انتخابى موحد على ان يشترك فيه جميع أفراد الشعب ، وقد تمت الموافقة عليه أيضا ولكن على شرط الا تحصل نساء الشمال على حق الادلاء بأصواتهن فى الوقت الحاضر على الأقل . وقسـم المجلس الفيدرالى الى ٣٢٠ دائرة انتخابية تقوم على أساس شعبى على أن يخصـص ١٧٤ مقعدا للشـمال ، ٦٢ للغرب ، ٧٣ للشرق ، ٨ للكاميرون الجنوبية ، ٣ للاجوس . وفى نهاية المطاف وافق السكرتير الاستعمارى البريطانى على انه لو طالب المجلس بالاستقلال بعد اجراء الانتخابات الفيدرالية الجـديدة فانه سـيمنحه ذلك الحق فى أول أكتوبر من عام ١٩٦٠ م .

وأجريت الانتخابات الفيدرالية فى ديسمبر من عام ١٩٥٩ وأسفرت عن حصول حزب مؤتمر شعب الشمال على ١٤٢ مقعدا ، وحزب الاتحاد التقدمى على ٨ مقاعد وحزب المجلس القومى لنيجيريا والكاميرون على ٨٩ مقعدا وحزب العمل على ٧٣ مقعدا . وعمل كل من حزب المجلس القومى لنيجيريا والكاميرون وحزب العمل على كسب مقـاعد خـارج اقليميهما فحصل حزب المجلس القومى لنيجيريا والكاميرون على ٢١ مقعدا فى الغرب وحزب العمل على ٢٤ مقعـدا فى الشـمال ، ١٤ فى الشرق ولما كان كل من آزيكوى « وآوولوو » قد اختارا ترك أمور حكومتيهما الاقليمية فى مقابل الحصول على مقاعد فى المجلس الفيدرالى بدا فى الأفق أن هناك أملا فى تأكيد تضاؤل الروح الاقليمية .

وكان من المنتظر فى بادىء الأمر ان يكون هذان الزعيمان الجنوبيان تآلفا تقدميا ذلك لأن التوحيد بين ما حصلا عليه من مقاعد يعطيهما حق الأغلبية ، ولكن بالرغم من أن كلا من آزيكوى وآوولوو كانا يرغبان فى هذا الا ان رحى المعارك الدائرة بين أتباعهما كانت شديدة الضراوة ، فقـد فضـل وزراء حزب المجلس القـومى لنيجيريا والكاميرون السـابقون الاستمرار فى العمل مع أبى بكر الذى ينتسب الى الشمال ،وعلى هـذا تكون تحالف بين حزب مؤتمر شعب الشمال وحزب المجلس القـومى لنيجيريا والكاميرون وحزب الاتحـاد التقـدمى لعناصر أهل الشـمال

وأصبحت تتكون الحكومة من ٩ وزراء من حزب مؤتمر الشمال ، ٧ من حزب المجلس القومى لنيجيريا والكاميرون مع تزعم آوولوو لحزب العمل باعتباره حزب المعارضة الرسمى .

أما آزيكوى نفسه فلقد رفض قبول احدى الوزارات مفضلا عليها أن يصبح رئيسا لمجلس الشيوخ (ولقد أصبح حاكما عاما بعد الاستقلال ثم رئيسا للجمهورية فى عام ١٩٦٣) .

وفى ذلك الوقت كانت هناك بعض مشاعر الاضطراب حول ما قد يحدث بالنسبة لكل من الكاميرون الشمالى والكاميرون الجنوبى ، فالكاميرون الجنوبى لم يشترك فى الانتخابات الفيدرالية ذلك لأنه قد فاز فى انتخاباته المحلية « الحزب الديمقراطى ألقومى الكاميرونى » وهو الحزب الذى كان يعارض الاتحاد مع نيجيريا وقررت هيئة الأمم المتحدة وجوب اجراء استفتاء عام فى كل من اقليمى الكاميرون ولقد أجرى هذا الاستفتاء العام فى فبراير سنة ١٩٦١ م ولقد كان من المتوقع أن الشمال الأكثر تخلفا قد ينضم الى جمهورية الكاميرون الحديثة التى تكونت من أراضى الانتداب الفرنسية فى حين أن الكاميرون الجنوبى الأكثر تقدما قد ينضم الى نيجيريا . ولكن الواقع عكس الآية اذ أن الشمال أدلى بصوته على الاستمرار فى صالح مشاركته مع أهالى نيجيريا أما الجنوب فلقد أصبح جزءا من الجمهورية .

وحينذاك أصبح المجلس الفيدرالى مستعدا لتقديم التماسه السابق بالحصول على الاستقلال ، وبعد اجراء المزيد من المناقشات الدستورية تحقق هذا الفرض فى وقته فى الأول من أكتوبر من عام ١٩٦٠ م الا أن هذا الاستقلال كان يشتمل على معاهدة دفاعية انجلونيجيرية ولقد لاقت نقدا لاذعا من جانب الشباب النيجيرى . ولقد وضعت أكبر دولة افريقية التى يفوق تعداد سكانها عن خمسين مليونا نهاية للحكم الاستعمارى واصبحت دولة ذات سيادة ولكن كان مايزال أمامها أن تصبح أمة موحدة ذلك لأن شعور الولاء الاقليمى ظل أعمق من أى شعور آخر بالقومية النيجيرية . وكان عليها أن تحقق مهاما اجتماعية واقتصادية هائلة ذلك لأن شعبها كان معظمه من المزارعين الفقراء فى حين أن نصف سكانها كان ما يزال يعيش فى المجتمعات الاقطاعية . أما مستقبل نيجيريا وتأثيرها على العالم الخارجى فهو يعتمد على ما اذا كانت ستتمكن من التغلب على مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية دون أن تتحطم الدولة الى طوائف شبه قبلية أو بيئية . ولهذا فان الاستقلال لم يوفر شيئا أكثر من تلك الفرصة التى منحها لأهالى نيجيريا ليقرروا هذا الموضوع بأنفسهم .

وانه لمن الأسهل أن نتتبع مجرى الأحداث فى أفريقيا الفرنسية أكثر من تتبعها فى المستعمرات البريطانية ذلك لأن السياسة الاستعمارية الفرنسية كانت دائما تتخذ شكلا واحدا . فبالرغم من تباين الاتجاهات التى ظهرت فى المواقف المحلية فى الوقت الذى كانت فيه المحميات وأراضى الانتداب والأقاليم الخاضعة للوصاية تعامل كل منها معاملة خاصة الا أنه قد تحقق التقدم الدستورى بنفس السرعة وفى نفس الوقت فى جميع أنحاء المستعمرات. ولهذا فانه بدلا من اتباع المستعمرات الفرنسية للنمط الذى لا يتسم بالانتظام فى التاريخ البريطانى الاستعمارى مع ذهاب ممثلى المستعمرات المختلفة كل عام الى لندن من أجل اجراء المباحثات الخاصة بها وتقدم كل منها طبقا لشبكة معقدة من العوامل المختلفة ، اتبعت المستعمرات الفرنسية نفس الخطوات بنفس النظام وحصلت جميعها على نفس الحقوق ونفس الدساتير التى طبقت عليها جميعا .

وفى بعض الأحيان كان يعتبر النصف الأول من خمسينات القرن العشرين فترة من فترات الركود السياسى فى افريقيا الغربية الفرنسية الا أن هذا القول فيه بعض المبالغة ففى عام ١٩٥١ م على سبيل المثال خففت شروط التأهيل للدخول فى الانتخابات مما أدى الى ازدياد مجموع المرشحين من ٧٦٣ر٣٦٢ر١ فى عام ١٩٤٦ م الى ٠٢٥ر٠٦١ر٥ فى ذلك العام . ولما أعطت الحاجة لتنظيم الانتخابات دافعا وقتيا للنظام الحزبى حينذاك تزايدت اليقظة السياسية بسرعة واضحة ثم عبئت من أجل العمل السياسى . وعلاوة على ذلك فان رجال البرلمان الأفريقيين فى كل من المجالين المحلى والباريسى كانوا يتلقون دروسا فى فنون مناصبهم بل ان عددا قليلا منهم قد حصلوا على الخبرة بتعيينهم وكلاء وزاريين بالحكومة الفرنسية نفسها . وكانت النقابات العمالية أيضا تتعلم بمساعدة النقابات العمالية الفرنسية قيمة استخدام سلاح الاضرابات والضغط الصناعى ، ولقد كللت مجهوداتهم بالنجاح وكوفئوا على ذلك باصدار قانون العمل فى عام ١٩٥٢ م الذى منح العمال الأفريقيين حدا أدنى للأجور وقلل من ساعات العمل ومنحهم علاوات للأعباء العائلية وأجازات يتقاضون عنها أجرا وفوق هذا وذاك أعطاهم المساواة الجماعية .

الا أنه بالمقارنة بالتقدم الملحوظ فى كل من غانا ونيجيريا كانت أوجه التقدم هذه تبدو ضئيلة فيما يتعلق بالمسئولية السياسية وعلاوة على هذا بدت وكأنها ليست لها غاية تصبو اليها . ولما كان قد أعلن عن الاستقلال فى عام ١٩٤٦ م لم يكن من الممكن لأية درجة من الزيادة فى الحقوق السياسية أن تؤدى الى انتقال السلطات التنفيذية فبدت السياسة الفرنسية وكأنها تتحرك فى طريق سياسى مسدود .

علاوة على اتساع مجال حقوق التصويت وحقوق تكوين النقابات العمالية فقد كان هناك عامل اقتصادى يبعث على اليقظة السياسية وقامت الحكومات الفرنسية بتخصيص رءوس أموال لها وزنها فى فترة ما بعد الحرب من أجل زيادة الانتاج ورفع مستويات المعيشة وزيادة وسائل الراحة الاجتماعية خاصة فى الناحية التعليمية وذلك محاولة منها فى تأكيد فكرة أن منح حق المواطنة الفرنسية للأفريقيين سيصاحبه بلوغ هؤلاء الأفريقيين للمستويات المعيشية المناسبة . وفى أبريل من عام ١٩٤٦ م أنشئت منظمة أطلق عليها اسم « مؤسسة الاعتمادات الاستثمارية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية » لفرنسا فيما وراء البحار وقد اشتهرت هذه المؤسسة باسم FIDES . وبعد ذلك بثلاث سنين وبعد توجيه الانتقادات التى تقول بأنه لا يبدو وكأن الأفريقيين يرون أية فوائد مباشرة من تلك المنظمة تمّ انشاء منظمة أخرى عرفت باسم FERDES أى مؤسسة المعدات الريفية والتطور الصناعى والاجتماعى ، وكان الهدف من تلك المؤسسة تطوير الوسائل العملية للحياة الريفية مثل أجهزة المياه والمدارس الابتدائية والأسواق والخزانات والطرق . ولقد أنفق الفرنسيون مبالغ ضخمة على تلك المشروعات تفوق ما أنفقه البريطانيون على نفس مشروعات التنمية الاستعمارية الشبيهة وعلى صناديق الرفاهية الاجتماعية . وقد أنفق ما يربو على اثنين فى المائة من الدخل القومى الفرنسى على مساعدات أقاليم ما وراء البحار وكانت أفريقيا الغربية تحصل على نصف ذلك المبلغ تقريبا .

ومع تشييد الجامعات والمدارس الحديثة ورفع مستوى الصناعة والزراعة والتجارة أصبح من ألزم الأمور أن ينمو الوعى العام . ولقد شوهد أثر ذلك حينما بطؤت حركة الاستثمارات والتنمية فجأة فى عام ١٩٥٢/١٩٥٤ م حيث انتشرت الاضرابات فى جميع أنحاء أفريقيا الغربية الفرنسية فى عامى ١٩٥٤/١٩٥٥ م .

ولهذا فانه كان يكمن تحت هذه الحالة من الهدوء الظاهرى بعض أوجه النشاط بل وربما بعض مظاهر الاستياء المتزايدة تجاه الحالة الراهنة — وكان على هو فويت بويجنى أن يقوم بعمل شاق ألا وهو تخليص حزبه المسمى بحزب « التجمعات الديمقراطى الأفريقى » RDA من عناصره الشيوعية ثم يقوم باعادة بناء حزبه من أجل تدعيم سياسة التوفيق التى ينتهجها . ولقد فقد فى خلال هذه العملية قوة لها وزنها حتى فى وطنه ساحل العاج . أما فى فولتا العليا فقد حل حزب شعوب الموسى جمعاء وحزب الاتحاد الفولتى بزعامة الدكتور

جوزيف كونومبو متآلفين مع حزب الدول المستقلة فيما وراء البحار محل حزب « التجمعات الديمقراطى الأفريقى » باعتباره الحزب الرئيسى فى الدولة ، ولكن صفوة المتعلمين من الشباب وجدوا ان التقليديين شركاء يصعب مجاراتهم فى ذلك الحزب وتسببوا فى حله فى عام ١٩٥٥م . وحينما استبدل كونومبو هذا الحزب بحزبه الآخر المسمى بالحزب الاشتراكى لتعليم الجماهير الأفريقية أصبح فى امكان ذلك الحزب الجديد السيطرة على الجمعية الاقليمية دون الاعتماد على تأييد شعوب الموسى الصادة . أما فى السودان فان الاضطرابات التى كانت تقع فى حزب التجمعات الديمقراطى الأفريقى قد خذلت حزب الاتحاد السودانى المتآلف بزعامة مامادوكوناتى الذى استمر فى خروجه من الانتخابات على يد حزب فيلى سيسوكو المسمى بالحزب السودانى التقدمى المتآلف مع الحزب الاشتراكى الفرنسى . الا أن كوناتى استمر فى تنظيم الشعب المتمدين فى الوقت الذى كانت تتحطم فيه التقليدية تدريجيا ولهذا تمكن حزب الاتحاد السودانى من الحصول على المزيد من القوة . وبحلول عام ١٩٥٦ م حينما انشق الحزب السودانى التقدمى على نفسه كان حزب الاتحاد السودانى مستعدا للاستيلاء على الحكم بالرغم من وفاة كوناتى . وقد ظلت كل من موريتانيا والنيجر متخلفتين سياسيا الأولى تخضع للزعماء المغاربة التقليديين فى حين أن الثانية كان يتزعمها « حزب الدول المستقلة فيما وراء البحار » المتآلف حتى عام ١٩٥٦ م حينما تم انتخاب الزعيم العمالى هامانى ديورى وفقد مرشحو حزب الدول المستقلة فيما وراء البحار مقاعدهم . وفى داهومى كانت الكاثوليكية القوية ينتابها الشك تجاه حزب التجمعات الديمقراطى الأفريقى وكانت الاتجاهات السياسية تميل الى تحاشى التطرف من أى طرف من الأطراف . وظل كل من سورون آبيثى وهوبرت ماجا الشخصيتين السياسيتين البارزتين .

وبينما كان هوفويت بويجنى مشغولا فى محاولته ضم شتات الأحزاب المتآلفة مع حزب التجمعات الديمقراطى الأفريقى سويا تحت هذه الضغوط المتناهية فى القوة كانت السنغال تعانى من مشاكلها الخاصة . وبعد الانشقاق الذى حدث بين عضوا الحزب الاشتراكى الفرنسى العجوز « لامين جوييه » وبين الشاب « سنغور » فى عام ١٩٤٨ م قام كل من سنغور الكاثوليكى « ومامادوضيا » المدرس المسلم بتكوين حزب الكتلة الديمقراطية السنغالية مؤكدين على وجه الخصوص القيم الأفريقية مثل القيم الخاصة بالتشعب العائلى وبأسس المجتمع القبلية . ولكن الاستحالة المباشرة كانت تتركز على المسائل

العمالية مثل الأسعار والرخاء الاجتماعى والجمعيات التعاونية وبهذا تمكنا من الحصول على تأييد متشعب الأطراف فى المناطق الريفية . واستطاع حزب سنغور من ايقاع الهزيمة بلامين جويه فى الانتخابات التى اجريت فى عام ١٩٥١ م للاشتراك فى الجمعية الوطنية . وتمكن فى العام التالى من احاقة الهزيمة به فى الانتخابات التى أجريت للاشتراك فى الجمعية الاقليمية .

ولكن فى الواقع لم يظهر كل من سنغور وأصدقائه مكانتيهما من الحياة السياسية فى غرب افريقيا حتى عام ١٩٥٣ م ففى ذلك العام قام حزبهم المتآلف المسمى « بحزب الدول المستقلة فيما وراء البحار » والذى يعتبر المنظمة الاقليمية المشتركة (التى يشترك فيها أكثر من اقليم) والمنافسة لحزب التجمعات الديمقراطى الأفريقى — قام بعقد مؤتمر فى ڤولتا العليا . وفى ذلك المؤتمر عبرت الجماعة التى يتزعمها سنغور لأول مرة عن سياستها البديلة لخطط هوفويت بوبجنى التى كانت ترمى الى تكوين اتحـــاد منفرد بين كل دولة أفريقية فرنسية والجمهورية الفرنسية ؛ اذ وضع سنغور الحل البديل الذى يتناقض تناقضا تاما مع خطط هوفويت اذ أنه ارتأى تكوين جمهورية فيدرالية أفريقية داخل الاتحاد الفرنسى . وبعد ذلك بفترة قصيرة أوضح هذا الاقتراح بتقديم اقتراح آخر يرى ضرورة تقسيم أفريقيا الغربية الفرنسية الى اتحادين فيدراليين تكون قاعدة الاتحاد الأول داكار (التى تتبعه) فى حين تكون قاعدة الاتحاد الثانى آبدجان (التى تتبع هوفويت) على أن يكون كل منهما جزءا من الاتحاد .

وعلى هذا وضعت أسس النظريتين المتناقضتين الخاصتين بتقدم الرجل الأفريقى الفرنسى فى وقت مبكر ، فقـــد كان يرى هوفويت بوجوب وجود ثمانى دول ذات حكم ذاتى تقوم كل منها بعلاقات فردية مع باريس ، فى حين كان سنغور يعمل على تكوين وحدات أكبر تتخذ شكل اتحادات أفريقية فيدرالية داخل الاتحاد الفرنسى ولكن كل منهما ارتأى ان استمرار العلاقات مع فرنسا كانت أساسية للتطور الأفريقى .

وبالرغم من ذلك الهدوء النسبى الذى اتسمت به الفترة الواقعة بين ١٩٥٠/١٩٥٥ كان الضغط الأفريقى يتزايد من أجل اجراء تعديلات تقدمية لدستور عام ١٩٤٦ م ، فلقد ظهرت آثار نتائج تأثير هيئة الأمم المتحدة فى توجولاند فى عام ١٩٥٥ م حينما اعطت فرنسا لهذا الاقليم الذى كان يخضع لوصايتها حقه فى الحكم الذاتى الداخلى . واعتقد الفرنسيون أنهم بسيطرتهم على النظـــام الانتخابى علاوة على وجود

نيكولاس جرونتسكى فى الحكم سيتمكنون من حث شعب توجو على الدخول فى الاتحاد الفرنسى . كما أنه تم وضع دستور جديد أيضـــا لاقليم الوصاية الآخر المسمى بالكاميرون وبالرغم من المخاوف التى أثارتها حوادث الاضطرابات العنيفة التى وقعت فى « دوالا» اشتمل هـــذا الدستور على مادة خاصة باجراء انتخابات عامة .

ومع هذه الأمثلة على التقدم الدستورى فى أقاليم الوصاية الأفريقية الفرنسية أصبح من غير المستطاع مقاومة ضغط المستعمرات الأفريقية الغربية الأخرى من أجل المطالبة باقامة دستور جديد . وكانت الصعوبة الأساسية تكمن فى عدم ايجاد حكومة فرنسية قوية تمتاز بالقدرة على التحمل الكافى لتوجيهها اهتماما جديا ومدعما نحو اجراء صـــفقة استعمارية جديدة ، ولم تتحقق هذه الشروط الا بعد أن كون چى موليه حكومته الاشتراكية فى عام ١٩٥٥ م وأدى وجـــود كل من هوفويت بويجنى وجاستون دى فير عمدة مرسيليا الاشتراكى فى مجلس وزراء موليه ، أدى الى توفير الدافع والمعرفة المحلية اللازمين لوضع مشروع قانون جديد للأقاليم الاستعمارية ، وأصبح يعرف هذا القانون باسم « القانون العام » أو « الهيكل العام » ، ذلك لأن اللائحة الصادرة فى يونيو من عام ١٩٥٦ كانت فى الواقع لائحة مانحة للسلطات اذ أنها أعطت للتفسيرات التى تتخذ شكلا دستوريا جـديدا الحق فى وضع أسسها بالطرق القانونية .

وكانت هذه اللائحة تعتبر خطا فاصلا فى تاريخ فرنسا الاستعمارى اذ أنها نبذت المبدأين الأساسيين اللذين كانت تشتق منهما السياسة الاســـتعمارية الفرنسية الا وهما : « مبدأ الاستيعاب » و « مبدأ المركزية » فلقد تم نبذ الفكرة التى ترى بوجوب تحول الرعايا المستعمرين الى مواطنين فرنسيين كما نبذت أيضا فكرة الاعتقاد بوجوب انبثاق الحكومة الاستعمارية الفرنسية من باريس أصلا . وقد أصبحت فرنسا تدرك الآن ــ بدلا من مفاهيمها الســـابقة ــ أن مصـــير الأفريقيين الفرنسيين يكمن فى تكوينهم دولا مستقلة تحكم نفسها بنفسها محليا الا أنه كان هناك بصيص من الأمل فى بقاء تلك الدول فى اتحاد مع الجمهورية الفرنسية وعلى هذا تستمر فى وجودها كجزء من العالم الفرنسى ، الا أن فكرة خلق فرنســـا العظمى سرعان ما انحدرت فى نهاية المطاف .

وتحت طائلة هـــذه اللائحة الجديدة فقد تفككت أجزاء كل من الاتحادين العظيمين المسميين بأفريقيا الغـــربية الفرنسية وأفريقيا

الاستوائية الفرنسية وانتقلت معظم سلطاتهما الى الأقاليم المنفصلة التى حصلت كل منهـــا على حكومة شبه مسئولة . واصبح من المفروض تكبير نطاق الجمعيات الاقليمية وانتخاب هـــذه الجمعيات عن طريق اجراء انتخابات عامة تشترك فيها النساء حتى فى المناطق الاسلامية . وكان على تلك الجمعيات بعد ذلك أن تختار قوائم المرشحين للمراكز الوزارية وأن تدلى بأصواتها تجاههم . والناجحون من هؤلاء المرشحين يكونون مجلس الوزراء على أن يصبح الشــخص الحاصل على غالبية مجموع الأصوات نائبا لرئيس الجمهورية ، ومن ثم رئيسا للوزراء لما يتمتع به من تعضيد . وأصبح من المقدر ان يصير رئيس كل اقليم الذى كان مايزال يتم تعيينه بواسطة فرنسا ــ رئيسا للجمهورية ولكن كان عليه أن يستشير نائب رئيس الوزراء ويأخذ بنصيحة مجلس الوزراء فى الشئون التى تقع داخل نطاق مسئوليته . وظلت المجالس العليا التى كانت فى كل من الاتحادين السابقين على ما هى عليه ألا أنها سلبت معظم سلطاتها وأعيد تسمية كل اتحاد سابق باسم « مجموعة الأقاليم » وأصبح الحاكم العام الســـابق يتخذ اسم « الرئيس » مع احتفاظ فرنســـا ببعض السلطات على قوات البوليس والشــئون الخارجية والدفاع . وكان عليه أن يستشير المجلس الأعلى ولكن بما ان ذلك المجلس كان يتم انتخابه بواسطة كل اقليم على حدة فان شئونه لم تكن تزيد عن أنها مجرد عملية تنسيق للشئون العامة .

وكان أيضا من المقرر تنظيم الانتخابات الخاصة بمجالس المدن مع الغاء نظام الفئات الانتخابية التى كانت متبعة عند اجراء الانتخابات للاشتراك فى البرلمان الفرنسى فى حين أدخل نظام الانتخابات العامة مع تطبيق نظام الانتخابات المباشرة .

وكان القانون العام الذى أصـــدرته فرنســـا يمثل ثورة فى العلاقات الفرنسية الأفريقية . ومن الجدير أن ندرس الأسباب التى دعت فرنسا الى قلب جميع سياساتها السابقة رأسا على عقب فى تلك اللحظة بصفة خاصة . فلقد ازداد الضغط الأفريقى من أجل المطالبة بالاصلاحات بل وأصبح مطلبا اجماعيا . أما الحكومة الفرنسية فقد كانت من المؤكد تظهر مواطن ضعفها بل وانكماشا من مواجهة مســـتقبل تنتشر فيه الثورات الاستعمارية . ولقد أظهرت لها الهزيمة التى لاقتها فى الهند الصينية أى نوع من الكوارث ينتظر سياسة تتسم بالصـــلابة والعناد تجاه مطالب الدول المستعمرة . ومن جهة أخرى كانت كل من تونس ومراكش قد حصلت على استقلالها حديثا نتيجة للمقاومة القومية فى الوقت الذى

كانت فيه الحرب الجزائرية تهدد باقحام القوات الفرنسية فى حرب استعمارية أخرى . وشعرت حكومة چى موليه فى مواجهة تلك الضغوط بأنها مجبرة على ممارسة المبادىء الاشتراكية التى تتعلق بحق تقرير المصير وذلك من أجل المصلحة القومية الفرنسية . وقدر « لجاستون دى فير » أن يضع هذه المبادىء موضع التنفيذ لمساعدة هوفويت بويجنى .

الا أن القانون العام قد لاقى ترحيبا عظيما من جانب جميع الزعماء الأفريقيين والفرنسيين اذ أنه كان يمثل مفهوم هوفويت بويجنى عن التقدم أكثر مما كان يمثل ذلك المفهوم الذى كان ينادى به سنغور ومؤيدوه . ولكن كان هناك قدر كبير من الشك حول تفاصيل ذلك المشروع اذ أن الكثيرين كانوا يعتقدون بأنها قد وضعت على أساس سياسة « فرق تسد » ، مع وجود شك مريب فى ايجاد مؤامرة ترمى الى الاحتفاظ بقبضة مصالح الراسمالية الفرنسية على المستعمرات .

وقد كان سنغور هو الذى شن حملة من النقد اللاذع على هذا القانون ذلك لأنه بدا بالنسبة له أن الخطة التى وضعت ستؤدى الى بلقنة الأقاليم الافريقية كما أنه ارتأى أن تفكك الاتحادات الفيدرالية يعتبر بمثابة خطوة تقهقرية الى الخلف تؤدى الى اضعاف قيام قوة جماعية آفريقية فى المستقبل . ولقد حدد انتقاداته فى جملتين تتعلقان بالمستقبل فى مجلة لوموند الفرنسية .. فقد قال « انه فى داخل اطار جمهورية فيدرالية فرنسية يمكن لأفريقيا الغربية الفرنسية التى يبلغ تعداد سكانها عشرين مليونا من النسمات أن تكون فى مواجهة العاصمة الفرنسية مجموعة متوازية معها وأن تعمل على تأكيد شخصيتها ، أما ساحل العاج أو السنغال الذى يبلغ تعداد كل منهما مليونين من النسمات فلا يستطيعان أن يعملا شيئا بمفردهما » . الا أنه بالرغم من مخاوف سنغور القائمة التى تتسم بواقعيتها فقد خلص فى نهاية المطاف الى انه من الممكن أن يكون القانون العام أداة تحررية لو أرادها الأفريقيون أن تكون هكذا .

وكان قد تم اصدار القانون العام عن طريق البرلمان الفرنسى بحصوله على غالبية ساحقة فى عام ١٩٥٦ م وقد صدرت اللوائح التى تضعه موضع التنفيذ فى عام ١٩٥٧ م . وقدر للآثار المترتبة عليه أن تثير المزيد من النشاط السياسى فى أقاليم افريقيا الغربية فى الوقت الذى كانت تجرى فيه الاستعدادات من أجل اجراء الانتخابات الجديدة . وفى ذلك الوقت أصبح كل فتى يهتم اهتماما مباشرا بتلك الانتخابات فى الوقت الذى أدت فيه معرفة المرشحين بأن من سيتم انتخابه منهم سيكون له السلطة فى

تكوين حكومات تشرع القوانين الخاصة بالمسائل المتعلقة بالتصرفات اليومية التى يقوم بها المجتمع بأسره مما أدى بالضرورة الى ازدياد اهتمام الشعب بأسره بالدستور الجديد الذى أصبح بوجه عام بمثابة الحصن الحصين الذى تاوذ به الأحزاب الجماهيرية تاركا المنظمات الفرعية والقبلية ليعتمل الضعف فيها تدريجيا .

الا أن المعركة السياسية التى دارت حول ماهية أفضل العلاقات بين الدول الافريقية وبعضها ، وبين تلك الدول وبين فرنسا لم تكن قد انتهت بعد . وكانت قد تركت هذه المعركة بين المنظمتين السياسيتين الاقليميتين ألا وهما : حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى الذى تقوم أركانه على أكتاف ساحل العاج وحزب الدول المستقلة فيما وراء البحار الذى قدر لحزب المؤتمر الافريقى أن يحل محله أولا ثم لحزب اعادة التجمع الافريقى ثانيا . وكانت السنغال تقود كل هذه الأحزاب جميعا . وقد حمى وطيس المجادلات بوجه خاص حول ما يجب ان تكون عليه العلاقة مع فرنسا فى المستقبل ذلك لأنه كان من المعترف به بوجه عام أن « القانون العام » ليس الا مجرد خطوة واحدة نحو وضع حل مستقر أكثر شمولا فى المستقبل .

وفى سبتمبر سنة ١٩٥٧ م اجتمع حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى فى « باماكو » وكان يسيطر عليه عوامل الصراع فيما بين جبهتين مختلفتين احداهما يرأسها « هوفويت بويجنى » وحلفاؤه من ساحل العاج ومؤيده « ليون مبا » عن جابون وثانيتهما وتمثل غالبية المبعوثين بزعامة سيكوتورى عن غينيا وموديبو كيتا عن السودان (مالى) وكانت المناقشة تدور حول ما اذا كان من الأفضل أن تجرى علاقات المستقبل مع فرنسا عن طريق الاتحادين اللذين تشترك فيهما الدول الأفريقية ام عن طريق كل دولة على حدة . وباستثناء بعض شباب المبعوثين الذين اتخذوا وجهة تقاوم الاستعمار بالعنف وتركوا المؤتمر من أجل تكوين حركة استقلالية ، فقد قبلت جميع الوفود التى اجتمعت فى باماكو فكرة الحاجة الى اقامة نوع من الوحدة الأفروفرنسية ، وعلى هذا انكشف ــ للمرة الثانية ــ التناقض الواضح بين كل من النظرة التى يراها الأفريقيون ــ البريطانيون والافريقيون ــ الفرنسيون فى ذلك الوقت . فبالرغم من أن السير نحو الاستقلال فى الأقاليم البريطانية كان يرى دائما داخل اطار من العبارات التى ترى وجوب الدخول ضمن مجموعة دول الكومنولث الا ان هذه العضوية المتضمنة فى هذا الاستقلال كانت تتضمن هى الأخرى دخول الدولة فى هذه المجموعة باعتبارها دولة ذات سيادة كاملة على قدم المساواة

مع الدول الأخرى . أما فى المستعمرات الفرنسية فقد كان الهدف يرمى الى خلق اتحاد يقبل احتفاظ الفرنسيين بالسلطات الرئيسية لفترة طويلة على ألا تطالب الدول الافريقية المشتركة فيه بأى حق من حقوق السيادة . وحتى الزعماء التقدميون أمثال سيكوتورى وموديبوكيتا قبلوا هــذا الادعاء الذى يعتبر بحق تناقضا صريحا لاتجاهات كل من كوامى نكروما وآزيكوى بل وحتى لاتجاهات القوميين الأكثر اعتدالا فى كل من ساحل الذهب ونيجيريا .

وقد تباينت الدوافع التى كانت تكمن فى نفوس هؤلاء الذين قبلوا استمرار الزعامة الفرنسية . فمن المؤكد أن كلا من هوفويت بويجنى الذى كان عضوا داخل نطاق حزب التجمع الديمقراطى الافريقى وسنغور الذى كان خارجــا عن نطاقه قد شعرا بحنين تجاه الحيــاة والثقــافة الفرنسية ، وكان كل منهما يعتقد ـ بطريقته الخاصة ـ فى أن كلا من الفرنسيين والأفريقيين يتمتعون بأشياء يمكنهم المساهمة بها كل تجاه الآخر من شــأنها أن ينتج عنها ثقافة فرانكو ـ آفريقية اصيلة ، وأن الانفصال عن فرنسا قد يقضى على امكانية تطور مثل هذه الفرصة ، ومن جهة أخرى فقد كان سيكوتورى يفكر داخل اطار من المعايير الاستراتيجية دون تمتعه بأية تجربة عميقــة عن فرنسا . وكان يعــرف أن جميع المستعمرات الفرنسية كانت فى حاجة الى استمرار المساعدة الاقتصادية الفرنســية لها لسنوات عديدة وكان على استعداد لان يدفع ثمن هذه المساعدة سياسيا . وعلى هذا كان يأمل فى أن يستغل الخدمات الفرنسية لكى يؤكد فكرة أنه حينما تحصل الدول الافريقية على استقلالها ستكون لديها أسس اقتصادية حديثة وصلبة . وكان موديبوكيتا يشترك معه فى وجهة نظره هذه ولو جزئيا على الأقل ، ولكن مع وجود قدر كبير من الشك عما اذا كان الفرنسيون سيوافقونه على قيام اتحاد حقيقى أصيل .

وأثناء المناقشة التى دارت بين أعضــاء حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى فى باماكو دفع كل من « هوفويت بويجنى » «وليون مبا » بوجوب حصول كل اقليم مستعمر على حكم ذاتى منفصل ومشاركته فى علاقة اتحادية فيدرالية مع فرنسا . ونادا بوجوب منح المنظمات الفيدرالية ســلطات معينة فى بعض المســائل مثل الشئون الخارجيــة والدفاعية والاقتصادية .. ومن المحتمل انه لم يكن من قبيل المصادفة أن هذين الزعيمين كانا يمثلان أغنى دولتين فى افريقيا الفرنسية الا وهما ساحل العــاج وجابون . وقد كان يسود هاتين الدولتين شــعور الاستياء عندما كانا يتوقعان تقديم معونتيهما الى المستعمرات الأفريقية الأقل منهما ثراء وهى

تلك المستعمرات التى كانا يرتبطان بها فى كل من اتحاد افريقيا الغربية الفرنسية وافريقيا الاستوائية الفرنسية .

واتخذ كل من سيكوتورى وموديبوكيتا موقفا يكاد يكون مشابها لموقف سنغور - اذ انهما ادعيا بأن الاتحادين ما زالا قائمين وبأنهما يجب اخضاعهما تحت سيطرة ديمقراطية ، واعتقدا بأن الاتجاه الصحيح هو الحصول على السلطة للأفريقيين على الشئون الداخلية لكل اتحاد تاركين الشئون الأخرى - ولو فى الظروف الراهنة على الأقل - فى أيدى الفرنسيين . ولقد ارتأيا أن ذلك كان بمثابة خطوة جديدة نحو تحقيق الاستقلال التام لكل اتحاد على حدة . أما أوجه اختلافهما مع سنغور فقد كانت تكمن فى أنهما لم يقبلا أى اتحاد مع الفرنسيين باعتباره هدفا دائما فى حين أن سنغور كان يعتقد بأن قيام مجتمع أفرو - فرنسى كان يكمن فيه قيمة جوهرية .

وكان كل من سيكوتورى وكيتا يجذبان غالبية وفود حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى الى عجلتهما ، الا أنهما لم تكن تراودهما الرغبة فى فقدان خدمات هوفويت بويجنى . وبالرغم من أنه لم يحضر المناقشات التى دارت فى اليومين الآخرين - عن قصد - وبالرغم من انه لم يدل بصوته الا أن المشاعر النهائية التى كان يكنها الأعضاء كانت تتحاشى أى مظهر من مظاهر احاقة الهزيمة بهم بالاضافة الى انه احتفظ بمنصبه كرئيس للمؤتمر .

وبعد ذلك بأشهر قلائل اتحدت جميع الاحزاب الخارجية على حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى تقريبا فى عام ١٩٥٨ م داخل اتحاد آخر اشتركت فيه جميع الأقاليم وأطلقوا عليه حزب اعادة التجمع الديمقراطى الافريقى . وللمرة الثانية يأتى عنصر المبادرة من جانب سنغور الذى كان قد اتحد للمرة الثانية فى السنغال مع لامين جوييه فى الاتحاد التقدمى السنغالى . وساند حزب اعادة التجمع الافريقى دفاع سنغور عن قيام اتحاد فيدرالى صلب فى غرب افريقيا له مجلسه التنفيذى الذى فى امكانه أن يتفاوض حول اقامة علاقات جديدة مع فرنسا باعتباره وحدة واحدة .

وفى مايو من عام ١٩٥٨ م انهارت الجمهورية الرابعة فى فرنسا واعتلى شارل ديجول كرسى الحكم وعلى الفور كون بعثة لوضع مشروع دستور فرنسى جديد ، وعلى هذا فقد أصبح الأفريقيون حينذاك مجبرين على اتخاذ قرارات سريعة حول نوع الخطط التى يجب عليهم أن يقدموها لتحديد دورهم الذى سيقومون به فى الجمهورية الخامسة الوليدة .

ولما أدرك كل من حزب التجمع الديمقراطى الافريقى وحزب اعادة التجمع الديمقراطى الافريقى أهمية تقديم جبهة متحدة لمجابهة هذه المسألة الفاصلة اشتركوا فى مناقشات مشتركة فى يوليو من عام ١٩٥٨ م. وقد برهن الاستفتاء العام الذى انبثق عن هذه المناقشات على قوة هوفويت بويجنى بالرغم من أنه يتخذ موقف الأقلية فى غرب افريقيا . ودعا الاجتماع المشترك الى قيام جمهورية فيدرالية تشترك فيها دول ذات حكم ذاتى ، تاركا مسألة التجمعات بين الدول لتقررها كل دولة على حدة ، وبالرغم من أن حزب اعادة التجمع الديمقراطى الأفريقى قبل هذه الخطة باعتبارها ممثلة لأعلى عامل مشترك للاتفاق الا أنه لم يكن راضيا على أن يظل مكلفا فقط باجراء مشروع ينبذ مطلبهم الأساسى باقامة اتحاد فيدرالى له مجلسه التنفيذى الخاص به ، وبعد ذلك مباشرة عقد مؤتمرا خاصا به فى مدينة « كوتونو » فى داهومى حيث وضع سياسته المميزة . اذ أنه طالب بالاستقلال الفورى وبقيام جمعية تأسيسية من الأفريقيين يعهد اليها باقامة اتحاد كونفيدرالى مع فرنسا (طالب فيه بوجود اتحاد فيدرالى افريقى يتمتع بسيادة تقوم على أسس المساواة مع فرنسا) ويعهد اليها أيضا باقامة ولايات متحدة افريقية تربط جميع الدول المستعمرة سابقا داخل اطار اتحاد فيدرالى كبير . وكان من الواضح أن هذا البرنامج يقوم على أساس أكثر خيالا من ذلك الذى ارتآه هوفويت بويجنى اذ أن اقتراحه الأخير قريب الشبه الى حد كبير بنظرة كوامى نكروما فلقد كان يعتبر الحل البديل الذى وضعته الكونفيدرالية بدلا من الفيدرالية والذى سرعان ما تم تطبيقه . ولقد اتخذ هوفويت بويجنى الطريق الذى ارتآه جريا على العادة .

وحينما أصبح ديجول يمسك زمام السلطات عين هوفويت واحدا ضمن وزراء دولته الاربعة وعلى هذا أصبح فى مركز يمكنه من التأثير على المقترحات الاستعمارية فى الدستور الجديد . وراقت أفكاره لديجول الذى رأى بأنه لكى يحافظ على روابط قوية مع افريقيا كان عليه أن يعضد مطمحه فى استعادة السلطة الفرنسية فان ذلك يزيد عدد السكان الذين يقعون تحت حكمه ويمده بالمعادن بل وربما بالبترول من الصحراء فى الوقت الذى يوسع فيه من حدود الحضارة الفرنسية .

وكانت تلك هى الأفكار التى كانت تكمن وراء الخطط التى وضعت لقيام المجتمع الفرنسى والتى قدمت من أجل الموافقة عليها فى سبتمبر سنة ١٩٥٨ م . ولم تعد الأقاليم الافريقية تتمتع بمجرد التمثيل فى البرلمان الفرنسى بل وأيضا لها الحق فى الاشتراك فى انتخابات الرئاسة .

واصبح من المقدر لهذه المجموعة الفرنسية أن يكون لها مجلسها التنفيذى الخاص بها ويراسه رئيس الجمهورية ويتكون هذا المجلس من رؤساء حكومات الأقاليم الأعضاء علاوة على الوزراء المهتمين بالمسائل الداخلة ضمن نطاق المجموعة الفرنسية . أما مجلس شيوخها فيمثل برلمانات كل عضو بنسبة عدد سكانه ويناقش المسائل المشتركة قبل مناقشتها فى البرلمانات الفرنسية والأفريقية . وعلى هذا تكون هذه المنظمة قد حصلت فقط على سلطات استشارية ولكل عضو اقليمى الحق فى تغيير حالته الاجتماعية عندما تطلب هيئته التشريعية ذلك مؤكدة ذلك باستفتاء عام .

وكان مفهوم المجموعة الفرنسية يمثل اتفاقا تجاهل الحقائق السياسية اذ أنه نبذ مبدأ قيام مركز تشريعى لكل من فرنسا ومستعمراتها فى باريس ذلك لأن البرلمان الفرنسى أصبح من الواجب عليه أن يقصر نفسه فقط على التشريع لفرنسا ذاتها . كما أنه نبذ بنفس القوة قيام حالة فيدرالية كاملة تحصل فيها منظمات المجموعة على حق السلطات التشريعية . الا أنه مع هذا كان قاصرا عن اعطاء السيادة للأقاليم الاستعمارية فى اتحاد ايرادى مثل الكومنولث . وبدا أن مثل هذا البناء الشاذ من غير المحتمل أن يواجه تحديات عهد القومية .

الا أنه مع هذا فانه باستثناء جيكو باكارى فى النيجر وأحد وزراء السودان (يقصد مالى) . وسيكوتورى فى غينيا — قد دعا جميع زعماء كل من حزب التجمع الديمقراطى الافريقى وحزب اعادة التجمع الافريقى الى الموافقة على الدستور حينما عرض للاستفتاء العام فى الأقاليم الافريقية خلال شهر سبتمبر فى عام ١٩٥٨ م . واتبعت جمهرة الهيئة الانتخابية زعماءها وذلك باستثناء النيجر . ففى النيجر — بعد أن حاول باكارى أن يقضى على نفوذ الزعماء الذى كان قد حصل على السلطة فى العام السابق بفضل تأييدهم وجد أن نصيحته قد قوبلت بالرفض . فالزعماء لم يكونوا مستعدين للتفكير فى الاستقلال واعطاء حق السيطرة لرجل كان من الواضح أنه يرمى الى تحطيم السلطة التقليدية . وعندما أجرى التصويت على نطاق ضيق اتبع سبعة وعشرون فى المائة خطوات باكارى فى نبذهم للمجموعة فى حين أن الغالبية العظمى دانت بالطاعة لزعمائها . وحل « هامانى ديورى » زعيم حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى « محل باكارى » زعيم حزب اعادة التجمع الأفريقى . أما فى السودان (مالى) فقد أعتقد موديبوكيتا بانه من الأفضل له فى الوقت الراهن أن يتبع منهج كل من هوفويت بويجنى وسنغور ، وذلك اعتمادا

على حقيقة واحـدة ، ذلك أنه أدرك أن اقتصـاديات دولته تعتمد على خروجها الى البحر عبر السـنغال . أما غينيا فقد تم تركها باعتبارها الدولة المنشقة الوحيدة .

وكان التحدى الذى أعلنه سيكوتورى يهدف الى أن يكون منهجا فى المستقبل اذ أنه كان يأمل فى أن تلحق به الأقاليم الأخرى فى حصولها على الاستقلال قبل تكوينها نوعا معينا من الاتحاد الفيدرالى . وبالرغم من أن أحدا لم يفعل هذا الا أن كلا من سنغور فى السنغال وآبيثى فى داهومى أعلنا على الفور بعد اجراء الاستفتاء بانهما يعتبران هذا القرار بمثابة خطوة نحو الاستقلال التام .

وأمسك سيكوتورى بأعنة الزعامة فى غينيا بعد وفاة ياسين ديياللو فى سنة ١٩٥٤ . وأدى الرخاء الفجائى الذى حدث فى صناعتى تعدين البوكسيت والحديد الى خلق طبقـة جديدة عاملة فى غينيـا تمكن سيكوتورى من جذبها اليه بفضل ما يتمتع به من كفاءة باعتباره أحد منظمى النقابات العماليـة ، ووحد بين أوجه نشـاطه النقابية وبين زعامته فى حزب غينيا الديمقراطى الذى يعتبر حزبا تابعا لحزب التجمع الديمقراطى الأفريقى . الا أنه كان حزبا يقوم على أساس رأى شعبى أكثر وضوحا مما تقوم عليه الأعضاء الأخرى المشتركة فى هذا الحزب . وبعد اصدار القانون العام أصبح نائبا لرئيس مجلس غينيا وسرعان ما ابتدأ فى تحطيم المعارضة التى تقف فى مواجهة حزب غينيا الديمقراطى. وعلى وجه الخصوص فقد وضع بدلا من سلطة الزعماء المحليين موظفين مدنيين يتلقون المشورة من المجالس المنتخبة وكان هدفه هو التوحيد بين شخصية الحزب والحكومة واضعا كليهما على أساس تأييد شعبى يجرى على نطاق واسع . وأظهر فى مجـال النقابات العمالية نظرته الأفريقية الشاملة وذلك بتكوينه الاتحاد العام لعمال أفريقيا السوداء باعتباره اتحاد نقابات أفريقيا الفرنسية مستقلا عن التبعية الخارجية.

وبمجرد أن اتبع شعب غينيا نصيحة سيكوتورى وذلك بادلائهم بأصواتهم بنسبة ٧٩٪ ضد دستور ديجول وجدوا انفسهم منبوذين ومبعدين عن الفرنسـيين . وقد أدى التوقف الفجائى للمسـاعدة الاقتصـادية والانسحاب الجماعى للاداريين الفرنسـيين الذين قام بعضهم بتمزيق الملفات التى كانوا يمسكونها وكذلك بتحطيم معداتهم بل وأيضا بانتزاع المصابيح الكهربية ، أدى كل ذلك الى ترك الدولة فى حالة شديدة الخطورة . الا أن العرض الفورى الذى تقدمت به غانا من أجل تقديم معوناتها بل والاتحاد معها كان لهما أثر نفسى يفوق أثرهما العملى،

ووجد سيكوتورى نفسه فى حالة تسمح له بايجاد المعونة الاقتصادية أينما أمكنه ذلك الا أنه دائما ما كان يواجه المصاعب من جانب أصدقاء فرنسا فى الغرب . وبالرغم من أن هذا فتح له باب الدعوة العلانية للكتلة الشيوعية الا أن مساعدات تلك الكتلة كانت تقدمها قولا أكثر مما كانت تقوم بها عملا وفعلا . وبالرغم من كل هذا فقد مهدت غينيا الطريق أمام الحصول على الاستقلال واستمرت مناجمها من البوكسيت فى جذب رأس المال العالمى خاصة من امريكا . وبالرغم من وجود فراغ ادارى حتمى تلا الإنسحاب الفرنسى الا أنه كان ما يزال باقيا فى حيز الوجود قاعدة لنمو* هيكل اقتصادى حديث .

ولم يؤد فشل خطط سنغور من أجل استعادة اتحاد غرب أفريقيا الى ثنيه عن عزمه فى شعوره بضرورة مثل هذا النظام ، اذ أنه بعد اجراء الاستفتاء بثلاثة أشهر أى بانتهاء عام ١٩٥٨ م دعا الى انعقاد مؤتمر فى باماكو لمناقشة المستقبل وكان هدفه اقامة اتحاد فيدرالى جديد ولقد وافق المبعوثون الذين أتوا الى المؤتمر من كل من السنغال والسودان (مالى) وڤولتا العليا وداهومى على الاشتراك معه فى مغامرته ولكن مع هذا لم يمض وقت طويل قبل أن تمارس كل من فرنسا وهوفويت بويجنى ضغطيهما للتأثير على كل من ڤولتا العليا وداهومى لسحب وعودهما . وكان موريس ياميوجو أحد أعضاء حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى فى ڤولتا العليا قد نجح لتوه فى الحصول على الرئاسة بعد وفاة كوليالى مباشرة . وسرعان ما تأكد له ان دولته تعتمد على مخرجها الى البحر عبر ساحل العاج عن طريق خط آبيدجان ــ « أوجادوجو » الحديدى . ومن ثم خضع لضغط هوفويت وفقد مؤيديه من حزب اعادة التجمع الأفريقى وكون حزبا جديدا اسماه « الاتحاد الديمقراطى الڤولتى » U.O.V. وأمكنه بسهولة احراز النصر فى الانتخابات العامة .

وفى داهومى لم يكن سورون آبيثى متحمسا على وجه الاطلاق لذلك الاتحاد خاصة وأن كلا من النيجر وڤولتا العليا لم تكونا عضوين فيه . ولقد حصلت داهومى على نصيب هام من دخلها لقاء مرور تجارة هاتين الدولتين عبر موانيها . ومن جهة أخرى كان آپيثى عضو حزب اعادة التجمع الأفريقى يلقى معارضة قوية من جانب القسم التابع لحزب التجمع الديمقراطى الأفريقى . ونتج عن موضوع الاتحاد الفيدرالى حدوث اضطرابات فى داهومى أدت الى اجراء انتخابات جديدة ولقد حدث المزيد من الاضطرابات نتيجة للاتهامات الموجهة بالتدخل فى

الاجراءات الانتخابية مما اضطر هوفويت الى التدخل مرة أخرى . وفى نهاية المطاف وافق كل من آبيثى وحزب التجمع الديمقراطى الأفريقى على أن يصبح « هوبرت ماجا » زعيم حزب ثالث من الشمال رئيسا للوزراء، وعلى هذا ظلت داهومى خارج نطاق الاتحاد الجديد .

وأدى هذا الى ترك كل من السنغال والسودان (مالى) فقط فى الاتحاد. ولكن حقيقة أن السنغال كان يحكمها حزب اعادة التجمع الافريقى فى حين ان السودان (مالى) كان يحكمها قسم تابع لحزب التجمع الديمقراطى الافريقى كان يشير الى مدى نفاذ مسألة الاتحاد الفيدرالى عبر المنظمتين الاقليميتين ، فقد كانت مسألة الاتحاد مرتبطة الى حد كبير حينذاك بمنافسة كل من داكار وآبيدجان وسنغور وهوفويت .

ولهذا فانه فى ابريل سنة ١٩٥٩ بزغ الى حيز الوجود اتحاد مالى ويتكون من كل من السنغال والسودان (مالى) وأصبح سنغور رئيسا للجمهورية وكيتا رئيسا لمجلس الوزراء وأصبح لهذا الاتحاد جمعية وطنية مشتركة . وكان كل من زعيمها يؤمن تماما بأن أول هدف يجب أن يكون هو الحصول على الاستقلال للدولة الفيدرالية الجديدة داخل المجموعة الفرنسية . وكان ديجول فى ذلك الوقت قد أقحم فى المسألة الجزائرية واظهر بعض اعتراضاته ، ومما يدعو للدهشة ان هوفويت وافق أيضا على هذا . وفى أول عام ١٩٦٠ م أدخل تعديل على دستور المجموعة لكى يسمح بعضوية الدول ذات السيادة وفى يونيو من نفس العام تم الاعتراف بمالى دولة مستقلة بالرغم من أنها مازالت عضوا فى المجموعة .

وفى الواقع لم يظل الاتحاد على قيد الحياة الا لمدة ثلاثة أشهر بعد استقلال مالى اذ ظهر مبدأ سنغور فى التطور التدريجى وحبه لفرنسا فى تناقض حاد لتقدمية موديبوكيتا ونظرته الأفريقية العالمية . وبعد اغسطس سنة ١٩٦٠ استعادت السودان (مالى) اسمها « مالى » وعادت السنغال الى حالتها الفردية السابقة والى اسمها القديم وانهار الاتحاد مع فقدان شيء من الكرامة .

وفى ذلك الوقت كان هوفويت قد نبذ اعتراضاته القوية لمبدأ الاتحاد الفيدرالى اذ انه بعد أن أدرك أنه من المتوقع ان يسيطر سنغور على افريقيا الغربية الفرنسية اذا ما انتعش الاتحاد فى حين أن الدول الضعيفة كانت فى حاجة الى زعامة ومساعدة اقتصادية ، قام بتجميع فولتا العليا والنيجر وداهومى حول دولته ساحل العاج فى اتحاد سماه « اتحاد الساحل ـ بينين » ولقد برهن هذا الاتحاد على أنه اتحاد أكثر تفككا من

اتحاد مالى اذ لم تكن له جمعية فيدرالية بل مجرد مجلس يتكون من رؤساء الوزراء الأربعة ومبعوثين من كل جمعية وطنية . ولكنه وافق على تنسيق سياسات الدول فيما يتعلق بالخدمات العامة المختلفة ، كما انه أقام اتحادا جمركيا علاوة على صندوق مشترك قام ساحل العاج عن طريقه بتقديم معونات لمشروعات التنمية فى الدول الثلاثة الأخرى .

أما الاقليم الباقى وهو موريتانيا الذى كان يتزعمه « ولد دادة » فقد ظل منعزلا عن كل من الاتحادين ، اذ أن السكان المغاربة الذين كانوا يعيشون فى شماله لم تكن لديهم الرغبة لأن يخضعوا للحكم الزنجى فقد فضلوا الاعتماد على الادارة الفرنسية ونادوا بالحصول على وجود قومى لهم معارضين بذلك المطامح المراكشية .

وكانت قوى الدفع من أجل الحصول على الاستقلال تستجمع قواها ــ فلقد أصبح « سيلفانوس أوليمبيو » بعد سنوات من الجمود ــ وهى تلك السنوات التى أبعدته فيها الادارة عن مناصب الحكم ــ أصبح رئيسا لوزراء توجولاند فى حين أنه فى الكاميرون تكونت حكومة مستقرة برئاسة « أحمــدو أهيدجو » بعد حدوث صراع طويل الأمد ضد آدم نيوبى « وفيليكس مومى » وحزبهما المسمى « اتحاد الشعوب الكاميرونية » وكان نيوبى أحد الموقعين الأوائل على ميثاق حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى ورفض اتباع طريق هوفويت المعتدل الجديد حينما انشق على الشيوعيين . وحاول حزب اتحاد الشعوب الكاميرونية أن ينظم نفسه كحزب وطنى الا انه استبعد من الانتخابات التى أجريت فى عام ١٩٥٦ ، ولهذا خاض غمار حرب فدائية . أما نيوبى نفسه فقد لقى حتفه على أيدى قوات الحكومة فى عام ١٩٥٨ م ليحل محله زعيم آخر هو فيليكس مومى الذى كان فى القاهرة حينذاك . الا أنه حينما أصبح أهيدجو رئيسا للوزراء ، تمكن من أن يحطم الكثير من القاعدة التى كان يقف عليها حزب اتحاد الشعوب الكامــيرونية وذلك بمطالبته الفرنسيين بالاســـتقلال القومى . وكان من الصعب على أهيدجو أن يمثل دولة الكاميرون معتمدا اعتمادا كليا على مسلمى الشمال فى تأييده الشخصى . ولكن الأحزاب الأخرى كانت على اســـتعداد للاتحاد والوقوف خلفه فى تقدمه نحو الاستقلال تاركين مسألة مبدئه المحافظ وتعاطفه مع التقليديين لمناقشتها فيما بعد ــ وقد أكد من شعبيته برنامجه الذى وضعه من أجل الاستقلال والاتحاد مع الكاميرون البريطانى .

ولهذا ذهب كل من أوليمبيو وأهيدجو الى باريس للتفاوض فى أمر الاستقلال ولقد أعطى موقفهما كزعماء لأقاليم خاضعة للوصاية وزنا له

قيمته لمطالبهما . وحينما قامت هيئة الأمم المتحدة بمناقشة الموقف لم تعبر عن أدنى شك سوى أنه اذا ما كان يجب اجراء انتخابات جديدة فى الكاميرون قبل الحصول على الاستقلال ، فقررت انه فى امكان أهيدجو أن يتزعم حكومة تمثيلية بالقدر المعقول ، وبحلول عام ١٩٦٠ م أصبحت كل من الدولتين مستقلتين .

وبحلول ذلك الوقت أصبح هوفويت تحت ضغط شديد وأصبح من الواضح أن الاستقلال لن يؤدى الى ابعاد أية دولة لا من عضويتها فى المجموعة الفرنسية ولا من استمرار المعونات الاقتصادية الفرنسية . وأصبح واضحا أن كلا من اتحاد مالى وتوجولاند والكاميرون كانوا على وشك الحصول على سياداتهم وأن يصبحوا أعضاء فى هيئة الأمم المتحدة . ولم يكن من المستطاع لأية مناقشة يجريها هوفويت مهما كانت قيمتها أن تقنع المتحالفين معه بأنه فى الامكان كسب أى شىء مادى باستمرارهم فى حالتهم الاعتمادية على فرنسا . ولو أنهم أرادوا الابقاء على مساواتهم مع كل من مالى وأقاليم الوصاية فانه من الواجب عليهم أن يسيروا على نهجهم .

وفى نهاية المطاف اضطر هوفويت بعد تردد أن يوافق على أن الأحداث قد تمكنت من القضاء على سياستهم . وفى يونيو من عام ١٩٦٠ م قدمت دول مجلس التوفيق وهى : ساحل العاج والنيجر وفولتا العليا وداهومى التماسا الى فرنسا تطالب فيه بمنحها الاستقلال فى أغسطس ولم يكونوا مضطرين حتى الى البقاء فى المجموعة الفرنسية . وبمجرد أن تبنت فرنسا مسألة عضويتهم فى الأمم المتحدة أصبح من الواجب عليهم أن يكونوا مستعدين للتفاوض حول اتفاقات المساعدات الدفاعية والاقتصادية والمسائل الثقافية مع حكومة باريس . وعلى هذا فانه بالرغم من المراوغات والشكوك والعوائق التى وضعت عن قصد فانه قد أمكن تحقيق الناحية المنطقية فى القانون العام ، اذ أن المجموعة الفرنسية قد انهارت واقعيا وفقا لما كانت تنذر به المتناقضات الكامنة فيها .

وفى عام ١٩٦٠ اتخذت ثمانى دول جديدة من أفريقيا الغربية الفرنسية مقاعدها فى قاعة هيئة الأمم المتحدة (وأصبحت تلك الدول تسعة حينما تركت السنغال اتحاد مالى وتم الاعتراف بها كدولة مستقلة . أما الدولة العاشرة فقد كانت موريتانيا وهى التى قدمت التماسا بالاستقلال الا أن باب هيئة الأمم المتحدة قد أوصد وقتيا — فى وجه عضويتها وذلك نتيجة لمعارضة المغرب التى اعتبرتها ملكا لها) . وقد أدت عوامل الضغط الداخلية المتشابكة التى انبثقت بالضرورة عن حكومة

ديمقراطية قامت فى عصر القومية علاوة على الحملات التى تنادى بالوحدة الأفريقية الشاملة التى قام بها كل من كوامى نكروما وأحمد سيكوتورى، أدت الى اجبار الزعماء الأفريقيين الفرنسيين الى المطالبة بوضع اجتماعى كان معظمهم ينبذه فى العهد السابق . الا أنهم ظلوا جميعا يعتمدون اعتمادا عظيما على المساعدة الفرنسية الاقتصادية والدفاع العسكرى . وقدر لهاتين السمتين أن تصبحا مميزتين لاستقلال تلك الدول وهو ذلك الاستقلال الذى كان يدعو دائما الى توجيه النقد من جانب الداعين للوحدة الأفريقية الشاملة ، وكانت معظم حكوماتهم تعتمد على تأييد التقليديين ، فأصبح ذلك هدفا آخر لهجمات الشباب التقدميين الذين كانوا يتوفرون بوجه خاص فى النقابات العمالية المتزايدة النمو وكذلك فى الدول الأفريقية العسكرية الحديثة أمثال غينيا وغانا ومالى . ولكن مهما بلغ قدر الارث الذى تركته الحضارة الفرنسية فلقد حملت تلك الدول الأفريقية التى ظهرت حديثا فى غرب أفريقيا الى مسرح القومية الأفريقية بالرغم من التردد الذى انتاب بعض شخصياتها البارزة ومن ذلك الوقت فصاعدا سيصبح من المقدر لشعوب تلك الدول أن تبحث عن مصيرها فى هذه المنظمة الافريقية .

الفصل التاسع

الحصون الأخيرة

اكتسح مد الدعوة الأفريقية السوداء افريقيا من شمالها وغربها أثناء خمسينات القرن العشرين ، وبالرغم من أن كلا من الجزائر وكينيا كانت مازالت جزائر بيضاء بارزة تمكن المد من غسلها وان لم يتمكن من اغراقها الا أنه كان من الواضح أنه فى أماكن أخرى فى كل من الشمال والغرب والشرق أنه بانتهاء خمسينات القرن العشرين كانت القوى الافريقية اما انها تمكنت من اكتساح الحكومات الاستعمارية أو أنها على وشك أن تفعل ذلك . وكانت تلك هى نقطة مواجهة القومية الافريقية ضد القوى الدفاعية فى أفريقيا الجنوبية . ففى ذلك المكان واجهت القومية الأفريقية نوعا آخر من المقاومة اذ أنها لم تعد تواجه مجرد حواجز استعمارية واهنة ــ وقد كانت كل من روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند تخضع جميعها اسميا تحت الحكم البريطانى الاستعمارى ولكنها كانت عمليا تخضع لحكم الأقلية البيضاء فيها . وكانت تلك الحكومات هى خطوط الدفاع الخارجية اما فيما وراء ذلك فكانت تقع الأقاليم البرتغالية وأنجولا وموزمبيق ومستعمرات التاج البريطانية وجنوب غرب أفريقيا ، وأخيرا جنوب أفريقيا ذاتها . ولقد ارتفعت فى ذلك المكان رايات الخطوط الدفاعية الأخيرة ضد الدعوة الأفريقية . ولهذا فانه قبل ان يعتبر أفريقيو القارة الافريقية أنفسهم أنهم قد تحرروا كلية يجب عليهم القضاء على هذه الخطوط الدفاعية أولا وانه سيتم كتابة الفصل الأخير فى تاريخ الثورة السياسية الافريقية حول هذه المعركة الطاحنة .

وكانت تتسم الحصون الدفاعية البيضاء فى أفريقيا الجنوبية بضخامتها وارتفاعها الشاهق ، الا أنها لم تتخذ طابعا موحدا ، فلقد كشفت المناطق الواقعة فى داخل تلك المنطقة عن تناقضات حادة فكانت

المستعمرات البرتغالية تعتبر أقاليم برتغالية بحتة . وفى بعض الأحيان كان يشجع فيها الاختلاط الجنسى بين الأجناس المختلفة وهى سياسة ينبذها جيرانهم الذين يعيشون فى جنوب افريقيا . فى حين أن جنوب افريقيا كان مازال يخضع للدعوى القائلة فى هيئة الأمم المتحدة بأنه مسئولية عالمية ورثتها (أى هيئة الأمم المتحدة) من هيئة انتداب عصبة الأمم المتحدة ـ وبالرغم من اندماجه فى داخل جنوب افريقيا الا أنه أظهر دلائل على أنه يلعب دور حصان طروادة . ومن الممكن لمستعمرات التاج البريطانى أن تلعب نفس الدور ولكن من زاوية مختلفة ذلك لأنها مازالت تخضع لحكم الحكومة البريطانيةالتى تعتبر مسئولة أمام هيئة انتخابية اتجهت ـ بتردد ـ حينذاك للوقوف ضد الروح التى يتسم بها المستعمرون ـ وأدى هذا الى الابقاء على اتحاد جنوب افريقيا ذاته باعتباره النواة الحقيقية للقومية الافريقية البيضاء .

ولكن أفريقيى الجنوب لم تكن على أبصارهم غشاوة تجاه ما يدور فى النصف الجنوبى من القارة . وكانت معظم الجالية المتحدثة باللغة الانجليزية مازالت غير متأثرة أو مهتمة بوجه خاص بما كان يحدث . ولهذا استمر أفرادها فى استثمار أموالهم وقضاء حياتهم فى سلام اعتقادا منهم بأن مثل تلك الأحداث لا يمكن لها ان تؤثر على مجتمعهم على وجه الاطلاق . وعلى النقيض من ذلك كان الافريكانرز يفهمون الأوضاع بوعى عميق . اذ أن استقلال الهند فى عام ١٩٤٧ قد أشعرهم بصدمة خاصة حينما كان مالان مضطرا الى أخذ صورة له وهو بجانب البانديت نهرو فى اجتماعات الكومونولث ولكن الهند كان يفصلها المحيط عن بلادهم . وحينما حصل ساحل الذهب على وعد بالاستقلال فى نفس القارة التى يعيشون فيها أصبح شعورهم بالفزع كما لو أنه كان جرحا فى جسدهم . وخلال أعوام قلائل تلا ذلك ازدياد فى قوة الدفع نحو الاستقلال الأفريقى اكتسح أفريقيا الى ما يقرب من نهر الليمبوبو .

وأدرك الأفريكان أنه عندما يرى السكان الأفريقيون فى جنوب أفريقيا الرجال السود فى الأنحاء الأخرى من القارة يحكمون بلادهم بأنفسهم ، سيزدادون استياء لابعادهم عن أى نوع من المشاركة فى حكومة جنوب افريقيا . وفى نفس الوقت أدرك الحزب القومى أنه كان يمثل اقل من نصف الجالية البيضاء فى جنوب افريقيا . وفى أوائل خمسينات القرن العشرين على وجه الخصوص ، كان ذلك الحزب يعيش فى رعب دائم لئلا يتم تنحيته عن الحكم عن طريق الحزب المتحد المعارض أو نتيجة لمعاونة عوامل الانشقاق بين صفوفه وهى تلك السمة التقليدية التى كانت

تتسم بها سياسات جنوب أفريقيا . وازداد هذا الخوف نتيجة لاعتقاد الأفريكان بأنه من المحتمل أن تمنح الجالية المتحدثة بالانجليزية امتيازات لغير الأوروبيين فتفتح بهذا انشقاقا في الجبهة البيضاء تؤدى بالضرورة الى السيطرة السوداء .

وكانت الأحداث فى النصف الشمالى من القارة تعتبر بمثابة برهان مخيف على حقيقة هذا التهديد .

ولكن القوميين عرفوا بالضبط ما يجب أن يفعلوه وكانت تلك هى ميزتهم العظيمة التى يتفوقون بها على معارضيهم سواء من البيض او السود . فبينما كان الآخرون يتناقشون ويبحثون ويجربون كان القوميون يركزون نظرتهم مباشرة على أهدافهم ويرفضون أن ينحرفوا عن طريقهم بفعل الشكوك أو الانتقادات أو المعارضة .

وكان هدف القوميين ذا حدين ، فكان عليهم **أولا :** أن يدعموا أقدامهم فى السلطة بدرجة تجعل من المحتمل بقاء الحد الأدنى من احتمال الهزيمة فى المستقبل ممكنا فقط . وترتب على هذا تعبئة جميع قوى القومية الافريكانية ضد الجالية المتحدثة بالانجليزية من أجل جعل كفة الميزان الدستورى فى جانبهم الى أقصى حد ممكن ، مستغلين الحد الأقصى من السلطات فى معاملة هؤلاء الذين قد يقللون من شأن سيادة الجنس الأبيض . **وثانيا :** كانوا يهدفون الى وضع استراتيجية ينتهجونها فى السياسة العنصرية من شأنها أن تمكنهم من ازالة تهديد الادعاءات السياسية الافريقية التى بدونها يمكنهم تحطيم القوى العمالية الأفريقية التى كان يعتمد عليها المجتمع الأبيض .

وبنهاية عام ١٩٥٠ م كانت قد وضعت الأسس اللازمة اذ أن قانون تجميع المناطق وقانون تسجيل السكان وقانون حق المواطنة وقانون الزواج المختلط وتعديل قانون الدعارة وقانون الضغط على الشيوعيين كانت كلها بمثابة قاعدة راسخة يمكن الانطلاق منها . وأعطيت للحكومة المزيد من السلطات على الجماعات المعارضة وأفراد المواطنين تفوق مثيلتها فى أية دولة أخرى تدعى بأنها دولة ديمقراطية . ووجهوا تحذيرا واضحا بأن جنوب افريقيا سيصير أساسا مجتمعا أفريكانيا وأنه سيتم الفصل التام بين المجموعات العنصرية التى تعيش فيه وأصبح من المقدر أن يتم الاعتراف بالأفريكان على أنهم سكان جنوب افريقيا الأصليين ، ولا ينطبق هذا على جميع الأفريكان بل على هؤلاء فقط الذين يقبلون العقائد الأساسية للدولة الأفريكانية التى وضعها كل من الحزب وحكومته . أما الباقون وهم

المتحدثون بالانجليزية ومحاربو البدع الأفريكانية والأفريقيون والملونون والآسيويون فيعتبرون مجرد مقيمين فى الدولة وتخضع حياتهم الفردية والجماعية لارادة المملكة الأفريكانية .

ومن الناحية السياسية كان هناك نوع من العوائق الذى يقف بين القوميين الأفريكان وأهدافهم . اذ ان المعارضة الرسمية التى كان ينظمها الحزب المتحد كانت تتكون من عناصر متباينة متصارعة لم يكن من المحتمل أن تكون حاجزا موحدا مهما كان له من صفات فى مواجهة سياسة السيادة البيضاء التى كانت تكمن تحت جميع الاجراءات التى كان يتخذها القوميون . وكانت وجهات النظر التقدمية والتحررية تروق لنسبة ضئيلة فقط من الهيئة الانتخابية،البيضاء فى حين أن وجهات النظر غير الأوروبية لم يكن لها فى الواقع اية وسيلة دستورية تعبر بها عن نفسها .

وكان العائق الرئيسى الذى يقف أمام تقدم القوميين عائقا قانونيا أكثر مما كان سياسيا ، اذ أن الافريكان كانوا يكنون احتراما عميقا لتقاليدهم القانونية الرومانية الهولندية . ولكن كانت تلك الفكرة لدى الكثيرين منهم لا تنطبق الا على المجتمع الأبيض . أما مبدأ حكم القانون الذى حمله معهم البريطانيون الى جنوب افريقيا فى أوائل القرن التاسع عشر وتطبيقه على جميع المواطنين بغض النظر عن اللون كان يعتبر غريبا عن التقاليد الأفريكانية . ولم يكن يعترف بهذا القانون الا بريطانيو جنوب افريقيا الذين وجدوا فيه حماية كاملة لمصالحهم الاقتصادية كما اعترف به الأفريكان الذين كانوا يدركون المبادىء القانونية الديمقراطية الغربية . أما بالنسبة للقوميين الذين وجدوا أن حكم القانون يعوق معتقداتهم العنصرية الأفريكانية فقد وجدوا من الواجب القضاء على هذا المبدأ . وعلى هذا قضت حكومتهم خمسينات القرن العشرين فى استغلال مستمر لسلطاتها السياسية فى تغيير أى قانون قد يعترض طريقها ، وفى وضع التشريعات التى توفر لها السلطات التى تمكنها من السيطرة على تصرفات دور القضاء .

وأوضح مثل على هذا التصميم على استخدام سياسة القوميين الاندفاعية لاجتياز جميع العقبات يمكن مشاهدته فى المجهودات الطويلة الأمد التى بذلت من أجل شطب أسماء ناخبى مدينة الكاب الملونين من قوائم الانتخابات . ولقد قوى موقف القوميين من تصميمهم هذا نتيجة لفعل الجاذبية التى اتسمت بها المميزات السياسية متحدة مع الأيديولوجية والعنصرية .

ولقد تدعم حق غير الأوروبيين فى مقاطعة الكاب فى الادلاء بأصواتهم بنفس الشروط التى يدلى بها الأوروبيون بأصواتهم وذلك باصدار قانون البرلمان الانجليزى فى عام ١٩٠٩ م الخاص بانشاء اتحاد جنوب افريقيا. وكان على كل مقاطعة أن تحافظ على حقها فى اصدار قوانينها ولم يكن يوجد فى مقاطعة الكاب أية تفرقة عنصرية فيما يختص بالكفاءة اللازمة من أجل التصويت . وكان حق الانتخاب مفتوحا أمام جميع الرجال الذين يتمكنون من اجتياز شروط خاصة بالملكية والحالة التعليمية . وحينما أعطيت النساء الأوروبيات حق الادلاء بأصواتهن وألغيت جميع الكفايات المتطلبة من الناخبين الأوروبيين من الرجـال فى بداية ثلاثينات القرن العشرين تم الاحتفاظ بالقيود الموضوعة على غير الأوروبيين ، فلم يمتد الامتياز ليشمل النساء الأفريقيات أو الملونات فى حين كان على الرجال غير الأوروبيين أن يحققوا الكفايات المتطلبة سابقا .

وبالرغم من حقيقة أن اعفاء الناخبين الأوروبيين من شرط الكفايات ومنح النسـاء الأوروبيات تلك الامتيازات الانتخابية مما ادى الى ازدياد نسبة الناخبين الأوروبيين الى حد كبير بالنسبة لغير الأوروبيين فانه مع هذا لم تخمد جهود الحملة التى تهدف الى الغاء قيد الناخبين الأفريقيين، ومما هو جدير بالملاحظة فى هذه المرحلة أن كلا من هيرتزوج بوصفه زعيما للقوميين ورئيسا للوزراء ومالان الذى تلاه فى الحكم كانا مصممين على التأكيد للجالية الملونة بأنهما لن يخاطرا أبدا بحقوقهما الانتخابية . وكان كل من الرجلين يعتقد بأن الملونين يشـكلون الطبقة الدنيا من المجتمع الأوروبى .

وبلغت الحملة التى شنت ضد ادلاء الافريقيين بأصواتهم ذروتها فى عام ١٩٣٦ م حينما أدى الاتفاق الذى تم بين كل من هيرتزوج وسمطس الى تمكين البرلـان الأبيض من شطب جميع الأفريقيين من الجـداول الانتخابية العادية . وتعويضها لهذا سمح لأفريقيى مقاطعة الكاب بانتخاب ثلاثة أعضاء من البيض فى جدول انتخابى منفصل . وقد تم تحقيق هذا التعديل الدستورى بنفس الطريقة التى وضع بها القانون ، أى أثناء حضور غالبية تقدر بثلثى أعضاء المجلسين فى اجتماع مشترك .

وبحلول خمسينات القرن العشرين كانت التأكيدات التى كانت قد أعطيت فى الماضى للملونين قد أصبحت فى طى النسيان بالنسبة لمعسكر القوميين . وكان هدف الحزب القومى هو ابعاد كل نفوذ غير أوروبى عن البرلمان سواء أكان ذلك ناتجا عن اختلاط غير الأوروبيين بالأوروبيين أو نتيجة للتمثيل المباشر للأفريقيين . ولكن حركته قد شلت وقتيا بعد

انتخابات عام ١٩٤٨ م نتيجة لاعتماده على حزب الأفريكان بزعامة هافنجا، ولكن بعد انتصاراته التى احرزها فى الانتخابات التى أجريت فى جنوب غرب أفريقيا فى عام ١٩٥٠م وامتصاصه فيما بعد لحزب الأفريكان أصبح مستعدا للتقدم نحو أهدافه . ولما كان معظم الناخبين الملونين يؤيدون الحزب المتحد المعارض فان شطبهم كان يعنى فى نفس الوقت تقوية مركز القوميين الانتخابى وازالة الاهانة الموجهة ضد المجتمع الأبيض .

وكانت الصعوبة تكمن فى أنه لم يكن هناك احتمال ضمان غالبية الثلثين التى كانت متطلبة . ولم يكن الحزب المتحد يهتم روحيا عما اذا كان الملونون سيدلون بأصواتهم أم لا ولكنه كان يعرف بأنه سيفقد بعض مقاعد مقاطعة الكاب اذا ماشطبت اسماء الناخبين الملونين . ولهذا أصبح من المتوقع لأعضاء الحزب المتحد أن يمنعوا القوميين من ضمان الأغلبية المتطلبة دستوريا .

وبمجرد ما أن اصبح معلوما فى أوائل عام ١٩٥١ م أن القوميين كانوا يبحثون عن الوسائل التى يحتالون بها على انعبارات الدستورية الحصينة أصبح واضحا أن هناك اهتماما أكثر عمقا بين الجمهور الأبيض بوجه عام يفوق ذلك الاهتمام الموجود فى الحزب المتحد ذاته . ومما لا شك فيه انه كان هناك بعض الخوف من أنه لو أحرزت تلك الحركة القومية النجاح فانها ستفتح جبهة جديدة لمهاجمة مساواة اللغة الانجليزية باللغة الأفريكانية ذلك لأن المساواة اللغوية كانت محصنة بنفس الطريقة التى حصن بها الامتياز . وأصبح واضحا ايضا لدى الجالية البريطانية أنه بمجرد ما أن يمسك القوميون بزمام الحكم ويتمتعون بسلطان تنفيذ القانون فانه لن يبقى لديهم أية حماية لمصالحهم الخاصة .

وعلى هذا انبثقت على الفور حركة غير حزبية هدفها حماية الدستور واصبحت تلك الحركة معروفة باسم « حامل لواء الشعلة » بزعامة أحد المحاربين البحريين المسمى « البحار مالان » وأحد رجال البوير المحنكين القدامى القائد أ.ج. ديلاراى . وكانت رسائل تلك الحركة هو تنظيم مواكب ضخمة ومظاهرات دفاعا عن الدستور . وسرعان ماحصلت على تأييد عظيم حتى أن زعماء الحزب المتحد انتابهم الخوف من أن تنافسهم . الا انه بالرغم من استمالتها للجماهير وبالرغم من التأييد المالى الذى تحصل عليه من شركة تعدين « أوبنهيمر » الضخمة لم تحقق « حامل لواء الشعلة » أية نتائج عملية اذ انها سرعان ما وقعت فى فخ من القيود، وذلك بتوقيعها اتفاقا وديا أدى الى شل اى حركة معارضة . وكان الموظفون الحكوميون السابقون يتوقعون السير فى مسيرة شعبية فى ذكرى

العلمين الا أن هذا العرض قد رفض . ولما كان زعماء حزب حامل لواء الشعلة يخشون لئلا تشاهد آثار اجحاف المجتمع الأبيض فى معاملتهم مع غير الأوروبيين مما دفعهم الى اقامة الحصـــون والمناورات فانهم كانوا يفقدون على الدوام شعور الاحترام من كل من صديقهم وعدوهم على السواء . وكشف حزب « حامل لواء الشعلة » عن وجود اهتمام متفشى حول موقف القوميين من الدستور كما سيبدو فى الحركة التالية التى قام بها نساء الشاش الأسود ، الا ان الحكومة لم تثبط همتها مثل هذه المظاهرات بل ومن المحتمل أن آثارها الباقية الدائمة كانت عبارة عن ازدياد ادراك دول ما وراء البحار لشعور اللامبالاة الذى يكنه القوميون تجاه المبادىء الديمقراطية .

وكان مازال أمام حكومة مالان أن تتغلب على الحواجز القانونية ، فحينما اقترحت مشروع قانون الفصل بين الناخبين فى التمثيل السياسى فى عــام ١٩٥١ م ثم تمكنت من اصــدار القانون الخاص به عن طريق الاجراءات البرلمانية التى تمت بفضل الحصول على الغالبية البسـيطة وجدت محكمة الاستئناف أن هذا القانون يتعدى مجال سلطاتها وعلى الفور ادعت الحكومة بأن اصدار هذا الحكم قد قلل من شأن ســيادة البرلمان وبعثت فى الأذهان الشكوك القائلة بأن سلطات جنوب آفريقيا كانت مقيدة بالقانون البريطانى . ولهذا قام الدكتور ت.أ. دونجى وزير الداخلية حينذاك والمسئول عن شطب أسماء الناخبين الملونين — قام بتقديم مشروع قانون المحكمة البرلمانية العليا فى سنة ١٩٥٢ م من أجل اعطاء البرلمان الســلطات التى تمكنه من ممارسة حكمه على محــكمة الاستئناف . وللمرة الثانية اعلنت المحكمة أن هذا القانون غير شرعى على أســاس أن هدفه الوحيد هو الاحتيال على مسئوليات الحــكومة الدستورية .

وبدا أن مالان كان يميل الى قبول حكم المحكمة عند هذه المرحلة بالذات وقد كان مالان قوميا من مقاطعة الكاب أقل تعصبا فى العادة من قوميى الترانسفال أو دولة أورانج الحرة . زد على ذلك أنه قد أصبح حينذاك رجلا عجوزا تسيطر عليه الخرافات واكثر اهتمــاما بالرأى الخارجى عن زملائه الأصغر منه سنا . وقد خاض غمار المعركة الانتخابية فى سنة ١٩٥٣ م وجعل مسألة « سيادة البرلمان » تحتل دورا هاما فى هذه المعركة . الا انه فى العام التالى فانه نتيجة لنصره الانتخابى الذى تمكن القوميون عن طريقه من زيادة كل من عددهم ومقاعدهم وأصواتهم ، اعتزل مالان الحكم . وبعد قيام معركة بين قوميى الشمال والجنوب

تمكن جوهانز ستريجدون الترنسفالى من احاقة الهزيمة بـ ت.ا. دونجى من مقاطعة الكاب فى معركة تولى الحكم . ولم يكن من المحتمل « لاسد روترسبرج » المكشر عن أنيابه والحاد الانفعالات (لأن تلك كانت سماته) أن يلقى بالا للدقة القانونية بنفس القدر الذى كان يلقيه سلفه الأكثر لينا . فلقد كان جمهوريا حازما لخص وجهة نظره العنصرية فى جملة مختصرة ألا وهى « اما أن يسيطر الرجل الأبيض واما أن يحل محله الرجل الأسود ... » .

وسرعان ما انهى ستريجدون المعركة مع دور القضاء فشد من أزر محكمة الاستئناف وزاد اعضاءها من خمسة الى أحد عشر وبعد ذلك عضد من مركز الشيوخ فضخم من عدد أعضائه الى أكثر من الحد اللازم فجعلهم تسعة وثمانين عضوا بدلا من ثمانية وأربعين عضوا وقد مكنه هذا من عقد اجتماع مشترك من المجلسين ، وضمان الغالبية المتطلبة بنسبة ثلثى الأعضاء والحصول على الموافقة القانونية من محكمة الاستئناف على ما يقوم به من أعمال . وشطبت أسماء الملونين من القائمة الانتخابية العادية وحصلوا على قائمة خاصة بهم تعطيهم الحق فى انتخاب اربعة أعضاء من البيض لتمثيلهم فى الجمعية كما أعطوا الحق فى تكوين مجلس شئون الملونين تحت رعاية ادارة فرعية لشئون الملونين تابعة لادارة شئون المواطنين الأصليين . وأصبح ملونو مقاطعة الكاب معزولين عزلا تاما عن المجتمع الأوروبى الذى كان مسئولا عنهم . وأصبح حينذاك فى الامكان اعادة مجلس الشيوخ الى حجمه السابق فى حين أن الحزب المتحد كان مضطرا الى أن يكيف نفسه مع مستقبل يفقد فيه عددا من مقاعد مقاطعة الكاب لصالح القوميين فى الانتخابات التالية .

وهذه المعركة التى دارت حول الدستور لها مغزاها العميق لأنها كشفت لأول مرة طبيعة تصميم القوميين الصلبة نحو تكوين مجتمع جنوب أفريقيا بالصورة التى يرونها ولقد فشلت المعارضة المنظمة فى مواجهة هذا التحدى وفقدت روحها السياسية وبما أنها قد برهنت عن عجزها فى اقامة جبهة دفاعية عسكرية لها مبادؤها حينما كان كل من الدستور والقانون وحقوق المواطنين تأكلها النيران خرجت من المعركة وقد أصابها العجز . ولم يكن فى امكانها على الاطلاق أن تقوم بأية معارضة جادة فى مواجهة خطط القوميين . وحينما حان الوقت الذى ازداد فيه القوميون تقدما ضد الحصون البيضاء الواهنة الباقية لم يكن يسمع الانسان حتى ولو مجرد همس من المعارضة — وكان يشمل الحق الانتخابى البالغين من العمر ثمانية عشر عاما فى عام ١٩٥٨ ، وفى ١٩٦٠ شطبت أسماء الأعضاء الممثلين

الأفريقيين وفي عام ١٩٦١ تمكن الأفريكان من اكتساب جمهوريتهم واخراج دولتهم من مجموعة الكومنولث في نفس الوقت ولما كان القـــوميون يقومون على الدوام باقامة أسس التعليم الافريكاني القائم على ماكانوا يسمونه بالمثالية المسيحية القومية ، بل وتصميمهم في بعض المناطق على ارسال الأطفال الى المدارس التي تبث مبادىء الأفريكان في الوقت الذي كانت فيه كنيسة الاصـــلاح الهولندية ذات الصبغة الدينية المتزمتة الضعيفة الأفق تزيد من سيطرتها على السياسة الاجتماعية القومية أصبح من الواضح أن جنوب أفريقيا يتحول الى مجتمع كامل من الأفريكان . وكان يقف خلف الكواليس جمعية البرويدبوند القوية وهي تلك الجمعية السرية التي تعهدت بفرض ممارســة المثل الأفريكانية والتي احتفظت بالسيطرة المنفردة على السياسة العامة عن طريق عضويتها التي كانت تشتمل على أبرز الشخصيات الذين يحتلون مناصب لها سلطانها .

ولهذا فلقد كان الأفريكان يقلبون بسرعة مدهشة نتائج حرب البوير رأسا على عقب من كل من الناحيتين السياسية والاجتماعية ـ أما من الناحية الاقتصادية فقد كانت أعنة الأمور مازالت تقبض عليها الأيادي البريطانية بقبضة من حديد مع وجود نصيب كبير من السيطرة النهائية في كل من لندن ونيويورك ولقد أدرك الأفريكان هذا التناقض وبالرغم من أن اهتمامهم الرئيسي ظل يتركز على الزراعة الا أنهم بذلوا أيضـــا جهودا ايجابية لكي يوطدوا أقدامهم في كل من المال والصناعة .

ولقد اظهر بنك الفولكسكاز الأفريكاني وشركات التمويل مثل شركة « السامبو » بالاشتراك مع بعض المصـــانع الصغيرة وشركات التأمين أظهرت المجهودات التي بذلها مجتمع الأفريكاني من أجل تحطيم السيطرة الاقتصادية البريطانية ، ولكن لم يحصلوا الا على نفوذ ضئيل ذلك لأن الافريكاني الصميم ظل أساسا عضوا في مجتمعه المنعزل البعيد يراوده الشك في علاقاته مع الناس الذين لا يقبلون وجهة نظره في الحياة الضيقة المتعصبة .

ولم يبذل الحزب المتحد الذي يمثل المعارضة الرسمية الا القليل من الجهود في اعاقة السيطرة المتزايدة للمثل الافريكانية على المجتمع الأبيض . ولهذا فان هذه القطاعات من المجتمع الأبيض ، التي كانت تتمتع بدرجة من النظرة التحررية قد أجبرت على البحث عن وسائل أخرى للمعارضة . وبمجرد ما ان اقتنع التحرريون بالنتائج التي أسفرت عنها انتخابات عام ١٩٥٣ م في أنه ليست هناك أية فرصة في الرجوع الى الوسائل التي استخدمها كل من سمطس وهوفمير ، هؤلاء التحرريون

الذين كانوا قد أيدوا الحزب المتحد فى الماضى ، قرروا بأنه يجب عليهم انشاء حزب منفصل اسمه « حزب الأحرار » واستهلت مارجريت وويليام بالينجر اللذان كانايمثلانالأفريقيين فىالبرلمان والكاتب «آلان باتون» الحركة الأولى الا انهم لم يجدوا الا استجابةضئيلة منغير الأوروبيين فقد كانالوقت متأخرا جدا لمبدأ التحرر . وبدا حق الانتخاب المعدل الذى اقترحه الحزب الجديد لكل من البيض وغير البيض على السواء بمثابة خطة فاترة بمقارنتها بسياسة الانتخاب العام . وكان بعض البيض — وعلى وجه الخصوص حزب مؤتمر الديمقراطيين الذى كان يتكون معظمه من أعضاء سابقين أو متعاطفين مع الحزب الشيوعى كانوا يؤيدون فعلا المطالب الخاص بحق انتخاب الشباب زد على ذلك أن معظم أعضاء حزب الأحرار كانوا من عائلات ثرية بيضاء ، ولم يكن متوقعا منهم أن يتعاطفوا مع الأفكار الشبيهة بالاشتراكية التى أصبحت تسرى الآن بين غير الأوروبيين . وبعد عدة مشاجرات خاصة بين قطاعى مقاطعة الكاب ومقاطعة الرائد. تقدم حزب الأحرار بحلول عام ١٩٥٩ نحو قبول حق الانتخاب العام . ولكن بالرغم من أنهم كانوا يشكلون واحدة من الهيئات التى تكشف النقاب عن استبداد سياسة التفرقة العنصرية الا أنهم لم يصلوا على الاطلاق على اتفاق مع القوى التقدمية الحديثة التى انبعثت بين غير الأوروبيين كرد فعل طبيعى لسياسة التفرقة العنصرية .

وفى ناتال تكون أيضا حزب جديد بوحى من هيتون نيكولز عضو مجلس الشيوخ السابق والرجل الدبلوماسى ولكن حزبه المسمى بحزب الاتحاد الفيدرالى الذى كان يقوم على احياء فكرة اقامة بناء فيدرالى بين المقاطعات ، لم يمارس على وجه الاطلاق نفوذا عظيما على سياسيات جنوب أفريقيا ، وفى ذلك الوقت كان حزب العمال القديم ينهار بسرعة عظيمة بعد ان أدار ظهره عن ماضيه العنصرى . وقام كل من أليكس هيبل وليولوفيل بشن أعنف الهجمات البرلمانية تأثيرا ضد الحكومة الا أن هذا الاتجاه ادى الى فقدهم التأييد الانتخابى . وبعد انتخابات عام ١٩٥٨ لم يعد فى البرلمان أى أعضاء عماليين على الاطلاق .

ولكن مع هذا استمر بذل المحاولات من أجل التوحيد بين حملات الهجوم على مبادىء التفرقة العنصرية وبين الحصول على التأييد الانتخابى . وفى عام ١٩٥٩ انشقت حفنة من الأعضاء الأكثر تحررا عن الحزب المتحد لتكون حزبا تقدميا ولقد وقفوا من أجل نفس الآراء تقريبا التى كان يقف من أجلها حزب الأحرار اساسا خاصة فيما يتعلق بالكفاءة المتطلبة للحق الانتخابى . ولكنهم جميعا فقدوا مقاعدهم فى الانتخابات التى أجريت فى عام ١٩٦١ باستثناء مسز « هيلين سوزمان » .

ولهذا فانه بنهاية خمسينات القرن العشرين كان القوميون قد سيطروا بقبضة من حديد على جنوب افريقيا البيضاء وكان كثير من قوانين تفرقتهم العنصرية ونظم استتباب الأمن التى اتخذوها تغتصب حرية المواطنين الشخصية بل وحتى حرية المواطنين البيض . ولكن لم تكن هناك أية قوة منظمة متحدة لمعارضتهم بالرغم من أن كثيرين من الشجعان والشيوعيين ورجال الدين والأحرار والاشتراكيين والاكاديميين رفعوا أصواتهم بالمعارضة وحاولوا تحسين الظروف لغير الأوروبيين ولكن القوميين كانت لديهم الحصافة الكافية فى أنهم لم يتحرشوا على الاطلاق بشكل جدى بالحياة الاقتصادية التى جعلت جنوب افريقيا البيضاء فى أيدى مجتمع أريستوقراطى وذلك لحاجتها للطاقة العاملة والهيئة الفنية والرأسماليين . ولما كان الاقتصاد يعتمد على الذهب الذى كان من الممكن استخراجه بواسطة جماهير محدودة المهارة ، لم تكن هناك ضرورة لايجاد قوة عاملة تمتاز بالكفاءة والأفكار الثاقبة كما هو الحال فى الدول الصناعية الأخرى ..ولكن كان من الممكن التعايش مؤقتا بين الصناعة الرأسمالية والنظام الاجتماعى الاقطاعى .

وفى نفس الوقت الذى كانت تخطو فيه القومية الافريكانية بخطى لا تلين نحو فرض سيادتها على المجتمع الأبيض كانت تعمل على الدوام على اجبار المجتمعات غير الأوروبية على اتخاذ موقف التبعية الذى كانت تحتفظ به لهم داخل اطار التفرقة العنصرية . ومنذ عام ١٩٥١ فصاعدا ، كشفت قوانين سلطات البانتو المتعددة النقاب عن تفكير القوميين الأساسى حول المكان الصحيح للأفريقيين فى جنوب أفريقيا ، فقد خلقت السلطات القبلية عمدا فى محاولة لاستعادة المجتمعات القبلية المنفصلة والنظم التقليدية . وأصبح من المقدر أن تمتد سلطاتهم الى هؤلاء الأفريقيين الذين يعيشون فى المدن ويعملون بها والذين أصبح من المقدر لهم أن يتم تجميعهم فى مجموعات تتخذ تقسيمات قبلية بقدر الامكان . ولقد دعم قانون تعليم البانتو الصادر فى عام ١٩٥٤ هذه الردة الى الحياة القبلية ، فحطم مدارس الارساليات الخاصة التى كانت تعلم الأفريقيين أفكارا خطيرة مثل المساواة البشرية وفرضت تعليما خاصا للأطفال الافريقيين عن طريق توجيهات الحكومة وهم فى أماكنهم فى مجتمع التفرقة العنصرية . وأوضح الدكتور هندريك فيرفورد وزير شئون الوطنيين هذه الأفكار بكل برود أثناء مناقشة مشروع قانونه فى عام ١٩٥٤ م حينما قال : « اننا نود أن نشبع المدرسين (والأطفال) — اذا كان لا بد من استخدام التعبير — ... بروحنا نحن فليس لهم ان يعتقدوا أنهم بمجرد ما ان تعلموا يمكنهم هجر شعبهم بحثا عن المساواة مع الأوروبيين .. »

وعلى هذا كان المنهج الدراسى يتركز على مواضيع فنية وتعاليم دينية وقبلية ولغتين قوميتين علاوة على « مكانة البانتو من مجتمع جنوب افريقيا » وكانت النتيجة المنطقية التى ترتبت على هذا هو أن منع قانون ابعاد التعليم الجامعى الصادر فى عام ١٩٥٩ قبول المزيد من غير الأوروبيين فى جامعتى الكيب تاون « والويت ووتر ساند » اللتين كانتا تزاولان سياسة التفرقة العنصرية العمياء فيما يختص بتقييد الطلبة فيهما ، واقام جامعات جديدة ليس فقط لكل جماعة غير أوروبية بل وأيضا لكل قبيلة على حدة وأصبح التاريخ القبلى واللغات والحضارة اسسا للتعليم فى كل معهد يخضع خضوعا كاملا لسيطرة الوزير .

وبالرغم من سياسة العودة الى الكفور هذه علاوة على محاولة السيطرة على عقول الجيل التالى كان القوميون يدركون تماما أن عددا كبيرا من الافريقيين سيظلون على علاقة شخصية بالمجتمع الأبيض لأنه مهما أصدرت من قوانين لن يمكن الاستغناء عن القوى العاملة الافريقية الجماهيرية الموجودة فى المدن اذا ما قدر لاقتصاديات المجتمع الأبيض أن تظل على قيد الحياة . ولكن الاتصال بالمجتمع الأبيض حمل معه الشعور بالاستياء وبث أفكارا خطيرة فى نفوس الأفريقيين — ولهذا وجب فرض الانفصال ولو على الأقل خارج ساعات العمل .

أولا : كان من الضرورى تحطيم آخر تراث مما لايزال باقيا من القانون البريطانى اذ أنه كان من المعترف به قانونا السماح بالفصل بين وسائل العيش على شرط تيسير تسهيلات متساوية للأجناس المتباينة ولكن لم يكن لدى القوميين أية نية فى توفير تسهيلات متساوية حينما فرضت اجراءات التفرقة العنصرية التى اتبعوها بالانفصال بالقوة . ولهذا تغلبوا على العائق القانونى باصدار قانون جديد آخر عام ١٩٥٣ اطلق عليه « قانون الفصل بين وسائل المعيشة » سمح لهم بتوفير تسهيلات منفصلة للأجناس المختلفة دون الضرورة الى جعلها متساوية .

وبعد أن خلق القوميون هذه الحماية القانونية الجديدة اصبح فى امكانهم شن هجوم على عادة الاتصال الاجتماعى بين كل من الأفريقيين والأوروبيين فى المدن . ولقد بذل أعظم مجهود يستحق الملاحظة فى مدينة جوهانسبرج حينما تم ازاحة مجتمع افريقى كامل كان يعيش لسنوات عديدة فى المدينة المعروفة باسم مدينة صوفيا — تم ازاحتهم بالقوة الى منطقة جديدة يطلق عليها « ميدولاندز » أى أراضى الحشائش . حقيقة ان وسائل العيش فى المقاطعة الأخيرة كانت أكثر نظافة وأكثر حداثة وأكثر اتساعا بوجه عام عما كانت عليه فى مدينة صوفيا ولكن بينما كان مسموحا بالملكية الحرة فى المدينة القديمة كانت محرمة فى المدينة الحديثة كما أن

اراضي الحشائش كانت أكثر بعدا عن أماكن العمل وعملية النقل كانت اجبارية . ومن المحتمل فوق هذا وذلك ان مدينة صوفيا قد طورت طبيعتها بحيث أصبح يمتزج فيها الهنود والملونون بالافريقيين ليكونوا برهانا حيا على امكانية وجود مجتمع متمدين من غير الأوروبيين المنفصلين عن قبائلهم وكانت تلك الحقيقة بالنسبة للقوميين تهدم نظرية التفرقة العنصرية باكملها كما أنها كانت تشجع على حدوث اضطرابات خطيرة ، ومن ثم استبدل فيرفورد هذه المدينة بصفوف من المنازل النظيفة المتشابهة الضيقة التى يسهل السيطرة عليها وحراستها وقد كان ذلك هو مفهومه عن المكان الذى يجب أن يسمح فيه بحياة الافريقيين المتمدينين .

ولكن طالما أن الافريقيين كانوا مايزالون فى المدن فانه كان هناك خطر دائم من احتمال حصول اتصال اجتماعى بين البيض والسود . وقد كان من أحد الأسباب التى أدت الى طرد الافريقيين من مدينة صوفيا هو أن المدينة كانت تنفصل عن منطقة البيض بطريق واحد فقط ، وكانت منطقة البيض هذه يسكنها أناسا فقراء من الافريكانرز الذين يحاولون أن يغيروا حياتهم من حياة الريف الى حياة المدينة . ولم يكن بعض هؤلاء البيض يقتصرون فقط على حسد سكان المنازل القليلة المعدودة التى تفضل منازلهم فى مدينة صوفيا بل انهم أيضا وجدوا انه من الأفضل لهم اقتصاديا أن يعبروا الطريق من أجل شراء احتياجاتهم . وبدأ هذا التصرف بالنسبة للقوميين على أنه يضع شعبهم فى مكانة لا تزيد عن مجرد المساواة مع غير الأوروبيين . ولكنهم كانوا أكثر اهتماما بالاختلاط الاجتماعى الذى حدث فى منازل قليل من الأثرياء البيض الذين كانوا يعتقدون فى وجهات نظر تحررية متباينة . ولقد بذل فى هذا المكان محاولة مقصودة لممارسة المساواة الاجتماعية التى لم تكن منبوذة لدى المؤمنين بسياسة التفرقة العنصرية فقط بل انها قد تقود الى تنظيم عملية تقويض النظام السياسى .

وكان يكمن مباشرة تحت سطح هذا العداء الموجه ضد الاختلاط الاجتماعى بين الاجناس خوف الأفريكانرز الجنسى المتعمق الجذور . فلقد شعر مجتمع الافريكانرز بالضيق بعد اصدار التعديل الخاص بقانون الدعارة الذى يحرم الاتصال الجنسى بين كل من البيض وغير البيض مما كان من شأنه أن أدى الى تعريض الافريكانرز بدرجة تفوق ما يتعرض له البريطانيون من تحطيم هذا القانون ، وازدادت المحاكمات تدريجيا وبلغت فى المتوسط ما يزيد عن ثلاثمائة محاكمة سنويا . وكان ذلك برهانا

واضحا على ما كان شائعا فى جنوب افريقيا من أن عددا كبيرا من الرجال البيض لم يكونوا فقط بعيدين عن ممارسة سياسة التفرقة العنصرية فى حياتهم الخاصة بل وأيضا كانوا يتمتعون بعلاقات جنسية مع النساء غير البيض ــ وأن معظم هؤلاء الرجال كانوا من الافريكان بل وان بعضهم كان من القوميين . وفى الواقع كان يبدو كما لو أن هناك نوعا من العلاقة بين الازدراء الصارخ الذى يكنه القوميون تجاه غير البيض وبين اجتذابهم نحو نسائهم من أجل قضاء متعة جنسية وقتية .

وحاولت الحكومة أن تغطى هذه اللمحة الواضحة فى طبيعة مجتمعها الحقيقية بتوجيهها اللوم الى التحرر فى ممارســة العلاقات الاجتماعية المختلطة التى تؤدى الى التهجين . وحصلت الحكومة على سلطات منع الاتصال الاجتماعى بين البيض والسود باصدار تعديل فى عــام ١٩٥٧ لقانون الوطنيين الأصليين ، وفى نفس الوقت وسعت من مفهوم التهمة الاجرامية بحيث غيرتها من الاتصال الجنسى الحقيقى الى أى عمل اباحى أو عمل يخرج عن اللياقة .

واهتمت الحكومة أساسا أيضا بمركز قطاع الافريكان الأكثر فقرا الذى كان يحث الحكومة القومية على توسيع هوة الانفصال فى توظيف كل من العمال الأوروبيين والافريقيين . فمنذ عشرينات القرن العشرين استغلت الحكومات ســلطاتها فى الخدمات العامة وضغطها على أصحاب الأعمال الخاصة لحل مشكلة « فقراء البيض » واقامة هوة لا يمكن اقامة جسر عليها بين الوظائف الميسرة لكل من العمال البيض والسود . ولكن مع تقدم التصنيع بزغ الى حيز الوجود خطورة احتمال برهنة بعض العمال السود على تفوقهم فى الذكاء والمهارة على بعض العمال البيض . ولهذا أصبح أصحاب الأعمال يفضلونهم فى شغل المناصب الأفضل . وأزال قانون التوفيق الصناعى الصادر فى عام ١٩٥٦ م هذا الخطر بمنح وزير العمل سلطة الاحتفاظ كلية بفئات معينة من الوظائف لجماعة جنسية واحدة . وعمل نفس هذا القانون على التفرقة الاجبارية بين عمال البيض والملونين فى نقابات عمالية منفصلة . ولما لم تكن النقابات العمالية الافريقية قد تم الاعتراف بها رسميا فى حين أن قانون عمل الوطنيين الأصليين فى عام ١٩٥٣ نص على اعتبار اضراب الافريقيين تهمة اجرامية . فلقد أصبحت كرامة العمال البيض فى أمان تام . وبالرغم من ضرورة العمال الأفريقيين والملونين والآســيويين بالنسبة للمجتمع الا انهم لم يكونوا يحصلون على تلك الفرصة الخطيرة التى تمكنهم من تنظيم انفسهم كقوة عمالية حديثة .

وكانت قصة محاولات غير الأوروبيين فى ايقاف هذا التقدم القومى نحو السلطة المطلقة تهتم أساسا بالبحث عن وسائل العمل السياسية . وقد كانت دولة جنوب أفريقيا البيضاء دولة مسلحة بأسلحة أكثر من طاقتها كما أن خطوط دفاعها كانت منظمة بحيث تحقق الأمن الداخلى . وكانت السلطات التى اتخذتها الحكومة لنفسها فى معاقبة هؤلاء الذين يعارضونها فى منتهى القوة . وحيثما تبين عدم قوة هذه السلطات وكفايتها كانت تشرع الحكومة لنفسها بكل بساطة المزيد من السلطات . واستلزم التحدى المكشوف وجود روح من التضحية والاستشهاد وقد كانت تلك الروح واضحة بين قليلين من الزعماء غير الأوروبيين . علاوة على هذا كان الشعب الافريقى المتمدين الذى كان المنبع المعتاد للثورة كان يتكون من عدد كبير من المجموعات المتباينة تشتمل فيما بينها على أشخاص من مستعمرات التاج البريطانى ومن روديسيا ونياسالاند ومن الأقاليم البرتغالية ، ذلك لأن الأجور المرتفعة التى كانوا يحصلون عليها فى المجتمع الصناعى المتطور كانت تجذب أفراد هذا الشعب بعيدا عن حياة الكفاف التى يعيشونها فى بلادهم . وكانت نفس هذه الأجور المرتفعة نسبيا هى التى تعمل على فرض حالة عظيمة من الجمود السياسى أكثر مما كان مقبولا بوجه عام . ذلك لأنه حينما علم الأفريقيون بالظروف المعيشية فى معظم الأجزاء الأخرى من أفريقيا أدركوا أنهم سيضطرون الى فقدان بعض حقوقهم فى جنوب افريقيا .

وقد انبعث شعور قوى بالاستياء بين الطبقة المتوسطة أساسا ، وكان من القوة ما يكفى لاشعال نيران الثورة . اذ انبثق من بين كل من الآسيويين والملونين طبقة تقليدية من البرجوازيين تتمتع ببعض الثروة والكفاءات المهنية . ولكن الطبقة المتوسطة الأفريقية كانت كلها تقريبا من الحرفيين والمدرسين والمحامين والأطباء والصحفيين ، الا انه لم يكن فيها الا حفنة ضئيلة جدا من رجال الأعمال الذين يستطيعون أن يوفروا لها القوة الاقتصادية . وكانت الفوضى الاجتماعية تؤدى بوجه عام الى انعزال الملونين الذين كانوا يدخلون عادة فى معارك طاحنة بين بعضهم البعض ولكن الآسيويين أعطوا الحركات الأفريقية كلا من التأييد الاقتصادى والفكرى .

وحتى نهاية خمسينات القرن التاسع عشر كان حزب المؤتمر القومى الأفريقى يسيطر كلية على حقل المعركة بأكمله وكان يؤيده حزب مؤتمر الديمقراطيين البيض وحزب المؤتمرات الهندية فى الترانسفال وناتال . وكانت له اتصالات تتم من آن لآخر مع حزب الاحرار وحزب العمال

بالرغم من أن هذه الاتصالات لم تكن تتم على الاطلاق على أســاس من الثقة التامة .

وكان حزب المؤتمر القومى الافريقى يتمتع بتأييد جماهيرى من الناحية النظرية لأنه كان يمثل آمال الافريقيين فى كل من المدن والمعازل . الا أنه لم يستطع على الاطلاق ايجاد الوسيلة لتعبئة القوى المؤيدة له . ومما لا شك فيه أن الظروف الاقتصادية التى كانت لا يفرقها عن حالة الانمحاء التام الا قدر شعرة كانت تعتبر عائقا أمام تحقيق هذه التعبئة الى حد ما. هذا بالرغم من ان كل مسح تم اجراؤه فى المناطق المتمدينة أو المعازل دل على ان جمهرة الافريقيين كانوا يعيشون تحت مستوى خط الفقر . وكان يرجع هذا الفشـــل فى جزء منه أيضا الى المضايقة المستمرة من الحكومة لكل زعيم بارز وعادة ما كانت تبعده عن الحياة العامة . ولكن تلك الأسباب لا تشكل الا جزءا واحدا فقط من التفسير الشامل لعدم امكانية التعبئة ذلك لأنه فى الظروف المماثلة فى مواطن أخرى كان يتم تدبير الثورات والمؤامرات ضد سلطات قد تكون أكثر عنفا وقسوة .

ومنذ عام ١٩٥٠ فصاعدا قامت محاولات متعددة من أجل تطبيق فكرة « يوم الاحتجاج » الذى تطلب من كل فرد أن يظل فى منزله بعيدا عن العمل . ولقد لاقت تلك الفكرة نجاحا محدودا فى بعض المناطق الا أنها لم تحصل على الاطلاق على موافقة وطنية أصيلة . وفى عام ١٩٥٢ انسع نطاق هذه الفكرة وأصبحت بمثابة حملة مقاومة سلبية متعمدة ، حيث أمكن تحريض المتطوعين على تحطيم قوانين التفرقة العنصرية والقــاء القبض على المتهمين وحجزهم رهن التحقيق وتحريضـــهم كذلك على قوانين السجون . وربما كانت هذه الحـــالة هى ذروة ما وصلت اليه المقاومة . وفى أثناء النصف الأخير من عام ١٩٥٢ دخل مايزيد عن ثمانية آلاف من غير الأوروبيين السجون طواعية واختيارا . الا أنه بالرغم من هذا لم تكن هناك أية خطورة من انهيار الادارة . وكانت تلك المظاهرات مؤثرة باعتبارها صرخة تعبر عن الاحتجاج الا أنها لم تستطع على الاطلاق أن تصير حركة ثورية خطيرة لأنه لم يكن لديها أهداف أو خطة استراتيجية أو تكتيكية واضحة المعالم .

ولقد تم القضاء على هذه الحملة باصدار قانونين فاســدين هما : « قانون الأمن العام » الذى منح الحكومة سلطات طارئة ، وقانون « تعديل قوانين الجنايات » الذى يفرض أحكاما بالسجن التعسفى وفرض الغرامات والجلد لكل من يتحدى السلطات . ووقفت قوانين العقوبات هذه حجر عثرة فى طريق بذل المزيد من المحاولات فى استخدام هذه الوسيلة من

المقاومة . ولكن — فى الحقيقة — كان من المؤكد أن هذه القوانين لم تكن تبلغ فى قسوتها ما بلغته تلك الصادرة فى روديسيا الجنوبية بعد عام ١٩٦٠ م .

وفى عام ١٩٥٥ تبنى حزب المؤتمر القومى الافريقى برنامجا تقدميا لأول مرة منذ تأليفه . فحتى تلك اللحظة كانت أهدافه تنصب على تحقيق الآمال البرجوازية التقليدية التحررية الخاصة بحرية الانتقال ، وحق الملكية والمتاجرة والمساواة السياسية . ولقد أصبح حق الانتخاب العام لأول مرة هدفا محدودا فى « ميثاق الحرية » الذى تبنته حركة « المؤتمر المشتركة » فى عام ١٩٥٥ . وتحولت الأهداف الاقتصادية من الملكية الخاصة الى « ملكية الشعب بأسره » للثروة المعدنية والبنوك والصناعة ، واقتسام الأراضى بين العمال الزراعيين ووضع حد أدنى للأجر القومى . ولقد أظهرت الحكومة مدى خطورة هذا التطور الذى حدث فى المؤتمر بالقاء القبض على ١٥٦ زعيما بانتهاء عام ١٩٥٦ . واتهمتهم بالخيانة واستمرت فى محاكمتهم فى أوقات متفاوتة لمدة بلغت أربع سنوات وتم اطلاق سراحهم جميعا الا أنهم قد حرموا بشكل قاطع من الاشتراك فى التنظيم السياسى أثناء تلك الفترة .

وبحلول ذلك الوقت انتقلت زعامة هذا « المؤتمر » من أيدى رجال الطبقة المتوسطة امثال الدكتور اكزوما والدكتور موروكا الى أيدى ألبرت لوثولى . ولم يكن لوثولى هذا رجلا ثوريا الا أن المثل الذى أقامه بتحديه للحكومة وبتنحيته نتيجة لهذا من زعامته فى ناتال ، واعتقاده المسيحى البسيط فى الحاجة الى معارضة التفرقة العنصرية ، ومبادئه التى لاتتسم بالعنف أدى الى سريان شعور جديد بالرسالة المنوط بها حزب المؤتمر . وتمكن حزب المؤتمر لفترة من الوقت أن يكتسب تماسكا لم يحققه من قبل على الاطلاق وذلك بفضل ولترسيزيلو الذى وفد من جوهانسبرج ليكون الزعيم الفكرى المنظم للحزب .

وبالرغم من ازدياد التماسك الداخلى ظلت حركة المقاومة تتخذ موقفا دفاعيا . وادى تكرار عملية عزل زعمائه بما فى ذلك لوثولى وسيزيلو الى تصدع كيان الحزب التنظيمى فى الوقت الذى ضيقت التشريعات المتزايدة فى تزمتها من نطاق حقل العمل الذى يتحرك فيه . وفى عام ١٩٥٧ كشفت عملية مقاطعة ركوب الاتوبيسات نتيجة لارتفاع الأجور بما مقداره بنس واحد ، كشفت عن قوة ايرادية جماعية حينما فضل الأفريقيون الذين يقدرون بمئات الآلاف السير من والى جوهانسبرج على دفع هذه الأجور المتزايدة . وللمرة الثانية بذلت محاولات الاضراب العام لمدة يوم واحد

الا انها فشلت فى قلقلة الحكومة واضطراب الصناعة وازداد الأمر جلاء فى أنه ليس أقل من القيام بمؤامرة ثورية للتمكن من تدمير الحصن الحكومى المنيع ، ولكن الثورة نفسها كانت فرصتها فى النجاح ضد قوات الأمن فى منتهى الضآلة اللهم الا اذا تمكنت من الحصول على مساعدة خارجية .

وكانت مذبحة شاربفيل هى التى أسرعت بكل من الحركة نحو الثورة وفرص الحصول على المساعدة الأجنبية ، ففى مارس عام ١٩٦٦ قام بوليس ترانسفال ، باطلاق النيران على ٦٩ افريقيا بمدينة شاربفيل أثناء مظاهرة سلمية كانت متجمهرة ضد قوانين المرور . وانتشر صدى الشعور بالرعب الذى أحدثه ذلك العمل فى جميع أنحاء العالم حتى أنه فى جنوب أفريقيا ذاتها قام اضراب عام احتجاجا على هذا العمل فى المدن الرئيسية وقد لاقى نجاحا عظيما . أما فى الخارج فقد اعترف الراى العام اخيرا فى العالم الغربى بأن كلمات الاقناع ليست كافية لابعاد القوميين عن طريقهم الاستبدادى ومن المؤكد أن هذا العمل قوى من تصميم دول الكومنولث فى مواجهتها لموضوع استمرار عضوية جنوب افريقيا فى هذه المنظمة . وفى العام التالى عندما اصبحت الدول الافريقية التى حصلت حديثا على عضويتها ، وتنجانيقا التى كانت على وشك الحصول على حق عضويتها فى هذه المنظمة أعلنتها واضحة أنها ستخرج من هذه المنظمة لو أنه تم السماح لحكومة جنوب افريقيا العنصرية بالاستمرار فى عضويتها فيها ، ومن ثم استغلوا التغير الجوهرى الذى حدث فى دولة جنوب افريقيا بتحويلها الى جمهورية باعتباره سببا لمناقشة هذه المشكلة ذلك لأنه ترتب عليه ضرورة تقديم جنوب أفريقيا طلبا بتجديد عضويتها بحالتها الدستورية الراهنة . وبعد المعاملة الجافة التى واجهتها جنوب افريقيا فى مؤتمر رؤساء الوزارات وبعد ادراكها بأنه لن يتم قبولها عضوا فى منظمة الكومنولث خرجت من تلك المنظمة عندما أصبحت دولة جمهورية فى مايو عام ١٩٦١ .

الا أن التعاطف المتزايد الذى كانت تكنه مجموعة دول الكومنولث والعالم بأسره لغير الأوروبيين لم يكن ليثنى الحكومة القومية عن تجديد هجماتها على هؤلاء الذين يشتركون فى المقاومة وبعد فترة التراخى القصيرة التى مرت بها قوانين المرور عندما بدأ خوف الحكومة أن لا تكون مذبحة شاربفيل قد قضت على صبر الافريقيين اتخذت اجراءات أكثر وحشية من أجل تحطيم منظمة غير الاوروبيين ، وأعلنت حالة الطوارىء وتم القبض على غير الأوروبيين بالآلاف والقلة الضئيلة من مؤيديهم البيض ووضعوا فى السجون بدون محاكمات ، بل لم يتم الاعلان عن أسمائهم ، وتم ايقاف الحزبين الافريقيين السياسيين الرئيسيين .

وكان لهذه السياسة العنيفة أثرها على نفوس الافريقيين ، ففى عام ١٩٥٩ م انشقت فعلا احدى الجماعات عن حزب المؤتمر القومى الافريقى لأنها اعتبرت ان سياسته كانت غاية فى الاعتدال وغاية فى الاعتماد على الأوروبيين وآسيويين وكونوا منظمة منافسة سميت بحزب مؤتمر الأفريقيين جميعا بزعامة روبرت سوبوكوى المدرس الترانسفالى وكان ذلك الحزب هو الذى نظم حملة مناوئة لقانون المرور الذى أدى الى مذبحة شاربفيل . وألقى القبض على سوبوكوى وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات فى حين أوقف حزب مؤتمر الافريقيين جميعا وكذلك حزب المؤتمر القومى الافريقى (وحينما حان الوقت للافراج عن سوبوكوى اعتقلته الحكومة لأجل غير مسمى فى جزيرة بعيدة عن كيب تاون . ولو ظل القوميون فى الحكم فإنه من المحتمل ان يقضى باقى عمره هناك).

ولقد اتهم حزب مؤتمر الافريقيين جميعا على نطاق واسع بأنه منظمة عنصرية لأنه وجه نقده الى منظمة حزب المؤتمر القومى الافريقى والحزب الأوروبى المسمى حزب مؤتمر الديمقراطيين ، وحزب المؤتمرات الهندية. ومما لا شك فيه انه قد حدثت استمالة من نوع معين للعناصر السوداء المشتركة فى الحركة المنادية بالعنصرية ولكن هذا لم يفسر الدوافع التى تكمن وراء هذا الحزب تفسيرا كاملا ، فلقد كان هدفه الأول خلق شعور باعتماد الأفريقيين على أنفسهم وليس هدفه العزلة العنصرية . وكان يعتقد زعماؤه ان الافريقيين لن يستطيعوا اعادة تأكيد كرامة الشعوب الافريقية الا بعد أن يجد الافريقيون الوسائل للتخلص من اسيادهم البيض دون مساعدة الأجناس الأخرى ، وثانيا كانوا يعتبرون سياسة لوثولى المسيحية التى تعتمد على العنف ستؤدى الى الاسترخاء فى مواجهة العنف الأبيض .

وعلى هذا فانه بحلول مذبحة شاربفيل كان الصبر الأفريقى قد نفد وأصبحت تدوى فى الآفاق شروط أكثر عنفا . ولقد تفاقم هذا الجو نتيجة لسلسلة الأحداث التى وقعت عقب حادثة شاربفيل مباشرة . ولقد قام أحد الرجال البيض بمحاولة اغتيال رئيس الوزراء كما اندلعت ثورة فى « لانجا » احدى المدن الافريقية الواقعة بالقرب من كيب تاون اصطحبتها أعمال عنف لها اثرها ، كما ثارت الحرب المدنية فى المعازل وقوبلت باعلان حالة الطوارىء فى « بوندولاند » بمقاطعة الترانسكى بل وان بعض أعضاء المؤتمر القومى الافريقى ابتدأوا فى الشعور باليأس من سياستهم التى لا تتسم بالعنف والتى كانوا ينتهجونها دائما تجاه القوانين الصارمة ووحشية البوليس وقوات الأمن القوية التابعة لحكومة

القوميين . ووقعت عدة أعمال تخريبية احتجاجا على هذا مع ازدياد عدد المقبوض عليهم والموقوفين وازدياد السلطات الخاصة بسجن المتهمين دون محاكمات وتحريف أدلة المساجين ، ولكن مع ازدياد قوة قوات الأمن بدرجة تفوق أى وقت مضى ومع ازدهار اقتصاديات المجتمع الأبيض شعر هذا المجتمع بأنه يستطيع أن يتصدى لموجات اللوم والنقد التى تثار فى هيئة الأمم المتحدة وكذلك أمام تهديدات الدول الافريقية المتزايدة .

ولكن القوميين اذعنوا فقط لانتقاد واحد واجهوه من أقاليم ماوراء البحار اذ انهم ابتدأوا فى مواجهة الاستنكار الدولى لسياسة التفرقة العنصرية وذلك بوصفهم سياستهم بأنها محاولة لمنح الأفريقيين العدل والحكم الذاتى . ولكى يفعلوا ذلك أعادوا احياء المفهوم المثالى للتفرقة العنصرية الذى « وصفه ستيلينبوش » فى أربعينيات القرن العشرين مدعين بأن تلك السياسة لا تصور شيئا أكثر من إقامة حكومات ذاتية لكل جنس على حدة .

وأصبح موقف الحكومة الجديدة الآن محتملا وذلك بازدياد الطمأنينة التى أصبح يشعر بها الآن الأفريكانرز القوميون . وكان الهدفان الأساسيان لأول رئيسين للوزارة فى فترة ما بعد الحرب — وهما « ناثانيل مالان » و « جوهانزستريجيدوم » — كانا تأمين سلطة القوميين الدائمة وتحصين الموقف السياسى الذى يتمتع به الجنس الأبيض . ولقد تحقق هذان الهدفان الى حد كبير بحلول عام ١٩٥٨ حينما توفى المستر ستريجيدوم . ولهذا فان خلفه الدكتور هندريك فيرفورد الذى كان محررا صحفيا سابقا ومعاديا للسامية سابقا ومتعاطفا مع النازية والذى تمكن بصفته من أهل الشمال باحاقة الهزيمة « بدونجس » فى انتخابات الرئاسة، وأصبح قادرا على المزيد من التفكير وهى الناحية الانشائية لسياسة القوميين . وتمكن من السير بالدولة الى الأمام نحو المثالية الأفريكانية الخاصة بالجمهورية متمتعا بموافقة الغالبية على اجراء استفتاء عام . وأصبح قادرا على التفكير فى كيفية خلق نوع معين لمجتمع قائم بذاته يتكون من غير الأوروبيين باعتباره حلا بديلا للسياسة السلبية التقليدية التى تحاول بكل بساطة طردهم من المدن .

وفى عام ١٩٥٩ كان قانون انشاء حكومة ذاتية للبانتو قد فتح الطريق قانونيا أمام هذه السياسة اذ أنه الغى المقاعد الثلاثة المخصصة للممثلين الأفريقيين البيض فى الجمعية واقترح اقامة دول من البانتو تحكم نفسها ذاتيا وتقوم على المعازل الموجودة فعلا . أما مسألة عما اذا كانت ستصبح تلك المعازل دولا ذات سيادة فقد كانت مازالت مسألة يجرى البحث

فيها بالرغم من أن هذا السؤال قد ظهر متخذا طابعا افتراضيا نتيجة لأن تطور هذه المعازل كان فى قبضة حكومية بحتة .

وفى عام ١٩٥٥ قامت بعثة توملينسون التى عينتها الحكومة للبحث فى امكانية اجراء تفرقة عنصرية ايجابية ، قامت بنشر تقريرها . فقدرت مبلغ مائة وأربعة ملايين من الجنيهات الاسترلينية لانفاقها فى المعازل على مدى عشر سنوات بالاضافة الى الاستثمارات الخاصة لو اقدر لهذه المعازل أن تسنح لها الفرصة لأن تصبح وحدات اقتصادية حية . وسرعان ما أوضحت حكومة فيرفورد أن مفهومها للتفرقة العنصرية لم يكن يتوقع هذا النوع من النفقات ، وان رأس المال الأبيض لا يجب استثماره داخل مثل هذه « البانتوستانات » ، علاوة على أن التطور الصناعى قد أصبح محصورا داخل الحدود حيث يمكن جذب الطاقة العاملة . ومن ثم فلقد قدر النفقات العامة أن تصبح فقط مجرد جزء من الحاجة التى كشفت عنها بعثة توملينسون .

ولم يعلن فيرفورد عن خططه بانشاء أول بانتوستان فى الترانسكى الا فى عام ١٩٦٢ ، وهو ذلك النظام الذى يستحق دراسته بجدية . ولقد وضعت خطة لاقامة جمعية تشريعية تتكون من ١٠٩ أعضاء (واجريت أول انتخابات فى نوفمبر من عام ١٩٦٣) وكان من بينهم ٦٤ زعيما بحكم وظائفهم ، أما الـ ٤٥ الباقون فقد كانوا ينتخبون . وكان أعضاء قبائل الترانسكى سواء أكانوا يقيمون فى المعازل أو المدن أو فى المزارع البيضاء كانوا يتمتعون بحق الادلاء بأصواتهم . وكانت السلطات التشريعية لهذه الجمعية محدودة وذلك لاستثنائها لمواضيع لها أهميتها مثل مسائل الدفاع والتسليح والشئون الدولية والمواصلات والاعمال المصرفية والنواحى القضائية العليا — وكانت القوانين التى تصدرها هذه الجمعية داخل اطارها المحدود تقضى الضرورة تقديمها لرئيس جمهورية جنوب افريقيا الذى كان وزيرا قوميا سابقا والذى كان يعتمد عليه فى عدم تصرفه على الاطلاق بشكل يتناقض مع رغبات الحكومة البيضاء . علاوة على هذا طبقت جميع قوانين جنوب افريقيا الموجودة فعلا على الترانسكى وبهذا امكن الاحتفاظ بالسيطرة البيضاء بطريقة فعالة فى الوقت الذى كانت فيه الدعايات الموجهة الى دول ما وراء البحار تتخذ مظهرا خادعا براقا .

الا أن ظهور أول بانتوستان كان له بعض الأثر على المجال السياسى، اذ أن حكومة فيرفورد أصبحت تتوقع امكان سيطرتها على جميع الزعماء لأنها كانت تدفع لهم مرتباتهم . وفعلا ضمنت مساعدة الزعيم

« كايزرماتانزيما » لأنه كان يعتقد اعتقادا راسخا فى سياسة التفرقة العنصرية ـ متضمنة نبذ جميع الأوروبيين من الترانسكى وهو هذا الاعتقاد الذى من المؤكد أنه سيكون بمثابة صدمة بالنسبة لسكان جنوب أفريقيا البيض . أما الزعيم «.ساباتاد اليندبيو » زعيم قبيلة التيو ، والزعيم « فيكتور بوتو » زعيم قبيلة البندوس فقد كونا تحالفا فيما بينهما لاستخدام الجمعية الجديدة بهدف تحقيق شكل حكومى متعدد الأجناس . وبالرغم من أن ماتانزيما بمساعدة غالبية الزعماء قد أصبح أول رئيس للوزراء الا أنه كان يبدو أن بانتوستان فيرفورد قد قدر له أن يصبح حصان طروادة الذى يشتمل على صراع متزايد بين الجمعية الجديدة والحكومة البيضاء .

وبالطبع سارت سياسة البانتوستان مباشرة فى مواجهة الحقائق الاقتصادية فى جنوب افريقيا . اذ أن القوى الاقتصادية لم تتأثر بكلمات أو بمشاعر مجتمع الأفريكانرز . فلقد سار التصنيع قدما فى المدن متطلبا مددا كبيرا من العمال لدرجة لا يمكن الايفاء به الا عن طريق المجتمع الافريقى . وفى نفس الوقت كانت أراضى المعازل التى اعترتها عوامل التعرية تزداد فى برهنتها على عجزها فى توفير الغذاء للشعب الريفى المتزايد . وعلى الرغم من النظريات السياسية والاجتماعية والأسطورية الغامضة التى كان ينادى بها الزعماء البيض كانت هاتان القوتان الماديتان تجذبان بلا هوادة المجتمع الى نفس الطريق . فلقد تآكلت المرات المؤدية من المعازل الى المدن وكانت تتزايد الأقدام التى تطؤها مع بداية كل عام .

ومنذ فترة حكم سبمطس الى فترة حكم فيرفورد رفض الحكام البيض الاعتراف بأنه لم يعد فى امكانهم أن يحولوا تيار القوى الاقتصادية الى ما كان عليه مثلما عجز « كانيبوت » عن مقاومة الأمواج . الا ان هذا الانقسام الثنائى الذى كان قائما بين التطور السياسى والاقتصادى لم بلغ بالضرورة محاولات القوميين فى خلقهم مجتمعا تسود فيه التفرقة العنصرية . وقد أصبحت سياسة الحكومة تحت حكم فيرفورد أكثر تضليلا دون ما شفقة أو رحمة . فقد تمت الموافقة على حاجة البيض للطاقة العاملة الافريقية ولكن فى نفس الوقت اتخذت اجراءات الانفصال العنصرى بين السكان بمزيد من القسوة والعنف كما أن كل محاولة تبذل لمعارضة السيطرة البيضاء كان يتم القضاء عليها بطريقة وحشية . أضف الى ذلك أن التنبؤات التى كانت تدور حول الانهيار الاقتصادى لم تتحقق . وطالما ظل الذهب بمثابة الدعامة التى يستند اليها الاقتصاد

فانه يبــدو من المحتمل أن كلا من الرخاء الابيض والعبودية الســوداء سيستمران ــ فى وجودهما ــ جنبا الى جنب .

وعلى هذا فانه يبدو بقدر ما يتعلق الموضوع بالموقف الداخلى أن حكومة فيرفورد قد استجمعت سلطات كافية لترجمة فلسفة القوميين عن الحياة بحيث تتخذ شكلا عمليا . أما الافريقيون فانهم سيتعلمون أو سيضطرون الى تقبل المبدأ القائل بأن حقوقهم المحــدودة تنبع فقط من معازلهم الوطنية « وانهم سيعاملون سواء أكانوا فى المراكز او المدن أو المزارع البيضاء باعتبارهم غرباء » . وقد كان لهم الحق فى التصويت فى حكومات البانتوستان ولكن لم يكن فى امكانهم الادعاء بأن لهم آية حقوق مدنية أو المطالبة بحمايتهم فى الأماكن التى يعيشون ويعملون بها فعلا . هذا مع العلم بأن تلك المناطق التى كان يتدفق منها الغالبية العظمى من ثروة جنوب افريقيا مثل مناطق التعدين والمناطق الصناعية وغالبية الأراضى الزراعية ، كان يمتلكها المجتمع الأبيض . ولكى تضمن حكومات الأفريكانرز القومية استمرار وجود هذا المجتمع المجند القائم على الطائفية فانها يجب أن تعمل على الاحتفاظ بجميع منابع القوى تحت سيطرتها مع اضافة المزيد الى تلك القوى حيثما ظهر أى تهديد جديد ــ وقد تم الانفصال التام بين العمــال البيض وغير البيض مع اعتماد رخاء العمال البيض بشكل واضح على المحافظة على الحاجز اللونى الصناعى . وقد تم أيضا الفصل بين الطبقات الحرفية بدرجة مماثلة بفضل الحواجز العنصرية التى اقامها القانون فى حين أن الانقسام القبلى داخل المجتمع الافريقى نفسه لاقى تشجيعا عظيما كما سنت له القوانين . كما أن السلطات التقليدية قد منحت سلطات تنظيمية ، أما فى الجهات التى لم يكن يوجد بها تلك السلطات فلقد خلقت فيها وبدا أن منابع الاصلاح أو التمرد التقليدية كانت مقفلة باحكام فى حين أنه كان يجثم فوق صدر الكيان الاجتماعى بأكمله قوة حديثة عسكرية هائلة قادرة بكل وضوح على قمع أية ثورة تندلع ضد هذا النظام المفروض دون هوادة وبدا أنه ليس من الممكن الا للتدخل الخارجى فقط أن يتمكن من تحطيم السلاسل التى قيدت بها القومية الأفريكانية جميع المجتمعات الأخرى فى افريقيا .

وظلت جنوب غرب افريقيا هى المنطقة المعرضــة لهجمات التدخل الدولى فى جنوب افريقيا . ففى تلك المنطقة تم تطبيق سياسة التفرقة العنصرية فى كل من السياسة الحكومية والاجتماعية وذلك سيرا على نهج ادعاء القوميين بالسلطة فى عام ١٩٤٨ م . وكانت انتخابات أعضاء الجمعية الاقليمية التى كانت تتكون من ثمانية عشر عضوا كانت مقصورة فقط على الناخبين البيض . وبنفس الطريقة حينما حصلت جنوب

افريقيا على حق التمثيل فى برلمان جنوب افريقيا فى عام ١٩٥٠ كانت الهيئة الانتخابية التى تتقدم للاشتراك بستة أعضاء فى مجلس الجمعية وبعضوين يتم انتخابهما بطريق غير مباشر وبعضوين آخرين يتم تعيينهما فى مجلس الشيوخ ، كانت هذه الهيئة مقصورة أيضا على المجتمع الأبيض. وامتدت قوانين جنوب أفريقيا لتشمل أيضا الاقليم الذى كان خاضعا لنظام الانتداب سابقا فى الوقت الذى فرض فيه نظام التفرقة الاجتماعية بنفس الطريقة . وطوال خمسينات القرن العشرين كانت حكومة جنوب افريقيا ترفض دواما أن تأخذ فى اعتبارها الأوامر التى كانت تصدرها لها هيئة الأمم المتحدة على الدوام أيضا ، والتى كانت تطالبها فيها بالتخلى عن سياسة التفرقة العنصرية ووضع جنوب غرب افريقيا تحت نظام الوصاية .

وكان المعارض الرئيسى لسياسة جنوب افريقيا فى هذه الدولة هو « هوسياكوتاكو » الزعيم الأعلى لشعب « الهيريرو » فلقد طلب من « كوتاكو » ان يدرس مسألة اعادة توطين قبيلته منذ سنة ١٩٤٦ ، ذلك لأن سكان جنوب افريقيا كانوا يرغبون فى تخصيص منطقته القبلية للمستوطنين البيض . الا أنه رفض ترحيل شعبه علاوة على أنه قاوم المحاولات التى بذلها سكان جنوب افريقيا من أجل حثه على قبول ادماج دولته داخل الاتحاد . وبدلا من هذا قدم التماسا الى هيئة الأمم المتحدة يطلب فيه انهاء ادارة جنوب افريقيا لشعبه ووضع اقليمه تحت سيطرته الخاصة واعتباره اقليم وصاية . وأصبح يكرر هذا الالتماس فى فترات عديدة خلال السنوات الخمس عشرة التالية . وقد كانت التماسات كوتاكو تلك التى كان يقدمها لهيئة الأمم المتحدة تلاقى تأييدا دائما من السيد المحترم « ميشيل سكوت » رجل الدين الانجيليكى الذى اعتبر مسألة جنوب غرب افريقيا مسئوليته الخالصة فى هيئة الأمم المتحدة .

وبالرغم من التمثيل المستمر لقضية جنوب غرب افريقيا فى « مؤتمر البحيرة » والاشارة اليه لمرات عديدة أمام المحكمة الدولية ظلت حكومة جنوب افريقيا لا تحرك ساكنا . الا أنه بالرغم من هذا كان يتضح تدريجيا أن تلك المسألة كانت نقطة الضعف التى تعانى منها جنوب افريقيا فى علاقاتها الدولية . ذلك لأن ذلك الاقليم كان يخضع أصلا لانتداب عصبة الأمم ، ومن ثم فان المسئولية الدولية تجاهه ظلت كما هى . وقد مكن هذا الأمم المتحدة من التحرى عن السياسة العنصرية التى تنتهجها ادارة جنوب افريقيا وذلك دون تدخل هيئة الأمم المتحدة فى المسائل الداخلية للدولة العضو . كما أن هيئة الأمم المتحدة اضطرت حكومة جنوب افريقيا

الى المثول أمام منصة الرأى العام الدولى وأجبرتها على الدفاع عن سياسة التفرقة العنصرية التى تنتهجها . وبما ان عددا كبيرا من الدول الافريقية قد حصل على استقلاله فانه قد أمكن استغلال عضوية هذه الدول فى الأمم المتحدة بدرجة متزايدة فى ايجاد الوسائل لشن الهجمات على سياسة جنوب افريقيا وكانت جنوب غرب افريقيا بمثابة أفضل الطرق لتحقيق هذا الغرض .

وبعد اجراء عدة مناظرات واستقصاءات وتحريات فى أكتوبر عام ١٩٦١ قررت اللجنة الخاصة بجنوب غرب افريقيا التابعة لهيئة الأمم المتحدة عدم صلاحية جنوب افريقيا لادارة ذلك الاقليم وطالبت بوجوب سحب حكومة جنوب افريقيا لجميع اقواتها من جنوب غرب افريقيا واقترحت اشراف الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة على هذا الاقليم الخاضع للانتداب . ولكن حكومة فيرفوزد مثلها فى ذلك مثل سابقاتها من الحكومات ، كانت مازالت تتجاهل هذا التحدى ، بالرغم من أنها تلاعبت بالأفكار الخاصة بدعوة الدول الغربية من أجل انقاذها من مواجهتها المباشرة مع هيئة الأمم المتحدة ، ولكن مع هذا فقد ظلت هذه المسألة واحدة من مواضيع الصراع الدولية الهائلة مع اخذ الدول الافريقية فى اعتبارها عن عمد كيفية استخدام أفضل الوسائل لاستغلال ذلك الموضوع فى مضايقة حكومة جنوب افريقيا وفى هدم سياسة التفرقة العنصرية التى تنتهجها .

والمشكلة الدولية الثانية التى وضعت القوميين فى موقف معارض ـ بدون رغبة منهم ـ للرأى الخارجى هى مشكلة الأقاليم الخاضعة للتاج البريطانى اذ أنه فى خمسينات القرن العشرين استمر القوميون يحدوهم الأمل الى حث الحكومة البريطانية أو اجبارها فى نهاية المطاف على تسليمها تلك الأقاليم الثلاثة الى الاتحاد ولم يثنهم عن مطمعهم هذا تلك البيانات المباشرة التى صدرت فى مجلس العموم البريطانى والتى اشتملت على بيان قدمه السير ونستون تشرشل بعزم واصرار عن عدم تنازل الحكومة البريطانية عن مسئولياتها تجاه تلك الأقاليم الثلاثة الى جنوب افريقيا دون استشارة سكان تلك الأقاليم . وكان المتحدثون البريطانيون يتحاشون كلمة « قبول » لأن ذلك قد يتضمن استخدام حق الفيتو فى جميع الظروف الا أنه بالرغم من هذا فقد اصبح واضحا أنه ليس فى امكان أية حكومة بريطانية ـ عمليا ـ التنازل عن سلطاتها التى تمارسها فى الأقاليم الثلاثة الى أية حكومة تحكم جنوب أفريقيا وتمارس سياسة التفرقة العنصرية اللهم الا اذا كان هناك طلب واضح يتقدم به الشعب

بنفسه من أجل تحقيق هذا العمل . وكذلك كان واضحا بنفس الدرجة أن الأفريقيين فى تلك الدول لم تكن تراودهم أية رغبة فى الانضمام الى اخوانهم الذين يقفون فيما وراء حدودهم ليضيفوا أنفسهم الى قائمة ضحايا سياسة التفرقة العنصرية . الا أنه بالرغم من هذا فقد دفعت حكومات جنوب افريقيا منذ حكم حكومة مالان فصاعدا بانه فى امكان الحكومة البريطانية استشارة سكان تلك الأقاليم دون الالتزام بتحقيق رغباتهم بالضرورة . وفى الواقع انهم قد أشاروا بهذا عن — سوء نية — فى أن ذلك هو ما حدث بالضبط فى تكوينهم للاتحاد الأفريقى الفيدرالى المركزى .

وبالرغم من أن الأحزاب البريطانية كانت لديها الرغبة الكامنة فى الاحتفاظ بأقاليم التاج البريطانى بعيدا عن سياسة التفرقة العنصرية لم يكن فى الامكان التهرب من حقيقة أن كلا من تلك الأقاليم كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على جنوب افريقيا فقد كانت باسوتولاند محاطة من كل جانب بدولة جنوب افريقيا كما أنها كانت ترسل ما يقرب من نصف رجالها الأشداء للعمل فى مزارع ومناجم الاتحاد . وكان الجزء المرسل من أجور هؤلاء الرجال الى وطنهم يعتبر بمثابة عامل فعال يساهم فى اقتصاد باسوتولاند القومى . بالاضافة الى ذلك كان عدد كبير من العمال يفد الى جنوب أفريقيا من كل بتشوانالاند وسوازيلاند . وكان كل من تلك الأقاليم يعتمد اعتمادا كبيرا فى دخله على البضائع التى تمر خلال أقاليم الاتحاد . فقد كانت المواد الغذائية والبضائع المصنعة فى جنوب افريقيا من جهة والأسواق الموجودة فى جنوب افريقيا من جهة أخرى تلعب دورا حيويا فى اقتصاديات كل دولة .

وكانت السياسة البريطانية المتبعة تجاه تلك الأقاليم تختلف عن تلك التى تستخدمها فى مستعمراتها الأخرى وكان ذلك مرجعه — فى جزء منه — الى السبب السابق ذكره وفى الجزء الآخر الى الادعاء التاريخى بان الأقاليم الثلاثة يجب أن تصبح فى نهاية المطاف جزءا من جنوب افريقيا . وبدلا من أن يعمل البريطانيون بهمة ونشاط فى خدمة تطور تلك الأقاليم حتى تصل الى الحكم الذاتى فانها قد احتفظت بها داخل دائرة اختصاص ادارة علاقات الكومونولث والمبعوث السامى البريطانى فى جنوب افريقيا تاركة كلا من تلك الأقاليم لتغط فى سبات سياسى عميق لأكبر فترة ممكنة . علاوة على هذا لم تبذل الحكومة البريطانية اى مجهود له شأنه لتطوير اقتصاديات كل اقليم على حدة او لتخدم التعليم أو تساهم فى الرخاء الاجتماعى . وقد ظلت الحكومة البريطانية فى جميع تصرفاتها

مدركة تماما لاعتراضات جنوب افريقيا لأى شيء يبدو أنه من شـــأنه أن يساعد جيرانها الافريقيين للولوج فى العالم الحديث .

ولكن أصبح من المســـتحيل فى نهاية المطاف عزل أقاليم التـــاج البريطانى عن التطورات التى تجرى فى الامبراطورية الاستعمارية خاصة فى باقى انحاء افريقيا . ففى اوائل عام ١٩٥٢ م أسس « نيتوموكههلى » حزب « مؤتمر باسوتولاند الافريقى » . وفى الواقع كانت تميل باسوتولاند حقا الى أن تخطو فى طريق التطور السياسى ذلك لأن عددا كبيرا من رجالها كانوا يعيشون معظم حياتهم فى جنوب افريقيا وكانوا مرتبطين هناك بالقوميين الافريقيين . ولهذا كانت باســـوتولاند هى أول اقليم يجرى فيه أول استفتاء دستورى شامل حينما ذهبت بعثة « مور » الى هناك لكتابة تقرير حول التطور الدستورى فى عام ١٩٥٤ م وعلى الفور أثبت حزب المؤتمر وجوده . وقد كان من المتوقع على نطاق واسع ــ بل وكان من المؤمل أن توصى بعثة « مور » بتكوين مجلس تشريعى يحل محل مجلس باسوتولاند الوطنى الاستشارى . ولكن هذا الأمل لم يتحقق وأوصت البعثة فقط بتطوير شـــكل من الحكومة المحلية ولكن المجلس الوطنى الذى كان يتكون جزء منه من أعضاء معينين والجزء الآخر من أعضاء منتخبين ــ قد رفض مقترحات مور تحت ضغط حزب المؤتمر وقرر تعيين البروفيسور د . ف . كوين الأستاذ بجامعة كيب تاون مستشار البعثة الدستورية .

وبحلول عام ١٩٥٨ م كان البروفيسور كوين مستعدا لتقديم توصياته التى اشتملت على تكوين مجلس تشريعى يتكون من ثمانين عضوا ومجلس تنفيذى يتكون من أربعة بريطانيين وأربعة افريقيين ومن الرئيس الأعلى والمقيم البريطانى . وفى الواقع كان الدستور الجديد الذى تمت الموافقة عليه فى العام التالى يشتمل نوعا شبيها بذلك التشريع ، فقـــد قسم أعضاؤه بين زعماء وأعضاء معينين بواسطة الرئيس الأعلى وأعضـــاء يتم انتخابهم من مجالس المقاطعات التى كانت بمثابة دوائر انتخابية . وكان المجلس التنفيذى يشتمل على ثلاثة اعضاء من المجلس التشريعى واربع أعضاء رسميين وواحد يتم تعيينه عن طريق الرئيس الأعلى . وظهر ذلك النفوذ الذى جمعه حزب مؤتمر باسوتولاند الافريقى ــ والذى أصبح يسمى الآن بحزب مؤتمر باســـوتولاند ــ حينما حصـــل على ثلاثة وسبعين مقعدا من مائة واثنين وستين مقعدا من مقاعد مجلس المقاطعة فى الانتخابات الأولى التى أجريت فى عام ١٩٦٠ م ، وحينما أجريت الانتخابات للمجلس الوطنى بعد ذلك بشهرين حصل حزب المؤتمر على تسعة وعشرين مقعدا من الأربعين المنتخبين . وبالرغم من هذا النجاح

الانتخابى فقد ابتدأت الانقسامات فى الظهور داخل الحزب وانفصل زعيماه الرئيسيان المسميان موكههلى وماكولا خاكيلا وكون الزعيم الثانى منهما حزب تحرير باسوتولاند ـ ومالت الاتجاهات السياسية الى الانشقاق بعد استهلال النظام الانتخابى ، الا أنه بالرغم من كل هذا فقد كان معظم الزعماء السياسيين يتفقون فى وجوب سير باسوتولاند نحو الاستقلال الذى قد تم تحقيقه فى باقى أنحاء القارة . وقد تم الاتفاق أثناء أول مؤتمر للاستقلال تم عقده فى سنة ١٩٦٤ م على أنه لو طالب المجلس التشريعى الذى سيتم انتخابه بعد المجلس الحالى بالاستقلال خلال عام من انتخابه فان الحكومة البريطانية ستقوم بالتفاوض لتحقيق هذا الهدف . أما مسألة كيفية بقائها والدفاع عن نفسها كدولة مستقلة داخل حدود دولة جنوب أفريقيا فلم تحز الا على القليل من الاهتمام ولكن مبعوثى الباسوتو قد اظهروا تفهما واقعيا للمشاكل التى قد يواجهونها بعد الاستقلال وقد كشفوا عن ثقتهم فى قدرتهم على التفاوض مع الدكتور فيرفورد .

وكانت سوازيلاند أكثر ثراء من الاقليمين الآخرين الخاضعين للتاج البريطانى فلقد وفر لها فحمها وحديدها طاقة عظيمة تمكنها من التطور التعدينى الذى قد يحمل معه دخلا له شأنه أما غاباتها « خاصة تلك التى افتتحها » اتحاد التطور الاستعمارى « فقد أضافت كلا من الأخشاب ولحاء الأشجار الى ثروة سوازيلاند فى الوقت الذى وفرت فيه زراعتها رأس مال ضخم اشتركت به جنوب افريقيا من أجل الاستثمار وقد صحب هذا المال المستثمر مستوطنون من جنوب افريقيا قضوا حياتهم بين الجالية البيضاء

وكانت سوازيلاند أكثر تقليدية فى ادارتها عن الاقليمين الآخرين وكان رئيسهما الأعلى سوبهوزا الثانى يسيطر على الحياة السياسية والدستورية بما فى ذلك المجلسين التقليديين المسميين « الليكوكو » « والليباندا هلا » . وكان للجالية الأوروبية التى تقل عن عشرة آلاف أوربى بعد قليل مجلسها الاستشارى مع تقربها من المبعوث البريطانى المقيم .

وقد ابتدأ التقدم الدستورى على مستوى الحكومة المحلية مع انشاء مجالس المقاطعات الريفية فى عام ١٩٥٦ م ولكن لم يقدر لسوازيلاند أن ينشىء بها أول حزب سياسى حقيقى الا بعد أربع سنوات من ذلك التاريخ . وقد سمى هذا الحزب باسم « حزب سوازيلاند التقدمى » وانشأه جون نيكوكو . وكان نيكوكو قد تجول فى مناطق شاسعة فى السنوات القليلة

الماضية وتحدث مع عدد كبير من رجال السياسة فى كل من أوروبا وأمريكا واقد كان نيكوكو عضوا فى اتحاد سوازيلاند التقدمى الذى كان أساسا منظمة ثقافية تشترك فيها الصفوة المتعلمة ويتلقى مساعدة سرية من كل من الادارة البريطانية والرئيس الأعلى ولكن انشاء الحزب التقدمى كان مع هذا استهلالا للبرنامج السياسى الذى يهدف الى تحقيق الحكم الذاتى وتحقيق الاستقلال فى نهاية المطاف . ولم يكن التطور الحديث للآراء السياسية يحظى بقبول لدى الزعيم سوبهوذا . وبالرغم من أنه كان قد عين عضوين للمشاركة فى المناقشات الخاصة بالاصلاح الدستورى فى عام ١٩٦٠ م الا أنه سرعان ما بات واضحا أن كلا من السياسات الحديثة والآراء التقليدية المتعلقة بالسلطة لا تتفقان فى شىء على الاطلاق — وقد استمرت المناقشات الدستورية بين كل من الحكومة والأوروبيين والرئيس الأعلى ومؤيديه لدرجة أن الشلل انتاب تفكير رجال السياسة .

وكان الحزب التقدمى قد حصل على نصيحة نفس ذلك البروفيسور كوين فيما يختص بهذه المسألة وهو ذلك البروفيسور الذى لعب دورا حيويا فى تطور باسوتولاند الدستورى . الا انه مع هذا فقد أوصت لجنة سوبهوزا فى أوائل عام ١٩٦٢ م بوجوب انشاء مجلس تشريعى يشترك فيه الموظفون الرسميون البريطانيون والممثلون الأوروبيون والأعضاء المسئولون أمام مجلس سوازيلاند الوطنى التقليدى . وسرعان ما عجل هذا بوقوع أزمة بين رجال السياسة وهؤلاء الذى يؤيدون السلطة التقليدية . فقد طالب رجال السياسة بوجوب منحهم حق المشاركة فى المناقشات وتقديم مقترحاتهم .

وفى نفس الوقت ابتدأ الحزب التقدمى فى توسيع مجالات الصراع بداخله اذ أن سكرتيره العام « امبروز زوانى » تشاجر مع نيكوكو فابتدأ الانشقاق . الا انه كان هناك توافق بين الزعماء السياسيين المتنافسين حول المطالبة المشتركة بوجوب اشتمال الدستور الجديد على شكل معين من الانتخاب التمثيلى الديمقراطى . ولكن ترك الأمر فى نهاية المطاف للحكومة البريطانية لتتقدم بمقترحاتها فأوصت باجراء تقسيم ذى ثلاثة أوجه بين الممثلين التقليديين والأعضاء الذين يتم انتخابهم على أساس جدول انتخابى مشترك يتطلب كفاءات معينة ويشمل هذا الجدول الممثلين الأوروبيين ، والفئة الثالثة هى الأعضاء الذين يتم انتخابهم مباشرة . واستمر الصراع بين التحالف الذى تم بين التقليديين والأوربيين المحافظين وبين رجال السياسة المحدثين الذين كانوا يرنون الى تطوير دولة سوازيلاندية تقوم على اقتصاد تقدمى ومنهاج سياسى . وبعد أن مكنت انتخابات عام ١٩٦٤ م الزعيم سوبهوزا من تأييد وطنى

ظاهرى على نطاق واسع بدت الأحزاب السياسية وكأنها قد خسرت الجولة الأولى بل انه قد بدأ أن سياسة ســـوبهوزا التى يؤيدها المستوطنون الأوربيون المنظمون الذين تعطف عليهم جنوب افريقيا ان الدكتور ڤيرڤورد قد يستخدمها كدعاية تعود بالفائدة على آرائه المنادية بالـ « بانتوستان » . الا انه مع هذا يبدو أنه من غير المحتمل أن تظل هذه الآراء التقليدية المحافظة على قيد الحياة فى مواجهة قوى القومية الافريقية التى تطورت داخل جنوب افريقيا ذاتها وفى مستعمرة موزمبيق البرتغالية التى تجاورها . ولكن دلت الانتخابات أنه على سوازيلاند ان تسير فى طريق طويل قبل أن تدخل فى عالم السياسة الافريقية الحديث. وكانت مستعمرة التاج البريطانى الثالثة المسماة بتشوانالاند تعتبر أكثر الأقاليم الثلاثة مثارا للاهتمام من وجهات عديدة . فهى لم تكن فقط البؤرة التى التفت حولها أنظار العالم نتيجة لمشكلة « سريتزى كاما » بل ان مساحتها وموقعها الاستراتيجى وتكوينها الاجتماعى أعطوها أهمية خاصة ؛ فهى اقليم ممتد الأطراف يتكون معظمه من الصحراوات والمستنقعات فى عرض الطريق المؤدى من جنوب افريقيا الى الشمال عبر كل من روديسيا الجنوبية والشمالية الى افريقيا التى يحكمها أهلها السود . وكان كل مجتمعاتها التى كانت تكاد تتخذ شكلا قبليا منهمكة فى ايجاد طريق سلمى نحو اقامة حكومة حديثة .

ولم يتم حل مشكلة سيرتزى الا فى الربع الثالث من عام ١٩٥٦ اذا اضطر كل من سيرتزى وزوجته البيضاء « روث » الى الحياة فى الخارج بعد نفيهما فقد أقاما فى لندن أملا فى نجاح احدى المحاولات العديدة التى يبذلانها فى ضمان حقهما فى العودة الى وطنهما . ولكن حينما حلت حكومة المحافظين محل حكومة العمال فى عام ١٩٥١ م بدا أنها قد قفلت الباب على هذا الأمل اذ أنها أعلنت عن عدم عودة سريتزى على الاطلاق الى باسوتولاند حتى تقوم قبيلته المسماة البامانجواتو بانتخاب زعيم جديد . ولم تكن لدى القبيلة أية نية فى احلال شخص آخر محل سيرتزى بل انه حتى حينما عينت الحكومة البريطانية ابن سيرتزى المسمى « روزبولاى » فى مركز جديد أسمته « السلطة الوطنية » لم تقبل القبيلة على الاطلاق هذا الحاكم الجديد ليكون زعيما بديلا .

ولم يأخذ الموقف فى التغير الا بعد ان نظرت حكومة العمال التى كانت تتخذ موقف المعارضة حينذاك فى قضية سيرتزى بشكل رسمى — فبعد أن أجرت استقصاء للحقائق ابتدأ حزب العمال فى الضغط على الحكومة لقبول حل وسط يسمح لسيرتزى بالعودة الى وطنه والمشاركة فى حياته القبلية ، وأخيرا أعلن المتحدثون العماليون رسميا أثناء المحادثات التى

أجريت فى مجلس العموم فى شهر أغسطس من عام ١٩٥٦ عن انهم عندما يعودون الى كراسى الحكم سيسمحون لسيرتزى بالعودة الى شعبه . وادى هذا التصريح الى انهيار القاعدة الصلبة من تحت أقدام الحكومة فلقد علمت قبيلة البامانجواتو حينذاك بأنه بمجرد ما ان يكسب حزب العمال الانتخابات فى بريطانيا سيصبح فى مقدور سيرتزى العودة اليهم . وعلى هذا لم يكن لديهم ما يحفزهم على تغيير آرائهم فيما يختص بمعارضتهم فى انتخاب زعيم آخر . وبعد ما لا يزيد عن ثلاثة أشهر من ذلك التاريخ كفت الحكومة عن محاولتها فى اجبار القبيلة وغيرت من سياستها وعاد سيرتزى بالطائرة الى بتشوانالاند وبعد أسابيع قلائل لحقت به زوجته واطفاله ولم يسمح له بالتلقب بلقب الزعيم ولكن بالنسبة لمكانته بين القبيلة سرعان ما اصبح زعيمها المقبول فعمل بمساعدة الأعضاء البارزين الآخرين على تحطيم الانقسامات التى تلت نفيه .

ولم تبذل أية محاولة جديدة فى بتشوانالاند ــ مثلها فى ذلك مثل الأقاليم الأخرى ــ لدراسة التطور الدستورى الا فى نهاية خمسينات القرن العشرين وكان المبعوث البريطانى المقيم يتلقى الاستشارة من مجالس ثلاثة احدها افريقى بحت والآخر أوروبى والثالث بين هذا وذاك . وكانت تلك المجالس تعمل بتناسق مشترك وفى عام ١٩٥٨ م طالب كل من الأفريقيين والأوروبيين بوجوب اتخاذ اجراء تقدمى نحو اقامة حكومة أكثر تحملا للمسئولية وأكثر ديمقراطية وبعد عام من ذلك تم انشاء لجنة لدراسة مشاكل الاصلاح الدستورى ، وقبيل نهاية عام ١٩٥٩ م قدمت اللجنة تقريرها وفى يوليو من عام ١٩٦٠ تم الاعلان عن دستور جديد آخر . وبناء على هذا الدستور يتم تشكيل مجلس تشريعى يتكون من الموظفين الرسميين ومن عدد متساو من المنتخبين الأوروبيين والأفريقيين ومن عضوين أوروبيين غير رسميين ، وعضوين افريقيين يتم تعيينهما بواسطة المبعوث البريطانى المقيم وعضو آسيوى منتخب . أما المجلس التنفيذى فيتكون من ستة موظفين رسميين وعضوين أوروبيين غير رسميين وعضوين افريقيين غير رسميين . وكان من الواضح ان هذا الدستور كان يهدف الى أن يؤدى تدريجيا الى تحقيق التمثيل الديمقراطى النهائى .

وبمجرد أن تم اعلان ذلك الدستور تكون حزب سياسى اسمه « حزب شعوب بتشوانالاند » لينظم وعى السكان السياسى . وكان مؤسس هذا الحزب هو كجاليمان موتسبتى المدرس الذى بعد أن رفض طلبه للترشيح فى المجلس التشريعى أسرع وقلب حزبه ضد الدستور .

ولكن شبيه بما حدث فى الأقاليم الأخرى لم يمض وقت طويل قبل أن يتنازع الحزب مع الطوائف المختلفة الأخرى وكان من أحد أسباب هذا النزاع انعكاس جو المنافسة بين « حزب المؤتمر القومى والأفريقى » و « حزب مؤتمر الأفريقيين جميعا » فى جنوب أفريقيا . ومع هذا فقد كان معظم شعب « بتشوانالاند » مازال يعتبر حكامه التقليديين هم مصدر الزعامة وظل « سيرتزى كاما » هو الشخصية المسيطرة على توجيه ودراسة التطور الدستورى فى المستقبل .

ومنذ عام ١٩٦٠ فصاعدا غيرت الحكومة البريطانية موقفها بالنسبة لأقاليم التاج الثلاثة . ففى عام ١٩٦١ م نقلت مسئوليات تلك الأقاليم من « ادارة علاقات الكومنولث » الى المكتب الاستعمارى ، وبمجرد ما أن خرجت « جنوب افريقيا » من الكومنولث بذل المزيد من المجهودات من أجل خدمة الحكومات التمثيلية وفى حمل الأقاليم الثلاثة — على الأقل — الى هامش السياسة الاستعمارية البريطانية . وقد أوصت بعثة « مورس الاقتصادية » بتقديم مساعدة اقتصادية لها وزنها لتطوير حياة تلك الأقاليم بالدرجة التى تقلل من اعتمادها على « جنوب أفريقيا » . ولكن فى نفس الوقت كان كل من الأقاليم الثلاثة مشغولا بتدفق تيار اللاجئين السياسيين الهاربين من « جنوب أفريقيا » الذى أثر على موقفها السياسى الداخلى وجعلها أكثر قربا من واجهة مسرح السياسة العالمى وقد أصبحت بتشوانالاند بوجه خاص طريق الهرب الرئيسى للاجئين السياسيين الهاربين من سياسة التفرقة العنصرية والذين يشقون طريقهم شمالا اما الى « تنجانيقا أو غانا أو أوروبا » . وفى نفس الوقت قفلت حكومة فيرفورد الممر ذا الاتجاهين الذى يقع عبر الحدود كما أنها أقامت أجمة من الأشجار وأنشأت مراكز للرقابة وهددت بتحديد عدد عمال مستعمرات التاج البريطانى الذين تسمح لهم بدخول « جنوب افريقيا » وتزايدت حرب الأعصاب وأصبحت مستعمرات التاج البريطانى اكثر تيقظا من أى وقت مضى لموقفها الذى جعلها عرضة للهجوم فى مواجهة «جنوب أفريقيا» . وقد زاد من خطورة هذا الموقف قصور التطور الاقتصادى الجدى الذى اتسمت به الادارة البريطانية فيما مضى . وفى الواقع أصبح الأمر أكثر وضوحا فى ان تلك الأقاليم الثلاثة قد دفع بها الى مقدمة الخطوط الأولى من الصراع الدولى فى أوائل ستينات القرن العشرين حول مسألة التفرقة العنصرية فى « جنوب افريقيا » وهو موقف يؤثر بالضرورة على تطورها الداخلى .

وتتكون المستعمرات الافريقية الأخيرة من القطع المتناثرة الجنوبية من

المستعمرات البرتغالية وهى « أنجولا وموزمبيق » ولهذه المستعمرات أهمية خاصة ذلك لأن ادارتها كانت فريدة من نوعها ولكن المغزى العميق الكامن فيها يتجلى فى الدور الذى قدر لها أن تلعبه الى جانب « جنوب افريقيا » فى دفاعها الأخير عن سلطة الرجل الأبيض فى افريقيا .

ففى يونيو من عام ١٩٥١ م لم تعد الأقاليم البرتغالية تسمى رسميا بالمستعمرات وتحولت الى « أقاليم ما وراء البحار » ، وقد عكس هذا القرار الذى اتخذته « لشبونة » مطمح البرتغال فى استعادة قوتها الوطنية التى فقدتها منذ زمن طويل . فلقد أهملت « أوروبا » البرتغال وتجاهلتها لفترة طويلة لدرجة ان الدكتور « سالازار » زعيمها الديكتاتورى ومستشاريه أدركوا أن فرصتهم الوحيدة هى أن يعودوا مثارا للاهتمام وذلك بانشائهم ما يمكن ان يطلق عليه « البرتغال العظمى » . ومن ثم فانه اصبح من المقدر أن تشتمل دولة البرتغال على المستعمرات البرتغالية باعتبارها أقاليم تتساوى مع أقاليم الدولة الكبرى . وبالطبع كان هذا المفهوم شبيها بذلك المفهوم الذى اعتقدت فيه فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية .

وكانت هناك بعض أوجه الشبه الأخرى بين السياسة البرتغالية فى افريقيا وكل من السياسات الاستعمارية الفرنسية والبلجيكية ، وكانت نظرية البرتغال الاستعمارية تقوم على فكرة المساواة العنصرية مع عدم المساواة الثقافية ، وبالطبع قد روعيت هذه الفكرة نظريا أكثر مما كانت تراعى عمليا . فلقد سمح البرتغاليون للافريقيين المتعلمين بالحصول على حق المواطنة وذلك باستيعابهم « أسيميلادو » ولكن فى سنة ١٩٥٠ م لم يحصل على هذا الحق فى أنجولا سوى ثلاثين ألفا من بين عدد سكانها البالغين اربعة ملايين ، اما فى موزمبيق فلم يحصل الا ٤٣٥٣ على هذا الحق من بين عدد سكانها الذين يزيدون على ٥٫٧٠٠٫٠٠ نسمة ولم تكن لدى عدد كبير من الافريقيين المتعلمين أية رغبة فى أن يصبحوا برتغاليين اما بسبب ارتفاع الضريبة التى تتبع هذه الحالة أو بسبب خطورة انفصاله عن المجتمع الذى ينتمى اليه .ولكن كانت السياسة البرتغالية على أية حال تتحاشى تعليم الافريقيين بدرجة كبيرة خاصة التعليم العالى بل انهم ان لم يكونوا قد تبنوا مثل هذه السياسة عن عمد فان وجود ما يقرب من أربعين فى المائة من الأوروبيين بين شعب البرتغال ذاته لا يجعل من الصعب انتهاج اى برنامج تعليمى جدى فى المستعمرات . ولكن ما كان يفرق بين سياسة البرتغال وسياسة كل من فرنسا وبلجيكا هو اعتقادها فى وجودها الدائم . فقد كانت هناك فكرة غامضة مبهمة فى كل من باريس

وبروكسل فى أن الافريقيين سيصبحون مسئولين فى نهاية المطاف عن مستقبلهم . أما هذه النظرة فلم تشترك فيها لشبونة على وجه الاطلاق فالأفريقيون بالنسبة للبرتغاليين يعتبرون جزءا من البرتغال ولا يرى البرتغاليون ثمة داع يدعو الشعوب المستعمرة الى رغبتها فى التنحى عن مثل هذا الشرف ..

وكانت هناك بعض الآثار الحميدة لهذا التغيير على الحالة الاقليمية ، فقد مكن المستعمرات الافريقية من المشاركة فى خطة التنمية القومية التى ادت الى التوسع فى انشاء الطرق والكبارى والخزانات بطريقة ملموسة فى خمسـينات القرن العشرين كما أنها حسنت الموانىء وأوجدت بعض صور الانتاج التعاونى . ولكن بالرغم من هذه التحسينات استمرت كل من أنجولا وموزمبيق فى اعتمادها الى حد كبير على الدخل الذى تحصل عليه من زيادة المرور عبر موانيها وكذلك بتصدير طاقاتها العاملة الى جنوب افريقيا . ففى كل عام كانت ترسل موزمبيق ثلاثمائة الف عامل ، وانجولا مائة الف عامل الى مناجم جنوب افريقيا. وكانت كلتا المستعمرتين تحصلان على دخل له وزنه من تلك التعبئة وكانتا تتأكدان من انه ان لم يوجد العدد الكافى من المتطوعين فانها « تحث » العمال الافريقيين على الاشـتراك فى صـفوف التعبئة . وفى الواقع بالرغم من ادخـال بعض التعديلات فى قوانين العمل اسـتمر العمل الاجبارى فى توفير الأسس اللازمة لحياة اقتصادية نشطة فى كلا الاقليمين .

وكانت خمسينات القرن العشرين أيضا هى الفترة التى نجحت فيها الحكومة البرتغالية فى حث شعبها المتضخم على الهجرة الى افريقيا فى أعداد كبيرة فتمكنت بهذا من حل مشكلة البطالة البرتغالية . وفيما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٩م ازداد عدد البيض فى انجولا من تسعة وسبعين الفا الى ما يزيد عن مائة وسبعين الفا . وفى تلك الفترة أيضا ازداد المستوطنون الأوروبيون فى موزمبيق من ثمانية وأربعين ألفا الى حوالى خمسة وثمانين الفا .

وأدت حركة العمال الافريقيين التى كانت تتم عن طريق تشريعات العمل الاجبارية وعن تعبئة القوى العاملة الى جنوب افريقيا وعن العمل فى الموانىء التى تم توسيعها علاوة على تدفق البرتغاليين البيض أدت الى خلق بعض المشاكل الرئيسية الموجودة فى أماكن أخرى من افريقيا الجنوبية والوسـطى فى فترة ما بعد الحرب . وكانت عملية التموين تزداد على الدوام بينما ابتدأت النظم القبلية فى الانهيار ، والأفكار الحديثة التى تتعلق بالمجتمع فى الظهور ، والبطالة فى الازدياد ، كما أدت المنافسة القائمة

بين العمال البيض والسود الى ازدياد الاضطهاد اللونى والتفرقة العنصرية ـ التى كانت تعتبر بمثابة عامل جديد فى افريقيا البرتغالية ولما كان معظم المهاجرين البيض فقراء وأميين لم يكن فى الامكان تحاشى ازدياد التوتر علاوة على أن التنافس على العمل زاد من خطورة هذا التوتر .

ومن بعض الدلالات على الطبيعة الديكتاتورية البرتغالية أنه حينما قام أحد المفتشين الاستعماريين الحكوميين المدعو « هنريك جالفاو » بكتابة تقرير عن الظروف التى يسودها الفساد ، وعن العمل الاجبارى ، وعن سوء الادارة فى المستعمرات الافريقية وجد نفسه مقبوضا عليه بواسطة البوليس السياسى ثم زج به فى السجن او وضع فى احدى المستشفيات لعدة سنوات . الا أن شعور الاستياء فى تلك الأقاليم قد ظهر خلال منفذ بسيط واحد وذلك عند ما سمح للمواطنين البرتغاليين فى عام ١٩٥٨ م بالادلاء بأصواتهم فى انتخابات الرئاسة البرتغالية فلقد حصل « هامبرتو ديجادو » المرشح المعارض للحكومة ، حصل فى الواقع على غالبية الأصوات فى كل من مينائى « بييرا وموزمبيق » كما حصل على تأييد له وزنه فى المدن الافريقية الأخرى . ولقد أظهرت الانتخابات أن المعارضة ضد الحكومة البرتغالية المركزية وخاصة ضد استغلال الأقاليم المستعمرة لتكون بمثابة سند لاقتصاديات البرتغال ذاتها كان يستنكره كل من المستوطنين الأوروبيين والأفريقيين المتعلمين .

ولكن مع هذا لم تصبح مشاعر الثورة المتزايدة جلية واضحة الا فى عام ١٩٥٩ م اذ انتهت احدى الاضطرابات التى قامت مطالبة برفع الأجور فى « بيساو » عاصمة غينيا البرتغالية بقتل البوليس لعدد من العمال الافريقيين . فالبرغم من أن غينيا البرتغالية تقع فى غرب افريقيا الا انها كانت مرتبطة سياسيا واداريا بالمستعمرات البرتغالية التى تفوقها مساحة والواقعة فى الجنوب . وكانت قوات البوليس وقوات الجيش قد ابتدأت فى محاصرة المعارضين لنظام الحكم القائم فى أنجولا بما فى ذلك الطبيب الشاعر الأفريقى « اجوستينهونيتو » الذى كان قد أنشأ حركة قومية سرية أسماها « الحركة الشعبية لتحرير انجولا » ، وتمكنت قوات الجيش من قتل عدد من المتظاهرين وتحطيم القرى أثناء حركات الاحتجاج التى قامت احتجاجا على عملية القبض عليهم وفى نفس الوقت كان القمع قاسيا جدا فى موزمبيق لدرجة أن هجرها أسقف بييرا .

وبالطبع لم يعد فى الامكان حينذاك عزل الأقاليم البرتغالية عن نمو القومية فى جميع أنحاء القارة الافريقية فقد قدر للتقدم الذى حدث فى الحكومات التمثيلية الدستورية فى الأقاليم الاستوائية الفرنسية وحصول

تلك الحكومات على استقلالها فى عام ١٩٦٠ م ثم استقلال الكونغو البلجيكى فى نفس العام أن تترك أثرا عميقا على أنجولا ففى أوائل عام ١٩٦١ م وقعت الحادثة المرموقة التى بدت وكأنها هى التى يسرت وجود العامل المساعد لحدوث حركات المقاومة ضد الحكم البرتغالى اذ أن الكابتن « جالفاو » الذى كان قبطانا للسفينة البرتغالية سانتا ماريا جعل من هذا العمل احتجاجا فعالا على الديكتاتورية البرتغالية . وكانت خطته أساسا هى الابحار الى جزيرة التوابل المسماة فرناندوبو التى تقع الى الغرب من ساحل أفريقيا ومنها الى أنجولا . ولكن بالرغم من النجاح الذى لم يدم طويلا فقد كان لحركة « جالفاو » تأثيرها على الرأى العام العالمى بكل تأكيد .

ويبدو أيضا انه كان لتلك الحركة بعض الأثر فى احداث الاضطرابات الافريقية التى وقعت فى أنجولا بعد ذلك بأيام قلائل . وبعد ذلك بشهور قلائل اندلعت نيران التمرد والعصيان فى جميع أنحاء المستعمرة وصحبتها وحشية فظيعة بين القوات البرتغالية والأفريقيين وجماعات المستوطنين البيض وانهارت السياسة الأخوية التى كانت قد نشرتها البرتغال وأعلنت عنها فى وجه القومية الأفريقية وبالرغم من خضوع الدولة النهائى بواسطة التعزيزات العسكرية البرتغالية التى كانت قد دعيت وقتيا للنزول فى ارض أنجولا واستيطانها مثلما فعل جنود كرمويل من قبل فلقد اظهر الأفريقيون الذين يخضعون للحكم البرتغالى للعالم أجمع أن شعورهم تجاه الحكم الأوروبى لا يختلف كثيرا عن ذلك الشعور الذى يشعر به الأفريقيون فى باقى أنحاء القارة .

واصبح من الواضح أيضا انه فى أثناء ذلك التمرد والعصيان كان فى امكان الافريقيين أيضا الذين يعيشون فى الامبراطورية البرتغالية أن ينظموا حركات سياسية . وفى الشمال كان حزب « اتحاد الشعب الأنجولى » بزعامة « هولدين روبرتو » قد تم انشاؤه منذ عام ١٩٥٤ م وقد بلغ عدد اعضائه حوالى أربعين ألفا . ولكن الحزب الأكثر تقدمية المسمى بحزب « الحركة الشعبية لتحرير أنجولا » المتآلف مع الزعماء نيتو ، وايليدو باشاندو ، وماريوبنتودى آندرادى قد قاموا بدور رئيسى فى تنظيم الجبهة الثورية الافريقية التى تهدف الى استقلال المستعمرات البرتغالية . وكانت تلك الجبهة تشتمل على بعض البيض « والخلاسين » وتمتد عبر الحدود القبلية . وكان حزب الحركة الشعبية لتحرير انجولا يحاول اقامة حركة واحدة ضد الاستعمار البرتغالى ولهذا فقد تآلف مع حركة المقاومة فى غينيا البرتغالية ومع الحزب الافريقى لاستقلال غينيا من أجل تحقيق هذا الغرض .

وكان لتلك الأحداث آثار لها وزنها على رد الفعل العـــالمى تجاه البرتغال . ولقد كان البرتغاليون يعتمدون فى بداية الأمر على تأييد معظم الدول الغربية عندما تواجه البرتغال هجوما فى الأمم المتحدة ثم بعد ذلك كانت تعتمد على حيادها على الأقل . وكان رأس مال الدكتور سالازار الذى يعتمد عليه فى حركته هو مساهمته فى حلف شمال الاطلنطى وفى القواعد الأمريكية الموجودة فى « جزر الآزور » . ولكن الثورة التى اندلعت فى انجولا علاوة على تزايد الدلالات على ازدياد المقاومة ضـــد الحكم البرتغالى قد واجهت العالم الغربى باختيار احدى طريقين : اما أن يساعد البرتغاليين ويشوه وجهة النظر الافريقية واما أن يصـبح ناقدا للامبراطورية البرتغالية . ولكن أوائل ستينات القرن العشرين ابتدأت فى الكشف عن ميل نحو اتخاذ الطريق الأخير خاصة فى أمريكا .

ولهذا فانه فى أوائل ستينات القرن العشرين كانت افريقيا الجنوبية قد تركت لتكون بمثابة آخر نقطة استطلاعية فى نظرية السيطرة البيضاء وتطبيقها على الشعوب الافريقية . وكان ذلك التصـــميم على الاحتفاظ بالسيادة البيضاء هو العامل المشترك بين البرتغاليين ومســـتوطنى جنوب أفريقيا . فلقد صممت البرتغال على الاحتفـــاظ بكل من انجولا وموزمبيق فى داخل اطار البرتغال العظمى على الرغم من أنها لا يراودها الا أمل ضئيل فى الاحتفاظ بغينيا البرتغالية التى أصبحت تحوطها الآن الدول الافريقية الحديثة الاستقلال . أما مستوطنو جنوب افريقيا فلقد شيدوا أعظم القوات العسكرية والبوليسية قوة فى القارة بأجمعهـــا وتصر اصرارا كاملا على استخدام تلك القوات فى الدفاع عن الشـــكل الاجتماعى الذى فرضوه على دولتهم . ويبدى كل من مستوطنى جنوب افريقيا والبرتغاليين استعدادهم لتبادل المساعدات لو لزم الأمر لتحقيق هذا الغرض المشترك فلقد شـــاهدوا دلالات متزايدة على أن أفريقيا السوداء المستقلة تقوم بوضع استراتيجيـــة تهدف الى تحطيم آخر حصن من حصون البيض ولقد أجبر الأفريقيون وهم فى عقر ديارهم على القيام بثورة عنيفة مع ازدياد « قيامهم بأعمال التخريب » الاحتجاجية فى نفس الوقت الذى ازدادت فيه المحاكمات واصـــدار أحكام الاعدام . اذ أن كلا من « وولتر سيزلو » و « نلسون مانديللا » ــ الثعلب الأسود علاوة على عدد كبير من قرنائهم اعترفوا علانيـــة بأن أعمال التخريب الاحتجاجية قد اصبحت تستخدم الآن باعتبارها الســلاح الأخير فى المعركة من اجل الحرية . واصبحت بقية دول العالم تواجه على الدوام فى كل من الأمم المتحدة والجمعيات العالمية الأخرى مشكلة الاختيـــار بين الوقوف الى جانب الجنوبيين البيض او الحرية الافريقية . الا أن

البيض كانوا يعتقدون أن قوتهم العسكرية كافية للمحافظة على سيطرتهم العنصرية فى المستقبل القريب . ومن المحتمل أن تلعب كل من مستعمرات التاج البريطانى وجنوب غرب أفريقيا دور حصـــان طروادة ودائما ما دفعهم الى القيام بهذا الدور هؤلاء الذين صمموا على تحطيم البقايا الأخيرة من الحكم الأبيض . ولسنا فى حاجة الى نفاذ فى البصيرة للتنبؤ بتجمع سحب الصراع العنصرى ذلك الصراع الذى ستواجه فيه افريقيا السوداء السادة البيض للمرة الأخيرة فى معركة حاســـمة لتقرر فيها ما اذا كان الحكم الأبيض سيكون له أى مكان فى افريقيا أم لن يكون .

الفصل العاشر

المثلث الأوسط

من الممكن أن نقول أن وسط افريقيا يتكون من ثلاثة أقاليم تقابلت فيها قوى استعمارية مختلفة كما شاهدنا فى الفصول السابقة ، فحط الفرنسيون رحالهم فى أفريقيا الاستوائية الفرنسية والبلجيكيون فى الكونغو « ورواند ــ أورون‍دى » والبريطانيون فى روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند ، واشترك كل من هؤلاء فى تطوير هذه الأرض الوسطى التى تعتبر بمثابة قلب القارة الافريقية . وتم الاصطلاح على تسمية هذه الأقاليم الثلاثة بوسط افريقيا وذلك لسبب بسيط الا وهو أن كلا من تلك الأقاليم كانت تحكمها الدول الاستعمارية المختلفة كوحدات قائمة بذاتها .

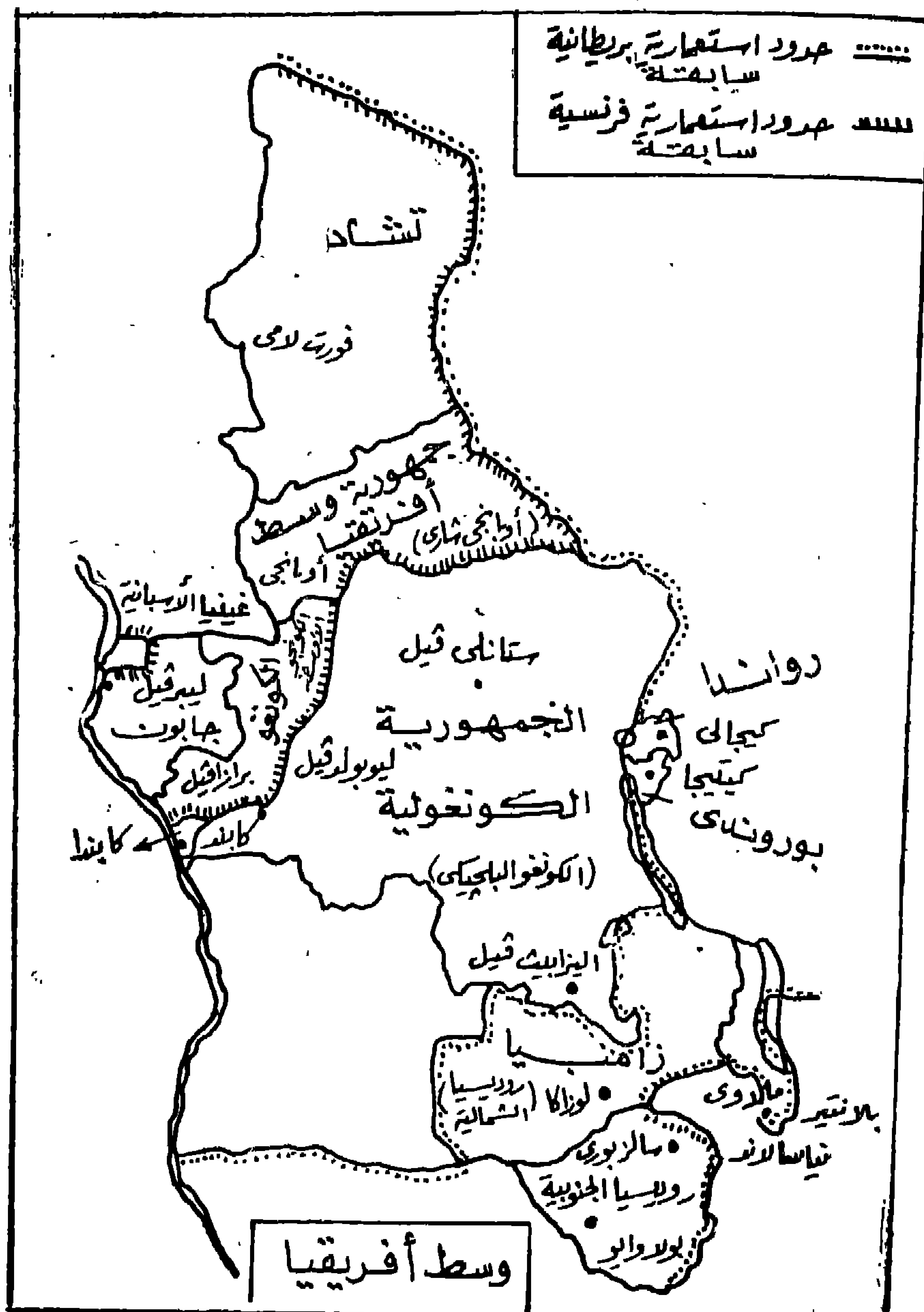
وهناك سبب آخر يضاف الى هذا السبب الادارى يبرر اعتبار هذه الأقاليم الثلاثة وحدة واحدة تسمى بوسط افريقيا ، فأوجه نشاط وافكار الشعوب التى تعيش تحت الحكم الفرنسى والبلجيكى والبريطانى كانت تتبادل التأثير فيما بينها . وكان أوضح مثل على ذلك هو تقسيم قبيلة الباكونجو بين كل من الكونغو البلجيكى والكونغو الأوسط تحت الادارة الفرنسية (بينما قسم ثالث من تلك القبيلة كان يعيش فى أنجولا البرتغالية) . ونجد أن كلا من مدينة برازافيل وليبولدفيل تواجه كل منهما الأخرى عبر النهر وكان حتما أن يحدث تبادل مزدوج بين سكانهما وكثيرا ماتدخلت كل منهما فى شئون الأخرى . ثم نجد من وجهة أخرى أن حزام النحاس قد تم تقسيمه الى قسمين وذلك بواسطة الحدود التى تفصل بين كل من الكونغو وروديسيا الشمالية ، وكانت الحركة عبر هذه الحدود مألوفة وكان يصاحبها ازدياد مستمر فى المعرفة المتبادلة بين

الشعوب التى تعيش على جانبيها . ومن المحتمل ، أن الأهم من كل هذا أن هذه المنطقة بأكملها تقع بين كل من غرب افريقيا وشرقها من ناحية وجنوبها من ناحية اخرى ومن ثم كانت تعتبر نوعا من الأرض الخلاء التى تتصارع عليها سياسات متنافسة من القومية السوداء والبيضاء. وبالرغم من أن كل اقليم كان يختلف عن الآخر كما أنه كانت توجد فى الواقع مواقف متناقضة عديدة فى داخل الأقاليم ذاتها الا أنه يمكن أن نقول بوجود وحدة بشكل ما ومشاكل مشتركة بين المنطقة بوجه عام .

ودائما ما كانت تعتبر افريقيا الاستوائية الفرنسية بأنها لا تزيد عن كونها الجار الفقير لافريقيا الغربية الفرنسية ، ولكن ما هذه الا صورة زائفة ذلك لأن الدول الاستوائية لها طابع تختص به وحدها . صحيح ان نفس التشريع الذى وضعته باريس قد تم تطبيقه فى اقليم وسط افريقيا تماما مثلما تم تطبيقه فى الاقليم الغربى ، وحقيقة أيضا أن دستور عام ١٩٤٦ واتساع الدائرة الانتخابية فى عام ١٩٥١ ، والقانون العام الصادر فى عام ١٩٥٦ كانت كلها اجراءات مشتركة تم تطبيقها فى الاقليمين الا أن التخلف الاقتصادى والاجتماعى الذى عانته البلدان الاستوائية ، وغيرتهم من أبناء عمومتهم الذين يعيشون فى افريقيا الغربية ورد الفعل المترتب على هذا علاوة على اشتداد قبضة شركات الامتياز الفرنسية والادارة الفرنسية بدرجة أعظم فى وسط افريقيا قد نتج عنه دائما تناقض حاد بين الاقليمين .

وشعب الأقاليم الاستوائية اذا ما أخذناه بأكمله موضع الاعتبار سنجده أنه قد ظل أكثر ادراكا فى ولائه للقبيلة وسلطانها من ادراك شعب افريقيا الغربية لهما ولقد شاهدت الفترة التالية للحرب مباشرة تغيرات جذرية فى موقف الادارة الفرنسية تجاه رعاياها فى وسط افريقيا ، اذ أن ولاءهم لأهداف فرنسا الحرة أثناء الحرب غير تماما من موقف باريس تجاههم اذ تم القضاء على العمل الاجبارى قانونيا ــ على الأقل ، كما ان الدستور الجديد يسر لكل من المواطنين الافريقيين والأوروبيين شكلا محددا من التمثيل السياسى . وكان ذلك اتجاها جديدا من نوعه ولكنه ــ بالطبع لم يمح على الفور ارث الماضى . وكان الافريقيون فى كل من التمثيل المحلى والتمثيل فى المنظمات الاقليمية وفى انتخابات البرلمان الفرنسى مايزالون ينظرون بشكل واضح الى الأوروبيين على أنهم الشعب الذى يفهم بدرجة تفوقهم مسئوليات الحكم ، وكانوا يميلون هم أنفسهم الى أن يظلوا مهتمين أساسا بشئونهم القبلية .

وحتى فى خمسينات القرن العشرين ، وبعد توسيع الدائرة الانتخابية


حدود استعمارية بريطانية سابقة
حدود استعمارية فرنسية سابقة
تشاد
فورت لامى
جمهورية وسط أفريقيا
(أوبانجي شاري)
بانجي
غينيا الأسبانية
ليبرفيل
جابون
برازافيل
كابندا
ستانلي ڤيل
الجمهورية الكونغولية
ليوبولدڤيل
(الكونغو البلجيكي)
رواندا
كيجالي
كيتيجا
بوروندي
اليزابيث ڤيل
زامبيا
لوزاكا
(روديسيا الشمالية)
مالاوي
بلانتير
نياسالاند
سالزبوري
روديسيا الجنوبية
بولاوايو
وسط أفريقيا

فى عام ١٩٥١ ونمو المنظمات الحديثة وتوفير أشكال أكثر اتساعا من التمثيل السياسى لم تتغير هذه النظرة الا ببطء شديد . كما أن عملية التموين التى كانت تعتبر عاملا له قيمته فى غرب افريقيا قد حدثت فى البلدان الاستوائية بشكل فيه مزيد من التعديل وحدثت بعض الزيادة فى أعداد العمال فى جميع الأقاليم المستعمرة الأربعة (١) ولكنها كانت بنسبة أقل . ففيما بين عامى ١٩٤٩ ، ١٩٥٩ لم يزد عدد العمال الاجمالى فى الاقليم بأكمله الا بمقدار يتراوح بين ١٥٠٫٠٠٠ عامل و ١٩٠٫٠٠٠ عامل أو أقل . وهذا كان يمثل فقط حوالى ٦٪ من مجموع السكان .

علاوة على هذا كان التنظيم النقابى بين الطبقة العاملة ضئيلا للغاية. وحاولت الحركة النقابية الفرنسية أن تمد تنظيمها الى البلدان الاستوائية كما فعلت فى غرب افريقيا . ولكن بالرغم من أن جميع الاشتراكيين والشيوعيين والكاثوليكيين قد حاولوا الزيادة من عضوية الأفراد النقابيين فى وسط افريقيا ، الا أيا منهم لم يحرز نجاحا عظيما ، ولم يكن يتعدى على الاطلاق عدد الأعضاء النقابيين أكثر من ١٠٪ من مجموع العمال ، وان ما كانت تحرزه النقابات من تقدم كان يحدث عادة على أسس قبلية أكثر مما يرتبط بالمنظمات الافريقية .

وهذه الحالة تركت دعامات ضعيفة لنمو الحركات السياسية . ففى الواقع يمكن ايجاد المنظمات السابقة للأحزاب السياسية فى ذلك الاقليم بين الطوائف الشبه دينية المعارضة أكثر مما نجدها بين النقابات العمالية. ونتيجة لهذا كانت الأحزاب السياسية تتلون أيضا بدرجة كبيرة بالولاء القبلى وكانت تميل الى العودة لاستخدام وسائل العنف التى كانت سائدة فيما بين القبائل أكثر من تركيزها على النشاط السياسى الحديث . وأدى عدم وجود أى مجتمع متعلم له وزنه الى عرقلة الجهود المبذولة من أجل خدمة التنظيم الحديث بشكل واضح . فكان التعليم ملقى فى زوايا الاهمال فى فترة ما قبل الحرب وبالرغم من بذل الكثير من الجهد والمال فيما بعد الا أنه كان ما يزال هناك حائل ثقيل يجب ازالته . وتباينت الخدمات التعليمية بشكل كبير فى المنطقة فكان يوجد افضلها فى الكونغو الأوسط ، ولكن المنطقة بوجه عام كانت تعانى من قلة عدد الملمين بالأساليب الدنيوية وذوى التجارب الذين يصلحون كزعماء بمقارنتهم بالأشخاص البارزين والمجتمعات التى تحيط بهم فى افريقيا الغربية .

أما فى النواحى السياسية فقد أدى ازدياد بعد المسافة من باريس الى

---

(١) جابون ، والكونغو الأوسط ، واوبانجى شارى ، وتشاد (المترجم) .

اعاقة الأحزاب الفرنسية عن احراز نفس التأثير الذى كانت قد أحرزته فى افريقيا الغربية ولكن حزب تجمع الشعب الفرنسى كان هو الحزب الرئيسى الذى استفاد من هذا البعد . فلقد استغل شعبية ديجول العظيمة وارتباط اسمه بالحزب فى افريقيا الاستوائية . كما أن ذلك الحزب كان له تأثير جبار بين رجال الادارة ولهذا أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بضغوط الادارة الفرنسية واستغلالها للانتخابات . ولكن استغلال الحزب لشعبية ديجول وارتباطه الوثيق بالادارة أدى فى نهاية المطاف الى تنفير عدد كبير من الافريقيين وأصبح حزبا أوروبيا الى حد كبير .

أما الاشتراكيون فلم يتمكنوا على الاطلاق من أن يحرزوا نجاحا عظيما عن طريق حزب القسم الفرنسى من حزب العمال العالمى فى جذب عدد من الأعضاء اليهم بالرغم من أن الأحزاب الممثلة لهم فى كل من الكونغو الأوسط وتشاد قد أصبح لها بعض النفوذ . ولم تمارس الأحزاب الاشتراكية أى تأثير خطير الا بعد أن ابتدأت فى ربط نفسها بالتنظيمات القبلية .

وكان حزب التجمعات الديمقراطى الافريقى يمارس أقوى نفوذ فى المنطقة بالرغم من أنه كان منظما بنفس الدرجة التى نظم نفسه بها فى الغرب . ولم يجد هذا الحزب على الاطلاق زعماء بارزين يشبهون هؤلاء الذين بزغوا فى أقاليم افريقيا الغربية ، الا ان جبرييل ليسيت الذى ولد فى جزر الهند الغربية وعاش فى تشاد أخذ دورا رئيسيا فى منظمة الحزب المركزية يلى فى مرتبته دور هوفويت بويجنى . وكان هناك خوف دائم لئلا يمثل حزب التجمعات الديمقراطى الأفريقى الأقاليم الغربية حقيقة مع وجود بعض الشك فى أن الغرب كان يحاول السيطرة على سياسات وسط افريقيا . وكان ذلك ملحوظ بوجه خاص بعد اصدار القانون العام فى سنة ١٩٥٦ ورفض سكان وسط افريقيا المشاركة بشكل جدى فى المناقشة التى قسمت حزب التجمعات الديمقراطى الافريقى على نفسه بشكل عميق وبالرغم من أن « ليسيت » كان يقصد هوفويت وكان هناك اجماع عام على نبذ الاقتراح الخاص بالابقاء على الكيان الفيديرالى . ولكن بمجرد أن ابتدأ الناس فى الاعتقاد بأن هوفويت ومؤيديه كانوا يحاولون أن يعوضوا أنفسهم فى وسط افريقيا عما فقدوه من تأييد عند معارضتهم للوحدة الفيديرالية داخل حزب التجمعات الديمقراطى الافريقى فى الغرب ، حدث رد فعل مباشر لما كان يعتبره الناس محاولة أخرى نحو السيطرة الغربية .

ولكن السياسة فى وسط افريقيا الفرنسية ظلت ترتبط الى حد كبير

بالمشاعر المحلية القائمة على الأسس القبلية والاقليمية سواء أكان ذلك داخل حزب التجمعات الديمقراطى الافريقى أو بين أتباع منظمات سنغور التى يمثلها جان أوبام فى جابون أو بين الأحزاب الأخرى الاقليمية البحتة. ولم تظهر على الاطلاق أية مجموعة تقدمية قوية حقا فى أى مكان ومن ثم لم يكن الصراع الاجتماعى بين المحدثين والتقليديين فى السياسة واضحا فى اى جزء من هذه المنطقة ولكن مع هذا كانت هناك أوجه اختلاف عديدة بين الأقاليم الأربعة التى تتكون منها افريقيا الاستوائية الفرنسية ومن ثم فان النظر الى كل اقليم على حدة سيساعدنا على فهم هذه الأقاليم وكذلك على تقدير ردود الفعل لدى سكانها تجاه التغيرات السياسية العميقة التى وقعت فى خمسينات القرن العشرين .

* * *

وكانت جابون أصغر الأقاليم الاستوائية الفرنسية ، ولكن يعتبر تاريخها الحديث أكثرها رسوخا وقامت فى خمسينات القرن العشرين بتطوير قوة الدفع الاقتصادية القوية الوحيدة فى المنطقة . وكانت تعتمد فى أول الأمر على صادرات الأخشاب الى حد كبير علاوة على تعدين بعض الذهب وزراعة القليل من الكاكاو . وأمكنها عن طريق هذه المصادر الثلاثة اظهار الميزان التجارى الوحيد الذى فى صالحها من بين الأقاليم الأربعة ، وفيما بعد أدى اكتشاف المنجنيز والبترول فى خمسينات القرن العشرين الى اعطاء جابون امكانيات اقتصادية لا مثيل لها فى المنطقة بأجمعها ، كما أنهما قد مكنا الدولة من زيادة طبقتها العاملة بمعدل يفوق غيره فى اية دولة مجاورة على الرغم من أن ذلك لم ينعكس بصورة واضحة فى قوة منظمات نقاباتها العمالية .

وكانت قبيلة الفانج تسيطر الى حد كبير على الدولة سياسيا ، وهذه القبيلة كانت تضم حوالى ربع الاجمالى العام للسكان بالرغم من أن عددا كبيرا من اعضائها يعيشون فى الكاميرون وغينيا الأسبانية بقدر يفوق هؤلاء الذين يعيشون فى جابون ذاتها — ومنذ الوقت الذى أنشئت فيه المنظمات التمثيلية الجديدة بعد الحرب أصبح جان أوبام العضو الكاثوليكى فى القبيلة الزعيم المعترف به . وكان جان أوبام قد أسس الحزب المعروف باسم الاتحاد الديمقراطى والاشتراكى الجابونى فى عام ١٩٤٨ وبالرغم من أن ليون مبا أحد أعضاء القبيلة قد حصل على تأييد منافس لأوبام فى ليبرفيل الا أنه لم يصبح ذا أهمية سياسية الا فيما بعد .

وفى أوائل عام ١٩٥٠ ابتدأت جابون فى اظهار بعض الجموح والعناد حول مكانتها كجزء من الاتحاد الاستوائى . فقد كان يبدو بالنسبة لعدد كبير من الشخصيات الجابونية البارزة أن ثروتها تستخدم من أجل اعانة

اعضاء الاتحاد الأكثر فقرا وبأن شعبها سيستفيد اقتصاديا من الانفصال. وبالرغم من المناقشــات التى دارت حول هــذا الموضوع فقد رفضت مقترحات أوبام الخاصة بفصل جابون ، وان كانت قد عادت لتظهر ثانية الى حيز الوجود فيما بعد فى خمسينات القرن العشرين .

وكان أوبام فى حد ذاته ينزع الى الفردية وعلى الرغم من انه كان يحذو حذو سنغور الا أن تآلفه مع حزب الدول المستقلة فيما وراء البحار كان عميقا . وبنفس الطريقة نظر « مبا » تجاه حزب التجمعات الديمقراطى الافريقى الا أن حزبه لم يتآلف مع هذا الحزب تآلفا وثيقا على الاطلاق.

وأدى الرخاء النسبى الذى كانت تتمتع به جابون الى المحافظة على هدوء الحالة السياسية ، وكانت العلاقات القائمة بين الزعماء السياسيين فى الجمعية الاقليمية والادارة الفرنسية تقوم على أساس التعاون عادة فى حين انه كان هناك توتر ضــئيل بين الافريقيين والأوروبيين كرؤساء للجمعيات الاقليمية ومقررين للجانها الرئيسية .

وقضى أوبام قدرا كبيرا من وقته فى باريس وفى منتصف خمسينات القرن العشرين تغلب عليه « مبا » فى شعبيته ، وقد أصبح مبا عمدة لليبرفيل فى عام ١٩٥٦ وابتدأ فى اجتذاب التأييد من خارج قبيلة الفانج ، بل وأيضا أدخل بعض الأوروبيين ضمن مرشحى حزبه الذى أصبح يسمى الآن حزب الكتلة الديموقراطية الجابونى . وتلا اعلان القانون العام اجراء الانتخابات فى مارس ١٩٥٧ من أجل اختيار أعضاء الجمعية الاقليمية التى اتسع نطاقها حديثا وازداد سلطانها . وحصل كل من حزب أوبام المسمى بالاتحاد الديموقراطى الاشتراكى الجابونى وحزب مبا المسمى بحزب الكتلة الديموقراطية الجابونى ، على عدد متساو من الممثلين ولكن مبا هو الذى وجد نفسه قادرا على تكوين حكومة بتعضيد من بعض الأعضــاء المعارضــين ، وشغل منصب نائب رئيس المجلس الحكومى .

وكانت الأسباب التى ادت الى انفصال الحزبين عبارة عن أوجه صراع محلية وشخصية بحتة . ولكن هذا الصراع لم يصل الى الدرجة التى تمنع التعاون بينهما على الرغم من وجود بعض التوتر السياسى فى عــام ١٩٥٨ بين جماعات الطلبة المتنافسة . ولكن استمرت الحكومة بشكلها الائتلافى برئاسة مبا وعضوية بعض رجال أوبام كوزراء .

وكشفت العلاقات بين الرجلين وحزبيهما والمنظمات الخارجة عن النطاق الاقليمى عن قوة موقفها المشترك تجاه مصالح جابون . وانتهج

أوبام منهج سنغور فانتقل من حزب الدول المستقلة فيما وراء البحار الى حزب المؤتمر الافريقي ثم الى حزب اعادة التجمع الافريقي . وحضر مؤتمر حزب اعادة التجمع الافريقي في كوتونو عام ١٩٥٨ ولكنه لم يقبل السياسة التى وافق عليها المؤتمر الخاصة بطلب الاستقلال وتجديد الاتحاد الفيدرالي . وشبيه بذلك انه بالرغم من أن مبا كان مايزال يسير على نهج حزب التجمعات الديموقراطي الافريقي كما انه حضر مؤتمر باماكو في عام ١٩٥٧ ، الا انه كان واحدا من الأقلية التى يتزعمها هوفويت بويجنى والتى كانت تقاوم هدف الأغلبية الذى يرمى الى انشاء اتحاد فيدرالى متين . وفى الواقع كان كل من الرجلين يعكس نظرة جابون الانفصالية والتى كانت تدافع عن الارتباط بفرنسا ، واعتقد كلاهما بأن شعبهما قد يجنى المزيد بأن يصبح ذا حكم ذاتى فى الوقت الذى يحتفظ فيه بروابط قوية مع فرنسا مما لو أصبحت جابون جزءا من اتحاد فيدرالى أو حصلت على استقلالها .

وفى الوقت الحاضر تم اكتشاف الحديد والمنجنيز والبترول ، ولا تنتاب الجابونيين أية رغبة لاقتسام الأرباح التى يتخيلونها مع جيرانهم . ولقد تم انشاء شركة فرنسية أميريكية تعرف باسم شركة أجوى للتعدين . وتتكون هذه الشركة من ٤٩ ٪ مملوكة لشركة صلب الولايات المتحدة و ٥١٪ لفرنسا مقسمة بين الشركات الخاصة والحكومة الفرنسية .. ودخل الفرنسيون والألمانيون أيضا من أجل المشاركة فى استثمار خام الحديد فى الوقت الذى بدأ فيه استغلال مناجم اليورانيوم .

وعمل ظهور هذه الثروات الى ازدياد تقارب الحزبين ، ولم يؤد الى انقسامهما الى سياسات متصارعة حول كيفية استغلالها . ووافق الزعيمان فى سبتمبر عام ١٩٤٨ على نصيحة مؤيديهم على الادلاء بأصواتهم فى جانب الحكم الذاتى والعضوية فى المجموعة الفرنسية عند الاستفتاء . وبالرغم من أن حزبا صغيرا جديدا قد عارض فكرة التصويت بالايجاب فلقد صوت ٩٧ر٧٪ « بنعم » .

واستمر التآلف مع وجود مبا رئيسا للجمهورية ثم رئيسا للوزراء فيما بعد . وبالرغم من أن الجابونيين كانوا يعارضون الوحدة الفيدرالية الا أنهم لم يكونوا معادين لقيام شكل من الوحدة الاقتصادية مع جيرانهم . ولهذا فانه فى يناير عام ١٩٥٩ أجريت مفاوضات حول اقامة اتحاد جمركى وتجارى وكذلك فى النقل بين الدول الاستوائية الأربعة والتى اشتركت فيه جابون . وراق هذا النوع من المشاركة الأغراض الجابونية دون تعريض حكمها الذاتى الى درجة الدخول فى اتحاد فيدرالى ضمنى .

واستمر مبا رئيسا للوزراء حتى اشتركت جابون فى الاندفاعة نحو الحصول على الاستقلال فى عام ١٩٦٠ . واصبحت الدولة مستقلة فى أغسطس من ذلك العام وأصبح مبا رئيسا للحكومة . ولكن ، بحلول ذلك الوقت ، ظهرت دلالات على التوتر فى داخل حزبه خاصة حول موقفه المحبذ لوجود فرنسا . ولم يمض وقتا طويلا بعد الاستقلال حتى وضع فى السجن عددا كبيرا من أعضاء حزبه بما فى ذلك رئيس الجمعية العامة . وبالرغم من أن التطور الاقتصادى فى جابون كان مايزال يرتبط بالمبادىء التقليدية والولاء القبلى الا أن هذا التطور بما يلازمه من زيادة فى عدد العمال يشير الى أن هذا التآلف المحافظ اللطيف سيقابل تحديا من جانب القوى الأكثر تقدمية .

* * *

أما كل من أوبانجى ـ شارى وتشاد التى تعتبر واحدا من الاقليمين الشماليين المشتركين فى المنطقة الاستوائية فلم يجدا نفس الفرص الاقتصادية المواتية التى تمتعت بها جابون وقد كانت أوبانجى ـ شارى دولة أكثر فقرا تعتمد اعتمادا كاملا على انتاج القطن فى حياتها الاقتصادية، وكان مايقرب من ربع سكانها مشغولون فى هذا المجال .

وظل معظم السكان يمارسون حياتهم الزراعية ، وأدت الحاجة الى التطور الاقتصادى الى الابقاء بالضرورة على المجتمع التقليدى . ولم تكن الدولة تعانى فقط من ضآلة عدد السكان بل وأيضا لم يظهر شعبها الا أتفه المشاعر تجاه الهدف القومى فى العمل من أجل التحسينات . ولقد بلغ هذا الشعور حدا جعل من الضرورى فرض الحكومة الافريقية شكلا من العمل الاجبارى بالرغم من الغاء الحكومة الفرنسية العمل الاجبارى بعد الحرب مباشرة ، وكان الشكل الذى أعطته الحكومة لهذا النوع من العمل هو المعسكرات وفرض العقوبات على من يرفضون العمل . ونتج عن رواسب أعمال السلب والنهب التى تولدت عن حكم شركات الامتياز فى فترة ما قبل الحرب ـ توتر عنصرى عنيف فى أوبانجى شارى يفوق مثيله فى معظم المستعمرات الفرنسية الأخرى ونتيجة لهذا حدث صراع مستمر بين السكان الافريقيين والادارة الفرنسية فى فترة ما بعد الحرب .

ويفسر تخلف شعب أوبانجى ـ شارى ولو جزئيا على الأقل مدى سيطرة الأفراد على الحياة السياسية ، اذ أن بارتلمى بوجندا الذى كان قد تدرب وتمرن على حياة القسوسة الكاثوليكية حتى تزوج بسكرتيرته الفرنسية قد تمكن من أن يخلع بالقوة أنطوان دارلان ـ أول زعيم للمعارضة فى فترة ما بعد الحرب ـ ويحل محله فى أوائل خمسينات القرن العشرين .

ولقد استمر بوجندا ، الذى كان قد تم انتخابه أصلا بتأييده من حزب الحركة الجمهورية الشعبية ، فى اتباع تقليد دارلان فى مهاجمة الادارة الفرنسية التى كان يسيطر عليها الى حد كبير حزب تجمع الشعب الفرنسى حتى أواسط خمسينات القرن العشرين ، ثم أدرك بعد ذلك بأنه لو تمكن من ضمان المساعدة الفرنسية التى يحتاجها لتطوير دولته فسيكون نجاحه عن طريق التعاون المشترك أكثر احتمالا . وبعد الانتخابات التى أجريت فى عام ١٩٥٢ لعب حزبه دورا رئيسيا فى الجمعية الاقليمية التى كانت قد ازدادت فى عدد أعضائها على الرغم من أنه كان يساويه فى الكفة الأخرى من الميزان مرشحو حزب تجمع الشعب الفرنسى الذين كان تم انتخابهم من الفئة الأولى علاوة على عدد من المستقلين . ولكن مع هـــذا كانت السياسة فى أوبانجى شارى مازالت بدائية لدرجة أنها سمحت لحزب بوجندا المسمى ــ حزب التطور الاجتماعى بافريقيا السوداء MESAN بسيطرة حقيقية على الشئون المحلية . وكان هذا الحزب ــ كما يشير اليه اسمه ــ يصبو الى أن يصبح حركة ذات مجال أكثر اتساعا ولاتقتصر على مجرد اقليم واحد . وفى الواقع استغل بوجندا المركز الذى وصل اليه باعتباره الشخصية البارزة فى وسط افريقيا ورئيس المجلس الأعلى الفيدرالى ليقترح تكوين الولايات المتحدة لافريقيا اللاتينية مشتملة جميع الأقاليم الفرنسية والكونغو وأنجولا . ولم يحرز الا تقدما يسيرا فى هذا المخطط العظيم الا انه حاول على الدوام حث اخوانه من الزعماء فى الدول الاستوائية على اعادة تكوين اتحادهم . وفى الواقع برز بوجندا على أية شخصية أخرى فى وسط افريقيا الفرنسية أثناء الخمسينات ونظم حزبه مبتعدا عن أى تآلف وذلك من أجل السيطرة على الحياة السياسية فى أوبانجى ــ شارى .

وبعد ان أصبح القانون العام سارى المفعول حاول بوجندا ان يحث الاتحاد الاستوائى على أن يصبح دولة عضو فى المجموعة الفرنسية . ولكنه لم ينجح فى هذا مثله مثل سنغور فى الغرب . ولما كان يتمتع بهذه الشخصية البارزة فقد كان حتما أن يثير الغيرة بين معاصريه كما انه لاقى معارضة قوية من حزب التجمعات الديمقراطى الأفريقى . ولكنه مع هذا دعا شعبه لتأييد عضوية جابون فى المجموعة فى الاستفتاء الذى أجرى فى عام ١٩٥٨ واظهر قوة قبضته عليهم حينما عمل ٩٨٫٨ بنصيحته . وبعد ذلك أصبح رئيسا للوزراء وجدد محاولته فى اقامة اتحاد من الدول أكثر اتساعا . ولم يتمكن من ايجاد اى تأييد له من يولو فى الكونغو الأوسط أو أوبام فى جابون . كما أن ذلك التأييد الذى لاقاه من كل من أوبانجولت وتشيكايا فى الكونغو الأوسط كان غير كاف لتحقيق حلمه . وأخيرا فانه

بالرغم من اعلان قيام جمهورية وسط افريقيا فى ديسمبر عام ١٩٥٨ واعتبارها دولة عضوا فى المجموعة ، فانها لم تكن تتكون الا من أوبانجى شارى وأصبح بوجندا رئيسا للجمهورية ودافيد داكو وزيرا للداخلية وحكم الجمهورية الجديدة نوع من الحكومة غاية فى المركزية ذلك لأن بوجندا اصبح يؤيده حينذاك جمعية عامة تكاد تتكون جميعها من أعضاء حزب التطور الاجتماعى بافريقيا السوداء . ولكن كان مايزال يبدو فى الأفق قليل من الدلالات على المقاومة الا أن جميع المحاولات التى بذلت من أجل تنظيمها قد باءت بالفشل وذلك بسبب الفزع الذى بثته أغلبية الحزب الواحد .

ولقد انقضت الفترة المبكرة من عام ١٩٥٩ فى الاعداد من اجل الانتخابات الجديدة ولقد لقى بوجندا حتفه فى حادث بسقوط طائرة أثناء هذه الحملة الانتخابية وبهذا فقدت البلاد حجر الأساس الذى تقوم عليه سياستها .

وبالرغم من هذه الكارثة حصل حزب التطور الاجتماعى بافريقيا السوداء على مقاعد الجمعية العامة بأغلبية ساحقة الا أنه كان مايزال مضطرا الى البحث عن زعيم جديد له . وبعد الانتهاء من الانتخابات اختارت الجمعية الجديدة دافيد داكو ابن عم بوجندا والمولود فى نفس القرية التى ولد بها ، خلفا لهذا الرجل العظيم . ولكن بالرغم من أنه قد حصل على تأييد يكاد يكون اجماعيا فى الجمعية الا انها لم تعطه نفس السلطات غير المحدودة التى كانت قد أعطتها لسلفه . وفى الواقع اندلعت نزاعات طائفية فى داخل الحزب ذاته ولكن بالرغم من أن هذا الحزب ظل متماسكا حتى حصلت أوبانجى شارى التى كانت معروفة حينذاك بجمهورية وسط افريقيا على استقلالها وسيادتها فى أغسطس عام ١٩٦٠ فقد أصبح التوتر واضحا جدا . ولم تمض اشهر قلائل على الاستقلال حتى تم ايقاف الحزب المعارض الرئيسى وهو الذى تكون نتيجة لانشقاقه عن حزب التطور الاجتماعى بافريقيا السوداء ، وألقى القبض على زعمائه بما فيهم نائب بوجندا المدعو الدكتور آبل جومبا .

* * *

والاقليم الشمالى الاستوائى الآخر هو تشاد ، ويزيد عدد سكانها على نصف مجموع سكان وسط افريقيا الفرنسى . ولكن هذا العدد لا يكفى بالمرة احتياجات دولة كبيرة مترامية الأطراف كهذه . ولقد لعب التقسيم بين المسلمين الرحل الذين يعيشون فى الصحراء الشمالية والذين ينتمون لنفس الأصل السلالى لقبائل نيجيريا الشمالية من جهة ، وزنوج الجنوب

الذين يدينون أساسا بالمسيحية من جهة أخرى - لعب دورا هاما فى التطور السياسى للاقليم واستغل أهل الشمال ماشيتهم ليس فقط كمجرد دواب للحمل بل وأيضا كمصدر لتصدير اللحوم ، وهذه سمة غير عادية فى هذا الجزء من افريقيا . والمحصول الرئيسى الآخر الذى يوجه للتسويق هو بذور القطن الذى يزرع فى منطقة شاسعة وان كان يتركز أساسا فى الجنوب الغربى . ولقد ظلت الروح التقليدية بين كل من القبائل الرحل فى الشمال وقبائل السارة القوية فى الجنوب هى العامل الاجتماعى المسيطر هناك ، وتفسر هذه الحال الى حد ما طبيعة التطور السياسى المهتزة أثناء خمسينات القرن العشرين .

وحتى العام السابق للاستقلال ، كان جبريل ليسيت الزنجى الفرنسى الذى ولد فى بناما وأصبح زعيما للحزب التشادى التقدمى المتآلف مع حزب التجمعات الديموقراطى الأفريقى هو الذى يتحكم فى جزء كبير من التاريخ السياسى لتشاد وان لم يكن يسيطر عليه . ولكن كان يقف دائما وراء ليسبيت شخصية احمد كولامالله القوية المحبة للاستطلاع ، والاشتراكى المتحدث دائما باسم بعض قطاعات المجتمع الاسلامى فى الشمال . وبالرغم من أن أهل الشمال كانوا جميعا مسلمين وتقليديين الا انهم كانوا منقسمين دائما بين عدد متباين من المذاهب الاسلامية . الا انهم حيثما اختاروا أحدا ليتحدث باسمهم فقد كانوا يختارون كولامالله الذى كان من أتباع لامين جويه الاشتراكيين والذى كان يؤكد دائما علاقاته بحزب القسم الفرنسى من حزب العمال العالمى .

وعادة ما كان ليسيت يسير على نهج هوفويت بويجنى ، وفى عام ١٩٥٠ تحول من الموقف التقدمى السابق الذى كان يتخذه حزب التجمعات الديموقراطى الافريقى الى تبنى نظرة هوفويت الأكثر اعتدالا . وبالرغم من هذا التغيير تمكنت الحكومة الفرنسية من منع اعادة انتخابه نائبا فى العام التالى . وضمنت احلال مرشحى حزب تجمع الشعب الفرنسى بدلا منه حتى عام ١٩٥٦ حينما استعاد ليسيت كرسيه كنائب . وفى نفس الوقت قضى وقته فى الجمعية الاقليمية . الا ان حزب تجمع الشعب الفرنسى قد ظل مسيطرا على الانتخابات الاقليمية كما كان يسيطر سيطرة كاملة على الجمعية المحلية وذلك بتأييد من الادارة . وكان من نتيجة هذه الانتخابات والشك القاتل فى أن الادارة قد زيفتها أن اندلعت أعمال العنف فى عام ١٩٥٢ فى منطقة « اللوجونى » وبعد أن لقى ليسيت هزيمته السياسية فى عام ١٩٥٢ عاد ثانية الى الارتباط بكولامالله الذى كان متآلفا معه فى الماضى . وفى السنوات القليلة التالية حدثت بعض التحركات والمناورات المستمرة بين الأحزاب السياسية المختلفة ، مما أعاق بزوغ

اى حزب قومى ، ولكن بالرغم من هذا ادت هذه التحركات والمناورات الى تقوية المعارضة الافريقية ضد الادارة الفرنسية . وكان من دلالات التغير التى حدثت فى الدولة أنه بينما كانت تشاد فى عام ١٩٤٧ هى الأمة الافريقية الفرنسية الوحيدة التى تؤيد الاحتفاظ بنظام الفئتين الانتخابى، تحولت فى عام ١٩٥٥ لتؤيد بقوة نظام الفئة الواحدة .

وبحلول عام ١٩٥٦ كان حزب ليسيت المسـمى بالحزب التشادى التقدمى يكسب تأييد الغالبية فى منطقة السارة الجنوبية موقعا الهزيمة بمرشحى الادارة وهؤلاء الذين يؤيدهم الزعماء . واصبح الآن واضحا ان ليسيت والحزب التشادى التقدمى كانا على وشك انتزاع سيطرة الدولة من الادارة الفرنسية وحزب تجمع الشعب الفرنسى . وأصبح ليسيت نفسه عمدة لفورت لامى ، كما أنه فى اثناء الانتخابات التى اجريت بعد اصدار القانون العام حصل الحزب التشادى التقدمى الذى أصبح يؤلف حينذاك تآلفا مع الأحزاب الصغيرة والذى كان يقود حملته « ضد الرجل الأبيض والزعماء » ــ حصـل على غالبية سـاحقة فى الجمعية الجديدة التى زيد من عدد أعضائها . وأصبح ليسيت رئيسا للوزراء وبالرغم من أن تآلفه لم يبق لفترة طويلة ، فقد ظل الشخصية البارزة فى التحالفات العديدة التى تمت بين الأحزاب المختلفة فى العامين التاليين.

ولم يتمكن على الاطلاق ليسيت وحزبه التشادى التقدمى من تشكيل مجلس للوزراء يقتصر عليهم كلية ذلك لأنهم سحبوا تأييدهم كلية تقريبا من زنوج الجنوب الغربى القرويين . وكان لابد من القيام على الدوام بنوع من التكليف مع المجمـوعات الأخرى بما فى ذلك بعض جمـاعات الشمال . وكانت هناك أيضا انتقادات عديدة موجهة ضد ليسيت ولم يكن يقل عنها تلك الموجهة ضد مولده غير الأفريقى وتآلفه مع هنود أفريقيا الغربية . وكان عليه دائما أن يواجه معارضة كولامالله الذى بالرغم من هزيمته فى انتخابات عام ١٩٥٧ كان مايزال قوة سياسية لها وزنها . وفى الواقع حينما ادعى كولامالله بتزوير الانتخابات فى احدى المناطق صدر الأمر باجراء انتخابات أخرى . وفى تلك الانتخابات التى اجريت فى عام ١٩٥٨ أحرز كولامالله النصر وكون تآلفا اشتراكيا ضد حكومة ليسيت .

وتحالف ليسيت مع هوفويت بويجنى فى المناقشات التى دارت فى مؤتمر باماكو المنعقد فى عام ١٩٥٧ . وبالرغم من أن ليسيت كان يعطف الى حـد ما على الأفكار الفيـدرالية التى كان ينادى بها بوجنـدا فى أوبانجى ــ شارى ، فقد أصبح يؤيد الآن هوفويت فى موقفه ضد تكوين مجلس تنفيذى فيدرالى قوى وفى صراعه ضد سيكوتورى .

وفى العام التالى أصبح على تشاد أن تقرر موقفها تجاه عضويتها فى المجموعة الفرنسية مثلها فى ذلك مثل باقى افريقيا الفرنسية . وكان ليسيت وكولامالله فى تعارض تام تجاه هذا الموضوع ، فبالرغم من ان ليسيت لم يندفع وراء رغبته العاطفية نحو اعادة تكوين الاتحاد الا أنه أراد أن ينتهز فرصة تحقيق الحكم الذاتى مع البقاء كعضو داخل المجموعة الفرنسية ومن جهة أخرى كان كولامالله تنتابه الرغبة فى الابتعاد بقدر الامكان عن باقى افريقيا الاستوائية الفرنسية بل وحتى يحتفظ بحالة اقليم فيما وراء البحار « مثل الصومال الفرنسى » ولكن الجمعية قررت أن تقدم نصيحتها فى صالح العضوية داخل المجموعة ، ولقد أظهرت نسبة الـ ٧ر٩٨٪ التى أسفر عنها الاستفتاء مدى السيطرة التى تمارسها على جماعة الناخبين . .

وأصبحت تشاد جمهورية ، ودولة عضوا فى المجموعة الفرنسية . وفى عام ١٩٥٩ اشتركت فى الاتحاد الجمركى والتجارى والمواصلات مع بقية وسط افريقيا الفرنسية ، وظل لدى ليسيت سلطة مرنة بما فيها الكفاية لتقرير مايجب أن يكون عليه التعاون فى المستقبل بين جيرانه . وكانت تشاد ترغب بل وتحتاج الى الاستمرار فى تلقى مساعدات مالية وفنية فرنسية .

ولكن بحلول ذلك الوقت كان كل شكل من الوحـــدة داخل التآلف الحكومى يسير فى طريقه السريع نحو التفتت . ولقد انتهزوا فرصة وجود ليسيت فى باريس لقبول الاستقالات الوزارية فسقطت حكومته على الفور . وبعد أن استمر عدد من حكومات الأقليات على التوالى فى الحكم لفترات قصـــيرة كون فرنسوا تشومبالا باى ــ زميل ليسيت والزعيم النقابى السابق ــ ادارة جديدة . وحاول تشومبالاباى محاولة جدية تجميع الدولة تحت لواء واحد بعد أن كادت تشل حركتها سلسلة من الأزمات الحكومية المتوالية والنزاعات داخل الجمعية . ولما كان الحزب التشادى التقدمى مايزال يتمتع بشعبيته فى انتخابات عام ١٩٥٩ فقد حصل على ٥٧ مقعدا من بين الخمسة والثمانين . الا أن الاضطراب استمر وأثبتت جميع الجهود التى بذلت لخدمة الوحدة فشل جدواها . وبعد الانتخابات بوقت قصير اندلع القتال واستمر العمل على تاليف تحالفات حزبية . وحينما اتجهت الأحزاب الاسلامية المتعددة الموجودة فى الشمال نحو تكوين منظمة مشتركة فى أوائل عام ١٩٦٠ تسمى بالحزب القومى الافريقى ، بدا لفترة من الوقت أن الدولة قد تنقســم الى شطرين . وشـاهد تشومبالاباى الخطر جاسما أمام عينيه فأسرع الى استهلال محادثات مع

الزعماء المسلمين فى العام التالى ، نتج عنها انصهار الحزب الاسلامى الجديد داخل الحزب التشادى التقدمى القديم .

وفى نفس الوقت اتبعت تشاد نفس منهج الأقاليم الافريقية الفرنسية الأخرى وحصلت على سيادتها فى أغسطس من عام ١٩٦٠ . وبحلول ذلك الوقت كان كولامالله قد شجع تشومبالاباى على التخلص من ليسيت من مجلس وزرائه وابعاده خارج البلاد . واحتل هو نفسه منصب رئيس الجمهورية الجديدة ، ولما كان يدرك حاجيات الدولة المقفلة من جميع جهاتها اظهر تعاطفا كبيرا على مبدأ اعادة احياء الاتحاد يفوق كل من سبقوه . ولكنه كان من الواضح تماما فى فترة الاستقلال هذه ان مستقبل تشاد كان مرتبطا بالحاجة الى فرض نوع من الوحدة الحقيقية بين المسلمين الرحل فى الشمال والزنوج الأكثر استقرارا فى الجنوب . ولكن ليس من المتوقع تحقيق شىء من التقدم الاجتماعى والاقتصادى فى دولة تعانى من فقر متوطن كهذا الا ببذل مجهود صادق يقوم على أساس الوحدة القومية ، ولن تكون هناك أية فرصة فى اثارة الروح القومية الا بعد اقامة جسر يربط بين الانقسامات الاجتماعية والاثنولوجية والدينية المتأصلة مما يعطى بعض الفرصة فى التماسك السياسى .

* * *

كان يسيطر على تاريخ الكونغو الأوسط فى خمسينات القرن العشرين الجماعات القبلية المتنافسة الثلاث . ففى الشمال كان يتزعم قبيلة المبوتشى جاك أوبانجولت فى حزبه المسمى « الحركة الاشتراكية الافريقية » والذى كان يتبناه حزب القسم الفرنسى من حزب العمال الذى أسسه فى الأصل رجل فرنسى . وعلى الساحل فى بوانت نوار كان جان فيلكس تشيكايا أول عضو افريقى فى الجمعية الوطنية يتزعم الحزب الكونغولى التقدمى الذى يؤيده أعضاء قبيلة الفيلى ويتبناه حزب التجمعات الديموقراطى الافريقى . ومنذ منتصف خمسينات القرن العشرين وما بعده أعطت مجموعة البلالى فى قبيلة الباكونجو الضخمة لأبيه فولبرت يولو فرصة لتحدى مكانة الزعيمين الأكبر منه سنا . وكانت الدولة فقيرة ، ونصفها الشمالى تغطيه الغابة الكثيفة التى يعيش فيها حوالى ثلث المجموع العام للسكان فى قرى صغيرة ومواردها الطبيعية اقليلة وتعتمد الى حد كبير على وسائل المواصلات الحديدية والنهرية فى حين أن صادراتها تتكون كلية من المنتجات الزراعية . ولكن بدلا من أن تنمى الدولة اندفاعة قوية نحو التقدم الاقتصادى ، قضت معظم وقتها فى الصراع بين المجموعات السلالية الذى كان ينتج عنه دائما أعمال عنف غاية فى القسوة وعدد من الموتى .

وحتى منتصف العقد السادس احتفظ الحزب الكونغولى التقدمى بزعامة تشيكايا بسيطرة الغالبية فى الجمعية مع وجود حزب الحركة الاشتراكية الافريقية كمجموعة تمثل الأقلية . وانتقدت الجمعية الادارة لتجاهلها قراراتها ، كما هو الحال فى أجزاء أخرى من وسط افريقيا الفرنسى الا أنه فى ذلك الوقت كان النشاط السياسى الجدى ضئيلا جدا . ولم تبدأ هذه الحالة فى التغير الا فى انتخابات عام ١٩٥٦ وبزوغ نجم يولو. فلقد تدرب يولو على اعمال القسوة مع بوجندا الذى ينتمى الى أوبانجى شارى ، وبالرغم من ان الكنيسة الكاثوليكية كانت قد طردته فقد استمر فى ارتداء الزى الكهنوتى والاحتفاظ باللقب آبيه (القس) . وقرر الوقوف ضد تشيكايا وأوبانجولت التى أجريت من أجل الجمعية وضمن تأييد معظم البلالى ولقد قبله بعضهم باعتباره الخليفة المسيحى لماتسوا (١) ، وسرعان ما أصبح واضحا أن الانتخابات كانت تتلون بطعم قبلى ودينى . وفى يوم الانتخابات ذاته حدثت مشاغبات بين مؤيدى المرشحين المختلفين وعندما أعلنت النتائج كانت حادثة الادلاء بالأصوات مازالت قريبة جدا للدرجة أنه بالرغم من أن تشيكايا كان مايزال يحتفظ بمقعده ، لقد طالب كل من البلالى والمبوتشى بالغاء الانتخابات واستمر تأييد يولو فى التزايد ذلك لأنه تم انتخابه فى نوفمبر من نفس العام عمدة لبرازافيل ، وتمكن مرشحوه بالتحالف مع اشتراكى أوبانجولت من احراز نصر ساحق على الحزب الكونغولى التقدمى فى بوانت نوار .

وبحلول ذلك الوقت كان التأييد الذى يتلقاه تشيكايا فى تضاؤل مستمر ، بينما نصح بعض الأوروبيين يولو ليكون حزبه المسمى « الاتحاد الديموقراطى للدفاع عن المصالح الافريقية » ووضع استمالته للشعب على أساس الحاجة الى اصلاح اجتماعى ووحدة وطنية ، على الرغم من وجود نوع من السخرية فى الادعاء الأخير .

(١) ماتسوا : هو اندريه ماتسوا الباكونجى ــ حارب فى الحرب العالمية الأولى وحملة الريف فى عام ١٩٢٤/١٩٢٥ . اشتغل فى باريس وحصل على حق المواطنة الفرنسى . كون جمعية المحبة لمؤسسى أ . س . ف . واجتذبت عددا كبيرا من الباكونجو اليها . وبعد هذا ابتدأ فى توجيه الاحتجاج الى الحكومة الفرنسية لما تقوم به شركاتها من أعمال فى أ . س . ف وللركود الاقتصادى هناك فقامت حملة مقاومة تولاها اتباعه فالقى القبض عليه وحوكم فى برازافيل . فارتفعت أسهم الماتسوانية بعد هذا لأنها كانت تهدف الى توحيد الكونغو كما اتجهت نحو المقاومة السلبية ضد المستعمرين . وفى ابريل عام ١٩٤٠ حينما اعادت الحكومة القبض على ماتسوا بتهمة نشر الدعاية النازية ووفاته بعد ذلك بعامين فى السجن (مات ميتة طبيعية) ظن أتباعه أنه قتل وعلى هذا اصبح قديسا وشهيدا فى نظر الشعب (المترجم) .

وفى انتخابات مارس سنة ١٩٥٧ التى تلت اصدار القانون العام انفصل كل من يولو وحليفه القديم أوبانجولت وتصارعا على الانتخابات فيما بينهما . وفى ذلك الوقت كان الحزب التشادى التقدمى قد اختفى تقريبا بينما حصل كل من حزب يولو المسمى بالاتحاد الديموقراطى للدفاع عن المصالح الافريقية وحزب أوبانجولت المسمى بالحركة الاشتراكية الافريقية على واحد وعشرين مقعدا من بين الخمسة والأربعين ، فى حين أن الثلاثة الآخرين قد حصل عليها المستقلين . وتكونت حكومة ائتلافية بزعامة أوبانجولت الذى تمكن من ضمان تأييد اثنين من بين المستقلين الثلاث .

وادرك يولو حينذاك الحاجة الى الاتحاد مع واحدة من الحركات السارية بين الأقاليم كلها وعلى هذا تقارب من حزب التجمعات الديموقراطى الافريقى . ومما يدعو الى السخرية ولكن بنظرة فيها واقعية ، تخلى حزب التجمعات الديموقراطى الأفريقى عن تشيكايا المستضعف وقبول يولو حليفا . وأصبح واضحا الآن أن المعركة من اجل الزعامة الوطنية أصبحت تنحصر بين القسيس الذى خلع عنه لباسه الكهنوتى ومنافسه الاشتراكى أوبانجولت .

وقبل نهاية عام ١٩٥٧ استقال وزراء حزب الاتحاد الديموقراطى للدفاع عن المصالح الافريقية بعد ظهور مقال مسمم فى صحيفة أوبانجولت، وعرض خطاب مجهول على أعضاء الجمعية يستنكر الوزراء الأربعة . وبعد حدوث بعض التوتر اتفق كل من أوبانجولت ويولو على العمل سويا. وذلك من أجل شيء واحد وهو أن الفرنسيين فى تلك اللحظة كانوا يدرسون بناء خزان هيدروليكى لتوليد الكهرباء على نهر كويلو ومن الواضح أنهم سيترددون فى الزام انفسهم بهذا المشروع وسط هذا التوتر السياسى وبمجرد أن تم التوقيع على اتفاق اقامة الخزان حتى انقض كل من مؤيدى هذين الزعيمين على رقبة الآخر . واندلعت أعمال الشغب مرة أخرى وحينما حاول يولو مناقشة تحديد الاجراءات مع منافسه رفض أوبانجولت ان يستقبله . وعلى هذا استمر هذا الائتلاف المضطرب ، فى الوقت الذى اجريت فيه الاعدادات للاستفتاء حول عضوية المجموعة الفرنسية . وكان هناك قليل من النزاع حول هذا الموضوع وصوت الكونغو ــ الأوسط بنسبة ٩٩ر١٪ لصالح الارتباط بالمجموعة الفرنسية.

وبمجرد أن أعلنت الجمعية عن عضويتها فى المجموعة أعلن أحد أتباع أوبانجولت عن انتقاله الى يولو . وسرعان ما طالب الأخير بحقه فى أن يصبح رئيسا للوزراء ويكون حكومة جديدة . واندلعت الفوضى وقام

الجمهور بغزو مبنى الجمعية وحاول البوليس دون جدوى اعادة النظام. وفى نهاية المطاف أمكن اخراج العضو الذى حول ولاءه الى يولو من القاعة تحت حماية مسدس يولو وطار بسرعة عائدا الى برازافيل . واستمرت اعمال الفوضى ، ولكن حزب الاتحاد الديموقراطى للدفاع عن المصالح الافريقية لم يكن يتمتع الا بأغلبية ضئيلة ولهذا نقل على الفور العاصمة من حصن أوبانجولت فى بوانت نوار الى برازافيل المناصرة ليولو وأصبح يولو الآن ثابتا فوق السرج (١) بالرغم من أغلبيته الضئيلة . ولكن أعمال العنف استمرت على فترات وكان قد أثارها وهيجها المتاعب التى ثارت فى اوائل عام ١٩٥٩ فى ليوبولدفيل التى تقع عبر النهر فى مواجهة برازافيل . وفى الشهر التالى حينما قدم يولو ميزانيته الأولى وصلت اعمال العنف الى درجة جديدة من الوحشية حينما لاقى مايزيد عن خمسمائة شخص حتفهم ، ولم يمنع المزيد من المذابح الا ظهور القوات الفرنسية . واستغل يولو هذه الفرصة فى تحطيم منافسه تماما وذلك بوضعه فى السجن مما ترتب عليه تحطيم حزبه . ولهذا عندما عقدت الانتخابات التالية فى يونيو ضمن حزب يولو واحدا وخمسين مقعدا من الواحد والستين . ولكن بالرغم من هذا تم ترشيح أوبانجولت حتى وان كان مايزال موضوعا فى السجن وبعد ذلك بوقت قصير أطلق سراحه دون محاكمة .

وكانت حركة يولو التالية هو جعل الجمعية تمنح الحكومة سلطات لتمنع الاجتماعات ولتفرض حظر التجول وتنشىء محكمة خاصة لها سلطة فرض حكم الاعدام على أى شخص يتهم باثارة القلاقل . وتقدم بعد ذلك نحو ضمان دستور جديد يسمح له بأن يصبح رئيسا للجمهورية وللوزراء معا . وأصبحت أعنة السلطات السياسية الكاملة فى قبضة يده الآن . وحينما وصل فى عام ١٩٦٠ الى اتفاق مع أوبانجولت من أجل مزج حزبيهما مع تعيين منافسه السابق (أوبانجولت) وزيرا للدولة تحت امرته ، فان ذلك مكنه بكل بساطة أن يزيد من احكام قبضته .

وفى عام ١٩٦٠ تلاعب يولو لفترة من الوقت بفكرة اعادة تكوين اتحاد فيديرالى استوائى وتقدم بطلب باستقلال هذا الاتحاد كمجموعة فيديرالية . ولكن معارضة جابون وموقف الزعماء الآخرين الفاتر منع هذه الخطة من الوصول الى مرحلة النضوج . وفى ذلك الوقت أوحى الاتجاه نحو الاستقلال عبر النهر فى الكونغو البلجيكى بفكرة جديدة . فلقد ارتأى يولو بأنه لو تمكن من توحيد قبيلة الباكونجو فى كل من دولته

(١) يقصد كرسى الحكم : (المترجم).

والكونغو البلجيكى وأنجولا فانه يمكن بذلك تكوين نواة منطقة أكثر غنى وأكثر قوة بل وربما تشتمل على جابون الفنية وتصل الى الفكرة الخيالية التى كان ينادى بها بوجندا وهى « الولايات المتحدة لافريقيا اللاتينية » . الا أن رئيس الجمهورية يولو لم يبرهن على أنه زعيم للباكونجو له نفس القوة التى يتمتع بها الرئيس كازافوبو فى الكونغو . وكان على يولو أن يرضى نفسه بأن يتبع نفس النمط المتبع فى بقية افريقيا الفرنسية وأن يمسك بيد جمهورية الكونغو ويقودها نحو الاستقلال فى أغسطس عام ١٩٦٠ . ومازال أمام الزمن أن يبرهن أكانت هذه السيادة كافية للتغلب على القوى المدمرة للصراع القبلى الذى سيطر على الحياة فى هذه الدولة فى السنوات العشر الأخيرة .

* * *

تعتبر وسط افريقيا الفرنسية مثلا لمنطقة أصبحت مستقلة نتيجة لضغوط خارجية وليس بارادتها هى . وكانت كل واحدة من الجمهوريات الأربع متعودة على الاعتماد على الارشاد والتوجيه الأوروبى لدرجة أنه لم يحدث الا ضغطا وطنيا ضئيلا جدا من أجل الحكم الذاتى . وفى الواقع لم يعارض الزعماء الافريقيين نظام الفئتين الانتخابى الا فى أواخر خمسينات القرن العشرين . وذلك لأنهم لمدة تكاد تبلغ العشر سنوات منذ انتهاء الحرب كانوا سعداء فى قبول منظمات تمثيلية يحتفظ الاوربيون عن طريقها بتأثير سياسى قوى وذلك بتعيينهم فى الفئة الأولى .

ولم يختف النفوذ القوى الا بعد اصدار القانون العام فى سنة ١٩٥٦ وهو قانون يدين قليلا فى اصداره الى ضغط وسط افريقيا . وحتى فى ذلك الوقت لم يطرد الأوربيون من المجال السياسى بل انهم تركوه تطوعا . وبعد عام ١٩٥٦ اعتقد معظمهم أن مسئولياتهم تكمن فقط فى المجالات الفنية الاقتصادية . والقلة التى كانت مازالت تحتفظ بالاهتمام السياسى كانت تفعل ذلك عن طريق مناصبها الاستشارية للزعماء الافريقيين أكثر مما كانت تمثل المصالح الأوروبية بذاتها .

وحتى بعد عام ١٩٥٦ كان معظم الزعماء الافريقيين يفضل الاحتفاظ بصلات قوية مع فرنسا أكثر من اتخاذ طريق الاستقلال الكامل . وكان بوجندا بما له من مشروعات فيديرالية طموحة هو الاستثناء الرئيسى ، ولكنه لم يجد الا القليل من التأييد سواء فى وسط أو غرب افريقيا . وكان كل من الاقاليم يدرك على الدوام سواء بدرجة كبيرة أو ضئيلة بضعفه الاقتصادى وقلقه الشديد نحو الاحتفاظ بتأييد فرنسا الاقتصادى والفنى والعسكرى . وحاولت ثلاث من بين الدول الأربع بكل قوة تدعيم قوتها بروابط مشتركة ـ وكانت جابون التى تفوقهم ثراء هى الاستثناء

الوحيد . ونجحوا فى أواسط عام ١٩٥٩ فى تكوين اتحاد جمركى وفى المحافظة على خدمات مشتركة معينة ، وحتى جابون ذاتها أدركت مساوىء الانفصال التام عن جاراتها . الا أن معارضة جابون كانت كافية لمنع بعث الاتحاد الاستوائى بالرغم من اقتراح الدول الثلاث الأخرى شيئا شبيها بهذا يسمى « اتحاد جمهوريات وسط افريقيا » .

وكان من الواضح أنه لا يمكن خلق وحدة اقتصادية حية فى هذه المنطقة لشىء أقل من اتحاد فيدرالى . ولكن مع هذا فقد كانت قوى الطرد المركزية أقوى من المعنى الاقتصادى المشترك ، فلم تكن جابون هى وحدها التى عارضت هذا الاتحاد الوثيق بل كان يوجد فى الكونغو الأوسط أيضا عدد كبير من قبيلة الباكونجو القوية يحدوهم أمل أكبر عبر النهر تجاه اخوانهم فى القبيلة الذين يعيشون فى الكونغو البلجيكى وتجاه هؤلاء الذين يعيشون فى أنجولا أكثر مما يحدوهم تجاه جيرانهم الافريقيين فى افريقيا الاستوائية الفرنسية .

ولهذا فانه فى عام ١٩٦٠ اجتاحت الدول الأربع التى أصبحت الآن منفصلة ولكنها مرتبطة باتفاقات فيما بينها حول الخدمات المشتركة والجمارك والدفاع ، اجتاحتها حمى الاستقلال التى انتابت افريقيا الغربية ودفعتها الى الحصول على « حق السيادة » وقليل منها من كانت تريد الحصول عليه حقيقة . وكانت لهم آمال كبار فى الاتحاد مع باريس ولقد أكد لهم وزراء ديجول أن المساعدة الفرنسية ستستمر . وفى الواقع استمر الفرنسيون فى توفير معدل مرتفع من المساعدة الاقتصادية يفوق بريطانيا واحتفظوا باتفاقات دفاع أكثر قوة . وحصلت دول وسط افريقيا الأربع على استقلال ذاتى فى أغسطس عام ١٩٦٠ الا أنها ظلت دولا افريقية فرنسية أساسا تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدة الفرنسية . والسؤال المحير الهام المتروك للمستقبل ليجيب عليه هو مدى استمرار قبول الرأى الشعبى للجماعات القيادية فى كل من هذه الأقاليم بما لها من ارتباطات قوية بفرنسا باعتباره تطورا اقتصاديا . وهذا قد يعتمد على الشهرة التى حققتها الزعامة القائمة فى مجتمعاتهم المحلية وآثار الآراء والدعايات الآتية من الأنحاء الأخرى بافريقيا .

وان كانت وسط افريقيا الفرنسية قد أصيبت بفوضى عاتية بسبب اتخام سياساتها فان الكونغو البلجيكى المجاور لها كان يعانى من المرض المضاد وحتى أواسط خمسينات القرن العشرين ظلت تسيطر عليها السياسية البلجيكية لتحكمها من بروكسل ولم يشترك شعب الكونغو ذاته الا بأقل قدر من النصيحة ، وكان كل من الشعب الأبيض والأسود فى

الكونغو مبعدين عن التمثيل السياسى أو أى نشاط له خطورته ، وكانت النظرية البلجيكية هى انه لكى تقيم نظاما سياسيا ديموقراطيا سليما يتطلب ذلك أولا أساسا اقتصاديا واجتماعيا سليما . ولهذا ركز البلجيكيون اهتمامهم على التطور الاجتماعى والاقتصادى . وكانوا يعتقدون نظريا أنه فى نهاية المطاف سيمنحون الافريقيين نظاما سياسيا تمثيليا (نيابيا) ولكن ظل ذلك الأمل سحابا غير واضح فى الأفق البعيد . وكانوا مايزالون يفكرون داخل اطار يتراوح بين ثلاثين وأربعين عاما من التطور ، وكانت هناك قوتان رئيسيتان تسببتا فى حدوث انقلاب شامل فى جميع الخطط البلجيكية .

أولا : كانت تقوم السياسة البلجيكية على أساس فكرة وهمية ، واعتقد رجال الادارة البلجيكيين الاستعماريين الذين يتمتعون بالذكاء والتفكير انه فى الامكان خلق مجتمع افريقى ذى قشرة خارجية من العمال الفنيين المهرة بجانب المجتمع الأبيض الذى يحصل افراده على أجر مرتفع يلمون بالأساليب الدنيوية بينما كانوا ما يزالون يعزلون كلا من البيض والسود بعيدا عن السياسة ، ولهذا فانه بعد الحرب تم الاسراع فى عملية تقديم المكاسب الاجتماعية وخدمة التطور الاقتصادى واستمرت هذه السياسة حتى أواسط خمسينات القرن العشرين . ولقد نجح الكونغو فى التوصل الى محو الأمية بين ٤٢٪ من سكانه وهذا الرقم يعتبر أكبر من أى رقم آخر فى القارة ، الا أن الكونغو لم ينشىء أول جامعة له الا فى عام ١٩٥٦ وسماها « جامعة لوفانيوم الكاثوليكية » باشراف جامعة لوفان البلجيكية . ولم يتم انشاء أول جامعة حكومية فى اليزابيث فيل الا بعد ثلاث سنوات . وكانت كل من الحكومة والشركات تقدم للعاملين بهاخدمات مدنية رائعة وأرباحا اضافية ، ومساكن ، ومعاشات وتأمينات صحية ، ومنحا عائلية الا انها لم تسمح عمليا باقامة أية نقابات عمالية أصيلة . علاوة على هذا فان الشركات الكبيرة مثل اتحاد معادن كاتنجا العليا وشركة زيوت الكونغو البلجيكى قد رفعت الأجور بنسبة عالية بعد الحرب وأعطت للافريقيين تدريبا فنيا رائعا ، الا أن عدد الافريقيين الذين تم ترقيتهم الى مناصب ادارية عالية كان ضئيلا جدا .

وفى نفس الوقت احتفظ البلجيكيون بسياستهم السابقة فيما يختص بهجرة البيض . ولقد وضعوا عمدا قيودا على الهجرة حتى لا يذهب الى الكونغو الا العمال المهرة ولم يكن هناك احتمال ظهور مشكلة « الفقراء البيض » . كما لم تكن هناك أية فرصة للمنافسة بين الأبيض والأسود فى الفئات الدنيا من العمل الذى يحتاج لمهارة ، أو فى الأعمال والتجارة فى داخل السوق الافريقى . وفى الواقع لم يكن الافريقيون فى الكونغو مجرد

عمال فنيين مهرة مسئولين عن الآلات واســـتخدام الأدوات التى تتطلب مهارات معينة بل وأيضا كانوا يمتلكون معظم المتاجر الصغيرة فى مدنهم ، فى حين أن عددا كبيرا منهم كان يعمل ككتبة فى المصالح الحكومية ومن جهة أخرى فانه باستثناء جماعة المدرسين الافريقيين لم يكن يوجد تقريبا أى رجال حرفيين أو اطباء أو محامين أو موظفين مدنيين ذوى مناصب عالية من بين الافريقيين .

وقد كانت تلك هى أول بدعة مضللة لأن ابعاد الافريقيين عن الدراسات الآكاديمية وعلى وجه الخصوص من الحياة الفكرية الجامعية فى أوروبا لم يمنعهم من تنمية الأفكار السياسية كما أن ذلك لم يساعد شخصية الجالية البيضاء على تفادى الصراع العنصرى . وكان حتميا أن يبتدىء الأفريقيون خاصة بعد حصولهم تدريجيا على المزيد من المال وكذلك المزيد من المهارات فى السنوات العشر التالية للحرب ، أن يبتدئوا فى دراسة فكرة ادارة دولتهم بأنفسهم ، ولما كانت الجالية البيضاء قد ازدادت تماسكا كما انها أدركت العلامات الدالة على اتساع مطامع الافريقيين فكذلك ابتدأت فى التصرف كما تتصرف جاليات المستوطنين البيضاء فى أى مكان آخر .

اذن فان السياسة الاستعمارية البلجيكية ذاتها هى التى أثارت مطلع الحركة القومية الافريقية فى الكونغو وان محاولة الاستمرار فى نفس سياسة ما قبل الحرب وذلك بمنع قيام نشاط سـياسى فى نفس الوقت الذى يطورون فيه من حالة الافريقيين اقتصاديا لن يؤدى الا الى خلق ابخرة سياسة متجمعة مضغوطة من المحتمل أن تؤدى فى نهاية المطاف الى الانفجار .

والبدعة المضللة الثانية قادت الى نفس النتائج التى قادت اليها البدعة الأولى فلقد كانت السياسة الاســتعمارية البلجيكية تقوم أســاسا على النظرية التى تفترض بوجود فراغ اجتماعى سـياسى . ولم تكن تدرك الأحداث أو الآثار الآتية من أنحاء القارة الافريقية الأخرى الا انه بحلول أواسط خمسينات القرن العشرين اعتادت الأقاليم الفرنسية التى لم يكن يفصلها عن ليوبولدفيل سوى النهر على ممارسة مسئوليات سياسية منذ ما يقرب من عشر سنوات . ولقد عمل القانون العام الصادر فى عام ١٩٥٦ على زيادة هذه المسئوليات الى درجة الوصول الى الحكم الذاتى . وفى نفس الوقت أدت العداوة المثارة بين الافريقيين عبر الحدود الأخرى فى كل من روديسيا الجنوبية والشمالية تجاه اتحاد وسط افريقيا ـ ادت الى نمو الاحزاب القومية الافريقية والى وقوع أحداث سـياسية حاسـمة ومناظرات سياسية حامية الوطيس . وبحلول أواسط خمسينات القرن

العشرين أيضا أعلنت بريطانيا عن عزمها فى منح ساحل الذهب استقلاله فى أوائل عام ١٩٥٧ م . وكان من المستحيل الابقاء على افريقيى الكونغو فى جهل تام عن هذه التطورات التقدمية فى باقى أنحاء القارة الافريقية وعلى هـذا أصـبح من المحتم أن يبتـدىء الكونغوليون فى التمرد على رفض البلجيكيين المستمر بمنحهم فرصا سياسية شبيهة بتلك التى حصل عليها جيرانهم . وفى الواقع ادت السياسة البلجيكية ذاتها ــ منطقيا ــ الى وجود مطالب سياسية ولو أن الرعايا المستعمرين فى الكونغو قد أعطوا ــ على حد قول البلجيكيين ــ تسهيلات اقتصادية واجتماعية أفضل مما حصل عليها الافريقيون فى المستعمرات الأخرى فانهم سيكونون من المؤكد افضل اعدادا لحكم دولتهم بأنفسهم .

وعلى هذا فان التربة كانت قد تم اعدادها منذ أواسط خمسينات القرن العشرين فصـاعدا من أجل نمو النشـاط السياسى الافريقى فى الكونغو . ويرجع تاريخ أول تعبير سياسى له قيمته الى نشر مقالة بقلم البروفيسور أ . أ . ج . ڤان بيلسن فى عام ١٩٥٤ بعنوان : « خطة ثلاثين عاما لتحرر افريقيا البلجيكية » . وكانت الأفكار الواردة فى هذا المقال قد قام بها مجموعة من المفكرين الكونغوليين الذين كانت تعاضدهم الارساليات الكاثوليكية منذ عام ١٩٥٣ فى نشر جريدة تسمى « الضمير الافريقى » وفى أواسط عام ١٩٥٦ نشروا عددا خاصا من هذه الجريدة فى شكل استفتاء يدعو لاستقلال الكونغو الكامل وكانوا مازالوا يعتقدون ــ كما كان يعتقد البروفيسور ڤان بيلسن ــ أن اقامة دولة ذات سيادة فى افريقيا البلجيكية سيستغرق عشرات السنين ــ وكان مفهومهم لمثل تلك الدولة أن تشتمل على مواطنين بلجيكيين وافريقيين ولكن على أسس من المسـاواة وعدم التفرقة العنصرية . وبالرغم من اعتدال اهداف الافريقيين الا أن ظهور مبادىء المطامح السياسية بين الافريقيين بهذا الشكل الجدى العلنى قد جعل الادارة البلجيكية فى حالة من الذعر وفى الامكان تقدير مدى قصر نظر كل من رجال الادارة والمستوطنين البلجيكيين تجاه الحقائق الافريقية من حقيقة أن هذا الاستفتاء اللطيف جدا قد تسبب عن انخفاض شديد فى الاحتياطى المخزون لدى المستعمرين وعن استعداد عدد كبير من المستوطنين البيض فى الكونغو لبيع مالديهم ومغادرة المستعمرة . الا أنه فى الحقيقة لم يتصفح هذا الاستفتاء بامعان حتى هؤلاء الذين كانوا يؤيدونه . وبالرغم من أن م . اليو قدر له أن يحقق بعض الشهرة السياسية بعد عام ١٩٦٠ الا أنه لم يقدر لقلة قليلة من هذه المجموعة أن تصبح ذات تأثير سياسى فعال .

ومن ناحية أخرى ، فقد حددت تلك اللحظة نهاية عزلة الكونغو عن

باقى الداعين للقومية الافريقية . ومنذ عام ١٩٥٠ تكون اتحاد من الباكونجو يعرف باسم الاباكو وظل قائما من أجل المحافظة على ثقافة قبيلة الباكونجو وتطويرها . ولقد حث كل من البيان المنشور ونتائج القانون العام الفرنسى بين أعضاء نفس القبيلة عبر النهر فى الكونغو الأوسط حث الأباكو على القيام بالمزيد من أوجه النشاط المختلفة . ولقد اتبعوا البيان بتأكيدهم لمطالبهم بطريقة أكثر تصـــميما . ولقد أرفقوا ، بوجه خاص ، بمطلبهم الخاص بالاستقلال حقهم الفورى فى تكوين أحزاب سياسية . وأصبح جوزيف كازافوبو هو القوة المتزعمة للاباكو وقدر له أن يكون منافســا لفولبرت يولو على زعامة الباكونجو فى الكونغو الأوسط .

وبحاول ذلك الوقت أيضا ابتدأ بعض المفكرين الكونغوليين فى ادراك ان الانقسامات الموجودة بداخل المجتمع الأبيض كانت تؤثر على موقف الكونغو ــ وأدت الانتخابات البلجيكية التى أجريت فى عام ١٩٥٤ الى أن يستولى على السلطة تآلف بين الأحزاب الليبيرالية والاشتراكية . وبالرغم من أن ذلك لم يدخل الاضطراب بشكل جذرى على هدوء النسق الذى تتبعه السياسة الاستعمارية البلجيكية الا أنه أثار موضوعا جديدا نسبيا . فلقد مال كل من الليبيراليين والاشتراكيين الى اتخاذ منهج مضاد للكهنوتية وذلك بمنع الاعانات المالية عن مدارس الارســاليات الكاثوليكية وباقامة معاهد شعبية منفصلة عن هذه الارساليات . وكان من جراء ذلك أن اهتز على الأقل استقرار التحالف القائم بين الكنيسة والدولة فى الكونغو ، وتلاه ازدياد فى عدم الثقة بين الدولة والشركات ــ وان كان من المحتمل أن ذلك بقدر أقل ــ ولقد تفاقمت هذه الحالة بوجه خاص عندما اتجهت الحكومة الى أمريكا من أجل الحصول على رأس المال اللازم من أجل تطوير القوى الكهربائية المائية هناك ــ ومما لا شك فيه أنه بحاول ذلك الوقت قد تنبأ عدد كبير من أعضاء الحزب الاشتراكى البلجيكى الذى جعل من المستعمرات موضع اهتمامه الخاص بأن موقف الابوة البلجيكي لا بد وانه آت الى نهايته . وكان الشعور فى هذه الدوائر يتزايد فى الاعتقاد بأنه وان لم يحدث تغيير جذرى فى السياسة الاستعمارية البلجيكية فانه يبدو فى الأفق انفجار وشيك الوقوع .

وببداية عام ١٩٥٧ أجريت الانتخابات فى المجالس البلدية على اساس نظام تمثيلى محدود . وكانت تلك هى بوادر الاجابة البلجيكية على الضغط الافريقى الســياسى المتجمع . ولقد أجريت الانتخابات فى ليوبولدفيل واليزابيث فيل وتفيل بادىء ذى بدء ، وكان يتم تقسيم كل مدينــة الى دوائر أوروبية وافريقية . ولقد تقرر أن يكون عمر الذكور الناخبين

خمسة وعشرين عاما حتى يتمكنون من الاشتراك فى المجالس العامة ، التى بدورها لها الحق فى اختيار العمدة، وان كانت مازالت تخضع لحق الاعتراض أو الرفض الذى يتمتع به الحاكم الاقليمى . ولقد صورت هذه الانتخابات حقيقة أن شعب الباكونجو قد أصبح أكثر تماسكا وأفضل تنظيما تحت زعامة الآباكو عن أى من القبائل المنافسة الأخرى . وبالرغم من انهم كانوا يشكلون عددا يزيد قليلا عن نصف عدد الناخبين فقد حصلوا على ١٢٩ مقعدا من بين المائتين وسبعين مقعدا فى ليوبولدفيل . وكانت جميع المدن الثلاث تسير على أساس قبلى وتكرر هذا الاتجاه فى العام التالى عندما اجرى المزيد من الانتخابات فى المناطق المتمدينة الأخرى .

ولم يفت هذا الدرس على منافس الباكونجو . ففى عام ١٩٥٨ تصدرت قبيلة البانجالا — التى تعتبر منافسهم الأساسى — الصفوف بتنظيمها حزبا سياسيا منافسا أطلق عليه الحزب القومى الكونغولى . الا أن هذا الحزب لم يكن مجرد تحالف قبلى ، ذلك لأنه لأول مرة يدرك بعض زعمائه خاصة باتريس لومومبا انه لو قدر للكونغو أن ينظم نفسه من أجل السعى الموحد نحو الاستقلال، فان الروح القبلية لا يمكنها أن تشكل الأساس لقيام الأحزاب السياسية . وعلى هذا فقد كرس الحزب القومى الكونغولى نفسه منذ البداية لانشاء منظمة على مستوى الأمة بأجمعها على أن يكون هدفها الأساسى هو الحصول على الاستقلال .

وبحلول ذلك الوقت كانت العلاقات السياسية بين بلجيكا والكونغو تتطور بسرعة عظيمة . وكانت هناك مؤثرات تكمن تحت السطح السياسى جعلت البلجيكيين يقررون اتخاذ سياسة جديدة تماما تقوم على انهاء الاستعمار . وتمخض عن هذا الانقلاب الذى حدث فى السياسة البلجيكية التقليدية نشاطا سياسيا محموما كاد يصل الى حد الرعب والفزع .

والعامل الرئيسى الذى أفقد البلجيكيين ثقتهم فى مصيرهم الاستعمارى هو الانهيار الفجائى الذى حدث فى أسعار النحاس فى عام ١٩٥٧ . وفجأة اتضح اعتماد الدولة على صادرات النحاس الذى ترتب عليه تزعزع قيمة الكونغو بالنسبة لعالم رجال الأعمال البلجيكيين . وسرعان ما نضبت الاستثمارات ، وبظهور بشائر المطامح القومية النامية بين الكونغوليين أنفسهم قلبت كل من الحكومة الاستعمارية وعالم الأعمال موقفهما السابق رأسا على عقب بشكل فجائى يدعو للدهشة . وأصبح من المسلم به أنه لا يمكن المحافظة على المصالح البلجيكية فى الكونغو الا بالتقدم السريع نحو الاستقلال . ووضعت هذه السياسة الجديدة موضع التنفيذ على يد عدد متتال من الوزراء الاستعماريين . ففى منتصف عام ١٩٥٨

سقط التآلف الليبرالي ــ الاشتراكي في بلجيكا وأمسك بزمام الحكم حكومة ائتلافية جديدة تحت رئاسة جاستون آيســـكنز ــ واصبح ليوبتيلون وزيرا استعماريا ، كان قد أكمل لتوه فترة حكمه كحاكم عام فى الكونغو . وكان بتيلون يعتقد فى التطور الدستورى وان كان على أسس محافظة . وأعلن على الفور أنه سيتم اتباع سياسة انهاء الاســـتعمار ثم خصص جماعة من العاملين لدراسة ما يجب أن توصى به من اصلاحات دستورية . ولكن لم تمض فترة طويلة حتى حل محل بتيلون وزير أكثر ليبرالية ينتمى للحزب الاشتراكى المسيحى ويدعى موريس ڤان هيملرجك وقد استمر فى سياسة سابقه الخاصـــة بالاصــــلاح ، وقبلت الحكومة المقترحات التى قدمتها جماعة العاملين . وكان لا بد وأن تحقق جميع التشريعات بروح جديدة من الديموقراطية التى أصبح طبقا لها ــ ولأول مرة ــ للمجالس المنتخبة الحق فى ممارسة بعض المسئوليات التنفيذية بدلا من مجرد التصرف داخل الاطار الاستشارى .

ومهما يكن من أمر فلقد اشتهر المستر هيملرجك فى عام ١٩٥٩ بأنه يعمل لمصالح الافريقيين ونتيجة لهذا أصبح من جهة أخرى غير محبوب بين المستوطنين البيض فى الكونغو الذين كانوا فى ذلك الوقت يقيمون الحوائل السياسية أمام التقدم الدستورى الافريقى . ولهذه الأســـباب اجبر المستر هيملرجك على الاستقالة فى سبتمبر من عام ١٩٥٩ وذلك لأن زملاءه فى مجلس الوزراء كانوا يشعرون بأنهم لا يستطيعون قبول الخطوات السريعة التى كان يتخذها نحو الحكم الذاتى فى الكونغو وحـــل محله أوجست سكريجڤر الذى استمر هو الآخر فى انتهاج سياسة سلفه ، وأعلن اجراء الانتخابات المحلية فى نهاية العام ثم انشاء المجالس القروية فى الربيع التالى ووضع التشريعات المركزية قبل نهاية عام ١٩٦٠ .

وحينذاك كادت الخطوات أن تتخذ شكلا جنونيا . وبحلول شهر يناير سنة ١٩٦٠ دعى لعقد مؤتمر مائدة مستديرة فى بروكسل ، وفى خـــلال أسبوع واحد من انعقاد ذلك المؤتمر ثم اعلان منح الاستقلال للكونغو . ولقد استغرق البلجيكيون اقل من ثلاث سنوات منذ أن راودهم الشك لأول مرة فيما يعود عليهم من سياستهم الاستعمارية التى كانت موضع فخر لهم طيلة خمسين عاما ، حتى قبلوا قلبها رأسا على عقب .

وبينما كانت هذه التغييرات السريعة تجرى فى بروكسل تفجر الفيضان السياسى فى الكونغو بعد أن ظل طيلة تلك المدة محجوزا خلف السدود . وبانتهاء عـــام ١٩٥٨ قام باتريس لومومبا بزيارة أكرا كمبعوث لمؤتمر الافريقيين جميعا . وفى أكرا تقابل مع زعماء الأحزاب القومية الأخرى فى

افريقيا واستمع لمناقشات حول اندفاعة القارة نحو الاستقلال الوطنى الكامل ـ وعند عودته الى ليوبولدفيل فى مستهل يناير سنة ١٩٥٩ أعلن مباشرة أن هدفه هو الاستقلال الفورى .

وكان قد اذاع اعلانه وسط ظروف كانت على حافة الثورة . وتسبب الانسحاب فى احداث بطالة على نطاق واسع اثرت بوجه خاص على عمال المناطق المتمدينة . ولم يكن فى استطاعة ليوبولدفيل ذاتها أن تجد عملا لأكثر من حوالى ٥٠،٠٠٠ افريقى فى حين أن سبعة أمثال هذا العدد كانوا يعيشون فى المدينة . وعلى اثر اعلان لومومبا الغاء السلطات لأحد اجتماعات الآباكو ، وقيام العاطلين بمسيرة عبر المدينة اشتعلت أعمال الشغب والسلب والنهب التى استمرت لعدة أيام . ولقى خمسون افريقيا على الأقل حتفهم بينما اصيب عدد مماثل من الأوروبيين ولكن لم يلق أى أوروبى حتفه وذلك راجع فى جزء منه إلى الحماية التى منحها اياهم بعض الافريقيين . ولكن مع ذلك لقد أظهرت هذه الاضطرابات عداء افريقيا مستحكما تجاه الأوروبيين وممتلكاتهم فى حين أن السلطات من جهة اخرى أظهرت رغبتها فى محاصرة الرعب والفزع وذلك بنشر اقواتها . وبعد ذلك بأيام فلائل القى القبض على جوزيف كازافوبو مع المسئولين الآخرين فى حزب الآباكو ثم بعد مضى فترة قصيرة تم ايقاف الحزب ذاته .

وبالرغم من هذه الاضطرابات استمرت اجراءات وضع الاصلاحات الدستورية ووضعت موضع التنفيذ فى عامى ١٩٥٩ و ١٩٦٠ . وقبلتها الأحزاب السياسية جميعا باستثناء الآباكو الذى أعيد تشكيله بعد عودة كازافوبو فى مايو سنة ١٩٥٩ . وفى الواقع ، لم توجه اية تهمة الى كازافوبو شخصيا بل انه بدلا من محاكمته أرسلوه الى بلجيكا فى رحلة تحت رقابة الحكومة . وعندئذ كان يطالب آباكو بقيام دولة منفصلة فى اقليم الكونغو الأدنى .

وشجع انبعاث الانتخابات وظهور النشاط السياسى الفجائى فى أماكن لم يكن موجودا فيها من قبل ، شجع المجموعات القبلية المتباينة على تكوين أحزاب خاصة بها . وازدادت الفوضى تفاقما نتيجة لاندلاع الصراع مابين القبائل ، واعمال النهب فى ستانلى فيل ، والحرب القبلية فى كاساى ، وحملات العصيان المدنى فى الكونغو الإدنى .

وبانتهاء العام اتخذ كازافوبو عنصر المبادأة فى محاولته تجميع بعض الجماعات والأحزاب لكى يتحاشى الانهيار الكامل . فحصل على تأييد أنطوان جيزنجا وحزبه المسمى « حزب التضامن الافريقى » وفرع كاساى من الحزب القومى الكونغولى بزعامة ألبرت كالونجا وبعض الجماعات

الأخرى التى تؤيد الكيان الفيدرالى وقاد كازافوبو هذه الجماعة المتحدة الى مؤتمر المائدة المستديرة فى بروكسل فى يوليو عام ١٩٦٠ .

وحضر المؤتمر ممثلون عن أربعة عشر حزبا كونغوليا ، ومبعوثون من الزعماء التقليديين وأعضاء من الحكومة البلجيكية وممثلون للحزب الاشتراكى . وسرعان ماوصلوا الى قرار خاص بالاستقلال ، ولكنه أصبح واضحا حينذاك أن الموضوع الرئيسى هو « ما هو الشكل الذى يجب أن يكون عليه دستور الاستقلال » . فكان كازافوبو ومؤيدوه يطالبون بدولة فيدرالية وبممثلين (نواب) عن الجماعات القروية والقبلية فى حين أن الحزب القومى الكونغولى وجيزنجا كانا يطالبان بنظام مركزى . وفى نهاية المطاف اتخذوا بالنظام الأخير بعد أن انسحب كازافوبو من المؤتمر ، ويعمل هذا الدستور على قيام مجلسين تشريعيين مركزيين وحكومات للمقاطعات وجمعيات تتمتع بسلطات محدودة فى المسائل المحلية . وتم اعلان الدستور باصدار القانون الأساسى فى مايو سنة ١٩٦٠ .

وتم الاتفاق على اجراء المزيد من المناقشات حول المسائل الاقتصادية ووضع معاهدة للصداقة بين بلجيكا والكونغو الحديث الاستقلال . ووافقت الحكومة البلجيكية على تقديم مساعدة مستمرة للكونغو وذلك بامداده بهيئة من الاداريين والقضاة والعسكريين ورجال الثقافة والتعليم بينما تركت القوات البلجيكية فى الكونغو لاستخدامها فقط تحت طلب الحكومة الكونغولية ، وأصبح من المؤمل اقامة جسر على الهوة الفاغرة التى أصبحت الآن واضحة بين ماتحتاج اليه الدولة المستقلة والعدد المتوفر لديها من الأشخاص المدربين فعلا . وأدت السياسة البلجيكية الخاصة بتدريب الصناع دون أن تخلق طبقة حرفية ، وتقييد رعاياها الافريقيين بالحدود الدنيا لجميع أشكال الحياة القومية ، الى ترك الدولة فى حالة فراغ فيما يتعلق باحتياجات دولة فتية . ولم يكن يوجد أى ضباط عسكريين افريقيين ولا موظفين مدنيين افريقيين ذوى مناصب عالية ، ولا أطباء افريقيين ، هذا باستثناء ثلاث فئات فقط ــ ذوى الحرف الأساسية فى المجتمع القومى . ولما كان البلجيكيون قد تحاشوا عمدا التفكير اطلاقا فى امكانية الحكم الذاتى الافريقى طوال فترة حكمهم الاستعمارى ، فقد تجاهلوا الآن حقيقة انهم لم يفعلوا شيئا من أجل امداد الكونغو بالاحتياجات الأساسية اللازمة لبقائه مستقلا . فبمجرد أن ابتدأت ثقتهم فى التزعزع فى عام ١٩٥٧ اندفعوا بقوة وقد صعقهم الفزع متخلين عن كل مسئولياتهم المترتبة على سياستهم السابقة .

ولم يخدم موقف الزعامة الافريقية هذا الانتقال الى حالة الاستقلال .

ولقد أجريت انتخابات مجلس النواب فى مايو سنة ١٩٦٠ وكان من المحتمل أن تتمخض عن حصول حزب لومومبا المسمى الحزب القومى الكونغولى على الغالبية ولكن تحالفات الأعضاء المنتخبين كانت غير محددة بالضبط لدرجة أنه لم يمكن لأى أحد أن يقرر بالضبط ماذا ستكون النتيجة « النهائية » . وطلبوا من لومومبا فى أول الأمر أن يشكل حكومة ، ولكنه فشل فى الحصول على الثقة من المجلس . كما أن كازافوبو لم ينجح ايضا لأن الحزب القومى الكونغولى برئاسة لومومبا طالب باشراك زعيمه فى الحكومة . وتكونت الحكومة فى نهاية المطاف فى الثانى عشر من يونيو اى قبل الاستقلال بثمانية عشر يوما فقط وذلك بقيام تآلف بين كازافوبو كرئيس للجمهورية ولومومبا كرئيس الوزراء .

ولكن فى هذه الأيام الأخيرة السابقة على الاستقلال أصبحت ظلال مأساة قادمة تخيم على سياسة الكونغو . وطالب الآباكو بقيام حكومة ذاتية فى الكونغو الأدنى ولكن مويس تشومبى الذى كون حزبا يؤيد الكيان الفيدرالى وأسماه « الاتحاد الفيدرالى لجماعات كاتنجا الاثنولوجية » واختصاره الكوناكات CONAKAT ، أرسل برقية الى البرلمان البلجيكى يطالب فيه باعادة صياغة الدستور . وكل من هذين الحزبين علاوة على الأحزاب الأخرى التى تمثل الجماعات القبلية كان عليها أن تحاول المطالبة بالانسحاب خلال أسابيع قلائل من الاستقلال .

وفى أثناء التمرد الذى استخدمت فيه القوة العلانية وانتشار أعمال العنف التى تفشت بعد الحصول مباشرة على الاستقلال فى الثلاثين من يونيو التجأ الشعب الكونغولى الذى لم يكن لديه أية تجربة فى الادارة القومية أو أية مشاعر بالولاء القومى الى ملاذه الوحيد الذى يشعر فيه بالأمن ــ فقد عادوا الى مراكزهم القبلية لأنهم كانوا يشعرون غريزيا أنهم سيجدون هناك فقط الحماية ضد قوى العنف الغامضة التى اندلعت بينهم . ولم يكن فى الامكان التعبير عن الفشل الذريع للمبادىء الاستعمارية البلجيكية بشكل يفوق فى وحشيته ماحدث .

واعترف البلجيكيون أنفسهم بفشل سياستهم فى الكونغو وتعلموا شيئا من هذا الدرس عندما تعاملوا مع المستعمرة المجاورة لهم ــ رواندا اوروندى ــ ولقد استفادت هذه المستعمرة التى تخضع لوصاية هيئة الأمم المتحدة من رعاية الأمم المتحدة تماما مثلما استفاد غيرها من أقاليم الوصاية الأخرى . وكان البلجيكيون تواقين الى اظهار أنفسهم كاداريين استعماريين تقدميين أمام العالم الخارجى . وكانوا يعتقدون لفترة طويلة أنهم كانوا يفعلون ذلك فى سياستهم الشاذة التى كانوا

يتبعونها فى الكونغو . ولكنهم كانوا مضطرين فى رواندا ــ أوروندى الى الرد على مجلس وصاية هيئة الأمم المتحدة الذى كان يرسل بانتظام بعثات زائرة لتقدم تقريراتها عن ادارتهم .

وكانت مساحة هذه المستعمرة محدودة ومكتظة بالسكان وغاية فى الفقر ، بل وكانت فى الواقع حملا على الاقتصاد البلجيكى ، وظلت تحت النظام الاقطاعى الى حد كبير تحت حكم ملكين عرف كل منهما باسم موامى . وظل جميع الناس تقريبا يعملون بالزراعة ، والبن هو المحصول الهام الوحيد الذى يتم تصديره ويذهب معظمه الى أمريكا .

وبالرغم من هذا التخلف الاقتصادى والاجتماعى الذى تعانيه رواندا استخدمها البلجيكيون لتطبيق مشروعاتهم فى التطور الدستورى التى يتم تطبيقها فيما بعد فى الكونغو ، بل وان السماح بالانتخابات فى رواندا ــ أوروندى فى وقت مبكر عنه فى الكونغو ذاته نتج عنه شعور بالاستياء فى الكونغو كما ساعد على اثارة النشاط السياسى هناك . وفى عام ١٩٥٦ وهو العام السابق لاجراء أية انتخابات فى الكونغو ، أجرى البلجيكيون تجارب على انتخابات المجالس الاستشارية المختلفة فى اوزومبورا ، التى تعتبر المنطقة المتمدينة الوحيدة فى رواندا ــ أوروندى ، وكذلك فى المقاطعات الريفية . وحتى ذلك الوقت كان الحكام الاداريون البلجيكيون يحكمون الدولة حكما غير مباشر ، بل انه يكاد يكون حكما تاما عن طريق سلطة الملكين والزعماء . وبالرغم من هذا ، فانه بمجرد أن عرضت الوسائل الانتخابية الحاذقة على الشعب الذى مازالت غالبيته على أميتها ، أظهر هذا الشعب اهتماما سياسيا له وزنه .

الا أنه مع هذا ، مازالت الاتجاهات السياسية تنبع من الولاء القبلى . والتوتسى التى تعتبر احدى القبيلتين الرئيسيتين ، ويأتى منها الحكام التقليديون للدولة تشكل فقط حوالى ١٢٪ من مجموع السكان ــ أما قبيلة الهوتو فهى التى تشكل الغالبية العظمى ، وتقوم بكافة الأعمال ، وعلى هذا كانت تعامل كالعبيد . وفى رواندا تزايد التوتر بين القبيلتين ، ولكن فى أوروندى نجح الموامى موامبوتسا الحكيم اللطيف الشعبى الذى حكم البلاد منذ ١٩١٥ فى الجمع بين القبيلتين فى حياة تعاونية . وفى أواسط عام ١٩٥٩ توفى موامى رواندا فجأة ، وحل محله كيجيرى الخامس الذى اختاره رجال القبائل بأنفسهم . وكان كيجيرى أقل شعبية بكثير عن سابقه الذى كان يبذل بعض الجهد لرفع مستويات شعب الهوتو . وأعقب انتخابه حربا قبلية عنيفة جعلت البلجيكيين يهربون بالجملة . واستمر سلب وحرق قرى التوتسى وقتل الكثيرين

منهم واصابتهم أو هربهم الى أوغندا . وانتشر فى جميع انحاء رواندا مطلب ينادى بعزل الموامى الجديد .

وفى نفس الوقت أوصت احدى البعثات الزائرة من الأمم المتحدة فى عام ١٩٦٠ باجراء الانتخابات فى العام التالى ومنحها الاستقلال بعد ذلك بفترة قصيرة . ولما كان البلجيكيون قد تعلموا الدرس فى الكونغو ، فلقد أسرعوا جدا فى تدريب الافريقيين ليتولوا ادارة دولتهم ، وكذلك منحوهم حق الحكم الذاتى قبل الاستقلال بستة اشهر كاجراء يعبر عن حرصهم وحذرهم .

ولكن بالرغم من حث الأمم المتحـدة والبلجيكيين لهم وبالرغم من المصالح الاقتصادية الواضحة المتضمنة فى ذلك فلقد قرر كل من قسمى اقليم الوصاية هذا أن يصبحا مستقلين على ان يكون كل منهما منفصلا عن الآخر . وكان هناك بعض الأمل فى أن اعادة الوحدة مع تنجانيقا قد يتبع الاســتقلال ، ذلك لأن كل هذه المنطقة كانت متحدة تحت اسم « افريقيا الشرقية الألمـانية » حتى قيام الحرب العالمية الأولى . ولكن هذه الآمال لم يكتب لها التحقيق .

أما فى رواندا فلقد نجحت ثورة الهوتو فى السيطرة على الدولة وهرب موامى كيجيرى من الدولة . ولهذا فانه عندما حل الاســتقلال سـلم البلجيكيون السلطة إلى الدولة التى أعيد تسميتها باسم رواندا تحت نظام جمهورى برئاسة الرئيس كايباندا الزعيم الصارم الذى تنحى عن التظاهر الموجود فى أجزاء اخرى من افريقيا المستقلة ، والذى صمم على اقامة نظام صارم لأعضاء الحكومة وكذلك بين الشعب ـ وكان يؤيده حزب البارمهوتو الذى كسب الانتخابات ودعم بقوة سيطرة الهوتو .

أما فى بوروندى المجاورة ـ وهو الاسم الذى اتخذته عند الاستقلال ـ فلقد أمكن الاحتفاظ بحكم الموامى بتأييد من حزب « الأبرونا » الذى يتزعمه ابن الموامى نفســه البرنس لويس ، حتى اغتيـــال الموامى فى عام ١٩٦١ .

وعلى هذا امكن تحقيق الاســتقلال فى هاتين المســتعمرتين بحاول عام ١٩٦٢ بقدر من الاضطراب يقل بكثير عنه فى الكونغو المجاور . وظل البلجيكيون فى هاتين الدولتين يعملون كفنيين واداريين ومستشارين عسكريين ومستشارين لرجال الشرطة بعد الاستقلال . وبالرغم من أن هاتين الدولتين كانتا تعانيان من عجز الميزانية وانهيار الانتاج خاصـة انتاج البن فان المخاوف التى كانت تنتابهما لئلا تتكرر مأساة الكونغو

برهنت على عدم وجود مايبررها ــ ولكن على الرغم من هذا فان توقع حدوث أحداث اقتصادية أكثر قسوة ووجود ما يقرب من ١٠٠،٠٠٠ لاجىء من التوتسى فى الدول المجاورة جعل علامات الخطر تهدد السلام فى المستقبل .

* * *

خلال خمسينات القرن العشرين وأوائل ستيناته حدثت تغييرات عميقة وجذرية فى الحياة الدستورية فى كل من وسط افريقيا الفرنسية والبلجيكية . ولقد اثرت هذه التغييرات السياسية فى كثير من الأحوال تأثيرا حيويا على حياة السكان العاديين ، حتى ولو بقدر مانتج عنها من أعمال العنف والفوضى فى مجتمعاتهم . ولكن مع هذا فان اخطر صراع على وجه الإطلاق قد وقع فى وسط افريقيا البريطانية ، لأنه هنا فى المنطقة الواقعة بين حصون الحكم المطلق الأبيض جنوبى الليمبوبو والحكم الأسود الذى تتسع دائرته على الدوام الى الشمال والغرب من البحيرات العظمى وصل الصراع بين القوميتين الافريقيتين المتصارعتين الى ذروته. وقد ترتب على نتائج المعركة القائمة بين حكومة الأقليات البيضاء ودعاة القومية السوداء عوامل تتعدى بكثير طبيعة الحكومة فى كل من روديسيا (الشمالية والجنوبية) ونياسالاند . فكانت المشكلة الحقيقية فى هذا الصراع هى هل هذه الدول التى أنشئت فيها مجتمعات المستوطنين البيض فى عشرينات القرن العشرين سيقدر لها ان تشارك فى الاتجاه الجديد نحو الحكومة الديموقراطية النيابية فى افريقيا المستعمرة أم ستسير على غرار ما حدث فى جنوب افريقيا والمستعمرات المستقلة القديمة التى حصلت فيها الجاليات الأوروبية المهاجرة على حكمها الذاتى. ولو قبلنا بأول هذين الحلين البديلين فان ذلك سيترتب عليه بالضرورة معركة عنصرية قاسية وان كان من المحتمل أنها قد تقتصر أساسا على الوسائل السياسية . وقد ينبىء هذا الطريق للنهاية المحتمة لسيطرة حكومات الاقليات البيضاء فى جميع انحاء افريقيا اما اذا ماساد الحل البديل الثانى فان بقية القارة ستعتبره اهانة للقومية الافريقية تعادل تلك التى تسببها سيادة الحكم الأبيض فى جنوب افريقيا والمستعمرات البرتغالية ــ انه لن يهدأ لهم بال الا بعد ازالة الحكم الأبيض ، ومن المحتمل انه لن يمكن تحقيق ذلك الا باستخدام بعض أشكال العنف ــ وقد تصبح من المؤكد حادثا عالميا قاسيا يتعدى فى خطورته أحداث الكونغو .

واستهلت أول معركة حول « اتحاد وسط افريقيا » فى عام ١٩٥١ . ولم تنته الحرب حتى آخر يوم من عام ١٩٦٣ . وكانت المشكلة الملقاة على بساط البحث قد خلقت فى اجتماع لمؤتمر الموظفين الحكوميين فى لندن

أثنــاء عام ١٩٥٠ . وكانت الروح المحركة فى هــذا المؤتمر هو السير اندروكوهين الذى قدر له أن يصبح فيما بعد حاكما لأوغندا . وكان كوهين الشخصية المثقفة البارزة فى وزارة المستعمرات . ويتعاطف تعاطفا عميقا تحرريا مع الافريقيين . الا أنه اتضح بعد ذلك من بين ما قام به من أعمال فى المؤتمر ومن تأثيره الذى مارسه على الوزراء فى حكومة الأحرار وخاصة على الوزير الاستعمارى جيمس جريفيث أنه كان يعوزه الفهم الحقيقى للحقائق المرة الضرورية للصراع العنصرى وعلى هذا فان الخطة الفيديرالية التى انبثقت عن مؤتمر الموظفين الحكوميين كانت بلاشك قد صممت لكى تربط بين التقدم الاقتصادى والتطور التدريجى للسلطة السياسية الافريقية . الا ان حقيقة الأمر هو أن ذلك المشروع نفســه قد يسر للجالية البيضاء تلك الفرصة التى كانت تبحث عنها من أجل تثبيت ســيطرتها السياسية بشــكل دائم على منطقة وســط افريقيا البريطانية بأجمعها . وكانت القوة التى أعطيت للجالية البيضاء بمقارنتها بتلك التى يتمتع بها الافريقيون هائلة جدا لدرجة أن الافريقيين لم يأملوا فى تحطيم سيطرة المستوطنين البيض الا بشن حرب عنصرية . ويبدو أن حقيقة هذا الموقف الســياسى فى وسط افريقيا قد فاتت على كل من كوهين وزملائه .

وأمسك كل من السير جودفرى هوجنز رئيس وزراء روديســيا الجنوبية وروى ولنسكى الشــخصية الأوروبية البارزة فى روديســيا الشــمالية بالنشرة الخاصــة بالمشروع الفيديرالى الذى اقترحه مؤتمر الموظفين الحكوميين باعتباره الفرصة السائغة التى كانوا يبحثون عنها . وكانوا حينذاك قد تخلوا عن فكرة الضم بعد أن أدركوا الاستحالة الحقيقية فى حث اية حكومة بريطانية على تأييدها . ولكن مع هذا فان الاتحــاد الفيديرالى قد أمدهم بمعظم ما كانوا يبحثون عنه الى جانب احتمال ضمان تأييد الحكومة البريطانية .

ولقد رأى هذان الزعيمان أن قيام شكل ما من الاتحاد الوثيق بين كل من روديسيا الجنوبية والشمالية يعتبر حتميا من أجل المحافظة على الزعامة البيضاء واتاحة الفرصــة أمام تطوير الامكانيات الاقتصــادية للمنطقة . وكانا مستعدين علاوة على ذلك لقبول انضمام نياسالاند ، ذلك لأنه بالرغم من ضآلة ثروة تلك المستعمرة الصغيرة توجد بها أيد عاملة غزيرة يحتاج اليها سكان روديسيا الجنوبية بوجه خاص . وبحلول ذلك الوقت كان المهاجرون البيض يتدفقون على روديسيا الجنوبية بمعدل ستة عشر ألفا فى العام وبالرغم من وجود هجرة لها وزنها من بين البيض

خارج روديسيا ازداد السكان البيض فى كل من روديسيا الجنوبية والشمالية بأعداد هائلة منذ الحرب . وتفاقمت المشاكل الاقتصادية فى روديسيا الجنوبية نتيجة للاعدادات التى كانت تبذل للمقيمين البيض الجدد . وقد أصبحت روديسيا الجنوبية حينذاك تعانى عجزا مستمرا فى الميزانية ومشاكل وخيمة فى مواردها الاجتماعية . فلو وجدت الوسائل لربط صناعات روديسيا الجنوبية الآخذة فى الاتساع بالثروة النحاسية لروديسيا الشمالية فانه سيصبح فى الامكان حل هذه المشاكل وتوقع مستقبل اقتصادى مزدهر . ولقد أدرك هوجنز بوجه خاص هذه الاحتمالات ذلك لأن الأمريكيين قد منحوه قرضا كبيرا من أجل انشاء خط حديدى كما أنه رأى امكانية توليد طاقة كهربائية على نطاق واسع من مياه الزمبيزى .

اما فى روديسيا الشمالية فلم يكن هناك نفس الحماس بين الجالية البيضاء ، اذ أن عمال مناجم النحاس الذين يحصلون على أجر مرتفع هناك والذين يشكلون اقطاعا كبيرا من المقيمين الأوروبيين ذوى الكلمة لم تكن لديهم أية رغبة فى اعانة اخوتهم فى الجنوب . لكن مع هذا اتفق المجتمع الأبيض فى كل من البلدين على وجود خطر رئيسي يهدد مستقبلهم ففى روديسيا الشمالية تمكنت الحركة النقابية الافريقية بمساعدة مؤتمر النقابات العمالية البريطانية وبتأييد من حكومة العمال البريطانية أن تنمى قوة تفوق غيرها فى أى مكان آخر من القارة . وأصبحت نقابة عمال المناجم الافريقية تضم الآن حوالى ٢٥ ألف عامل فى الوقت الذى كون فيه المدرسون وعمال السكك الحديدية وخدم المنازل نقابات عمالية ــ ولأول مرة ينعقد مؤتمر النقابات العمالية خلال عام ١٩٥١ وتنتسب اليه سبع نقابات عمالية افريقية . وشكلت قوة التنظيم الصناعى الافريقى تهديدا مباشرا لاستمرار قوة البيض يفوق فى قوته أى نشاط سياسى . وكانت الجاليات البيضاء فى كل من روديسيا الجنوبية والشمالية تتوقع مستوى معيشى مرتفعا وحالة اجتماعية تفوق كل ما يمكن توقعه فى بريطانيا ذاتها وكان عمال المناجم البيض فى حزام النحاس يتمتعون بالأمن الى حد ما فى الوقت الحالى ، ذلك لأنهم انتهزوا فرصة نقص الأيدى العاملة فى فترة ما قبل الحرب والظروف التى كانت سائدة فى فترة الحرب فى ضمان الحماية لهم بمقتضى عقود العمل التى تمكنهم من الاحتفاظ بمرتباتهم الكبيرة وبالحواجز التى تقيهم من احلال الافريقيين محلهم فى المستقبل القريب الا أنهم مع هذا كانوا يعلمون أن واحدة من شركات النحاس الكبيرة المسماة بشركة « روديسيان سليكشن ترست » التى يقف وراءها رأس المال الأمريكى كانت مهتمة بتحطيم الحاجز اللونى فى الصناعة لكى تضمن

قدرة أكثر فاعلية فى طاقتها العاملة . وبالرغم من أن الشركة الأخرى المسماة « الأنجلو - أمريكان كوربوريشن » لم تشترك فى هذه النظرة التقدمية لأنها كانت متأثرة بعنف بسياستها التى تتبعها فى تجارتها فى جنوب افريقيا الا أن كثيرا من عمال المناجم البيض كانوا يخافون أن تهدد سلامة ارستقراطيتهم العمالية ان يحصنوا بسرعة سلطتهم السياسية .

وكان هذا التهديد أعظم بكثير فى روديسيا الجنوبية حيث كان السكان البيض الذين يعملون فى عدد متباين من الصناعات اكثر عرضة للهجوم بالرغم من أن العمال الافريقيين لم يكونوا منظمين بشكل يجعلهم يماثلون البيض فى قوتهم .

وهذا المزيج من المصالح الاقتصادية والدفاع الاجتماعى - السياسى ضد تهديد التقدم الافريقى أقنع غالبية السكان البيض فى كل من روديسيا الجنوبية والشمالية بأن الاتحاد الفيديرالى هو الذى يقدم أفضل الحلول لمشاكلهم ، والقى الجمهور الأوروبى الضئيل العدد فى نياسالاند بثقله مع هذا الاتجاه اعتقادا منه بأن مستقبله سيكون اكثر أمنا اذا ما أصبح جزءا من مجتمع فيديرالى أكثر اتساعا مما لو عاش فى عزلته . ولكن كان هناك بعض المتشككين ليس فقط بين سكان روديسيا الشمالية الذين كانوا يعترضون على استخدام جزء من ثروتهم من أجل اعانة الدولة الفيديرالية بل وأيضا فى روديسيا الجنوبية حيث كانت نسبة كبيرة من الأفريكانرز الذين اتوا من جنوب افريقيا قد امتزجت بالمهاجرين البريطانيين أساسا. وكان هؤلاء الافريكانرز الذين كانوا قد شكلوا الفترة من الوقت حزبا خاصا بهم ، ومن دواعى السخرية انهم اطلقوا عليه الحزب الديمقراطى، كانوا يأملون فى أن تتبع روديسيا سياسة التفرقة العنصرية بل وربما ترتبط بالاتحاد الواقع الى الجنوب من الليمبوبو .

لكن مع هذا فقد سار كل من هوجنز وولنسكى نحو هدفيهما وعادة ما كانت تؤيدهم مواطن النفوذ الرئيسية فى المجتمع الأبيض . وبعد نشر المقترحات الخاصة باصدار دستور فيديرالى فى أواسط عام ١٩٥١ ، قرر كل من وزيرى الدولة العماليين : جيمس جريفث الوزير الاستعمارى وباتريك جوردون ووكر وزير الكومنولث القيام بزيارة تلك المستعمرات من أجل اتخاذ رأى موحد هناك . فذهب جريفث الى كل من نياسالاند وروديسيا الشمالية وجوردون ووكر الى روديسيا الجنوبية . وتأثر كل من الرجلين بمشاعر متباينة اذ أن جريفث قد تأثر بقوة المعارضة الافريقية للاتحاد فى حين ان جوردون ووكر قبل بصدر رحب وجهة النظر التى ترى بأن ذلك الاتحاد سيؤدى الى مكاسب اقتصادية هامة . وتقرر وجوب

عقد مؤتمر عند شلالات فيكتوريا تمثل فيه المستعمرات الثلاث والحكومة البريطانية من أجل مناقشة مسألة الاتحاد بأكملها وكان المؤتمر ذاته غير مقنع ذلك لأن حفنة المبعوثين الافريقيين كانت تعارض المشروع كما أن الوزراء البريطانيين كانوا غير ملزمين بشيء ، ولكن بعد ذلك مباشرة فى اكتوبر عام ١٩٥١ عندما أجريت الانتخابات العامة البريطانية حلت الهزيمة بحزب العمال وعاد ونستون تشرشـل الى الحكم وكان اوليفرليتلتون الوزير الاستعمارى فى حكومة تشرشل مؤيدا متحمسا للفكرة الفيديرالية واتخذ على الفور اتجاها اكثر ايجابية من سابقيه . وسار شوطا كبيرا فى المناقشات والمؤتمرات التى نتج عنها فى نهاية المطاف دستور فيديرالى تمت مناقشته فى البرلمان البريطانى فى ربيع وصيف عام ١٩٥٣ .

وفى نفس الوقت تزايدت المعارضة الافريقية للاتحاد فعبأ « المؤتمرون القوميون » فى كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند الآراء ضده وبالرغم من ضـآلة مواردهما الا أنهما وجدا قدرا كبيرا من التأييد بين الزعماء خاصة فى نياسالاند . وتم ارسال مبعوثين للمعارضة الى بريطانيا حيث أحسن استقبالهم بوجه خاص فى سكوتلاندا لأن الكنيسة الاسكوتلاندية لها مصلحة أبوية فى شئون نياسالاند منذ زمن طويل . ومن المحتمل أن أخطر مايهدد مكانة السيطرة البيضاء هو البرهان المتزايد على امكانية تنظيم رجال النقابات العمالية الافريقية لأنفسهم بطريقة من الممكن أن تكون موضع حسد فى أجزاء أخرى من العالم . ولقد أصبح ذلك جليا بوضوح فى آكتوبر عام ١٩٥٢ عندما قادت نقابة عمال المناجم الافريقيين فى حزام النحاس وعددهم ٣٧٫٠٠٠ عامل افريقى للأحزاب من أجل زيادة الأجور . وكان النظام الذى أظهره الافريقيون فى فترة اضرابهم التى بلغت ثلاثة أسابيع وعودتهم الجماعية الى عملهم بمجرد اعلان النقابة عن نجاحها فى ضمان التحكيم هو أسطع برهان على النظام الجديد الذى أقام صرحه الزعماء الافريقيون . وفى العام التالى اندلعت أعمال العنف فى نياسالاند حيث لقى عدد من الافريقيين حتفهم ولكن فى هذه المرحلة كان التنظيم الصناعى الافريقى وليس نشاطهم السياسى هو الذى يتحدى السيادة البيضاء بشكل خطير للغاية .

وببداية عام ١٩٥٣ تم عقد المؤتمر الفيديرالى النهائى فى لندن وكان جميع أعضائه من البيض وكانوا يشـتملون على ممثلين من الحـكومة البريطانية والمستعمرات الثلاث المكونة له ولم يكن هناك افريقى واحد فى كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند يمكن حثه على حضور المؤتمـــر كما أنه لم توجه الدعوة الى أى واحد فى روديسيا الجنوبية .

ونص الدستور الفيدرالى على قيام جمعية عمومية تتكون من خمسة وثلاثين عضوا يتم انتخاب ستة وعشرين منهم ، وتسعة يمثلون المصالح الافريقية . وقد تم تخصيص أربعة عشر عضوا من بين الستة وعشرين عضوا المنتخبين لروديسيا الجنوبية وثمانية لروديسيا الشمالية وأربعة لنياسالاند . ويقوم ثلاثة أعضاء لتمثيل مصالح الأفريقيين عن كل اقليم ويقوم كل مجلس نيابى باختيار عضوين وتعيين أوروبى واحد فى الأقاليم الشمالية وانتخاب افريقيين وأوروبى واحد فى روديسيا الجنوبية . وعلى هذا يكون فى الجمعية الجديدة تسعة وعشرون أوروبيا وستة افريقيين على الرغم من أن اثنين من هؤلاء الافريقيين المنتخبين فى روديسيا الجنوبية سيمثلون ناخبين أوروبيين أكثر مما يمثلون ناخبين افريقيين . وتقرر انشاء لجنة للشئون الافريقية كحماية ضد التفرقة العنصرية ، يقوم حاكم كل اقليم بتعيين ستة أعضاء فيها وذلك من أجل فحص الأعمال التشريعية وارسال تقريرات عنها الى الحكومة البريطانية اذا ما اعتبرت مؤدية الى أعمال التفرقة على أسس عنصرية . وكانت حقوق الانتخابات فى المكان الأول هى نفس الحقوق المطبقة فى الانتخابات الاقليمية فى كل من روديسيا الجنوبية والشمالية ولكن بما أنه لم تكن هناك أية انتخابات فى نياسالاند فلقد تم وضع لائحة انتخابية جديدة هناك كانت فى صالح الأوروبيين بشكل كبير . وفى الحقيقة فانه بالرغم من أن اجمالى السكان فى الأقاليم الثلاثة فى ذلك الوقت كان يشتمل تقريبا على ٢٠٠ ألف أوروبى وستة ملايين افريقى الا أنه لم يراود الشك أحدا فى أن السيطرة التشريعية للاتحاد الفيدرالى الجديدة كانت توجد بأكملها فى أيدى الجالية البيضاء .

وفى ابريل من عام ١٩٥٣ طلب الى الناخبين فى روديسيا الجنوبية أن يوافقوا على الدستور باجراء استفتاء هناك . وفى ذلك الوقت كان عدد الناخبين فى روديسيا الجنوبية يبلغ تقريبا حوالى ٥٠٫٠٠٠ ناخب بينهم مالايزيد عن خمسمائة افريقى . وبالرغم من معارضة قسم الافريكانرز من الجالية البيضاء ومعارضة هؤلاء الذين كان ينتابهم الخوف أن يؤدى هذا الاتحاد الفيدرالى فى نهاية المطاف الى نظام الأفرقة فقد تمت الموافقة على الدستور بغالبية ٢ : ١ .

وانتقل المسرح حينذاك الى وستمنستر . لأنه بحلول ذلك الوقت اعترفت الحكومة العمالية ــ بالرغم من أنها تعتبر المسئولة عن المشروع الأصلى ــ اعترفت بالمعارضة العنيفة التى يشنها الشعب الافريقى ضد هذا المشروع ، وبالرغم من استخدام اللفظ « المشاركة » لوصف المبدأ الذى كان من المفروض أن تقوم عليه العلاقات فى الاتحاد الفيدرالى

الجديد فلقد أعرب الافريقيون بوضوح عن اعتقادهم بأن ذلك المشروع الجديد هو فرض اجبارى صارخ لحكم المستوطنين البيض . وعارض افريقيو الأقاليم الشمالية بوجه خاص بكل قوة وضعهم تحت أية سيطرة تفرضها روديسيا الجنوبية . وكان الكثيرون منهم قد عمل لفترات مختلفة فى روديسيا الجنوبية ، وكانوا يعلمون مدى تأثير قوانين المرور البغيض فى هذه الدولة وكيف أن قانون تخصيص الأراضى قد فرض تفرقة عنصرية ، وكانوا يعلمون ايضا أية سخرية للتمثيل الديمقراطى كانت متوفرة فى النظام الانتخابى . لقد كانوا معتادين على أشكال مختلفة من التفرقة الاجتماعية فى بلادهم مثل استخدام المداخل المنفصلة فى المحلات التجارية ومكاتب البريد على سبيل المثال الا أنهم رأوا أن التفرقة التشريعية المطبقة فى روديسيا الجنوبية كانت ذات سمة أكثر استقرارا ورسوخا .

ولهذا نبذ الحزب العمالى حينذاك فكرة الاتحاد الفيدرالى على أساس عدم وجوب فرض دستور ما على شعب مستقل ضد ارادته . الا أن قسما ضئيلا من الحزب ــ وان كان يضم شخصيات بارزة أمثال جوردون ووكر ــ اتخذ وجهة نظر مختلفة تقوم على الاعتقاد بأن المميزات الاقتصادية للاتحاد التى ستظهر الى حيز الوجود سترجح كفتها على كفة المساوىء السياسية الجوهرية . والحقيقة السياسية القاسية التى أهملوها الى حد كبير فى وستمنستر هى أنه بمجرد ما ان يمنح قسم من المجتمع الاستعمارى سلطات قوية على باقى أقسام هذا المجتمع فانه سيكون من الصعب جدا اجراء أية تغييرات الا بوسائل ثورية . ولقد علمتهم جمهورية جنوب افريقيا هذا الدرس .

ومهما يكن من أمر فان حكومة المحافظين كانت فى ذلك الوقت قد تبنت الفكرة الفيدرالية بشكل جذرى وبعد اجراء عدد من المناظرات تمت موافقة البرلمان نهائيا على الدستور فى يوليو عام ١٩٥٣ . وأصبح سارى المفعول فى سبتمبر وأمكن للحزب الفيدرالى بزعامة جودفرى هوجنز وروى ولنسكى الحصول على أربعة وعشرين مقعدا من بين الستة والعشرين فى أول انتخابات أجريت من أجل الجمعية الفيدرالية . ولم يذهب الا مقعد واحد الى الحزب المعارض للاتحاد الفيدرالى والمسمى بالحزب المتحالف فى حين أن المقعد الآخر حصل عليه أحد المستقلين .

وعلى هذا أحرز هوجنز وولنسكى ومؤيدوهما النصر فى نهاية المطاف فى المعركة التى كانوا يشنونها منذ ما قبل الحرب . وأقاموا نظاما سياسيا أعطاهم سلطة تدعيم قبضة الرجل الأبيض على تنمية رؤوس

الأموال وعلى العمال والعلاقات الاجتماعية والسلطة السياسية . واصبح تأييد الحكومة البريطانية يشد من أزرهم حينذاك .

وفى أثناء تلك المرحلة المبكرة من الاتحـاد الفيدرالى لم يكن هناك الا عدد ضئيل من الافريقيين فى الأقاليم الثلاثة ذوى خبرة أو قـدرة سياسية تمكنهم من تنظيم عمل سياسى معين . وكانت الفرص الدستورية من أجل القيام بأوجه نشاط سياسية نادرة جدا . ففى روديسيا الجنوبية أظهرت الجالية البيضاء نواياها فى المستقبل عندما رفعت فى عام ١٩٥١ متطلبات التصويت من التمتع بملكية قيمتها ١٥٠ جنيها أو الحصول على دخل سنوى قيمته مائة جنيه الى ملكية قيمتها ٥٠٠ جنيه أو دخل سنوى قيمته ٢٤٠ جنيها وكان النظام الانتخابى فى روديسيا الجنوبية يقوم على مبدأ الكاب القديم الذى يرى بالامتيازات غير العنصرية فيما يختص بالملكية والكفايات التعليمية . وبمجرد أن بذل الحزب العمالى لروديسيا الجنوبية محاولة لتنظيم تسجيل الافريقيين فى السـجلات الانتخابية انتاب الخوف حكومة هوجنز وأدخلت هذه الاضافات الجذرية فى الكفايات المتطلبة لحق الانتخاب ولم يكن سرا أن الهدف من هذه الحركة هو ابعاد الافريقيين عن السجل الانتخابى وبالرغم من استقالة هوجنز من منصب رئيس وزراء روديسيا الجنوبية فى عام ١٩٥٣ لكى يصبح رئيسا فيدراليا للوزراء واحلال بدل منه زميلا آخر أكثر تحررا الا وهو المبشر « جارفيلد تود » كان من المشكوك فيه ما اذا كانت أية سياسة أقل اجحافا بحقوق الأفريقيين ستحصل على تأييد الناخبين البيض . وفى روديسيا الشمالية كان حق الانتخاب مقصورا على الرعايا البريطانيين ولهذا لم يكن لأى افريقى فى روديسيا الشمالية الحق فى التصويت ، لدرجة انه حتى عام ١٩٥٧ لم يكن مقيدا فى قائمة الناخبين سوى أحد عشر افريقيا . أما المقاعد الافريقية الأربعة فى المجلس التشريعى فلقد تم شغلها باجراء انتخابات غير مباشرة عن طريق المجلس النيابى الافريقى، كما أن الاثنى عشر مقعدا المنتخبين شغلت جميعها بأوروبيين تم انتخابهم كلية بواسطة الجالية البيضاء .

ولم يكن يوجد فى نياسالاند أية انتخابات على الاطلاق من أجل المجلس التشريعى قبل عام ١٩٥٦ ، فحتى ذلك التاريخ كان أعضاء المجلس غير الرسميين يتم تعيينهم جميعا بواسطة الحاكم .

ولهذا لم يكن هناك أى نشاط سياسى دستورى أمام الافريقيين وكان لكل اقليم مؤتمره الافريقى ، بالرغم من انه كان يحتضر عمليا فى روديسيا الجنوبية . أما فى نياسالاند فان الزعامة كانت مازالت تعتمد اعتمادا كبيرا

على النصيحة التى كان يقدمها الدكتور هيستنج باندا الذى كان يمارس الطب فى لندن والذى لم يعد الى الدولة لمدة عشرين عاما أو تكاد . أما فى روديسيا الشمالية فلقد حصل المؤتمر الذى يتزعمه « هارى نكومبولا » على بعض القوة نتيجة لتطور النقابات العمالية المنظمة بالرغم من أنه لم يكن يوجد فى أول الأمر أى تآلف مباشر بين التنظيمات السياسية والاجتماعية .

وكانت المسألة الفيدرالية بمثابة الحافز الذى حفز جميع المؤتمرات لممارسة نشاطها الا أنها لم يكن فى يدها الا الشىء الضئيل الذى يمكنها أن تفعله حيال هذه المسألة اللهم الا تقديم الاعتراضات وارسال المبعوثين الى لندن وعقد الاجتماعات . وعندما تم اختيار الأعضاء الافريقيين للجمعية الفيدرالية الأولى فى الأقاليم الشمالية بواسطة المجالس النيابية وفى روديسيا الجنوبية بواسطة الناخبين الأوروبيين أساسا كانوا لا يمثلون المجتمع الأفريقى الى حد كبير . حقيقة أنه كان يوجد نقاش مستمر فى الدوائر السياسية حول ما اذا كان يجب شغل المقاعد الفيدرالية الافريقية أو مقاطعة النظام الفيدرالى بوجه عام وفى نياسالاند بوجه خاص انقلب « المؤتمر » ضد التمثيل الفيدرالى فى وقت مبكر وأدان بقوة هؤلاء الافريقيين أمثال « مانوة شيروا » الذى وافق على شغل المقاعد الفيدرالية .

وشاهدت السنوات الأولى فى حياة الاتحاد الفيدرالى اشكالا متنوعة لتأثيرات دائمة التناقض أثناء نشاطها . والاتحاد الفيدرالى نفسه لم يرض أحدا من سكانه ، فالزعماء السياسيون الأوربيون كانوا يهمسون بضيق على الدوام فيما بينهم بأن الاحتفاظ بحالة المحمية فى الاقليمين الشماليين يقيم حائلا أمام تحقيق الاستقلال الكامل ، كما كان هناك عدد من معارضيه البيض أمثال ج. ف. م. ڤان ايدن وجون جونت من روديسيا الشمالية لم يقبلوا الاتحاد الفيدرالى على الاطلاق معتقدين بأنه قد يحطم السيطرة البيضاء ، وابتدأ بعضهم فى اقتراح الحل البديل الخاص بالتقسيم الى دولة سوداء ودولة بيضاء . وكان الافريقيون مقتنعين بأن الاتحاد الفيدرالى قد فرضته عليهم الحكومة البريطانية لكى تبقى على الحكم الأبيض الى الأبد . واستمر الخوف ينتاب الاقليمين الشماليين لئلا تتجاوز الأعمال المطبقة فى روديسيا الجنوبية الحدود ، ودائما ما كانوا يشكون فى أن توسع الحياة الاقتصادية التى تلت الاتحاد الفيدرالى كان موجها لصالح الصناعة فى روديسيا الجنوبية على حساب اقتصاديات كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند الأقل تطورا . ولقد ازدادت هذه

الشكوك عندما فضلوا مشروع الطاقة الكهربائية الهيدروليكية فى كاريبا الواقعة على الجانب الروديسى الجنوبى من الزمبيزى على مشروع الكافيو فى روديسيا الشمالية .

وفى نفس الوقت ازداد الصراع فى كل من الأقاليم حول النواحى الاجتماعية من العلاقات العنصرية . وبالرغم من أن المشاركة العنصرية هى السياسة التى أعلن عنها الاتحاد رسميا فان قليلا من السكان البيض فى أى من الأقاليم كان مستعدا لقبول هذه المشاركة التى تتضمن المساواة، وفى روديسيا الجنوبية كان عدد كبير من الأوروبيين يراقب انشاء كلية جامعية متعددة الأجناس فى ساليزبورى بشكوك قاتلة . وكان اى اقتراح باحتمال تعديل « قانون تخصيص الأراضى » الذى تقوم عليه التفرقة الاجتماعية كان يثير عنصرية قوية . وفى عام ١٩٥٨ تم عزل رئيس الوزراء جارفيلد تود للشكوك التى حامت حول ليبراليته وحل محله السير ادجارهوايت هيد .

وفى روديسيا الشمالية قام المؤتمر الافريقى باتخاذ اجراء ضد الحاجز اللونى الاجتماعى فى الوقت الذى خاض فيه عمال المناجم معركة ضد التفرقة الصناعية ، ونظم « المؤتمر » عملية مقاطعة المحلات التجارية وصالات البيرة بل انه حاول تحطيم التفرقة فى « كنيسة الاصلاح الهولندية » . وكنتيجة لجهود هارى نكومبولا رئيس المؤتمر وكينث كواندا سكرتيره العام انهما وجدا نفسيهما فى السجن . وكانت شركات النحاس تعطف على عمال المناجم خاصة شركة « روديسيان سلكشن ترست » . فى محاولتهم تحطيم الحاجز اللونى الصناعى وقد ظهر ذلك بتوفير الفرصة للافريقيين على التدرب على الأعمال التى تحتاج لمهارات . كما انهم ضمنوا تأييد « ماين وركرزانترناشيونال » أى « عمال المناجم العالمى » ، الذى قدم ممثله العضو البرلمانى العمالى رونالد ويليامز ارشاداته القيمة . وكانت نقابة عمال المناجم البيض هى التى تشكل العثرة الرئيسية ومضت سنوات عديدة بعد تشكيل الاتحاد قبل امكان حث عمال المناجم البيض على السماح بالتقليل من قيمة القليل من الأعمال التى تحتاج الى مهارة حتى يتمكن الافريقيون من المشاركة فيها .

وفى نياسالاند استمرت معارضة « المؤتمر » للاتحاد دون التقليل من شأنها وكانت تتركز طوال الوقت على المطالبة بالانسحاب والعودة الى الحكم البريطانى . وفى نفس الوقت كان النياسالانديون يشددون من حملتهم من أجل ادخال ممثلين منتخبين فى مجلسهم التشريعى .

وأجريت أول تغييرات دستورية بعد تشكيل الاتحاد الفيدرالى فى نياسالاند . ففى عام ١٩٥٥ تم تقديم دستور جديد ينص لأول مرة على الانتخابات المباشرة وكان من المقدر أن يتم انتخاب ستة من بين أعضاء المجلس الاستشارى البالغين اثنين وعشرين عضوا على أساس الدوائر الانتخابية ، الا أن حق الانتخاب كان مقصورا على الأوروبيين والآسيويين أما الأعضاء الافريقيون الخمسة فى المجلس فكانوا ينتخبون بطريقة غير مباشرة عن طريق مجالس المقاطعات . وبالطبع أثار هذا غضب الافريقيين الذين يتمتعون بوعى سياسى والذين نبذوا المشروع بأكمله . اذ انهم لم يطالبوا بحكومة نيابية كاملة بل طالبوا ببساطة ـ مؤقتا ـ بتمثيل متساو بين المليونين ونصف من الافريقيين من ناحية والتسعة آلاف من الأوربيين والآسيويين من ناحية أخرى .

وبعد ذلك بعامين جاء دور روديسيا الجنوبية فلقد تم هنا ادخال كفاءات جديدة من أجل الحصول على الحق الانتخابى مع وجود قائمتين انتخابيتين . فكانت القائمة العادية أو القائمة العليا تتطلب كفاءات عالية جدا من أجل التسجيل ، هذا وان كان البرهان على الحصول على تعليم ثانوى كانت تصحبه كفاءات نقدية منخفضة ؛ أما القائمة الانتخابيـــة الخاصة أو « الدنيا » فقد منحت حق الانتخاب لهؤلاء الذين يحصلون على دخل يبلغ ٢٤٠ جنيها سنويا أو ١٢٠ جنيها سنويا مصحوبا بشهادة تدل على قضاء عامين فى التعليم الثانوى . ولا يسمح على الاطلاق بأن يتعدى عدد الناخبين فى القائمة الدنيا خمس عدد الناخبين فى القائمة العليا . وكانت توجد هنا محاولة صريحة للربط بين تظاهر أجوف من المشاركة العنصرية وبين المحافظة الواقعية على السيطرة البيضاء . ففى الامكان أن يتأهل عدد معين من الافريقيين كناخبين الا أنه لن يكون هناك أية خطورة فى أن يفقد برلمان روديسيا الجنوبية الذى يتكون من البيض كلية سمته الأوروبية .

وفى ذلك الوقت أيضا ابتدأت المناقشات الدستورية فى روديســيا الشمالية الا أنها تأخرت كثيرا قبل أن تؤتى ثمارها . وفى نفس الوقت كان الاتحــاد الفيدرالى يدعم من ســيطرته على شــئونه ويخلق نظاما انتخابيا جديدا يرمى الى الاستمرار فى حماية سيطرة الجالية البيضاء .

أولا : فى ابريل عام ١٩٥٧ عقد السير روى ولنسكى الذى حل محل السير جودفرى هوجنز أثناء شغل اللورد مالفيرن لمنصب رئيس الوزراء الفيدرالى حينذاك ـ عقد مؤتمرا مع البريطانيين تمت الموافقة فيه على عقد اتفاق طبقا له وعدت الحـكومة البريطانية بعدم التشريع للاتحاد

الفيدرالى الا حسب رغبته — وعلى هذا حصل الوزراء الفيدراليون على تأكيد بامكانية تسيير شئونهم دون تهديد أو تدخل من لندن . وفى نفس العام أيضا تم اقتراح دستور جديد للاتحاد الفيدرالى على أساس نفس المبادىء العامة التى وضع عليها دستور روديسيا الجنوبية ، على أن تكون هناك قائمتان انتخابيتان ، وقائمة عليا وقائمة دنيا على نمط تلك الموجودة فى روديسيا الجنوبية ، وان يزداد أعضاء الجمعية الفيدرالية من خمسة وثلاثين عضوا الى تسعة وخمسين يتم انتخاب اربعة وأربعين عضوا منهم من القائمة العادية أو العليا ، ويمثل أربعة وعشرون من بينهم روديسيا الجنوبية وأربعة عشر روديسيا الشمالية وستة نياسالاند . وكان هؤلاء الأعضاء جميعا من الناحية العملية أعضاء أوربيين — وكان من الضرورى الاحتفاظ بالأعضاء الافريقيين المنتخبين من الفئة الخاصة من الاقاليم الشمالية الى جانب الأعضاء الأوربيين الثلاثة ليمثلوا المصالح الافريقية . علاوة على ذلك كان من الضرورى أيضا اضافة ثمانية أعضاء افريقيين جدد ، أربعة من روديسيا الجنوبية واثنان من الاقليمين الشماليين . وتقوم الفئتان الانتخابيتان مجتمعين بانتخاب الأعضاء الافريقيين الجدد فيكونون قد أعطوا بهذا للناخبين الاوروبيين نفوذا وسيطرة على انتخابهم . وبالاختصار تتكون الجمعية الفيدرالية من سبعة وأربعين أوروبيا واثنى عشر افريقيا ويعتمد ثمانية من بين الأعضاء الافريقيين على الاختيار الأوروبى .

ثانيا : رسموا صورة لظهور المشاركة المتعددة الأجناس ولكنهم فى حقيقة الأمر لم يحتفظوا فقط بالسيطرة الأوروبية بل وأيضا قووا من شوكتها . والآن انتفضت لجنة الشئون الافريقية وتقدمت باقتراح تقول فيه بأن هذه الحالة توجب على بريطانيا أن تقرر ما اذا كانت التفرقة العنصرية تكمن فيها . ودارت مناقشات حامية فى وستمنستر ، ولكن تم استغلال أغلبية حكومة المحافظين لتطأ بأقدامها مخاوف لجنة الشئون الافريقية وتوافق على الدستور الجديد . وفى الانتخابات التى أجريت طبقا لهذا الدستور فى نوفمبر عام ١٩٥٨ أحرز فيها ولنسكى وحزبه الفيدرالى المتحد النصر بسهولة ، أما الافريقيون فقد عبروا عن اعتراضهم بانتهاجهم سياسة المقاطعة .

وفى تلك الأثناء وبعد اجراء مناقشات طويلة وحدوث تأخيرات أعلنت الحكومة البريطانية عن مقترحاتها الدستورية لروديسيا الشمالية . وللمرة الثانية ، بذلت محاولة لتقديم بعض البراهين على التقدم الافريقى نحو التأثير السياسى ، الا أن الضغط الذى مارسه المستوطنون البيض

والحكومة الفيدرالية كان كافيا لتأكيد أن السيطرة البيضاء مازالت باقية دون أن يمسسها أدنى ضعف . وكان من المفروض أن يشتمل المجلس التشريعي الجديد على اثنين وعشرين عضوا منتخبين ، وكان من الضروري أن يختار اثنى عشر عضوا من بين هؤلاء من الدوائر الانتخابية التي تقع أساسا بجانب الخط الحديدي حيث كان الأوربيون يستوطنون هناك بأعداد كبيرة ، وأن يخصص ستة آخرين للدوائر الانتخابية الأخرى فى باقى أنحاء الدولة . وكان هذا يعنى من الناحية العملية انتخاب اثنى عشر أوروبيا وستة افريقيين . علاوة على ذلك كان من المقدر انتخاب عضوين أوربيين من المناطق الأفريقية أساسا وعضوين افريقيين من المقاطعات الأوروبية . وكان هذا يوجب أيضا وجود قائمتين انتخابيتين واحدة لذوى الكفاءات العالية وأخرى لذوى الكفاءات الدنيا فى كل من مجالات الملكية والدخل والتعليم .

واذا كان المقصود من هذا التهجين من التنظيم السياسى أن يكون بمثابة اتفاق تراض بين مطالب الأوروبيين والافريقيين ، فلقد فشل كلية . اذ رفضه كل من الأوروبيين والافريقيين على السواء ، فالأوربيون رفضوه لأنه يعطى للافريقيين أكثر مما يستحقون ، بينما رفضه الافريقيون لعدم كفايته اطلاقا على الوفاء بمطلبهم الخاص بالتمثيل الديموقراطى ، كما اعترض الافريقيون بقوة على الفقرة التى تنص على وجوب حصول المرشحين الافريقيين على موافقة ثلثى زعماء المنطقة الموجودين بها قبل السماح لهم بترشيح أنفسهم . ولما كانت الحكومة هى التى تعين الزعماء ، فانه كان من الواضح أن تلك كانت محاولة ساذجة للسيطرة على السياسة الافريقية وحرمان الزعماء السياسيين من الحصول على نفوذ برلمانى .

وكان لدستور روديسيا الشمالية الصادر فى عام ١٩٥٨ مغزى عميق . ففى عام ١٩٦٠ كان من المقرر عقد مؤتمر لاعادة النظر فى الدستور الفيدرالى ، وكان من المفروض أن يتم اختيار وفد روديسيا الشمالية لهذا المؤتمر من بين المجلس التشريعى الجديد . وكان واضحا من هذه المقترحات الدستورية أن هذا الوفد سيسيطر عليه الأوروبيون الذين يؤيدون السير روى ولنسكى فى مطلبه الخاص بأن يكون الاتحاد ذا سيادة . وعلى هذا أدرك أصحاب الرأى الافريقى بأن تلك هى آخر فرصة لتحطيم السيطرة البيضاء . وأجمعوا رأيهم حول النداء القائل « صوت واحد ، للرجل الواحد » وأعدوا أنفسهم ليدخلوا فى معارضة أكثر جوهرية ضد الدستور الجديد . ولكن أوجه الخلاف فى السياسة العملية المقترنة بالنفور الشخصى قاد الحركة القومية الافريقية الى الانقسام فى تلك

اللحظة الحرجة من تاريخها. فلقد انشق كينيث كواندا عل هارى نكومبولا وكون بمساعدة الذين ضاقوا ذرعا بزعامة نكومبولا حزبا جديدا يعرف باسم « حزب مؤتمر زامبيا القومى » . وكان نكومبولا مستعدا لخوض غمار هذه المعركة الانتخابية المعقدة ، بينما أعلن كواندا مقاطعته التامة لها.

وحينذاك أصبح من الواضح أن مقياس الوقت السياسى كان يجرى بسرعة عظيمة . ففى يوليو من عام ١٩٥٨ كان هيستنجز باندا قد عاد من رحلته الطويلة فى الخارج ، واستقبلته جموع شعبه استقبال القديسين ، وأصبح رئيسا للمؤتمر القومى . وكان تكتيكه المباشر يرمى الى زيادة الضغط على الحكومة البريطانية من اجل اصدار دستور جديد يسمح للافريقيين بانتخاب مباشر للاشتراك فى المجلس التشريعى . واعتبر الافريقيون هزيمة « جارفيلد تود » فى روديسيا الجنوبية واحلال السير ادجارهوايت هيد بدلا منه بمثابة نهاية لأية فرصة أمام اى موظف حكومى ليبيرالى . أما فى روديسيا الشمالية فكانت الحملة ضد الدستور الجديد غير الديموقراطى تستجمع قوة دفع جديدة . ولكن المحاولات التى كانت تبذلها العناصر الليبيرالية فى الجالية الاوروبية فى كل من روديسيا الجنوبية والشمالية من أجل اقامة جسر على الهوة العنصرية بتكوينهم احزابا متعددة الأجناس لم يكن لها سوى تأثير طفيف .

وثارت العاصفة فى أوائل عام ١٩٥٩ . ففى روديسيا الجنوبية تم اعلان حالة الطوارىء فى فبراير وألقى القبض على زعماء المؤتمر القومى الافريقى . وتصادف أن كان الرئيس جوشوا نكومو فى الخارج وبهذا فاتت فرصة ايداعه السجن ببقائه منفيا . وقامت الحكومة باتخاذ اجراءات عنيفة من أجل السيطرة على النشاط السياسى وأوقفت « المؤتمر » . ووقعت فى نياسالاند أعمال عنف واضطرابات فى نفس الوقت وأعلنت حالة الطوارىء فى مارس . وأوقف المؤتمر وأرسلت القوات الفيدرالية ، ولقى مايزيد عن خمسين افريقيا حتفهم . وقررت الحكومة البريطانية تعيين واحد من قضاتها يدعى المستر چتس دڤلين ليفحص الموقف بأكمله . أما فى روديسيا الشمالية فانه بالرغم من عدم اعلان حالة الطوارىء فقد وقعت اضطرابات سياسية ، صحبها ايقاف جزب مؤتمر زامبيا الذى يتزعمه كواندا ومعاقبة زعمائه بابعادهم الى مناطق نائية . أما كواندا نفسه فلقد قضى فى السجن فترة أخرى .

وأصبح واضحا أن مستقبل الاتحاد بأكمله كان فى كفة الميزان . وكان الزعماء البيض يعتقدون بانه بمجرد أن تخبو البوادر الأولى للمعارضة ضد المشروع فانه سيصبح فى مقدورهم حث عدد كاف من الافريقيين على

العمل كضباط صغار ويضمنوا قبول النظام الجديد بين عدد كاف من اتباعهم لعزل رجال السياسة الافريقيين . واصبح الآن واضحا أنهم فشلوا فى هذه المحاولة وان هؤلاء الافريقيين ممن حصلوا على جانب من التعليم أو على جانب من الثراء والذين كانوا يعتمدون عليهم فى تأييدهم قد انتهجوا الطريق القومى كلية . ومن ثم لم يكن فى الامكان الابقاء على ذلك النظام الا بالقوة أو بعمل تعديلات جذرية لأسسه السياسية . ولكن من الواضح أن الحل الأخير سيفرض بالضرورة دولة فيدرالية يسيطر عليها نهائيا أعداد السكان الافريقيين التى تفوق الأوروبيين . ولكن كان من المشكوك فيه أن يوجد فى أى من الدول الثلاث عدد من الأوروبيين الليبراليين الذين يجعلون مثل هذا الاتجاه ممكنا . وعلى أية حال لم يكن الزعماء السياسيون الأوروبيون على استعداد لقلب سياستهم السابقة ، ومن ثم كان عليهم أن يعتمدوا على القوة ، وكانت الحكومة البريطانية تؤيدهم فى موقفهم هذا فى تلك الفترة .

وعندما قدمت بعثة دلفن تقريرها عن الاضطرابات فى نياسالاند وأعلنت أن نياسالاند قد أصبحت فى تلك الفترة « دولة بوليسية » رفض آلان لينوكس بويد الوزير الاستعمارى البريطانى حكم البعثة التى كان اقد عينها بنفسه . بل ان راى المحافظين ذاته كان قلقا بسبب هذا الموقف الذى يدعو الى السخرية من جانب الحكومة البريطانية والبرهان المتزايد على أن الصراع العنصرى فى الاتحاد قد وصل الى حد خطير .

وبالرغم من أن المحافظين قد أحرزوا النصر فى الانتخابات العامة التى أجريت فى اكتوبر عام ١٩٥٩ ، الا أنهم قد تنبهوا أثناء فترة اجراء الانتخابات الى أن قطاعات عديدة من الرأى العام البريطانى كانت تعتبر السياسة الاستعمارية أضعف عنصر فى رئاسة المستر ماكميلان ، فالقتال الدائر فى قبرص وفضيحة « هولا كامب » فى كينيا والبراهين التى اتى بها دلفن حينذاك بدأت فى بث بعض المخاوف حول السمعة البريطانية فى العالم . ولما كان ماكميلان براجماتيا (تجريبيا) دائما فقد قام ــ بعد نجاحه فى الانتخابات ــ بتغيير كل من وزيره الاستعمارى وسياسته الاستعمارية ، فاستبدل لينوكس بويد بايان ماكلويد ، وقام رئيس الوزراء بنفسه بعمل جولة فى افريقيا البريطانية ، انتقد خلالها سياسة التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا وأشار الى هبوب « رياح التغيير » فى القارة الافريقية .

وكانت هذه بمثابة نقطة تحول جذرى فى السياسة البريطانية ، فلقد أدى شغل ماكلويد لمنصب وزير المستعمرات الى وضع نهاية للسياسة

السابقة التى كانت تؤيد ادعاءات البيض فى افريقيا مهما بلغ الثمن . ولكن منطقة انتداب ماكلويد كانت تمتد فقط الى روديسيا الشمالية ونياسالاند. أما فى روديسيا الجنوبية فقد انتهج السير ادجار هوايت هيد سياسة مزدوجة تتأرجح بين الخطب الليبيرالية وبين اعطاء نفسه سلطات استبدادية ليقمع نشاط الافريقيين السياسى . وتلا هذه السياسة اضطرابات فى سالزبورى فى عام ١٩٦٠ حيث لقى فيها اثنى عشر افريقيا حتفهم واستقال قاض القضاة الفيدرالى احتجاجا على قوانين هوايت هيد البالغة القسوة وعلى « قانون المنظمات غير القانونية وقانون المحافظة على القانون والنظام » .

وسرعان ما أظهر ماكلويد فى الدول التى أمكنه القيام فيها بعمل تنفيذى ان سياسة لينوكس ماكلويد ستنقلب رأسا على عقب . ففى الأول من ابريل اطلق سراح هيستنجز باندا وعاد باندا الى منزله منتصرا ليكون زعيما « لمؤتمر مالاوى » وهو المؤتمر الذى حل محل « المؤتمر القومى » الموقوف . وبعد ذلك بأربعة أشهر كان ماكلويد يناقش دستورا جديدا مع باندا فى لندن . وأدى هذا العمل الى القضاء تماما على الورطة التى كانت قد أحكمت القبضة على نياسالاند منذ الاتحاد . وبالرغم من نية ادخال نظام الفئتين الانتخابى هنا كما هو الحال فى الأقاليم الأخرى ، فانه كان من المقرر أن يمثل عشرين عضوا من بين الثمانية والعشرين عضوا فى المجلس التنفيذى ناخبى الفئة الدنيا ، ولا تنتخب الفئة العليا سوى ثمانية أعضاء . وبما أن الكفايات المتطلبة فى الناخب كانت أقل هنا بكثير عنها فى الأقاليم الأخرى فانه كان من الواضح أن الافريقيين سيضمنون غالبية لها وزنها هذا على الرغم من أن الأوروبيين سيزالون قادرين على التمتع ببعض النفوذ فى الحياة السياسية . وكان من المقرر أن يعمل فى المجلس التنفيذى خمسة أعضاء غير حكوميين يختارون من المجلس التنفيذى ، وبهذا يضعون الافريقيين فى مراكز تحمل المسئولية منذ بداية النظام الجديد .

وفى أوائل عام ١٩٦٠ أرسل مجلس الوزراء البريطانى بعثة تشتمل على أعضاء فيدراليين برئاسة اللورد مونكتون ، لكى تتجول فى أقاليم وسط افريقيا . وكان على هذه البعثة اعداد تقرير يكون بمثابة أساس للمناقشات التى ستجرى فى « مؤتمر مراجعة الدستور » الذى كان من المقرر عقده قبل نهاية العام . وفى سبتمبر ١٩٦٠ نشرت بعثة مانكتون تقريرها معلنة أن غالبية أعضائها تعتبر أن لكل اقليم مكون للاتحاد الفيدرالى الحق فى الانسحاب فى الوقت الذى يجب فيه زيادة الممثلين

الافريقيين بسرعة . وفى الشهر التالى أعلنت الحكومة البريطانية أن مؤتمر مراجعة الدستور سيعقد بلندن في شهر ديسمبر وأنه ستعقد فى نفس الوقت مؤتمرات لمناقشة التغييرات الدستورية فى كل من روديسيا الجنوبية والشمالية .

وادت هذه البادرة الجديدة التى اظهرها ماكلويد الى تغير الموقف تماما فى وسط أفريقيا وبالرغم من بقاء الشكوك فى روديسيا الشمالية حول توقع حث الجالية البيضاء القوية للحكومة البريطانية على تحاشى التقدم الديموقراطى الذى منح لنياسالاند فان الاتفاق الذى تم بين ماكلويد وباندا ، واستتباع « تقرير مونكتون » له والتعبير عن نية مناقشة التغييرات الدستورية قد برهن على أنه تم الاعتراف بفشل السياسة السابقة .

ولم يكن من الممكن لأحد أن يتنبأ الى اى اتجاه تسير شعوب وسط افريقيا بالرغم من أنه قد أصبح واضحا الى حد كبير حينذاك أن نياسالاند ستصبح دولة يحكمها الافريقيون الا أنه على مايبدو أن المحاولة التى كانت تبذلها الزعامة البيضاء لكل من روديسيا الجنوبية والشمالية لتقيم سيطرة دائمة على وسط افريقيا البريطانية كانت على وشك الانهيار . فلقد أظهروا أنفسهم غير قادرين على الحصول على ثقة الشعوب الافريقية ، وأصبح حينذاك واضحا للحكومة البريطانية أن أية محاولة لتكرار شكل الحل النهائى الذى حدث فى جنوب افريقيا سينتج عنها انهيار الكومنولث وتوجيه نقد لاذع الى تلك المحاولة فى الأمم المتحدة. بل انه من المحتمل قيام ثورة مسلحة فى وسط افريقيا ــ والمشكلة الحقيقية التى تواجه الوزراء البريطانيين الآن ، هى كيفية تخليص أنفسهم من موقف قادوا فيه سكان وسط افريقيا الى الاعتقاد بأنهم سيؤيدون وجود الاتحاد الفيديرالى على الدوام بغض النظر عن طبيعته السياسية .

وعندما تقابل جميع زعماء وسط افريقيا مع الوزراء البريطانيين فى لندن فى نهاية عام ١٩٦٠ ، تأجلت مسألة التغييرات التى سيجرونها فى الدستور الفيديرالى حتى يضعوا أولا حلولا لشئون كل اقليم على حدة. ولقد تأجل المؤتمر الخاص بدستور روديسيا الجنوبية ثم استؤنف فى سالزبورى فى فبراير عام ١٩٦١ . اذ قدمت هناك مقترحات دستورية جديدة بمساعدة دنكان سانديز سكرتير الكومنولث تشتمل على زيادة فى أعضاء الجمعية التشريعية من ثلاثين عضوا الى خمسة وستين مع الاحتفاظ بخمسة عشر مقعدا لناخبى الفئة الدنيا. وكان هذا يعنى فى الحقيقة منح الافريقيين خمسة عشر مقعدا والأوروبيين خمسينا . وبما أن

التغييرات الدستورية المقبلة كانت تتطلب غالبية الثلثين فان هذا التنظيم لم يترك للأوروبيين مجرد السلطة السياسية المباشرة بل وأيضا السيطرة على المستقبل . وبعد الاعتقاد لفترة من الوقت بأن جوشوا نكومو الزعيم القومي الافريقي الذي كان حاضرا فى المؤتمر ، قد قبل المقترحات فانه قد عارضها بشـــدة هو وحزبه القومي الديمقراطي (الذي حل محل المؤتمر) ووعد هوايت هيد ناخبيه بأنه سيسمح لهم باتخاذ قرار حول الدستور الجديد وذلك باجراء استفتاء عام ، وعندما تم هذا الاجراء فى يوليو عام ١٩٦١ تمت الموافقة على الدستور الجديد بأغلبية ساحقة . ونظم الافريقيون استفتاء خاصا بهم كانوا قد أعدوه فى الحال ليكون جزءا من حملتهم ضد الدستور الجديد وبرهنوا على أن جماهير المجتمع الافريقي قد سارت على نهج زعامتها فى نبذ المقترحات .

ولكن كان يبدو دائما أن مصير الاتحاد قد تقرر أن يرسخ أقدامه فى روديسيا الشمالية أما نياســالاند فكان من المؤكد انه سيحكمها زعماء افريقيون لأنه لم يكن يوجد هناك ببساطة مستوطنون أوروبيون يمكنهم تحدى سلطتهم . اما روديسيا الجنوبية فكان يوجد بها مجتمع أوروبى قوى لدرجة انه كان يبدو من المقدر له أن يستمر فى سيطرته لسنوات عديدة . وكانت روديسيا الشمالية هى اللغز الحقيقي ، فهل كان فى امكان خمسة وسبعين ألفا من السكان الأوروبيين الذين تحصن الكثير منهم فى نقابة تعدين النحاس القوية أن يبقوا على علاقتهم بروديســيا الجنوبية وبهــذا يعوقون قوة اندفاعة الاعداد الافريقية من أن تخترق الصفوف وتصل الى السلطة ؟

وكان افريقيو روديسيا الجنوبية يتمتعون بقوة تنظيم نقاباتهم كما كانت امامهم مكافأة غالية يســتحقون كسبها . وكان من الواضح أن روديسيا الشمالية فى مقدورها — بما لها من ثروة نحاسية — أن تقف بمفردها والا تطرح الصعوبات الناتجة عن الفقر أمام ادارة افريقية من المؤكد أنها ستواجهها بعد الاستقلال بزعامة الدكتور باندا فى نياسالاند. وكان موطن الضعف الذى حدث فى موقف الافريقيين هو التصدع الذى أصاب الحركة القومية وترتب عليه ان اصبح كواندا يتزعم الآن حزب الاستقلال القومي المتحد الذى حل محل « مؤتمر زامبيا » ، فى حين أن نكومبولا كان مازال ينافسه كزعيم لحزب المؤتمر القومي الافريقي .

الا أن كلا الرجلين وحزبيهما قد تعاونا فى المؤتمر الدستورى الذى افتتح فى ديسمبر عام ١٩٦٦ وبعد وقوع عدد من التحركات التكتيكية بين الزعماء الافريقيين من جهة والقسم الروديسى الشمالى من حزب

ولنسكى بزعامة جون روبرتس من جهة اخرى بما فى ذلك حدوث اضراب للعمال أصبح واضحا أيضا للحكومة البريطانية أن ذلك هو لب المشكلة الفيدرالية . وأن ما تقرر فى الدستور الجديد لروديسيا الجنوبية هو الذى سيقرر ما اذا كانت ستظل كل من روديسيا الجنوبية والشمالية معا مهما حدث لنياسالاند . وأصبح الآن مؤكدا بما لا يدعو مجالا للشك أنه يمكن الاحتفاظ بهما كوحدة واحدة بالقوة ولهذا فانه أصبح من المقدر لدستور روديسيا الشمالية ان يقرر مسألة السلام أو الحرب فى وسط افريقيا .

ولم يكن فى امكان ماكلويد أن يلقى بقراره دفعة واحدة بنفس الطريقة التى فعلها زميله سانديز فى سالزبورى . وهدد عمال المناجم البيض فى حزام النحاس بحمل أسلحتهم الى الشوارع لو منح الافريقيون السلطة ، أما الافريقيون أنفسهم فقد اظهروا ضجرهم بقيامهم بعدة اضطرابات خاصة فى المقاطعات الشمالية .

ولهذا فقد تريث ماكلويد فى قراراته فقدم مقترحاته على دفعتين . ففى فبراير سنة ١٩٦١ أعلن أول مقترحاته الدستورية التى نصت على قيام مجلس تشريعى جديد من خمسة وأربعين عضوا وستة موظفين رسميين، على أن يتم تقسيم الأعضاء المنتخبين بالتساوى بين الفئة العليا والفئة الدنيا والدوائر الانتخابية القومية ــ ومن المحتمل أن الخمسة عشر مقعدا الخاصة بالفئة العليا ستذهب الى الأوروبيين ، ونفس العدد سيذهب الى الافريقيين ولكن كان هناك أمل فى أن المقاعد القومية ستجبر كل من الأوروبيين والافريقيين على أن يدلوا بأصواتهم سويا ، مع احتمال كسب الأوروبيين أو الافريقيين للانتخابات .

وهذه المحاولة التى ترمى الى ايجاد وسيلة انتقالية من السيطرة الأوروبية الى السيطرة الافريقية بالربط بين المجتمعين لأغراض انتخابية لم ترض الافريقيين بالرغم من استعدادهم لتنفيذ هذا النظام ، ولكنها أثارت ثائرة الأوروبيين . ونتيجة للانذار العنيف الذى وجهه السير روى ولنسكى ، وتهديدات المجتمع الأوروبى ، والتوبيخات التى وجهها اللورد سالزبورى وواحد أو اثنان من المؤيدين للسياسة الاستعمارية المحافظة القديمة وجد ماكلويد نفسه تحت ضغوط سياسية غاية فى الثقل . وفى يونيو أعلن مقترحاته الاضافية التى عدلت الى حد ما من مقترحاته السابقة . وكان من الواضح أن تعديلاته ترمى الى تهدئة الضغط الأوروبى وضغط المحافظين . واصبح من المقرر الآن انتخاب ثمانية من الأعضاء القوميين فى الدوائر الانتخابية ذات العضوية المزدوجة ، حيث

يكون عضو افريقى والآخر أوروبى. علاوة على هذا فقد كان على المرشحين فى جميع الدوائر الانتخابية القومية فيما عدا الدائرة التى احتفظ بها للناخبين الآسيويين والملونين ، كان عليهم الحصول على الأقل على ٥ر١٢٪ من اصوات كل جنس أو أربعمائة صوت من كل جنس . ولما كان عدد المرشحين الأوروبيين ضئيلا ، وقليل منهم من كان مستعدا للادلاء بصوته لصالح الافريقيين القوميين ، فان ذلك كان يعنى أن جميع القوميين تقريبا سيعجزون عن الحصول على المقاعد القومية . ومن المحتمل ان تلك المقاعد قد تظل خالية لتعذر امكانية أى من المرشحين التمتع بهذه الكفايات وان كان الأوروبيون سيتمتعون بفرصة افضل . ولهذا استمرت المجادلات مع وجود المزيد من القلاقل فى المناطق الشمالية وابتدأ الافريقيون حينذاك يفقدون الثقة فى ماكلويد . وعلى أية حال فلقد تم استبدال ماكلويد نفسه فى عام ١٩٦١ بريجينالد مودلينج الذى قام على الفور بزيارة روديسيا الشمالية ونياسالاند لكى يقف على الموقف بنفسه . وبعد أن اكد للنياسلانديين بأن لهم حق الانسحاب من الاتحاد توجه الى روديسيا الشمالية ليتحدث الى جميع من يهمهم الأمر .

وللمرة الثانية تأخر القرار البريطانى . ولم تتم الموافقة النهائية على الدستور الا فى عام ١٩٦٢ م واعترف مودلينج بشرعية بعض اعتراضات الافريقيين ، ولهذا قلل النسبة المئوية المتطلبة فى الدوائر الانتخابية القومية من ١٢½٪ الى ١٠٪ كما انه ألغى الحل البديل الذى ينص على الحصول على ٤٠٠ صوت . وفى نهاية المطاف أمكن اجراء الانتخابات تحت هذا الدستور الجديد فى نهاية اكتوبر سنة ١٩٦٢ . وكما كان متوقعا ظل الكثير من المقاعد القومية خاليا ذلك لأن الانتخابات كانت غير مجدية ولم يحصل أى مرشح على عدد الأصوات المطلوب من الجنس الآخر . وحدثت ايضا عدة مناورات قبيل انتهاء العام ، قبل موافقة كواندا ونكومبولا على تكوين حكومة ائتلافية ، وكان الحل البديل متيسرا لنكومبولا فكان فى امكانه الاتحاد مع جون روبرتس ومرشحيه البيض الذين يمثلون الحزب الفيدرالى المتحد . ولقد وصل نكومبولا فعلا الى اتفاق مع روبرتس أثناء الانتخابات ، ولكنه حينما أدرك مدى غضبة الافريقيين لو أنهم منعوا من الحصول على سيطرة الغالبية فى الحكومة الجديدة ، وافق أخيرا على ان يلقى بحظه فى نفس جبهة كواندا .

وفى هذه الأثناء استمر هوايت هيد فى سياسته « الساخنة ــ الباردة » تجاه الافريقيين . ففى ديسمبر عام ١٩٦١ أوقف الحزب القومى الديموقراطى ، ليجد نكومو بعد ذلك بأسبوع يقوم بتكوين حزب جديد ،

يعرف باسم « اتحاد شـعب زمبابوى الافريقى » . ولم يقدر للحزب الجديد البقاء طويلا . ففى سبتمبر عام ١٩٦٢ واجه نفس مصير الأحزاب السابقة واعتبر خارجا عن القانون وألقى القبض على زعمائه مرة أخرى . وفى هذه المرة أكد هوايت هيد بالطرق القانونية عدم احلال أى حـزب آخر محل هذا الحزب يتبع نفس السياسة وله نفس الزعامة . ومن جهة أخرى أعلن رئيس وزراء روديسيا الجنوبية عن عزمه الغاء قانون تخصيص الأراضى والقضاء على التفرقة العنصرية حيثما أمكن ذلك .

وبنهاية عام ١٩٦٢ أثبتت سياسة هوايت هيد فشـلها . فلقد حاول فى نفس الوقت الذى كان يعمل فيه على اقنـاع الناخبين الأوروبيين بمقدرته على السيطرة على مطامح رجال السياسة القوميين الافريقيين ، أن يخلق درجة كافية من التقدم الافريقى لكى يمنع وقوع انفجار قومى . والدليل على أن هذه السياسة لم تقنع الناخبين البيض قد ظهر فى انتخابات روديسيا الجنوبية التى أجريت فى ديسمبر عام ١٩٦٢ عندما وجد هوايت هيد نفسه مهزوما . لقد انتصر عليه فلاح يزرع الطباق ويدعى ونستون فيلد زعيم حزب الجبهة القومية الروديسية الذى جاء خلفا لكل من الحزب المتحالف وحزب الدومنيون وبعض أحزاب المعارضة اليمينية للحزب الفيدرالى المتحد بزعامة ولنسكى وهوايت هيد . ووجد هوايت هيد نفسه فى موقف يدعو للسخرية تحت النظام الانتخابى الجديد فلقد حصل على أربعة عشر مقعدا أوروبيا وأربعة عشر مقعدا افريقيا (وكانت كلها لم تحظ الا بأصـوات ضـئيلة لأن القوميين قد قاطعوا الانتخابات) ومقعدا عن الملونين . أما فيلد فلقد أحرز انتصارا ساحقا فى الدوائر الانتخابية الأوروبية ولهذا حصل على أغلبية كافية لتمكنه من تشكيل حـكومة جديدة . ولقد أصبح واضحا أن السياسة فى وسط افريقيا قد أصبحت مستقطبة بالقدر الذى تسمح به الدساتير المختلفة .

وكان عام ١٩٦٣ هو عام اتخاذ القرار الحاسـم فى وسـط افريقيا البريطانية . وفى ديسمبر عام ١٩٦٢ كان د.ا بتلر الوزير البريطانى الذى كان قد انتزع شـئون وسـط افريقيا من أيدى وزارة الـكومنولث والوزارة الاستعمارية ، كان قد منح نياسالاند فعلا حق الانسحاب من الاتحاد الفيدرالى . وكان ذلك بمثابة التصدع الحاسم فى جبل الجليد الفيدرالى فأدى بالضرورة الى الانهيار الكامل . واذا ما أصبح فى امكان نياسالاند ان تنسحب فانه لن يكون هناك أى اعتراض مقبول يمكن اشهاره أمام امتداد نفس الحق الى روديسيا الشمالية . ولقد أدرك كل من ولنسكى ومؤيدوه هذا المنطق السياسى . وشنوا حربا ضروسا ضد

الوزراء البريطانيين من أجل المحافظة على المبدأ القائل بعدم حق الانسحاب بدون موافقة جميع حكومات وسط افريقيا الأربع . ولكن نقطة حسم الخلافات قد وصلت الى نقطة اتخاذ القرار حول دستور روديسيا الشمالية ففي عام ١٩٦١ تنبأ ولنسكى بأنه بمجرد السماح للافريقيين بدخول قاعات السلطة فى روديسيا الشمالية فان الكيان الكامل للاتحاد سيكون معرضا للخطر . وسيكون الدافع السياسى مجبرا على اعطاءهم سلطات دائمة الازدياد تؤدى فى نهاية المطاف الى مطالبتهم بالانسحاب . وقد يتم تخفيف الحمل عن ظهر نياسالاند من اجل انقاذها ولكن لو أن روديسيا الشمالية سارت فى نفس الطريق فان أيام الاتحاد ستصبح معدودة ، وفى تلك اللحظة العصيبة كانوا يفكرون فى القيام بعمل عسكرى فى الاتحاد ولكن الحكومة البريطانية قضت على هذه الخدعة بقيامها باستعدادات عسكرية . وبمجرد أن فقد الاتحاد هذه المعركة الغامضة فانه كان لا يمكن انقاذه الا باحداث تغييرات دستورية جدرية تعطى للافريقيين النصيب الأكبر من السلطة . وكان هذا يعنى فقدان الأوروبيين للسبب الرئيسى لوجود النظام الفيدرالى الا وهو الابقاء على طريقة حياتهم المتميزة وتوسيع نطاقها ، ولهذا لم تكن موضع تفكير لحكومة ولنسكى . ولكن الحكومة البريطانية أدركت انه فى الامكان الآن العودة الى خدعة قيام المستوطنين البيض بثورة مسلحة ، ولن يكون لتهديدها نفس الأثر مرة ثانية .

ولهذا كان فى امكان ولنسكى أن يعترض بجنون على الخيانة الممثلة فى اعتراف بريطانيا . بحق نياسالاند فى تقرير مستقبلها ، الا أنه لم يستطع أن يفعل شيئا ذا تأثير ليقوم بعمل مضاد . وكان فى امكان الحكومة البريطانية أن تنهى وعودها السابقة التى منحتها اياه بكل مالديها من سخرية وماتتمتع به من حصانة .

وعلى أية حال فانه فى بداية عام ١٩٦٣ وجد ولنسكى نفسه منعزلا بدون أية سلطات فى الأقاليم الثلاثة . ففى روديسيا الجنوبية أوقع حزب فيلد المسمى بالجبهة الروديسية الهزيمة بفرع حزب ولنسكى الذى يتزعمه هوايت هيد . وفى روديسيا الشمالية تمكن فرع حزب ولنسكى بزعامة روبرتس أن يشكل فقط جبهة المعارضة للحزب المتألف بزعامة كواندا — تكومبولا . وفى نياسالاند كان الدكتور باندا يسيطر سيطرة تامة . وظل ولنسكى مسيطرا على حكومته الفيديرالية وبرلمانه الذى حصل فيه على مقاعده فى انتخاب قاطعته المعارضة .

وعلى هذا فقد كان واضحا أن القومية الافريقية قد قصمت ظهر

المقاومة فى الاقليمين الشماليين وقد ساعدها بدرجة عظيمة فى تحقيق هذا الأمر تحطيم القلعة البيضـــاء المقدســة فى كينيــا فى « مؤتمر لانكستر هاوس » المنعقد فى عام ١٩٦٠ ولكن تكتيكاتها الحربية المدعمة علاوة على النظام الذى بدا واضحا فى حزب كل من دكتور باندا وكينيث كاوندا قد أكدا تفوقهما على القوى البيضــاء المضطربة والمفككة التى تحارب بدون دفاع كاف ضد حركة المد الافريقى الجارف .

ولهذا فلقد حققت نياسالاند حكما ذاتيا داخليا فى فبراير وأصبح الدكتور باندا رئيسا للوزراء وفى الشهر التالى وافق المستر بتلر على طلب تقدم به كينيث كاوندا وهارى نكومبولا ومؤيدوهما يطالبون فيه بضرورة منح روديسيا الشمالية نفس حق الانسحاب الذى تتمتع به نياسالاند . وقد كان ذلك بمثابة نهاية الطريق أمام الاتحاد وأصبح فى امكان ولنسكى وهؤلاء الذين يتعاطفون معه فى حزب المحافظين البريطانى ان يرفعوا للمرة الثانية أصواتهم بالاعتراض فى الوقت المناسب ، الا انه لم تعد لديهم السلطة ولو حتى فى تأجيل موت الاتحاد . ولقد أثار المشروع الفيدرالى الأصلى العداوة فى قلوب الافريقيين وأساء اليهم عندما فرض عليهم ، كما آثار غضبهم توقعهم استمرار حكم الحكومة الفيدرالية التى يسيطر عليهــا البيض ، ولقد اســتغلوا الفرص التى أتاحتها لهم علاقتهم مع بريطانيا ، واستراتيجيتهم السياسية التى تتسم بذكاء خارق لكى يحطموا السيطرة البيضاء ويقيموا صرح دولهم الافريقية . كما كانوا محظوظين لأن مجهوداتهم توافق وقت حدوثها مع ثورة الاستقلال الافريقية الرائعة التى كانت تكتسح القارة . وتمكنوا من احراز النصر فى معركتهم .

ومنذ ذلك الوقت فصاعدا كان كل الذى تبقى هو تقسيم اصــول وخصوم ومسئوليات الاتحاد حتى يسمح لكل من نياسالاند وروديسيا الشمالية بالتقدم نحو الاستقلال القومى ومواجهة المشاكل الخطيرة المتبقية فى روديســيا الجنوبية . وتم الاتفاق فى المؤتمر المنعقد عند شــلالات فيكتوريا (١) فى شهرى يونيو ويوليو على تقطيع أوصال الاتحاد الفيدرالى ووضع الترتيبات الخاصة بوفاته فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٦٣ . وعلى هذا أفسح الطريق أمام نياسالاند لكى تسير فى الخطوات التدريجية التقليدية فى حكومة محلية ذات حكم ذاتى الى دولة مستقلة تماما تتمتع بسيادتها، كما مهد الطريق أيضا أمام روديسيا الشمالية لتسير فى نفس الطريق وان كانت متخلفة عنها بعض الشىء .

---

(١) تقع على نهر الزمبيزى .

وفى نهاية المطاف حققت نياسالاند استقلالها فى السادس من يوليو عام ١٩٦٤ متخذة اسم « مالاوى » . وحينذاك تحمل كل من الدكتور باندا ووزرائه مسئولية العمل الرائع باقامة صرح سياسة اقتصادية قادرة على توفير مستوى معيشى حديث لشعبهم الذى يزيد على الثلاثة ملايين فى دولة مقفلة من جميع الجهات (لا تطل على البحر) وتعتمد اعتمادا كليا على الزراعة . ويسر لهم حزبهم المسمى بحزب مؤتمر مالاوى حركة قومية قادرة على تعبئة المجهودات من أجل التنمية مبتدئا من القرية بل وان حكومة باندا كانت مستعدة للتفاوض مع البرتغاليين لكى يسهلوا وصول صادراتهم الى الشواطىء . ولكن بعضا من رجال باندا اليافعين كانوا يتحدثون فى الخفاء عن سياسة افريقية اكثر تقدمية على مستوى القارة ، وذلك لأنهم حاربوا من أجل القومية قبل عودة الدكتور باندا ، وليس من الضرورى أن يتبعوا دائما زعامته ذات الاتجاهات الغربية .

وفى نفس الوقت تقدمت روديسيا الشمالية فى نفس الطريق الدستورى . ومكنها الدستور الجديد من اجراء انتخابات أخرى فى يناير عام ١٩٦٤ حيث كسب حزب الاستقلال القومى المتحد بزعامة كينيث كواندا الانتخابات بأغلبية ملموسة فحصل على خمسة وخمسين مقعدا من الخمسة والسبعين . وكان مخصصا للأوروبيين عشرة مقاعد فى الجمعية الجديدة وقام حزب الاستقلال القومى المتحد بمحاربتهم جميعا بما لهم من مؤيدين بيض . ولكن كانت ماتزال الغالبية الأوروبية التى كانت لسوء حظها ينتابها الخوف نتيجة للتمردات التى يقوم بها سكان شرق افريقيا والتى تصادف حدوثها أثناء اجراء الانتخابات ، كانت مازالت ترفض مساندة كواندا .

وكسب الحزب القومى التقدمى بزعامة جون روبرتس جميع المقاعد المحتجزة وكان هذا الحزب هو الفرع القديم لحزب ولنسكى المسمى بالحزب الفيدرالى المتحد ولكن هذا الفرع اتخذ لنفسه هذا الاسم الجديد . وكان هذا الرفض لتأييد حزب الغالبية الافريقى والتعاون فى بناء حكومة قومية جديدة تمثل جميع الأجناس بمثابة فأل سيىء للعلاقات العنصرية السياسية بعد الاستقلال . ولكن بالرغم من هذا فان حقيقة عدم قيام الأوروبيين بأى اعتراض جدى ضد التقدم نحو الاستقلال تحت سلطة الحكومة الافريقية كانت تمثل فى مظهرها ثورة شبيهة بتلك الموجودة فى كينيا . وكان هناك أيضا من الأسباب مايدعو الى التفاؤل باختفاء الصراع القائم بين الافريقيين فى فترة وجيزة . ولم يكسب حزب

نكومبولا المسمى « بالمؤتمر القومى الافريقى » سوى عشرة مقاعد توجد أساسا فى الجنوب فى مقاطعة تونجا . وبدا من المحتمل أنه بمجرد أن تصبح روديسيا الشمالية مستقلة فان مجهودات كواندا التى يبذلها من أجل تحاشى الانقسام القبلى قد تلقى النجاح فى حث التونجا على المشاركة فى المجهودات الخاصة باقامة صرح الأمة خاصة اذا ماوجد نكومبولا بصفته واحدا من الرواد القوميين الأوائل ــ مكانا بارزا فى حياة الأمة الجديدة .

وعلى هذا أصبح كواندا رئيسا للوزراء وحصلت حكومته على سلطات الحكم الذاتى الداخلى وفى الرابع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٦٤ أصبحت روديسيا الشمالية هى الوحدة الثانية من الاتحاد المندثر التى تحصل على استقلالها تحت حكم حكومة افريقية . واتخذت لنفسها اسم زامبيا لتصبح أول دولة تطبق النظام الجمهورى عند الاســتقلال وابتدأت الدولة تبنى حياتها القومية وتراودها آمال أفضل بكثير مما يراود معظم الدول الافريقية الأخرى وذلك لما تتمتع به من مواردها النحاسية الفنية والعلاقات العنصرية المتحسنة ووجود نوع من الثقة بين كواندا وشركات النحاس الرئيسية علاوة على تاريخها النقابى الطويل . وكان لا بد من احداث تعديلات كثيرة فى التعليم والتدريب الفنى والادارى وتنميــة المناطق الريفية حيث كان معظم الشعب ما يزال يعيش هناك الا آن كواندا وتابعيه كانوا قد أدركوا فعلا هذه الاحتياجات واستعدوا لمواجهتها واقعيا . كما أنهم أدركوا أيضا القوة التى قد تحدثها العلاقات العالمية فى نطاق أوسع كما أنهم فتحوا الطريق أمام علاقات أكثر توطدا مع تنجانيقا. وبدا أن دولة زامبيا الجديدة تتمتع سواء من ناحية القوة الاقتصــادية أو النضوج السياسى بموارد تسمح لها بأن تكون ذات نفــوذ قوى فى الاستشارات التى تقدمها للقارة .

وهذا جعل روديسيا الجنوبية تظل المشكلة المترسبة الوحيدة من الاتحاد . فقد قاسى سكان روديسيا الجنوبية لوقوعهم على خط الحدود بين كل من أفريقيا السوداء وسياسة التفرقة العنصرية . وكان الشعب الأبيض يفوق تعداده أى جزء آخر يقع الى شمال حدودها فى افريقيا باستثناء الجزائر . فكان يوجد بهــا ما بين ٢٠٠ و ٢٥٠ ألفا من المستوطنين الأوربيين عندما قضى على الاتحاد وكانت نسبة كبيرة منهم وهى التى تمثل الجيل الثالث أو الرابع تتمتع بالجنسية الروديسية . ولم يكن من المحتمل أن يقبلوا الحكومة الافريقية بنفس السهولة التى قبلها الستون ألفا من البيض فى كينيا أو الخمسة والســبعون ألفا فى روديسيا الشمالية . علاوة على هذا كانوا قد طردوا فعلا رئيس وزرائهم

جارفيلدتود ، وادجار هوايت هيد لاقتراحهما التقدم بتنــازلات زائدة عن الحد للافريقيين .

علاوة على هذا كان المستوى المعيشى المرتفع الذى تتمتع به روديسيا الجنوبية هو الذى يلاقى معظم التهديدات المباشرة نتيجة لانتهاء الاتحاد. فكان أحد الأهداف الرئيسية للاتحاد ربط الثروة النحاسية فى الشمال بالصناعة والتجارة الناجحة فى الجنــوب . وقد أعقب اقامة الرابطة الاتحادية اقامة مشروعات ضخمة فى كل من سالزبورى وبولاوايو . وتضاعفت الجالية البيضاء ، وبدت آمال الابقاء على هذه المكانة الممتازة فى كل من مجالات الأعمال والمهن وكذلك بين الصناع ــ بدت مشرقة .

وعندما وقعت الواقعة وتلاشى الاتحاد وتولت الحكومات الافريقية فى الشمال هجر عدد كبير من الأوروبيين الدولة ليستقروا عادة فى جنوب افريقيا . وارتفع عدد العاطلين بين الأوروبيين والافريقيين على السواء بشكل خطير وتوقف البناء وبدت الدعامات التى تكمن تحت المستويات المعيشية التى يتمتع بها البيض على وشك التصدع ، واصبح الشعور الفجائى بعدم الأمن والطمأنينة يؤثر تأثيرا خطيرا على الجو السياسى .

وأصبح ونستون فيلد فى موقف يائس وعندما حصلت روديســـيا الشمالية على حق الانسحاب من الاتحاد طلب هو وولنسكى على الفور بوجوب منح الاستقلال لروديسيا الجنوبية . وادعيا بأن روديســـيا الجنوبية كانت تحكم نفســها ذاتيا داخليا منذ عام ١٩٢٣ ، كما أنهـا أظهرت مقدرتها على توفير حكومة جيدة أكثر وضوحا من الحكومات الافريقية الحديثة فى الشمال ، وكان من الممكن لها أن تصبح مستقلة فى الماضى لو لم يخلق هذا الاتحاد .

ولكن الحكومة البريطانية شعرت حينـــذاك بأثر الرأى الافريقى والآسيوى على موضوع حــكم الغالبية فى الدول الافريقية وكان قد عبر عن هذا الراى داخل كل من الكومنولث والأمم المتحدة دول افريقيـــة يمكنها الاعتماد على التأييد الأمريكى بقدر ما يمكنها الاعتماد على التأييد الشيوعى فى موضوع من هذا النوع . وحاول المستر بتلر حث رئيس وزراء روديسيا الجنوبية على وجوب تعديل دستوره اذا ما أراد أن يتوقع من بريطانيا منحه الاستقلال حتى يسمح للافريقيين بسلطة أكبر من تلك التي يتمتعون بها نتيجة لشغلهم فقط لخمسة عشر مقعدا من بين الخمسة والستين .

وكان ونستون فيلد قد تقدم بتعهد انتخابى بعدم تغيير الدستور

طوال حياة ذلك البرلمان ، وكان يعلم أيضا أن معظم وزرائه قد يعارضون أية سياسة من هذا النوع ، وأن غالبية الأوروبيين يصممون بقوة مماثلة على مقاومة الامتيازات التى رأوا بأنها تقود مباشرة الى قيام حكومة افريقية وكانوا يفضلون كثيرا سير الحكومة فى نفس طريق العنف الذى كان قد انتهجه هوايت هيد تجاه الافريقيين – وهو الذى ينص على حكم الاعدام الفورى على كل من يلقى قنابل الموتولوف ، والجلد والسجن مدى الحياة . وحبذت فئة من البيض فى روديسيا الجنوبية فكرة اعلان الاستقلال من جانب واحد تحديا لرفض بريطانيا . ولكن ذلك كان معناه التمرد كما أنه سيحدث ضررا بليغا فى ولاء القوات المسلحة ويؤدى الى الطرد من الكومنولث بما له من أفضليات امبراطورية هامة يتمتع بها الطباق الروديسى كما أنه قد يؤدى الى التدخل الايجابى للأمم المتحدة . وأثار هذا الاقتراح الذعر بين رجالات الأعمال وان كان بالرغم من جميع اخطاره ، ظل شعبيا لدى فئة كبيرة من الجالية الأوروبية .

وفى اثناء الخمسة عشر شهرا التالية لانتخاب المستر فيلد بذل مجهودات جبارة ليحث الحكومة البريطانية على منحه الاستقلال . بل انه وافق على حضور مؤتمر شلالات فيكتوريا وعلى التعاون على تفكيك الاتحاد على الرغم من أنه جعل الاستقلال شرطا لحضوره . ولكن بريطانيا لم ترضه الا بالقليل . وفى الواقع فانه بعد ان حل السير اليك دوجلاس – هيوم محل هارولد ماكميلان كرئيس لوزراء بريطانيا فى اكتوبر عام ١٩٦٣ كان رأى المحافظين فى بريطانيا يميل الى التشدد تجاه قضية البيض فى روديسيا . وبالرغم من أن السير « اليك » كان قد وقف فى الماضى الى جانب المعارضة ضد الاتجاهات الليبيرالية فى حزبه فانه وضع حينذاك التزامات اكثر تحديدا من سابقه . ولم تحدد الحكومة البريطانية متطلبات بعينها من أجل منح الاستقلال لئلا تستغلها حكومة روديسيا الجنوبية فى تعبئة تأييد البيض من اجل اتخاذ عمل من جانب واحد على نفس نهج « حفلة شاى بوسطن » . ولكنها من المؤكد أظهرت الحاجة لتوسيع قاعدة حق الانتخاب الافريقى وزيادة عدد المقاعد الأفريقية . وكانت قلقة على وجه الخصوص فى التأكد من أن الافريقيين يتمتعون بالحد الأدنى من المقاعد وهو ثلث المجموع العام المتطلب لاعاقة اجراء أية تغييرات دستورية .

وفى نفس الوقت احتلت قضية روديسيا الجنوبية اهمية متزايدة بين الدول الافريقية فقد عرضوها أمام الأمم المتحدة كما ان تلك الدول التى كانت أعضاء فى الكومنولث انتهزت الفرصة فى الضغط على بريطانيا

لتتخذ عملا حاسما بدرجة أكبر من أجل زيادة حقوق الافريقيين وحماية القوميين . واثار غضب هؤلاء الأعضاء بوجه خاص سـياسة فيلد المستمرة فى سلب ونهب القوميين وكان جوشوا نكومو ، « وندابا ننجى سيثولى » المحترم هما الضحيتان الرئيسيتان للاضطهاد والاعتقال .

ولكن كان من الممكن أن يزداد الضغط الافريقى والبريطانى قوة من أجل المطالبة بحقوق الافريقى لو كان القوميون أكثر اتحادا ويتسمون بالحكمة السياسية . الا أن نكومو لم يكن زعيما مفرطا فى مهارته وكان قد فقد الكثير من الاحترام بين قرنائه نتيجة لكثرة تغيبه عن الدولة اثناء أزماتها . وقد أدى هذا فى نهاية المطاف الى حد حدوث انشـقاق فى معسكر القوميين ، مع انفصال عدد من الشخصيات البارزة عن نكومو لتكون حزبا منافسـا له أطلقوا عليه الاتحاد القومى الافريقى الزمبابوى بزعامة « ندابا ننجى سيثولى » المحترم . وبعد أن أوقف هوايت ـ هيد حزب نكومو المسمى اتحاد شعب زمبابوى الافريقى كان نكومو مترددا فى تكوين حزب جديد وكانت لديه جميع الأسـباب التى تجعله يتوقع مواجهة نفس مصير أحزابه الأخرى ولكنـه خلق الآن « مجلس حراس الشعب » كبديل للحزب . وقام مؤيدو كل من سيثولى ونكومو بشن هجمات عنيفة كل على الآخر خاصة فى المدينتين الافريقيتين « هرارى » « وهاى فيلدز » اللتان تقعان فى ضواحى سالزبورى ـ ومال نكومو الى الاحتفاظ بتأييد الجماهير فى حين أن سيثولى كان يروق أكثر للمثقفين وحاول زعماء بعض الدول الافريقية الأخرى العمل على التئام هذا الجرح ولكن دون جدوى فى احراز نجاح مباشر .. بل انه بدا هناك خطر حدوث انقسامات بين الدول الافريقية حول اختيار تأييد أيهما ـ ولكن من المؤكد أن هذا الاتفاق جعل من الأسهل على حكومة الجبهة الروديسية رفض جميع الامتيازات . وفى امكان الشعب الأبيض هناك أن يشير الى هذا العنف المتبادل بين الافريقيين انفسهم كدليل على أن وجود حكومة افريقية من شأنه أن يؤدى الى تكرار كارثة الكونغو .

ولهذا فقد تركت روديسيا الجنوبية الى جانب كل من جنـوب أفريقيا وانجولا وموزامبيق كواحدة من المشاكل التى يجب حلها بعد أن تكون ثورة الاستقلال قد امسكت بزمام بقية اجزاء القارة . وكان تعداد الجالية الأوروبية هناك أقل من عشر السكان الأوروبيين فى جنوب افريقيا ، ولم يكن من المتوقع لها أن تصـمد طويلا هكذا أمام القومية الافريقية . وكان من الأمور الهامة انه بالرغم من توسـلات كل من ولنسكى وفيلد رفض الدكتور فيرفورد الزام نفسـه بمسـاعدتهم .

فلم تكن لديه أية رغبة فى توسيع نطاق خطوط دفاعه واضافة ثلاثة ملايين آخرين من الافريقيين الى مشـــاكله . وكان الأوروبيـــون الروديسيون مسلحين جيدا نسبيا وكانت لديهم قوة عسكرية وجوية ، كما كان هناك تصميم عظيم على مقاومة عمل أى اتفاق مع القوميـــة الافريقية ، بل ان ونستون فيلد ذاته قد طردوه فى أبريل عام ١٩٦٤ لافتقاره الى الشدة . ولكنه حتى وان كان الأمر كذلك فان ذلك أقد جعل مهمة خلفه ايان سميث أكثر صعوبة . فلقد أدت الشدة الى تعميق الانقسام فى المجتمع الأبيض الروديسى ذاته بين هؤلاء الذين قد يرغبون فى التضحية بجميع الآمال الاقتصادية على مذبح التفـــرقة العنصرية وهؤلاء الذين لديهم الاستعداد للاتفاق لكى يتحاشوا مواجهة عنيفة . وقد أصدر رئيسا الوزارة السابقان وهما جارفيلد تود ، والسير أدجار هوايت هيد علاوة على الســـير روبرت تردجولد رئيس القضـــاة الفيدرالى السابق ، تحذيرات علنية ضد الأخطار الكامنة فى اصـــدار اعلان بالاستقلال من جانب واحد . بل انه كانت هناك بعض الاشاعات حول استدعاء السير روى ولنسكى لتزعم جبهة معارضة متحدة ، ولكن هذا بالطبع آثار مشكلة عدم ليبراليته الســـابقة وعدم شـــعبيته بين الافريقيين . وبدد الموقف المتـــدهور المزيد من عطف المحافظين فى بريطانيا ، ولكن حتى لو أن الربع مليون من البيض قد اتحدوا بأجمعهم فانه لن يتوفر ببساطة العدد الكافى منهم من أجل القيـــام بمقاومة على نفس نمط تلك الموجودة فى جنوب افريقيا . وســـيضطرون فى نهـــاية المطاف قبول حكومة افريقية اذا ما ظلت بريطانيا متمســـكة بسلطتها الدستورية النهائية ، ووقوف باقى افريقيـــا والرأى العام العـــالمى ضدهم . والمشكلة الحقيقية هى ما اذا كانوا سيتفقون فى الوقت المناسب لكى ينفذوا فرصة التعاون فيما بين الأجناس أو يحطمون مســـتقبلهم بمعاداتهم للافريقيين على الدوام .

وحتى نهاية عام ١٩٦٤ لم يصلوا الى اتخاذ هذا القرار الحاسم . وقد وضع تأييد البيض المتزايد لايان سميث فى الهزيمتين المتلاحقتين اللتين حلتا بالمعارضة فى الانتخابات الفرعية . ففى احدى هذه الانتخابات خاب أمل السير روى ولنسكى ، الذى انتزع الآن منصب زعامة المعارضة من هوايت هيد ، خاب أمله فى محاولته العودة الى الحياة البرلمانية . وحصل سميث أيضا على توقيع من الزعماء الافريقيين المسئولين لكى يقنع الحكومة البريطانية بأنهم يؤيدون مطالبه بالاستقلال. ولكنه بالرغم من أنهم عبروا عن تأييدهم كان كل واحد يعلم بأنهم لم يسمعوا ســوى وجهة نظر الحكومة وبأنهم كانوا تحت سيطرة الحكومة ، وكانوا تواقين الى

اعاقة القوميين . وكانت الجالية البيضاء بمفردها هى الممثلة فى الاستفتاء الذى خرج يطالب بالاستقلال بالاجماع .

وفى عام ١٩٦٤ وجه هارولد ويلسون رئيس الوزراء البريطانى الجديد ، تحذيرا علنيا الى سكان روديسيا الجنوبية البيض بأنهم اذا أعلنوا الاستقلال من جانب واحد فان ذلك قد يصل الى حد التمرد ويؤدى الى الطرد من الكومنولث بكل ما يترتب عليه من نتائج اقتصادية ولقى ويلسون تأييدا فى كل من واشنطن وعواصم الكومنولث . وأصبح سميث حينذاك فى موقف يائس . فلو أنه أحنى رأسه فسيواجه نفس مصير فيلد ، ولو استمر فى الضغط فسيجد نفسه وحيدا ضمن زمرة جنوب افريقيا والبرتغال .

ولهذا لم يتقرر الاختيار بعد . فهل سيحاول سكان روديسيا الجنوبية البيض اقامة مجتمع غير عنصرى متناسق مع كل من زامبيا ومالاوى ، أم انهم سيقامرون بالتحالف مع كل من جنوب افريقيا والبرتغال ، ليصبحوا حصنا ضد مد القومية الافريقية السائر فى اتجاه الجنوب ؟

الفصل الحادى عشر

صراع وقرار في الشرق

كان شرق افريقيا فى خمسينات القرن العشرين وأوائل ستيناته مسرحا لصراع ذى أهمية قصوى للقارة بأجمعها • ودارت رحى المعركة أساسا فى كل من كينيا وتنجانيقا ، وان كان لها أصداء فى جميع أنحاء افريقيا الشرقية البريطانية • وكان جوهر المشكلة بكل بساطة يدور حول ما اذا كان فى امكان الافريقيين تحقيق قوة سياسية فى الدول التى استقرت فيها جاليات أوروبية لها شأنها • وكان هناك سؤال ثانوى متضمن فى هذا السؤال وهو اذا حصل الافريقيون على السلطات فهل فى امكان الأوروبيين الاستمرار فى الحياة الآمنة فى مزارعهم أو فى المدن التى أقاموا صرحها أم لا • وهل فى امكانهم اجراء التعديل السيكولوجى العميق المتطلب من أجل الحياة تحت سيطرة الحكومات الافريقية ؟ •

وكان من نتائج هذا الصراع التأثير على الاتجاهات والأحداث بمدى يتعدى شرق افريقيا ذاته . فلم يكن لهذا الصراع أهمية عملية فقط فى تقرير المستقبل الدستورى لكل من كينيا وتنجانيقا وأوغندا • بل كان له بنفس الدرجة مغزى رمزى عميق • فمنذ فترة الحرب العالمية الأولى كانت كينيا تعتبر حجر الزاوية بالنسبة لمكانة المستوطنين البيض فى كل من افريقيا المتعددة الأجناس وبريطانيا • فكانت الجالية البيضاء التى كانت تتمتع بسلطات المنتصرين الخاصة تحكم روديسيا الجنوبية من الناحية العملية ، ولم يتنبأ أى شخص بحدوث أى تحد خطير لسلطاتها فى المستقبل القريب . وظلت روديسيا الشمالية بحالتها البربرية دون أى تطور اللهم الا فى حزام النحاس الذى كانت تحكمه الشركات المهاجرة اليه ، بل ان تنجانيقا التى كانت فى الماضى مستعمرة ألمانية سابقة ،

وأصبحت الآن تخضع جزئيا لسلطة هيئة الأمم المتحدة ، وليس بها سوى عدد ضئيل فقط من السـكان البيض ذوى الجنسيات المختلفة ، نادرا ما كانوا يفكرون كدولة ذات استيطان أبيض • أما أوغندا فلقد كانت أقل من أن تمر بمرحلة الاختبـار البيضاء ، لأن الافريقيين فيها كانوا يتمتعون ببناء اجتماعى فى غاية التطور وبنصيب كبير من الثروة فى حين أن قليلا من الأوروبيين من اتخذها كوطن دائم له •

وعلى هذا فقد ظلت كينيا بؤرة الجدال ، يحيط بها دفاع وهجوم أكثر حدة من أية دولة افريقية أخرى ، فلم يتحول انتباه العالم ويتركز على كل من روديسيا الجنوبية والشمالية والجزائر وجنوب افريقيا الا فى عام ١٩٦٠ الحاسم • فلقد أثرت ذبذبات معركة كينيا على تطور الأحداث فى كل من هذه المستعمرات ، اذ أن القرار الحاسم الذى اتخذ فى عام ١٩٦٠ دل قبل الأوان على المصير النهائى الذى ينتظر بقية أجزاء القارة الافريقية المتعددة الأجناس •

والسمة الثانية التى اتسم بها شرق افريقيا أثناء تلك الفترة هو ازدياد الاتصال تدريجيا بين الأجزاء المكونة له • فكما علقنا فى الفصل السادس يعتبر هذا التخطيط لمستعمرات شرق افريقيا تخطيطا تعسفيا الى حد ما . حقيقة أنه فى أوائل الخمسينات كانت هناك علاقة محدودة بينها ، الا أن معظمها كان قد ابتدأ فعلا فى تطوير شكل ما من العلاقات فيما بينها قبيل انتهاء تلك الفترة ، وكانت هذه العـلاقات اما علاقات صداقة أو عداء . وفى أوائل الخمسينات انتاب عددا كبيرا من الافريقيين ذوى الوعى السياسى ، الخوف لئلا يكون لدى رجال سياستهم الأوروبيين مطمح اقامة نفس النوع من الاتحاد الفيدرالى الذى كانوا قد أقاموا صرحه حينذاك فى وسط افريقيا • وكان ذلك الخوف واحدا من الأسباب الرئيسية التى أدت الى أزمة أوغندا فى عام ١٩٥٣ ، ذلك لأن رجال السياسـة الافريقيين طالبوا بوجوب معاملة كل دولة كوحدة منفصلة • ولكنه بالرغم من هذا فانه بانتهاء ذلك العقد كان الزعماء الافريقيون يبحثون عن الوسائل لخلق اتحاد فيدرالى خاص بهم . ولم يكن يوجد من الناحية الواقعية أية اتصالات بين كل من كينيا من جهة واثيوبيا والصومال من جهة أخرى حتى أوائل الستينات . الا أن خطط الاتحاد الفيدرالى كانت تتضمن احتمال أن تصبح كل من أثيوبيا والصومال دولتين عضوين فى الاتحاد فى الوقت الذى كان الصراع العنيف بين كل من الصومال وجـارتيها الأخريين يزداد حدة • وبالرغم من أن زنزيبار كانت تخضع للحـكم البريطانى مثلها فى ذلك مثل الأقاليم الأخرى الواقعة فى القارة الا أنه

لم يكن بينها وبين كل من تنجانيقا أو كينيا الا علاقات طفيفة اللهم الا تلك الروابط القائمة بينها وبين الشريط الساحلى الكينى ولكنها رغم ذلك كله كانت تفكر أيضا فى أن تصبح عضـــوا فى الاتحاد المقترح • وكانت موريتيوس تتلاعب أيضا بنفس الفـــكرة ، بالرغم من ندرة وجود أية علاقة بينها وبين بقية شرق افريقيا • أما مدغشقر فكانت الاستثناء الوحيد لتلك القاعدة ، اذ أن اتجاهاتها كانت تميل الى الانحرافات تجاه الدول الافريقية المتكلمة بالفرنســـية ، لكن على أن يكون ذلك بعد الاستقلال فقط • وبالرغم من أن ممثليها قد اختلطوا بالمبعوثين الافريقيين فى باريس بعد الحرب الا أن أوجه نشاطها القومى قد تطور بشكل مستقل الى حد كبير عن أوجه النشاط القومى الافريقى ، ومع وجود هـــذا الاستثناء شاهدت أواخر الخمسينات وأوائل الستينات شعورا بوحدة الجماعة ينمو ببطء بين هذه الدول التى وضعناها سويا داخل اطار شرق افريقيا •

* * *

قضت مدغشقر معظم الخمسينات فى بذل الجهود لاصلاح الدمار الشامل الذى أحدثه تمرد عام ١٩٤٧ ومحاولة قمعه • وكان الدمار قد حل بمناطق بأكملها ، ولما لم تكف على الاطلاق المحاصيل التصديرية مثل البن والأرز والطباق لدفع أكثر من نصف ثمن الواردات ازدادت الحاجة للمساعدات الخارجية بشكل كبير • وكان الفرنسيون يقومون بتمويل عجز الميزانية الضخم والعمل من أجل اعادة البنـــاء والتنمية الحديثة ، وأصبحت الجزيرة حملا ماليا ثقيلا على دافع الضريبة الفرنسى •

ولقد كشف المالاجاشيون عن واحدة من القوميات الوطنية الأصيلة فى الفلك الافريقى • فالملايين الخمسة من السكان يتمتعون بلغتهم الخاصة وثقافتهم وشخصيتهم • ولكونهم يعيشون فى جزيرة فان ذلك منحهم وحدة جغرافية لا تدين بشىء للقرارات الامبريالية • وان ما دفعهم الى الرغبة فى وضع نهاية للحكم الفرنسى ليس هو مجرد خوفهم الســلبى من الغرباء بل هو مطمح ايجابى فى توفير سلطات لدولتهم تمكنها من السيادة •

وعلى هذا فانه بالرغم من الكارثة التى نزلت بالأرواح وانتشار الدمار الذى ترتب على التمرد لم يكن فى الامكان على الاطلاق اخضاع القوميــة المالاجاشية بل كانت ما زالت أقل قمعا . وأكدت الادارة الفرنسية أن الممثلين التى توافق عليهم يتم انتخابهم بباريس ، ولكن القانون العـــام يسر فرصة اعادة توكيد الدعوة القومية • وقد تركزت هذه الدعوة حول شخصية فيليبرت تسيرانانا المدرس الفرنسى التعليم والمحاضر فى مادة

التربيـــة • ولقد ذاع صيت تسـيرانانا عن طريق عضويته فى مجلس الماجونجا القروى ، ثم أصبح نائبا فى مجلس النواب الفرنسى فى بداية عام ١٩٥٦ ، وهناك التحق بالقسم الفرنسى من حزب العمال العـالمى أثناء فترة حكم حكومة « چيه موليه » وتمكن بمساعدة هذا الحزب أن يشكل حزبه الاشتراكى فى مدغشقر وأطلق عليه الحزب الاشـــتراكى الديموقراطى • وأقام القانون العام شـــكلا من الحكومة الفيديرالية فى الجزيرة لها منظمات قروية ومركزية • وأصبح تسيرانانا رئيسا لجمعيته القروية فى الماجونجا ونائبا لرئيس حزبه الفيديرالى وحصل حزبه على تأييد واسع النطاق بسرعة فى الريف بالرغم من مواجهته معارضة لهـا وزنها فى المدن •

وعلى هذا فقد كان تسيرانانا فى مركز يسمح له بأن يعطى رأيا قاطعا فى استفتاء ديجول لعام ١٩٥٨ • فلقد قرر بأن الوقت لم يحن بعـــد للاستقلال الكامل لأنه كان يخاف من العواقب الاقتصادية الوخيمة الشبيهة بتلك التى حدثت فى وسط افريقيا الفرنسية لو أنه قطع العلاقات مع فرنسا • ولكن مع هذا فانه في المدينتين الرئيسيتين المسميتين تاناناريف وتاماتافى دعا كل من القوميين والاشتراكيين والشيوعيين من بين صفوة الشباب المتعلمين من أجل عدم الادلاء بأصواتهم والمطالبة بالاســـتقلال التام . وقد خلت المشاعر القبلية أيضا من الانقسام بين وجهتى النظر لأن عددا كبيرا من هؤلاء الذين يؤيدون الانفصال عن فرنسا ينتمون الى قبيلة الهوفا وهم الحكام التقليديون لمدغشقر والذين لا تفضل سمعتهم ـ بين غير الهوفا ـ سمعة الفرنسيين •

واتبع نصيحة تسيرانانا ٧٧٪ من النـاخبين وأصــبحت مدغشقر « جمهورية مالاجاش » داخل المجموعة الفرنسية • ولقد حصلت الجمهورية الجديدة على المزيد من السلطات التى تفوق أعضاء المجمـــوعة الآخرين اذ سمح لها برفع علمها الخاص واستخدام نشيدها الوطنى • علاوة على ذلك قامت الجمعية التأسيسية بوضع دستور رئاسى شبيه بدســـتور ديجول ، يمنح الرئيس سلطة اختيار وزرائه وحل الجمعية ، وكان مجلس الشيوخ يقدم له المشورة مع العلم بان أول هذه المجالس كان يتكون كلية من مؤيدى تسيرانانا • وتم انتخاب تسيرانانا نفســه كأول رئيس فى عام ١٩٥٩ وكان عليه أن يستغل على الفور السلطات التى منحت له فى الدستور لكى يعالج الآثار المدمرة التى أحدثتها الأعاصير والفيضانات التى دمرت جزيرته • ولم تؤد هذه المآسى الا الى ازدياد اعتماد الجمهـورية اقتصاديا على المساعدة الفرنسية لأنه كان من الواضـح أن اقتصاديات

الجزيرة الواهية قد تستغرق سنوات لتعود ولو الى مكانتها الســابقة المزعزعة .

وبالرغم من هذا البؤس ، استمر تسيرانانا فى الجرى وراء هدفه الخاص بالحصول على الحكم الذاتي مع الارتباط بالفرنسيين . وكان يقظا دائما الى أنه يكمن وراء ظله شبح عودة النواب القوميين الثلاثة المنفيين فى فرنسا منذ التمرد . وفى نفس الوقت كانت المعارضة تحاول دائما تجميع قوتها بلم شـــملها تحت زعامة القسيس البروتســتنتى الشعبى ريتشارد اندريامانجاتو عمـــدة تاناناريف . وتمكن من تكوين حزب ذى سياسة قومية واشتراكية متناسقة تقوم على المطالبة بالاستقلال الفورى وتأميم الصناعات . وحصل الحزب على شعبية لها وزنها بين العمـــال المتمدينين الا أنهم لم يكونوا كثيرين بما فيه الكفاية حتى يحصلوا على أكثر من حفنة من المقاعد البلدية والبرلمانية .

وتناول تسيرانانا هذه المشاكل بشىء من المهارة. فقد كان هو والحزب الاشتراكى الديموقراطى يحافظان على برنامج اشتراكى معتدل غامض يقوم أساسا على مبدأ المساواة ، وركزوا منظمتهم على السكان القرويين الذين يكونون غالبية السكان وتقدموا للتفاوض مع الفرنسيين من أجل الاستقلال التام . وكانت سياستهم غاية فى النجاح . فلقد تمت الموافقة على استقلال جمهورية مالاجاشى فى الســادس والعشرين من يونيـــو عام ١٩٦٠ ، فوضعوا النمط الذى يجب أن تسير عليه افريقيا ــ الفرنسية. ولم يكن يتضمن ذلك الاستقلال ترك المجموعة الفرنسية وان كان هذا الاتحاد سرعان ما اعتراه الذبول . وشعر تسيرانانا بأن لديه من القوة ما يمكنه من منح العفو للمنفيين الثلاثة .

ثم أظهر بعد ذلك مهارته السياسية فى تشجيع أشهر هؤلاء الثلاثة وأكثرهم شعبية الشاعر جاك رابيمانانجارا على الاشتراك فى حكومته . وفى انتخابات سبتمبر التى أجريت بعد الاستقلال حصل الحزب الاشتراكى الديموقراطى على ٧٥ مقعدا من بين الـ ١٠٧ ، وليس من المحتمل أن تحدث معارضة عنيفة للحزب أو للرئيس تسيرانانا حتى تتطور المناطق المتمدينة الى شىء أقرب الى المساواة مع الشعب القروى الغفير العدد .

* * *

قد يبدو من النظرة الأولى أنه من البـــديهى للجزيرتين الصغيرتين روينيون وموريتيوس ، المجاورتين لمدغشقر ، أن ترتبطا بالتطور الذى حدث فى جمهورية مالاجاشى ، فان هذه الجزر الثلاث جميعها بعيدة عن

الطرق التجارية الرئيسية ، ومنعزلة عن تقدم اليابسة الافريقية ، ومن الواضح أنها محتاجة اقتصاديا الى الاتحاد مع منطقة أكثر اتساعا ، الا أن التكوين العنصرى المتباين لسكانها منع دراسة هذا الحل بشكل جدى على الاطلاق ، وكشف العنصر الفرنسى الضخم الموجود داخل سكان رونيون عن اتحاد وثيق مستمر مع باريس . وأصبحت الجزيرة ادارة فيما وراء البحار تابعة للجمهورية الفرنسية وممثلة داخل المنظمات الفرنسية . أما موريتيوس فقد تعلقت برباطها البريطانى. وظل جمهورها الهندى الغفير العدد معارضا كلية للارتباط بالحكم الفرنسى فى مدغشقر أو بجمهورية مالاجاشى المستقلة .

وبالرغم من هذه المعارضة فقد ظلت الثقافة الفرنسية تمارس نفوذا قويا فى المجتمع الموريتيوسى وكانت الفرنسية الدارجة هى أكثر اللغات شيوعا ، فى حين أن الموريتيوسيين الفرنسيين قد احتفظوا بمكانة اقتصادية وسياسية قوية فى الجزيرة . وفى الواقع كان الجانب الأكبر من تاريخ الخمسينات يتكون من الصراع بين زراع قصب السكر الموريتيوسيين ــ الفرنسيين والهنود المتمدينين من ناحية وعمال السكر الذين يستأجرون فقط لفترة من العام وينقسمون بين المعسكرين من ناحية أخرى .

وطبقا لدستور عام ١٩٤٨ تعدل حق الانتخاب ، فأصبحت الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء ، وكان يتم الانتخاب بغالبية ضئيلة ، وكسب « حزب عمال موريتيوس » انتخابات عام ١٩٥٣ وحصل على ثلاثة عشر مقعدا من بين التسعة عشر مقعدا المنتخبين فى المجلس التشريعى واشترك الأعضاء غير الرسميين فى المجلس مع الأعضاء الرسميين فى المجلس التنفيذى وتم توحيدهم مع ادارات الحكومة في نظام شبه وزارى .

ولكنهم ادعوا بأن حزب العمال بزعامة الدكتور س . رامجولام حزبا هنديا ، وشعر عدد كبير من زراع قصب السكر بتهديده لسيطرتهم الاقتصادية . وفى الواقع كانت عضوية الحزب متعددة الأجناس الا أنها كانت تتكون بالطبيعة من الهنود أساسا الذين كانوا يشكلون جمهرة السكان وغالبية العمال اليدويين والكتابيين والحرفيين . الا أن هذا الادعاء أثر على وزارة المستعمرات البريطانية التى حاولت فى عام ١٩٥٦ أن تدخل نظام الصوت الواحد الانتخابى المتنقل فى الدوائر الانتخابية المتعددة الأعضاء على أساس القوائم لتحل محله طريقة الغالبية الضئيلة . وكان من الطبيعى أن يثور حزب العمال فقد أشار الى أن مثل هذا النظام سيشجع السياسة الشعبية بشكل ايجابي بكل ما تتضمنه من أخطار

على السلم الاجتماعى • فى الوقت الذى يمنع فيه تشكيل حكومة قوية قادرة على الايفاء بالاحتياجات الاقتصادية فى الجزيرة •

وأحرز حزب العمال نصرا مشهودا • وناصرت احدى اللجان المستقلة وجهة نظره ، وتم تقسيم الجزيرة الى أربعين دائرة انتخابية مع تعيين اثنى عشر عضوا اضافيا لتوكيد التمثيل المناسب لجميع الجاليات • وبرهن الحزب العمالى على التأييد الشعبى له بحصوله على ثلاثة وعشرين مقعدا فى انتخابات عام ١٩٥٩ • وأصبح تسعة من بين أعضائه وزراء ، وفى عام ١٩٦١ تم وضع الشرط الخاص بمنصب رئيس الوزراء •

ولكن ، بالرغم من هذا النجاح المتوالى فقد واجه الحزب العمالى والحكومة التى شكلها صعوبات هائلة ، اذ أن المتاعب الداخلية والاحتكاك بجماعات عمالية نقابية معينة أضعف من تماسكه داخل مجتمع جزيرى ما زالت عقليته غاية فى الضيق • كما وقع اعصاران عنيفان ولم يكن يفصل بينهما سوى أسابيع قلائل فى عام ١٩٦٠ وأنزلا بالمشروعات الاقتصادية دمارا عنيفا ، وهددت زيادة السكان التى كانت تحدث فى جزيرة صغيرة يقطنها فعلا ما يزيد عن نصف مليون من النسمات ، هددت بعرقلة التقدم الاقتصادى والاجتماعى . ولقد بذلت مجهودات بطولية من أجل تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على السكر ، ولكن عندما بذلت محاولات لادخال عيادات تحديد النسل فى عام ١٩٦٠ طغت المقاومة الدينية على الاحتياجات الاقتصادية . وبالرغم من أنه حينما طلب الى كل من البروفيسور « ميد » و « تيتموس » الأستاذين بجامعة لندن دراسة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى الجزيرة ، واقتراح كيفية تحقيق مستوى معيشى أفضل أكد كليهما أن تحديد النسل هو العامل الجوهرى الوحيد • وكان الاختيار صعبا ، اما تحديد النسل أو مستويات معيشية أكثر انخفاضا • وكان ازدياد عدد العاطلين وشبه العاطلين يحمل البرهان على هذا •

ولكن أعمق مشاكل المستقبل كان يكمن فى المصير الدستورى لموريتيوس ، بل ان الحكم الذاتى الداخلى قد تأجل لأنه كان يبدو من المستحيل لهذه الجزيرة الصغيرة أن تحقق ذروة الاستقلال المثالى . ولكن التطورات التى حدثت فى أماكن أخرى ، والوعود التى بذلت لكل من جزر الهند الغربية وزنزيبار ومالطة ابتدأت فى تغيير هذه النظرة — الا أن موريتيوس كانت تعرف أنه مهما بلغ نجاح تخطيطها الاقتصادى الخيالى ، فان أية آمال حقيقية عن الرخاء الاجتماعى كانت تعتمد على مقدرتها فى الاشتراك مع وحدة كبيرة • وابتدأوا فى الحديث بالفاظ تنم

عن تقربهم من اتحاد شرق افريقيا الذى كان ما يزال على وشك التكوين ·
وفى نفس الوقت ركز الدكتور « رامجولام » وزملاؤه على التخطيط من أجل التقدم الاقتصادى فى جزيرتهم مؤملين فى ظهور آفاق جديدة فى المستقبل ·

* * *

كان هناك رجل واحد فى تنجانيقا يسيطر على احداثها فى خمسينات القرن العشرين بدرجة لا مثيل لها فى افريقيا باستثناء ساحل الذهب · ففى أثناء ذلك العقد حولت الثورة الدستورية الدولة من حالة من السيطرة البريطانية الكاملة الى عتبة الاستقلال تحت حكم حكومة افريقية · وكانت جميع الخطوات المبكرة التى اتخذت فى هذا الاتجاه يحركها جوليوس نيريرى ، كما أن جميع الخطوط التى اتخذت فيما بعد كانت تسير بتوجيه منه · وعندما ابتدأ حملته السياسية كان يقف بمفرده تقريبا . وعندما شاهدها وهى تصل الى درجة الازدهار كان قد إقام صرح بناء من الرفاق لهم تجربة راسخة · ولكن الشك لم يكن يراوذ أى فرد فى أن كلا من ثقة دول « فيما وراء البحار » والأمن الداخلى كانا يعتمدان على استمرار وجود نيريرى كقوة مؤثرة موجهة ·

وكانت ثورة تنجانيقا بحذافيرها ثورة سياسية . ولم تحدث الا تغييرات طفيفة فى حياة سكانها البالغين التسعة ملايين نسمة اللهم الا أنهم وجدوا المزيد من الوجوه السوداء تجلس على مقاعد الادارة ·
وبالطبع كانت هناك فرصا دائمة الاتساع أمام عدد ضئيل من السكان ليحصلوا على المكانة والسلطة وامتيازات الوظائف · الا أن هذه الفرص لم تؤثر الا على قلة ضئيلة ، كما أنها كانت على أية حال أكثر ندرة وأقل جزاء عنها فى أى مكان آخر من القارة . وازدادت فرص التعليم ببطء مع تحمل الأفريقيين المزيد من المسئوليات فى الحكومة ، ولكنها كانت ما زالت تؤثر فقط على نسبة من السكان غاية فى الضآلة ·

وظلت الحياة على بدائيتها بالنسبة لمعظم التنجانيقيين ، فهم يقومون بمجرد البحث عن الطعام الكافى من أجل اشباع جوعهم . ولكن التغيير الحقيقى الوحيد الذى حدث هو نمو الشعور بالكرامة الافريقية ، وبالمسئولية تجاه الشئون المحلية والقومية لدولتهم ، وبزوغ نوع من الادراك بأن الحكام البيض لم يكونوا سوى ظاهرة وقتية فى المجتمع التنجانيقى ·

وكان هذا التغيير العميق الذى حدث فى وجهات نظرهم يرجع

بحذافيره الى نيريرى فقط ، فلم تكن توجد فى تنجانيقا أية قوى قادرة على احداث ثورة اجتماعية أو اقتصادية أو حتى رفع مستوى الثـــورة السياسية الى أكثر من مستوى التبرم بالوضع الاقتصادى أو الاجتماعى . ولم يكن يتعدى عدد العـــاملين على الاطلاق أكثر من ٤٠٠ ألف عامل معظمهم يعملون فى الزراعة بينما يعمل نصفهم على أساس عمل وقتى . وازدادت النقابات العمالية بسرعة في النصف الثانى من العقد السادس من القرن العشرين ولكنها لم تتعد أكثر من حوالى ٨٠٫٠٠٠ عامل نقابى . وفى الواقع حدث النمو فى تنظيم الطبقة العاملة لاحقا للنشاط السياسى وليس سابقا له . علاوة على ذلك كان يميل الى خلق انقسامات اجتماعية داخل المجتمع الافريقى ، لأنه بالرغم من سوء الرواتب التى تحصل عليها الفئة الضئيلة من العمال فى المجتمع الا أنها كانت تصل الى مســـتوى معيشى مرتفع يفوق بكثير مستوى الغالبية العظمى من المجتمع ، ولهذا فلقد اكتشفوا أن ضغطهم المنظم من أجل زيادة مرتباتهم قد أدخلهم فى صراع مع الجماهير التى تقاوم نمو أرستقراطية عمالية أما ملاك الأراضى القليلون وأصحاب رءوس الأموال فقد كانوا ينتمون الى جنس آخر ، ودائما غرباء ، ومنعزلين عن المسرح الاجتماعى الافريقى لدرجة كبيرة تجعلهم بعيدين عن أى تحد محتمل وقوعه . وكان البن الذى ينمو حول « موشى » على منحدرات كليمانجارو يحمل معه الثراء الى قبيلة التشاجا ولكن دون أن يؤثر على أكثر من هوامش الحياة الاجتماعية القومية . أما مزارع السيزال التي كان يعتمد عليها معظم تجارة الصادرات ، ومناجم الماس فقد كانت جميعها فى أيدى غير الافريقيين ، ولما كان التدريب الفنى الافريقى ما زال فى مهده ، فان فكرة الاستيلاء على هذه المنـــاجم كانت غير واقعية ، على الرغم من أن الحركة النقابية قد أظهرت بشائر نضوجها لقيامها باضطرابات من أجل توفير ظروف افضـــل فى هذه المناجم .

ولهذا كانت البؤرة التي تلتقى فيها الجهود الافريقية تقتصر فقط على التغيير السياسى . وقليل من الزعماء الأكثر تفـكيرا من يعتبر أن الثورة السياسية بشـــير جوهرى لتوفر ظروف اجتماعية واقتصادية جديدة . ولكن الدعوة الى معارضة الاستعمار هى الشعور الذى حرك جماهير الشعب الافريقى . بل وان هذه الدعوة ذاتها هى التى خلقت الالهام الوحيد تقريبا للقيام بالحركة القومية . وكان جوليوس نيريرى هو الذى خلق هذه الحركة وألهمها وسيطر عليها فى كل مرحـــلة من مراحل نموها .

وكان نيريرى قد تلقى تعاليمه أثناء الحرب في ماكاريرى ـ جامعة أوغندا ـ وظهرت ميوله السياسية المبكرة عندما أنشأ في الجامعة فرع « جمعية تنجانيقا الافريقية » الذى كان عبارة عن مجموعة جدلية ابتدأت في الاهتمام الايجابى بالسياسة بعد الحرب • ولما كان نيريرى كاثوليكيا ورعا عمل مدرسا في احدى مدارس الارساليات الكاثوليكية الرومانية في تابورا حتى أصبح في عام ١٩٤٩ أول طالب افريقي تنجانيقى يلتحق بجامعة بريطانية • وذهب الى ادنبرة حيث وجد هناك اهتماما حيا بالمواضيع الاستعمارية وبالشئون الافريقية بوجه خاص ، وبعد أن حصل على شهادته الجامعية بعد ذلك بثلاث سنوات عاد ثانية الى وطنه ليستأنف التدريس في المدرسة الكاثوليكية خارج دار السلام • ولكنه كان في ذلك الوقت قد أصبح مقتنعا برسالته السياسية ، وعندما كان في ادنبرة أعد نفسه فكريا وعاطفيا لمهمة تنظيم وتزعم شعبه نحو الاعتماد على النفس مما جعل هدفه النهائى حكم الشعب لنفسه ، وابتدأ على الفور في اتباع واجباته التدريسية والسير يوميا مسافة اثنى عشر ميلا الى دار السلام للمشاركة في أوجه النشاط السياسى ليعود نفس المسافة ليستهل يومه التالى في المدرسة •

ونتيجة لهذا العمل سرعان ما تم انتخاب نيريرى رئيسا لجمعية تنجانيقا الافريقية ، الا أن هذه المنظمة بما لها من تقاليد فكرية بحتة لم تكن تبدو بالنسبة له أنها قادرة على تحقيق الثورة التى كان يرجوها في الحياة القومية • ولهذا عندما أنشأ اتحاد تنجانيقا القومى الافريقى في السابع من يوليو عام ١٩٥٤ كان غرضه خلق حزب جماهيرى يقوم بتخصيب جذور المجتمع التنجانيقي بأفكاره القومية •

ولما كان نيريرى رجلا سياسيا أصيلا ، فقد رأى فقر وبؤس شعبه كشرور كان من الواجب عليه تغييرها • وعندما كان يحضر مؤتمر حزب العمال في بريطانيا تعلم شيئا عن الصراع الاجتماعى والاقتصادى هناك • وفى هيئة الأمم المتحدة ، حيث وقف باسم شعبه أمام مجلس الوصاية تحدث هو ووفده عن ثلثى العالم المحتاجين • واعتاد البقاء في نيويورك مع أحد زعماء النقابات العمالية الذى كان مشغولا جدا بظروف الطبقة العاملة الأمريكية •

ولكن ، بالرغم من أن نيريرى كان يشعر باحتياجات شعبه وبالرغم من أنه جعل نفسه مثلا للزعماء الافريقيين الآخرين بأن عاش حياة معتدلة مقتصدة في الطعام والشراب ، الا أنه وافق أساسا على نظرية نكروما التى تقول : « ابحث أولا عن المملكة السياسية » • ولم يكن نيريرى

متوهما ان الاستقلال السياسى قد يحل فى حد ذاته أيا من مشاكل شعبه اللهم الا تلك الكرامة التي سيضفيها عليه • ولـــكنه كان يعتقد بأن التنجانيقيين لم يجربوا على الاطلاق شعور الديناميكية القومية الذى يعتبر ضروريا لتغيير ظروفهم الاجتماعية الا اذا تخلصوا من الحكم الاستعمارى ولهذا كرس نفسه لمهمة تحطيم السلطة الاستعمارية وقيادة شعبه الى الصراع من أجل حق حـــكم نفسه بنفسه • فعنـــدئذ فقط يستطيع ويستطيعون معه الحصول على فرصة مهاجمة الفقر من جذوره .

ولقد وجد نيريرى أن العائق الرئيسى هو نظام الحكم الأبوى الذى كان يفوق السيطرة الاستعمارية ، فكان البريطانيون يحكمون الدولة على أساس الحكم غير المباشر ، فمنحوا سلطات للزعماء ، وحيثما لم يكن يوجد الزعماء كانوا يقومون بتعيينهم ، وكانوا يشجعون الزعماء على تشكيل مجالس استشارية من المحتمل أن تصبح نواة لحكومة محلية • وعندما دخل الافريقيون فى الحـــكومة القومية عن طريق تعيينهم فى المجلس التنفيذى • قامت الادارة مرة أخرى باجتذاب الزعمـــاء ، وكان هؤلاء الزعماء رجال متأنقون أمثال الزعيم « كيداها » ليقوموا بأدوار قيادية • ولكن رجال الادارة الاستعماريين اعتمدوا على تعاون التقليديين أو الزعماء الذين عينتهم الحكومة وكانوا يشكون على الفور فى رجال السـيـاسة الافريقيين الذين تراودهم مطامح تحطيم مثل هذا التعـــاون عن طريق تشكيل أحزاب سياسية •

ولهذا عندما تم وضع الدستور فى عام ١٩٥٥ وهو الدستور الذى كانوا قد أوصوا به قبل ذلك بأربعة أعوام ، لم يحصل نيريرى ورفاقه السياسيون على حق تشكيل الحكومة • وكان هذا الدستور قد وضع على أساس أن يصبح تنجانيقيا بوجه خاص ، ومثل ذلك ، التمثيـــل المتكافىء للأجناس الرئيسية الثلاثة • وقام الحاكم بتعيين ثلاثين عضوا فى المجلس التشريعى : عشرة افريقيين ، وعشرة آســـيويين ، وعشرة أوروبيين ، بعد استشارة مجتمعات كل منهم على التوالى واشتركوا فى هذا المجلس مع سبعة عشر عضوا رسميا وأربعة عشر عضوا غير رسميين تعهدوا جميعا بتأييد الحكومة . وكان كل من الأجناس الثلاثة يمثله عضوان غير رسميين فى المجلس التنفيذى أيضا .

وبالطبع انتهز كل من نيريرى وحزبه المسمى باتحاد تنجانيقا القومى الافريقى (تانو) فرصة وجود هذا النظام وجعلوه أول هدف لهجومهم • فانتقدوا عدم العدالة المتمثلة فى أن نفس عدد الأعضاء يمثل ٩٫٠٠٠٫٠٠٠ افريقى و ١٠٠٫٠٠٠ آسيوى ، ٢٠٫٠٠٠ أوروبى على التوالى ، علاوة على

ذلك تمسكوا بالانتقادات التى وجهتها بعثة الأمم المتحدة الزائرة التى حثت الادارة البريطانية ، دون جدوى ، على أن تعلن بأن تنجانيقا دولة افريقية وأنه سيحكمها فى نهاية المطاف حكومة افريقية أساسا . وكان الدليل على اعتدال مطامح نيريرى ، بل وعلى أنه لم يكن يدرك ادراكا كاملا مدى القوى التى حركها ، أن الطلب الذى أرسله الى الأمم المتحدة فى مارس سنة ١٩٥٥ كان لمجرد أخذ ضمان الاستقلال فى مدة عشرين أو خمسة وعشرين عاما .

ولكن نيريرى وحزب اتحاد تنجانيقا القومى الافريقى كانوا حانقين على الحكومة وانتشر الحزب على نطاق واسع فى جميع أنحاء الريف المترامى الأطراف في هذه الدولة الشاسعة بما لها من وسائل مواصلات ضئيلة .. وكان من المحتم بل ومن المؤكد أنه سيكون من الصعب على المنظمة التنفيذية المركزية السيطرة على أعضاء الفروع وموظفيها الرسميين ، وأصبح من المتوقع أن يتصرف بعضهم دون اكتراث بالمسئولية . ووجهت الحكومة وبعض رجال الصحافة اللوم الى كل من حزب اتحاد تنجانيقا القومى الافريقى ونيريرى الى أن كلمة السر الاستعمارية الخفية « القانون والنظام » قد أصبحت مهددة بالخطر ووصفوا نيريرى بأنه « مثير خطير » وأوقف بعض فروع حزب اتحاد تنجانيقا القومى الافريقى .

ومن المحتمل أن الحاكم توييننج وبعضا من رجال ادارته كان ينتابهم سرور خفى بهذا التقدم المتسم بتحمل المسئولية الذى كان يحرزه كل من نيريرى وحزبه ، الا أنهم بالرغم من هذا قد التزموا بميزان سياسى متعدد الأجناس ، وقد صمم حزب اتحاد تنجانيقا القومى الافريقى على قلب هذا الميزان رأسا على عقب . وكانت الاستراتيجية التى رسمها توييننج ترمى الى محاولة القيام باجراء تطورى يعود كلا من الأوروبيين والآسيويين تدريجيا على التمثيل الافريقى دون اثارة العداوات العنصرية التى شاهدوها فى كينيا المجاورة ووسط افريقيا . الا أن المفهوم غير الواقعى لهذه الخطوة التطورية يمكن ادراكه من الاحتجاجات المحمومة التى شنوها ضد اعلان نيريرى الذى يعرب فيه عن أمله فى تحقيق الاستقلال فى ربع قرن .

وفى نفس الوقت ، شجع بعض رجال الادارة فى عام ١٩٥٦ على تكوين حزب منافس أطلقوا عليه حزب تنجانيقا المتحد ، ذى عضوية متعددة الأجناس ، ويؤكد احترامه للحكومة القائمة والمشاركة بين المجتمعات العنصرية المختلفة . وحصل حزب تنجانيقا المتحد على عشرة آلاف عضو دفعة واحدة وكان ثلثاهم من الافريقيين ـ أما حزب اتحاد

تنجانيقا القومى الافريقى فسرعان ما وصل عدد أعضائه الى مائة ألف كلهم من الافريقيين ٠

وفى تلك المرحلة اعتقد بعض الناس داخل وخارج تنجانيقا أن سمة تعدد الأجناس التى يتميز بها حزب تنجانيقا المتحد ستميزه على حزب اتحاد تنجانيقا القومى الافريقى ٠ وكان نيريرى نفسه يؤمن بالاتجاه غير العنصرى وأكد لمجلس الوصاية فى عام ١٩٥٧ بأن حزبه على وشك فتح أبوابه لغير الافريقيين ، الا أنه واجه معارضة عنيفة من داخل حزب اتحاد تنجانيقا القومى الافريقى لدرجة أنه اضطر الى تأجيل هذا الاجراء ٠ وحقيقة أن الافريقيين كانوا يعاملون كجنس منحط لمدة طويلة جعلهم ولو مؤقتا يتمسكون بأمنهم المترتب على قصر حزبهم على أنفسهم فقط ٠ وعندما يقنعون أنفسهم بأنهم ضمنوا المساواة كأفراد ، والتفوق كمجموعة نتيجة لكثرة أعدادهم فانهم عندئذ فقط يمكنهم التفكير فى اللاعنصرية الأصيلة ٠

ولكن حزب تنجانيقا المتحد قد برهن على أنه لا يزيد عن مجرد حدث لا مغزى له فى التاريخ التنجانيقى ، فبالرغم من القيود والعوائق التى فرضت على نيريرى ورفاقه سرعان ما أصبح حزب اتحاد تنجانيقا القومى الافريقى هو حزب الشعب بدرجة يندر رؤياها فى افريقيا ، فمنذ البداية عمل يدا فى يد مع النقابات العمالية والتعاونيات التى تعتبر الجماعات المنظمة الوحيدة الأخرى فى الدولة ٠ وبكل بساطة لم يكن يوجد من الأوروبيين ما يكفى لمقاومة قوة القومية الجارفة التى اجتاحت كل مدينة وكل قرية وكل كوخ ٠ فباستثناء رجال الادارة الذين يعتبرون الجزء المستقر من الجالية الأوروبية فان عددا ضئيلا من الآلاف الأوروبية من جعل من تلك الدولة موطنا له ٠ وبالرغم من أن بعضا من أغنى أثرياء الآسيويين قاموا بتعضيد حزب تنجانيقا المتحد لفترة من الوقت فان طبقة المتعلمين الآسيويين سرعان ما أدركت الحقائق السياسية ٠ وقدمت تأييدا له قيمته لزعماء حزب تنجانيقا القومى الافريقى ٠

واستمر التظاهر بتطبيق نظام تعدد الأجناس طوال عام ١٩٥٧ ، ففى أثناء ذلك العام عين الحاكم كل من نيريرى والرجل النقابى راشيدى كواوا فى المجلس التشريعى أملا فى ضمان تعاون القوميين ٠ ولكن حينئذ دفع الباعث التنبياسى الحزب الى المطالبة باجراء انتخاب عام مع المساواة بين الافريقيين وغير الافريقيين فى المجلس التشريعى — وقدموا تاريخ الحصول على الاستقلال الى عام ١٩٥٩ ٠ ولما وجد نيريرى أنهم رفضوا

هذه المقترحات التى تدعو الى التوفيق ، استقال من المجلس • ولكن عندما قبلت الحكومة المقترحات الدستورية البديلة التى وضعتها لجنة برئاسة البروفيسير ماكنزى الأستاذ بجامعة منشستر أظهر نيريرى ثانيـــة روحه التعاونية بحثه رفاقه على تطبيقها بينما كان ما يزال يحتفظ بحق النقد • وكان ماكنزى ما يزال يحاول خلق وسائل تؤدى الى جعـــل الناخبين من كل جنس يفكرون فى أفراد الجماعات الأخرى فى نفس الأمة • ولهذا اقترح تقسيم الدولة الى عشر دوائر انتخابية وتقوم كل دائرة بانتخاب ثلاثة أعضاء افريقى ، وآسيوى ، وأوربى ، واجبار كل ناخب على انتخاب ثلاثة مرشحين ينتمى كل منهم الى جنس مختلف • وعارض حزب اتحاد تنجانيقا القومى الافريقى بكل قوة مبدأ الأصبـــوات الثلاثة الاجبارى الا أن نيريرى حث رفاقه على تطبيق هذا النظام الثلاثى وفضله على مقاطعة الانتخابات •

وكانت تلك هى اللحظة الحاسمة فى التاريخ السياسى لتنجانيقا ، فاتخاذ قرار بالمقاطعة سيؤدى حتما الى حدوث ثغرة بين كل من حزب اتحاد تنجانيقا القومى الافريقى والحكومة ، والذى قد ينتج عنه نفس الصراع السياسى الذى حدث فى روديسيا الشمالية والجنوبية — وبدا حينذاك أنه من المستحيل تطبيق مبدأ التفاوض السلمى الذى وضعته تنجانيقا لبقية شرق افريقيا البريطانية . والواقع ان هذا الاجراء كان يعتمد على شجاعة نيريرى وذكائه فى أنه أدرك كيف يستخدم قوته دستوريا لكى يحصل على مكانة يستطيع عن طريقها ممارسة المزيد من الضغط دون امكان مقاومته • لأنه عندما أجريت الانتخابات التى كان نصفها الأول فى عام ١٩٥٨ والثانى فى عام ١٩٥٩ استطاع حزب اتحاد تنجانيقـــا القومى الافريقى أن يكتسح مجلس الوزراء حقيقة • وبمجرد أن يبرهن حزبه بهذه الطريقة على أنه يمثل بحق جمهرة الشعب ، وبالتالى لا يمكن لأية حـــكومة بريطانية أن تنـــكر عليه أنه نظام تمثيلى ديموقراطى لا يعلى عليه •

ولكن قبل وقوع تلك اللحظة بقليل حدث تغيير آخر له قوة تأثيرية • فلقد حل ريتشارد تيرنبل محل السـيد ادوارد توينينج فى أواســـط عام ١٩٥٨ وكان توينينج قد وضع أسس الاتصال بين الأجناس ، وتعلمت الأجناس الثلاثة كيف تتحدث مع بعضها بالفاظ معقولة تحت ارشاداته ولكنه لم ير على الاطلاق فيما هو أبعد من النظام المتعدد الأجناس ، ومن المحتمل أن الذى شجعه على قصر نظره هـــذا سكرتيره الاستعمارى آلان لينوكس بويد ، لأن السكرتير الاستعمارى كان يعتقد اعتقادا راسخا

بوجوب مشاركة كل مجموعة جنسية فى السلطة السياسة وليس بفضل لون جلودها ــ لأنه لم يكن على الاطلاق متحاملا على اللون ــ بل بفضل مكانتها وقد كان أرستقراطيا ·

وابتدأ تيرنبل باحداث تفاوت بالغ فى الميزان . فقد كان مسئولا شخصيا عن الاجراءات العديدة التى اتخذت ضد حركة الماوماو فى كينيا المجاورة ــ الا أنه تغلب على الشكوك التى راودت بالضرورة الافريقيين فى تنجانيقا ــ وبرهن بالضبط على أنه الرجل الصحيح الذى أنقذ الدولة من نظام تعدد الأجناس الذى دعا اليه تويننج الى عهد اللاعنصرية · وكانت نقطة ضعفه الوحيدة التى لم يكن هناك شك فى أنه اكتسبها من تجربته فى كينيا ، هى حساسيته المفرطة تجاه أخطار الأمن ، ونتيجة لهـــذا كان تنظيم حزب تنجانيقا القومى الافريقى مازال يعانى من بعض التدخل حينما بدا أن نشاط الفرع كان يقوض السلطة المحلية ، الا أن تيرنبل لم يسمح على الاطلاق لمخاوفه بأن تحوله عن اعتقـــاده بوجوب ازدياد مسئوليات الافريقيين بسرعة وبأنه من المقـــــدر لتنجانيقا أن يحكمها الافريقيون أثناء فترة حكمه ·

وكان كل من الحاكم والدولة سعداء الحظ لأنه فى العام التـــالى لوصوله حدث تغيير أيضا فى وزارة المستعمرات البريطانية · وأدى تولى ايان ماكلويد بعد لينوكس بويد عقب الانتخابات البريطانية التى أجريت فى عـــام ١٩٥٩ الى ازالة آخر حاجز أمام التمثيـــل الديموقراطى فى تنجانيقا · وكان يبدو فى عام ١٩٥٩ أن ذلك التقدم الذى تم فى تنجانيقا نحو الديموقراطية اللاعنصرية الكاملة والذى أصـــبحت تقبله جميع الأجناس هناك ، يجب كبح جماحه لئـــلا يهدم الاحتذاء به سياســـة روى ولنسكى المختلفة القائمة على تعدد الأجناس فى الاتحـــاد · فعلى سبيل المثال ، منعت لجنة ما بعد الانتخابات فى عام ١٩٥٩ برئاســـة السير رتشارد راميج ــ منعت بقوة من دراسة انتخابات الشباب العامة · وكان لينوكس بويد مؤيدا عن اقتناع لسياسة ولنســكى بل انه كان هناك أيضا شىء من الفتـــور بين كل من الحاكم تيرنبل وســـكرتيره الاستعمارى حول هذه المســـألة ــ الا أن صـــعود ماكلويد الى وزارة المستعمرات قد أزال هذه العقبة ·

وكانت أول خطوة اتخذها تيرنبل ، بل انها أهم خطوة اتخذها على وجه الاطلاق ، هى أن يحوز على ثقة نيريرى . وقام نيريرى بحركة مذهلة ليمد يد الصداقة الى الحاكم الجديد ففى لحظة وصول تيرنبل كان نيريرى

متهما باثارة الفتنة . وكانت جميع التجارب الافريقية تشير الى ميزة التقديس التى يجنيها الفرد الذى يزج به فى السجن ، ولكن نيريرى كان يدرك أن سجنه قد يسوىء بداية فترة حكم تيرنبل وقد يحرم الحاكم الجديد من أية فرصة فى أن يوحد جهوده مع التقدم الافريقى . ورضى بأن يدفع الغرامة بشهامة ملحوظة . ومنذ تلك اللحظة أصبحت العلاقة بين كل من تيرنبل ونيريرى تشبه تلك القائمة بين كل من آردن ــ كلارك ونكروما فى ساحل الذهب ، مع وجود نفس النتائج الطيبة المماثلة لصالح التطور السلمى فى الدولة .

وكان التقدم الدستورى منذ لحظة وصول تيرنبل فى أواسط عام ١٩٥٨ حتى الاستقلال فى التاسع من ديسمبر عام ١٩٦١ ، يجرى فى هدوء ويكاد يكون خاليا من الصراع . وأظهرت انتخابات عامى ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ التى أجريت تحت النظام الثلاثى أن حزب تنجانيقا المتحد لا يستطيع منافسة حزب اتحاد تنجانيقا القومى الافريقى فى أى مكان بمجرد أن يمنح عددا معقولا من الأفريقيين حق الانتخاب . كما أنها أظهرت أن حزب المؤتمر القومى الافريقى المفكك الذى كونه زوبيرى متيفو لمعارضة تعاون حزب اتحاد تنجانيقا القومى الافريقى مع كل من الأوروبيين والآسيويين ، لم يحصل على أتباع له فى الدولة . وعلى هذا كان من الواضح أنه من الضرورى فى مثل وجود حركة اقومية تمثيلية واسعة النطاق مثل حزب اتحاد تنجانيقا القومى الافريقى اجراء تعديلات اضافية ومنح المزيد من التقدم الدستورى بسرعة .

وفى عام ١٩٥٩ دعا الحاكم خمسة أعضاء منتخبين للاشتراك مع سبعة من الرسميين فى مجلس جديد من الوزراء . كان بمثابة نواة لمجلس الوزراء . وقرر نيريرى بأنه لا يحب فى هذه المرحلة أن يصبح وزيرا لأنه أراد أن يكون حرا ليستمر فى ممارسة الضغط من أجل نظام تمثيلى أكثر شمولا يقوم على حق الانتخاب العام للشباب ، الا أنه وافق على أن يقبل ثلاثة أعضاء من حزب اتحاد تنجانيقا القومى علاوة على عضو آسيوى وآخر أوروبى ممن يؤيدون الحزب ، مناصب وزارية . ولقد تلقى وعدا فعلا بالمزيد من التعديلات بمجرد أن يوضع هذا النظام موضع التطبيق .

ولهذا لم يسر مفعول هذا الدستور الجديد الا لمدة تزيد على العام عندما حل محله أول نظام تمثيلى لتنجانيقا . وهيأ هذا الدستور لقيام مجلس تشريعى يتكون من واحد وسبعين عضوا منتخبين وثمانية معينين ، ومجلس للوزراء يتم انتخاب عشرة أعضاء من بين وزرائه الثلاثة عشر ،

وخفض من شروط الكفاءات الانتخابية التى من شأنهـا أن تزيد عدد الناخبين زيادة كبيرة . وأصبح من المقرر الاحتفاظ باحدى عشرة دائرة انتخابية للآسيويين وعشرة للأوروبيين من بين احدى وسبعين دائرة انتخابية بالرغم من أنه من المهم أن نعرف أن هـــذا التنظيم قد اقترحه الافريقيون ضد رغبات المتكلمين بلسان الآسيويين والأوروبيين . وفى أغسطس عام ١٩٦٠ أجريت انتخابات جديدة فى ظل هذا الدستور ، ولكن كانت قبضة حزب اتحاد تنجانيقا القومى الأفريقى قوية لدرجة أن ثمانية وخمسين دائرة انتخابية من بين جميع الدوائرالانتخابية جعلتالناخبين من حزب اتحاد تنجانيقا القومى الافريقى والمؤيدين له يمضـــون فى طريقهم دون معارضة ولم يفقد حزب اتحاد تنجانيقا القومى الافريقى فى المعارك الثلاث عشرة الأخرى سوى مقعد واحد . وبهـذا تمكن من السيطرة على سبعين مقعدا من بين الواحد والسبعين فى المجلس الجديد وفى سبتمبر طلب الحاكم من نيريرى تشكيل حكومة ويصـبح رئيسا للوزراء . وفى خلال سبعة أشهر كان ايان ماكلويد فى دار السلام من أجل المناقشات الدستورية النهائية . ولم يمض يومان على هذه المناقشات حتى تمت الموافقة على وجوب قيام الحكم الذاتى الداخلى فى أول مايو عام ١٩٦١ ، وانسحاب الحاكم من مجلس الوزراء ليصبح نيريرى رئيسا للوزراء ، مع ضرورة تحقيق الاستقلال فى ديسمبر من نفس العام . ولقد أذهلت القوى الثورية التى فك نيريرى وثاقها ونظمها ، مطالبه المتتالية بالاســـتقلال بحلول ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ثم بحـــلول ١٩٦٩ ، وأخيرا فى عام ١٩٥٩ بضرورة الحصول عليه فى عام ١٩٦٤ .

وفى نفس الوقت ظهر فى حيز الوجود عدد من المسائل الداخليـــة والعالمية عندما تحمل كل من نيريرى ورفاقه المزيد من المسئوليات . وفى أواخر عام ١٩٦٠ حدث صدام بين حكومة حزب اتحاد تنجانيقا القومى الافريقى ونقابة السكك الحديدية الأفريقية التنجانيقية التى كان يتزعمها كاسنجا تومبو وتؤيدها النقابات الأخرى حول مسألة اتخاذ خطوة الأفرقة فى الوظائف العامة . وظلت العلاقات بين الحكومة والنقابات متوترة خلال عام ١٩٦١ بأكمله ، ذلك لأن حزب اتحاد تنجانيقا القومى كان عليه أن يواجه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة . وكان الوزراء يعلمون بما للدولة من دخل قومى محدود وفرصة ضئيلة أمام اجراء تنمية مبكرة ، قد يؤدى اجراء زيادة فى أجور العمـــال المنظمين الذين يمثلون نسبة ضئيلة من الاجمالى العام للسكان ذات المستوى المعيشى الأعلى بقدر كبير من متوسط المستوى المعيشى العادى ، قد يؤدى الى تخفيض الموارد

المتوفرة من أجل الرخاء الاجتماعى والاقتصادى • وأعلن كاواوا الذى كان زعيما نقابيا سابقا وأصبح الآن النائب الأول لنيريرى أنه يجب على النقابات أن تقبل الآن تحمل جزء من مسئولية بناء الدولة ، الا أنه كانت هناك صعوبات لا يمكن تحاشيها كامنة فى عملية تحويل نشاط النقابة العمالية عن هدفها الرئيسى الخاص بتحسين أحوال أعضائها •

وواجه نيريرى أيضا بعض المتاعب خلال عام ١٩٦١ حول شروط مشروع قانون حق المواطنة ، اذ أن المعارضة التى كان قد واجهها فى الماضى داخل حزب اتحاد تنجانيقا القومى الأفريقى ضد محاولته فتح ابواب حزبه لغير الأفريقيين قد انبعثت مرة أخرى بين بعض شاغلى المقاعد الخلفية بمجلس النواب حول قرار الحكومة بالسماح للمقيمين الأوروبيين والآسيويين فى التمتع بحق المواطنة • ودفع بهذا القانون الى الموافقة دون تعديل ــ فقط ــ عندما هدد نيريرى بالاستقالة •

وكان تأثير نيريرى على المسرح العالمى ذا سمة أكثر توفيقا • ففى عام ١٩٦٠ ألزم دولته التزاما كاملا بفكرة اقامة اتحاد شرق افريقيا مع كل من كينيا وأوغندا وزنزيبار علاوة على أية دولة أخرى ترغب فى الانضمام اليه • وكان مستعدا ليس فقط لاغراق السيادة التنجانيقية فى خضم اتحاد فيديرالى أكثر اتساعا بل وحتى تأجيل استقلال بلاده لو كان من الممكن ضمان الاستقلال لشرق افريقيا بأكمله فى وقت واحد ، ذلك لأنه ادرك بانه من الصعوبة بمكان اذابة السيادة القومية داخل دولة فيديرالية بعد الحصول عليها بدرجة أكبر مما لو كانت قبلها • ولم ينجح نيريرى فى ذلك المجهود ، نتيجة للمصاعب الموجودة فى كينيا أساسا ، ولكنه مع هذا احتفظ بمجهوداته من أجل اتحاد أوثق بين دول شرق ووسط أفريقيا « المتبرعمة » عن طريق منظمة جميع القوميين التى تسمى « حركة الحرية الافريقية الشاملة لشرق ووسط افريقيا » •

وكان ظهور نيريرى أعظم منظر تمثيلى على المسرح العالمى فى مارس سنة ١٩٦١ وكانت المناسبة التى حدث فيها ذلك هى اجتماع رؤساء وزراء الكومنولث فى لندن لدراسة طلب جنوب افريقيا باستمرار عضويتها بعد أن أعلنت الجمهورية • وكانت المسألة فى واقعها ــ كما كان يعرف كل انسان ــ هل يرغب بقية أعضاء الكومنولث فى استمرار عضوية دولة تتبع سياسة التفرقة العنصرية أم أنهم سينتهزون تلك الفرصة لابعاد جمهورية جنوب افريقيا برئاسة الدكتور فيرفورد •

ولم يكن نيريرى حاضرا فى المؤتمر لأن تنجانيقا لم تكن قد أصبحت

بعد دولة مستقلة الا أن تدخله كان حاسما ، فقد أخبر كل رؤساء الوزراء بأنه لو سمح لجنوب افريقيا بالبقاء فى الكومنولث فان تنجانيقا لن ترغب فى الاشتراك فيه عندما تحصل على استقلالها وارجح صوته كفة الميزان ، اذ أصبحت المعارضة ضد جنوب افريقيا لدرجـــة أن الدكتور فيرفورد سحب طلبه وترك الكومنولث ٠

وأصبحت تنجانيقا دولة ذات ســيادة فى التاسع من ديســمبر سنة ١٩٦١ وكتب دستورها بالتفصيل عن الحقوق الفردية ، ونص على الكفايات المتطلبة لحق المواطنة ، ودعم حق الانتخاب العـــام للشباب ، ووضع أسس واجبات دار القضاء العالى ولجنة الخدمة المدنية كما نص على اجراء تعديل دستورى بغالبية ثلثى أعضاء الجمعية الوطنية ٠ وبهذا يكون قد اكتمل وجه الثورة السياسية (مع اجراء اضافة ثانوية باعلان الجمهورية فى عام ١٩٦٢) وصهرت الوحدة بدرجة لا يعرف مثلها فى بقية أنحاء القارة ، ولكن الصعوبات التى كانت جاثمة أمام المهام الاجتماعية والاقتصادية ازدادت ولم تنقص بعد الحصول على الاســتقلال وما زال أمامنا أن نرى ما اذا كانت هذه الوحدة السياسية التى تم تنظيمها للقضاء على الحكم الاستعمارى يمكن المحافظة عليهـــا من أجل مجابهة مشاكل الشعب التنجانيقى الأساسية وهى على وجه التحديد ـ الفقر المروع ، وسوء التغذية المتفشى ، والأمراض المنهكة ، والجهل والخرافات ، والأهم من هذا كله ، أن ضآلة موارد الثروة القومية وعدم وجود هيكل لتنظيم اقتصادى حديث يجعلان من غير الممكن توفير مستوى أفضل من الحيـــاة للتنجانيقيين ٠

أظهرت أوغندا فى تلك الفترة تناقضات واضحة فى نواح عديدة مع كل من جاراتها فى شرق افريقيا البريطـــانية ـ تنجانيقا ، وكينيا ٠ فالمشاكل التى واجهتها والسمة التى اتسم بها صراعها كانت تحمل القليل من الارتباط مع مشاكل ومجالات صراع المســتعمرات الأخرى فى شرق افريقيا ، وعادة ما كانت تشبه الى حد كبير الظروف السائدة فى الجانب الغربى من القارة ، الا أن موقعها الجغرافى ووسائل اتصالها وعضويتها فى الهيئة الحاكمة لشرق افريقيا كل ذلك ربطها بالشرق مما ترتب عليه أن تأثر تقدم الدولة تأثرا بالغا فى بعض الأحيان بالأحداث التى تجرى فى المستعمرات المجاورة ٠

ولم تواجه أوغنـــدا نفس مشاكل الفقر القومى الذى واجهتـه تنجانيقا ، ولا مطامح المستوطنين البيض الذى شاهدته كينيا ، ولا المعركة

التى شنتها هاتان المستعمرتان المجاورتان لها ، بل على العكس من ذلك، فان قطنها وبنها اللذين يدعمهما أعمال التعدين والصناعة والطاقة الكهربائية الهيدروليكية السائرة فى طريق التنمية أكد الرخاء القومى تبعا للمقاييس الأفريقية . علاوة على ذلك فان عدم وجود المستوطنين البيض وحماية الأرض من أجل استقلال الافريقيين ، الى جانب تشجيع الانتاج والتسويق التعاونى أكد أن الكثير من ثرواتها سيجد طريقه الى جيوب الافريقيين ـ صحيح أن الآسيويين قد سيطروا على قطاع كبير من الحياة التجارية ولكنهم أيضا أضافوا المزيد الى الثروة الاقتصادية للبلاد ٠ وبهذا ساعدت على توفير الفرص الاقتصادية للافريقيين أنفسهم ٠

الا أن هذا الرخاء النسبى لم يؤد الى نمو سريع لطبقة عاملة متمدينة ، فقد ظل معظم المنتجين الافريقيين فلاحين ، وحيثما أعلنوا عن طلب عمال صناعيين كانوا يشغلون هذه الأعمال الى حد كبير بالعمال المهاجرين من خارج أوغندا ٠ وعلى هذا نمت الحركة النقابية العمالية ، علاوة على ذلك فان طبقة المتعلمين التى تشكل قطاعا له قيمته فى المجتمع كانت تتمتع بمزايا وجود مدارس عديدة مشهورة ، وجامعة ماكاريرى وجدت فرصا لها حولتها بدرجة كبيرة عن الصراع السياسى القومى ـ وكان لكل مديرية منظمتها وادارتها ٠ وكان يتم اختيار الزعماء دائما من بين الطبقة المتعلمة ، وبدا لكثير من جيل الشباب أن هناك فرصا أفضل فى العمل مع السلطات التقليدية عن حمل لواء الثورة ٠

ولهذا ، فانه فى خمسينات القرن العشرين لم يحدث فى أوغندا على الاطلاق نفس الحركة القومية العنيفة التى حدثت فى الدول الافريقية الأخرى ، وفى الواقع لم تكن مشكلتها الرئيسية هى ايجاد الوسائل للقضاء على الحكم الاستعمارى بل الوصول الى حالة من التوافق مع عملية التجديد التى قدمها الحكام الاستعماريون ٠ وكان يبدو دائما أن السياسة الاستعمارية البريطانية متقدمة اجتماعيا وسياسيا بدرجة تفوق نظرة قطاع كبير من المجتمع تجاه المستقبل خاصة هؤلاء الذين يتمتعون بأعظم نفوذ فى الدولة ٠ وباجراء أى اختبار موضوعى سنجد أن لأوغندا من الوسائل ما يجعلها أول دولة مستقلة فى شرق افريقيا البريطانية ، أما وأنها لم تفعل ذلك فان ذلك مرجعه كلية الى الفرامل التى استخدمها زعماؤها التقليديون عندما سنحت لهم فرصة أعظم من التمثيل النيابى وتحمل المسئولية ٠

وابتداء من عام ١٩٥٠ انتهجت أوغندا نظامها الفريد من « المساواة » فى التمثيل العنصرى اذ أن المجلس التشريعى الجديد الذى تم تشكيله

في ذلك العام أعطى للافريقيين ثمانية مقاعد الى جانب أربعة مقاعد لكل من الأوروبيين والآسيويين ·

وكان يقابل هؤلاء الأعضاء الستة عشر غير الرسميين الذين تم ترشيحهم من المديريات ا لمختلفة أو من جالياتهم عدد متساو من الأعضاء الرسميين · وبعد ذلك بعامين أعيد تشكيل المجلس التنفيذي على أساس مختلف من « المساواة » فأصبح يمثل كل مجموعة عنصرية عضوان من أعضائها غير الرسميين · وبعد ذلك بعامين آخرين أى فى عام ١٩٥٤ وضع دستور آخر مع اضافة ظاهرة جديدة أخرى · وفى هذه المرة بينما تم الاحتفاظ بالميزان بين الافريقيين وغير الافريقيين فى المجلس التشريعي — وذلك بترشيح أربعة عشر عضوا أفريقيا وسبعة أوروبيين وسبعة آسيويين خلقوا نوعا جديدا من العضوية · وكان من المقرر لمثل هذا العضو أن يجلس على مقعد الأعضاء المستقلين لكى يصوت أوتوماتيكيا فى جانب الحكومة فى المقترحات الخاصة بطرح الثقة ، أما فيما يختص بالموضوعات الأخرى فله حرية استخدام رأيه · وكان من المفروض أن يوجد أحد عشر عضوا من هذا النوع ، ستة افريقيون ، وكان فى امكانهم هم وسبعة عشر عضوا رسميا آخرين ضمان عدم هزيمة الحكومة فى أى موضوع رئيسى على أيدى الأعضاء غير الرسميين اذا ما اتخذوا صوتا موحدا. ولكن الفكرة الرئيسية من ادخال هؤلاء الأعضاء هو الشروع فى التهرب من سياسة عنصرية بحتة فى الوقت الذى يقللون فيه من العنصر الرسمى الموجود فى الهيئة التشريعية ·

وفى العام التالى أيضا وافقوا على المزيد من التعديلات وأصبح من المقرر حينئذ أن يزداد عدد أعضاء المجلس التشريعي الى ستين عضوا ومتحدثا واحدا ومن بين هؤلاء الأعضاء يتم انتخاب ثلاثين عضوا بطريق غير مباشر — ثمانية عشر افريقيا ، وستة أوروبيين وستة آسيويين · وتقرر أيضا أن يوجد ثلاثة عشر من الأعضاء المستقلين (الذين يصوتون الى جانب الحكومة) من بينهم سبعة افريقيين تقوم الحكومة بتعيينهم علاوة على أربعة عشر وزيرا وموظفا رسميا وثلاثة أعضاء بحكم وظائفهم . وعلى هذا يمكن موازنة الثلاثين عضوا الممثلين بعدد مماثل من مؤيدى الحكومة · وتقرر أن يشتمل المجلس التنفيذى الذى يتكون من ثلاثة عشر عضوا على ثمانية أعضاء رسميين وخمسة غير رسميين ، على أن يكون من بين الخمسة غير الرسميين ثلاثة أفريقيين ، وأن يصبح عشرة أعضاء من المجلس التنفيذى وزراء · وأعلن فى نفس الوقت أنه لن يحدث المزيد من التغييرات الدستورية لمدة ست سنوات ·

ولهذا فانه بالرغم من أن أوغندا لم تتخذ نظاما انتخابيا حديثا يقوم على أساس الدوائر الانتخابية والانتخابات المباشرة حتى أواسط الخمسينات . الا انها تقدمت فى فترة قصيرة من الوقت بدرجة عظيمة فى الطريق نحو السيطرة السياسية الافريقية • وفى نفس الوقت كان يجرى تدريب عدد متزايد من الافريقيين وتعيينهم فى الادارة وعلى هذا لم يكن باقيا سوى اتخاذ خطوة التمثيل المباشر حتى تشرع أوغندا فى السير نحو الدائرة الأخيرة من التغيرات الدستورية التى تقود نحو الحكم الذاتى والاستقلال • ولم تكن أوغندا قد تقدمت بنفس القدر الذى تقدمت به ساحل الذهب أو نيجيريا كما أنهـــا من المؤكد لم تعرف على الاطلاق نظاما تمثيليا مثل ذلك الذى يعرفه الافريقيون الفرنسيون ، الا أنه بالرغم من هذا حصل الأفريقيون فى أوغندا ــ بحلول أواسط الخمسينات ــ على نفوذ يفوق بكثير ما حصل عليه الافريقيون فى أى مكان آخر فى شرق أو وسط افريقيا البريطانية • فلو انهم رغبوا فى انتهاز هذه الفرص الميسرة لهم لأصبح من الواضح حينذاك أن الطريق الى الحكم الذاتى يمتد واضحا أمامهم •

وعلى النقيض من ذلك كان يبدو أنهم لا يريدون انتهاز فرصهم . فبينما كانت بقية افريقيا البريطانية تصاعد من هجومها ضد الحـــكم الاستعمارى ، والافريقيون الفرنسيون على وشك الحصول على درجة كبيرة من الحكم الذاتى بفضل القانون العام (الاطارى) ، كان معظم افريقيو أوغندا مجمدين حول مشاكل ضيقة الأفق ، فكان لوكيكو بوجندا يرفض على الدوام تعيين أعضاءه فى مجلس المحمية التشريعى خشية أن يصبح هذا الجهاز غاية فى القوة وغاية فى تمثيل الافريقيين • ويرى أن عددا كبيرا من كبار السياسيين أكثر اهتماما بمقاطعة التجار الآسيويين عن الاستعداد للحكم الذاتى • وبدلا من القيام بنشاط سياسى منظم من أجل تشذيب المشاعر الوطنية كان جميع الســـياسيين فى الواقع يركزون اهتمامهم لمدة عامين على ارسال مبعوثين الى كاباكابوجندا المنفى ، والذى كان يعيش حينـــذاك فى لندن على منحة معفـــاة من الضرائب قيمتها ٨٫٠٠٠ جنيه استرلينى •

وكانت أوغندا تتمتع بقدر معقول من الرخاء الا أنها كانت ما زالت ترزح تحت وطأة الاقطاع • ولقد دعمت سياسة الحكم البريطانى غير المباشر من قبضة الملوك والزعماء الذين كانوا يتمتعون بقبضة قوية فعلا ، أما أثرياء الافريقيين الذين يقـــومون بزراعة القطن أو البن كانوا راضين بقيـــام البريطانيين بتولى أوجه النشاط التجارى وحمايته ، بينما كانت طبقـــة

المتعلمين منهمكة فى التعليم ، والادارة والمناصب القضائية تخضع للنظم الاقطاعية ، والفلاحين استمروا فى مقاساتهم من سادتهم التقليديين . بل ان عدم وجود المستوطنين البيض ، فى الوقت الذى كان يتم فيه تحسين العلاقات العنصرية ، قد نزع الحافة القاطعة من الموقف السياسى .

وبعد الارتباكات التى وقعت فى الفترة ما بين ١٩٤٥ ، ١٩٥٠ لم تستعد الحركة القومية على الاطلاق تماسكها ولا قوتها المنظمة . وظلت نقطة ضعفها الرئيسية كامنة فى ضعف هدفها . ولكى تحقق أية أهداف قومية متفق عليها كان يتطلب منها معارضة مباشرة ضد التقليديين . ولم يكن هناك حزب قومى مستعد على الاطلاق لمواجهة العداء الذى قد تثيره هذه المعارضة من جانب الجماهير الغفيرة المستعبدة أو أخطار الهجمات الشخصية من جانب السلطات التقليدية . وفى عام ١٩٥٢ عاد اجناتيو موسازى الى حلبة السياسة بانشائه حزب مؤتمر أوغندا القومى وهو حزب غير عنصرى يهدف الى تحقيق الحكم الذاتى . وبالرغم من حصوله على بعض التأييد فى قليل من المناطق المتمدينة فان معارضة جميع السلطات التقليدية فى بوجندا قد قيدت شعبيته بنجاح .

وعلى هذا ، فانه فى خمسينات القرن العشرين ، لم تكن دعوة القومية ولا المطالبة بالتقدم السياسى هما اللذان يسيطران على المسرح فى أوغندا ، ولكن ما حرك حفيظة معظم الناس هو الصراع بين الحكام التقليديين والسلطة المستعمرة . أما فيما يتعلق بالقومية الافريقية فانه مما يدعو للسخرية أن الادارة الاستعمارية هى التى كانت تحاول انشاء حكومة مركزية حديثة وخلق شعور بالوحدة القومية فى حين أن الزعماء الافريقيين التقليديين كانوا يناورون باستمرار فى اتجاهات ذات قوى طرد مركزية . وفى هذه الحالة بالذات كان الأفريقيون هم الذين يتبعون سياسة « فرق تسد » وكانوا يخشون أن يفقدوا سلطاتهم فى دولة ذات حكومة مركزية تتبع الوسائل الديموقراطية فى الانتخابات . ولهذا استخدموا جميع التكتيكات الميسرة لتجميد التقدم الذى تقدمت به الحكومة الاستعمارية .

وأفضل صورة لهذه السمة الرئيسية العامة فى أوغندا وآثارها على الحركة القومية نجدها فى قضية كاباكا بوجندا المشهورة ، وهى قضية سيطرت على الحياة السياسية لسنوات عديدة . فالكاباكا الشاب فريدريك موتيسا الثانى الذى تلقى تعليمه فى مدرسة عامة بريطانية وجامعة كامبردج وكابتن الشرف فى « حرس القاء القنابل » كان سليل عائلة عريقة من الحكام وقد ورث كبرياءهم الارستوقراطى . وكان الحاكم

السير اندروكوهين الذى عينه الوزير الاستعمارى العمالى ، كان يتمتع بشخصية متغيرة ومضطربة ، وسرعان ما وقع تصادم بين الاثنين – لأن كوهين كان قد فقد صبره تجاه الاجراءات الاقطاعية التى كانت تعوق التقدم نحو قيام حكومة تمثيلية. وكان الكاباكا يعتبر نفسه ملكا لشعبه ، أما الحاكم فليس الا موظفا حكوميا من طرف الحكومة البريطانية • ولم يكن فى الامكان أن يكون الصدام بين الشخصيتين أكثر حدة مما كان وقد زاد من حدته التناقض الجسمانى بين افريقى نحيف خفيف محافظ فى مواجهة انجليزى عريض ، طويل ، منبسط •

وبدا كوهين فى أول الأمر وكأنه يحقق نجاحا عندما حث موتيسا على أن يبر بوعوده السابقة بتقديم عدد كبير من الرجال المنتخبين الى برلمانه المسمى لوكيكو بوجندا • الا أنه فى تلك اللحظة وقعت حادثة تافهة حركت سلسلة من التفاعلات دفعت بسياسة بوجندا الى البؤس فى العقد التالى من القرن • فعندما كان أوليفر ليتلتون ، الوزير الاستعمارى البريطانى يتحدث على احدى موائد الغذاء فى لندن أشار اشارة عابرة الى امكانية تشكيل اتحاد فيدرالى لشرق أفريقيا • وكان ذلك فى أواسط عام ١٩٥٣ وهى نفس اللحظة التى فرض فيها اتحاد وسط أفريقيا على الأفريقيين المترددين فى قبوله فى كل من روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند – وعلى الفور سرت رعشة فى جسم المجتمع الأفريقى فى الشرق خشية أن يقاسى من نفس المصير . وكان الخوف عنيفا فى أوغندا بوجه خاص • فبعد أن أفلت أفريقيو أوغندا من الصراع العنصرى الذى القى بكينيا حينذاك بين قبضة صراع الماوماو ، أدركوا أن الاتحاد الفيدرالى سيضعهم تحت سيطرة المستوطنين البيض فى كينيا • فحدث نفور فورى ضد هذا المشروع أنهى التعاون بين الكاباكا والحاكم • وتقدم الكاباكا للحكومة البريطانية بثلاث مطالب فورية وهى : تحويل بوجندا من وزارة المستعمرات الى وزارة الخارجية ، والتعهد بعدم ادخال « المشاركة » العنصرية فى أوغندا ، والموافقة على استقلال بوجندا استقلالا منفصلا عن بقية المحمية .

وكشفت هذه المطالب علاوة على الهجمات التى شنوها على السياسة البريطانية فى اللوكيكو عن ارتباك شديد فى التفكير • وكان الشعور بالخوف من السيطرة البيضاء على اتحاد شبيه بذلك الموجود فى وسط أفريقيا كان طبيعيا ، ولكن بريطانيا سرعان ما أصدرت بيانا ، تقول فيه بأن الاتحاد لن يشكل ضد ارادة الشعب ، فأرضى هذا الكاباكا ووزراءه • ولو كان ذلك هو الخوف الوحيد لكانت انتهت الأمور عند هذا الحد •

ولم يقدر لها ما وقع . فمن ناحية كان هناك شعور بالكراهية تجاه وجود استعمارى كان يهدد الاصلاحات الاجتماعية التقليدية بالخطر ، ومن ناحية أخرى كان هناك شعور بالخوف لئلا تؤدى التطورات الحادثة داخل المحمية الى وضع نهاية للحكم الاستعمارى ، ولكنها فى نفس الوقت قد تخضع السلطات التقليدية لحكومة من العامة. فلقد أصبح التقليديون فى أوغندا وعدد كبير من شركائهم طوال خمسينات القرن العشرين فى حالة عصبية من وقع المصير الذى لاقاه الزعماء فى ساحل الذهب فى النفوس ومن الحرب والتقدم الليبرالى فى كينيا ومن الاتحــــاد الفيديرالى فى روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسلاند ، ومن التقدم الدستورى فى تنجانيقا .

ولهذا رفض الكاباكا رفضا قاطعا التعاون مع الحاكم كوهين ، وبهذا أخل بالاتفاق المنعقد فى عام ١٩٠٠ والذى طبقا له يلزم الكاباكا بالتعاون مع الحكومات البريطانية . فطرد كوهين موتيسا من دولته ونفـــاه الى انجلترا . ووقعت الصدمة وقع الكارثة على أوغندا ، وعلى بوجندا بوجــــه خـــاص .

وباستثناء الصدمة الشخصية التى شعر بها شعب أوغندا تجاه ابعاد موتيسا عن وطنه بالقوة (فان أخته لقيت مصرعها على الفور عندما سمعت بهذه الأخبار) وبهذا كان أثر ذلك نكبة على الموقف السياسى . فركزت كل جماعة سياسية جهودها على ضمان عودته ، وتوقف النشاط السياسى الطبيعى لمدة عامين من الناحية العملية ، وحتى حزب المؤتمر ، سار فى نفس الاتجاه العام لأنه فى أثناء تلك الفترة كان كل فرد تحدوه مطامع سياسية مجبرا على أن يسير فى موكب الكاباكا . ونتيجة لهذا لم تحظ المشاكل السياسية الحقيقية للدولة من الناحية العملية بأى تفكير ، وتشوهت الدعوة القومية الى شكل سلبى معارض للامبرياليـــة ، وعظمت كرامة الكاباكا وبلاطه الاقطاعى بشكل منقطع النظير ، وترتب على هذا أن ركز القوميون اهتمامهم فقط على الاهانة التى قاسى منها الموتيسا على أيدى السلطات الاستعمارية ، فى حين أن العناصر التقليدية التى كانت تشكل المقاومة الرئيسية لعملية التجديد والوحدة القومية والديموقراطية قد حصلت على عقد جديد بالحياة من معارضيها الطبيعيين .

وسرعان ما وضحت آثار هذا التحـول الذى حل بأوجه النشـــاط السياسى الطبيعى ولم تستطع الحكومة البريطانية الحصول على أى تأييد له وزنه لمجهوداتها التى تبذلها لضمان انتخاب كاباكا جديد ؛ وابتدأت فى تمهيد الطريق لعودة موتيسا . فقامت بتعيين الســــير كيث هانكوك

المشرع الدستورى ليساعد على وضع خطوط اتفاقية جديدة مع شعب الباجندا • وبعد الكثير من التأجيل جعل هذا الاتفاق من الممكن لموتيسا أن يعود الى قصره فى كامبالا فى أكتوبر عام ١٩٥٥ . وكان من المعتقد حينذاك أنه قد تحول الى ملك دستورى لا يتمتع بسلطة سياسية الا أنه فى الحقيقة سرعان ما شوهد وهو يتمتع بنفوذ يفوق على الاطلاق كل ما كان يتمتع به . واستهلت عودته طورا أكثر نضوجا فى دعوة بوجندا الانفصالية مع ممارسة التقليديين الذين يعملون تحت قيادته سلطات لا يمكن تحديها •

وقاست الأحزاب أيضا من الأفكار والأهداف السياسية المضطربة. وكان كل من موسازى وسكرتيره العام الشاب أبومايانجا خارج البلاد لعدة سنوات اضمحل أثناءها حزب المؤتمر وابتدأ فى الانقسام الى شيع وطوائف • أما الحزب التقدمى الذى نظمه ازيدى مواليرا فلم يرق مطلقا لأكثر من مجموعة من المثقفين ، ولكن التصاقه المحموم بقضية الكاباكا قاده الى طريق سياسى مسدود • ودفع الخوف من الشيوعية الكاثوليك الرومانيين الى تشكيل حزب جديد أطلقوا عليه الحزب الديموقراطى . وحاولوا اجتذاب موالين غير كاثوليكيين أيضا وقدموا أنفسهم تحت اسم المتحدثين بلسان مهضومى الحقوق • ولكن حتى بعد أن حل ماتايو موجوانيا الذى كان كبير قضاة بوجندا السابق كزعيم للحزب محل المحامى بينيدكتو كيوانوكا الذى يفوقه فى أفكاره العصرية لم يستمل الحزب اليه الباجندا أكثر من أى حزب آخر • لقد كان شعب الباجندا حينذاك قد زوج نفسه لروحه القبلية وطابق بين أمته بعد كارثة عزل الكاباكا وبين سلطة الكاباكا والمحيطين به •

ولهذا فانه بدلا من أن يحدث فى أوغندا تطور دستورى تقدمى نحو الاستقلال القومى ، فانها وجدت نفسها وسط مشكلة من صنع شعبها • ولم يكن فى امكان المحمية التقدم نحو « مرحلة الأمة » دون ارتباط بوجندا بباقى مديرياتها – بوجندا التى تعتبر بحق أعظم مديرياتها تقدما ومركزا لاقتصادياتها • ولكن الباجندا قد وضعوا أقدمهم على بداية طريق انفصالى بالرغم من تأكيدات عام ١٩٥٥ .وكانوا مستعدين لاقامة التقدم الدستورى لكى يمنعوا سيطرة رجال السياسة العصريين والممثلين للشعب •

وفى عام ١٩٥٧ كان الاعلان عن تعيين « متحدث » فى المجلس التشريعى هو المبرر لتجدد معارضة البوجندا عن طريق اللوكيكو • وارتفعت مرة أخرى صيحة الاستقلال الانفصالى وعندما أجريت الانتخابات فى العام

التالى من أجل اختيار أعضاء المجلس التشريعي ، رفضت بوجندا للمرة الثانية شغل المقاعد المخصصة لها • وأصبح الآن تأثير الدعوة التقليدية في بوجندا ملموسا فى المقاطعات الأخرى حيث كانت السلطات التقليدية تحسد الكاباكا على مدى ما يتمتع به من سلطات • ولهذا فانه بالرغم من السماح بالانتخابات المباشرة للأعضاء الأفريقيين للمرة الأولى ، لم يكن في امكانهم أن يشغلوا سوى عشر مقاعد من بين الثماني عشرة بهذه الطريقة. ولكن مع هذا فانه حيثما أجريت الانتخابات يظهر الاهتمام الجماهيري للشعب بتسجيل يصل الى ثمانين فى المائة وتقييد بأعداد غفيرة فى جداول الانتخابات •

وحينذاك ابتدأ موقف بوجندا فى اثارة الحقد فى تلك الأجزاء من الدولة حيث قبضة التقليديين لم تكن لها نفس القوة . وكسب حزب المؤتمر أربع مقاعد من بين عشر مقاعد ، ولكن عقب الانتخابات شكل الأعضاء المعارضون للبوجندا حزبا جديدا أطلقوا عليه « اتحاد شعب أوغندا » ، الذى جذب اليه تأييد بعض « المؤتمر » وأصبح حزبا للأغلبية • وعانى حزب المؤتمر المزيد من الضعف عندما انفصل عنه معظم أعضائه غير البوجنديين تحت تأثير الشاب التقدمى ميلتون أوبوتى الذى تلقى دروسه السياسية فى كينيا •

وبالرغم من استمرار اعتراض بوجندا ، تمكنت الادارة البريطانية بالتعاون مع بعض الأحزاب غير البوجندية والأعضاء المنتخبين من التقدم نحو اجراء تعديلات دستورية • وبعد الانتخابات تشكلت لجنة برئاسة السكرتير الادارى ج • ف • وايلد ، لتوصى بالنظام الانتخابى الذى يجب اعداده من أجل الانتخابات التالية فى عام ١٩٦١ . ورفض اللوكيكو ترشيح أعضاء حتى لهذه اللجنة الدستورية • وفى الواقع فانه بحلول عام ١٩٥٩ وصلت المقاومة فى بوجندا ضد تشكيل حكومة ممثلة للشعب درجة جعلت كل من موساذى وموليرا يشتركان مع التقليديين فى تقديم الاحتجاجات ضد لجنة زايلد • وهاجموا قسم اللجنة الخاص بوضع شروط العلاقات والذى كان يطالب باصدار توصيات بالتمثيل النيابى لغير الافريقيين ونظموا مقاطعة للمحلات التجارية الأوروبية والآسيوية • وفى الحقيقة كان ذلك تكتيكا لاستغلال عداء الأفريقيين ضد النشاط الاقتصادى الذى يقوم به الآسيويون من أجل الحصول على مكاسب سياسية • وأدت هذه الحملة الى انتشار الرعب فى بوجندا ونتج عنها وقف هذه الحركة وابعاد كل من موساذى ومولیرا الى مقاطعة نائية •

وحينذاك ابتدأت معارضة بوجندا فى تقوية تصميم رجال السياسة من غير البوجنديين على قيادة الدولة نحو الاستقلال مع التغاضى عن مدى النقد الذى قد يثار فى داخل بوجندا ذاتها . وفى فبراير عام ١٩٦٠ اتحدت الأحزاب غير البوجندية تحت زعامة ملتون أوبوتى متخذة اسم « مؤتمر شعب أوغندا » مع جعل الاستقلال هدفا لها . وكانت لجنة وايلد قد وضعت توصياتها للانتخابات القادمة وكان تقرير الغالبية يقترح توسيع المجلس التشريعى ، واجراء انتخابات اجبارية مباشرة ، واجراء انتخابات عامة فى جدول قيد عام للناخبين ، وتشكيل مجلس للوزراء مسئول عن التشريع . وأصبح شهر يوليو من عام ١٩٦١ هو هدف الاستقلال . وبالرغم من أن ايان ماكلويد الذى كان وزيرا للمستعمرات لم يقبل جميع مقترحات تقرير الغالبية ، فقد أعلن بوجوب تسهيل التقدم نحو الحكم الذاتى الداخلى عند الاستقلال بعد اجراء الانتخابات . كما أنه رشح لجنة للعلاقات لتقدم تقريراتها عن العلاقات فى المستقبل بين حكومات المديريات والحكومة المركزية .

وابتدأ التقليديون يدركون حينذاك أنهم يخسرون المعركة التى يخوضونها من أجل منع حكم الدولة كوحدة واحدة بواسطة حكومة نيابية . وقاد الكاباكا وفدا من الباجندا الى لندن ليطالب بتأجيل الانتخابات حتى يتم تحديد شكل الدولة فى المستقبل وتقدم حكام أنكولى وبونيورو وتورو بنفس المطلب . ولما رفض ماكلويد هذا المطلب أمرت حكومة الكاباكا الباجندا بالامتناع عن التسجيل من أجل الانتخابات فى حين أن اللوكيكو تقدم بالتماس الى الملكة من أجل الانفصال وأصدر قرارا يعلن استقلال بوجندا ابتداء من عام ١٩٦١ .

ولم يعر أى فرد لهذا القرار الكثير من الاهتمام لأن الاستعدادات للانتخابات كانت تجرى حينذاك على قدم وساق . وكان من المتوقع أن يكسب حزب مؤتمر أوغندا الانتخابات لأنه كان الحزب الوحيد الذى يتمتع بتأييد له قيمته خارج بوجندا فى حين منافسه الرئيسى « الحزب الديموقراطى » كان يعوقه ارتباطه الوثيق بالكنيسة الكاثوليكية الرومانية . وبرهنت هذه التوقعات على زيفها . فلقد حصل الحزب الديموقراطى على عشرين مقعدا من بين الواحد وعشرين مقعدا فى بوجندا فى اقتراع ضئيل جدا لأن معظم هؤلاء الذين يتمتعون بالكفاية المطلوبة الادلاء بصوتهم لم يتقدموا لتسجيل أسمائهم بناء على تعليمات اللوكيكو . وقد تمكن الحزب الديموقراطى بفضل هذا علاوة على المقاعد التى حصل عليها فى الأنحاء الأخرى من الدولة من ضمان نجاح ثلاثة وأربعين عضوا

بالنسبة الى الخمسة والثلاثين عضوا فى حزب مؤتمر شعب أوغندا الذى تمكن بالرغم من هذا أن يجتذب غالبية الأصوات • وعلى هذا قام الحاكم بتشكيل حكومة بعد التشاور مع زعيم الحزب الديموقراطى « بينيدكتو كيوانوكا » الذى أصبح زعيما للمجلس الاستشارى مع لعب أوبوتى دور زعيم المعارضة .

وأصبح الآن أمامنا أن نرى ما اذا كان فى الامكان تحقيق المراحل الدستورية النهائية للاستقلال دون مجابهة بين الزعماء التقليديين وعلى وجه الخصوص الكاباكا وأتباعه الذين يفكرون بعقلية العصور الوسطى • وفى يونيو عام ١٩٦١ أوصت لجنة العلاقات بقيام حكومة مركزية قوية على أن تكون بوجندا على علاقة فيديرالية معها أما كل من بونيورو ، وتورو ، وأنكولى فتكون على علاقة شبه فيديرالية بالمركز • ويجب انتخاب الجمعية الوطنية على أساس قيد انتخاب عام واجراء انتخابات عامة ، ويتم انتخاب اللوكيكو مباشرة وان كان له حرية الاختيار ليقرر بين الانتخاب المباشر أو غير المباشر لأعضاء البوجندا فى الجمعية الوطنية • وتم ترشيح كيوانوكا رئيسا للوزراء ـ فكان بمثابة مرحلة جديدة أخرى •

وعلى هذا كان الطريق ممهدا أمام انعقاد المؤتمر الدستورى التالى الذى انعقد فى لندن فى سبتمبر سنة ١٩٦١ • وكان الغرض من هذا المؤتمر هو وضع الأسس التى يمكن اقامة صرح دولة مستقلة على دعاماتها •

ولدهشة الجميع نجح المؤتمر الدستورى، ووافق على الخطوط العامة للمقترحات التى أوصت بها لجنة العلاقات التى حددت الأول من مارس عام ١٩٦٢ تاريخا للحكم الذاتى الداخلى والتاسع من اكتوبر عام ١٩٦٢ تاريخا للاستقلال مع اجراء انتخابات جديدة من أجل الجمعية الوطنية فى ابريل عام ١٩٦٢ •

وكان مفتاح هذا النجاح هو التكتيك السياسى الجديد التى انتهجه ميلتون أوبوتى ومؤتمره « فعندما أدرك أنه بدون تأييد بوجندا لن يكون من المحتمل أن يوقع الهزيمة بكيوانوكا وبأن استمرار معارضة الباجندا قد يؤخر الاستقلال قرر أن يجرى صفقة مع مؤيدى الكاباكا • وكانت هذه الصفقة عبارة عن انقلاب كامل فى السياسة السابقة ، ذلك لأن حزب مؤتمر الشعب كان قد نما وترعرع على أكتاف القوى التقدمية التى اغضبها معارضة بوجندا • ولكن مع هذا كان على التكتيك الجديد أن يدفع ربحا للآخرين فى مقابل ذلك • وفى نوفمبر سنة ١٩٦١ تكونت منظمة جديدة فى بوجندا تسمى كاباكاييكا (الكاباكا فقط) • وتم تنظيم تحالف انتخابى

بين الكاباكاييكا وحزب مؤتمر شعب أوغندا فى انتخابات اللوكيكو فى فبراير عام ١٩٦٢ جذب اليه جميع الأصوات المعارضة للكاثوليـــكية ، وساعده على ذلك الشكوك التى تراود هؤلاء حول تدخل القساوسة فى السياسة وحصل على خمسة وستين مقعدا مقابل ثلاث مقـــاعد للحزب الديموقراطى . وقرر اللوكيكو الجديد حينئذ اختيار بوجندا فى الجمعية الوطنية ذاتها ونتيجة لهذا سمح للكاباكا باختيارهم . وبهذا اختفت فرصة كيوانوكا فى كسب مقاعد البوجندا كما كان الحال فى عام ١٩٦١ . وحصل حزب مؤتمر شعب أوغندا بما له من قوة خارج بوجندا على سبعة وثلاثين مقعدا فى انتخابات الجمعية التى أجريت فى ابريل مقابل اثنين وعشرين مقعدا للحزب الديموقراطى وتمكن أوبوتو بمساعدة الكاباكاييكا من تشكيل الحكومة . وحصلت أوغندا على الحكم الذاتى فى الأول من مارس مع شغل كيوانوكا لمنصب أول رئيس لوزراء . وهو منصب شغله لمدة تقل عن شهرين قبل أن يحل محله أوبوتى .

وعلى هذا كان فى الامكان التقدم نحو المؤتمر النهائى لما قبل الاستقلال فى يوليو عام ١٩٦٢ مع ازالة العوائق التى كانت تضعها بوجندا ازالة فعلية . واظهر حكام الممالك الأخرى بعض الغيرة تجاه الامتيازات الخاصة التى منحت لبوجندا واستشاطت بونيورو غيظا بوجه خاص لأن مطالبتها بمناطق معينة كانت قد ضمتها بوجندا اليها فى الماضى قد أحالوها فقط الى استفتاء يجرى فى المستقبل . الا أنه لم تكن توجد بين تلك المديريات من تملك القـــــدرة على رفع الحواجز الخطيرة التى كانت قد أقامتها باجندا سابقا . وحل الاستقلال سلميا فى التاسع من أكتوبر عام ١٩٦٢ وأصبح ميلتون أوبوتى رئيسا للوزراء . أما مسألة وجود رئيس للدولة فى المستقبل بعد أن أصبحت أوغندا جمهورية فقد أرجئت حينذاك لأنها قد تثير ثانية مخاوف الباجندا فيما يتعلق بوضع الكاباكا .

وامسك أوبوتى بزمام حياته السياسية بعقد هـــذه الاتفاقيـــة مع الباجندا ، وكان يقوم حزبه على أسس تقدمية فهو يعمل على اقامة دولة رخاء وقيادة أوغندا نحو التحالف مع بقية افريقيا الحديثة الاستقلال عن طريق الحركات الأفريقية الشاملة ، وكان قد اكتسب الكثير من قوته عن طريق معارضته لجوهر الدعوة التقليدية فى باجندا التى تحالف معهـــا الآن . واتضح من انتخابات عام ١٩٦٢ أن بعض مؤيديه قد أداروا ظهرهم له لتحالفه مع الكاباكاييكا . بالرغم من أنه كان قادرا على أن يعوض هذه الخسارة جزئيا بأن ييسر للتقدميين فى بوجندا مأوى سياسيا جديدا . ولكن أوبوتى كان يقامر بدهاء . ولم تكن علاقة الحكومة المركزية

بكل من بوجندا أو الممالك الأخرى علاقة فيديرالية حقيقية . ونتيجة لهذا سمح لهم بالاحتفاظ بأساليبهم التقليدية وطقوسهم الدينية فى مقـــابل تحالفهم فى دولة اتحادية أصيلة ·وحقيقة وضع المدن الرئيسية بما فى ذلك كامبالا ذاتها تحت سيطرة الحكومة المركزية قد أمنت الحكومة المركزية ضد أعمال الابتزاز الاقتصادى الذى كانت تقوم به باجندا فى الماضى ومما لا شك فيه أن أوبوتى كان يأمل فى أن تحالفه مع الباجندا قد يمكنه تدريجيا من تفتيت الروح التقليدية التى تمكنت منهم وجذب تأييدهم من أجل بناء دولة مركزية حديثة · ولما كان الباجندا التقليديون مطمئنون الى أن أساليبهم محمية ، فانه مما لا شك فيه أنهم توقعوا أن تمكنهم حاجة أوبوتى لتأييدهم من استعادة نفوذهم · ولم تكن مسألة الدعوة الى العصرية فى مواجهة الدعوة الى التقليدية قد وصلوا الى حل فيها بمجرد عمل الاتفاق الدستورى أو بالاستقلال ؛ ولــــكن يمكن الآن مناقشتها داخل دولة ذات سيادة بعيدة عن أخطار تدخل قوى خارجية .

قضت زنزيبار معظم الخمســينات وأوائل الســتينات فى تطوير منظماتها التمثيلية وفى تكوين نوع من العـــلاقة مع القارة الافريقية تدريجيا · وقد يظن أن هاتين الجزيرتين زنزيبار وبمبا اللتين تشكلان وحدة ادارية واحدة ويبلغ عدد سكانها حوالى ثلاثمائة ألف نسمة كانت لهما أهمية ضئيلة فى هذا الوقت من ثورة القارة · ولكن فى الواقع كانت المنطقة الأفريقية بأكملها حساسة جدا أثناء تلك الفترة لدرجة أن الأحداث التى كانت تجرى فى أى مكان آخر ولو يرتبط بقدر ضئيل بالقارة سرعان ما تتخذ لنفسها أهمية تفوق أى حد بالنسبة لجماهير الشعب الذى يهمه الأمر نفسه . وكان هذا ينطبق بوجه خاص على المسائل الخاصة بالعلاقة بين المجتمعات العنصرية ، مع العلم بأن كل شىء تقريبا فى زنزيبار يمت بصلة للعلاقات العنصرية · فالعرب والأنواع العـــديدة من الأفريقيين والآسيويين والهندوكيين والمسلمين يعيشون جنبـــا الى جنب فى مكان محدود · وكان تاريخ تلك الفترة يهتم كلية بالعلاقات بين هذه المجتمعات وأثر النشاط السياسى عليها ·

وفى أوائل الخمسينات نادرا ما كان يوجد نشاط سياسى بالرغم من أن العرب عادة ما كانت لهم بعض المصالح السياســية بفضل اتصالاتهم الطويلة مع الشرق الأوسط ، ولــكن زنزيبار بوجه عام كانت تغط فى سباتها ولا تهتم الا بتجاربها ، والدوهات (السفن) التى تقوم بزيارتها ، وقرنفلها وكرامة سلطانها · وحيثما ابتدأت الأفكار السياسية فى النمو

فانها كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجموعات العنصرية . فتنبأ كل من الهنود والعرب المسلمين والشيرازيين والجمعيات الأفريقية ببعض الآثار العنصرية التى قد تصيب السياسة فيما بعد .

وكان العرب هم الذين قاموا بأول حركات سياسية علنية . وبالرغم من ضآلة عددهم بالنسبة للافريقيين ببون شاسع الا أنهم كانوا يتمتعون بتقليد أكثر عراقة فى المناقشة السياسية كما أنهم كانوا أثرياء لأنهم يمتلكون معظم الأرض ، وكانوا فى العادة أفضل تعليما . ومنذ عام ١٩٦٤ فصاعدا اتخذوا موقفا يطالبون فيه باجراء انتخابات عامة على أساس شروط انتخابية عامة ، كما طالبوا بنظام وزارى ، وبأغلبية منتخبة فى المجلس التشريعى ، وكان يبدو غريبا أن مثل هذه المطالب قد نبعت من العرب انفسهم الذين يعتبرون أقلية دائمة بين الشعب ، ومن المؤكد أن الأفريقيين سيفوقونهم عددا عند تطبيق مثل هذا النظام ، الا أن العرب كانوا سياسيين مفرطين ، وفخورين بتراثهم القديم ومتبرمين بالسيطرة البريطانية . وكانوا يعتقدون أن بامكانهم قيادة الدولة الى نظام فيه المزيد من التمثيل تحت سلطة السلطان الخيرة . وعندما رفض المقيم البريطانى مطالبهم وحددت نسبة الممثلين غير الرسميين فى المجلس بأربعة من الأفريقيين ، وأربعة من العرب وثلاثة من الآسيويين وأوروبى واحد ، انسحب العرب من المجلس التشريعى وجميع المنظمات التمثيلية الأخرى .

وتم وضع دستور جديد فى عام ١٩٥٦ ، رغم المعارضة العربية ، ينص على وجود ستة أعضاء منتخبين غير رسميين ، وستة يعينهم السلطان بعد اجراء استشارات مع المجتمعات العنصرية ، واثنى عشر عضوا رسميا ، وتولى المقيم البريطانى رئاسة المجلس وأصبح حق الانتخاب مقصورا على الذكور الذين يتمتعون بكفاءات اقتصادية وتعليمية معينة . وتقرر أيضا أن يلتحق ثلاثة من الأعضاء غير الرسميين بالمجلس التنفيذى .

وبحلول ذلك الوقت ابتدأ عدد من الأحزاب السياسية فى الظهور . فأرست الجمعية العربية دعامات حزب زنزيبار القومى فى حين أن الجمعيات الافريقية والشيرازية تبنت الحزب الأفرو — شيرازى . وفى الانتخابات أدلى المبدعون لحزب زنزيبار القومى بأصواتهم ضده بينما كان يبدو أن الادارة البريطانية كانت تناصر الحزب الأفرو — شيرازى الأكثر اعتدالا والأقل قومية . وكسب الحزب الأفرو — شيرازى جميع المقاعد الست المخصصة للمنتخبين ، وانضم الى هؤلاء الأعضاء فى المجلس التشريعى أربعة من العرب واثنان من الآسيويين قام السلطان بتعيينهم .

وفى أثناء السنوات القلائل التى تلت الانتخابات مباشرة استعرت نيران السياسة الحزبية ، ولو أن تلك المعركة قد دار رحاها حول الاتجاهات السياسية لكان لها تأثير سياسى تعليمى على الشعب ، ولكنها كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بالشخصيات والأجناس لدرجة أنها أصبحت على وشك الانفجار الخطير ، وكان هذا الأثر نتيجة الى حد كبير لضيق المساحة التى تجرى عليها المعركة والقرب المتناهى بين المتصارعين ٠

وكان حزب زنزيبار القومى قد ابتدأ كحزب جدلى ، ضرورى للحياة ، وقومى يتزعمه العنصر السياسى الكامن فى المجتمع العربى هناك ٠ ونمت روابط وثيقة بينه وبين القاهرة فى الوقت الذى أظهر فيه بعض الشيوعيين الصينيين بعض الاهتمام به ٠ أما الحزب الأفرو ـ شيرازى فقد حاول تنظيم مجموعتين أفريقيتين جاء معظمهم من الطبقة العاملة ٠ وكان تنظيمه أضعف دائما من منافسه وكان يعانى فى أول الأمر من الشكوك التى حامت حول تأييد البريطانيين له . وفيما بعد انتقلت نفس هذه الشكوك الى حزب زنزيبار القومى وفى عام ١٩٥٩ كون بعض الشيرازيين المنشقين عن حزب الأفرو ـ شيرازى وهؤلاء الذين يعيشون فى بمبا ويشعرون بأن احتياجات جزيرتهم لا تنال اهتماما كافيا ، كون هؤلاء جميعا حزب شعوب زنزيبار وبمبا .

وعلى هذا كانت جميع العناصر العنصرية والاجتماعية والاقتصادية تشكل أجزاء فى هذا الموقف المشتعل ٠ وازداد الموقف تعقيدا بتدخل الحزب القومى التنجانيقى المسمى « حزب اتحاد تنجانيقا القومى » أما نيريرى نفسه فلم يتدخل علانية على الاطلاق وان كانت بعض شخصياته البارزة قد قامت بدور ايجابى . ومما لا شك فيه ان حزب اتحاد تنجانيقا القومى يأمل فى نجاح الحزب الأفرو ـ شيرازى ٠ وربما كان الحزب يشعر بقوة دفع التضامن الأفريقى ضد العرب ٠ ولكن مهما كان نوع الجاذبية فلقد ارتكب حزب اتحاد تنجانيقا القومى خطأ تكتيكيا فى تأييده الحزب الأضعف ، ومما لا شك فيه أن بعض أعضائه قد صبوا وقودا كريه الرائحة على النار العنصرية التى تدخن بلا لهب ٠

وكانت النتيجة أن ابتدأت المشاعر السياسية تصل الى درجة الغليان ، وتتخذ مظهر العنف فى كل من شوارع مدينة زنزيبار القديمة الضيقة ؛ وفى المقاهى ، وفى الريف وتحولت كل مناسبة شبه جماهيرية الى مظاهرة سياسية . ولم تمض فترة طويلة حتى قوطعت محلات العرب التجارية من جهة ، وهجر المستأجرون الأفريقيون الأرض التى كانوا يستأجرونها من سادة الأرض من جهة أخرى ٠

ولم يدركوا الآثار الوضيعة الكاملة لهذا الخلط بين التوتر العنصرى والاجتماعى من جهة والسياسة من جهة أخرى حتى عام ١٩٦١ . ففى ذلك العام تم اجراء انتخابين تحت الدستور الجديد الذى اقترحه المستشار الدستورى السير هيلارى بلود . ففى الانتخابات الأولى التى أجريت فى يناير وأصبح الشبح الديموقراطى حقيقة واقعة ، حيث كان يتم انتخاب مرشح فى احدى الدوائر الانتخابية بأغلبية صوت واحد كان الميزان بين الأحزاب يعتمـــد على انضمام ذلك المرشح الوحيـــد . وقد حصل حزب الأفرو ـ شيرازى على عشرة مقاعد ، وحزب زنزيبار القومى على تســـعة وحزب شعوب زنزيبار وبمبا على ثلاثة مقاعد فى المجلس التشريعى الذى وسعوا نطاقه وأصبح عدد أعضائه اثنين وعشرين عضوا . ولما كان أعضاء الحزب الأخير قد وزعوا ولاءهم ، حيث قام اثنان منهم بتأييد القوميين بينما قام الثالث بتأييد الأفرو ـ شـــيرازيين فقـد تجمد الموقف . وتشـــكلت حكومة مؤقتـــة ووضعت الخطط لاجراء انتخـــابات جديدة فى يونيو ، مع اضافة دائرة انتخابية جديدة . ولم تؤد هـــذه الورطة التى وقعت فيها الأحزاب الا الى زيادة المشاعر التهابا مع الادعاء بتعاطف الشيوعيين وتحامل رجال الدين ضد حزب زنزيبار القومى ، واتهام الحزب الأفرو ـ شيرازى بالدعاية العنصرية . ومن جهة أخرى أصبح وجود المحطة الأمريكية لاقتفاء الصواريخ فى الجزيرة محل جدال مع اتجاه الشكوك الى نية استخدامها لأغراض عسكرية . ومما لا شك فيه أن حالة الهياج التى قامت حولها قد ساعدت الوطنيين ولكنها مع هذا خلقت عنصرا جديدا فى هذا الصراع .

ونتج عن الانتخاب الثانى نفس النتيجة التى أسفر عنها الانتخاب الأول تقريبا ، ولكن بما أن القوميين حصلوا على مقعد اضافى فان ذلك جعل حزب زنزيبار القومى متساويا مع الحزب الأفرو ـ شيرازى حيث حصل كل منهما على عشرة مقاعد ، كما أمسك « حزب شعوب زنزيبار وبمبا » بكفتى الميزان بما له من أعضاء ثلاثة ، ويقال ان المقيم البريطانى قد توقع بأن ائتلافا قد تم بين حزب زنزيبار القومى و « حزب شعب زنزيبـــار وبمبا » ، عن طريق أحد أزواج بنات السلطان ، ولهذا دعى اليه على محسن الزعيم القومى ليشكل الحكومة . وكشف محسن عن حكمته السياسية بأن دعا زعيم حزب شعب زنزيبار وبمبا ، محمد شامتى ليكون رئيسا للوزراء مع شـــغل مناصب الوزراء الأخرى بأعضاء قوميين ـ أما الأفرو ـ شيرازيين فانهم بعد تقديم احتجاجاتهم التى بلغت حد مقاطعة المجلس التشريعى ، أصبحوا يشكلون المعارضة ولكن بزعامة عثمان شريف . الذى

كان حينذاك أحد موظفى الحكومة السابقين ، بعد أن حل محل الزعيم السابق عبيد كرومى .

ولكن نتائج الانتخابات قد شحبت أهميتها بجانب العنف المريع الذى صحبها ، اذ أن جميع العواطف والمشاعر المتراكمة فى الأعوام الماضية انفجرت أثناء الحملة الانتخابية ولقى ثمانية وستون شخصا مصرعهم أثناء الاضطرابات التى استمرت لأيام عديدة . ولقد برهنت هذه التجربة المريعة فى زنزيبار — لو كنا محتاجين الى براهين — على أن الجنس والسياسة يمكن مزجهما فقط فى لغم متفجر .

الا أن العداوة بين الحزبين السياسيين الرئيسيين قد استمرت وان كانت قد ازدادت الآن هياجا بسبب الشك فى أن القوميين هم الذين قد ابتدأوا فى التحالف مع الادارة ، فى حين أن الحزب الأفرو — شيرازى قد أصبح أكثر أصالة فى معارضته أما العداء المستحكم بين ملاك الأرض والعمال أو العمال الزراعيين فقد ظل تحت السطح فقط بالرغم من أنه كان واضحا من أرقام التصويت أن «حزب زنزيبار القومى» كان يجذب اليه أعدادا هائلة من الافريقيين خاصة بين سكان مدينة زنزيبار . وأدت هذه العداوة المستمرة الى المزيد من تأزم الأمور فى سنة ١٩٦٢ حينما حاول مؤتمر دستورى آخر فى لندن اعداد دستور من شأنه أن يؤدى الى الحكم الذاتى والاستقلال . وبالرغم من أن الحكومة والأحزاب المعارضة قد وصلت الى اتفاق حول توسيع نطاق الحقوق الانتخابية وتنظيم الدوائر الانتخابية ، الا أنهم لم يستطيعوا الاتفاق على الشروط الخاصة بالحكم الذاتى الداخلى والاستقلال . وطالب الحزب الأفرو — شيرازى المعارض باجراء انتخابات جديدة قبل الاستقلال لأنه كان قد قدر بحكمة انه من الأفضل له انتهاز فرصة أفضل بالحصول على السلطة تحت الحكم الاستعمارى عما لو أنه حصل عليها بعد أن يكون حزب زنزيبار القومى اقد حاز على شرف حكم دولة مستقلة . ولا يقل عن ذلك حكمة أن حزب زنزيبار القومى — بعد ان كان قد حصل على السلطة — لم ير أى سبب للتنازل عنها قبل أن يحل موعد الانتخابات التالية فى عام ١٩٦٤ .

ولهذا فلقد تأجل كل من الحكم الذاتى والاستقلال لا لشىء الا لأن رجال السياسة الزنزيباريين لم يستطيعوا الوصول الى اتفاق . ولم يتم اتخاذ أى قرار حتى العام التالى حيث فرضت عليهم الأحداث الخارجية قرارا . فمجرد أن أصبح واضحا فى عام ١٩٦٣ أن كينيا ستحصل على استقلالها خلال أشهر قلائل ، أصبح من غير الممكن مقاومة الضغوط التى تدعو الى اتخاذ قرار فى زنزيبار . وكانت أول مشكلة تتطلب الاهتمام هى

مستقبل شريط كينيا الساحلي الذى كان ما يزال تحت سلطة السلطات بالرغم من أنه كان مؤجرا لبريطانيا • وقام وزير المستعمرات البريطانى ، « دنكان سانديز » ، بزيارة السلطان فى فبراير ، وتم تسليم الشريط الساحلى الى كينيا فى أكتوبر طبقا لاتفاق تم بينهما •

ولما أدركت حكومة زنزيبار حينذاك أن التقدم الذى أحرزته كينيا لم يترك لها الا وقتا قصيرا ، وافقت على ضرورة اجراء الانتخـــابات فى يوليو • وفى يونيو حصلت زنزيبار على حكمها الذاتى الداخلى وأصبح محمد شامتى أول رئيس للوزراء • وفى الانتخابات التى أجريت فى الشهر التالى حصل التآلف الحكومى على غالبية المقـــاعد بالرغم من أن الحزب الأفرو ــ شيرازى جذب اليه معظم الأصوات • وحصل حزب زنزيبار القومى على اثنى عشر مقعدا ، وحزب شعوب زنزيبار وبمبا على ستة مقاعد وحزب الأفرو ــ شيرازى على ثلاثة عشر مقعدا • وكان من الواضح أن التنظيم الذى يتمتع به حزب زنزيبار القومى قد مكنه من أن يضم الى تأييد العرب والهنود التقليدى له عددا كبيرا من الأصوات الافريقيــــة فى حين أن الشيرازيين المحافظين فى بمبا كانوا ما يزالون يساندون شامتى ــ الناظر السابق ــ الذى ظلت معركته مع حزب الأفرو ــ شيرازى على عنفوانها • ولقد أحسن الحزب الأفرو ــ شيرازى صنعا حينما صوت على مركز القوة ، الا أن غالبيته الكبيرة الكامنة فى مقاعده قد راحت هباء بسبب تركزها • وان كان ما زال يتمتع بثقة معظم رجال النقابات العمالية ، الا أن الانقسام بين ملاك الأراضى الاقطاعيين وعمال المزارع لم ينعكس بكامل صورته فى الأحزاب المنافسة • ولقد برهن على محسن الذى أصبح حينذاك وزيرا للخارجية على أنه من أذكى السياسيين بل ومن المحتمل أعظم تقدمى على وجه الاطلاق فى الجزيرة • واتخذ الحزب الأفرو ــ شيرازى الذى أصبح يتزعمه الآن كرومى ، موقف المعارضة بعد أن هدأ من روعه حينذاك وجود مواد قوية فى الدستور تحمى الحقوق المدنية والسياسية ، وعقب شعوره بالقوة لادراكه بأنه يمثل غالبية السكان •

ولهذا حصلت زنزيبار على استقلالها فى العاشر من ديسمبر سنة ١٩٦٣ وأصبح السلطان رئيسا دستوريا للدولة وبدا فى الأفق جو يدل على وجود تسامح عنصرى وسياسى يفوق بكثير ما كان فى سنوات عديدة مضت • وواجهت الحكومة مهاما اقتصادية ثقيلة ، مع كساد صادرات القرنفل نتيجة للقيود الهندية والاندونيسية التى فرضـــت عليه ، كما واجهت مصاعب عديدة قبل أن تنجح فى تنويع مزروعاتها • وبدا من المحتمل أن مستقبل الجزر سيتأثر بقوة بعلاقاتها مع بقية شرق افريقيـــا وبنتائج

مشروع الاتحاد الفيدرالى • وكان يراود الزنزيباريين فكرتان حول هذا الموضوع • فهم فى حاجة الى استمرار الخدمات المشتركة مع شرق أفريقيا ، والى الفرص التى تتيحها أسواقها الأكثر اتساعا ، الا أن الخوف كان ينتاب البعض من أن تسيطر عليهم احزاب اليابسة القوية . ولكن مع هذا ، كان يبدو من المؤكد سياسيا واقتصاديا أن زنزيبار المستقلة لن يمكنها الحياة الا بايجاد دور لها على مسرح شرق أفريقيا الكبير •

ولن يكون من المدهش مع هذا التاريخ من الصراع العنصرى والاجتماعى والسياسى ، ومع ضآلة قوات حفظ الأمن ألا تظل الحكومة الائتلافية بين حزب زنزيبار القومى وحزب شعوب بمبا وزنزيبار فى الحكم أكثر من أسابيع قلائل بعد الاستقلال • ووقعت ثورة فى يناير عام ١٩٦٤ وضعت نهاية لعهد السلطنة ، ونفى فيها السلطان ــ وطردت فيها حكومة شامتى ــ محسن وأصبحت زنزيبار جمهورية ، وأصبح عبيد كرومى رئيسا للجمهورية ، وقاسم هانجا رئيسا للوزراء ومحمد بابو وزيرا للخارجية • وكان هانجا يتمتع بنوع من التجربة الروسية وبزوجة زنجية أمريكية كانت قد لجأت الى روسيا • وكان بابو عضوا بارزا فى حزب زنزيبار القومى ثم استقال فى يونيو عام ١٩٦٣ ليكون لنفسه حزبا صغيرا أطلق عليه « حزب الأمة » وكانت له أيضا اتصالات لها قيمتها مع العالم الشيوعى • أما الثورة ذاتها فلقد تمت بسهولة بعد القيام بغارة على مخزن أسلحة البوليس بزعامة الشخصية الغريبة جون أوكيللو ، أحد أفريقيى أوغندا ، الذى يتمتع بتجربة الماوماو • كما أنه كان قد قام بزيارة كوبا ، ويبدو أنهم كانوا رفضوا ترقيته فى قوة بوليس زنزيبار. ولم تبد حكومة شامتى أية مقاومة عملية لأنه لم يكن لديها جيش لتستدعيه علاوة على تفشى شعور الاستياء بين البوليس نتيجة لتدخل العرب • وكانت الثورة ذاتها عبارة عن انقلاب عسكرى وليس سياسيا ، لأن الثوريين أبقوا على كرومى ورفاقه في مناصبهم على الرغم من أنه كان من المشكوك فيه اذا ما كانت السلطة ما زالت فى أيدى الوزراء أو « أوكيللو » والسبب فى امكانية حدوث شىء مثل هذا يرجع الى شعور الاستياء ضد العرب الذى صحبه شعور بالاستياء الاجتماعى والاقتصادى • ولكن مهما كان نوع التعاطف السياسى الذى يدين به هؤلاء الوزراء الجدد ومهما كان نوع علاقتهم مع القائد العام أوكيللو ، فلقد ظلت مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية هى نفس المشاكل التى واجهت سابقيهم • بل وحتى بعد أن انتشر التمرد المسلح الى كل من تنجانيقا وأوغندا وكينيا كان ما يزال واضحا أنه لا يمكن البدء فى حل مشاكلهم الا بقيام شكل من الاتحاد

فى شرق افريقيا • وبالرغم من أنه يمكن تعلم بعض الدروس من كل من التجربة الروسية والصينية فان الشيوعية فى حد ذاتها تعتبر بعيدة كل البعد عن المشاكل الأفريقية • بل وستقابل مقاومة شـــديدة من دول القارة التى لا ترغب فى احلال الاستعمار الشيوعى محل الرأسمالى . وقد يعتمد كل من كرومى وهانجا وبابو فى مستقبلهم على العلاقات التى أقاموها مع كل من نيريرى وكينياتا وأوبوتى أو خلفائهم • وقد أدخل الاتحاد الذى تم فى عام ١٩٦٤ بين زنزيبار وتنجانيقا تحت اسم تنزانيا ـ أدخل زنزيبار داخل اطار اليابسة الافريقية •

كانت الشخصية البؤرية لكينيا فى خمسينات القرن العشرين هى شخصية جومو كنياتا بالرغم من أنه قضى معظم تلك السنوات فى السجن. ويعتبر كنياتا من الشخصيات المثيرة للاهتمام التى تتكون من تناقضات وصراعات عديدة ـ وهو منطقى وغامض وتحليلى وخرافى ، الا أنه اجتماعى منبسط . واستغل تناقضات شخصيته الى أقصى حد ـ فلقد اكتسب مكانة الرجل المتعلم ، القادر على الاحتفاظ بشخصيته فى المجتمع الأوروبى بين شعبه من الكيكويو وذلك نتيجة لفترة اقامته الطويلة التى قضاها فى أوروبا ولتفوقه الأكاديمى ، وفى نفس الوقت فلأنه كان يمسك بقوة بجذور التقليد القبلى كان فى امكانه التحدث اليهم كواحد منهم ، يفهم ويتـــذوق المغزى العميق الذى تطبعه تربيتهم القبلية على حياتهم •

وعند عودة كينياتا من لندن كان يراوده الأمل فى أن يشترك فى حياة كينيا السياسية بدور مباشر • ولو قدر ووجد حاكم جرىء يتمتع بقدر من الخيال لعينه على الفور فى المجلس التشريعى • ولو كان قد اتخذ هذا الاجراء فى عام ١٩٤٧ لتغير تاريخ مستقبل كينيا كلية • ولكن فيليب ميشيل لم يكن لا آردن ـ كلارك ولا ريتشارد تيرنبل ـ فأمر كينياتا بأن يبتدىء أولا فى الحكومة المحلية ، حيث لم يكن يوجد فى الواقع سوى فرصة ضئيلة ، لممارسة طاقته وآرائه •

وكانت الأحوال الاجتماعية فى كينيا فى ذلك الوقت قد فرضت مجال الاختيار وأصبح ينحصر بين القيام بعمل دستورى تنفيذى حاسم أو القيام بثورة • فقد بلغت البطالة وظروف ازدحام السكان والمشردين فى نيروبى الى أعلى درجات الذروة • فكان عدد كبير من المعازل بما فى ذلك معازل الكيكويو مكتظا بالسكان. وكانت هذه المعازل تمتد بجانب بعض المساحات الجرداء المكونة من المرتفعات البيضاء وكان اجهاد التربة وعمليات النحت يجعلان من المســتحيل لمساحات افريقيـــة عديدة أن تقيم أود الشعوب

المتزايدة • وعندما تضاف التوترات السياسية الى هذه الشرور الاجتماعية ، فان من الواضح أنهم كانوا على حافة موقف متفجر • وكان لا مفر من أن وجود ممارسة الاجحاف اللونى على نطاق واسع والاحتفاظ بأشكال تشريعية عديده من التفرقة العنصرية علاوة على عدم وجود غير أربعة أعضاء أفريقيين — من بين الاثنين وعشرين عضوا غير الرسميين فى المجلس التشريعى — يمثلون شعبا بأسره يبلغ تعداده خمسة ملايين — لا مفر من أن يوفر كل هذا الظلم الوقود اللازم للغليان السياسى ، ولقد منحوا السلطات للزعماء ، كما قام الموظفون الاداريون بالتدخل فى أوجه نشاط الأفريقيين السياسى ، ومن تحريم الاجتماعات وتحريم المظاهرات ، وبهذا أضافوا المزيد من النيران الى التذمر الذى تضطرم ناره سرا .

علاوة على كل هذا كانت الحكومة فى نظر الكثير من الأفريقيين تنطبق على المستوطنين البيض • وكان من المعتقد أنها تحمى ممتلكاتهم من الأراضى التى قد تمس ، وتحمى مركزهم السياسى المتميز الذى يمنحهم حق التمثيل بأحد عشر عضوا فى المجلس التشريعى وعلى هذا ، فانه حتى حينما قامت الحكومة باتخاذ عمل علاجى مثل تنظيم المصاطب الزراعية ووسائل حفظ التربة لتحسين الزراعة لم تكن الثقة الأفريقية كافية لحثهم على التعاون •• وفى الواقع كان عدد كبير من الأفريقيين فى الريف يعتقدون فى أن تلك التحسينات سيتلوها استيلاء الفلاحين الأوروبيين على اراضيهم بمجرد أن تصبح منتجة .

ومن ناحية أخرى كان هناك بعض الأوروبيين الذين أدركوا أخطار المستقبل وحاولوا أن يتصرفوا فى الوقت المناسب ليتحاشوها • وكان عددهم ضئيلا ، ويتكونون أساسا من الموظفين المدنيين والفنيين والمعلمين وبعض رجال الأعمال فى نيروبى . وكانت الشخصية التى تتزعمهم هو المستر ارنست (فيرى) فازى ، الذى أصبح واحـــــدا من الأعضاء غير الرسميين فى المجلس التشريعى بعد أن كان عمدة لنيروبى ، ولقد حاول أن ينظم التعاون بين الأعضاء غير الرسميين من جميع الأجناس • ولكن فازى كان الاستثناء الوحيد • وكان فى امكانه أن يضمن القليل من التأييد الا أنه نادرا ما أصغى اليه الحاكم أو كبار الموظفين المدنيين •

ولهذا كانت الأرض خصبة لاستقبال تجربة كينياتا السياسية • عند عودته الى كينيا . فبعد نبذه كرس طاقاته لاقامة صرح حزبه السياسى المسمى « اتحاد كينيا الأفريقى » • وتسلم مهام منصبه رئيس حزب اتحاد كينيا الأفريقى من جيمس جيشورو ، ثم ابتدأ هو وبيتر كوينانجى فى جعل

الحزب منظمة وطنية حقيقية . وكان يدير هذا العمل من منزله الفخم القائم فى كليـــة تدريب المعـلمين فى جيثونجورى ، الذى أسماه رمزيا « فى مواجهة جبل كينيا » .

وما زالت طبيعة النشاط السياسى لكينياتا فى السنوات القـلائل التالية حتى عام ١٩٥٢ ما زال يحوطها الغموض . وفى الواقع توجد لدينا براهين مختلفة ميسرة تحت أيدينا الا أنها ليســت كافية بأى حال من الأحوال لوضع صورة محددة ــ ومن المؤكد أنه كان يحيط نفسه بهؤلاء الموجودين فى حزب اتحاد كينيا الأفريقى ، والذين كانوا زعماء سابقين لجمعية الكيكويو المركزية ، التى أوقفت أثناء الحرب . وكان أيضا يدرك على الدوام وجود « المجموعة الأربعين » رهن اشارته . وكانت تلك المنظمة قد كونها عدد من شباب الكيكويو الذين ينتمون الى مواليـــد عام ١٩٤٠ . أى أنهم قد عمدوا جميعا فى عام ١٩٤٠ ، وكان بعضهم قد خدم فى الجيش أثناء الحرب ، ثم عادوا الى نيروبى فيما بعد وكونوا نوعا من العصابات . ودبروا جرائم عنيفة ممتزجة بشىء من العنصر السياسى وأصبحوا بفضل ذلك يمثلون القطاع العنيف الذى عين نفسه بنفسه فى الحركة القومية . وما زال من غير المؤكد أى مدى استغل كينياتا هذه المجموعة أو الى أى مدى اندفع الى اتخاذ عمل ما تحت ضغطها .

ومن ناحية أخرى كان كينياتا هو الشخص الوحيد فى كينيا فى ذلك الوقت الذى يستطيع أن يتحـدث فيه مباشرة الى شعبه ويوجه نقده اليه . وقد فعل ذلك مرات عديدة فكان يخبر مواطنيه الأفريقيين بكل جراة بانهم يجب ان يلوموا أنفسهم للكثير من ضائقاتهم وهاجم بوجـه خاص الفسـاد بين الموظفين الأفريقيين والغش بين التجار الأفريقيين . وحث شعبه على تحسين وسائله الزراعية وعلى التعـاون فى اتخـاذ الاجراءات الخاصة بحفظ التربة .

وفى هذه المرحلة لم تكن سياسة « اتحاد كينيا الأفريقى » تزيد فى تطرفها عن مطالب الليبراليين فى بريطانيا . وعندما قام الوزير الاستعمارى بزيارة كينيا فى عام ١٩٥١ تقدم اليه اتحاد كينيا الأفريقى بمطالب مثل زيادة عدد الممثلين فى المجلس التشريعى من أربعة الى اثنى عشر عضوا ، وانتخاب الأعضاء الأفريقيين فى المجلس ، ومعارضة هدف الأوروبيين الخاص بالتمثيل المتساوى مع جميع الأجناس الأخرى مجتمعة ، والتمثيل المتساوى للأفريقيين مع كل من الأوروبيين والآسيويين فى المجلس التنفيذى . وطالب أيضا بتحريم التفرقة العنصرية قانونا ، وزيادة الانفاق على التعليم الأفريقى ، وتقديم المساعدات للنقابات العمالية ، وزيادة التعليم الزراعى

ومنح المزيد من الفرص للأفريقيين فى الدرجات العليـــا فى الخدمة المدنية . وتظلم من القيود المفروضة على الاجتماعات الأفريقية واستنكر السلطات الممنوحة لكل من رجال الادارة والزعماء · ولمح تلميحة لها مغزاها بأن استخدام هذه السلطات فى تحريم الاجتماعات السياسية القانونية هو الذى يشجع الجميعات السرية · وكان من الممكن اعتبار هذا البرنامج بأكمله معتدلا الى أقصى حد لو أنه وضع بعد ذلك بعشر سنوات ·

ويبدو أنه كان يكمن فى كينياتا وأتبـــاعه انقسام ثنائى عميق بين الوسائل الغربية الخاصة بالضغط السياسى والتنظيم السرى الخاص بالعنف سواء باستخدام الثورة التقليدية أو القبلية ، وهناك جميع الأسباب التى تجعلنا نعتقد أنه لو أن الحكومة قد قبلت وشجعت أوجه النشاط السياسى الطبيعى الذى يقوم به « اتحاد كينيا الأفريقى » وأظهرت بعض التفهم لبعض مطالبه الأكثر تعميرا وتشييدا ، لكان قد نتج عن ذلك تقدم دســـتورى سلمى · ولكن فى خضم هذه الظروف المضطربة فى كينيا أثناء هـــذه الفترة ، مع ازدياد العبث الأفريقى خاصة بين الكيكويو ، وظهور المنظمات شبه الدينية ، وشبه السياسية ، وضغط المستوطنين الأوروبيين الصارخ من أجل المزيد من السيطرة السياسية ، جنحت الحكومة الى أن ترى فقط طبيعة الحركة القومية العنيفة السلبية ، وتتجاهل أهدافها الســياسية الجوهرية ·

وكان الكيـــكويو هم الذين شعروا بالتوتر العنصرى والاقتصادى والسياسى بأعنف أشكاله · ذلك لأن الكيكويو كانوا يعيشون بجانب المرتفعات البيضاء وحول ضواحي نيروبى · وفى الواقع كانت نسبة كبيرة من الكيكويو تفوق أية قبيلة أخرى تسمع تهديدات المستوطنين البيض التى بلغت ذروتها عند تقدم أحد المطالب أثناء زيارة الوزير الاستعمارى بأن أى اقتراح بقومية أفريقية من نفس النوع الذى نما فى غرب أفريقيا ليكون بمثابة السياسة البريطانية فى كينيا « سيعتبر عصيانا » · وأعلنوا بأنه ان لم تقدم لهم الحكومة البريطانية تأكيدا على هذه السياسة ، فانهم « سيمسكون بزمام الأمور فى أيديهم » ولقد كان الكيـــكويو أيضا أعظم القبائل تقدما ، ومن بينهم أعضاء أكثر تعليما ويتمتعون بدرجة أعلى من الوعى السياسى · وكان لا مناص من أن هؤلاء الذين كانوا قريبين من حدود المجتمع الغربى ثم وجدوا أنفسهم مطرودين ، هم الذين يشـعرون بالتفرقة فى ذروة أشكالها وكانوا هم أيضا الذين يشكلون الجزء الأعظم من العاطلين والمشردين والجوعانين فى المساكن الأفريقية فى نيروبى ·

ومنذ عام ١٩٥٠ فصاعدا ازداد التوتر بسرعة · ولأول مرة يسمع

اللفظ « ماوماو » ، وازدادت أعمال العنف واتخذت أعنف أنواع السباب وكان أكثرها تطرفا تلك الشتائم الوحشية العميقة التى ابتدأت تتخذ شكل التحريض على قتل الأوروبيين والزعماء الذين يتعاونون مع الحكومة .

ولم يكن السب ، أو الجمعيات السرية ، أو أعمال السحر ، أو الخرافات ، بالشيء الغريب على الأفريقيين . وهم مشهورون بجمعياتهم فى جميع أنحاء العالم التى عادة ما تظهر فى لحظات الاضطراب الاجتماعى المتأزم وعدم الطمأنينة . ومن المؤكد أن هذه الملامح التى تتسم بها حركة الماوماو ، والتى يصحبها أعمال العنف ضد الأشخاص والملكيات والماشية ، قد نبعت عن شعور الكيكويو وبعض القبائل المتحالفة معها بخيبة الأمل ، علاوة على خوفها من أن توضع تحت السيطرة الدائمة لجنس دخيل مثلما حدث فى جنوب أفريقيا .

ولكن حركة الماوماو لم تندلع بصورتها الشديدة العنف الا بعد بذل محاولات لتفادى وقوع الكارثة . وكان هناك قسم من حزب اتحاد كينيا الأفريقى بزعامة توم مبوتيلا يعارض العنف بقوة وحاول بأن تلتزم الحركة بعدم القيام به . ولكن هذا القسم فشل فى أن يفعل ذلك وحلت به الهزيمة فى نهاية المطاف ، وان كان لم يتم الا بعد بذل مجهودات جبارة للفصل بين اتحاد كينيا الأفريقى والماوماو . وأعلن كينياتا نفسه فى احدى الاجتماعات العامة المنعقدة فى فبراير عام ١٩٥١ بأن الماوماو حركة سيئة . وسواء أكان قد تستر على أعمال العنف التى تلت ذلك ، أم أنه أجبر على قبولها ، أم اتسعت بالرغم من معارضته فان ذلك لم يعرفه أحد على الاطلاق .

ومهما يكن من أمر فانه من المؤكد أن ظروف عام ١٩٥١ ، ١٩٥٢ جعلت من العنف شيئا لا يمكن تحاشيه . وشاهدنا على ذلك المجهودات التى بذلتها « جمعية مواطنى كينيا » من أجل تجميع كل من الأوربيين والآسيويين سويا بغرض تحاشى الصراع العنصرى الا أن رجال السياسة الأوروبيين كانوا ما يزالون يصيحون مطالبين ولو على الأقل بالمحافظة على الحالة كما هى ، وفى معظم الأحيان كانوا يطالبون بالمزيد من السلطات من أجل حكم الدولة بأجمعها . وبعد زيارة وزير المستعمرات جيمس جريفيث فى مايو من عام ١٩٥١ أعلن أنه لن يحدث تغييرا رئيسيا فى الدستور الا بعد أن يحين ميعاد الانتخابات فى عام ١٩٥٢ ولكن حتى فى ذلك الوقت سيتقرر عقد مؤتمر دستورى ، وفى نفس الوقت يجرى تعيين أول أفريقى فى المجلس التنفيذى كما يزداد عدد الأعضاء الأفريقيين فى

المجلس التشريعى من أربعة الى ستة أعضاء ، ويزداد عدد كل من الآسيويين والعرب عضوا واحدا ويرتفع عدد الممثلين الأوروبيين من أحد عشر الى أربعة عشر عضوا . وهدأ هذا العمل ولو وقتيا ، من روع الأوروبيين الذين كانوا يخشون أن تـــكون الحكومة العمالية مصممة على زيادة النفوذ الأفريقى ، الا أن المحافظة على المساواة الأوروبية مع الأجنـــاس الأخرى لا تجعلنا نتوقع أنها ســـتهدىء من روع الأفريقيين . فحتى وان كانوا يتمتعون بأول تمثيـــل لهم فى داخل المجلس التنفيـــذى بعد تعيين « اليود ماثو » فانهم ما زالوا يرون بأن مجتمعهم القوى الذى يبلغ تعداده خمسة ملايين نسمة ما يزال يحتل دورا ثانويا بمقـــارنته بالأوروبيين الذين لا يزيدون عن خمسين ألفا من النسمات .

علاوة على هذا أفصـــح الأوروبيـــون عن مطامحهم مرة أخرى فى عام ١٩٥٢ وصاحبوا هذا التعبير باتخاذ موقف المعوق فى داخل المجلس . كما انهم كانوا يزدادون خوفا من هجمات الماوماو ، وهو خوف لم يكن فى الامكان تهدئته رغم وعود الحاكم فيليب متشل التى تهدف الى التقليل من حدة خطورها . ويبدو أن متشل كان يعتقد أن الموماو ليست الا واحدة من الطوائف الدينية التى كانوا يرونها فى المستعمرة فى الماضى . وعندما رحل عن كينيا فى نهاية فترة حكمه فى يونيو من عام ١٩٥٢ ســمحت الحكومة البريطانية بفترة انتقال خطيرة تبلغ ثلاثة أشهر قبل أن ترسل للحاكم التالى السير اڤلين بارينج . وفى أثناء تلك الفترة ابتدأ الأوروبيون فى المطالبة بسلطات استثنائية لكى يواجهوا أعمال العنف المتزايدة . وفى نفس الوقت ابتدأت أحاديث كينياتا ــ منذ أن خاب أمله فى الدستور ــ تزداد حدة ضد الأوروبيين فى حين أن حركته المسماة « حركة المدرســة المستقلة » كانت تقوم بنشاط تخريبى فى جميع أنحاء منطقة الكيكويو .

وبحلول الوقت الذى وصل فيه بارينج كان التوتر قد بلغ درجـــة الغليان . ففى أوائل أكتوبر شنوا الهجمات على المزارع الأوروبية وعندما اغتيل الزعيم «واروهيو» الذى يعتبر واحدا من كبار شخصيات الكيكويو على بعد أميـــال قلائل فقط خارج نيروبى ، قرر بارينج بأن اعلان حالة الطوارىء أصبحت ضرورية وقد تم هذا الاعلان فى العشرين من أكتوبر . وفى اليوم التالى ألقى القبض على كينياتا وتســـعين رجلا من أتباعه . وانتقلت القوات البريطانية بالطائرات داخل كينيا فكان ذلك بمثابة النقطة الأولى فى تدخل الحكومة البريطانية المباشر فى مشكلة كينيا باجمعها .

وفى السنوات القلائل التالية وقعت كينيا فى قبضة الرعب والفزع الذين سببتهما الحرب الأهلية والتى زاد من حدتها النغمة الجديدة التى

تفوه بها الحكم الاستعمارى العسكرى الذى تؤيده القوات الامبريالية . ولم يكن ذلك صراعا بين الأبيض والأسود فانه طبقا للاحصائيات الرسمية بلغ عدد القتلى من الماوماو فى الفترة الممتدة منذ بداية اعــلان حالة الطوارىء حتى بداية عام ١٩٦٠ حوالى ٨٧١١ قتيلا بينما بلغ عدد الجرحى والمأسورين ٨٤٤ . وفقــدت قوات حفظ الأمن من القتلى ٤٧٠ أفريقيا وآسيويين، ٣٨ أوروبيا، هذا علاوة على اصابة ٣٩٢ أفريقيا، ١٢ آسيويا، ٦٢ أوروبيا . ومن بين الكوارث المدنية أن لقى ١٣١٦ أفريقيا ، ٣٠ أوروبيا ١٩ آسيويا مصرعهم . ويتضح من هذه الأرقام أن المجتمع الأفريقى خاصة شعب الكيكويو قد قاسى بمرارة وعلى نطاق واسع بدرجة تفوق أى جنس آخر ، وتحمل النسبة الضئيلة من الجرحى والمأسورين بمقارنتها مع أعداد القتلى وهذا دليل على طبيعة الحرب الوحشية . واذا ما أضفنا الى تلك الكوارث صورة القاء القبض الجماعى على الكيكويو فى كل من نيروبى والمناطق الريفية ، واعتقال حوالى مائة ألف منهم وعودتهم الاجبارية الى معزل الكيكويو المكتظ فعلا بالسكان ، فاننا سنستطيع أن ندرك شيئا عن الطريقة التى تشتت بها فى اثناء تلك الفترة جذور هذه القبيلة القوية التى يبلغ تعدادها مليونا من النسمات .

وفى أثناء الحرب قام كل من الجــانبين بالطبع بارتكاب أبشــع الفظائع المروعة ،كان يرتكب هذه الفظائع عادة الجيران الأفريقيون ضد بعضهم البعض ، ولا ريب أنهم قد ينتهزون مثل تلك الفرصة للانتقام لثأر قديم مثلما حدث فى مذبحة « لارى » البشــعة فى عام ١٩٥٣ . وكانت المجتمعات الأفريقية فى جميع أنحاء الدولة ممزقة بين هؤلاء الذين كانوا يعتبرون قوات الماوماو محاربين من أجل الحرية ، ويحاربون من أجل كينيا الحرة ضد مزيج من القوى الاستعمارية ، والمستوطنين البيض ، والمتآمرين الافريقيين ، وبين هؤلاء الذين اعتقدوا بأن حركة الماوماو كانت محطمة لأية فرصة تسمح بالتقدم السياسى فى كينيا . ولهذا كان الأفريقيون داخل قبيلة الكيكويو ذاتها يحاربون فى كلا الجانبين ، وفعل مثلهم هؤلاء الذين يرتبطون بهم ارتباطا وثيقا فى كل من قبائل « ميرو » و « امبو » و « كامبا » . أما معظم القبائل الأخرى فى الدولة فقد ظلت سلبية وان كان مما لا شك فيه أن بعضها كان يشعر بتعاطف غامض تجاه الماوماو ، الا أنها جميعا كانت قلقة من أجل وضع نهاية لهذه الحرب بأسرع ما يمكن .

ومن المؤكد أن القاء القبض على كينياتا فى كابنجوريا ومحاكمته واصدار حكم ضده لتنظيمه حركة الماوماو قد أزال الشخصية الأفريقية الوحيدة فى ـ الدولة ـ التى كان من الممكن أن تكون قادرة على المفاوضات من

أجل السلام • وستظل شرعية المحاكمة واصدار الحكم الى الأبد موضع جدال الكثيرين • ومن المؤكد بأنه كان من نتيجتها نفى الرجل الوحيد المقبول كزعيم وطنى داخل سجن يقع فى أقصى الشمال من المستعمرة لثمان سنوات حاسمة •

ومهما يكن رأى الانسان فى أعمال العنف والوحشية التى ارتكبت أثناء هذه الحرب الأهلية والاستعمارية ، فمما لا شك فيه أنها قد دفعت تاريخيا خطى التقدم السياسى الأفريقى ، وانه لمن دواعى الافتراض أن نفكر ما اذا كان فى الامكان ان يتطور التقدم الدستورى خلال خمسينات القرن العشرين بشكل آخر يفوق ما حدث نحو الحكم الذاتى الأفريقى بدون أعمال العنف التى قامت بها الماوماو • ويبدو مؤكدا أنه بمجرد أن اضطرت الحكومة البريطانية الى ايجاد القوات والمال اللازمين للقضاء على أعمال العنف الافريقية ، حتى كان الانهيار النهائى قد حل بمطامح المستوطنين البيض فى الحصول على نفس نوع السيطرة السياسية التى منحت للمستوطنين فى جنوب أفريقيا • فلقد أدركت الحكومة البريطانية حينذاك أنه اذا ما وضعت السلطة السياسية فى أيدى المستوطنين البيض فانها ستثير بذلك المزيد من هذا النوع من الاضطرابات مع استمرار المطالبة بالمال البريطانى والمساعدة العسكرية •

وعلى هذا فلقد اضطر كل من البريطانيين والمستوطنين تحت ضغط الثورة الى اعادة النظر فى موقفهم ازاء حكومة المستقبل فى المستعمرة • وأصبحت خمسينات القرن العشرين فترة مستمرة من الجدال الحاد حول الدساتير والسلطات السياسية ، والموجه ضد خلفية الحرب المظلمة التى يخوضونها فى الغابات .

ولم تبدأ المناقشات حول التغيير الدستورى الا بعد ما يزيد عن العام بقليل من بدء اعلان حالة الطوارىء • وعندما نأخذ فى اعتبارنا أنه فى أثناء هذه الأشهر القلائل الأولى من الحرب التى تتسم بالمرارة قد تم ابعاد كل من كينياتا ومعظم زعماء الكيكويو ، وايقاف حزب اتحاد كينيا الأفريقى ، ونبذ جميع الأطراف لاليود ماثو عضو الكيكويو فى المجلس التنفيذى فانه يصبح من الأهمية بمكان اعادة فتح أبواب المناقشة الدستورية فى وقت مبكر ، ففى ابريل من عام ١٩٥٤ تقدم الوزير الاستعمارى أوليفر ليتلتون بمقترحات من أجل اعادة تنظيم الحكومة والمجلسين التشريعى والتنفيذى ، وتقرر احتفاظ الأوروبيين بمساواتهم مع الأجناس الأخرى فيما يختص بالأعضاء غير الرسميين فى الهيئة التشريعية ، الا أنه تقرر أيضا تشكيل مجلس للوزراء بالاضافة الى المجلس التنفيذى . وتقرر أيضا أن يشترك فى

هذا المجلس ثلاثة من الأوروبيين المنتخبين من المجلس التشريعي علاوة على اثنين من الأسيويين وأفريقي واحد الى جانب الأعضاء الرسميين ، وان يتكون المجلس التنفيذي من جميع أعضاء مجلس الوزراء على أن يشمل بالاضافة الى ذلك عربيا واحدا وافريقيين • وتقرر أيضا البــدء فى جعل بعض أعضاء الأجناس المختلفة يتحملون المسئوليات الحكومية وذلك بمنح أربعــة من الأعضاء غير الرسميين فى مجلس الوزراء مهام وزراء للدولة وترشيح ثلاثة من الأفريقيين وآسيوى واحد وعربى واحد من المجلس التنفيذى ليكونوا وكلاء للوزارات . وبالرغم من أن الأعضاء الأفريقيين فى المجلس التشريعى لم يكن قد تم ترشيحهم بعد الا أنه تقرر تشكيل لجنة لفحص أفضل الوسائل لاختيار هؤلاء الأعضاء فى المستقبل ، وفى العام التالى تكونت لجنة كوتس من أجل هذا الغرض •

وشعرت الجالية الأوروبية بأعمق الآثار تجاه تلك المقترحات فكان هناك عداء متفش ضد فكرة الوزراء غير الأوروبيين خاصة ضد تعيين اثنين من الآسيويين • ولكن ميشيل بلندل الذى تزعم المطالبة الأوروبية التى تنادى باشتراك المستوطنين فى العمليات الحربية انضم حينذاك الى الحكومة وشكل حزبا أوروبيا أطلق عليه « حزب الدولة المتحدة » من أجل تأييد مبدأ تعدد الأجناس • وفى نفس الوقت أخذ هذا الحزب عهدا على نفسه بالدفاع عن المرتفعات البيضاء وعن نظام التمثيل السياسى الاشتراكى ، وكرد فعـل لحركته شكل قطاع آخر من الأوروبيين حزبا أســموه الحزب الفيديرالى المستقل الذى اقترح قيام حكم ذاتى لكل مديرية أو اقامة شكل معدل من التفرقة العنصرية ليكون حلا لمشكلة كينيا •

ولم يــكن الأفريقيون شديدى الاهتمــام بتعيين أول وزير لهم • أما الأوروبيون بما فى ذلك بلندل فقد جعلوا من المستحيل على الحاكم أن يعين « اليود ماثو » الشخصية الافريقية البارزة لأنه كان من الكيكويو ، وبدلا من هذا أعطوا وزارة « تطوير المجتمع » التى كانت تخص الافريقيين فقط الى « ب • أ • أوهانجــا » الذى ينتمى الى قبيلة اللو • وكان لرفض تعيين ماثو آثار خطيرة ، فلقد تزعزعت ثقــة الأفريقيين فى نية الأوروبيين بخصوص اشراكهم فى السلطة بشكل جدى ، كما أنه كان بنفس الدرجة تراجعا خطيرا فى توفير فرصة اقامة جسر للربط بين الأوروبيين والكيكويو الذين يتمتعون بوعى سياسى •

وفى ذلك الوقت لم يكن يوجد سوى القليل من النشاط الســياسى الأفريقى المنسق ولكن رغم هذا لم يصل التنظيم الأفريقى الى درجة التوقف

الكامل ، اذ انتقـل مركز الاهتمام من الأحزاب السياسية الى الحركة النقابية ، ففى هذا المجال طبع توم مبويا أول أثر جماهيرى خاص به بأن أصبح سكرتيرا عاما لما أطلق عليه فى أول الأمر « اتحاد كينيا للنقـابات العمالية المسجلة » والذى أصبح فيما بعد « اتحاد عمال كينيا » وانبثقت من هذه الحركة النقابية أعنف الانتقادات ومثل ذلك ما حدث عندما نشر تقرير كوتس فى بداية عام ١٩٥٦ مقترحا ما أصبح معروفا فيما بعـد « حقوق الانتخابات الخيالية » • وعلى أية حال فلقد صممت الحكومة التى أصبحت حينذاك تحت ادارة الوزير الاسـتعمارى الجديد المدعو آلان لينوكس ـ بويد ، على منع بزوغ أية منظمة سياسية افريقية على مستوى المستعمرة ، الى حيز الوجود • وفى أواسط عام ١٩٥٥ سـمح للافريقيين بتكوين منظمات سياسية ، الا أن هذه المنظمات كانت مقصورة على مستوى المقاطعة كما استثنيت منها المقاطعـة الوسـطى حيث كان يعيش معظم الكيكويو • وكان هذا التصميم على تحديد المنظمات السياسية بالمقاطعات التى توافقت الى حد كبير بالضرورة مع التجمعات القبلية ، مؤديا الى وضع الدعامات التى تم على أساسها فيما بعد تقسيم الاتجاهات السياسية فى أفريقيا طبقا للحدود القبلية •

وأجريت الانتخابات من أجل المجلس التشريعى الجديد تحت دستور ليتلتون على فترتين حيث أدلى كل من الأوروبيين والآسيويين بأصواتهم فى سبتمبر عام ١٩٥٦ ، والأفريقيين فى مارس عام ١٩٥٧ • وفى الانتخابات الأوروبية لم يحصل بلندل وهؤلاء الذين كانوا يؤيدون اتجاه تعدد الأجناس فى الحكومة الا على ستة مقاعد فقط من بين الأربعة عشر مقعدا ، أما المقاعد الثمانية الأخرى فقد حصلت عليها مجموعة الكابتن « بريجز » والمتحالفون معها التى كانت تعارض الدستور • ولكن على الرغم من هذا اشترك كل من بريجز وبلندل سويا بعد الانتخابات فى حكومة واحدة وحل بلندل حزبه المسمى « حزب الدولة المتحدة » •

وأجريت الانتخابات الأفريقية تحت نظام غاية فى التعقيد ، حيث لم يسمح بالتصويت الا لقبيلتى « ميرو » و « امبو » المواليتان من بين الكيكويو ، فى حين كان المطلوب كفاءات متباينة من بين القبـائل الأخرى التى كانت تسمح فى بعض الحالات بالادلاء بثلاثة أصوات للناخب الواحد • وقبل اجراء الانتخابات حدثت مناقشات حادة بين الأفريقيين أنفسهم حول ما اذا كان يجب عليهم مقاطعة الانتخابات احتجاجا على أسس دستور «ليلتون» أو الأفضل لهم استغلال ما تيسر لهم من وسائل دستورية للضغط من أجل المزيد من الاصلاحات • وبالرغم من أنه قد تم تخصيص ثمانية مقاعد الآن

للأفريقيين بدلا من الستة مقاعد الأصلية المخصصة لهم الا أنهم اعتبروا هذا جميعا كتمثيل غير كاف نهائيا بالنسبة لشعبهم الغفير العدد • واعتبروا ايضا أن نظام التصويت المعقد كان يرمى ضـمنا الى حرمان الممثلين الأفريقيين الأصلاء من حقهم فى ترشيح أنفسهم •

وفى أوائل عام ١٩٥٧ تم اجتماع خاص وهام بين كل من توم مبويا الذى كان يتحرك حينذاك نحو الزعامة السياسية الأفريقية وآنيورين بيفان الذى عين أخيرا كمتحدث باسم الحزب العمالى حول شئون الكومنولث فى وستمنسر • وكان مبويا يميل الى تبنى سياسة مقاطعة الانتخـابات ، أما بيفان بما له من تجربة طويلة فى الحياة السياسية وبما يتمتع به من عمق بصيرة ودهاء فى حقائق السلطة السياسية فقد نصحه بأنه حتى وان لم يمنح سوى مقعد واحد فى الهيئة البرلمانية فيجب عليه أن يقبله • وبرهن بيفان على هذا بقوله بأن تلك هى الضغوط التى تستخدم فى الحيـاة السياسية البريطانية وانه بمجرد أن تضمن جماعة تتكون من خمسة ملايين نسمة أى شكل من التمثيل النيابى الانتخابى بجانب جماعة تشكل الأقلية وتتكون فقط من خمسين ألف أوروبى يبتدىء الرأى السياسى البريطانى فى المطالبة بنسب أكثر عدالة • وتأثر مبويا بهذه النصيحة وابتدأ فى تبنى سياسة قبول تعديلات غير كافية لكى يستغل النفوذ الذى قدموه له من أجل ضمان تقدم أعظم فى تاريخ لاحق لهذا •

وفى الانتخابات الأفريقية تصادم زعيمان أفريقيان بارزان مع بعضهما ، فلم يكن مبويا قد قبله الأفريقيون بعد كزعيم مسلم به • وكان قد تحداه فعلا المحامى الأفريقى الأول المدعو «س•م•ج• آرجوينجز ــ كودهيك » الذى حاول فى أول الأمر تكوين حزب « المؤتمر القومى » وعندما منعتـه الحكومة قام بانشاء حزب « المؤتمر الأفريقى لمقاطعة نيروبى » فى عام ١٩٥٦ ، ونتيجة لحدوث انشقاق فى ذلك المؤتمر تصارع كل من آرجوينجز ــ كودهيك ومبويا كل ضد الآخر فى الانتخابات التى أجريت فى نيروبى • وكسب مبويا المعركة وكون حزبه الخاص به الذى أطلق عليه « حزب شعب نيروبى التقليدى » • ومن النتائج الهامة الأخرى لهذه الانتخابات هزيمة « ماثو » فى المقاطعة الوسطى التى ترجع الى حد كبير لنشاط رجال الادارة المحليين الذين شجعوا على قيـد عدد كبير من قبيلة ميرو وبهذا مكنـوا مرشحها برنارد ماتى من النجاح فى الانتخاب • ولقد عكس هذا التحالف الذى قام بين حكومة كينيا وعداء المستوطنين البيض ضد ماثو الذى يعتبر أول وأقدر ممثل سياسى أفريقى ، عكس قصر النظر الذى تولد عن الصراع المرير الذى وقع فى السنوات القلائل الماضية •

ورغم جميع الجهود التى بذلت لضمان انتخاب الأعضاء الأفريقيين المستعدين للتعاون فى هذا النظام المتعدد الأجناس قام كل مرشح افريقى نجح فى الانتخابات بحملة ضد دستور « لتلتون » . وحينذاك طالبوا بزعامة مبويا بالمزيد من التمثيل فى المجلس التشريعى ورفضوا قبول مناصب وزارية ، وجعلت سياستهم هذه من المستحيل تنفيذ الدستور والقت للمرة الثانية بحمل مسئولية القرار السياسى على كاهل وزارة المستعمرات وبعد مضى ستة أشهر على الانتخابات الافريقية وحينما أصبح واضحا بأن الدستور قد انهار بسبب المعارضة الافريقية اضطر وزير المستعمرات لينوكس بويد الى زيارة كينيا والاستماع الى المطالب المتضاربة للمجتمعات المتنافسة ووافق بعد ذلك بفترة قصيرة على وجوب انتخاب ستة أعضاء افريقيين اضافيين فساوى بهذا بين الممثلين الأفريقيين والأوروبيين . وتقرر أيضا أن يكون للأفريقيين وزير اضافى ، علاوة على انتخاب اثنى عشر عضوا منتخبين خصوصيين من المجلس التشريعى ، أربعة من كل جنس ، يقوم بانتخابهم المجلس بأكمله الذى يعتبر بمثابة فئة انتخابية . وأخيرا تقرر انشاء مجلس للدولة من أجل منع اصدار تشريعات تنص على التفرقة العنصرية .

وكان الأفريقيون يعارضون بشدة كلا من مجلس الدولة والأعضاء المنتخبين الخصوصيين لأنهم أدركوا أن مجلس الدولة كان مشكلا بطريقة شبيهة جدا بطراز مجلس الشئون الافريقية فى اتحاد وسط افريقيا فى حين أنهم أدركوا أن اتحاد الرسميين وغير الرسميين الأوروبيين فى الفئة الانتخابية للمجلس التشريعى سيؤدى الى سيطرتهم على الانتخابات .

وعندما حان الوقت لهذه الانتخابات الجديدة قام جميع الأعضاء الافريقيين الستة بتأييد رفاقهم فى معارضتهم للدستور الجديد فى حين أن انتخاب الأعضاء المنتخبين الخصوصيين قد كشف عن مدى ضحالة الالتزام الأوروبى بدعوة تعدد الأجناس . وحلت الهزيمة فى هذه الانتخابات بارنست فازى الذى يعتبر المدافع البارز عن مبدأ اندماج الأجناس وذلك نتيجة لمعارضة الرسميين وغير الرسميين الأوروبيين والمقاطعة التى نظمها الأفريقيون . وبعد ذلك بفترة قصيرة رحل فازى عن كينيا ليقدم المساعدة لجوليوس نيريرى فى تنجانيقا المجاورة .

وبحلول ذلك الوقت كان ميزان الزعامة السياسية ينحرف بسرعة من الكفة الأوروبية الى الكفة الأفريقية فأصبح للأفريقيين حينذاك عدد مساو من الأعضاء المنتخبين غير الرسميين مع الأوروبيين فى المجلس التشريعى ، هذا رغم أن العنصر الرسمى أعطى للاعضاء البيض غالبية

لها وزنها . أما فى مجلس الوزراء فقد كان العضوان الافريقيان والعضوان الآسيويان يوازنان الأعضاء الأوروبيين غير الرسميين ، ولكن مهما يكن الأمر فان الأهم من الأرقام هو حقيقة أن الافريقيين قد برهنوا على أنهم عن طريق ممارسة ضغطهم يستطيعون تحطيم الدساتير التى فرضتها وزارة المستعمرات ، وكانوا مصممين على السير فى طريق حكومة ديموقراطية كاملة . وكان ذلك يعنى تلاشى أى أمل للأوروبيين فى فكرة « كينيا تحت حكم البيض » ، فى حين أنه كان واضحا أن وزارة المستعمرات البريطانية ستكون عاجزة عن الاحتفاظ بسلطتها ضد القومية الافريقية التى أعيد بعثها لعدة سنوات قادمة . وأصبحت السياسة الأوروبية الآن ، مثلما كانت السياسة الافريقية من قبل ، تطالب باستمرار حماية بريطانيا . علاوة على هذا بعد أن أصبح الآسيويون يدركون الطريق الذى تنحرف اليه السياسة ابتدأوا فى تقديم المزيد من المساعدة الايجابية للافريقيين فى سيرهم نحو التمثيل الديمقراطى . وأعلن لينوكس بويد بانه لن تكون هناك زيادة أخرى فى التمثيل النيابى للأحياء فى حين تقرر تجميد النسب العنصرية لمقاعد ممثلى الأحياء لمدة عشر سنوات . وكان من الواضح أن تلك النظرة لا تتسم بالواقعية . فلم يعد للافريقيين أى اهتمام بتعدد الأجناس خاصة بعد أن سارت قوة دفع هجومهم السياسى الى النجاح وطالبوا بغالبية افريقية فى المجلس التشريعى والمزيد من المؤتمرات الدستورية لمناقشة ما أحرز من تقدم جديد .

وبحلول ذلك الوقت أيضا كان اسم كينياتا قد عاد الى الظهور على المسرح السياسى . فبالرغم من أن الوزير الاستعمارى قد أعلن أنه لن يسمح على الاطلاق لكل من كينياتا ورفاقه بالعودة الى منطقة الكيكويو ، فانه باقتراب لحظة اطلاق سراحه من السجن ابتدأ عدد من الافريقيين بزعامة أحد أفراد اللو المدعو « اوجينجا اودنجا » فى ذكر اسم كينياتا بالثناء علانية . وكان مايزال هناك معارضة لها وزنها ضد كينياتا داخل المجتمع الافريقى ، خاصة بين هؤلاء الذين حاربوا ضد الماوماو . ولكن بالرغم من هذا ، فانه بمجرد ذكر اسمه علانية ، ابتدأ السحر القديم يعود وأصبح من المهم لكل فرد يتمتع بمطامح سياسية أن يطالب باطلاق سراحه . وبحلول شهر ابريل عام ١٩٥٩ بعد أن قضى كينياتا فترة سجنه ، أطلق سراحه ، الا أنه كان مضطرا الى أن يظل مقيد الحركة فى داخل « لودوار » الواقعة فى المنطقة الشمالية النائية .

وازداد الضغط من أجل اجراء المزيد من المناقشات الدستورية بسرعة عظيمة ، حتى أعلن الأعضاء الافريقيون المنتخبون فى يناير عام ١٩٥٩ عن

مقاطعتهم مرة اخرى للمجلس التشريعى حتى يحصلوا على بعض التاكيدات بعقد اجتماعات من اجل هذه المناقشات . وبعد ذلك بفترة قصيرة استقال ميتشيل بلندل من منصبه كوزير للزراعة وشكل جماعة متعددة الأجناس فى المجلس التشريعى اطلق عليها « جماعة كينيا الحديثة » ، وهذه الجماعة كانت تؤيد أيضا المزيد من المناقشات الدستورية وفى ابريل عام ١٩٥٩ وعد لينوكس ـ بويد بأنه سيجرى عقد مؤتمر آخر قبل اجراء الانتخابات التالية فى عام ١٩٦٠ ، وأضاف شروطا معينة طالب بضرورة استيفائها قبل نقل السلطة السياسية .

وعلى الفور زادت هذه الخطورة السياسية الجديدة من الانقسامات فى داخل كل من المجتمعات السياسية الأوروبية والافريقية . وأصبح بلندل ينادى الآن بازالة الحواجز العنصرية وفتح المرتفعات البيضاء . وصمم منافسوه الأوروبيون الذين تجمعوا خلف لواء جماعة الكابتن « بريجز » الذى قام حينذاك بتشكيل حزب جديد أسماه « الحزب المتحد » ، ثم تكوين حزب آخر متعدد الأجناس فى الهيئة التشريعية أطلق عليه « حزب كينيا القومى » ، ويشترك فيه أعضاء أفريقيون وآسيويون علاوة على عضو أوروبى محارب للمعتقدات . وكان يتزعم هذا الحزب ماسيندى موليرو بتعضيد من الأعضاء الافريقيين الأقل ميلا تجاه الميول القومية . وقام القوميون الأكثر صلابة وتصميما بتكوين حزب منافس أطلقوا عليه « حركة استقلال كينيا » . وكان لهذا الحزب هدف واضح هو الاستقلال ، كما أنه أضاف مطلبا باطلاق سراح كينياتا كاملا . وكان يتزعم هذا الحزب « أودينجا » واختير مبويا ليكون سكرتيرا عاما له .

وبحلول شهر اكتوبر عام ١٩٥٩ دفعت حكومة كينيا الى قبول زيادة الحواجز العنصرية فى كل من المرتفعات والنظام التعليمى وأصبح فى امكانها أن تضع توصياتها حول موضوع الأرض معتمدة على التقرير الذى قدمته البعثة الملكية لشرق افريقيا والذى أوصت فيه عام ١٩٥٥ باعادة تقييم الملكيات الزراعية . واثار هذا بالضرورة غضبا مريرا بين المستوطنين الذين أعلنوا بأن ذلك القرار قد حنث بالوعود التى قدمتها لهم الحكومات البريطانية السابقة . ولكن مع هذا فانه فى ذلك الوقت كان يجرى فى الحياة السياسية البريطانية تغيرات حاسمة . فبعد الانتخابات العامة التى أجريت فى اكتوبر عام ١٩٥٩ حل وزير المستعمرات ايان ماكلويد محل لينوكس بويد ، وكان لينوكس بويد مدافعا صلبا عن فكرة تعدد الأجناس ، وكان يفهم من هذه الفكرة التمثيل المنفصل الدائم لكل مجموعة عنصرية

فى كل من السلطة التشريعية والحكومة . ولم تقبل على الاطلاق الجماعة المتعلمة السياسية الافريقية هذا الراى ، وكانت هذه الجماعة ترى دائما بأن الديموقراطية الكاملة مع ضمان الحقوق الفردية ، بغض النظر عن الجنس هى التى تشكل الأساس الجوهرى الوحيد للنظام الديموقراطى. واطلقت على هـــذا الراى لفظ « اللاعنصرية » لتميزه عن « تعـــدد الأجناس » .

علاوة على هذا فلقد تلطخت الأشهر الأخيرة من تولى لينوكس بويد لمنصب وزير المستعمرات – بقدر ما يهمنا فى ادارته لكينيا – بفضيحة هولا كامب . ففى « هولا » استمر ضرب أحد عشر معتقلا حتى الموت لرفضهم اطاعة الأوامر ، وبدا فى احدى المناظرات التى أجريت فى البرلمان البريطانى فى يوليو عام ١٩٥٩ أن وزير المستعمرات كان يحاول التهرب من مسئوليته تجاه هذا القتل الوحشى ، ولقد استنكر أحد أعضـــاء حزبه البارزين موقفه هذا بعنف ، وكان هذا يدعى العضو انوك باول الوزير السابق والذى عاد الى الاشتراك فيما بعد فى حكومة ماكميلان .

وعلى اية حال فلقد انتهج ماكلويد منهجا يختلف اختلافا جذريا عن سلفه تجاه الشئون الافريقية . ففى ذلك الوقت كان من الواضح جدا فى كل من افريقيا الفرنسية والبلجيكية والبريطانية أن دعوة القومية الافريقية التى تقوم على أساس اللاعنصرية كانت فى صعود . ولم يضيع ماكلويد وقته فأعلن عن عقد مؤتمر دستورى فى لندن حول مستقبل كينيا فى أوائل عام ١٩٦٠ . وكان من المقدر أن يصبح هذا المؤتمر حاسما ليس فقط بالنسبة لطبيعة سياسة المستقبل فى كينيا بل بالنسبة لمصير كل افريقيا البريطانية المتعددة الأجناس .

وأكد مؤتمر لانكستر هاوس الذى اجتمع فى الشهرين الأولين من عام ١٩٦٠ أن ميزان العمل السياسى فى كينيا قد تحرك الآن فى صالح الافريقيين . وأظهر أيضا أن كينياتا قد أصبح ثانية شخصية هامة على المسرح السياسى . وأصبحت هاتان السمتان غاية فى الوضوع فى اللحظة الأولى من بداية المؤتمر . وكان القوميون يطالبون حينـــذاك بوجوب اطلاق كينياتا كما طالبوا بضرورة حضوره المؤتمر . وبالرغم من رفض هذا الاقتراح صمم كل من « أودينجا » وبعض اتباعه على الفور على ضرورة انضمام بيتر مبييو كوينانجى « زميل كينياتا السابق » الى الوفد كمستشار . وأدى رفض هذا المطلب الى مقاطعة افريقية للأيام القلائل الأولى لجلسات المؤتمر وكان على الحكومة حينذاك أن تسلم ببعض الشروط مما ترتب عليه أن أخذ الافريقيون عنصر المبادأة منذ البداية .

وتعاونت مجموعتا الزعماء الافريقيين من أجل المفاوضات وانتخبوا « رونالد نجالا » الذى كان عضوا بارزا فى حزب كينيا القومى ، رئيسا لهم ، ومبويا سكرتيرا . أما فى الجانب الأوروبى فقد قام بلندل بقيادة حزبه المسمى جماعة كينيا الحديثة فى حين أن بريجز قام بقيادة حزبه المسمى « الحزب المتحد » من أجل خوض غمار حرب دفاعا عن آخر حصن للمكانة الأوروبية . وكان الهـــدف الرئيسى لوزير المستعمرات ماكلويد هو ايجاد الوسائل للتطور من النظام التمثيلى للمجتمعات الى نظام تمثيلى عام دون أن يجعل أى قطاع له أهميته فى المجتمع يشعر بعدم الطمأنينة لدرجة أن يلجأ الى المعارضة العلنية . وبعد أسابيع عديدة من المفاوضـــات انبثقت خطة دســتورية جديدة وضعت على أساس سياسة ماكلويد .

وفى الدستور الجديد تقرر ان يشتمل مجلس الوزراء على أربعة من الرسميين وأربعة من الافريقيين وثلاثة من الأوروبيين وآسيوى واحد . وعلى هذا تكون كل من الجاليتين اللتين تمثلان الأقلية يمثلها وزير واحد فى حين أن عدد الوزراء الافريقيين قد ازداد من اثنين الى أربعة . وتقرر أن يتكون المجلس التشريعى من خمسة وستين عضوا ، على أن يتم انتخاب خمسة وثلاثين منهم فى قائمة انتخابات عامة على أساس شروط انتخابية صالحة . وكان ما زال مقررا أيضا انتخاب الأعضاء الاثنى عشر المنتخبين الخصوصيين أو « القوميين » بواسطة السلطة التشريعية التى تكون بمثابة فئة انتخابية . وكان على جدول القيـــد الانتخابى العـــام أن ينتخب أيضـــا عشرة من الأوروبيين وثمانية من الآســـيويين واثنين من العرب . ولكنه كان على كل واحد من هؤلاء المرشحين أن يتم اختياره أولا من مجتمعه عن طريق انتخابات أولية . ولم يكن لقد تم بعد وضع قرار رسمى خاص برئيس للوزراء كما أنه لم تكن هناك أية نية فى منح كينيا سلطة الحكم الذاتى الداخلى .

وجعل نشر هذا الدستور الجديد من الواضح أن سياسة الزعامة البيضاء وسياسة تعدد الأجناس قد أتت الى نهايتها وكان من الواضح أيضا أن القوة السياسية التى تتمتع بها الجالية الأوروبية قد تحطمت فى نهاية المطاف . وبالرغم من أن الأوروبيين قد تخلوا ظاهريا وبارادتهم عن ادعاءاتهم السابقة ووافقوا فى مؤتمر لانكستر هاوس على دســـتور يضع الافريقيين فى مركز الذروة فقد كان هـــذا الأثر الذى طبعوه فى النفوس زائفا . فلم يكن ميتشيل بلندل ومؤيدوه يمثلون غالبية المجتمع الأوروبى . ورغم أن جماعة الكابتن « بريجز » كانت أكثر تمثيلا للنظرة

الأوروبية الا أنها لم تستطع ان تتخذ موقفا غاية في القوة . وبمجرد أن قررت الحكومة البريطانية ازالة مساندتهـــا عن الادعاءات السياسية الأوروبية ، انهار الأوروبيون عمليا . وحول مائدة مؤتمر لانكستر هاوس كان في امكان ايان ماكلويد بمساعدة ميتشيل بلندل أن يوجه المفاوضات بشكل يؤدى الى تحاشي وقوع صدام علني وجعلها تبدو كما لو أن جميع الأجناس قد وافقت على المقترحات الجديدة .

واعترف الأوروبيون انفسهم بأن عصر سيادتهم السياسية قد أتى الى نهايته وعندما عاد بلندل الى نيروبى اتهموه بالخيانة ، لأنه كان واضحا من المواد الدستورية ان جميع أعضاء المجلس التشريعي الجديد سيعتمدون في انتخاباتهم على الموافقة الأفريقية ورغم الشروط الانتخابية المحـــددة كان من المتوقع أن تكون غالبية الناخبين لكـــل مقعد من الافريقيين . ودوى صدى الرسالة التى تقول بأن الحكومة البريطانية قد أصبحت حينذاك تشجع على قيام حـــكومة ذات غالبية افريقية في دولة كانت رمزا دائما للاستيطان الأبيض ، دوى في جميع أنحاء شرق ووسط أفريقيا بل وسمعه أيضـــا من في الكاب . لقد انتهى عهد من السياسة البريطانية بشكل فجائى ، وعلى أى حال فان الكثير من الكلمات الجيدة التعبير قد تغطى هذه الحقيقة . ولن يمكن في المستقبل لأية جالية من المهاجرين البريطانيين الاعتماد على تأييد المحافظين البريطانيين في الاحتفاظ بسلطاتها على الغالبية الافريقية .

ورفع الأوروبيون في كينيا آخر شـــعلة للمقاومة عندما استقال الميجور كافنديش ــ بنتنك من منصبه كمتحدث في مجلس النواب ، وهاجم الحكومة البريطانية لتغييرها لسياستها واتهمها بالحنث بوعودها التى كانت قد تعهدت بها للمستوطنين وجمع بعض الأوروبيين حوله من أجل تكوين حزب جديد سماه « حزب كينيا الائتلافى » .

ولكن سبق السيف العزل ، فلقد كان هذا النصر في الواقع غير كاف لارضاء الأفريقيين اذ ابتدأ توم سويا حينذاك في ممارسة سياسة وصفها فيما بعد بقوله « كشر عن أنيابك الآن ، وابتسم فيما بعد » . فأعلن عند عودته الى نيروبى بأنه سيرفض قبول الوزارة وهاجم الدستور الجديد بقوله بانه دستور متخلف . وفى نهاية شهر مارس تشكل حزب اتحاد كينيا القومي الافريقي كحزب جماهيرى في أحد الاجتماعات المنعقدة في كيامبو ، وتم تعيين كينياتا رئيسا للحزب ولكن نتج عن هـــذا أن رفضت حكومة كينيا قبول تسجيل الحزب . وعلى هذا قام جيمس جيشورو بشـــغل مقعد الرئيس على أساس أنه كان من المفهـــوم أنه

سيسلمه الى كينياتا فى أقرب فرصة ممكنة وأصبح أودينجا نائبا للرئيس ومبويا سكرتيرا عاما .

ولكن التوتر كان قد ابتدأ فى التفشى داخل السياسة الافريقية . وازداد الخوف لأن منظمة اتحاد كينيا القومى الافريقى الجديدة كان يسيطر عليهـا قبيلتا الكيكويو واللو القويتان اللتان تتمتعان بسيطرة عظيمة فى نيروبى المتمدينة وأصبحت القبائل الرعوية ــ مثل قبائل الماساى والكالنجن ــ ذات مطامح حول مسألة الزعامة . وكما هى العـــادة فى كينيا كانت مشكلة الأرض هى التى تبدو ذات أهمية قصوى ، والقبائل الصغيرة كانت تخشى أن يكون فى نية الكيكويو احتكار المرتفعات البيضاء بمجرد افتتاحها للاستيطان الافريقى . ولهـــذا فانه بعد تكوين بعض الأحزاب القبلية الصغيرة عقد اجتماع مشترك فى مايو عام ١٩٦٠ حيث أمكن تشكيل حزب منافس لحزب اتحاد كينيا القومى الافريقى أطلق عليه اتحاد كينيا الديمقراطى الافريقى وأصبح نيجالا زعيما له وموليرو نائبـــا له .

وكانت هناك مشاكل اقتصادية وسياسية يجب عليهم مواجهتها ، فاضمحلال السلطة السياسية الأوروبية وازالة الحواجز حول المرتفعات البيضاء واثارة الزوبعة السياسية التى أحاطت بمؤتمر لانكستر هاوس قللت بالضرورة من الثقة فى مستقبل كينيا الاقتصادى . وابتدأت رؤوس الأموال فى الهرب الى الخارج وازدادت البطـالة وابتدأ الأوروبيون فى بيع المزارع البيضاء فى حين أن المستوطنين الذين يتسمون بالعنـــاد الشـــديد قد شقوا طريقهم الى كل من روديسيا الجنوبية أو جنوب أفريقيـــا . وتفاقمت المخاوف المقلقة لراحة الجالية البيضـاء عندما ازدادت شكوكها فى انبعاث حركة الماوماو الى الحياة مرة أخرى وتجديد التحدى وعمليات جيش تحرير الأرض .

وفى هذا الوقت كانت تجرى الاستعدادات من أجل اجراء الانتخابات التى ستعطى للافريقيين غالبية مطلقة فى المجلس التشريعى للمرة الأولى . واستمر الحاكم باتريك رينيسون فى رفضه اطلاق سراح كينياتا الذى أشار اليه بأنه « الزعيم الافريقى الذى يقود نحو الظلام والموت » . ولكن اتحاد كينيا القومى الافريقى جعـــل المطالبة بفك سراحه المطلق مسألة سياسية جوهرية .

وفى انتخابات الأحياء الأولية التى أجريت فى بداية عام ١٩٦١ أصبح واضحا أنه ليس فى استطاعة بلندل ومجموعته الادعاء بتمثيل الراى

الأوروبى . أما بلندل نفسه الذى نجح بالكاد فى الانتخابات الأولية فمكنه هـذا النجاح من الدخول فى جدول الترشيح العام الذى تمكن فيه بمساعدة الأفريقيين أن ينزل هزيمة ساحقة بكفنديش ـ بنتنك ، واصبح من الواضح فى الانتخابات الجوهرية أنه لن يتمكن اى من الأحزاب الأفريقية من اقامة نظام راسخ لأن الكثيرين ممن رفضوا ترشيح الحزب لهم رسميا قاموا بالرغم من هذا بترشيح أنفسهم • وبدأ واضحا أيضا أنه فى استطاعة حزب اتحاد كينيا القومى الافريقى أن يعتمد على تأييد قبائل الكيكويو واللو والميرو والامبو والكامبا ، فى حين أن حزب اتحاد كينيا الديموقراطى الافريقى كان يمثل مجموعة الماساى والكالنجسن والقبائل الأصغر حجما والتى تعتمد أساسا على الرعى . وتمكن حزب اتحاد كينيا القومى الأفريقى ، باستغلاله لاسم كينياتا بحرية ، من أن يكتسح الانتخابات ويحصل على ثمانية عشر مقعدا فى مقابل الأحد عشر مقعدا التى حصل عليها حزب اتحاد كينيا الديموقراطى الافريقى . ورغم هذا عندما رفض الحاكم للمرة الثانية اطلاق سراح كينياتا قرر حزب اتحاد كينيا القومى الافريقى عدم تشكيل الحكومة .

وهنا ارتكب الحاكم ومستشاروه خطأ فاحشا ، فلقد كانت توجد صراعات عديدة حول الزعامة داخل حزب اتحاد كينيا القومى الأفريقى وقدرت الحكومة انه من المحتمل أن يتحطم الحزب تحت ضغوط المنافسات. وظنوا بانه لو سمح لحزب اتحاد كينيا الديموقراطى الافريقى الذى يمثل الأقلية بتشكيل الحكومة فان هذا الامتياز الجديد قد يساعده على أن يصبح حزبا تمثيليا أكثر قومية . ولكن هذه السياسة ارتطمت بجميع البراهين التاريخية لانه عندما اصبح نجالا زعيما لشئون الحكومة وقام حزبه بالاتحاد مع بلندل وبعض الآسيويين بتشكيل الحكومة كان ذلك بمثابة قبلة الموت . فقد اعتبرهم عدد كبير من الافريقيين متآمرين مع الاستعماريين وخائنين لقضية اطلاق حرية كينياتا .

وحينذاك تم نقل كينياتا من لودوار الى مارالال بالقرب من نيروبى وأصبح على اتصال بالزعماء السياسيين . وفى اغسطس عام ١٩٦١ أصبح حرا من جميع القيود ، الا ان الحاكم أعلن على الفور بأن حكم السجن الذى صدر ضده قد أعاقه من ان يصبح عضوا فى الهيئة التشريعة . وعلى أية حال فانه بعد اطلاق سراح كينياتا مباشرة بذل مجهودات جبارة ليجمع شمل الحزبين أملا فى تكوين حكومة ائتلافية من أجل عقد مؤتمر دستورى جديد وبعد مناقشات مريرة رفض حزب اتحاد كينيا الديموقراطى الأفريقى زعامة كينياتا فى نهاية المطاف كما فشلت

المفاوضات . وفى ذلك الوقت عندما أدرك حزب اتحاد كينيا الافريقى تفوق القوة التنظيمية ، والجاذبية الانتخابية لمنافسه ، ابتدأ فى التركيز على خطة اقليمية تسمح للقبائل الصغيرة بقدر كبير من الحكم الذاتى فى مناطقها . ورفض حزب اتحاد كينيا القومى الأفريقى هذا الاتجاه واستمر فى المطالبة بسلطات مركزية كافية ليخطط لمستقبل الدولة وعندما حل اليأس بكينياتا فى نهاية المطاف فى جمع شمل الحزبين سويا وقبل فقط برئاسة حزب اتحاد كينيا القومى الافريقى تلاشت فرص قيام حزب وطنى واحد .

وقام كينياتا حينذاك بزيارة للندن لأول مرة منذ عام ١٩٤٦ ، وتزعم وفدا من أجل المطالبة بالاستقلال فى أوائل عام ١٩٦٢ ، وكان قد حل رجينالد ـ مود لينج كوزير للمستعمرات محل ايان ـ ماكلويد وأشار الى امكانية التوفيق باعلانه بضرورة تعديل الدستور بحيث يسمح للأشخاص الذين وضعوا فى السجن لمدة تزيد عن العامين بالاشتراك فى المجلس التشريعى . وبعد ذلك قام بزيارة كينيا بنفسه وأعلن عند رحيله من المستعمرة بضرورة عقد مؤتمر دستورى آخر فى لندن فى فبراير عام ١٩٦٢ وأشار فى نفس الوقت الى أنه على الأقل سيؤخذ فى الحسبان اتخاذ بعض الاجراءات لاعادة الملكيات الى أصحابها ، وفى الشهر التالى أى فى نهاية عام ١٩٦١ . أصبح كينياتا عضوا فى المجلس التشريعى وذلك باجراء انتخابات فرعية نجح فيها بلا منازع وأصبح على الفور زعيما للمعارضة .

وعلى هذا تقابل للمرة الثانية رجال السياسة فى كينيا والموظفون الرسميون البريطانيون وممثلو الحكومة البريطانية بزعامة وزير المستعمرات مودلينج ، تقابلوا حول المائدة المستديرة فى لانكستر هاوس. ولكن فى هذه المرة كان هناك تباين له مغزاه فلقد كان جومو ـ كينياتا هو رئيس وفد حزب اتحاد كينيا القومى الافريقى .

وكانت المشكلة الرئيسية التى تواجه هذا المؤتمر هى وضع دستور يعطى للحكومة سلطات كافية لتنظيم الدولة الجديدة بعد الاستقلال وفى نفس الوقت يخفف من مخاوف القبائل الصغيرة التى كانت تخشى أن يؤدى تشكيل حكومة مركزية قوية الى سيطرة الكيكويو ـ اللو وفى هذه المناسبة حصل كل من رونالد ـ نجالا وحزب اتحاد كينيا الديموقراطى الأفريقى على معظم ما كانوا يطالبون به وعندما نشر الدستور عقب انتهاء المؤتمر رؤى أنه يمهد الطريق أمام قيام حكومات اقليمية قوية تماما مثلما يمهده أمام قيام حكومة مركزية ؛ فقد تقرر

انشاء ستة اقاليم أخرى بالاضافة الى نيروبى ، كما تقرر أيضا انشاء مجلسين برلمانيين أولهما يسمى مجلس النواب ويقوم على اساس دوائر انتخابية قومية ، ومجلس للشيوخ يمثل فيه كل اقليم تمثيلا متساويا . وتقرر أن تتمتع الجمعيات الاقليمية بسطات كبيرة على الحكومة المحلية وأن تصبح حقوقها محصـــنة ، اما التغييرات الهامة فتتطلب التصويت بنسبة ٩٠٪ فى مجلس الشيوخ .

وعلى هذا الأساس تكونت حكومة ائتلافية على الرغم من أنها لم تكن على الدوام حلفا مريحا ، فرغم أن أعضاء كل من الحزبين كانوا فى نفس مجلس الوزراء ــ فإن هذه الحقيقة لم تمنعهم من تبادل الهجوم بعنف فى الاجتماعات العامة . علاوة على ذلك ، لم يكن من الممكن توفير التسامح السياسى نتيجة للانقسامات داخل كل من الحزبين وخاصة داخل حزب اتحاد تنجانيقا القومى الأفريقى . فكان كل من « مبويا » و « أودينجا » يقامران باستمرار من أجل السلطة ، فى حين انفصلت عن الحزب حركة منفصلة قام بها اللو ، وتلاها انفصال بول نجى ، الذى كان قد حكم عليه وزج به فى السجن مع كينياتا ، حيث انفصل هو وجماعته من الكامبا عن حزب اتحاد تنجانيقا القومى الافريقى ليكون حزب الشعوب الافريقية . وأدت كل هذه الفوضى الى المزيد من الأحاديث المتطرفة الموجهة ضد شخصيات مختلفة . كانت تتنافس فيما بينها لتقنع مؤيديها بسياستها المتطرفة . ولما كان بحلول ذلك الوقت قد تم اطلاق سراح المعتقلين فى منادهم وصــلابتهم واشتراكهم فى كورس هـــذه الخطابة السياسية المضللة ، التى كانت تصل فى بعض الأحيان الى حافة الدعوة العنصرية ، كانت السياسة المتزنة فى طريقها الى الصعود . حقيقة لقد بدا فى وقت من الأوقات ، بالقرب من نهاية عام ١٩٦٢ ، أن حزب اتحاد كينيا القومى الافريقى الذى كان يبدو أقوى حزب من الناحية الظاهرية ، كان يتحطم نتيجة لهذه الانشقاقات ، ولكن فى تلك اللحظة ذاتها هب كينياتا ، بعد أن أدرك خطورة الموقف ، واتخذ عملا حاسما وذلك باعادة تنظيم الحزب ووضع الطوائف المنشقة تحت نظامه .

وفى بداية عام ١٩٦٣ اظهرت الحكومة البريطانية تصميمها على اتباع سياستها حتى نهايتها المنطقية ، وذلك بتعيين مالكولم ماكدونالد حاكما بدلا من السير باتريك رينيسون . ولقد قبل هذا الاجراء بوجه عام كعمل جاد يعبر عن النوايا البريطانية لحث الخطى نحو التطور السياسى حتى تتحاشى أخطار الانقسام المتزايدة .

وبحلول اول انتخابات عامة أصيلة فى مايو عام ١٩٦٣ كان حزب

« اتحاد كينيا القومى الافريقى » قد التأم شمله الى حد كبير ، فى حين أن حزب اتحاد كينيا الديموقراطى الأفريقى « كان عاجزاً عن تقديم ما يكفى من المرشحين فى أرض المعركة لضمان الغالبية حتى لو نجح جميعهم فى الانتخابات — وفى نهاية المطاف تم اتفاق انتخابى بين نجالا زعيم حزب اتحاد كينيا الديموقراطى الافريقى ، ونجى زعيم حزب الشعوب الافريقية ، ولكن هذا الاتفاق حدث بعد اليوم المحدد للترشيح عندما كان جميع المرشحين فى أرض المعركة الانتخابية ، علاوة على أنه لم يكن يقوم على الاطلاق على أسس راسخة . وفى هذه الظروف تمكن حزب اتحاد كينيا القومى الأفريقى ، بعد قيامه بحملة مصطنعة للغاية على مسرح الوحدة القومية ، وبعد بذله جهداً قومياً لرفع مستوى الدولة، تمكن من كسب ٧٢ مقعداً من المائة وسبعة عشر مقعداً فى مجلس النواب وثمانية عشر مقعداً من بين الواحد والأربعين فى مجلس الشيوخ . وتم تقسيم الجمعيات الاقليمية الست بالتساوى بين الحزبين . أما الاقليم السابع المسمى باقليم الحدود الشمالية فقد كانت تكسوه ظلال متاعب المستقبل . فهنا كانت الجالية الصومالية الكبيرة تطالب بالانفصال عن كينيا والاندماج داخل دولة الصومال ، كما أنها قاطعت الانتخابات ورفضت ارسال ممثلين عنها الى أى منظمة من منظمات كينيا .

وفى أول يونيو عام ١٩٦٣ أصبح جومو كينياتا أول رئيس للوزراء . « هذا الوحش الأسود » فى نظر المستوطنين ، و « الزعيم الأفريقى الذى يقود الى الموت والظلام » فى نظر الحاكم رينيسون ، وهذا الرجل الذى أعلن السكرتير الاستعمارى بعدم السماح له اطلاقا بالعودة الى الحياة العامة ، قد اضطلع بمسئوليات تفوق اية مسئوليات اضطلع بها أى فرد آخر فى تاريخ كينيا . وسرعان ما دل على أنه رجل عظيم لدرجة أنه نسى الماضى فأكرم ضيافة المزارعين البيض فى مزرعته الواقعة فى جاتوندو ، وبعد ذلك استقبله المستوطنون البيض استقبالا حماسيا رائعا فى مركز الماوماو السابق فى ناكورو . وتأكد بعد ذلك من أن وظائفه الوزارية كانت تتعدى قبيلتى الكيكويو واللو فتشتمل على قبائل الكامبا والكيسى والماراجولى بل انه أدخل حتى الماساى فى هيئته الحكومية وأصبح اودينجا وزيرا للشئون المحلية ومبويا وزيرا العدل والشئون الدستورية . وأصبح كل من بيترمبييو كوينانجى ، وجوزيف مورومبى اللذان اقضيا معظم فترة حالة الطوارىء فى لندن ، أصبحا وزيران مهمان .

وبمجرد أن شكل كينياتا حكومته دخل فى مناقشات جادة مع كل من

جوليوس نيريرى حاكم تنجانيقا وميلتون أوبوتى حاكم أوغندا أملا فى انشاء اتحاد شرق افريقيا بنهاية عام ١٩٦٣ وقدر لهذا الأمل أن يتحطم فى نهاية المطاف وكان السبب فى ذلك يرجع فى جزء منه الى معارضة أوغندا وفى الجزء الأكبر الى حقيقة أن الحديث عن اخضاع السيادة القومية كان أسهل من تحقيقه واقعيا . وكان ذلك هو دائما الخوف الذى يعترى نيريرى حينما حاول يائسا تحقيق الاتحاد قبل أن يحقق كل جزء من اجزائه كل ما يتعلق بسيادته .

واستمرت المسألة الصومالية تشكل الداء الذى تعانى منه حكومة كينياتا مثلما عانت منــه الادارة البريطانية من قبل . فقـــد تمسك الصوماليون برفضهم الدائم للمشاركة فى الدساتير الكينية وابتدأوا فى تنظيم مقاومة عنيفة ضد الحكم فى نيروبى . وازداد هذا التوتر نتيجة لقيام الجماعات المغيرة عبر الحدود بمهـــاجمة مراكز البوليس ، وقبل نهاية العام اتفقت كل من الحكومة الكينية والاثيوبية على التوقيع على حلف دفاعى بعد حصول كينيا على استقلالها لمقاومة المطالب الصومالية فى أراضيها .

وفى يوليو تم نشر الخطط من أجل الاستقلال مع تحـــديد ميعاده فى الثانى عشر من ديسمبر . وتم الاتفاق على اجلاء القاعدة العسكرية البريطانية فى كينيا على مراحل تمتد لمدة اثنى عشر شهرا فى عام ١٩٦٤ .

وحينذاك أدى نجاح حزب اتحاد كينيا القومى الافريقى الى انضمام عدد من المقاومة ثم عودة انضمام كل من بول نيجيبى وأعضـــاء حزبه المسمى بحزب الشعوب الافريقية الى قوات حزب اتحاد كينيا القومى الأفريقى . وعلى هذا تدعمت قوة حكومة كينياتا فى الوقت الذى كانت تقترب فيه الدولة من الاستقلال .

الا أنه كان ما يزال هناك حاجز من الأشواك قبل فتح طريق الاستقلال فتحا كاملا . ففى نهاية سبتمبر تم عقد مؤتمر دستورى نهائى فى لندن . وضغطت حكومة حزب اتحاد كينيا القومى بكل قوة من أجل زيادة سلطات الحكومة المركزية على حساب الأقاليم لاجراء تعديلات للشروط الصعبة من أجل الدستور . وقاوم حزب اتحاد كينيا الديموقراطى الافريقى هذه المطالب بكل قوة .

وفى اثناء فترة انعقاد المؤتمر ، حيث حل دنكان ــ سانديز محل مودلينج كوزير للمستعمرات ، حاول كل من الجانبين ممارسة كل ما لديهما من قوة على الضغط . وفى أول الأمر هدد حزب اتحاد كينيا الديموقراطى باقامة دولة منفصلة مستقلة داخل كينيا تشتمل على

الأقاليم التى يسيطر عليها . وبعد ذلك قوبل هذا التهديد بتهديد آخر من جانب حزب اتحاد كينيا القومى الافريقى باعلانه استقلال الدولة بأكملها من جانب واحد .

وفى نهاية المطاف كانت جميع النتائج فى صالح حزب اتحاد كينيا القومى الافريقى فقد تقرر اقامة لجنة واحدة للخدمات المدنية وادارة واحدة للشرطة القومية ، فى حين تقرر أن تتمتع الحكومة المركزية بسلطة نقل قوات الأمن التابعة لها الى أى جزء من الدولة دون الاضطرار الى الحصول على موافقة المجالس الاقليمية . ولكن حقوق كل من الأفراد والأقاليم ظلت محصنة جدا ، فقد كانت ما زالت تتطلب خمسة وسبعين فى المائة من الأصوات فى مجلس النواب وتسعين فى المائة من الأصوات فى مجلس الشيوخ وتقرر حينذاك السماح باجـــراء تغييرات ثانوية فى الدستور بموافقة خمسة وسبعين فى المائة فقط من المجلسين أو بغالبية الثلثين فى استفتاء قومى. وعاد حزب اتحاد كينيا الديموقراطى الأفريقى الى كينيا وأعلن أنه يعتبر هذه التعديلات « حنثـــــا لوعود الحكومة البريطانية » الا أن تهديداته باتخاذ عمل مستقل لم يكن يكمن فيها تهديد خطير ولو على الأقل فى المستقبل القريب . ولكن بالرغم من هذا تركت هذه التهديدات دون جواب محدد مسألة ما اذا كان فى الامكان اعاقة قوى الطرد المركزية القبلية فى كينيا عن قيادة الطريق نحو الانقسام القومى بمجرد ازالة العامل الموحد للمقاومة ضد الحكم الاستعمارى .

وفى الثانى عشر من ديسمبر عام ١٩٦٣ أصبحت مستعمرة ومحمية كينيا الرمز الرئيسى لحكم المستوطنين البريطانيين البيض فى القـارة الافريقية ، أصبحت دولة مستقلة تحت حكومة افريقية أســـاسا تم انتخابها عن طريق جدول انتخابى عام ، وتشتت الحلم الذى كان يرى دولة تشكلها جالية المستوطنين البيض وتمسك بزمام قدراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ولم يكد وهم اقامة نظام متعدد الأجناس الذى يحتفظ فيه كل مجتمع عنصرى بحقه الوطيد فى النفوذ الســـياسى ، يداعب الأحلام حتى ناله الدمار . وتقرر أن يتم حكم كينيا عن طريق التمثيل الديموقراطى . أما ما هو مدى تأثير هذا النظام على العلاقات بين الشعب الافريقى الغفير العدد والجاليات الآسيوية والأوروبية الأقل عددا ، فانه ما يزال فى طى الغيب ، وما زال أيضا من الضرورى حل مشكلة التناقض القائم بين فكرة اقامة اقتصاد مركزى اشتراكى مخطط تؤمن به حكومة حزب اتحاد كينيا القومى الافريقى وفكرة ضرورة الاحتفاظ بالمزارع الرأسمالية الأوروبية التى تنتشر على نطاق واسع . وتحدت مشاكل العاطلين فى نيروبى ، ونقص الأراضى ، والتنافس بين الولاء

القبلى والقومى ، وانقسام المعتقلين الذين يشكلون النواة الصلبة ، والرجال الذين ما يزالون يعودون من الغابات الى داخل المجتمع الجديد ، وسيطرة الحكومة على قوات حفظ الامن ، وجذب رءوس أموال فيما وراء البحار من أجل التنمية الأساسية والمحافظة على المستويات المعيشية المرتفعة فى مجتمع شيده الأوروبيون، والعلاقات الخارجية مع اثيوبيا والصومال التى تثيرها معارضة الصوماليين الموجودين ، فى داخل كينيا ـ تحدت كل هذه المشاكل المتكتلة مهارة حكومة كينيا وتماسكها . ولكن بالرغم من هذا يعتبر تحقيق الاستقلال فى كينيا فى تاريخ افريقيا عامل له مغزى خاص ، فهو أكثر من كونه حدثا فريدا ، فقد بشر بقيام حكومة افريقية سوداء فى جميع أنحاء القارة .

ان تاريخ الصومال فى خمسينات القرن العشرين قصة مستمرة تدور حول البحث عن الوحدة ويعتقد القوميون الصوماليون ان كلا من اقليم الوصاية الذى يعيش فيه معظم الصوماليين ، والمحمية البريطانية ، والصومال الفرنسى ، واقليمى هود وأوجادن فى اثيوبيا وجزء من مقاطعة الحدود الشمالية فى كينيا كانت تعتبر بحق الأجزاء المكونة « للصومال الكبير » ومن المؤكد أن الصوماليين يشكلون غالبية السكان فى كل هذه الأقاليم ، الا أن اثيوبيا ليست لديها اية نية فى التخلى عن المناطق الصومالية ، كما أنه لا الادارة البريطانية ولا أى افريقى فى كينيا ينوى تقليل مساحتها وسكانها بالسماح للمقاطعة الشمالية أن تصبح جزءا من الصومال . ومن الناحية النظرية كان فى الامكان بعد عام ١٩٥٦ للصومال الفرنسى ، واقليم جيبوتى أن ينضما الى الصومال الكبير . فبعد اصدار القانون العام (الاطارى) ، أجريت الانتخابات فى الصومال الفرنسى مثلما أجريت فى بقية افريقيا الفرنسية فيما وراء البحار . وكسب هذه الانتخابات محمود حربى الذى كان يفضل الانضمام الى الأقاليم الصومالية الأخرى ، ولكنه مع هذا لم يستطع فى الاستفتاء الذى أجرى فى عام ١٩٥٨ أن يحصل على أكثر من ربع الأصوات على اقتراحه الخاص برفض عضوية المجموعة الفرنسية . وبعد ذلك بفترة قصيرة هرب « حربى » الى القاهرة وقام الفرنسيين بتنحيته عن الرئاسة . وفى الانتخابات الجديدة ، التى تأثرت بلا شك بالادارة الفرنسية ، أعيد تشكيل الجمعية فأدلت بصوتها فى جانب استمرار الصومال اقليما فيما وراء البحار ، ولم يكن هناك ما يغرى الصوماليين فى جيبوتى حتى يوقفوا المساعدات الاقتصادية التى تقدمها باريس من اجل الانضمام الى اخوتهم الأشد منهم فقرا والذين يعيشون فى الصومال ذاته . الا أن الوسائل المدبرة لتحديد الاختيار قد ظلت فى متناول اليد فى الصومال الفرنسى .

وهذه الحالة تركت لمنطقة الوصاية الايطالية والصومال البريطانى حرية تقرير ما اذا كان يجب اقامة دولة الصومال الموحدة أم لا . وبذل الايطاليون جهدا يفوق ما بذله البريطانيون لاعداد دولتهم للحكم الذاتى ، عندما حددت الأمم المتحدة عام ١٩٦٠ كآخر موعد للاستقلال . وبالرغم من وجود مقاومة لها شأنها ضد عودة الايطاليين ليكونوا بمثابة اداريين لاقليم الوصاية فليس هناك أدنى شك فى أن ايطاليا كانت تهدف الى تدريب اداريين كافيين وتوفر وسائل الحكم للتحويل السلمى فى عام ١٦٩٠ ، وكان راجى محمد حسين يتزعم المعارضة ضد الايطاليين، وهو يعتبر واحدا من الأعضاء المؤسسين لحزب « وحدة الشباب الصومالى التقدمى » . وتزعم حسين بصفته رئيسا لحزب وحدة الشباب الصومالى، هذه المعارضة منذ عام ١٩٥٠ حتى ١٩٥٣ حيث ترك الدولة،بعد اندلاع أعمال السلب والنهب ضد الادارة الايطالية ، واتجه الى القاهرة ليواصل دراساته الأكاديمية وأفسح غيابه عن المسرح الفرصة لعبد الله عيسى باستئناف الزعامة والبدأ فى التعاون مع الايطاليين . وبعد انتخابات عام ١٩٥٦ التى حصل فيها حزب وحدة شباب الصومال على ثلاثة وأربعين مقعدا من بين السبعين ، أصبح عيسى رئيسا للوزراء ، وواصل مهمة التجديد بالتعاون مع الادارة الايطالية . وأعيد انتخاب عيسى فى عام ١٩٥٩ ، ولكن فى ذلك الوقت كان حسين قد عاد وقام بشن هجمات مريرة ضده لفشله فى تحقيق الوحدة الصومالية ، وفى الوقت نفسه كان يحاول تنظيم مقاومة عنيفة ضد الايطاليين . وأوقف حسين المجلس التنفيذى لحزب وحدة الشباب الصومالى ، حيث قام بتأسيس حزب منافس أطلق عليه « وحدة الصومال الكبير » ولكن فى عام ١٩٥٩ عندما استمر ارتكاب المزيد من الفوضى ، أوقفت المنظمة الجديدة وألقى القبض على حسين .

وفى انتخابات مارس عام ١٩٥٩ كسب حزب وحدة الشباب الصومالى ثلاثة وثمانين مقعدا من بين التسعين مقعدا . ولكن بحلول فترة الحصول على الاستقلال فى يوليو عام ١٩٦٠ أصبح عيسى شخصية تدور حولها مجادلات عنيفة لدرجة أنه أصبح من غير الممكن أن يظل رئيسا للوزراء . فقد هوجم لأسباب عديدة وهى عدم توفر الحماس لديه من أجل الوحدة، وصداقته مع الغرب وعلى وجه الأخص مع ايطاليا ، ومحاولته تغيير التقاليد الاسلامية بسرعة أكثر من اللازم . ولهذا فلقد استبدل كرئيس للوزراء بعادن عبد الله عثمان الذى كان يقف الى جانب عيسى فى معارضته حسين ، الا أنه كان أكثر قبولا لدى الرأى الاسلامى المتعصب ، أما عيسى فقد أصبح وزيرا للخارجية .

وفى نفس الوقت لم يقم البريطانيون فى الواقع بعمل اى شىء قبل عام ١٩٥٨ ، لاعداد المحمية من أجل حكمها الذاتى . ففى ذلك العـام جذبت الاضطرابات ،والمظاهرات الانتباه الى حقيقة انه لم يبق الا عامين آخرين حتى يصبح اقليم الوصاية الايطالى المجاور دولة مستقلة . وكان الصوماليون تحت الحكم البريطانى قد شعروا فعلا بالمرارة العميقة لعودة اقليم هود الى اثيوبيا فى عام ١٩٥٥ . وكان هذا الاقليم منطقة رعوية هامة للصوماليين الرحل ، ثم اندمج فى الامبراطورية الايطالية ثم حلت به الهزيمة للمرة الثانية أثناء الحرب وتوقع الصوماليون أنهم سيحتفظون به بعد الحرب ، ولكن فى عام ١٩٥٥ أعادته الحكومة البريطانية الى اثيوبيا طبقا لاتفاق تم بينها وبين اثيوبيا . واعتبرت جميع قطـــاعات الرأى الصومال فى المحمية هذا العمل كعجز فى اهتمام البريطانيين بمصـــالح الدولة التى كان من المفروض أن تحميها .

وفى عام ١٩٥٨ تكونت لجنة من أجل دراسة التطورات السياسية . وتقرر ضرورة اجراء الانتخابات فى مارس عام ١٩٥٩ ، من أجل تكوين مجلس تشريعى جديد يتكون من ثلاثة عشر عضوا منتخبين وثلاثة عشر عضوا غير رسميين معينين . ولكن ما زال يوجد به غالبية من الأعضاء الرسميين تبلغ سبعة عشر عضوا . وتقرر احضـــار الأعضـــاء غير الرسميين لاستشارتهم حول أعمال ادارات حكومية معينة . وبالرغم من ان الانتخابات العامة كانوا يمارسونها حينذاك فى كل من الصومال الفرنسى والصومال ، المجاوران للمحمية البريطانية فقد كان التصـــويت على الانتخابات الجديدة فى هذه المحمية ما يزال مقيدا . وقرر الحـــزب الصومالى الرئيسى ـ حزب وحدة الشباب الصومالى مقاطعة الانتخابات على أساس أن تلك الانتخابات لن توفر غالبية غـــير رسمية فى المجلس التشريعى . وهذا الموقف اعطى للحزب الأقل تقدمية المسمى « بالجبهة القومية المتحدة » بزعامة ميشيل مارينو فرصة الحصول على الأغلبية . وعلى الفور اقترح اجراء مفاوضات بين المحمية والصومال . وعلى اية حال فانه حتى قبل اجراء هذه الانتخابات أدرك وزير المستعمرات البريطانية فجأة ضرورة اعداد المحمية من أجل الحكم الذاتى ، والقى خطبـــة فى الصومال اوضح فيها ضرورة اجراء المزيد من التقدم بعد الانتخابات . ووعد بأن تكون الغالبيـــة فى المجلس التشريعى من المنتخبين بحـلول عام ١٩٦٠ وبغالبية الأعضاء الصوماليين فى المجلس التنفيذى . واكد الصوماليون بانه لو رغب المجلس التنفيذى مناقشة الوحدة مع الصومال، فان بريطانيا مستعدة لتقديم مساعدتها فى المفاوضات .

وفى نفس الوقت ، تم ترشيح لجنة إخرى ، أوصت فى هـذه المرة

بانتخاب مجلس تشريعى آخر يتكون من ثلاثة وثلاثين عضـــوا منتخبا وثلاثة أعضاء بحكم مناصبهم . على أن يصبح أربعـة من بين الأعضاء المنتخبين وزراء علاوة على ثلاثة أعضاء رسميين فى المجلس التنفيذى . وعندما أجريت الانتخابات الجديدة فى فبراير عام ١٩٦٠ قوى حـزب الاتحاد الوطنى الصومالى المتحد ، الذى عقد تآلفا انتخابيا حصل به على اثنى عشر مقعدا .

وتمكن حزب الجبهة القومية المتحـدة ، الذى كان يعتبر غاية فى الاعتدال فى مطالبته بالحكم الذاتى للصومال ، تمكن من أن يحصل على المقعد الوحيد الباقى . وفى ابريل عام ١٩٦٠ أصدر المجلس الجديد قرارا يطالب فيه بالاستقلال فى أول يوليو ، وهو نفس التاريخ المحدد لحصول الصومال على استقلاله ، وفى الواقع أصبح الصومال البريطانى مستقلا فى السادس والعشرين من يونيو ، وأصبح محمد الحاج ابراهيم ايجال زعيم حزب الاتحاد الوطنى الصومالى رئيسا للوزراء . واستغرقت فترة رئاسته أربعة أيام فقط ، ذلك لأنه فى الأول من شــهر يوليو اندمجت الجمعيتان الاقليميتان واتحدت الدولتان ، وأصبح عثمان رئيســا الجمهورية الصومالية الجديدة ، وعبد الرشيد على شيرماركى رئيســا لوزرائها ، وعبد الله عيسى وزيرا لخارجيتها فى حكومة ائتلافية .

وهكذا ، ولدت دولة افريقية جديدة ذات سيادة ، ما زالت تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدات الأوروبيــة لكى توازن ميزانيتها ، وتدعم صادراتها الضئيلة من الجلود والموز . ومما هو جدير بالذكر أن الجمهورية الجديدة اتخذت لنفسها علما قوميا ذا خمس نجوم مدببة . ولقد اتحدت نجمتان من النجوم الخمس التى تراود الآمال الوطنية الصومالية . وقد يتركز تاريخ الصومال فى المستقبل على المحاولات التى تبذل من أجـــل استعادة النقاط الثلاث الأخرى ، واستعادة العلاقات مع بعض الدول فى أفريقيا اعتمادا على هذا المجهود .

وآخر دولة فى الرقعة المتباينة الألوان فى شرق افريقيا هى أثيوبيا ، وفى الواقع قليل جدا ما يمكن قوله عنها فى خمسينات القرن العشرين . فقد سارت فى نفس طريقها العتيق بدون اية أحزاب سياسية أو نقابات عمالية أو أية وسائل للرفاهية العنصرية خارج أديس أبابا . وفى عام ١٩٥٥ أجريت بعض التعديلات فى الدستور طبقا لها أصبح الامبراطور رئيسا للحكومة ورئيسا للدولة مع مجلس للوزراء مسئول أمامه . ووضع نظاما برلمانيا زائفا ، حيث يقوم الامبراطور بتعيين المجلس الأعلى أو مجلس الشيوخ أما المجلس الأدنى أو مجلس النواب فيقوم الشعب (فى عام ١٩٥٧)

بانتخابه ، ولكنه ظل لا شيء أكثر من كونه مجلسا استشاريا تحت سيطرة الامبراطور وبلاطه .

ولم تلعب القومية غير دور ضئيل فى اثيوبيا ، فمن جهة ظلت الدولة واحدة من أقدم القوميات فى القارة ، ومن جهة أخرى ، لم تكن هناك قومية بالمرة ، لأنه فى خارج أديس أبابا تحتفظ الدولة بالنظام الاقطاعى .

ولكن هذا لا يعنى ضمنا أنه لم تحدث أية معارضة ضد الشكل الحكومى الذى لا يتناسب مع الوقت الحاضر . فلقد استمر الامبراطور فى اظهار اهتمامه بالتعليم وبالخدمات الاجتماعية ، ولقد شوهدت آثارها فى نمو مجموعة طلابية متعلمة متبرمة ، بالضرورة من التحيز لذوى القربى بدون وجه حق ، ومن الفساد ، ومن عجز النظام . وازدادت المطالبات باستصلاح الأراضى والتنمية الاقتصادية مع ازدياد اعداد الجيل الصغير المتعلم .

ولكن بالرغم من هذا احتفظ الامبراطور لنفسه باحترام غامض بين غالبية الشعب ، ولم يواجه هذا الاحترام تحديا خطيرا حتى ديسمبر عام ١٩٦٠ . ففى ذلك الشهر ثار بعض حراس الامبراطور بزعامة الجنرال « نيوى » ووضعوا ابن الامبراطور وولى عهده على العرش . وفى تلك اللحظة كان الامبراطور نفسه يقوم بزيارة الى البرازيل . فعاد على الفور ، ووجد أن كلا من الجيش والقوات الجوية ما يزالون موالين له . فقاد قواته منتصرا فى داخل أديس أبابا ولم يكن قد مضى على الثورة سوى أربعة أيام . ولقد نفذ حكم الاعدام فى الجنرال « نيوى » لدوره الذى لعبه فى الثورة . وقد أعلن فى لحظة تنفيذ الاعدام بأنه قد تصرف هكذا لأن « اثيوبيا كانت تقف بلا حركة ، فى حين ان اخواننا الأفريقيين كانوا يتقدمون الى الأمام فى معركتهم من أجل التغلب على الفقر » .

وبالرغم من انفاق أموال طائلة على المبانى الحكومية فى أديس أبابا ، لم يتم عمل شيء فى الواقع فى الدولة ذاتها . وادت الزيادة فى التعليم الى تطبيقه كلية تقريبا على أطفال العاصمة فى حين أن الخدمات الاجتماعية الضئيلة التى نفذت لا تكاد تمتد الى المناطق الريفية .

لهذا لم يكن من المدهش أن تقع الثورة ، كما أن الامبراطور شاهد علامات الخطر بوضوح كاف لدرجة أنه ابتدأ فى تعيين بعض الوزراء صغار السن من ذوى الاتجاهات الأكثر تقدمية . ولكنه مع هذا كان ما يزال مقيدا بدرجة كبيرة عند اتخاذ تلك الاجراءات ، باليد العليا التى يسيطر بها النبلاء الاقطاعيون على ادارته .

ومن بين الجهود التى بذلها من أجل التهرب من المشاكل الداخلية ، تلك الدفعة التى اتخذها منذ عام ١٩٦٠ فصاعدا فى السياسة الأفريقية ، فقد عقد المؤتمر الثانى لدول أفريقيا المستقلة فى أديس أبابا فى عام ١٩٦٠ ؛ وفى عام ١٩٦٢ لم تكتف منظمة الوحدة الشاملة لشرق ووسط أفريقيا بعقد مؤتمرها فى العاصمة الاثيوبية بل وأيضا أكدت حضور كل من أثيوبيا وجمهورية الصومال فى المؤتمر . وفى الواقع اكتسب هذا المؤتمر الذى عقدته الأحزاب القومية لكل من دول شرق ووسط أفريقيا ، والتى انضم اليها حينذاك قوميو جنوب أفريقيا ، اكتسب لنفسه شهرة فى أديس أبابا تفوق جميع أوجه نشاطه السابقة . وكان هدفه ، أولا : توحيد الحركات القومية فى هذه المناطق ، وثانيا : العمل على ارتباط أكثر تماسكا يؤدى الى قيام اتحاد فيدرالى يمتد من البحر الأحمر الى الكاب .

واضفى عقد مؤتمر رؤساء دول أفريقيا جميعا الذى يتكون من جميع دول أفريقيا المستقلة ، فى أديس أبابا عام ١٩٦٣ ، على أثيوبيا مركزا بارزا فى حركة الوحدة الشاملة لأفريقيا . وكان هذا لصالح مكانة الامبراطور ودولته ، الا أنه لم يكن يمت الا بالقليل جدا بالنسبة لاحتياجات شعبه . ولقد ظلت الادارة صورية للغاية لدرجة أن سكان الدولة يقدرون بما بين عشرة وعشرين مليونا من النسمات .

لقد شاهدت خمسينات وأوائل ستينات القرن العشرين بوجه عام حركة سريعة حاسمة فى شرق أفريقيا نحو خلق دول جديدة مستقلة يحكمها الأفريقيون ، الذين يستمدون سلطاتهم من حق الانتخاب العام لشعوبهم . ولم تسفر الهجمات العنيفة على جذور الفقر أو على الاتجاه الاجتماعى الجديد بعيدا عن الحياة التقليدية ، عن تقدم كبير . وابتدأت طبقة البروليتاريا والصفوة المتعلمة فى الظهور فى منطقة أو منطقتين من المناطق المتمدينة ، الا أنهم كانوا يقومون باعتراضات كلامية أكثر مما يضعون الخطط البناءة من أجل مستقبل الجماهير . وكانت البؤرة التى يركزون عليها تتركز حول العلاقات العنصرية ، مع انتصار القومية الأفريقية بوجه خاص فى كينيا وفى تنجانيقا وأوغندا والصومال ــ محطمة دعائم سيطرة المستوطنين البيض السياسية .

وكانت الآراء الرئيسية التى انبثقت عن هذه الفترة هى ، أولا : رفعة شأن الديموقراطية السياسية التى بقيت على قيد الحياة حتى بعد الكوارث التى وقعت فى كينيا ودعمت نفسها كمبدأ لتكون بمثابة قاعدة لكل دولة باستثناء اثيوبيا : وثانيا : بزغ الى حيز الوجود مبدأ جديد ، يرجع بدرجة كبيرة الى تعاليم جوليوس نيريرى عن الوحدة العالمية ، الذى

اصبح أمله مع مضى الزمن تحقيق شكل من الوحدة الفيدرالية بين دول شرق أفريقيا ، ووسط افريقيا ، وأخيرا فى جنوب أفريقيا . وكان هذا المفهوم الجديد غامضا بالضرورة ، الا أن المجهودات العملية التى بذلت لخلق أول اتحاد كانت قد أرست دعائمها على المستعمرات البريطانية : تنجانيقا ، وكينيا ، واوغندا وزنزيبـــار . ومن المؤكد ، أن المبدأ ذاته والمناقشـــات التى أجريت حوله أعطت ثقة جديدة للحركات القومية فى جميع انحاء المنطقة وامتد أثرها الى الجنوب . وكان من المؤمل أيضـــا ان يحل هذا الاتحاد الفيدرالى المشاكل الرئيسية الخاصة بالصراع القبلى فى كينيا وأوغندا والصراع حول الحدود بين الصومال واثيوبيا وكينيا . وبالطبع فان الأهم من هذا كله ان الاتحاد أو اقامة شكل من التعاون العالمى بين هـــذه الدول كان ضروريا لشن الهجوم على المشاكل الاقتصادية الرئيسية التى تعانى منها المنطقة بأكملها . وليس أقل من اجراء تنسيق للتخطيط الاقتصادى والاستثمارات الاقتصادية حتى يمكن اجراء حل جذرى لمشكلة الفقر المزمن بين شعوب شرق أفريقيا . فالســيادة التى حصلت عليها تلك الدول أثناء هذه الفترة من الصراع السياسى لم توفر أكثر من مجرد فرصة لحل المسائل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية . وانه لما يجدر اضافته الى محاسن الزعماء الأفريقيين أن معظم الزعماء الافريقيين البارزين قد أدركوا هذه الحقيقة الصلبة فى الحياة الافريقية التى يرمز اليها هـــذا الشعار الذى قدمه نيريرى الى أبنـــاء وطنــه « أوهورو ناكازى » « الحرية والعمل » .

الفصل الثانى عشر

الشمال يصبح أفريقيا

كان ارتباط تاريخ شمال أفريقيا خلال خمسينات القرن العشرين بثورة الاستقلال الأفريقية يسير بين صعود وهبوط . فقد كانت مصر فى بداية الخمسينات مستقلة فعلا استقلالا شكليا ، فى حين أن ليبيا حصلت على استقلالها فى عام ١٩٥١ — وبعد ذلك بخمس سنوات حصلت كل من السودان والمغرب وتونس على سيادتها . وعلى هذا ، فانه قبل انطلاق دفعة الاستقلال الأفريقية الكبرى من غانا فى عام ١٩٥٧ كانت جميع دول شمال أفريقيا قد حصلت على سيادتها باستثناء دولة واحدة .

علاوة على ذلك كانت النظرة العربية فى كل دولة من دول شمال أفريقيا ما زالت تميل الى الفصل بين أنفسهم وبين الأفكار والأحداث التى تجرى جنوب الصحراء . وشكل كل من التقدم الذى أحرزته الجامعة العربية ، والضغوط الداخلية داخل العالم العربى وعلاقاته مع اسرائيل ، شكل أجزاء غاية فى الأهمية من مسرح شمال أفريقيا تفوق فى أهميتها شئون أفريقيا السوداء .

ولكن مع هذا ، كان هناك موضوعان رئيسيان فى هذه المنطقة جذبا اليهما الاهتمام الأفريقى ولعبا دورا رئيسيا فى خلق حلقة من الاتصالات عبر الصحراء . فلقد اعتبرت الثورة المصرية التى اندلعت فى عام ١٩٥٢ والسنوات الأربع التالية من الصراع من أجل التخلص من البقايا الأخيرة للاستعمار الأوروبى ، اعتبرت فى أجزاء أخرى من القارة كجزء لا ينفصل عن الثورة الأفريقية المضادة للاستعمار . ثانيا ، بالرغم من أنه لا يبدو أن حركة استقلال كل من المغرب وتونس كان لها أثر عميق على بقية أفريقيا الفرنسية ، فمن المؤكد أن ثورة التحرير الجزائرية كان لها هذا الأثر . ففى أواخر خمسينات القرن العشرين أصبحت المسألة الجزائرية

تونس
المغرب
الجزائر
ليبيا
مصر
الصحراء الأسبانية
السنغال
جامبيا
غينيا البرتغالية
سيراليون
ليبيريا
الكمرون البريطاني
ساحل العاج الفرنسي
داهومى
توجو
ريوموني
كابندا
السودان
الصومال الفرنسي
البريطاني
أثيوبيا
الصومال الإيطالي
الكونغو البلجيكي
زنزبار
روانوا أورندى
نياسا لاند
أنجولا
موريتيوس
رويونيون
اتحاد جنوب افريقيا
سوازى لاند
باسوتولاند

مستعمرة بريطانية
" فرنسية
" اسبانية
" بلجيكية
" برتغالية
" ايطالية
دول مستقلة

أفريقيا عام ١٩٥٨

مسألة رئيسية فى العلاقات الأفريقية مع أوروبا ، فى الوقت الذى تسببت فيه عن أحداث توترات عنيفة بين الدول الأفريقية ذاتها .

وبناء عليه ، فانه فى داخل اطار أحداث القارة الأفريقية شاهدت خمسينات القرن العشرين مصر وهى تلفظ آخر جهود الامبرياليين الأوروبيين العنيفة التى كانوا يبذلونها من أجل السيطرة على منطقة السويس ، وتصبح القاهرة مركزا هاما للقوميين الذين وفدوا اليها من أنحاء القارة المختلفة ، فيجرى فى الجزائر صراع عنيف هدفه احاقة الهزيمة بذلك المزيج من الاستعمار الأوروبى وسلطات المستوطنين البيض التى ظلت هى الأخرى العقبة الرئيسية أمام الدعوة القومية فى شرق القارة ووسطها وجنوبها .

بينما كانت الديموقراطية فى أوروبا هى التى تخلق القومية الحديثة ، كانت الحركة القومية فى مصر هى التى تخدم المثل الديموقراطية . كما أن فشل التطور الاجتماعى (فى مجتمع ما قبل الثورة) فى خلق طبقة متوسطة مهتمة وقادرة فى نفس الوقت على تحدى طبقة ملاك الأراضى قد منع استخدام الدستور الديموقراطى الليبرالى من اقتلاع جذور السلطة الاجتماعية والسياسية وزرعها فى المكان المناسب .

وعندما ينعدم وجود الطبقة المتوسطة القادرة على الحركة يكون الجيش هو العنصر الوحيد القادر على تحقيق تغيير جذرى . وكان يوجد فى الجيش المصرى مجموعة لها شأنها من شباب الضباط المتعلمين الذين لعبوا دورا شبيها بدور الطبقة المتوسطة التقدمية فى المجتمعات الأخرى . وفوق هذا كله كانوا يشغلون مكانة استراتيجية حيوية فى النظام الملكى ، لأنه بدون تأييدهم قد يتعرض كل من الملك وبلاطه علاوة على رجال السياسة ذوى السمعة السيئة لغضب جماهير القاهرة المتزايد ، وكانت هذه الجماعة العسكرية هى التى تشعر شعورا عميقا بعار الحرب الفلسطينية كما أنها هى التى قاست شخصيا من تجار الأسلحة الفاسدة الذين حصلوا على مكاسب غير مشروعة .

وفى خلال الأشهر التى تلت عمليات سلب ونهب القاهرة فى يناير عام ١٩٥٢ كان حكم فاروق يسير الى الانهيار السريع . ولم تستطع التغييرات اليائسة التى أجريت فى الحكومة وفى الزعامة السياسية أن تؤدى الى التآم هذا الصدع . وأصبح حزب الوفد بلا فاعلية على وجه الاطلاق فى حين أن الفساد الذى كان يتفشى بسرعة لم يؤد الا الى التعجيل بالفوضى السياسية .

وفى ذلك الوقت كان جمال عبد الناصر الذى لم يكن يتعــدى فى عام ١٩٥٢ الأربعة والثلاثين من العمر ، قد كون جمــاعة من الضباط الأحرار . وكان ناصر قوميا معارضا للاستعمار منذ صباه . وقضى معظم وقته حينما كان فى الكلية الحربية وحينما كان فى الخدمة العسكرية فى العلمين وفى السودان وفى فلسطين ، فى وضع نظرية للثورة وللتكتيكات التى تضعها موضع التنفيذ . وكان هدفه هو احلال نظام جديد محل حكم فاروق العقيم وطرد البريطانيين . وبحلول يوليو عام ١٩٥٢ كان هو وجماعته على استعداد للتحرك . وكان حكم فاروق فى ذلك الوقت قد تفتت تماما ، وحينما تحركت الدبابات فى الساعات الأولى من صــبـاح الثالث والعشرين من يوليو الى أماكن استراتيجية فى القاهرة اسـتولت على مراكز الادارة المدنية ، وأعلنت الاذاعة أن الجيش يقوم بتطهير نفسه وبتطهير الدولة ولم تقع فى الواقع أية مقاومة أو اضطرابات . ولقد أجبر فاروق على التنازل عن عرشه لصالح ابنه وبعد ذلك بثلاثة أيام تم نفيه. وأحضر رجال الثورة الجنرال محمد نجيب الضابط المحترم الكبير السن ليصبح رئيسا لمجلس قيادة الثورة وأصبح ناصر نائبا للرئيس . وجعلوا من على ماهر رئيسا للوزراء ولكن رئاسته لم تدم الا أسابيع قلائل وحل محله محمد نجيب فى سبتمبر . وفى العام التالى فى يونيو عام ١٩٥٣ أتت الملكية الى نهايتهــا وأصبحت مصر جمهورية وأصبح نجيب رئيســا للجمهورية ورئيسا للوزراء بينما أصبح ناصر نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخليــة .

وكان على كل من نجيب وناصر ومجلس قيادة الثورة أن يواجهــوا مهمتين فوريتين غاية فى الصعوبة وصفهما ناصر بأنهما ثورتين ، الثورة السياسية والثورة الاجتماعية . وكان الهدف السياسى هو توحيد الأمة تأكيدا لاستقلالها ، أما من الناحية الاجتماعية فقد كانت مهمتهم هى هز أفكار الماضى من جذورها والعمل على فك قيود الشعب لكى يشعر كل انسان بفرديته . وسرعان ما بات واضحا من المظاهرات الجماهيرية التى قام بها عامة الشعب من أجل التأييد أن القوى الثورية تستطيع الاعتماد على المساندة الشعبية ، الا أن هذا فى حد ذاته خلق مسئولية مثقلة ، لأن الجماهير المصرية كانت تتوقع كسبا جديدا تحصل عليه من الثورة بعد أن قضت سنوات طوال تقاسى من امتهان كرامتها .

وكانت أهداف الثورة الأساسية القضاء على الفساد وتنظيم الدولة على أسس تسمح لها بمنح المكاسب للمواطنين ، ولكن من المؤكد أن رجال الثورة لم يستخدموا شيئا يمت من قريب أو بعيد بأســاليب الارهاب

الفاشية أو الشيوعية ، التى رماها بها أعداؤها لأنها كانت ثورة بيضاء تقوم على العـــدل .

وكان أول عمل عظيم اتخذته الحكومة الثورية هو تفتيت اقطاعيات كبار الملاك وتحديد حد اقصى للملكية الأراضى ، وتوزيع البـاقى بين من لا أرض لهم . وطبقا لقانون الاصلاح الزراعى الصادر فى سبتمبر عام ١٩٥٢ تحددت ملكية الأرض بحد أقصى مائتى فدان وبذلك تحررت الأرض التى استخدمت فى الأعوام التالية لاعادة توطين ١٥٠ر٠٠٠ عائلة .

أما السياسة الداخلية فكانت تقوم على مبدأ « الاشتراكية العربية » فلقد اتخذت الاجراءات من أجل زيادة التصنيع وتقليل الاعتمـــاد على اقتصاديات القطن . وتلقت كل من الصناعة والزراعة مساعدات من بعض الشركات الأوروبية علاوة على المساعدات التى كانت تحصل عليها من كل من أمريكا وروسيا . وكان أعظم أمل للتطور فى المســـتقبل يقوم على السد العالى فى أسوان الذى يبلغ ارتفاعه ثلاثمائة قدم وطوله ثلاثة أميال ، ومصمم بحيث يروى مليونا من الأفدنة الجديدة ويرفع من الكفاية الزراعية فى المناطق الأخرى التى لا تروى الا موسميا . وكان الاتحاد السوفيتى هو الذى قدم قرضا ، منذ عام ١٩٥٨ فصاعدا ، يقدر بخمس رأس المال المتطلب لمشروع قدرت تكاليفه ببليون دولار .

ولكن هذه الخطط الداخلية كانت تعوقها دائما مشكلة سرعة تزايد السكان المزمنة فى مصر . وزيادة السكان السنوية التى تبلغ ٥ر٢٪ لم تسمح للخطط التوسعية على الاطلاق بأن تفعل الشىء الكثير الذى وضعت من أجله .

وفى عام ١٩٥٤ تسلم ناصر السلطة العليا من نجيب ، وقام بتحطيم المنظمتين الكبيرتين اللتين كانتا تهددان حالة الاستقرار فى الدولة ، فأوقف الحزب الشيوعى ، وألقى القبض على ٢٥٠ من أعضائه البارزين . وفى الواقع لم يكن السبب فى هذا هو لمجرد أيديولوجية هذا الحزب السياسية بقدر عدم رغبة ناصر فى وجود حركة سياسية فى دولته تسيطر عليها دولة أجنبية .

وكان الاخوان المسلمون أكثر خطورة من الشيوعيين ، ففى بادىء الأمر ساند الاخوان المسلمين الثورة العسكرية اعتقادا منهم بأن ذلك سيحقق واحدا من بين أهدافهم الهامة وهو طرد البريطانيين ، الا أنهم توقعوا بعد ذلك أن يتسلموا زمام السيطرة فى الدولة . ولما وجدوا أن هدف ناصر الرئيسى هو خلق مجتمع دنيوى عربى ، وقفوا ضــد ناصر ومجلس الثورة . وكان ناصر نفسه مسلما شديد التمسك بتعاليم دينه ،

الا أنه لم يقبل وجود حركتين تقفان فى مواجهة بعضهما ـ وعلى هذا أوقف نشاط الاخوان المسلمين فى يناير عام ١٩٥٤ والقى القبض على ٤٥٠ من زعمائهم ، وأغلقت مراكزهم المحلية وصودرت رؤوس أموال الحزب . وبالرغم من هذا الايقاف حاول أعضاء الحزب فى أكتوبر من نفس العام اغتيال الرئيس ناصر ، ولكن قامت الحكومة فى هذه المرة بتحطيم الحزب كلية ، وتم اعدام ستة من بين أعضائه المشتركين فى مؤامرة الاغتيال .

وبالرغم من أن هذه الأحداث المثيرة التى وقعت فى مصر ، حملت كلا من ناصر والشئون المصرية الى دائرة اهتمام الافريقيين فى الأجـــزاء الأخرى من القارة ، الا أن ناصر قد وصل الى مركز بارز فى افريقيا جنوبى الصحراء فى سياسته الخارجية ، ففى عام ١٩٥٥ اشترك فى مؤتمر باندونج فى أندونيسيا وأعلن تأييد الدولة لسياسة الحياد . ولم يؤد هـذا الى ازدياد عداء الدول الغربية نحوه فحسب بل ان الأمريكيين سحبوا عرضهم الخاص بتقديم قرض من أجل تمويل السد العالى ، تلاه الغاء قروض البنك الدولى . وعندما ثار ناصر لنفسه فى الســـادس والعشرين من يونيو سنة ١٩٥٦ باعلانه تأميم شركة قناة السويس واعلانه أنه سيســتخدم أرباحها فى بناء السد العالى ، اتسعت الثغرة بينه وبين الغرب .

وفى أكتوبر عام ١٩٥٤ نجح ناصر فى التفاوض حول اجراء اتفاقية مع بريطانيا وطبقا لهذه الاتفاقية تقرر اجلاء البريطانيين عن منطقة القناة ، التى تعتبر آخر منطقة فى الدولة تحتلها القوات البريطانية . وبالرغم من وجود بعض القيود فى هذه الاتفاقية ، الا أنها كانت بمثابة الخط الفاصل الذى حدد حصول مصر النهائى على سيادتها ، وتحررها من أى تدخل بريطانى فى المستقبل .

ومع ذلك عندما أعلنت حكومة ناصر تأميم شركة قنـــاة السويس ، وهو اجراء لأية دولة ذات سيادة الحق الكامل فى اتخاذه ، تدفقت موجة من الاستنكار العنيف فى الحكومة البريطانية ، بينما ابتدأت كل من فرنسا وبريطانيا فى الاستعداد للحرب .

ولم يحل على الأطلاق الصراع العربى ـ الاسرائيلى ـ وفى الواقع ، فانه من احد العوائق التى تقف فى مواجهة النفوذ المصرى فى أفريقيا صداقة عدد كبير من الدول الأفريقية والزعماء الأفريقيين لاسرائيل ، وسبب ذلك حصولهم على مساعدات لها شأنها من الاسرائيليين ، فى الوقت الذى تعتبر مصر نفسها فى حالة حرب دائمة مع اسرائيل .

ولكن افريقيا استنكرت بأجمعها موقف اسرائيل عندما قامت القوات

الاسرائيلية بغزو سيناء فى التاسع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٥٦ . واستغلت كل من بريطانيا وفرنسا هذا الهجوم بمطالبتها كل من القوات المصرية والاسرائيلية بالانسحاب لمسافة عشرة أميال بعيدا عن ضفتى القناة . وبالطبع رفض المصريون هذه الاهانة الموجهة ضد سيادتهم الوطنية . وعلى هذا ابتدأت قاذفات القنابل البريطانية والفرنسية بالاغارة على الأراضى المصرية ، وتمكنت قواتهم من الهبوط فى بورسعيد بعد ذلك بثلاثة أيام . واضطرت هذه القوات الى الانسحاب نتيجة لضغط كل من امريكا وروسيا ، ولكن بعد أن أحدثت دمارا عنيفا فى كل من الممتلكات والأرواح . ولكنها بالنسبة لبريطانيا كانت بمثابة آخر محاولة للعجرفة الاستعمارية فى أفريقيا ، وارتدادا عن عهد سياسة القرصنة . أما الفرنسيون فقد كان أمامهم أن يتعلموا المزيد من الدرس فى كل من بيزرته والجزائر .

وبعد انسحاب كل من البريطانيين والفرنسيين قامت قوات هيئة الأمم المتحدة بالمرابطة فى تلك المنطقة وأكدت حق مصر فى السيادة على قناة السويس . وأصبح ناصر بطل القارة الأفريقية المناوىء للاستعمار . ومهما كانت الانتقادات التى وجهها البعض لطبيعة حكمه فى الماضى ، فان حقيقة مقاومته للقوات العسكرية الامبريالية الأوروبية ، قد أزالت الآن جميع الانتقادات الموجهة ضده ومنحته مكانة عالية فى جميع أنحاء أفريقيا .

وبقدر ما يهمنا فى أفريقيا ، فان مسألة السويس منحت ناصر قاعدة ينطلق منها لينشر نفوذه فى المناطق الأخرى ، وابتدأ فى اكرام وفادة الحركات القومية الأخرى فى الأجزاء المختلفة من القارة وتقديم التأييد الايجابى لها .

ولهذا فانه يمكن القول بأنه بالرغم من أن مستقبل مصر ، فى أوائل الستينات كان ما زال لم يتحدد بعد بشكل جذرى ، فان ناصر قد تمكن من تحطيم قوة العناصر الثلاث التى كانت تربط بين أجزاء النظام القديم الملكية ، والوفد ، والوجود البريطانى ، كما أنه تمكن أيضا من تحطيم قوة الاخوان المسلمين . وبهذا فتح الطريق أمام دولة دنيوية . وقلل على الأقل من نفوذ كبار ملاك الأراضى ، وأعاد تنظيم الصناعة والمال والزراعة فى الدولة . ولقد حقق هذه الأهداف باستخدام وسائل حازمة ، فى الوقت الذى لم يستطع أن يوقف فيه فيض المصادر القيمة للأسلحة لرفضه الوصول الى أى حل سلمى للصراع القائم بينه وبين اسرائيل . ولكن منذ نهاية خمسينات القرن العشرين أصبح ناصر معترفا به فى أفريقيا كواحد من الشخصيات القومية التقدمية البارزة التى يمكن القول بادخالها فى أية خطة يكون هدفها اخراج أفريقيا الجديدة من العهد الامبريالى .

ان الثورة المصرية لم تؤثر تأثيرا مباشرا على المصريين فحسب ، بل وايضا على شئون السودان المجاور لها . فعندما حاولت حكومة فاروق بذل آخر محاولة يائســـــة لها فى تحويل الاهتمام عن المذابح الداخلية بمحاولتها الغاء المعاهدة التى تنص على وجود ادارة انجلو مصرية مشتركة للسودان رفض البريطانيون ادعاءه بأن يصبح ملكا على وادى النيـــــل بأجمعه . وفى العام التالى ، سنة ١٩٥٢ ، أعدت الحكومة البريطانية مشروع قانون لادخال نظام الحكم الذاتى فى السودان ، الا انه لم يكن فى الامكان الوصول الى اتفاق مع مصر الا بعد الثورة المصرية . فقد كان نجيب ، بوجه خاص ، مهتما بأمر السودان ، لأنه قد تربى هو نفسه هناك ، وبعد الثورة أدخل هو وحكومته بعض التعـــديلات على مشروع القـــانون (البريطانى) . وادى موقف حكومة نجيب الممتزج بالضغط القومى من داخل السودان ذاته الى الوصول الى اتفاق مع مصر فى فبراير عام ١٩٥٣ ، وطبقا لهذا الاتفاق منحت مصر للسودان حكمه الذاتى الفعلى . وتقرر اجراء انتخابات جديدة فى خلال ثلاث سنوات ، واصبح للسودانيين الحق فى تقرير عما اذا كانوا يرغبون فى الاستقلال منفصـــــلين عن مصر أو فى الاتحاد معها .

وفى نوفمبر عام ١٩٥٣ أجريت الانتخابات العامة ، وكانت تستخدم فيها الرموز الى حد كبير ، لأن معظم الناخبين كانوا أميين . وفى هذه المرة اشترك حزب الأشقاء بزعامة الأزهرى فى الانتخابات بعد أن اتحد هو وبعض الجماعات الأخرى فى « الحزب الوطنى الاتحادى » . وكان ما يزال الأزهرى يلقى تأييدا قويا من طائفة الختمية التى يتزعمهـــــا الميرغنى ، كما كان يلقى تأييدا ماليا وسياسيا من المصريين . وكسب الانتخابات بغالبية واضحة ، وأصبح خليل وحزبه المسمى بحزب الأمة ، والذى ما زال يسانده المهديون ، أصبح يشكل المعارضة . وحصل الحزب الوطنى الاتحادى على خمسين مقعدا وحزب الأمة على ثلاثة وعشرين فى البرلمان الذى افتتح فى عام ١٩٥٤ ، واصبح الأزهرى رئيسا للوزراء .

واظهرت الحركة القومية فى السودان تباينا عميقا عن الحركة القومية فى بقية أنحاء القارة . فلقد كان هناك تناقضا جذريا بين السودان وبين معظم انحاء القارة ، حيث لم يكن يوجد فى الدعوة القومية السودانية ولو على الأقل فى السنوات الأخيرة سوى القليل جدا من المشاعر المضادة للاستعمار . ولم يكن سبب ذلك هو لمجرد قوة الادارة المدنية الجيدة التنظيم المدربة على أيدى البريطانيين ، ولا لمجرد تقدير المشروعات أمثال مشروع الجزيرة الذى در ثروات جديدة على الدولة ، ولكن حقيقة الأمر

هو ضآلة المشاعر القومية الموجودة فى السودان ذاته . وكان معظم الشعب مستمرا فى الحياة فى ظروف بدائية ، وكان استعداده للمشاركة الايجابية فى الحياة السياسية غاية فى الضآلة . وظلت الحياة فى الصحراء الغربية والشمالية وفى المناطق المدارية فى الجنوب داخل اطار الكيان القبلى . أما المدن فكانت ضئيلة ، وكان ما يقل عن أربعة فى المائة من السكان يعيشون فى المناطق المتمدينة ولم يكن يوجد أيضا غير قطاع ضئيل جدا من المتعلمين بين السكان ، فى حين أن الصفوة السياسية المتعلمة كانت منقسمة فيما بينها انقساما عنيفا حول الموضوعات الدينية أكثر من الموضوعات السياسية .

وكان الأزهرى يلقى تأييدا عظيما فقط بين سكان المدن ، وكان من الواضح ان معظم آمال المستقبل التى تمتلىء بها المدن والعمال المنظمين ، تكمن فى الاتحاد مع مصر . وكانت النقابات العمالية فى الواقع قوية نسبيا ، وكان اتحاد نقابات عمال السودان الذى أنشأه عمال السكك الحديدية فى عام ١٩٥٠ ، والذى انضم الى كل من الاتحاد العالمى للنقابات الذى يخضع للسيطرة الشيوعية ، والاتحاد العالمى لنقابات العمال العرب ، يسيطر المصريون عليه . وفيما بعد أصبح أيضا عضوا فى اتحاد نقابات جميع الأفريقيين ، ولم يتم انشاء مركز نقابى منافس تشرف عليه الحكومة وينتسب الى الاتحاد العالمى للنقابات الحرة الا فى عام ١٩٥٦ .

ولكن من المؤكد أن أعمق الانقسامات فى داخل المجتمع السودانى هو ذلك الموجود بين الشمال والجنوب . فيوجد حوالى ثلاثة ملايين ونصف ، من بين الاثنى عشر مليونا من السودانيين ، من الزنوج الجنوبيين الذين يختلفون الى حد ما عن العرب المسلمين الشماليين . وكان السفسطائيون الشماليون يميلون الى احتقار الجنوبيين ، فى حين أن الجنوبيين يعارضون بشدة المحاولات التى تبذل من أجل توحيد الدولة تحت السيطرة العربية أو الاسلامية . وحاول أحد الأحزاب السياسية المسمى « بالحزب الليبرالى الجنوبى » ، الذى تأسس فى عام ١٩٥٣ ، أن ينظم هذه المقاومة داخل أشكال سياسية . وبالرغم من أنه أوجد القوة لفرض تغييرات في الحكومة الا أنه لم يدعم نفسه على الاطلاق كحزب سياسى تمثيلى .

وكان يبدو فى العامين التاليين لتشكيل حكومة الأزهرى أن هذه الطائفية القائمة على الاختلافات الدينية والسياسية قد أصبحت مزمنة ، وكان يصاحبها قدر من العنف ، ففى عام ١٩٥٤ والعام التالى له ، قام مؤيدو حزب الأمة بقيادة المظاهرات عندما قام الرئيس محمد نجيب

بزيارة رسمية للسودان ، وفى نفس الوقت قامت قوات الزنوج فى الجنوب باستخدام العنف لتعبر عن معارضتها لحكم الشمال الذى تتوقعه . وابتدأ الأزهرى حينذاك فى ادراك قوة المعارضة ضد سياسته فغير موقفه بناء على هذا . وقاد البرلمان نحو تبنى دستور انتقالى ووضع شروط تسمح بنقل السلطة الى السودان المستقل . ولقد نجح أيضا فى حث البرلمان على تغيير الخطة الموضوعة من أجل اجراء استفتاء حول اختيار مستقبل الدولة ، وبدلا من ذلك اشترك المجلسان البرلمانيان ، مجلس النواب ومجلس الشيوخ فى اعلان استقلال السودان فى أول يناير ١٩٥٦ :

وعلى هذا حصلوا على استقلالهم نتيجة لارتباطهم بالادارة البريطانية. وتعاونهم مع المصريين ، ولكن فشلت الحركة الاستقلالية فشلا ذريعا فى توحيد الدولة بينما كانت تحصل على هدفها . فكان العداء ما زال واضحا بين طائفة الختمية بزعامة الميرغنى ، وجماعة الأنصار بزعامة المهدى ، فى حين أن الجنوب ، سواء وثنيين أو مسيحيين كانت تزداد شكوكهم فى نوايا أهل الشمال فى فرض الحكم الاسلامى . وكانت الأحزاب السياسية تخضع الى حد كبير لهذه الاعتبارات الدينية الطائفية ، كما أنه على الرغم من ايقاف نشاط الشيوعيين رسميا الا انهم كانوا نشيطين فى النقابات العمالية ومؤيدين لجبهة معارضة الاستعمار . ولم تكن مفاجئة ، عندما حولت جماعة الختمية ، بعد الاستقلال بأشهر قلائل ، ولاءها عن الأزهرى وعن الحزب الوطنى الاتحادى ، الى عبد الله خليل ، والى المطالبة بتكوين حكومة ائتلافية جديدة .

وليس من المدهش ، أنه فى حالة انعدام الوحدة الأثنولوجية ، والدينية والاجتماعية والاقتصادية وعدم وجود أى زعيم قومى ، أن تنهار الحومة البرلمانية فى عام ١٩٥٨ ويحدث انقلاب عسكرى ، يضم الجنرال ابراهيم عبود قائد الجيش السودانى فى مركز الحكم . لقد تدخل الجيش لكى ينقذ الدولة من رجال السياسة وطائفيتهم المدمرة .

* * *

علمنا مما سبق أن ليبيا قد حصلت على استقلالها فى عام ١٩٥١ ، الا أنها لم تدخل فى مسألة الاستقلال بشكل سليم . ولكن ، بما أنها لعبت دورا ضئيلا فى الشئون الأفريقية أثناء خمسينات القرن العشرين ، فانه يجدر بنا أن نلقى نظرة الى ما كان يفعله الليبيون أثناء تلك الفترة .

فمنذ البداية كانت مكانة الملك ادريس محصنة تحصينا قويا فى داخل الدستور فكان يتمتع بسلطة تنفيذية عن طريق وزرائه وسلطة تشريعية بارتباطه ببرلمانه الذى له الحق فى حله . وتوضع جميع القوانين موضع التنفيذ عن طريقه ، كما أنه فى امكانه اصدار المراسيم حينما لا يكون

أفريقيا العربية

تونس
الجزائر
وهران
كوتا
طنجة
الرباط
الدار البيضاء
مراكش
المغرب
الصحراء الإسبانية
الجزائر
تونس
طرابلس
بنغازي
ليبيا
الإسكندرية
القاهرة
الجمهورية العربية المتحدة
أسوان
الخرطوم
السودان

حدود استعمارية بريطانية سابقة

حدود استعمارية فرنسية سابقة

البرلمان فى حالة الانعقاد . وله سلطة الاعتراض على التشريع ، ولكن يمكن أبطال هذا الاعتراض بالحصول على غالبية ثلثى المجلسين . وفى الحقيقة ، فانه بما أن الملك يعتبر دستوريا فوق القانون ، فانه يستطيع أن يمسك بسلطات مطلقة بين يديه لو أراد ذلك .

ولم تكن لدى الملك ادريس أية رغبة فى مشاهدة دولته وقد مزقتها الأحزاب المتنافسة ، فحقيقة أن المقاطعات الثلاث قد انضمت الى بعضها داخل نظام لا يزيد عن كونه نظاما فيدراليا مضطربا ، أفسح بوضوح الفرصة أمام قيام أوجه نشاط سياسى طائفى . وفى الانتخابات الأولى التى أجريت فى عام ١٩٥٢ لم يحصل حزب المؤتمر القومى القائم على طرابلس ، والذى يطالب بدولة اتحادية ويتحدى سلطة السنوسى ، الا على ثمان مقاعد فقط الا أن تلك المقاعد كانت فى مدينة طرابلس فقط والمناطق المحيطة بها . وفى أثناء الانتخابات كان حزب المؤتمر القومى يجذب اليه التأييد من الأحياء المحبة للمصريين والأحياء العربية ، الى جانب بعض التعاطف الشيوعى وتأييد النقابات العمالية الضعيفة الى حد ما . وتلا الانتخابات اضطرابات عنيفة فأوقف الحزب ونفى زعيمه بشير السعداوى ليتوفى فى مصر .

واستمرت هذه الدولة المتخلفة التى يتكون معظمها من الصحراء ، استمرت فى حياتها المستقلة تحت سيطرة الملك ادريس ، وتغذيها الدول الغربية نتيجة لقيمتها العسكرية ، ومنحت معاهدة التحالف التى تمت بين ليبيا وبريطانيا ، منحت بريطانيا حق الاحتفاظ بثكنات عسكرية بريطانية فى مقابل سداد عجز الميزانية المستمر . واحتفظت الولايات المتحدة بقاعدة جوية ضخمة فى مطار هويلس بالقرب من طرابلس تنفق عليها مبالغ ضخمة من الدولارات كل عام . أما العجز الضخم فى الفنيين والعمال المدربين من كل نوع فقد سدته مساعدة الأمم المتحدة جزئيا . ولكن حياة الشعب ظلت قاسية بوجه عام ، وعادة ما يواجهون مشكلة ضآلة الموارد ، مع نسبة عالية من الوفيات بين الأطفال ، ومساحة ضئيلة جدا من مجموع مساحة الدولة صالحة للزراعة .

ولكن مع هذا ، بزغ فى الأفق بعض دلالات على التغيير فى أواخر خمسينات القرن العشرين ، ففى يوليو عام ١٩٥٩ اكتشف البترول الذى غير تماما من الآمال الاقتصادية المستقبلة فى الدولة . وفى فترة قصيرة ازداد الطلب على الواردات بشكل ضخم نتيجة لنفقات شركات البترول وهيئة موظفيها ، الا أن عمليات هذه الشركات علاوة على الدخل العائد من القواعد العسكرية غطت ميزان المدفوعات تماما . وكان موضوع

المناقشة التى أثيرت حينذاك هو : هل توضع عائدات البترول فى التنمية القومية أم ستسيطر عليها حفنة من الأثرياء مثلما هو الحال فى كثير من دول الشرق الأوسط . وكان أول أثر للاكتشافات البترولية هو توسيع الهوة بين الأثرياء القلائل والفقراء جدا الذين يشكلون الأكثرية . وكانت حقيقة وجود نسبة مرتفعة من التمدين فى ليبيا مع وجود حوالى خمس المجموع العام للسكان فى طرابلس وبنغازى ، علاوة على عشر آخر فى المدن الصغرى ، كانت تشير الى أن السلطات الملكية المطلقة ستلاقى تحديا بمجرد ما ان يبدأ أى شكل جدى من التصنيع . وكان الوعى السياسى ينمو ببطء ، وهو الوعى الذى ابتدأ بعد الاستقلال وليس قبله. فوجد لنفسه سبلا مفتوحة بين الجماعات الجدلية الصغيرة وفى عالم التجارة والحرف أكثر مما لاقى بين الأحزاب السياسية . وكانت جماعات رجال الأعمال وطبقة العمال المأجورين قد اتخذت طريقها نحو النمو بالقرب من نهاية خمسينات العشرين والابتعاد عن الحياة الليبية التقليدية ووفرت شركات البترول والقواعد العسكرية بعض الأعمال لليبيين ، ويسر الموظفون المدنيون أساسا ناميا للطبقة المتوسطة ، الا أن أعداد هؤلاء الذين كانوا يتركون الواحات بحثا عن العمل فى المدن كانوا يبتلعون صفوف العاطلين ويوسعون من حدود الأحياء القذرة المبنية من الأكواخ فى المدن .

ولقد شوهدت قشة فى وسط الرياح السياسية عندما اتخذ أعضاء البرلمان لأول مرة ، فى أكتوبر من عام ١٩٦٠ ، عملا مستقلا من أجل احاقة الهزيمة بالحكومة لفضيحة تختص بانشاء طريق فزان . فاجبروا رئيس الوزراء على الاستقالة وتشكيل حكومة جديدة . وبعد ذلك فى فبراير من عام ١٩٦٢ صدر الحكم بالسجن على سبعة وثمانين شخصا بتهمة تنظيم فرع من حزب البعث الاشتراكى العربى . وكانت هذه دلائل بسيطة ، الا أنها اذا ما مزجناها بالمشروعات الاقتصادية التى تسير فى طريقها الى التوسع ، فاننا سيمكننا إدراكها كنذير بالتغيير فى الشكل الملكى المسيطر على الحكومة . ولقد ظلت ليبيا مرتبطة اقتصاديا بالغرب، مع حياة القوة العسكرية الغربية فى قلبها ، الا أن ضرورة ايجاد نشاط حكومى جديد وسط اقتصاد متوسع وانغماس ليبيا المستمر فى الشئون الأفريقية جعل فى الامكان رفع الأصوات ضد التزاماتها بهذا الجانب من الحرب الباردة . ويبدو أن عثرة الفقر الثقيلة ، وعدم وجود أسس اقتصادية قومية ، واستمرار الروح الاقليمية ، واتساع الهوة بين الغنى والفقير ، علاوة على أوجه النشاط الاقتصادية الحديثة القائمة على الاقتصاد الحديث المترتب على الاكتشافات البترولية ، يبدو أنها تشير

الى ان نظام الملك ادريس لن يكون كافيا لمواجهة الاحتياجات القومية او المطالب الشعبية لعدد كبير من السنوات فى المستقبل .

* * *

وعلى هذا نعود ـ اخيرا ـ الى صراع المغرب من أجل انتزاع استقلاله من الفرنسيين . كان على محميتى تونس ومراكش ، ودولة الجزائر التى ضمتها اليها فرنسا رسميا ، ان تواجه نفس نوع الصراع الذى واجهته كينيا ووسط أفريقيا . وكان عليهم تحطيم سلطة المستوطنين الأوروبيين فى أراضيهم وفى نفس الوقت تحطيم سلطة الحكومة الاستعمارية القائمة على باريس . وبالرغم من أن السكان الوطنيين فى هذه الدول الثلاث كانوا خليطا من العرب والبربر والجاليات الأخرى المتباينة ، الا أن كفاحهم قد شكل جزءا جوهريا من ثورة الاستقلال الأفريقية .

ببداية عام ١٩٥٢ بدا واضحا ان البورقيبية ، أى محاولة الحبيب بورقيبة فى ايجاد طريق توافقى بين الاستعمار الأوروبى المسيطر والدعوة القومية العنيدة ، قد واجهها الفشل فى تونس . وألقى القبض على بورقيبة ووضع فى السجن فى طبرق الواقعة بالقرب من الحدود الجزائرية . وبلغت الاعتراضات العنيفة التى حدثت ابان القاء القبض عليه ، الى ذروتها فى شكل اضراب عام ، وبالقرب من نهاية شهر مارس ألقى القبض على رئيس الوزراء محمد شفيق وأربعة وزراء آخرين . أما بورقيبة نفسه فلقد أبعدوه الى منطقة قصية أخرى فى الصحراء الكبرى ، وبعد ذلك بأسابيع قلائل أرسل الى جزيرة « لاجاليت » البعيدة عن الساحل التونسى . وفى ذلك الوقت ازدادت الاعتراضات ، وأعمال الشغب والارهاب ، فى حين أن المسألة التونسية أصبحت من المسائل البارزة فى الأمم المتحدة . وحقيقة الأمر هو أن حزب بورقيبة المسمى « الدستور الجديد » ، قد نجح فى توحيد صفوة المتعلمين ذوى الوعى السياسى مع جماهير الشعب، ويعيش معظمهم الآن فى تونس والمدن الساحلية .

وهرب بن يوسف الى القاهرة ، وبعد قيام ثورة يوليو المصرية عمل بشكل وثيق مع كل من نجيب وناصر ولهذا انتقلت زعامة الحركة القومية الى فرحات حشاد الزعيم النقابى . وقد كان حشاد الشخصية القيادية فى الاتحاد العام للعمال « التونسيين » ، وهى نقابة عمالية جيدة التنظيم يشترك فيها حوالى ١٠٠,٠٠٠ عضو وتنتسب للاتحاد العالمى للنقابات الحرة . وقام حشاد بتخليص نقابته من سيطرة الاتحاد العام للعمل الفرنسى الذى يخضع للشيوعيين فى نهاية الحرب . وكان ما زال يعارض رجال النقابات العمالية الشيوعية الذين قاموا بتشكيل نقابتهم المنافسة

المنتسبة للاتحاد العالمى للنقابات الا أنها لم تصل على الاطلاق الى نفس قوة الاتحاد العام للعمال التونسيين . وقام حشاد نفسه بالاتصال مع الحركة النقابية الأمريكية ، خاصة زعماء مثل ويليام جرين زعيم الاتحاد الأمريكى للعمل ، وجيمس د . كارى زعيم « مؤتمر المنظمات الصناعية ».

ولكن فى ديسمبر عام ١٩٦٢ اغتيل حشاد على يد منظمة متطرفة من المستوطنين أطلقت على نفسها « اليد الحمراء » فلقد وقع فى كمين أثناء قيادته سيارته بالنهار حيث أطلقت عليه طلقات المدافع الأوتوماتيكية فلقى مصرعه . فبعد أن حطم المستوطنون المبادأة الفرنسية فى احراز التقدم بالاشتراك مع بورقيبة ، قاموا عن عمد بانزال ضربة أخرى ضد القومية المعتدلة ، وحطموا آخر فرصة فى التطور السلمى نحو الحكم الذاتى . وأظهروا كراهية متعصبة تجاه حشاد ، ومنظماته الأمريكية ، والولايات المتحدة نفسها التى اعتقدوا أنها تؤيده . وبعد اغتياله ابتدأوا سلسلة من الأحداث قادت نحو المزيد من سفك الدماء ، وأخيرا الى انزال الهـزيمة بأهدافهم هم أنفسهم .

وبعد أن أدركت الادارة الفرنسية الموقف التونسى تجاه سياستها الخارجية ، قامت بتنظيم انتخابات من أجل المجالس المحلية فى ابريل عام ١٩٥٣ . وتلت ذلك بتعيين مقيم عام جديد يدعى بيير ڤويزارد ، أملا فى تهدئة الهجمات التى وضعت خططها للاجتماع التالى للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة . وبحلول ذلك الوقت كان بيير منديس فرانس قد أصبح رئيسا للوزراء فى فرنسا وقام بتعيين القائد العام الفرنسى ليحل محل ڤوايزارد ، وكان يضع سياسته على أساس حماية المصـالح الفرنسية ، فى الوقت الذى كان يجرى فيه اصلاحات مقبولة .

ولكن بحلول ذلك الوقت انعدم عنصر الأمن فى تونس ، فمن المحتم أن تبلغ أعمال العنف الى ذروتها ، وأن يستغل الكثير من السفاحين هـذه الفرصة لتحقيق أهدافهم ، فى دولة يسيطر عليها الزئير القومى .

وكان العالم العربى والدول الآسيوية والعربية يؤيدون القوميين فى الأمم المتحدة . وأدركت حكومة منديس فرانس حينذاك انها كانت تغامر فى الواقع بتدمير مركزها العالمى بأكمله ان لم تستطع ايجاد مخرج مما كان يقترب بسرعة من الحرب الاستعمارية . وتم نقل بورقيبة مرة أخرى الى جزيرة « جروا » التى تقع بعيدا عن شاطىء بريتانيا (بفرنسا) ثم الى سانتيلى بالقرب من باريس . وكانت هذه الانتقالات تمثل جانبا

من البحث عن وسيلة للتوفيق ، وذلك باعادة ثقة الفرنسيين فى الزعماء التونسيين القوميين .

وبالقرب من انتهاء شهر يوليو عام ١٩٥٤ أعلن رئيس الوزراء الفرنسى منديس فرانس ، أنه سيقوم بزيارة لتونس ويعلن الحكم الذاتى فى الدولة . وفهم بورقيبة هذا على أنه خطوة الى الوراء نحو تقـــدم تطورى الى الاستقلال . ولكنه مع ذلك حذر قائلا أنه لا يجب شحن هذا الطريق فى المستقبل بالصراع بين الفرنسيين والتونسيين . وبعد أن انشأ منديس فرانس ادارة حكومية خاصة بتونس ومراكش ، طار الى قرطاجنة فى الشهر التالى وأعلن منح الحكم الذاتى الداخـــلى لتونس . وتشكلت حكومة جديدة وأصبح طاهر بن عماد رئيسا للوزراء ودخل ثلاثة أعضاء من حزب الدستور الجديد فى مجلس الوزراء الذى يتكون من عشرة أعضاء . وسمح حينذاك لبورقيبة بالتفاوض فى باريس حول وضع حل مناسب ، وفى ابريل التالى تم الوصول الى اتفاق حـول الشكل الذى سيكون عليه الحكم الذاتى الداخلى . وفى الأول من شهر يونيو عام ١٩٥٥ عاد بورقيبة منتصرا الى تونس وهبت الجماهير المتحمسة لتحيته ، وبعد ذلك بيومين تم التوقيع على الاتفاق المعقود مع فرنسا .

ولكن ، فى ذلك الوقت ، كان على بورقيبة أن يواجه هجمات داخلية على سياسته التوافقية . فمنذ بداية عام ١٩٥٥ كان بن يوسف يشن الهجمات على مقترحات منديس فرانس . وفى سبتمبر عاد الى تونس . ولما كان قد أصبح متأثرا باتفاقه مع ناصر ، تبنى سياسة مزجت بين الدعوة الى عالمية العروبة ، والحياد المسلح ، والاسلام التقليـــدى ، وتحدى بها بورقيبة . واستنكر بوجه خاص الروابط الوثيقة مع فرنسا التى تضمنها الاتفاق الا أن بورقيبة حصل على ثقة معظم حزبه ، وفى الشهر التالى ، أكتوبر ، طرد بورقيبة سكرتير الحزب العام ، بن يوسف ، وقد أيده فى هذا العمل « مؤتمر الدستور الجديد » فى نوفمبر . وحينذاك استهل أتباع بن يوسف حركة فدائية فى الجزء الجنوبى من الدولة . فقمعتها الحكومة بكل قسوة ، فى الوقت الذى ذهب فيه بن يوسف نفسه الى ليبيا ومنها عاد الى القاهرة فى نهاية المطاف .

وفى نفس الشهر الذى عقد فيه مؤتمر الدستور الجديد تم اعلان منح الفرنسيين الاستقلال الكامل لمراكش ، ولقد اتضح فى السنوات القلائل التالية فى أفريقيا الفرنسية أنه بمجرد الحصول على الحكم الذاتى الداخلى ، تصبح السيادة الكاملة شيئا مؤكدا ، ولم يكن فى الامكان الابقاء على المجلس الذى يقع فى منتصف الطريق ، مجلسا تسيطر فيه الحكومة

الوطنية على الشئون الداخلية ، فى حين أنها تخضع للسلطات الفرنسية فى علاقاتها الخارجية . فمجرد أن تذوق كأس القوة حتى تجترع ما فى الكأس عن آخره .

ولهذا طالبت تونس على الفور بنفس الحقوق التى حصل عليهـــا المراكشيون ، وبعد المزيد من المفاوضات حصلت على سيادتها فى العشرين من مارس عام ١٩٥٦ . وبعد ذلك بأسبوع تم انتخاب جمعية تأسيسية ، واختيار بورقيبة كأول رئيس للوزراء وأمسك بزمام منصبه فى الثانى عشر من أبريل . وبعد ذلك بعام واحد ألغيت الملكية فى يوليو عام ١٩٥٧ وأعلن قيام الجمهورية ، وطبيعيا أن يصبح بورقيبة رئيسا للجمهورية ، ونجد للمرة الثانية أن امتزاج شخصية زعيم عركته التجربة ، مع حزب قومى منظم ، مع ما تثيره المعارضة الامبريالية ضد قيام حكومة نيابية قد شكلت حركة استقلالية لا يمكن مقاومة قوتها الدافعة ، وأدى اعلان الاستقلال بالضرورة الى زيادة المشاكل القومية التى تواجه بورقيبة وشعبه . وترك الدولة حوالى ٠٠٠ر١٠٠ أوروبى معظمهم من الفرنسيين، كما أزيلت قواعد الجيش الفرنسى بالرغم من بقاء الأســطول البحرى الفرنسى فى بيزرتة (بنزرت) وظلت معظم خطط بورقيبة الخاصـــة بالتجديد تعتمد على رأس المال الفرنسى ، فى حين أن ســـير الحرب الجزائرية أجبر بورقيبة على اتخاذ موقف متقلب فكان يضع احدى قدميه فى معسكر وثانيتهما فى المعسكر الآخر ، مما كان يعرض استمرار المساعدة الفرنســـية للخطر على الدوام . وبالرغم من أن تونس قد أصبحت بدون معادن مراكش فان زراعتها كانت جيدة التنظيم وكان ما زال يشتغل بها ثلاثة أرباع السكان . وكانت البطالة وشبه البطالة هما التهديدان الرئيسيان للاقتصاد خاصة وأن ارتفاع درجة التمدين كانت تعنى أن هناك جذبا مستمرا داخل المدن . ولكن هذه الحقيقة الخاصة بالتمدين ذاته كانت تشكل فى حد ذاتها عاملا من عوامل قوة تونس . فطورت الدولة واحدة من أقوى الطبقات المتوسطة الوطنية فى القارة ، تسيطر على نسبة مرتفعة من المشروعات التجارية وتخلق سمعة سوفسطائية فريدة فى شمال أفريقيا . وأدى التوازن بين المدن والقرى والمناطق الريفية الى اقامة جسر على الهوة بين الســـكان المتمدينين والريفيين الى درجة غير عادية فى الدول الأفريقية الأخرى . وعلى هذا كان الاتصال بين الطبقة المتوسطة وعمال الفلاحة أقرب بكثير عنه فى أى مكان آخر كما أنه تلافى بعضا من أسوأ الضغوط الاجتماعية . وقد قام حزب الدستور الجديد بتدعيم هذا الجسر ، ويعتبر هذا الحزب منظمة تجمع بين سمات الحركة القومية وسمات المنظمات السياسية .

ولقد عبأ الحزب الأمة فى كل حى من احياء الدولة ومنحها الزعامة ، ويسر لها التعليم السياسى ، وقدم لها وعيا قوميا فى امكانه اقامة جسور على الثغرات الاجتماعية . أما الى اى مدى سيستمر هذا التماسك الاجتماعى فى الوقت الذى يجب فيه مواجهة المشاكل الاقتصادية المترتبة على نمو السكان ، والبطالة ، والتطور الاقتصادى ، بغض النظر عن مسائل الارتباط بفرنسا ، والجزائر ، والعالم العربى والأفريقى ، فهذا ما سيقرره المستقبل .

كان تاريخ مراكش أثناء هذه الفترة يسير فى خطوط متوازية مع تاريخ تونس ، مع الاستثناء الرئيسى وهو أن طبيعة مجتمعها الحقيقى تختلف اختلافا تاما . ولم يكن لدى مراكش سوى القليل من سفسطة تونس ، وعنصر بورجوازى ضئيل اذ انها ظلت مجتمعا اسلاميا تقليديا يتركز حول السلطان ، وما زالت غالبية السكان يعيشون تحت الاقطاع الاسلامى .

ولكن مع هذا ، أدى تنحية ونفى السلطان محمد الخامس فى عام ١٩٥٣ الى اثارة الحركة القومية متخذة نفس شكل الاعتراضات العنيفة التى حدثت فى تونس ، وحاول الفرنسيون بما لديهم من تجربة قوامها ثمانية عشر شهرا فيما يمكن أن تؤدى اليه القومية المضغوطة من أخطار ، أن يهدئوا من المشاعر القومية بتقديم الوعود بالاصلاحات فقاموا بتعيين سلطان جديد هو سيدى محمد بن مولاى عرفة العلوى ، الذى أصبح معروفا بمحمد السادس ، وكان عما للسلطان المنفى . ولكن السلطان الجديد كان شخصية باهتة ضعيفة لم يقبله المراكشيون على الاطلاق ، لأنهم لم يعترفوا بأى حق للادارة الفرنسية فى اختيار سلطانهم .

وحاول الفرنسيون تهدئة الغضبة القومية بانهائهم للملكية المطلقة واصلاح الحكومة فى محاولة لادخال النظم العصرية ، ومزج كل من الادارة الفرنسية والمراكشية ووضع أسس نظام شبه برلمانى . ووعدوا بتقديم ميثاق عمل جديد ، وتعديلات فى النظام القضائى ، واطلاق بعض الحريات المدنية .

وكانت تقع هذه الوعود بوجه عام على آذان صماء . فلما كانت الحركة القومية قد عطلها سلطانها عن التقدم ، لجأت حينذاك الى وسائل العنف وكونت جيش التحرير القومى . وقتل وجرح الكثيرون وبذلت

محاولتان لقتل السلطان . وعندما هدد الفرنسيون بعقاب المتمردين واجهوا تهديدات قومية بالمقاومة السلبية .

وفى نفس الوقت ، أصبحت المسألة المراكشية ، مثلها مثل المسألة التونسية ، مسألة عالمية ، وموضـــع نقاش فى الأمم المتحدة . وكان الأمريكيون قد عارضوها أصلا عندما نفى محمد الخامس ، الا أن موقفها (أمريكا) وموقف الغرب بوجه عام كان غامضا عندما طرحت المسألة على بساط بحث الأمم المتحدة . وكان الأمريكيون بصفة خاصة فى موقف غاية فى الصعوبة بسبب منشآتهم العسكرية الضخمة فى مراكش والشكوك التى راودتهم حول من الذى سيدافع عنهم بطريقة أفضل مع مضى الوقت هل سيكون الفرنسيون أم جماعة القوميين المراكشيين .

ولكن المسألة المراكشية عندما أخذت بشكل مرتبط بالمسألة التونسية حملت فرنسا بسرعة الى حالة من الاستنكار العالمى خاصة داخل العالم العربى وقررت حكومة منديس فرانس بذل بعض المحاولات من أجـــل حل المشكلة ، بالرغم من أنها لقيت معارضة عنيفة من المســـتعمرين الفرنسيين فى مراكش نفسها ، ولكن فى نهاية المطاف نجح نفوذ المستوطنين الفرنسيين فى احاقة الهزيمة بحكومة منديس — فرانس .

ومهما يكن الأمر فلقد تم فى نفس الوقت اســـتبدال المقيم العام العسكرى أوجستين جويلام برجل مدنى يدعى فرانسيس لاكوست فى محاولة لايجاد حل سياسى أفضل من الحل العسكرى . ووعد منديس فرانس باجراء تعديلات سياسية مع جعل الحكم الذاتى الداخلى كهدف نهائى ، الا أنه رفض اعادة السلطان محمد الخامس الى عرشه وحاول أن يلعب على الحصانين بأن يعلن ضرورة المحافظة على المصالح الفرنسية ، وبالرغم من هذه الوعود اســـتمر عداء القوميين ، وبحلول نوفمبر من عام ١٩٥٥ أجبرت الحكومة الفرنسية على التخلى عن ثأرها ضـــد محمد الخامس والسماح له بالعودة الى وطنه من مدغشقر . وقوبلت عودته بحماس شـــعبى هائل ، كما صحبها أيضا قبول الفرنسيين لمبدأ الاستقلال .

وتلا عودة محمد الخامس تشكيل حكومة جديدة من أعضـــاء حزب الاســـتقلال والحزب الأقل منه أهمية حزب الاســـتقلال الديموقراطى ، مع تعيين الكلونيل سبيكاى رئيسا للوزراء . وكانت هذه الحكومة هى التى تفاوضت حول عقد اتفاق مع الفرنسيين لخلق دولة مراكش المستقلة ذات السيادة . وفى الثانى من مارس عام ١٩٥٦ حصلت مراكش على استقلالها وكسبت معركتها القومية .

وانه لمما يثير الاهتمام أيضا انه فى الشهر التالى تخلت أسبانيا عن محميتها وسمحت بتكوين الأمة المراكشـــية المتحدة . وكانت حكومة فرانكو قلقة طوال الوقت لرغبتها فى تحاشى الصراع مع العالم العربى . وكانت محميتها ذات كفاءة عسكرية عالية كما أنها كانت تستخدم كميدان لتدريب الجيش الأسبانى ، ولكن مراكش (الأسبانية) لم تعترف على الاطلاق بتنحية الملك محمد الخامس وبهذا احتفظت بعلاقات ودية مع المراكشيين . وكان هذا يتمشى بوجه عام مع سياسة فرانكو البراجماتية تجاه أسبانيا فى أفريقيا . وبعد ذلك بعدة ســـنوات ، حوالى نهاية عام ١٩٦٣ ، برهن على هذا مرة اخرى بأن سمح للمستعمرات الأسبانية الواقعة على الساحل الغربى من افريقيا والمسماة « جزيرة فرناندوبو » و « ريو مونى » باجـــراء استفتاء حول اذا ما كانت ترغب فى الحكم الذاتى أم لا .

وعلى هذا تكون مراكش قـد أنهت الأربعة وأربعين عاما كمحمية فرنسية وأسبانية ، ودخلت المجتمع الدولى كدولة ذات سيادة . وكان عليها أن تواجه مشاكل خطيرة عديدة فقد كانت مازالت مجتمعا اقطاعيا الى حد كبير مع عدم وجود تجربة حقيقية فى اشتراك الشعب فى الحكومة . وكان السكان يتزايدون بنسبة خطيرة تزيد على الثلاثة فى المائة فى العام ، وكان يصاحب هذه الزيادة ارتفاع فى عدد العاطلين فى المراكز والمدن . أما فى المناطق الريفية فان حالة الوخم الذهنى قد تحافظ على النظام القائم الا أنها كانت تعرقل أية محاولة نحو ادخال عنصر الحداثة على الزراعة التى كان يعمل بها سبعون فى المائة من الشعب . ومن المحتمل أن أعظم مشكلة تواجه المستقبل هو كيفية تحويل شـعب الريف الى الوسائل الحديثة فى فلاحة التربة دون اثارة أية اضطرابات ريفية فى نفس الوقت . ولم تقم مراكش بعد الجسور التى شوهدت فى تونس بين الفقراء الأميين العديدين والجماهير ذات العقلية التقليدية والصفوة المتعلمة المتقدمة التى شكلت الحكومة .

علاوة على هذا ، فلقد ابتدأت الأزمات تحدث فى الدوائر الحكومية ذاتها بعد عودة السلطان مباشرة . فقد كان الحراس القوميون القدماء أمثال الفاسى وبلافريج منفيين خارج الدولة أثناء المرحلة الأخيرة من حركة الاستقلال . وكان حتما أن يحتل الزعماء الصغار مكانتهم . فكان على رجال أمثال المهدى بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد الاستمرار فى المقاومة القومية أثناء غياب الزعماء الأكبر سنا . وكان الزعمـــاء فى كل من الجماعات الارهابية وفى جيش التحرير أيضا ينبذهم زملاؤهم ان هم لم

يتبعوا نهج السياسيين القوميين الأصليين ولهذا كانت بذور الصراع داخل حزب الاستقلال نفسه قد أصبحت واضحة فعلا .

ومن جهة أخرى كان حزب الاستقلال قد أنشأ حركة نقابية متزنة فى مارس عام ١٩٥٥ عندما تكونت « نقابة العمال المراكشيين » وانتسبت الى « الاتحاد العالمى للنقابات الحرة » وبلغ عدد أعضائها حوالى ٢٠٠٫٠٠٠ عضوا معظمهم من صناعات المدن الساحلية والمناجم والمزارع الداخلية . ويسرت الحركة النقابية تدريبا جيدا فى الاجراءات الديموقراطية وأصبح محمد الخامس يستشيرها فى أمور السياسة القومية .

والأهم من هذا وذاك أنه كانت هناك دلائل على « حملة قومية بناءة » تشكلت لمواجهة المشاكل الاجتماعية الرئيسية فى الدولة بعد تحقيق الاستقلال . وفى نفس الشهر الذى حصلوا فيه على الاستقلال استهلت حملة ضد الأمية اشترك فيها ثلاثمائة الف تلميذ تحت رعاية السلطان . وكانت هذه المحاولة التى بذلت لشق السبل داخل جماهير الشباب الأميين بمثابة بشير خير لمشروعات عديدة مشابهة أخرى على مستوى المجتمع .

وأخيرا ، فانه كان على مراكش الحديثة الاستقلال أن تواجه ان عاجلا أو آجلا المشاكل العالمية الضخمة مثل مسألة القواعد الأمريكية ــ الفرنسية، التى تعتبر جزءا من قواعد حلف شمال الأطلنطى الدفاعية ، ومسألة علاقتها مع فرنسا التى كانت مراكش مازالت فى غاية الاحتياج الى مساعدتها الاقتصادية ، وعلاقتها مع الجزائريين ، الذين كانوا ما يزالون يخوضون الحرب القومية ضد الفرنسيين ، وآثار عودة حوالى نصف الثلاثمائة مستعمر فرنسى الى فرنسا ، وعلاقاتها مع العالم العربى ، والأخطر من هذا كله ــ الى حد ما ــ الحدود غير المحدودة التى تفصل بين المغرب والجزائر ، علاوة على طلب مراكش بضم المستعمرة الأفريقية (الفرنسية) موريتانيا التى فى طريقها الآن نحو الحكم الذاتى والاستقلال النهائى .

وكان الكثير يعتمد على شخصية السلطان سواء داخليا أو خارجيا ، وكان أمامه عملا ضخما نحو تحويل مجتمع اسلامى له طابع العصور الوسطى الى مجتمع عصرى ، قادر على مواجهة مشكلة التطور الاقتصادى متخذا مكانه فى عالم أفريقيا الجديدة . وعليه الآن هو وجماعة الزعماء القوميين الذين كانت عيونهم مفتوحة ومركزة على هدف الاستقلال أن يبرهنوا كذب مزاعم المستعمرين بأن المراكشيين مايزالون عاجزين عن

حكم أنفسهم بأنفسهم ، ولكن بعد أن تخلص الشعب المراكشي من السيطرة الفرنسية وتهديد سيطرة المستوطن الأبيض استطاع أن يدفع بنفسه وسط خضم القرن العشرين .

* * *

والجزائر ثالثة دول المغرب ، مثلت موقفا يجمع بين العناصر التي رأيناها في كل من جنوب أفريقيا والكونغو البلجيكي وكينيا . وكان الجزائريون يفوقون الجالية الأوروبية من الناحية العددية فيمثلون نسبة ٨ : ١ ، وتعتبر هذه الجالية أكبر الجاليات الأوروبية في أفريقيا باستثناء جنوب أفريقيا . وكانت تحتكر في الواقع الطبقتين العليا والمتوسطة في الدولة . ولكن ، في ذلك الوقت ، كان مفهوم الأمة الجزائرية باهتا جدا بين الشعب الاسلامي . وكان فرحات عباس هو الذي كتب في عام ١٩٣٦ قائلا أنه عاجز عن اكتشاف أمة جزائرية . وكان الجزائريون يشعرون بالاستياء بسبب الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتمتع بها جماعة الأقلية التي تعيش جنبا الى جنب مع الغالبية . وكان الهدف الأصلي للدعوة القومية الجزائرية هو ازالة التفرقة العنصرية وتوفير الفرص أمام جميع الجزائريين ليصبحوا متساويين مع المواطنين الفرنسيين ، وليس بسبب حبهم للجزائر التي كانت جزءا لا يتجزأ من فرنسا ، لأنه لم يكن يبدو ببساطة أن هناك أي حل بديل معقول آخر .

وكانت معارضة المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين لهذا الطلب البسيط بالمساواة هي التي صقلت أسس الدعوة للقومية الجزائرية التي تهدف الى قيام دولة مستقلة منفصلة عن فرنسا . وبعد قمع الحركات التالية للحرب مباشرة والمحاولات الفاشلة لضمان الاصلاح عن طريق الوسائل الدستورية بدت الجزائر وكأنها قد التزمت الهدوء التام . الا أنه يبدو أن رجال الادارة الفرنسيين كانوا يجهلون شعور الاستياء الذي كان يتزايد سرا مثلهم في ذلك مثل الادارة البريطانية في كينيا والموظفين الرسميين في الكونغو .

وبدا كما لو أن الادارة الفرنسية قد وثقت بأن اكتشاف مخابىء الأسلحة والقاء القبض على اعضاء « المنظمة السرية » في عام ١٩٥٠ علاوة على هرب الباقين من زعمائها الى القاهرة قد حطم أية امكانية ثورية . وشاهدوا فرحات عباس وهو ينظم حزب « الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري » بين صفوة المتعلمين المسلمين وعلموا أن عباس كان متمسكا بالوسائل الدستورية ، بل وانهم لم يشعروا بالحذر عندما أعيد تشكيل حزب الشعب الجزائري بزعامة مصالي الحاج في حركة أكثر أهمية

عرفت باسم « حركة انتصار الحريات الديمقراطية » وتغلغلت بتنظيمها ليس فقط بين الشبان المحاربين بل وأيضا عن طريق الروابط القائمة بين الطبقة العاملة الاسلامية والجزائريين فى باريس . وفى الواقع بعد أن ألقى القبض على زعماء المنظمة السرية ، وصل حزب حركة انتصار الحريات الديموقراطية الى اتفاق مع الحزب الديموقراطى للبيان الجزائرى والحزب الشيوعى الجزائرى . بل ان هذا التآلف المكون من القوى السياسية القومية قد انضم اليه قطاع ثالث من الحركة القومية وهم « العلماء » التقليديون الذين يسعون الى اقامة دولة اسلامية والمحافظة على ثقافة عربية فى مواجهة النظام الغربى الفرنسى .

ولما كانت كل هذه الجماعات تؤمن بالوسائل الدستورية السليمة ، لم يكن هناك أى داع للخوف من أية هجمات خطيرة على المكانة الفرنسية الراسخة .

ونشبت حالة اللطف والوداعة هذه فى ليلة أول نوفمبر عام ١٩٥٤ . ففى مارس السابق كانت جماعة حربية قد قامت بتكوين لجنة للعمل المباشر لها نفس أهداف المنظمة السرية ، بعد أن يئست فى انطلاق أى عمل حاسم من اتحاد القوميين المعتدلين . وكانت هذه « اللجنة الثورية للوحدة والعمل » تشتمل على ثمانية ممثلين اختيروا من القاهرة ومن الأقاليم الجزائرية المختلفة ، فاشتملت على بن خدة ، ومحمد بوضياف ، وبن بللا ، وآية أحمد من القاهرة ، وكريم بلقاسم من الجزائر . وكانت هذه اللجنة هى التى خططت الانفجار الثورى فى الأول من نوفمبر عام ١٩٥٤ .

وفى تلك الليلة انفجرت الثورة الجزائرية المضادة للاستعمار ، ضد فرنسا . وابتدأت بحدوث هجمات فى وقت واحد فى مراكز مختلفة ، وببزوغ الصباح كان خمسة عشر شخصا قد لقوا حتفهم . وتلا هذه الثورات صراع متواصل يزيد عن السبع سنوات ، حيث لحق بهؤلاء الخمسة عشر مئات الآلاف من الموتى . وتختلف الجزائر عن المحميات الأخرى المجاورة لها فى أن الهزيمة قد حاقت بها بالقوة ، ولهذا فان هؤلاء الذين كانوا يصممون على اقامة دولة جزائرية حديثة ومستقلة ، والذين واجهوا الفشل فى جهودهم التى بذلوها للحصول على غاياتهم بوسائل دستورية ، قد قرروا الآن أن الطريق الوحيد لاستعادتها من الفرنسيين يجب أن يكون أيضا طريق القوة .

وفى أول الأمر لم يلق الثوريون سوى القليل من العطف . فأعلن

الفرنسيون بالطبع ، بل وحتى منديس فرانس الذى كان ما يزال رئيسا للوزراء ، ضرورة اخماد التمرد ولكن الأكثر دهشة من هذا ان العناصر القومية الرئيسية التى تؤمن بالوسائل السياسية كانت تعارض أيضا هذه الثورات . وبالرغم من حقيقة أن فرحات عباس كان يحذر فى الأشهر الماضية من أن الصمت الجزائرى هو الصمت الذى يسبق الثورة عبر عن وجهة نظره بعد ذلك بأيام قلائل بأن العنف لن يحل شيئا . واستنكرت حركة انتصار الحريات الديموقراطية أيضا استخدام العنف ، فى حين ان الحزب الشيوعى الجزائرى استنكر أيضا هذه الدعوة القومية العنيفة لأنه كان مما لا شك فيه قلقا على احتفاظه بالوحدة مع فرنسا التى تؤدى الى زيادة أعداد الشيوعيين الفرنسيين . وبعد الثورة فورا ألقى القبض على بن خدة الذى مايزال فى العشرينات من عمره ، والذى كان سكرتيرا عاما سابقا لحزب انتصار الحريات الديموقراطية ، فى حين أن القوميين السياسيين القلائل الذين كانوا يتعاطفون على الثورة تركوا الجزائر بسرعة الى القاهرة ليلحقوا ببن بيللا ولجنة التسعة .

وبالرغم من استنكار رجال السياسة القوميين الابتدائى للثورة الا أنهم أدركوا أن اللجنة الثورية محتاجة لادخال الثوريين ضمن الحركة القومية. ولهذا شكلوا هيكلا لمنظمة جماهيرية اطلقوا عليها «جبهة التحرير الوطنية». وكان هدفها حينذاك هو تحطيم ضغط السيطرة العسكرية الفرنسية وفى نفس الوقت صقل الجماهير المسلحة داخل مجتمع ذى وعى قومى .

وتدريجيا انضم معظم الزعماء السياسيين أو على الأقل أيدوا جبهة التحرير الوطنية بالرغم من ترددهم فى بادىء الأمر — وكان الاستثناء الرئيسى لهذا هو مصالى الحاج الذى أنشأ فى بداية العام التالى ، ١٩٥٥ ، حركته القومية المسماة « الحركة الشعبية الجزائرية » لتنافس جبهة التحرير الجزائرية . وكان من أحد نقاط الضعف التى ترمى بها الحملة الوطنية الجزائرية فى السنوات السبع التالية هو القتال المهلك الذى عادة ما كان يجرى بوحشية ضارية بين هذه المنظمات القومية المتنافسة . وكان فرحات عباس نفسه ، أهم المنضمين الى جبهة التحرير الوطنية ، وهو الذى اضطر فى نهاية المطاف بعد أن بذل محاولات فاشلة أثناء عام ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ من أجل اجراء اصلاحات بالسبل الدستورية ، الى أن يعلن فى أواخر شهر ابريل سنة ١٩٥٦ عن تأييده العلنى للجبهة الوطنية . وقضى السنوات القلائل التالية فى توجيه منشورات جبهة التحرير الجزائرية فى جميع انحاء العالم من قاعدته فى سويسرا . وكان هو الذى حث كلا من المراكشيين والتونسيين فى أبريل عام ١٩٥٨ على

أن يقدموا التأييد العلنى لحرب الاستقلال الجزائرية . وأصبح داعية الدستور ثوريا متعصبا بعد أن رفضت باريس الاستجابة لمحاولاته من أجل اجراء مفاوضات للاصلاح .

وفى أغسطس من عام ١٩٥٦ قام الزعماء الثوريون باتخاذ المزيد من الخطوات لتوسيع نطاق منظمتهم . وكان تقسيم القيـــادة بين جماعة القاهرة ، والذين يقومون بنشاط ايجابى فى الحرب الجزائرية قد أدى بالضرورة الى حدوث نوع من الاحتكاك . ولهذا فلقد تقرر دعوة جميع الزعماء الى مؤتمر فى وادى نهر سومام ، لكى يدرسوا تنظيم وأهداف حركتهم . وفى هذا المكان تكون جيش التحرير القومى ، ولجنة التنسيق والتنفيذ التى تتكون من خمسة أعضاء يشتملون فيما بينهم على بن خدة وكريم . وتم الاتفاق فى هـــذا المؤتمر على أن مصالح الثورة فى داخل الجزائر ، يجب اعطائها الأولوية على أية اعتبارات خارجية أخرى . ووضع المؤتمر أيضا شكلا برلمانيا اطلق عليه المجلس الوطنى للجمهورية الجزائرية ، واعتبره منظمة لها حق السلطة الكاملة على مستقبل الأمة الجزائرية . وبهذا تكون الثورة قد تقدمت بمطالبها الخاصة بشرعيتها ، التى تقوم على منظمات تمثيلية محددة ، وأصبح الآن لجبهة التحرير الوطنية الحق فى الادعاء بأنها المتحدث الشرعى الوحيد فى أية مفاوضات تجرى مع فرنسا .

وقامت الحكومة الفرنسية بتحركات لجس النبض فى أكتوبر التالى من أجل اجراء مفاوضات الا أن هذه المحاولات قد تحطمت تماما عندما تم خطف وفد جبهة التحرير الوطنية بما فيهم بن بللا وخيضر بوضياف أثناء عودتهم بالطائرة الى تونس بعد قيامهم بزيارة لسلطان مراكش . وبدا أن هذه المؤامرة كان قد دبرها الجيش الفرنسى ، ولم يصدر أى انكار لهذا عن حكومة بيدو فى فرنسا .

وتركت عملية الاختطاف هذه كريم بلقاسم ليكون بمثابة آخر عضو من جماعة القاهرة الأصلية ، ومن ثم فهو زعيم جبهة التحرير الوطنية المعترف به . وفى ذلك الوقت كان الأمل فى اجراء أية مفاوضات قد انهار كلية وظهرت وحشـــية الحرب مرة أخرى فى بداية عام ١٩٥٧ عندما اجتاحت قوات المظليين الفرنسية بقيادة جاك ماسو ، الحى الاسلامى فى الجزائر وألقت القبض على الآلاف لاجراء نوع من الاستجواب هبط الى درجة التعذيب الوحشى .

وبعد ذلك بعـــام واحد قرر الجيش الفرنسى بأن تأييد التونسيين واســـتخدام القوات الوطنية الجزائرية للقواعد التونســـية كان يضمن

للجزائريين الثأر . فقام الفرنسيون بضرب قرية ساقية سيدى يوسف الواقعة على الحدود التونسية بالقنابل وبهذا أثاروا فى جميع أنحاء العالم استنكارا عالميا . وحينذاك ابتدأت الحكومة الفرنسية فى اظهار علامات القلق تحت ضغط حرب الفدائيين المستمر والنقد العالمى العنيف . ولقد أجبرت مرة أخرى على دراسة امكانية التفاوض مع القوميين . وبعملها هذا بصمت على وثيقة موتها . وفى الثالث عشر من مايو عام ١٩٥٨ وحد أعنف عنصرين فرنسيين عداوة للقومية الجزائرية من قوتهما ، وتمكنا من القضـــاء على الجمهورية الفرنسية الرابعة ، وفتح الطريق لعودة الجنرال ديجول الى الحكم .

وقد يتساءل الانسان لماذا كان الشعب الفرنسى مستعدا لتدمير الجمهورية الرابعة على مذبح الأضحيات الجزائرى . فالجزائريون يكلفون دافع الضريبة الفرنسى مبالغ ضخمة كل عام . حقيقـــة أن كلا من الاقتصاديين يكمل الآخر لصالح كليهما ، حيث تيسر الجزائر السوق للصـــناعات الفرنسية ، بينما يأخذ الفرنسيون القمح والنبيـــذ من الجزائر . ولم يكن فى مقدور أى انسان أن يقول بأن هذا التبادل المشترك سيصبح مستحيلا لو حصلت الجزائر على استقلالها .

واكتسبت المسألة الجزائرية صفة الغموض فى فرنسا يفوق كل مدى لأهميتها المادية . فذكرى امتهان الكرامة القومية فى عام ١٩٤٠ ، ومشاعر الخزى والعار التى أثارتها حرب الهند ــ الصينية وشعور الخيانة الذى يشعر به الجيش الذى يعتبر أهم المنظمات الفرنسية ، ساهمت جميعها فى القلق النفسى الذى اعترى الفرنسيين الذين كانوا يعتبرون أن نفس وجود فرنسا يعتمد على الاحتفاظ بالجزائر .

ومن جهة أخرى كان من الأسهل جدا فهم وجهة نظر المستعمرين الأوروبيين ، فقد كانوا يمتلكون ثلثى الأراضى المزروعة ، ويحتكرون صناعة الخمور ، ويسيطرون على المالية والصناعة والخدمات العامة . وكانوا يمتلكون كل ما يمكن خسارته أمام حركة قومية ناجحة .

وفى نفس الوقت شكلت جبهة التحرير الوطنيـــة قوة قوامهـــا ٢٠٫٠٠٠ من الفدائيين ووضعت ادارة سرية قادرة على جمع ضرائب ومعاقبة أى فرد قد يغرى على التآمر ، وفى عام ١٩٥٦ ضمنت جبهة التحرير الوطنية تأييد العمال المنظم فى الجزائر ، عندما تكون الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذى حل محل نقابات مصالى الحاج وانتسب الى الاتحاد العالمى لنقابات العمال العرب . وفى نفس الوقت كان العمال

الجزائريون فى فرنسا يشتركون فى الجمعية العامة للعمال الجزائريين التى ترتبط ارتباطا وثيقا بالمنظمة الفرنسية لجبهة التحرير الوطنية .

ولم يفت على الجنرال ديجول ، حقيقة أن هذه الحركة بما لها من وسائل متشابكة من التدعيم ، كانت قادرة على شغل ٥٠٠ر٠٠٠ جندى فرنسى فى الجزائر . وليس لأى أحد على الاطلاق الحق فى اتهام الجنرال ديجول بتقصيره فى الاهتمام بالقوة الفرنسية ، وقد كان ، على أى حال ، لديه من نفاذ البصيرة ما يجعله يدرك بأنه لو رغبت فرنسا الحقيقة وليس الوهم فى القوة ، فما عليها الا أن تحل المسألة الجزائرية .

ولم تمض فترة طويلة حتى قام ديجول بأول حركة له . اذ أن الاستفتاء الذى أجرى حول قبول أو رفض الجمهورية الخامسة فى سبتمبر سنة ١٩٥٨ أعطى للجمهورية الجزائرية ، كما أعطى لجميع المستعمرات الفرنسية الأخرى فرصة التعبير عن رأيها فى ديجول كزعيم . وصوت الجزائريون فى جانب قبول « الجمهورية » (الفرنسية) اعتقادا منهم فى أن ديجول قد يميل الى التفاوض بشأن وضع حل ما ، بدرجة تفوق الحكام السابقين .

ولكن ، قبل اجراء الاستفتاء مباشرة كانت جبهة التحرير الوطنية قد ازادت من قوة مطالبها عندما أقامت فى تونس « الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية » — كحكومة فى المنفى . وتم انتخاب فرحات عباس كأول رئيس للجمهورية . وعلى هذا ، فان الرجل الذى قفلت فى وجهه كل من الحكومة الفرنسية والجيش والمستوطنين أبواب العمل الدستورى اصبح يقف وجها لوجه أمام الجنرال الذى رفعه الجيش والمستوطنون الى كراسى الحكم من بين رماد الجمهورية الرابعة . واعترف كل من العرب والدول الأفريقية بحكومة المنفى ، وبهذا زادوا من قوة الضغوط العالمية على فرنسا .

ومضى اثنا عشر شهرا قبل أن يشعر ديجول بأن لديه من القوة ما يجعله قادرا على تقديم اقتراح ايجابى لحل جزائرى . فاقترح حينذاك وجوب اجراء استفتاء فى الجزائر كما أشار الى مبدأ تقرير المصير ، وكانت كلمات ديجول مشوبة بالغموض كما كانت دائما ، الا أن ما يكمن وراء المفاوضات كان كافيا لاثارة المستوطنين المستعمرين والقطاعات الرجعية فى الجيش وتجديد أعمالهم الهيستيرية . فلقد حطموا الجمهورية الرابعة . ووضعوا ديجول محلها حتى يمنعوا أى شكل من أشكال المفاوضات مع القوميين الجزائريين والآن هاهم يجدون أن الرجل

الذى لجأوا اليه كمنقذ لهم أصبح يتبنى بالضبط نفس التكتيكات التى تبنتهـا الجمهورية الرابعة والتى استنكروها من قبـل . وفى يناير عام ١٩٦٠ بذلت جماعة من المستوطنين والجيش محاولة أخرى من اجل تحطيم أية سياسة ترمى الى هدم مثلهم الذى طغى عليهم والذى يرى بأن « الجزائر فرنسـية » . وأنزل ديجول الهزيمة بحصـونهم التى تهدده ، فكسب بهذا قوة جديدة من انتصاره على هؤلاء العنيدين ولكنه مع هذا كان مترددا فى أن يخرج علانية بخطة مباشرة من أجل الحكم الذاتى الجزائرى . واستمر فى الانغماس فى غوامض الأمور ، وكان يجعل جبهة التحرير الوطنية تشعر دائما بأنها تحبط عمدا كل اقتراح بشروط غير مقبولة . وعلى الرغم من هذا كانت غالبية مجالس جبهة التحرير الوطنية تعتقد بأن امامها فرصة أفضل فى التفاوض فى حل مع ديجول افضل بكثير عما كانت من قبل . ولهذا احتفظت بتأييدها لفرحات عباس بصفته المفاوض البارز واستنكرت معارضـة بن خدة لعباس ومطالبه الخاصة بضرورة اعادة توضيحها . وفى نفس الوقت كان ديجول يضع موضع التنفيذ برنامجا اصلاحيا واسع النطاق ، أعطى للمسلمين حقوقا انتخابية مساوية للمواطنين الفرنسيين فى استفتاء عام ١٩٥٨ . وكان يضيف حينذاك عن طريق خطة قسطنطينة ، توسعات سريعة فى التعليم ، والطب والتصنيع ، وفى ادخال المسلمين فى الخدمة العامة .

وحدثت أول مفاوضات مباشرة بين حكومة ديجول وجبهة التحرير الوطنية فى « ميلون » فى يونيو عام ١٩٦٠ ، وانتهت الى مأزق لا مخرج منه . وشاهد شتاء عام ١٩٦١/١٩٦٠ مقاومة متزايدة ضد سياسة ديجول بين المستوطنين المتطرفين المعروفين « بالمتعالين » . وحاقت الهزيمة بثورة أخرى قامت فى أواخر عام ١٩٦٠ ولكن فى الشهر التالى إظهر الاستفتاء الذى اجرى من أجل الموافقة على سياسة ديجول أن ثلاثة وأربعين فى المائة من بين الناخبين المقيدين فى الجزائر قد امتنعوا عن التصويت فى حين أن نسبة الغالبية التى حصل عليها بين الباقين قد هبطت الى تسعة وستين فى المائة فقط . وشاهد الشهر التالى تكوين « المتعالين » لمنظمة الجيش السرى "OAS" وصمموا على استخدام كافة الوسائل لمنع عقد اتفاق بين الحكومة الفرنسية والقوميين الجزائريين . وفى ابريل قام اربعة جنرالات ــ شال ، وزيللر ، وجوهاد ، وسـالان بتنظيم ثورة شاملة ضد ديجول . وتلا نجاح القطاع الموالى لديجول من الجيش الفرنسى فى احاقة الهزيمة بهذه الثورة الأخيرة ، قيام منظمة الجيش السرى بحملة ارهاب ضد المسلمين فى كل من وهران والجزائر وفى المدن الأخرى . فلقد صممت منظمة الجيش السرى حينذاك على

تحطيم كل ذراع ادارية فى الجزائر وهدم سلطة حكومة ديجول بمجرد استخدام الارهاب الأهوج . وتصاعدت هذه الحملة فى خلال عام ١٩٦١ ووصلت الى ذروتها أثناء الأشهر القلائل الأولى من عام ١٩٦٢ ، مع فقدان آلاف المسلمين لحياتهم أو اصابتهم بجراح ، ولكن مع ضآلة أعمال الثأر التى قام بها المسلمون ضد الارهابيين .

وبالرغم من هذا الجو من الارهاب استمرت المفاوضات بين حكومة ديجول والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، التى اصبح يعترف بها الآن ، طوال عام ١٩٦١ فى اقيان وفى صيف عام ١٩٦١ وصلا الى نوع من الاتفاق حول الأسس التى تدور حولها المناقشات . وفى أغسطس أنزل بن خدة الهزيمة نهائيـــا بفرحات عباس وحل محله كرئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأصبح كريم وزيرا للداخلية فى حين تحدد اهداف الثورة بأنها الاشتراكية فى الداخل والحياد فى الخارج . واستمرت المفاوضات السرية أثناء الشتاء . وفى بداية فبراير عام ١٩٦٢ اعترف ديجول فى الاذاعة بأن الجزائر ستصبح مستقلة . وبعد ذلك بأسبوع ابتدأت المفاوضات النهـــائية فى اقيان . التى اصبح يتزعمهـــا الآن كريم بلقاسم ممثلا عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية . ووصلت المفاوضات ذروتها بعد التوقيع على اتفاق وقف اطلاق النار فى الثامن عشر من مارس سنة ١٩٦٢ ، وانهاء حالة الحرب فى اليوم التالى .

ونص هـــذا الاتفاق على وجود الجيش الفرنسى فى الجزائر حتى عام ١٩٦٥ ، وممارسة الشعب الجزائرى لحق تقرير مصيره ، ومع افتراض أن اختياره سيقع على الاستقلال فانه يجب اعطاء الفرصـــة للمواطنين الفرنسيين فى اختيار أو التخلص من حق المواطنة الجزائرية. واعترف الفرنسيون بسيادة الجزائريين على الصحراء الكبرى ، بينما ضمن الجزائريون المصالح البترولية والغازية الفرنسية فى الجزائر علاوة على اعترافهم بحقوق الملكيـــات الفرنسية . وتقرر أيضـــا السماح للفرنسيين باستئجار قاعدتهم فى المرسى الكبير وأراضى اجراء تجارب الأسلحة النووية فى الصحراء الكبرى . وفى نفس الوقت تقرر استمرار المساعدة الاقتصادية من فرنسا عن طريق خطة قنسطنطينة وذلك من أجل مديد العون للتطور الزراعى والصناعى الجزائرى . وفى أول يوليو عام ١٩٦٢ بلغت نسبة الأصوات التى تفضل الاستقلال التى أسفر عنها الاستفتاء العام حوالى ٩٩٫٧٪ .

ومع هذا فانه فى أثناء الفترة التى تفصل بين توقف اطلاق النـــار والانتخابات العامة فى سبتمبر سنة ١٩٦٢ كان المسرح الجزائرى يتسم

بمجموعة من المناورات والنزاعات . وتم تشكيل مجلس تنفيذى مؤقت، يتكون من ثلاثة فرنسيين (جزائريين) وتسعة مسلمين لحكم الدولة والاشراف على الاستفتاء . واستمر هذا المجلس فى عمله فى الواقع حتى انتخابات سبتمبر ولكن فى شهر مايو انشأ المجلس الوطنى للجمهورية الجزائرية المجتمع فى طرابلس مكتبا سياسيا ليسيطر على الشئون الداخلية للدولة . وكان هذا يعنى فى الواقع انكارا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التى تم الاعتراف بها كحكومة للدولة . وعندما حاولت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فى الشهر التالى اعادة تأكيد سلطانها تمكن بن بيلا ومؤيدوه العسكريون من فرض السيطرة الكاملة . وكان المكتب السياسى بزعامة بن بيللا هو الذى تولى الحكم الفعلى فى اغسطس . وكان ذلك المكتب أيضا هو الذى تولى عملية اعادة تنظيم جبهة التحرير الوطنية لتكون حزبا صالحا لوقت السلم ، كما أنه قام ببناء دعامات الدولة الجزائرية الجديدة ، الا انه ابتدأ مهام عمله بينما كان بعض الزعماء البارزين فى الحركة القومية أمثال كريم بلقاسم ، وبوضياف ، وبن خدة وآية احمد يعارضونه .

وعلى هذا أتت الحرب ، التى كان من الممكن أن تشتعل مرة أخرى اثناء السنوات السبع السابقة ، الى نهايتها . وقدر عدد من لقى حتفهم من المسلمين بحوالى ٢٥٠٫٠٠٠ مسلما ، كما هرب من الدولة ٢٥٠٫٠٠٠ شخص آخرين ، بينما وضع حوالى ١٫٥٠٠٫٠٠٠ فلاح تحت السيطرة العسكرية .

وبعد الخروج الأوروبى الجماهيرى الذى تلا قرار الاستقلال ، تركوا الجزائر وهى عبارة عن مجتمع من العمال الزراعيين ، دون طبقات عليا أو سفلى . وما زالت الزراعة تمثل ما بين خمسة وثلاثين وأربعين فى المائة من الانتاج القومى . وكانت مساحة الأرض المزروعة تبلغ ١٧٫٥ مليون فدان من إجمالى المساحة البالغ ٥٢ مليونا . وتدفق البترول فى الصحراء الكبرى ، الا انه كان ما زال أمام الجزائريين ايجاد الوسائل لتوجيه عائداته فى الخزانة العامة القومية . وأدى هروب الأوروبيين الى ترك الدولة وبها القليل ممن لديه المعرفة أو التدريب أو الخبرة فى أعمال الزراعة العصرية ، بل واكثر من هذا فان حوالى ثلاثة أرباع السكان ما يزالون يعيشون طبقا للوسائل التقليدية فى الدولة . وكان ثلث الأطفال يدرسون فى مدارس أولية ، ولكن تأثير الاسلام وتعليم العربية كان يعدهم بالكاد للاشتراك فى مهمة التجديد القومية ، وكان يوجد ٢½ مليون من العاطلين ، وكان يشتمل الجيش على خمسة عشر ألف

جندى فى الجزائر ، وخمسة وعشرين ألفا فى تونس ، وعشرة آلاف فى مراكش . وازداد هذا العدد فى الواقع الى ١٣٠ ألفا فى الأشـــــهر القلائل التى تلت الاستقلال .

وعندما حصلت الجزائر على استقلالها كانت ما زالت تعتمد على فرنسا فى وجودها الاقتصادى . وواجهت مهام ضخمة فى كل من التنمية الاقتصـــــادية والاجتماعية والادارية . وكان القوميون الجزائريون قد أدخلوا أنفسهم سياسيا ضمن العالم الحيادى وذلك بحضورهم مؤتمر باندونج المنعقد فى عام ١٩٥٥ ومؤتمر بلجراد المنعقد فى عام ١٩٦٠ ، وأدت مجهوداتهم التى بذلوها فى الدعوة القومية الى المزيد من الاقتراب من بقية أجزاء أفريقيا ، مع عدم ابتعادهم اطلاقا عن العرب . وكانوا قد اشتركوا فعلا فى عام ١٩٦١ فى كتلة الدار البيضاء التى تضم الدول الأفريقية العسكرية .

لقد كسب الجزائريون المسلمون حربهم لأنهم صفوا الوحدة وراء هدف واحد ولقد ظهرت هذه الوحدة الاسلامية الجزائرية فى تناقض حاد بمقارنتها بالانقسامات التى أثارتها الحرب الجزائرية فى فرنسا . ولكن مع هـــــذا كان درس الجزائر هو نفس درس الكونغو ، ووسط أفريقيا ، وكينيا ، ومهما بلغت الأقلية البيضـــاء من قوة اقتصــــادية أو اجتماعية أو سياسية أو عسكرية فانهـــا لن تستطيع على الاطلاق الاحتفاظ بسيطرتها فى مواجهة ارادة الغالبية القوية فى أفريقيا فى منتصف القرن العشرين . وكانت اتفاقية تسليم الزعماء السياسيين البيض — بشروط — فى كينيا فى عام ١٩٦٠ له آثاره فى الجزائر مثلما كان له فى بقية أنحاء القارة المتعددة الأجناس — وكانت اتفاقية تسليم حكومة ديجول بشروط فى عام ١٩٦٢ ، بمثابة النهاية للمطامح البيضاء التى تصبو الى ممارسة سلطة سياسية منفصلة فى جميع أنحاء أفريقيا الواقعة الى الشمال من الزمبيزى .

الفصل الثالث عشر

ثورة الاستقلال

فى عام ١٩٤٥ تم الاعتراف باستقلال أربع من بين الوحدات الأفريقية الادارية الخمسين واعتبرت دولة ذات سيادة . وبحلول عام ١٩٦٤ ارتفع العدد الى سبعة وثلاثين دولة . وفى بداية تلك الفترة كان حوالى خمسين مليونا من الشعوب الأفريقية يعيشون تحت حكم حكومات وطنية ، وفى نهاية تلك الفترة ازداد العدد الى حوالى ٢٣٠ مليونا . وفى عام ١٩٤٥ كانت الحكومات الاستعمارية البريطانية والفرنسية والبلجيكية والاسبانية والبرتغالية تقوم بحكم خمسة وأربعين وحدة افريقية وحوالى ١٨٠ مليونا من الأفريقيين . وبحلول عام ١٩٦٤ هبط هذان الرقمان الى ثلاثة عشر وحدة وأقل من عشرين مليونا .

وتكشف هذه الأرقام الجامدة مدى ما بلغته الثورة الأفريقية التى استغرقت عشرين عاما . ومن أجل المزيد من الدقة تحتاج هذه الأرقام شيئا من التوصيف . فكان من بين الدول الأفريقية الأربع المستقلة فى عام ١٩٤٥ ، دولة مصر وكانت تحت نفوذ بريطانى عنيف ، وليبريا التى ظلت الدمية المالية لأمريكا ، واثيوبيا التى كانت قد تخلصت لتوها من الحكم الايطالى ، فى حين أن جماهير جنوب أفريقيا كانت تحكمها حكومة الأقلية البيضاء ، حكما جائرا . ولم يكن يوجد بأى من هذه الدول حكومات نيابية أصيلة .

وتشتمل أرقام عام ١٩٦٤ على الصحراء الأسبانية أو ريو دو أورو التى يبلغ عدد سكانها ثلاثة عشر ألفا فقط ، ودويلة كابندا البرتغالية المحدودة المساحة والتى لا يسكنها سوى ٥٠,٠٠٠ نسمة . ومشاكل الاستقلال الخطيرة الباقية هى فقط مشكلة « أقاليم فيما وراء البحار »

أفريقيا عام ١٩٦٥

البرتغالية (انجولا ، وموزامبيق) ، وغينيا البرتغالية وكابند اللتـــان ســـتسيران من المؤكد فى نفس طريق الاقليمين الكبيرين ، وروديسيا الجنوبية . وكانت هذه المستعمرة البريطانية تحكم نفسها ذاتيا منذ عام ١٩٢٣ الا أنها ظلت تحت حكم الأقلية البيضاء وما زالت تخضع تماما لبريطانيا . وفى داخل الاطار الأفريقى فلقد شملت مسألة الاستقلال ايضا جمهورية وسط أفريقيا بسبب استمرار السيطرة البيضاء وجنوب غرب أفريقيا حيث ما زال أفريقيو جنوب أفريقيا يقاومون مطالب الأمم المتحدة فى الوصاية . ولكن هذان الاقليمان لا يمكن اشتمالهما عن صواب ضمن ارقام الدول التى ما زالت تحت حكم حكومة استعمارية . ومن جهة اخرى فقد أدخلت مستعمرات التـــاج الثلاث ــ باسوتولاند ، وسوازيلاند ، وبتشوانالاند ضمن هذا الاطار ، لأنه بالرغم من أن جميع هذه الأقاليم الثلاث تتمتع بأشكال من الحكومات النيابية ، كما انها فى طريقها الى الاســتقلال الا أنها كانت ما زالت حتى عام ١٩٦٤ تحت السيطرة الكاملة للحكومة البريطانية .

وفى أثناء هذه الفترة القصيرة الملحوظة وجد الأفريقيون الوســـائل لوضع نهاية للحكم الأوروبى فى جميع أنحاء قارتهم . وكان هناك خليط من الظروف المتشابكة أدت الى تيسير الفرصة للأفريقيين ، وهـــذه الظروف هى ضعف الدول الاستعمارية فى فترة ما بعد الحرب وتأثير الجماعات القومية المناوئة للاستعمار فى أوروبا ، والدعاية المعادية للاستعمار التى تقوم بها الدول الشيوعية ، وازدياد التمدين ، وآثار فترة الحرب وتجارب ما بعد الحرب بين شعوبهم . وفى حالة عدم وجود الدفعات المعتادة نحو تحقيق استقلال الأمة ، كان القوميون الأفريقيون يعتمدون على التاريخ المشترك واللغة والثقافة والدين فى اثارة المشاعر المضـــادة للاستعمار . وكانت الدول الاستعمارية الأوروبية ترسم حدودها فى القارة ، وعادة ما كانت تقسم المجموعات القبلية واللغوية والاجتماعية . وكان القوميون يعلمون أن تلك الحدود مصطنعة وتضم بداخلها جماعات لم يكن لها تاريخا مشتركا قبل وصـــول الأوروبيين بل وانها عادة ما كانت تعادى بعضها البعض ــ ولكنهم بالرغم من هذا قبلوا هـــذه الحدود بعد ان أدركوا بأنها توفر لهم الأساس الذى يمكنهم من تشكيل صراع موحد ضـــد الحكم الاستعمارى . وكرسوا أنفسهم فى الايحاء لشعوبهم بشعور مشترك بانتمائهم لمجتمع قومى هدفه الأول تخليص نفسه من الحكام الأجانب . وكان يساعدهم فى هـــذا الجهد حقيقة ان الحكومات الاستعمارية ذاتها لقد قامت بوضع نظم ادارية لوحداتها المستعمرة ، وبهذا عودت الشعب على اعتبار أنفسهم أعضاء فى مجتمع

واحد له أغراض محددة . لقد استفاقوا واتفقوا جميعا على شعور واحد مشترك ألا وهو الشعور بالضعف ، والاستغلال ، والظلم ، والانحطاط فهاجت فى نفوسهم مشاعر « الزنجية » الغامضة .

ولقد عبر عن هذا المفهوم الأخير عن وعى الكثير من الكتاب الزنوج خاصة ايميه سيزير ، وليوبولد سنجور . ولقد شوهد التعبير السياسى لهذا المفهوم بشكله البدائى فى كتابات ماركوس جارفى وأتباعه . وكان هذا المفهوم بالنسبة لمعظم الأفريقيين العاديين عبارة عن رد فعل طبيعى للتمييز العنصرى الذى يقـوم به الأوروبيون الذين يعيشون وقتيا أو بشكل دائم بينهم وكذلك اللهوة السحيقة التى تفصل بين الحيـاة الأفريقية ووسائل الحياة الرائعة التى يتمتع بها الأوروبيون والأسيويون. ولقد وصفها سنجور بأنها « المركب الكامل للقيم المتحضرة ــ الثقافية والاقتصـادية ، والاجتماعية ، والسياسية ــ التى تميز الشـعوب السوداء ، أو بشكل أكثر دقة : « العـالم الزنجى ــ الأفريقى » . وبالاختصار كان هناك شعور بالمجتمع بين شعب يدرك سواد لونه . وبالرغم من أنه يمكن الاشارة الى أن هذا المجتمع كان يشـتمل على مفارقات عديدة ، حتى وفى لون الجلد ، تبلغ فى كثرتها تلك الموجودة بين الكثير من الزنوج والبيض ، فقـد كان وجودها ذاته واحدا من الأسلحة القومية . وبالطبع كان يوجد عنصر عنصرى فى المفهوم الزنجى، خاصة فى المجتمعات المتعددة الأجناس ، ولكن ، كان الزعماء القوميون فى الواقع مدققين جدا فى عدم اظهار أية دلالات علنية على العنصرية السـوداء .

وبهذه المصـادر الضئيلة نسبيا ــ عبأت الجماعات القومية عداء كافيا ضد الحكم الأجنبى . لكى تضع خاتمة نهائية لقرن من الاستعمار الأوروبى فى أفريقيا . لقد ناوروا ، وحثوا ، وضايقوا الدول الأوروبية الصناعية الرئيسية لكى تتخلى عن حكم قارتهم ، وتبنوا ثلاثين دولة صغيرة لكى تأخذ مكانها بين المجتمع العالمى . وأصبحت صيحة الحرب فى القارة هى « أفريقيا للأفريقيين » وحلت الوجوه السوداء محل الوجوه البيضـاء وراء المكاتب الوزارية ، وفى المناسـبات الرسمية ، وفى ، معسكرات الضباط ، وعلى مقاعد الأساتذة والمحررين . وفى المكاتب التجارية والمجالس الحكومية .

ومغزى هذه الثورة بالنسبة للسياسة الأفريقية والعالمية ليس فى حاجة الى تأكيد ، لقد كانت ثورة مضادة للاستعمار ، وكانت ثورة تدعو للأفرقة أكثر مما كانت ثورة قومية أو اجتماعية أو اقتصادية . وكان

معظم الأفريقيين أكثر ادراكا للولاء المحلى عن الولاء القومى ، فلقد أقاموا فى المجتمعات الريفية والقروية ، حيث تعدت سلطة الزعيم أو كبار السن أو مجلس القرية نفوذ الزعماء القوميين الجدد . ولم تتأثر الطقوس التقليدية ، ولا سيطرة الخرافات ولا المعتقدات الروحية ، ولا العلاقات بين القبائل أو البطون المتجاورة ـ لم تتـــأثر بدرجة كبيرة بالوضع الجديد للدولة . علاوة على هذا استمر معظم الأفريقيين فى قضـــاء معظم حياتهم معتمدين على الطقس وعلى الصدفة ، ومازالوا منكوبين بالأمراض التى تصيب كلا من الانسان والحيوان ، وبالمجاعات المتكررة، وبالموت المبكر . ذلك لأن تلك الثورة كانت ثورة سياسية أساسا . ولقد زادت من أعباء الأفريقى العـــادى بشكل أو بآخر ، ذلك لأن النتيجة المباشرة لانسحاب المستعمرين كانت فى العادة هبوطا فى الكفاءة الادارية . وكان من المحتم أن يترتب على فقـــدان الكثير من الفنيين للمدربين والخبراء الزراعيين ، والمهندسين . ورجـــال الادارة انخفـاض فى المستويات ، التى يجب تعويضها بطريق غير مباشر فى التعليم الأفريقى . والتى قد تستغرق وقتا طويلا لتعود الى ما كانت عليه .

علاوة على ذلك كانت الصفوة السياسية التى حققت الثورة وورثت مراكز السلطة من بين رجال المدن أساسا . ولهذا كان هؤلاء الرجال يميلون الى التركيز على تشييد واجهات حضـــارية مصقولة لدولهم الحديثة . وكانت الجماعات الريفية التى ما زال يعيش بينها غالبيـــة الشعب هى التى تحمل الى حد كبير لطمات الاهمال . وقليل من الحكام الأفريقيين الجدد من كان يقدر الحاجة الى ثورة زراعية لزيادة المواد الغذائية القومية . وبايقاف « عمليات التبذير فى الموارد الطبيعية . وكانت المبانى العامة ، والمصـــانع والجامعات المبنية على الطراز الأوروبى ، والخطوط الجوية القومية والمحطـات التليفيزيونية تميـــل كلها الى السيطرة على خيالهم . وظلت الشعوب الريفية فى أحيائهـــا القذرة ، تحفر التربة مثلما كانت تفعل دائما ، وما زالت تعتبر ماشيتها عملة تتداولها ، بعيدة عن القرن العشرين بنفس المسافة التى كانت تبعد بها عنه تحت الحكم الاستعمارى .

ولم تكن هذه النتائج الفورية المترتبة على ثورة الاستقلال مثيـرة للدهشة ، فالهدف السياسى المشترك لهؤلاء الذين كانوا يقودون المعركة ضد الحكم الاستعمارى كان المساواة . وكانت الصفوة المتعلمة القومية قد أخذت مبادئهـــا السياسية الأساسية عن الدول الاســـتعمارية ثم وجهتها ضد صدور حكامها الاستعماريين . فلقد أخذت عن الفرنسيين

مبادىء الحرية والأخوة ، والمساواة ، وأخذت عن البريطانيين مبدأ الحقوق المتساوية فى المشاركة فى الحكومة النيابية . ولكن هذه المبادىء كانت آراء سياسية أساسا ، أثارت مشاعر هؤلاء الذين كانوا على اتصال بالحكام الأوروبيين ليتمردوا ضد التفرقة العنصرية التى أبعدت الأفريقيين عن مقاعد الحكم . وأدت هذه المشاعر بالطبيعة الى الرغبة فى التخلص من الحكم الأجنبى ، وأمكن استخدامها فى اثارة حركات قومية جماهيرية . الا أنها كانت فقط على علاقة هامشية بمبدأ الاصلاح الاجتماعى . ومن المؤكد أنها أدت فى ظروف عديدة الى مجرد ارضاء رغبة الحياة على نفس الطراز الذى يتفاخر به الوزراء الأوروبيون ، والموظفون المدنيون ، وأساتذة الجامعات ، والأطباء ، والمحامون ، والمهندسون أو موظفو النقابات الموسميون .

حقيقة أن هؤلاء القوميين الأفريقيين الذين كانوا يشعرون بشىء من الشعور الاجتماعى ، كانوا يهدفون الى الحصول على السلطة السياسية لكى يزيدوا من المخصصات الاجتماعية من الدخل ، الا أنهم كانوا قليلين نسبيا . وعلى أية حال ، لقد وجدوا أن الاستقلال كان يميل الى تقليل دخلهم العام أكثر مما يميل الى زيادته ، ويجعله من الناحية التقديرية عاجزا عن التعجيل بالتنمية الاجتماعية الى أية درجة لها شأنها .

ولكن شعور المساواة الذى أثار الدعوة القومية الأفريقية قد قاد بعض الزعماء الذين يتمتعون ببعد النظر الى القيام بمحاولات لربط الدعوة القومية بمطمح المساواة الاجتماعية . فكتب سنجور عن التطور بأنه « التعاون ، ليس الجماعى ولكن الاشتراكى » ، وتحدث نكروما عن خلق « دولة الرخاء التى تقوم على مبادىء الاشتراكية الأفريقية » . ولكن حقيقة الأمر هى انه قد تم تحقيق الاستقلال بتعبئة أشكال متباينة من الوحدة القومية ، التى عادة ما كانت تتم السيطرة عليها من المدن عن طريق جماعات الحرفيين ، ورجال الأعمال والنقابات العمالية والجماعات المثقفة . وكانوا يفكرون فى العادة داخل مفاهيم الثورات الصناعية حتى يربطوا الاستقلال السياسى بالاكتفاء الذاتى الاقتصادى . وكانوا فى الغالب غير مهتمين بالاصلاح الزراعى ، وينتابهم الشك دائما فى أنه سيستخدم للابقاء على الدور الثانوى الذى تلعبه أفريقيا فى الاقتصاد العالمى . وغالبا ما كان المستشارون الأوروبيون سواء من الدول الغربية أو الدول الشيوعية يشجعونهم على هذا الهدف . ولما كانت جمهرة الافريقيين ، قد ظلت مثبتة أقدامها فى الحياة الريفية ، لم تجد الا القليل

من التطور فى استقلالها الذاتى عن السلطة التقليدية ، والجوع ، والفقر فى السنوات القلائل الأولى التالية للثورة .

ولم يكن لهذا الاهمال للمجتمعات الريفية الا أثر سياسى ضئيل أثناء السنوات الأولى من استقلال الدولة . ونادرا ما يتمرد العمال الزراعيون على الفقر أو عدم المساواة اللذان اعتادا عليهما اللهم الا اذا أوحى اليهم الآخرون الذين يثيرون فيهم استياء ايجابيا من أجل دوافع سياسية ، أما الخطر الأعظم فقد نشب عن العمال الصناعيين المتمدينين الأقل منهم عددا ببون شاسع . وأدى الاندفاع السريع الى داخل المدن الى انتشار البطالة . علاوة على ذلك ، كانت هناك عادة متبعة فى المجتمعات المتعددة الأجناس ، وهى دفع أجور عدد كبير من العمال المتمدينين على أساس أنهم عزاب ، وذلك بناء على الإدعاء القائل بأنهم مهاجرون يحتفظون بالسيطرة على الأرض التى تكمل مرتباتهم وتضمن أمنهم الاجتماعى . وكان هذا النظام غاية فى الإسراف لأنه كان يؤدى فى نفس الوقت الى اهمال الزراعة وقصور الصناعة . وأثار بالضرورة مشاكل اجتماعية وخيمة .

ولم يحل الاستقلال المصاعب التى تواجه العمال المتمدينين . فكانت منظمات الطبقة العاملة تحتل مركزا بارزا فى الحركة القومية . ودائما ما كانت تطابق بين عجزها وبين وجود الاستعمار . وكان الكثيرون منهم يتوقعون تحسينات مبكرة بمجرد الحصول على الاستقلال ، والتمتع بقوة التركيز فى المدن ، خاصة وانه يوجد الى جانبهم جيوش العاطلين وشبه العاطلين والوقت طوع ارادتهم ، الا أنه كان من المستحيل بل ومن الخطورة بمكان اجراء زيادة فورية فى الأجور أثناء الضائقات الاقتصادية الضيقة التى أعقبت الاستقلال مباشرة علاوة على الحاجة للادخار القومى من أجل اقامة أسس خطط طويلة الأجل ، لأنه من المؤكد أن هذا قد يزيد من اتساع الهوة المتسعة فعلا بين مستويات المعيشة لدى كل من الشعب المتمدين والريفى . وشبيه بذلك أنه لم يكن فى الامكان مجابهة متطلبات الخدمات الاجتماعية الشاسعة . وكانت أفريقيا سيئة الحظ لأنه كان على مرأى من شعوبها مثال الأمم الصناعية المتقدمة ، وهى لم تزل بعد فى بداية اعادة تكوينها الاقتصادى مباشرة . وكان عدد كبير من الشباب الأفريقى يسافرون ويعيشون فى هذه الدول المتقدمة فتذوقوا طيباتها وقاسوا حكوماتها بالدرجة التى نافستهم بها . وكان ذلك ، بالطبع ، ليس فيه عدالة على الاطلاق ، الا أنه أصبح عاملا حاسما فى فترة ما بعد الاستقلال ، كان يكمن وراء الكثير من الاضطرابات السياسية التى نتجت فيما بعد .

ومن النتائج المترتبة على الإستقلال التى لوحظت بشكل نادر ، تأثيره على الهيكل الاجتماعى المجسم للدول الحديثة ، ولا يمكن وصف هذه الظاهرة بشكل أفضل مما نجده فى كلمات دندوذا ك . تشيسيذا ، أحد زعماء أفريقيا المفكرين جدا الذى فقدته نياسالاند فى حادث يؤسف له . فقد تحدث تشيسيذا فى كتيب غاية فى العمق أطلق عليه « أفريقيا وما ينتظرها » ، قائلا : أن مجىء الاستقلال يقلل من نفوذ الزعماء الاجتماعيين الأوروبيين الى لا شىء تقريبا .. وعلى هذا يخلق الاستقلال فراغا اجتماعيا . وانتقل بعد ذلك ليجادل بقوله ، بأن ذلك الفراغ يجب ملؤه بواسطة صفوة الأفريقيين المتعلمين حتى يمنعوا التقليد الكامل للتقاليد الأجنبية أو خطر العودة الى التقاليد البالية » ، وانتقل بعد ذلك ليشير الى التهديد الذى يحمله معه التكيف الاجتماعى الذى « يشجع على التكيف الفكرى ولهذا فانه اذا ما ارتكب الرجال المفكرون الذين يستهلون التغيير ، ويبتدئون الأساليب الحديثة .. الخ ، خطأ فى شىء أو فى آخر ، فان الشعب بأكمله سيقوم بتقليد هذا الخطأ ، علاوة على ذلك ، اذا كف الرجال عن التفكير بشكل خلاق ، من أجل الابتداع ، ومن أجل استهلال التغيير الاجتماعى ، فان الكارثة التى ستترتب على هذا ستؤثر على الأمة بأكملها » .

وهذا هو بالضبط ما حدث فى معظم الدول الأفريقية بعد الاستقلال، فلأن الكثير من الزعماء الأفريقيين قد تجاهلوا تحذير تشيسيذا بعدم لعب « الدور » الثنائى بحيث يصبحون زعماء سياسيين واجتماعيين ، أصبح التقليد قاعدة عامة ، خاصة تقليد الأجانب فى مفاخرهم باظهار الثراء والمركز الاجتماعى كسمة عامة . وقد ادى هذا بالضرورة ، على حد ما تنبأ به تشيسيذا الى التقليد الفكرى ، مع الحد الأدنى من النقد الفكرى ، مما ترتب عليه جمود بين الكثيرين من جيل الشباب .

واظهرت بعض الحكومات الأفريقية تقديرا أعظم للمشكلة الاجتماعية الأخرى التى أخذها تشيسيذا فى اعتباره وهى مكانة المرأة فى المجتمع . ولقد لعبت النساء فى أنحاء كثيرة من غرب أفريقيا دورا هاما فى الحياة الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية منذ زمن طويل ، ولقد استمرت فى هذا العمل بعد الاستقلال . وفى بعض أجزاء القارة الأفريقية أيضا بذلت الجهود قبل الاستقلال من أجل زيادة الفرص التعليمية للفتيات . ورغم أنهم استمروا فى هذا العمل بوجه عام ووسعوا من نطاقه ، الا أنه ما زال حقيقيا أيضا وجود مقاومة اجتماعية ضد تعليم النساء فى أفريقيا بنفس الدرجة الموجودة فى القارات الأخرى . زد على ذلك أن

الوضع الاعتمادى للمرأة فى كثير من المجتمعات الاسلامية والقبلية الأفريقية واستغلالهن المتكرر كعاملات مكلفات بأداء الأعمال الشاقة ، والطقوس التقليدية القاسية التى تعانين منها ، كانت تثير فى الكثير من الأحيان ذلك النوع من المسألة السياسية العاطفية التى كانت تتحاشاها الحكومات الجديدة . وكان هناك القليل من الزعماء الأفريقيين الذين أكدوا لشعوبهم وجوب تطبيق المساواة على المجتمع بأكمله وليس فقط على مجرد الذكور الذين يشكلون الأقلية .

ولكن أهم مشكلة نتجت عن الثورة الأفريقية حتى الآن هو التناقض بين الاستقلال السياسى وعدم الاستقلال الاقتصادى ، وعلى وجه التحديد ، فانه فى الفترة التى تحقق فيها استقلال الدول الأفريقية ، كانت الاقتصاديات الأفريقية غاية فى « الاستقلال » وكان من بين نقاط الضعف الرئيسية التى يعانون منها هى أنهم ظلوا فى عزلة عن الأسواق وعن المصادر التى يعتمد فيها رخاء العالم على تجارة مستقلة . وحقيقة أن الدول الثلاث ــ جنوب افريقيا ، واتحاد وسط افريقيا ، وكونجوليوبولد فيل ــ ما زالت تشكل ما يزيد عن نصف اجمالى صادرات القارة ، يشير الى نقطة سقوط هذه العزلة الاقتصادية . فأفريقيا تشتمل على مصادر كثيرة من الثروة يحتاج اليها بقية العالم ، ولكن تلك الثروات التى يسهل استغلالها مثل المعادن فانها تتركز فى جيوب صغيرة . وتلقى الثغرة الثابتة بين هذه المناطق الغنية المحدودة ، والمناطق الريفية المترامية الأطراف ضوءا على التقسيم العالمى بين المجتمعات المتطورة والنامية فى أفريقيا ذاتها .

وقد يكون الأفريقيون سعداء الحظ فى مواجهة مهمتهم الاقتصادية الرئيسية أثناء أول عصر يعترف بأن تقديم المعونة من الأمم الغنية الى الأمم الفقيرة أمرا ضروريا تقتضيه المبادىء . وفى نفس الوقت ، قدر للشعوب الأفريقية ، فى عهد سهولة المواصلات الى مشاهدة معظم بقية العالم وهم يعيشون فى جو يناقض تماما الجو الذى تعيشه ، خاصة وأن بعض هؤلاء يعيشون حياة بذخ فى افريقيا ذاتها . ربما ان هذه الظروف هى التى قادت الكثيرين من الزعماء الأفريقيين فى الدول الحديثة الى اقامة واجهات تضفى شيئا من الهيبة على مدنهم ليقلدوا حياة المظاهر التى كان يحياها أسلافهم الأوروبيون . الا أن مثل هذه المظاهر ستؤدى قبل مضى فترة طويلة الى اثارة شعور الاستياء بين شعوبهم وبث الروح التهكمية فى نفوس مانحى الهبات .

حقيقة ان الفقر المريع فى بعض أجزاء آسيا وأمريكا اللاتينية لا يوجد

ما يماثله فى أفريقيا فى العصور الحديثة ، وحقيقة أيضا أنه فى المناطق المدارية عادة ما يقلل الطقس من الاحتيــاجات الأساسية من المسكن والملبس الضروريين فى المناطق المعتدلة . الا أن اتساع مساحة القـــارة الأفريقية ، ووسائل مواصلاتها الفقيرة ، وارثها لتجارة العبيد ، والتشويه الاقتصادى الذى أحدثه الحكم الاستعمارى ، وسيادة حياة الكفاف على نطاق واسع ، وعدم وجود أية دعامات أولية للبناء الاقتصادى أو أية مدخرات لها وزنها ، تركت الزعماء الجدد ليواجهوا مشاكل هائلة لو أن شعوبهم راودها على الاطلاق امكانية التمتع بحياة القرن العشرين .

وكان نتيجة لهذا السبب أن الكثيرين من الزعماء الجدد ، بما فى ذلك بعض الزعماء المتطرفين فى ذكائهم وليبراليتهم ، قد اتجهوا الى الدول ذات الحزب الواحد • وفى امكان نظام الحزب الواحد أن يؤدى الى الطغيـــان والتحطيم الرجعى للنقد البناء ، ولقد فعل ذلك فى بعض الدول الأفريقية التى حاول فيها الحاكم وحزبه الاحتفاظ بالسلطة مهما كلفه ذلك ، وتحطيم منافسيه ، الا أن ذلك لم يكن هو الواقع لجميع الزعماء • فمن المؤكد أن حزب الدستور الجديد بزعامة بورقيبة فى تونس وحزب اتحاد تنجانيقا القومى الأفريقى بزعامة نيريرى فى تنجانيقا كانا يميـــلان الى أن يصبحا حركات قومية بكل ما فى تلك الكلمة من معنى • لقد حاولوا توسيع نطاق مناقشة جميع النواحى السياسية بحيث تهبط الى أصغر قرية وذلك عن طريق الحزب وبهذا يضمنون المشاركة الجماهيرية فى القرارات السياسية وفى نفس الوقت يقومون بنشر التعليم الشعبى •

والرأى الرئيسى الذى يدافع عن نظام الحزب الواحد هو أن الدول الأفريقية الحديثة كان عليها أن تواجه مهام هائلة لاقامة صرح الدولة بينما كانت تجربتها فى السياسة الحزبية ضئيلة جدا ومن ثم فانها لا تستطيع أن تسمح بالصراع الحزبى والتعبير المتتالى للحكومة • وكان لابد من تعبئة جميع المجهودات من أجل المجهود القومى كما حدث بالضبط أثناء فترة الحرب فى أوروبا • علاوة على هذا فقد أصبح من المتوقع ارساء أسس الوعى القومى وقت الحصول على الاستقلال • وقد تكون هذه الدعوة القومية التى حصلت على الاستقلال قد لاقت تأييدا حتميا من الجماهير الا أن هذا التأييد كان يقوم بالقدر الأعظم على مناوئة الاستعمار أكثر مما يقوم على مشاعر الوعى القومى • وظلت غالبية الأفريقيين أكثر ارتباطا بالروابط والولاء المحلى أكثر من مفهوم الأمة الجديد وكان عدد كبير من هذه الجماعات المحلية ما يزال يشعر بالعداوات التاريخية كل نحو الآخر مع ما يترتب من خطر تـكوين الأحزاب المحلية التى تتصارع على جسد الدولة الحديثة المولد • وكان من

المهام الأولى التى يجب أن يقوم بها القوميون بعد الاستقلال هو بث مبادىء الوعى القومى بين جماهير شعبهم ذلك لأنه فى الامكان أن تؤدى منازعات الشعب السياسية الى تهديد وجود الأمة ذاتها بالخطر اللهم الا اذا شعر هذا الشعب بارتباطه بمجتمع الأمة ككل .

وكان هناك دافع آخر عميق الجذور يدفع نحو تطبيق نظام الحزب الواحد . فقد كانت السياسة الحزبية وانظمة الحكم والمعارضة كلها مأخوذة عن التجربة الاوروبية وليس صحيحا من الوجهة التاريخية أن ندعى بأن الأفريقيين لم يكونوا يعرفون شيئا عن المشاركة الشعبية فى السياسة قبل مجىء الأوروبيين ، ولكن مشاركتهم كانت تقوم على أساس منطق آخر . ولم يتبينوا على الاطلاق العقيدة الهيجلية الأوروبية الحديثة التى ترى بأن القرار يكون أفضل عندما ينتج عن الصدام بين وجهات نظر متعارضة ، بل ان الكثير من القبائل الأفريقية قد اتخذت وجهة نظر « الكويكرز » التى ترى بأنه فى الامكان أن ينبثق « شعور بالاتفاق » عن مناقشة ايجابية . دون الانقسام الى « دفاع » و « هجوم » .

وعادة ما كانت تبدو هذه الخلفية التاريخية للاتجاهات السياسية الأفريقية أكثر مناسبة للظروف التالية مباشرة عن الوسائل البرلمانية الأوروبية . انهم كانوا يحتاجون للأحزاب فى موقف الدولة المستقلة الحديث ولكن كان فى الامكان تطهير هذه الأحزاب بالتعود لتحاشى الانقسام والانشقاق .

وبالطبع كانت هناك أخطار فى هذا الاتجاه فقد كان مفهوم حكم القانون وحمايته من الحريات الشخصية كان معرضا كلية للهجوم . ولقد قيل بأن [illegible] الشخصى والانتقادات يمكن التعبير عنها فى داخل الحزب وعادة ما يحدث هذا عند الممارسة . ولكن كانت هناك ، ضمانات ضئيلة تمكن من تحاشى خطورة أن يصبح الحزب تحت سيطرة جماعات من المحتمل أن تستخدم سلطتها فى قمع الحريات وتحطم معارضيها . وبمجرد أن يصبح الحزب هو المستودع الوحيد للسلطة فى الدولة ستكون كل حماية دستورية معرضة للخطر بالضرورة .

وكانت الدعوة القومية الأفريقية الحديثة يصحبها دائما مبدأ العالمية المعروف باسم «الوحدة الأفريقية الشاملة» ، نتيجة للشعور بالضعف القومى أحيانا ، وأحيانا أخرى نتيجة للأيديولوجية التى ترتبط ارتباطا وثيقا بمشاعر « الزنجية » . وبعد أن أدرك الزعماء الأفريقيون أنه حتى بعد تحقيق الاستقلال لن تتمتع الدول الأفريقية الا بالقليل من التأثير فى الشئون العالمية ، فقد عملوا على ضمان قوة المنظمات الفوـ قومية . وكانت

المستعمرات الفرنسية باستثناء غينيا تشكل فعلا جزءا من المجـــموعة الفرنسية فى حين أن المستعمرات البريطانية قد أصـــبحت أعضاء فى الكومنولث بعد حصولها على الاستقلال ، الا أن المجموعة الفرنسية لم تدعم نفسها على الاطلاق كما أنه كانت هناك بعض الشـــكوك فى أن مجموعة الكومنولث كانت تخضع لســـيطرة الدول البيضاء وملتزمة باتجاهات الغرب • وعلى أية حال فان هاتين المنظمتين كانتا ترتكزان على دولة عالمية غاية فى التطور • وكان فى الامكان أن تتخـــذ الدول الأفريقية الضعيفة الفقيرة مكانة لا تزيد عن كونها كوكبا تابعا اذا كانت قد حددت ولاءها لكل من المجموعة الفرنسية ومجموعة الكومنولث ، علاوة على هـذا فقد قادهم شعور الزنجية الى الاشتراك فى منظمات سوداء كما أن حقيقة ضعف وفقر جميع الدول السوداء قد أضاف الى عامل الجاذبية •

ولكن لم تكن دوافع المصلحة الذاتية هى التى أثرت بمفردها مثل الوحدة الأفريقية الشـاملة بأى حال من الأحوال • فلقـــد كان الزعماء القوميون الأصليون فى فترة ما بعد الحرب أمثال كينياتا وبورقيبة ونكروما وآزيكوى يؤمنون بالدعوة العالمية • اذ أنهم أدركوا أنه بخلقهم دولا حديثة مستقلة فانما يعملون ضد الاتجاه المسيطر فى عصرهم • ووجدوا تأييـدا من الحركات الأوروبية مكرسا لتقوية النفوذ العالمى ضد الدعوة القومية المتحررة الطليقة التى لا يمكن كبح جماحها • ولهـــذا كان عليهم أن يجـــدوا نوعا من التآلف بين مبدأيهما المتناقضين اللذين يدعو أحدهما الى القومية والآخـــر الى العـــالمية • وفيما بعـد أدرك الزعمـــاء أمثال ســنجور ، وبورقيبة ، وأبو بكر ، وتورى ، وكيتا ، وكواندا ، ونيريرى نفس المشكلة المحيرة • وكان نيريرى هو الذى عبر عن هـــذه المشكلة ببلاغه منقطعة النظير فى اعلانه بأن « الدولة القومية الأفريقية هى أداة لتوحيد أفريقيا ، وليس لتقسيم أفريقيا ، ومن الخطورة أن نقول بأن القومية لا معنى لها ، اذ أنها لن تكون متمشية مع الحاضر ان لم تكن تعنى فى نفس الوقت الوحدة الأفريقية الشاملة » ••

وكان هناك أيضا شعور بالمجتمع وبالهدف المشترك منذ زمن مبـكر بين الزعماء الأفريقيين البارزين • وقد كان ذلك أكثر وضوحا بين زعماء أفريقيا البريطانية الذين عملوا سويا فى مؤتمر منشستر المنعقـد فى عام ١٩٤٥ ، ولكن الأفريقيين الفرنسيين كانوا يعرفون بعضهم البعض فى باريس على الأقل حتى وان لم يكونوا يتفقون دائما على أهداف مشـــتركة ولهذا عندما أعلن نكروما غداة اســـتقلال غانا بأنه لا معنى على الاطلاق لاستقلال غانا الا اذا ارتبطت بتحرير أفريقيا الشامل ، لم يكن ذلك مجرد

خطابة جوفاء ولابد أن عقله قد كر بذاكرته الى المجهودات المشتركة التى قام بها زعماء المستعمرات الأفريقية الأخرى ، وكانت تهدف جميعها الى هدف مشترك ألا وهو ازالة الحكم الأجنبى من القارة بأجمعها ·

وبناء على هذا يتضح أن حركة الوحدة الأفريقية الشاملة كان لهـــا عديد من الجذور وكان هدفها ربط الدول الحديثة الاستقلال لكى تتحاشى البلقنة « التقسيم » التى أعقبت الدعوة القومية فى أماكن أخرى والتى عادة ما تثير حربا عالمية · وكانت تهدف أيضا الى تقوية الرأى الأفريقى على المسرح العالمى خاصة لمنع كل من بطلى الحرب الباردة من استغلال ضعف وانقسام الدول الحديثة · ولا يقل عن هذا أهمية أنها كانت ترمى الى محو كل أثر للاستعمار من القارة الأفريقية ومن أجل هذا الغرض أدخلت ضمن مفهومها عن الاستعمار حكم الأقلية البيضاء ·

وكان استقلال غانا فى سنة ١٩٥٧ بمثابة استهلال مرحلة حاسمة فى نشاط الدعوة الى الوحدة الأفريقية الشاملة · وفى عام ١٩٥٨ تم عقد أول مؤتمر للدول الأفريقية المستقلة فى أكرا وحضر هذا المؤتمر كل من غانا وليبيريا ومصر وتونس وليبيا والسودان ومراكش واثيوبيا · وقد شطبت جمهورية جنوب أفريقيا فقط كما قدر لها أن تشطب جميع المؤتمرات التالية · وكان واضحا منذ البداية بأنه سيجرى دراسة لأفريقيا ككل دون وجود الحاجز الصحراوى ولكن على شرط اعتبار الدولة مستقلة حيثما كانت تحكمها حكومة أفريقية ·

وفى المؤتمر التالى الذى عقد فى أديس ابابا فى يونيو عام ١٩٦٠ لم يحضر المؤتمر سوى خمس دول هى : حكومة الجزائر المؤقتة ، والكاميرون ، وغينيا ، ونيجيريا ، والصـــــومال ، ولقد تمت دعـــوة كل من توجــو وكونغوليوبولدڤيل الا أنهما لم يحضرا المؤتمر ·

وفى نفس الوقت أثار استقلال غانا مبدأ الوحدة الأفريقيـــة الشاملة بازالة جميع أشكال الحكم الاستعمارى ومد نطاق الاستقلال الى جميع أنحاء القارة . ولقد تم عقد مؤتمر الشعوب الأفريقية جمعاء فى أكرا فى ديسـمبر عام ١٩٥٨ ولقد دعيت اليه وفود تمثل الحركات القومية فى جميع الأقاليم التى مازالت ترزح تحت الحكم الاستعمارى بما فى ذلك ممثلين عن جنوب أفريقيا · واستطاعت الحركات القومية المتباينة أن تستمد من هذا المؤتمر المساعدة المعنوية والمادية فى ممارسة نشاطها المعادى للاستعمار متضمنا أهدافا مثل حق الانتخاب العــــام والقضاء على التفرقة العنصرية بسبب

اللون ، وقدر لهذا المؤتمر أن يجتمع مرتين أخريتين فى تونس فى ينـاير عام ١٩٦٠ وفى القاهرة فى مارس عام ١٩٦١ ٠

وابتدأت حركة الوحدة الأفريقية الشاملة فى مواجهة نوع من الاحتكاك عند هذه النقطة بالذات ، وفى مايو عام ١٩٥٩ تم اعلان اتحاد غانا ـ غينيا ، وكان ذلك بمثابة حركة جريئة قام بها نكروما ليظهر تأييد غينيا كدولة أفريقية استقلت حديثا وتخلى عنها الفرنسيون وتركوها فى حالة من العدم ٠ ولكن هذا الاتحاد لم يكن له تأثير عملى كبير الا أنه كان أول مثل ملموس على ايمان نكروما بأن مبدأ الوحدة الأفريقية الشاملة يجب أن يقود الى اتحاد بين جميع الدول الأفريقية ٠

ولكن هذه الحركة تنبىء بانقسام أيديولوجى داخل حركة الوحـدة الأفريقية الشاملة فكان كل من نكروما وسيكوتورى يعتقد فى الحاجة الى الارتباط بالدول الشيوعية من أجل ضمان موقف حيادى أصيل بعد ارتباطهم لفترة طويلة بدول الغرب ٠ وكانا أيضا يشتركان فى آراء متشابهـة من الاصلاح الاجتماعى والتخطيط الاقتصادى والقومى ولكن شيئا من هذه المعتقدات تبلته بقية دول أفريقيا المستقلة قبولا تاما وتدعم الرأى القائل بأن الايديولوجية قد ابتدأت فى تقسيم الدول الأفريقية الحديثة عنـدما أصبحت مالى عضوا ثالثا فى الاتحاد فى يوليو سنة ١٩٦١ م ٠

وبحـلول ذلك الوقت أصبحت المشـكلتان الأفريقيتان ، الجزائر والكونغوليوبولدفيل موضوعات ذات مغزى عالمى ٠ وأدى النزاع الفرنسى الجزائرى الى قيام المستعمرات الفرنسية السابقـة ـ باستثناء كل من توجولاند وغينيا ومالى والدول الشمالية ـ بعقد اجتماع سويا لمناقشـة موقفها تجاه هذا النزاع ٠ وتولد عن المؤتمر المنعقد فى برازافيل فى ديسمبر سنة ١٩٦٠ اتحاد الدول الأفريقية ومالاجاشى ، وهى الدول التى أصبحت معروفة باسم مجموعة برازافيل ٠ وكان العامل الوحيد الذى اشتركوا فيه جميعا هو ارتباطهم العسكرى والاقتصادى الوثيق بباريس ٠ وقرر المؤتمر اقامة جمعية دائمة وانشاء سكرتارية اقتصادية ٠

وبعد ذلك بشهر أى فى يناير سنة ١٩٦١ ولدت مجموعة الدار البيضاء عندما اجتمعت كل من غانا وغينيا ومالى والجمهورية العربية المتحدة وليبيا وحكومة الجزائر المؤقتة والعضو الغريب ـ سيلان ـ من أجل مناقشـة السياسة فى الكونغو ، ووافقت هذه الدول ـ باستثناء ليبيا على وضـع ميثاق لها كما أنشأت لها لجانا دائمة ٠

ولكى تكمل هذه السلسلة من التفاعلات شاهد شهر مايو التالى انضمام كل من ليبيريا ونيجيريا والصومال وسيراليون وتوجولاند واثيوبيا وليبيا الى مجموعة برازافيل المجتمعة فى مونروفيا . وكان من المقرر أصلا ان تحضر كل من توجو وليبيريا ونيجيريا وساحل العاج والكاميرون وغينيا ومالى كمراقبين فى هذا المؤتمر • وكان من المؤمل أن يمثل هذا المؤتمر اللقاء الكامل بين دول أفريقيا المستقلة ، الا أن كلا من مالى وغينيا قد انسحبتا بعد المعارضة التى أبدتها غانا . وقد أدى هذا الى جعل دول مونروفيا كمجموعة منفصلة عن مجموعة الدار البيضاء • وأصبح الانقسام انقساما تنافسيا داخل حركة الوحدة الأفريقية الشاملة • وبذلت مجهودات جبارة من أجل اعادة بناء الجسور فى مؤتمر آخر عقد فى لاجوس فى بداية عام ١٩٦٢ الا أنها فشلت عندما استثنى الجزائريون • وعلى هذا أصبح مؤتمر لاجوس هو الاجتماع الثانى الذى تعقده مجموعة مونروفيا .

وكان هناك نوع معين من الموضوعات اتخذ تجاهها أعضاء كل مجموعة موقفا معينا • وكان ادعاء مراكش بضم موريتانيا واحدا منها ، والكونغو ثانيها ـ والموقف تجاه اسرائيل ثالثها • الا أن هذه الموضوعات كانت ذات أهمية ضئيلة بمقارنتها بالاتجاهين المتناقضين اللذين تتخذانهما المجموعتان الأفريقيتان تجاه الوحدة الأفريقية والحياد العالمى • وكانت مجموعة الدار البيضاء تؤيد بوجه عام سياسة نكروما التى تعمل على الاندفاع تجاه تكوين «اتحاد من الدول الأفريقية» ذى تشريع مركزى . أما مجموعة مونروفيا التى تتزعمها نيجيريا عادة فكانت تؤمن باتجاه تدريجى نحو شكل معين من الوحدة بين الدول الأفريقية • وفى الامكان تلخيص هذه المسألة على أنها جدال بين دولة أفريقية اتحادية أو فيديرالية واتحاد كونفيديرالى يتكون من دول افريقية ذات سيادة •

ولقد وضع هذا الانقسام بين المجموعتين حول مبدأ الحياد فى مؤتمر بلجراد للدول غير المنحازة المنعقد فى عام ١٩٦١ • وحضر هذا المؤتمر جميع أعضاء مؤتمر الدار البيضاء فى حين لم يحضره من مجموعة مونروفيا سوى الصومال واثيوبيا . وكان يكمن وراء هذه الآراء المنقسمة الروابط العسكرية والاقتصادية الوثيقة التى تحتفظ بها دول مونروفيا مع كل من فرنسا وبريطانيا ، وكذلك اصرار مجموعة الدار البيضاء على الانسحاب من جميع التحالفات العسكرية الثنائية أو الجماعية ، علاوة على انعدام وجود القواعد العسكرية الأجنبية اطلاقا •

وكان يوجد بالطبع قلة من المثيرين الذين كانوا يساعدون على ابعاد المجموعتين عن بعضهما وكانت دول الدار البيضاء تقوم بحث رجال النقابات

العمالية الأفريقية على التخلي عن الارتباط بكل من المنظمات العالمية والاتحاد العالمي للنقابات الحرة والاتحاد العالمي للنقابات اعتقادا منها بأن هذه المنظمات تشترك فى طرفى الحرب الباردة . وكان أملها مشاهدة جميع النقابات العمالية الأفريقية وقد انتسبت الى اتحاد نقابات جميع الأفريقيين الذى طالب بانشائه فى أول الأمر مؤتمر الشعوب الأفريقية جمعاء المنعقد فى أكرا فى عام ١٩٥٨ والذى تم انشاؤه فى الدار البيضاء فى مايو ١٩٦١ . وبالرغم من أن هذه المسألة قد أدت الى انقسام عدد كبير من النقابيين فى دول أفريقية مختلفة ، الا أن دول الدار البيضاء وعلى وجه الخصوص غانا وغينيا هى التى شنت الهجمات ضد الانتساب للمنظمات العالمية . وفى عام ١٩٦٢ تم انشاء منظمة منافسة لاتحاد نقابات جميع الأفريقيين فى المؤتمر المنعقد فى داكار والذى شاهد مولد الاتحاد الكونفيديرالى للنقابات العمالية الأفريقية الذى سمح للنقابات بالاحتفاظ بارتباطاتها العالمية بالاضافة الى عضويتها فى المنظمة الجديدة .

وكان هناك أيضا عدد من المجادلات القومية فيما بين الدول الأفريقية التى زادت من حدة التوتر داخل حركة الوحدة الأفريقية الشاملة وعمقت من الانقسام . فلقد ادعت مراكش بأن موريتانيا جزء من أراضيها وعارضت عضوية موريتانيا فى الأمم المتحدة . وكان هناك نزاع أيضا بين المراكشيين والجزائريين حول الحدود مما ترتب عليه نشوب الحرب . واتهمت الكاميرون غينيا بايوائها المتمردين الموالين لموسى ، أما الصومال واثيوبيا وكينيا فهى مستمرة فى الحرب نتيجة لمشاكل الحدود وتتصارع كل من غانا وتوجولاند باستمرار حول مشكلة الايوى . وعادة ما كان ينتج عن موضوع كارثة الكونغو سياسات متصارعة . ضف على ذلك ، أنه كانت هناك غيرة واضحة حول الادعاءات الظاهرية بالزعامة الأفريقية . ويستنكر عدد كبير من القوميين الأفريقيين مخاطرة نكروما بادعائه بزعامة أفريقيا بأجمعها خاصة عندما بدا أن سياسته تتدخل فى شئونهم الداخلية بينما كانت مجموعات لها شأنها من الجيل الشاب تنظر اليه كملهمها العسكرى .

ولم يخفف من هذه التوترات عدم الطمأنينة العامة التى شعر بها زعماء الدول الأفريقية الحديثة ، ولقد أدت الأخطار المترتبة على الشعور الشعبى بخيبة الأمل مع الآثار المباشرة المترتبة على الاستقلال ، والتهديد بالقيام بانقلابات عسكرية فى الدول أو القيام باغتيالات . والدعوة الى استخدام العنف المتضمن فى حكم الحزب الواحد الاستبدادى وامكانية النزاع فيما بين القبائل ، والخوف من التدخل الخارجى ، أدت كلها الى جعل الزعماء الأفريقيين يشعرون بالحيرة لتساؤلهم الى أى مدى سيحتفظون بالسلطة .

ولقد تم ابعاد الكثيرين منهم نتيجة لأحد هذه الأسباب فى السنوات القليلة الأولى التالية للاستقلال ، زد على ذلك أنها تهدد الكثيرين منهم ولا يؤد هذا الجو من الخوف وعدم الطمأنينة الى التسامح والتعاون .

ولكن رغم كل هذه العقبات ، ورغم دروس الفشل التى ينوء بها التاريخ من جراء المحاولات المبذولة من أجل الوحدة العالمية ، فلقد أحرزت أفريقيا تقدما ملحوظا فى علاقاتهـــا العالمية حتى وقبـــل أن تكمل ثورة الاستقلال . وبالرغم من أن اتحاد غانا ـ غينيا ـ مالى لم يحقق الكثير من الناحية العملية ، وبالرغم من أن مجموعة مونروڤيا لم تتعـد على الاطلاق مرحلة المناقشات فان مجموعة دول برازاڤيل حققت عملا مشتركا بسيطا وان كان مفيدا مثل انشاء اتحاد البريد والمواصلات وخط الطيران المشترك . ولعبت المنظمة المعروفة باسم حركة الوحدة الأفريقية الشاملة لشرق ووسط أفريقيا ، التى أنشئت فى تنجانيقا فى عام ١٩٥٨ دورا قياديا في تنسيق أوجه نشاط الدعوة القومية المعادية للاستعمار التى تقوم بها الأحزاب فى جميع أنحاء شرق ووسط أفريقيا . كما أنها أرست أيضا الأسس المبدئية لتكوين اتحاد فيديرالى يبتدىءفى كل من كينيا وأوغندا وتنجانيقا وزنزبار . ثم يمتد بعد ذلك ليشمل روديسيا الجنوبية والشمالية ونياسالاند وجنوب أفريقيا ، ثم يمتد الى الشمال الى كل من الصومال واثيوبيا وكان الاتجاه العام لجماعة حركة الوحدة الأفريقية الشاملة لشرق ووسط أفريقيا تجاه دعوة الوحدة الأفريقية الشاملة هو أن أفضل طريقة للحصول على الوحدة هى الاتحادات الاقليمية ، ولقد استنكر نكروما بكل عنف هذا الرأى .

وهذه جميعا كانت دلالات ايجابية على أن روح دعوة الوحدة الأفريقية تتعدى بكثير كونها أملا وجدانيا . ولكن البرهان البارز على وجود التصميم فى جميع أنحاء القارة على بناء جبهة مشتركة من جميع الدول الأفريقية قد ظهر واضحا فى أديس أبابا فى مايو عام ١٩٦٣ . فهنا ، تحقق فى نهاية المطاف ، الهدف الذى كانت تهفو اليه نفوس جميع الوطنيين أثناء سنوات الانقسام المضطربة . اذ عقد مؤتمر أفريقى شامل حضره جميع رؤساء الحكومات الأفريقية باستثناء رئيس واحد . ولم يحقق المؤتمر ذاته الكثير من الناحية العملية ، ولكن حقيقة عقده ذاتها قد حققت أعظم ما حققه ـ لأن اجتماع زعماء ما يزيد عن ثلاثين دولة أفريقية فى قاعة واحدة كان انتصارا لشعور الدعوة الى وحدة القارة الأفريقية . لقد كان نقطة بارزة فى ظهور ظاهرة طبيعية جديدة ، فى اتجاهات السياسة العالمية .

ووافق المؤتمر ذاته على ضرورة اجتماع رؤساء الدول سنويا ، ووزراء الخارجية مرتين كل عام ولم يكن سوى القليل من الاتفاق على الخطوات التى

تتخذ نحو المزيد من الوحدة ، الا أنه مع هذا تمت مناقشة وجهات النظر المختلفة بكل صراحة ۰ ولقد برهن التصميم على تحطيم نظام التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا وازالة الاستعمار البرتغالى من كل من أنجولا وموزامبيق والحكم الأبيض فى روديسيا الجنوبيـــة ، برهن كل ذلك على أنه نقطة التجمع المشتركة ۰ وتشكلت لجنة من أجل مساعدة حركات التحرر ووضع خطة لتدريب الفدائيين المحاربين ۰ ولقد أعلن على بقية أنحاء العالم بوضوح بأنه ان لم تزل هذه الاهانات الموجهة ضد الكرامة الأفريقية باتخاذ عمل عالمى ، فان الدول الأفريقية ستقوم بالمهمة بنفسها ۰

ان تشكيل منظمة الوحدة الأفريقية فى أديس أبابا وضع نهاية لفترة انقسام افريقيا الى مجموعات متنافســـة . ومن ثم فقد انتفى وجود مجموعتى الدار البيضاء ومونروڤيا ، فى حين أن اتحاد برازاڤيل قد حول نفسه الى اتحاد اقتصادى بحت . ومنذ ذلك الوقت أصبحت منظمة الوحدة الأفريقية هى المنظمة المنوطة بمهمة حل جميع المنازعات التى تنشب بين الدول الأفريقية ، وتعزل القارة عن التدخل الخارجى ، انها تمثل نوعا من مبدأ مونرو الأفريقى .

ولكن حتى مؤتمر أديس أبابا لم يستطع حل المشكلة الأفريقية المحيرة الأساسية ــ فلقد ضمنت قوة الدفع القومية ازالة الحكم الأجنبى وأحلت محله حكومات أفريقية مستقلة ۰ الا أن هذا لم يقلل من الحاجة الى رأس المال الاقتصادى الخارجى ــ بل ، على النقيض من ذلك ، قد زادته ۰ ذلك لأنه لو أرادت الحكومات الجديدة الايفاء بأى من المطالب الاقتصادية لشعوبها وانشاء اقتصاديات حديثة معترف بها ، فانها ستحتاج المزيد من رأس المال أكثر مما كانت من قبل ، ومكنت ثورة الاستقلال رجال السياسة الأفريقيين من التعبير عن تصميمهم على حماية أنفسهم من أى تدخل خارجى آخر ، الا انها قد أجبرتهم بنفس القوة على طلب المساعدة من العالم الخارجى . ولكن هل فى امكان افريقيا الحديثة الادعاء باستقلال أصيل طالما أنهـــا ما زالت غير مستقلة اقتصاديا ؟ .

ولكن هناك ورطة سياسية أخرى تواجهها عند حل هذه المشـــكلة المحيرة ۰ اذ أن مصادر رأس المال الوحيدة التى تتمتع بفائض كاف لسد احتياجات الاستثمارات المتطلبة ، لو أن أفريقيا قدر لها القيام بثـــورة اقتصادية مبكرة ، موجودة فى الغرب . ولكن معظم الزعماء القوميين كانوا تواقين لاقامة علاقات أكثر رسوخا مع الشرق ، أثناء محاولاتهم التخلص من الاستعمار الذى أتى اليهم أيضا من الغرب ۰ ولم يكن هذا يمثل أى ميل

لتبنى أو تأييد الشيوعية كما كان يعتقد دائما • فالزعماء الأفريقيون كانوا يقظين الى أن الاستعمار يمكن أن يأتى من الشيوعية بنفس السهولة التى أتى بها من الغرب • ولكن المسألة ببساطة هو شعورهم بضرورة تأكيد علاقتهم الجديدة مع الشرق لكى يتخذوا موقفا حياديا أصيلا ذلك لأن أفريقيا بأجمعها كانت تعتبر داخل المعسكر الغربى عندما كانت خاضعة للاستعمار ، وكان لابد من بذل مجهودات جبارة من أجل انشاء علاقات مع الشرق بغرض اصلاح الميزان • ولكن كيف يمكن الموازنة بين هذه الرغبة السياسية والحاجة الاقتصادية لرأس المال الغربى ؟ لأنه بالرغم من تلقى وعود عديدة بالمساعدة من كل من موسكو وبكين ، فان المساعدة العملية ذاتها لم تكن تشكل سوى عشر العروض • وحتى تتمكن كل من روسيا والصين ودول أوروبا الشرقية من تطوير اقتصادياتها بشكل أكثر كمالا ، فانها ستستطيع أن تقدم فقط مساعدات ضئيلة للدول الأفريقية — وان كانت مفيدة أحيانا •

وجاء المجهود الجاد الوحيد لحل هذه المشكلة المحيرة من بعثة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ، ومقرها أديس أبابا • وبعد الاستقلال سيطر الأفريقيون تدريجيا على هذه المنظمة الهامة • وتمتاز هذه المنظمة بأنها موضوعة تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة ، ومن ثم فهى لم تتلطخ برائحة الحرب الباردة . وفى امكانها أيضا أن تحل المشكلة الجديدة التى انبثقت عن التطور الاقتصادى المبلقن (المقسم) — وقد يوافق الزعماء الأفريقيون على احترام الحدود القائمة ولكن محاولة الالتزام بها اقتصاديا سيجعل من المحال اجراء تطور فعال • وبعد أن رأت كل من أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية أن الكثير من مساعداتها تضيع هباء لاستخدامها فى الامتيازات الحزبية والشخصية ابتدأت جميعها فى دراسة مشكلة المساعدات مع المزيد من الدقة ، ووجدت أن توفير مساعدة لكل دولة على حدة ، تتراوح فى حجمها بين الأربعين مليونا لنيجيريا والنصف مليون لجابون ، كان يحطم بالضرورة كل فرصة فى النمو الاقتصادى . وفى نفس الوقت اكتشفت « ادارة التعاون الأوروبى » نفس الحقيقة وابتدأت فى وضع خطة على أساس خطوط اقليمية • وأصبح واضحا أن التنمية الاقتصادية الأفريقية ستعتمد فى المستقبل على اختراق الحدود الوطنية ، واقامة أقاليم اقتصادية قادرة على تنمية منسقة •

الا أن هذا أيضا ترك المشكلة المحيرة دون حل • فما زال حتى الآن من الضرورى البحث عن النصيب الأكبر من رأس المال المتطلب للتنمية فى الغرب • وظلت المستعمرات الفرنسية السابقة تعتمد اعتمادا كبيرا على

فرنسا ، ولقد قبلت عن رضى العرض الخاص بأن تكون شريكا متضامنا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية . أما المستعمرات البريطانية السابقة فقد كانت تعتبر السوق المشتركة ناديا أوروبيا غنيا يحاول الاحتفاظ بها في حالة التبعية بأن تكون منتجة للسلع الأولية • ولهذا رفضت الدعوة بالرغم من حقيقة أنها قد وضعت منافسيها الناطقين بالفرنسية في وضع مميز عنها • وفي نفس الوقت كانت جميع الدول الأفريقية التي كسبت استقلالها السياسي من كل من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا تدرك على الدوام أن الجزء الأعظم من نشاطها الاقتصادي ما يزال في أيد أجنبية • واحتجت بمرارة وبكل اصرار على ازالة هذا الاستعمار الجديد مثلما فعلت بالنسبة لشبيهه السياسي ، الا أنها كانت تعلم أن اقتصادياتها القومية كانت ما زالت تعتمد على الشركات الأجنبية • وفي نفس الوقت ، فان الهوة الفاغرة بين الدول المتقدمة التي تشمل الغرب ، وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي ، والدول النامية التي تشكل أفريقيا بأجمعها جزءا منها تزداد اتساعا على الدوام • ان الغالبية العظمى من الأفريقيين لا تعيش حياة أكثر صحة وأمنا وحرية بعد الاستقلال عما كانت تعيشها من قبل ، رغم المجهودات الجبارة التي يبذلها زعماؤها الذين وجدوا في السلطة السياسية فرصة لتغيير حياة شعوبهم • ان الثورة السياسية لاستقلال أفريقيا قد أزالت في الواقع الحكم الأجنبي وأعطت للصفوة الأفريقية هيبة جديدة في العالم • ولقد استخدمت هذه الثورة لتحذر جميع القوى الخارجية سواء شيوعية أم رأسمالية بايقاف تدخلها في القارة • كما أنها أيضا بمثابة انذار لجنوب أفريقيا والبرتغاليين والمستوطنين البيض بأن أفريقيا المستقلة لن تهدأ حتى يحصل الأفريقيون على غالبية تمثيلية حكومية مطلقة في كل جزء من القارة ولكن لم يكن هذا سوى الفصل الأول فلقد تحقق فعلا الاستقلال السياسي ولكنه لم يؤثر على الحياة الذاتية لمعظم الأفريقيين الا بالنذر اليسير ـ ومازال من المفروض أن تبزغ الثورة الاقتصادية • والتغيير الاقتصادي هو الذي يهز جذور الحياة الأفريقية ـ ومازالت ذروة الدراما الأفريقية تكمن في المستقبل ، الا أنها ذروة بشرت بها الثورة السياسية للاستقلال الأفريقي ••

المراجـع

لقد تجنبت وضع الهوامش حتى يمكن تحاشى مقاطعة النص ، وستمكن هذه القائمة من المراجع القراء من متابعة دراستهم لهذه المناطق التى تهمهم بوجه خاص • ولقد استلخصت هذه المراجع المقترحة من دائرة واسـعة تشتمل على الصحف والأعمال الأدبية والدراسات العلمية • وتشتمل أغلبها على المراجع التى استندت اليها وهى من شأنها أن تدعو الى مجال أوسع من الدراسة •

SELECTED BIBLIOGRAPHY

GENERAL

Thomas, R. Adam, Government and Politics in Africa South of the Sahara, New York, revised edition, 1962.

Alan Burns, In Defence of Colonies, New York and London, 1957.

Gwendolen N. Carter (Ed.), Five African States, Ithaca, N.Y., and London 1963.

Gwendolen M. Carter and William O. Browns (Eds.), Transition in Africa. Boston, 1958.

D.K. Chisiza, Africa — What Lies Ahead, New York, 1962.

Sir Andrew Cohen, British Policy in Changing Africa. London and Evanston, III, 1959.

Communauté, Paris, 1959.

Basil Davidson, Old Africa Rediscovered, London, 1959. Published under the title The Lost Cities of Africa, New York, 1959.

Stewart C. Easton, The Twilight of European Colonialism. New York and London, 1960.

John D. Fage, An Atlas of African History. London and New York, 1958.

FAO, Africa Survey, Rome, 1962.

Walter Fitzgerald, Africa : A Social, Economic and Political Geography of its Major Regions, London, 8th edition, 1955.

Cyril, D. Forde (Ed.), African Worlds. London and New York 1954

Meyer Fortes and E.E. Evans-Pritchard (Eds.), African Political Systems, London, 1940.

Walter Goldschmidt (Ed.), The United States and Africa. New York, 1963.

John Gunther, Inside Africa. New York and London, 1955.

Lord Hailey, An African Survey. London and New York, revised edition, 1957.

W.K. Hancock, Wealth of Colonies. London and New York, 1950.

Richard Harris, Independence and After. London and New York, 1962.

John Hatch, Africa To-day — And To-morrow, London and New York, second revised edition, 1965.

Arthur Hazlewood, The Economy of Africa. London and New York, 1961.

Melville, J. Herskovits, The Human Factor in Changing Africa. New York and London, 1962.

Thomas L. Hodgkin, Nationalism in Colonial Africa, London, 1956 ; New York, 1957.

African Political Parties, London and New York, 1961.

J.F. Horrabin, An Atlas of Africa. London, 1960 ; NewYork, second revised edition, 1961.

Guy Hunter. The New Societies of Ttropical Africa. London, 1962; New York, 1964.

Sir Charles J. Jeffries. Transfer of Power. London, 1960: New York, 1961.

Goerges H.T. Kimble, Tropical Africa. 2 vols. New York, 1960.

Helen Kitchen (Ed.), A Handbook of African Affairs. New York, 1964.

Colin Legum. Pan-Africanism. London and New York, revised edition, 1965.

W.M. MacMillans, Africa Emergent (revised). London, 1949. The Road to Self-Rule. London, 1959.

Lucy Mair, Safeguards for Democracy. London and New York, 1961. New Nations. London and Chicago, 1963.

George P. Murdock, Africa: Its People and their Culture History. New York, 1959.

Ronald Oliver and J.D. Fage, A Short History of Africa. London, 1962; New York, 1963.

Norman J. Padelford and Rupert Emerson (Eds.), Africa and World Order. New York, 1963.

George Padmore, Pan-Africanism or Communism, London and New York, 1956.

Margery Perham, The Colonial Reckoning. London, 1961; New York, 1962.

John Plamenatz, On Alien Rule and Self-Government. London, 1960.

Alex Quaison-Sackey, Africa Unbound. New York and London, 1963.

Philip W. Quigg (Ed.), Africa : A Foreign Affairs Reader. New York, 1964.

I. Shapera, Government and Pllitics in Tribal Societies. London and New York, 1956.

Ronald Segal, Political Africa. London and New York, 1961.

C.C. Seligman, Races of Africa. London and New York, 1957.

Anthony Sillery, Africa : A Social Geography. London, 1961.

Ndabaningi Sithole, African Nationalism, London and New York, 1959.

L. Dudley Stamp, Africa : A Study in Tropical Development. New York, 1953.

Anne Welsh (Ed.), Africa South of the Sahara. London, 1951.

Diedrich Westerman, The African Today and Tomorrow, London and New York, 3rd edition, 1949.

Politics in Ghana, London, 1964.

Donald L. Wiedner, A Histry of Africa South of the Sahara. New York, 1962.

Martin Wight, British Colonial Constitutions. London, 1952.

WEST AFRICA

David E. Apter. Ghana in Transition. New York, 1963.

Dennis Austin, West Africa and the Commonwealth. London, 1957

Obafemi Awolowo, Awo, The Autobiography of Chief Obafemi Awolowo. Cambridge, and New York, 1960.

Nnamdi Aziki We. Economic Reconstruction of Nigeria. Lagos, 1948.

Michael P. Banton, West African City. London and New York, 1957.

F.M. Bourret, Ghana, the Road to independance, 1919/57. London and Stanford, Calif., revised edition, 1960.

Henri L. Bretton, Power and Stability in Nigeria. New York, 1962.

Raymond L. Buell, Liberia: A Century of Survival, 1847/1947. Philadelphia, 1947.

Alan C. Burns, History of Nigeria. London, fifth edition, 1956; New York, sixth edition, 1963.

R.J. Harrison Church, West Africa. London, second edition, 1960; New York, 1961.

J.S. Coleman, Nigeria; a Background to Nationalism. Berkely, Calif. and London, 1958.

Robert Cornevin, Histoire de Togo- Paris, 1959.

L. Gray Cowan, Local Government in West Africa, New York, 1958.

Michal Crowder, The Story of Nigeria. London, 1962 ; Published under the title A short History of Nigeria, New York, 1962.

Robert de la Vignette, Service Africaine, Paris, 1946.

Freedom and Authority in French West Africa, London and New York, 1950.

John D. Fage, An Introduction to the History of West Africa. Cambridge and New York, revised edition, 1962.
Ghana : A Historical Interpretation. Madison, Wis., 1959.

Harvey Goldberg, French Colonialism: Progress or Poverty. New York, 1959.

Thomas Hodgkin (Ed.), Nigerian Perspectives. London and New York, 1960.

David Kimble, The Machinery of Self-Government, London, 1953.

Jean-Mark, Afrique Française; Afrique Nouvelle. Montreal, 1958.

Roy Lewis, Sierra Leone. London, 1954.

Philip Neres, French-speaking, West Africa. Oxford and New York, 1962.

K ame Nkrumah, Ghana; The utobiography of Kwame Nkrumah, London and New York, 1957. Conciencism. London and New York, 1964.

George Padmore, The Gold Coast Revolution. London and New York, 1953.

F.G. Pedler, Economic Geography of West Africa. London and and New York, 1955.

Arthur Thomas Porter, Creoledom. Oxford and New York, 1963.

J. Richard-Molard, Afrique Occidental Française. Paris, third revised edition, 1956.

Leopold Sedar Senghor, On African Socialism. New York and London, 1954.

Bankole Timothy, Kwame Nkrumah. London, 1955; New York, second edition, 1963.

Verginia Thompson and Richard Adolff, French West Africa. London and Stanford, Calif, 1957.

J. Spencer Trimingham, Islam in West Africa. Oxford and New York, 1959.

William E.F. Ward, A History of Ghana. London, second revised edition, 1958; New York, 1963.

Ronald E. Wraith, Local Government in West Africa. London and New York, 1964.

SOUTHERN AFRICA

Peter Abraham, Tell Freedom. London and New York, 1954.
Return to Goli. London, 1953. / Mine Boy, London, 1964; New York, 1955.
Wild Conquest. London, 1951.
The Path of Thunder. London, 1952.
Edmund H. Ashton, The Basuto. London and New York, 1952.
G.H. Calpin (Ed.), The South African Way of Life. London and New York, 1953.
Gwendolen M. Carter, The Politics of Inequality. New York and London, 1958.
Basil Davidson. The African Awakening. London, 1955.
John A. Davis and James K. Baker. Southern Africa in Transition. New York, 1965.
James Duffy, Portugal in Africa, Cambridge, Mass., and London, 1962.
Portuguese Africa. Cambridge, Mass., 1959.
Eugene P. Dvorin, Racial Separation in South Africa. Chicago and London, 1952.
F. Clement C. Egerton, Angola in Perspective. London, 1957.
Ruth First, South West Africa. London and New York, 1963.
A Handbook of Race Relations. London, 1949.
John Hatch, The Dilemma of South Africa. London, 1952.
W.H. Hutt, The Economics of the Colour Bar. London, 1964.
Noni Jabavu, The Ochre People. London and New York, 1963.
Dan Jacobson, A Dance in the Sun. London, 1956.
et. al.
Arthur Kepel-Jones, South Africa: A Short History. London, 1953; New York, 1961.
D.W. Kruger (Ed.), South African Parties and Policies 1910-1960. London, 1960.
Peter Lanham, Blanket Boy's Moon. London and New York, 1953.

Julius Lewin, Politics and Law in South Africa. London and New York, 1963.

Leo Marquard, The People and Pollicies of South Africa. London, 1952; New York, third edition, 1962.

L.E. Neame, The History of Apartheid. New York, 1963.

Jordan K. Ngubane, An African Explains Apartheid, New York and London, 1963.

Alan Paton, Cry, The Beloved Country. London and New York, 1948.

Too Late the Phalarope. London and New York, 1953.

Sheila Patterson, Colour and Culture in South Africa. London and N.Y., 1953.

The Last Trek: A Study of the Boer People and the Africaner Nation. London, 1957.

S. Pienaar and Anthony Sampson, South Africa: Two Views of Separate Development. London and New York, 1960.

John Redfern, Ruth and Secretse. London, 1955.

Patrick Van Rensburg, Guilty Land. London and New York, 1962.

Daphne Rooke, The Greyling. London, 1962; New York, 1963.

Edward Roux, Time Longer than Rope. London, 1948; New York, second revised edition, 1964.

Prudence Smith (Ed.), Africa in Transition. London, 1958.

William Henry Vatcher, Jr., White Lagger. New York and London, 1965.

E.A. Walker, A History of Southern Africa. London and New York, revised edition, 1957 .

CENTRAL AFRICA

1.—Basil Davidson, The African Awakening. London and New York, 1955 ... ...

2.—Frank Debenham, Nyasaland. London, 1955... ... ...

3.—Ciril Dunn, Central African Witness, London, 1959 ...

4.—L.H. Gann, The Birth of a Plural Society. London, 1958

5.—L.H. Gann and P. Duignan, White Settlers in Tropical Africa. New York and London, 1962 ... ...

6.—J. Gerald-Libois and B. Verhaegen, Congo 1960. Brussels, 1961, 2 vols. ... ...

7.—Richard Gray, The Two Nations. London and New York, 1960... ... ...

8.—A.J. Hanna, The Story of the Rhodesias and Nyasaland, London, 1960,; New York, revised edition, 1961 ...

9.—Arthur Hazlewood and P.D. Henderson, Nyasaland ; The Economics of Federation. London, 1960 ... ...

10.—Maurice N. Hennessy, The Congo : A Brief History and Appraisal. London, New York, 1961 ... ...

11.—Pierre Joye and Rosine Lewin, Les Trusts au Congo, Brussels,1961 ... ...

12.—Kenneth Kaunda, Zambia Shall be Free. London, 1962; New York, 1963 ... ...

13.—Patrick Keatley, The Politics of Partnership. London and New York, 1963 ... ...

14.—Jean Labrique, Congo Politique. Leopoldville, 1957...

15.—Bertrand Lambezat, La France Equatoriale, Paris et al ...

16.—Colin Leys, European Politics in Southern Rhodesia. London, 1958; New York, 1959 ... ...

17.—Colin Leys and C. Pratt (Eds.), A New Deal In Central Africa. London and New York, 1960 ... ...

18.—Tom Marvel, The New Congo. New York, 1948.. ..

19.—Philip Mason, The Birth of Dilemma. London and New York, 1958 ... ...

Year of Decision : Rhodesia and Nyasaland in 1960. London and New York, 1960. ... ...

20.—Report of the Advisory (Monckton) Commission on the

review of the Constitution of the Federation of Rhodesia and Nyasaland, Cmd. 1148. London, 1960 ... ...

21.—Rwanda Politique (1956/61). Brussels, 1961 ... ...

22.—Anthony St. John Wood, Northern Rhodesia : The Human Background. London, 1961 ... ...

23.—Ruth Slade, King Leopold's Congo. London and New York, 1962 ... ...
The Belgian Congo. London and New York, 1960...

24.—Don Taylor, The Rhodesian. London, 1955 ... ...

25.—C.H. Thompson and H.W. Woodruff, Economic Development in Rhodesia, and Nyasaland. London, 1954... ...

26.—Virginia Thompson and Richard Adolff, The Emerging States of French Equatorial Africa. Stanford, Calif. and London, 1960 ... ...

27.—Edouard Trezenhem, L'Afrique Equatoriale Française. Paris, 1955 ... ...

28.—Henri Ziegle, Afrique Equatoriale Française. Paris, 1952

EAST AFRICA

1.—David E. Apter, The Political Kingdom in Uganda. Princeton., N.J. and London, 1961 ... ...

2.—George Bennett, Kenya : A Political History. London and New York, 1963 ... ...

3.—B.T.G. Chidzero, Tanganika and International Trusteeship. London and New York, 1961... ... ...

4.—H. Deschamps, Madagascar, Paris, 1951... ... ...

5.—John Drysdale, The Somali Dispute. London and New York, 1964 ... ...

6.—The East Africa Royal Commission Report 1953/55, Cmd. 9475. London, 1955 ... ...

7.—Negley Farson, Last Chance in Africa. London, 1949 New York, 1950 ... ...

8.—R. Mugo Gatheau, Child of Two Worlds. London and New York, 1964 ... ...

9.—W.E.H. Howard, Public Administration in Ethiopia. London, 1947 ... ...

10.—A.J. Hughes, East Africa : The Search For Unity. London and New York, 1963 ... ...

11.—Elspeth Huxley, White Man's Country. New York, 1935 ; London, second edition, 1953 ... ...

12.—Elspeth Huxley and Margery Perham, Race and Politics in Kenya. London, 1956 ; Hollywood-by-the-Sea, Fla., 1957... ... ...

13.—Kenneth Ingham, The Making of Modern Uganda. London, 1958 ....

14.—Mark Karp, The Economics of Trusteeship in Somalia. Boston, 1960 ... ...

15.—Jomo Kenyatta, Facing Mount Kenya. London, 1938 ; New York, 1962 ... ...

16.—L.S.B. Learkey, Defeating Mau Mau. London, 1954 Mau Mau and the Kikuyu. London, 1952 ; New York, 1954... ... ...

17.—Norman Leys, Kenya. London, second edition, 1925. The Colour Bar in East Africa. London, 1941... ...

18.—J.F. Lipscomb, White Africans. London, 1955... ...

19.—Tom Mboya, Freedom and After. London and New York, 1963 ... ...

20.—Roland A. Cliver and Gervase Mathew (Eds.), The History of East Africa, Vol. I. London, 1963... ... ...

21.—Silvia Pankhurst, Ex-Italian Somaliland. London and New York, 1951 ... ...

22.—Sylvia and Richard Pankhurst, Ethiopia and Eritrea. London, 1953 ... ...

23.—Margery Perham, The Government of Ethiopia. London, 1948 ... ...

24.—G.K.N. Trevaskis, Eriterea, A Colony in Transition, 1914/1952. London and New York, 1960 ... ...

25.—E. Ullendorff, The Ethiopians. London and New York, 1960... ... ...

26.—Susan Wood, Kenya; The Tensions of Progress. London and New York, 1960 ... ...

NORTH AFRICA

1.—Douglas Ashford, Political Change in Morocco. Princeton, N.J., 1961 ... ...

2.—Anwar As-Sadat, Revolt on the Nile. London and New York, 1957 ... ...

3.—Nevill Barbour, A Survey of North-West Africa. London, 1959 ; New York, second èdition, 1962 ... ...

4.—Jacques Baulin., The Arab Role in Africa. London and New York, 1962 ... ...

Face au Nationalisme Arabe. Paris ... ...

5.—Pierre Bourdieu, The Algerians. Boston, 1962 ... ...

6.—Jaques Douchimen, Histoire de Fln. Paris, 1962 ... ...

7.—Frantz Fanon, The Wretched of the Earth, New York, 1965 ... ...

8.—A. Gaitskell, Gezira. London and New York, 1959... ...

9.—Maurice Harari, Government and Politics of the Middle East. New York, 1962 ... ...

10.—P. M. Holt, A Modern History of the Sudan. London and New York, 1961 ... ...

11.—Majid Khaddouri, Modern Libya. Baltimore, 1963

12.—Ismail Raghib Khadidi, Constitutional Development in Libya. Baltimore, 1960 ... ...

13.—Jean Lacouture, Cinque Hommes et la France. Paris, 1961 ... ...

14.—Roger Le Tourneau, L'Evolution politique de L'Afrique du nord musulmane. Paris, 1962... ... ...

15.—Tom Little, Egypt;. London and New York, 1958.

16.—John Marloze, Arab Nationalism and British Imperialism. London and New York, 1961 ... ...

17.—Charles A. Micaud, Tunisia : The Politics of Modernization. New York, and London, 1964 ... ...

18.—Mohamed Nagib, Egypt's Destiny. New York, 1955 ...

19.—P.S.N. Prasad, The Economic Development of Libya Baltimore, 1960 ... ...

20.—Nadav Safran, Egypt in search of Political Community Cambridge, Mass, 1961 ... ...

21.—P.J. Vatikiotis. The Egyptian Army in Politics. Inidana, 1961... ... ...

22.—Keith Wheelock, Nasser's New Egypt. New York and London, 1960 ... ...

23.—I. William Zartman, Government and Politics in Northern Africa. N. York, 1963 ; London, 1964 ...

فهرس

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر

فرع مصر – ١٩٦٩

الثمن ٥٠ قرش